

كتاب

الفرائض والموارث

من

كتاب مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة

وهو المجلد الثامن والعشرون من الكتاب المذكور

تصنيف العلامة الفاضل التحرير المتبحر المحقق

المدقق المتتبع المتقن الاوحد مولانا السيد

محمد الجواد ابن محمد بن محمد الحسيني

العالمي المجاور بالنجف الاشرف

الفروي حيا وميتا قدس

الله سره الشريف

آمين

م

(وفي أعلى كل صفحة منه ما يخصها من المتن المذكور)

طبع بمطبعة الشورى بالنجالة بمصر لصاحبها محمد عبد الرحيم سنة ١٣٢٦

(كتاب الفرائض)



الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ورضي الله عن مشائخنا وعلماؤنا اجمعين وعن رواتنا المحسنين المقتفين للأئمة المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين **قال المصنف** قدس الله روحه **(كتاب الفرائض)** عنون بالفرائض هنا كما في الكافي والاستبصار وتلخيص الخلاف والرسالة النصيرية والفنية والشرائع والمختلف وقال في (الارشاد والتحرير) كتاب المواريث كما في الهداية للصدوق والنهاية والانتصار والوسيلة والمراسم والنافع والكفاية والوافي وآيات الاحكام للمولى الاردبيلي وفي (الكافي) للثقي عبر بالارث وفي (البصرة واللمعة والدروس) بالميراث وفي (المبسوط والتهذيب والانتصار والمفاتيح والوسائل) جمع بين العنوانين حيث قال كتاب الفرائض والمواريث وكذا في السرائر الا انه قدم المواريث على الفرائض وفي (المقنعة) فرائض المواريث ولكل وجه ولا بد قبل بيانه من معرفة لفظ الفرائض لغة وعرفا (فنقول) الفرائض جمع فريضة من الفرض بمعنى التقدير والبيان أو بمعنى القطع أو بمعنى الايجاب والالزام وله معان أخر لا تناسب المقام كالتوقيت والعطية والظمن في السن وموقع الوزر من القوس الى غير ذلك وفي (العرف) سم للسهم التي بينها الله سبحانه وتعالى في الكتاب المجيد على سبيل التفصيل يظهر ذلك لمن لحظ اخبار بطلان دعوى قول ابو جعفر عليه السلام أن الفرائض لا تعمل على أكثر من ستة الى غير ذلك مما ورد في الباب كثيرا وقد استعمله لغة الاسلام في السهام مرارا متعددة أكثر من ان تحصى وقد صرح **بالتنقيح** صاحب التنقيح وغيره قال في (التنقيح) ان الفرائض مختصة بمن له مسعى في الكتاب المجيد اصطلاحا ولما زاد ظاهر وأن قصرت العبارة عنه في الجملة والاضل عدم اختلاف العرفين ان قلنا أن الظاهر ارادة اصطلاح الفقهاء رضي الله عنهم (واما) ما رواه الشيخ في المبسوط وابو عبد الله في السرائر وابو العباس في المذهب وغيرهم من قوله صلى الله عليه وآله تعلموا الفرائض الى آخره كما سيأتي انشاء الله تعالى فإنه وإن أشعر بالعموم الا انه ينبغي ان يحمل على المعنى الخاص اعني السهام الستة مراعاة للاصطلاح بعد ثبوتها (واما الفرائض) في الباب والفروض فيطلقونه على السهام الستة الميئة في الكتاب المجيد كالفرائض بدون تفاوت اصلا ومن صرح بذلك المحقق نصير الملة والدين في رسالته وقد يطلق ويراد منه المعنى المصدرى كما يقولون صاحب فرض وله كذا بالفرض وكذا بالزاد وما في المذهب (١) من انه في الاصطلاح ما ثبت بدليل مقطوع به بالكتاب (١) الظاهر ان المراد به المذهب البارع لا ين فهد فان هذا الكلام موجود فيه لا مذهب القاضي (محسن)

والسنة والاجماع فلا يعرف لغيره اذ المدار على ما ثبت في الكتاب قطع هذا ان اراد ما نحن فيه والا
فذلك مذهب أبي حنيفة في الفرق بينه وبين الواجب كما قرر في (١) ومن الغريب انه قال ان
الفرائض قد اشتملت على المعنى اللغوي والعرفي وكأنه ممن لا يشترط هجر المعنى اللغوي في اصطلاح
التخاطب وانه لمذهب مرغوب عنه اللهم الا ان يكون المراد انه قد اشتدت المناسبة بين المعنيين الا
ان العبارة تنبوعه فليتأمل (واما الفريضة) فتطلق في الاصطلاح على مطلق السهام كما يقولون ان الفريضة
من كذا وفريضتهم كذا من دون تفرقة بين المبين على التفصيل في الكتاب أو على الاجمال كالثابت
بآية أولي الارحام (اذا عرفت هذا) فمن عنون بالفرائض يحتمل انه لحظ انه جمع فريضة من دون نظر
الى صيرورته اسماً للسهام المفروضة بالكتاب فيكون شاملاً كالفريضة لمطلق السهام فيكون مرادفاً للموارث
وايثاره عليه فيه اشارة بمعونة ملاحظة النقل من الوجوب والالزام الى انه من اجل العلوم فتكون درجته
كدرجة الفرائض من التوافل فتأمل والظاهر ان الايثار ان كان لنكتة قائما هو التنبيه على ان هناك
اصطلاحاً جديداً غير الاصطلاح المعروف لأن لفظ الأثر باق على المعنى اللغوي كما هو الظاهر على
ما يأتي انشاء الله تعالى ويحتمل ان يكون من عنون به لحظ صيرورته اسماً للسهام الستة لكنه آثره مع
عدم شموله لجميع انواع الباب لكون السهام المخصوصة هي الاصل في الباب كما صرح به في اخبار العول
وقد اعتنى ببيان شأنه فضل اعتناء حيث فصلها في القرآن دون غيرها وما ذاك الا لفضل خصوصية
من اغلبية أو نحوها كمعجز العقول والاراء عن ادراك حكمها الى غير ذلك أو يكون من آثر قصد مع ذلك
كله أو بدونه التنبيه على الاصطلاح الجديد كما سلف في الاحتمال الاول قال بعض العامة (٢) الوجه في
الايثار بين اهل العلم الاقتداء بكلام الله سبحانه حيث وجد لفظ الفرائض في الكتاب حيث قال
جل شأنه بعد ان بين سهام البنات والابوين فريضة من الله (قلت) وقد لحظ ذلك بعض الخاصة (وفيه)
مضافاً الى انه سبحانه انما اراد بالفريضة المعنى اللغوي أي تقديرًا من الله وبيانا أو امراً والزاماً كما قال
جل شأنه بعد ذلك وصية من الله ان مادة الارث اكثر منه في الكتاب العزيز وكذا يقال على من
قال مناوئهم ان الوجه في الايثار الاقتداء بما ورد في الاخبار على ما رواه الشيخ في المبسوط ورواه
ايضاً في كتبهم من قوله صلى الله عليه وآله تعلموا الفرائض وعلموها الحديث وبما تقرر ظهر الوجه في
ايثار لفظ الموارث على الفرائض من ارادة الشمول لجميع انواع الباب واما من جمع وقدم الخاص على
العام على القاعدة فيعرف وجهه أيضاً مما سلف واما من عكس كما في السرائر فلهذه لحظ الترادف بالتوجيه
السالف (واما الموارث) فهو جمع ميراث وهو مفعال مصدر ماخوذ من الارث وياؤه مقبولة عن واو المكان
كسر ما قبلها كما ان الف الارث قلبت عن واو المكان الكسرة الثقيلة عليها وقد يطلق الميراث ويراد
المفعول أي الموروث اهي المستحق والموارث جمعه بكلا المعنيين أي الاستحقاق والمستحق فيطلق
تارة ويراد به ضروب الاستحقاق واخرى مقادير ما يستحق وتفاصيله والأكثر كما عرفت على
استعمال الجمع وربما استعملوا المفرد كما مر عن التبصرة والدروس واللمعة والظاهر ان الارث غير منقول
عن معناه اللغوي بل الاستحقاق احد معانيه قال في (القاموس) الارث بالكسر الميراث والاصل والامر

(١) أي علم الأصول (مصححه) * (٢) هو احمد بن محمود الساماني شارح كتاب أبي الحامد
التحاويضي (منه قدس سره)

ومقاصده ثلاثة (الاول) في المقدمات وفيه فصول (الاول) في (متن)

القديم والبقية من الشيء انتهى (قلت) لا ريب ان هذا المعنى كان موجودا عند العرب قبل البعثة وبه نطقت اشعارهم وضربت فيه امثالهم ومنه قوله جل شأنه حكاية عن زكريا (فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب) وقوله صلى الله عليه وآله انكم على ارض من ابيكم ابراهيم ويحتل ان يكون المراد على بقية من بقايا شرائعه كما في الدعاء ومتعني بسمعي وبصري واجعلهما الوارثين مني أي الباقيين (ومنه) الوارث في اسمائه جل شأنه أي الباقي بعد فناء كل شيء هذا وقد قال في (الدروس) الميراث هو ما يستحقه انسان بموت آخر بنسب أو بسبب بالاصالة (قلت) دخل بقوله ما يستحقه المال عينا ومنفعة وما يتعلق به من الحقوق كالخيار والشفعة أو بغيره كالتقصاص وحدا القذف وقوله بسبب أو نسب احتراز به عن الوصية للغير وقوله بالاصالة يخرج الوقف المترتب على الاولاد ثم على اولادهم فانه يصدق في المرتبة الثانية استحقاق انسان بموت آخر بنسب أو سبب شيئا الا أنه ليس بأصل الشرع بل بسبب عروض الوقف ويخرج ما عساه يتوهم أن الوصية سبب فتكون داخلة على انه يندفع هذا التوهم بتفسير السبب عن قريب بالامور الاربعة (ويرد) عليه المرتد عن فطره فانه يورث وان كان حيا والاولى أن يقول أو يحكمه ثم ان لهذا الباب من بين أبواب الفقه في نظر الشارع نوع امتياز ومزيد تشرف أفضى به الى الحث على تعلمه وتعليمه وضبطه وتفهيمه فقد روى الشيخ في (المبسوط) عنه صلى الله عليه وآله أنه قال تعلموا القرآن وعلموه الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وسيقبض العلم وتظهر الفتن حتى يختلف الرجلان في فريضة لا يجدان من يفصل بينهما (وروى) أيضا فيه عنه صلى الله عليه وآله تعلموا الفرائض وعلموها الناس فانها نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء ينزع من أمتي (١) فتراه كيف قرنه بالكتاب المجيد محذرا بذهابه ليحرك النفوس عليه ويحث الهمم اليه ثم لم يرص حتى جعله نصف العلم وانما هو باب من أبوابه وشعبه من شعبه اعلانا لشأنه وتنوينا بمكانه ليحتفل به ويهتم بحفظه وذلك لشدة غموضه وكثرة شعبه وانسداد مذاهب العقول دونه حتى لا يكاد يثر على حكم من أحكامه الا وقد وقع الخلاف فيه بين الخاصة والعامة ومن هنا جاء في غير خبر لا يستقيم الناس على الفرائض الا بالسيف ومثله ان أبوا رد دناهم بالسيف مع مسيس الحاجة وقوة الداعي فان المال الذي يتهاكون فيه ويتنافسون في جمعه ولا سيما اذا ضم اليها أحكام الوصايا تغليا كما وقع لبعضهم ولقد أكره الناس من العامة والخاصة في توجيه ذلك بتوجيهات ظاهرة التعسف ولعل ما ذكرناه هو الوجه الذي لا غبار عليه ولولا أن جماهير الاصحاب فهموا من هذين الخبرين ما فهموا لأمكن على بعد أن يقال المراد من الفرائض ما افترض الله تعالى من صلوة وصيام وغير ذلك فتأمل قوله ﴿﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿﴾ ومقاصده ثلاثة الاول في المقدمات ﴿﴾ جعل المقصد مقدمة وجعل فيه فصولا أربعة ثانيا موانع الارث وقد جعله في الارشاد مقصدا ثانيا وفي (التحرير) صنع خلاف ما صنع في الكتاين ولا مشاحة في ذلك ولا كلام فيه وانما الكلام في جعل المقدمة مقصدا مع انه في الشرائع والنافع جعل المقدمات خارجة عن المقاصد ولكل

السلام وهذا من المنيات صدق صلى الله عليه وآله

(١) فيه اشارة الى ما جهلوا من ارث

(بخطه قدس سره)

موجب الارث انما يثبت الارث بأمرين نسب وسبب (متن)

وجه فان المقدمة في اللغة على وجهين تارة تكون من نسخ ذلك الشيء كمقدمة الجيش وتارة تكون خارجة عنه كمقدمة السفر والحرب ومن الاول أخذت مقدمة الكتاب ومن الثاني أخذت مقدمة العلم باصطلاح أكثر المصنفين ولما كان هذا المقصد له نفع في المقصدين الآخرين وكال ارتباط لاشتماله على تفصيل السهام وموجبات الارث جعله مقدمة وان كان مقصودا بالذات والمحقق لما حصر المقاصد الثلاثة في ميراث الانساب والازواج والولاء خلاف ما صنع المصنف ولكل نظر ووجه كانت موافق الارث وموجباته وتفصيل السهام والحجب كأنها خارجة عن المقصود كالمباذلي له فجعلها مقدمات أربع فتأمل وهذه مناسبات جرى بها القلم **قوله** قدس الله تعالى روحه ﴿ موجب الارث ﴾ عبر هنا بالموجب كما في الشرائع والنافع واللمعة والمفاتيح وفي (التحرير والارشاد والتبصرة) عبر بالاسباب وفي (الرسالة النصيرية) عبر بالاستحقاق قال في (المسالك) ما حاصله المراد بالموجب السبب وانما أثره لثلاثتهم ارادة السبب بالمعنى الخاص أعني المقابل للنسب (وقد يقال) هذا منه بناء على أن السبب والموجب متساويان وأما على القول بأن السبب أعم من الموجب مطلقا فالتمييز بالموجب أولى اذ المسبب قد يتخلف عن السبب لتعدد الشرط أو وجود المانع كما اذا كان الوارث قتل أو نحو ذلك فكل موجب سبب دون العكس فذكر الموانع في مقابلة الموجب مع تحقق السببية معها (١) مما يدل على أولوية الاتيان في المقام بلفظ الموجب على القول الثاني (فان قيل) ان من أتى بالسبب ذكر الموانع أيضا فالسبب المساوي للموجب مراد جزما (قلنا) ذلك لا يرفع الابهام ولعله في الكتب الثلاثة (٢) عبر بالاسباب لما ذكر بناء على التساوي والسبب والموجب معان أخر في بحث الموضوع ولم يلتفت الى احتمال التوهم الذي ظن صاحب المسالك أن التعبير بالموجب احتراز عنه **قوله** قدس الله تعالى روحه ﴿ انما يثبت بأمرين نسب وسبب ﴾ لم يقل بأحد أمرين كما لم يأت بأو مكان الواو لان النسب والسبب قد يجتمعان فالتفضية مانعة خلو فيه (٣) اشارة (٤) الى ما ذكره في التحرير من أن التوارث كان في ابتداء الاسلام بالحلف والنصرة فكان الرجل يقول للرجل دمي دمك وذمتي ذمتك ومالي مالك تنصريني وأنصرك وترثني وأرثك فيتعاقدان الحلف بينهما على ذلك فيتوارثان به دون القرابة وذلك قوله تعالى (والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبتهم) ثم نسخ وصار التوارث بالاسلام والهجرة فاذا كان للمسلم ولد لم يهاجر ورثه المهاجرون دونه وذلك قوله تعالى (والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا) ثم نسخ ذلك بقوله تعالى (وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين الا أن تفعلوا الى أوليائكم معروفًا) ونقل ذلك في المبسوط والسرائر والايضاح في بحث الولاء والمذهب والتنقيح وغيرها ولقد وجدت من يقول (٥) ان الآية الأولى في ضامن الجريمة وقوله تعالى من المؤمنين يانا (٦) لقوله تعالى (وأولو الارحام) وينسب ما ذكره الجهم الغفير من الاصحاب

(١) أي مع الموانع (منه) (٢) التحرير والارشاد والتبصرة (منه) (٣) أي في الحصر بأنما (منه)

(٤) أي من ذكر الحصر (منه) (٥) هو المقدس الادبيلي في آيات الاحكام (منه) (٦) كذا

في نسخة الاصل ولعل الصواب يان (مصححه)

فالنسب اتصال شخص بنسبه لانتهاه أحدهما في الولادة الى الآخر أو لانتهاهما الى ثالث على الوجه الشرعي (متن)

الى القيل على ما سيأتي ثم اعلم أن النسب اما أن يوجب الارث بخصوصياته المعلومة الموجبة للفرض مثلاً لا ترث الام الثلث أو السدس الا لكونها اما للمطلق النسب والاستحقاق من سواها أو بعمومه كما في صور الرد والسبب بوجبه لخصوصيته في الامام والمتق وكذا في الزوجين ان لم يرد عليهما والا فبالعموم أيضاً وفي (السرائر) في بعض النسخ الارث على ضربين عام وخاص فالخاص اذا مات ميت ولم يكن له وارث ولا مولى نعمه ولا ضامن جريره كانت تركته عند أصحابنا لامام المسلمين والارث العام يكون بشيئين نسب وسبب والسبب سببان زوجيه وولاء والولاء على ثلاثة أقسام ولاء نعمه وولاء ضمان جريره وولاء امامه وفي نسخة أخرى الارث ضربان عام وخاص فالعام اذا مات ميت الى آخره والارث الخاص يكون بشيئين نسب وسبب الى آخره ويمكن توجيه كل من العبارتين الا ان الثانية أقرب للاعتبار (١) وأوفق في دفع ما يرد عليهما من ذكر ولاء الامامة في الضرب الثاني انه عين الضرب الاول ويمكن اندفاعه عن الاولى بنوع من العناية **قوله** قدس الله تعالى روحه ﴿ فالنسب اتصال شخص بنسبه لانتهاه أحدهما في الولادة الى الآخر ولا انتهاهما الى ثالث على الوجه الشرعي ﴾ أي المحكوم بصحته شرعاً أو يكون في حكم الصحيح من الاقرار عليه وترتيب أحكام الصحيح عليه كالتسبب عن انكحة الكفار والشبهة وبذلك عرفه في الرسالة النصيرية وفي (الدروس) وزاد في الروض بعد قوله أو بانتهاهما الى ثالث قوله (٢) مع صدق اسم النسب عرفاً على الوجه الشرعي (وفيه) مع ما يلزمه من الدور انه أمر مقطوع به بل هو من الضروريات ولذلك امله الأكثر والا فالتاس كلهم أولاد آدم عليه السلام وبنو هاشم كلهم ينسبون الى هاشم والاجماع منعقد على ان من لم يعرف له قريب فيرأه للامام عليه السلام ان لم يكن له ضامن جريره ولا مولى نعمه (فان قيل) لابد من استثناء العمودين لصدق الاجداد والاولاد وان بعد المدا كما يمنع عليهم التناكح قطعاً فيورث الجد الاقصى المتناهي في البعد ويورث منه وان لم يصدق اسم النسب عرفاً (قلنا) انعقد الاجماع وقامت الضرورة على اناطة الارث بهذه الاسماء ان صدقت عرفاً ولا ينفعنا الصدق الحقيقي لثمة والا فآدم عليه السلام جد الناس كلهم حقيقة فان صدق العرف حقيقة حكماً بالتوارث والا منعناه وان معنا التناكح ومن هنا يظهر ان ليس المدار في عدم ارث البعيد على لزوم الحرج كما عساه يتوهم على انه فرض عديم الوجود والاحكام انما تناط بالممكنات الواقعة فتأمل (فان قلت) اذا شك العرف في صدق اسم النسب على شخص هل تحكم بآرثه لان اقصى ما قامت الحجة على البعيد أغني ما حكم أهل العرف ببعده ويبقى هذا على الاصل من توريث بني العم والحال مثلاً أم تحكم بالعدم لان المدار على الصدق حقيقة وقد شك (قلت) الظاهر التحاقه بالبعيد فان البعيد عندهم من لا يعرف قربه فتأمل (ومما ذكرنا) يندفع ماله

(١) قد عثرت على نسخة نائلة فوجدتها موازنة لثانية التي قلنا انها موازنة للاعتبار ثم لحظت المبسوط فرأيت في السرائر قل عبارة برمتها والموجود فيه ما في النسخة التي رجحنا صحتها (منه قدس سره)
(٢) مفعول زاد (منه)

ومراتبه ثلاث (الاولى) الابوان من غير ارتفاع والاولاد وان نزلوا (الثانية) الاخوة
والاخوات لاب أو لام أو لهما وأولادهم وان نزلوا والاجداد والجدات وان علوا لاب
كانوا أو لام أو لهما (الثالثة) الاخوال والخالات وان علوا أو سفلوا والاعمام والعلمات وان
علوا أو سفلوا (متن)

يقال ان أحكام هذا الباب انما تثبت بآية أولي الارحام والرحم يصدق على البعيد المتناهي وقد لمجت
اللسن في قطع قریش رحم بني هاشم يوم الشعب وغيره ومعلوم ان قریشا انما تجتمع معهم في النظر
ابن كنانة (وقد قال) عليه السلام في النبي صلى الله عليه وآله وقطع رحم الكفر في أعزاز دينك وفي
(الصحيفة الكاملة) وقطع رحمه في أحياء دينك وقد جاء في صلة الارحام ما يدل على سعة المجال فيه قال
في (الصحاح والقاموس) الرحم القرابة وتقال في (النهاية) وذوو الرحم هم الاقارب ويقع على كل من بينك
و بينه نسب وقال في (المسالك) في باب الهبة المراد بالرحم في هذا الباب وغيره كالرحم الذي يجب صلته
ويحرم قطعه مطلق القريب المعروف التسب وان بعدت لحمته وجاز نكاحه وهو موضع نص ووافق
فليتأمل جيدا **قوله** قدس الله تعالى روحه ﴿ ومراتبه ثلاث (١) الى آخره ﴾ هذه العبارة
أجود من عبارة التحرير والارشاد والشرائح والنافع واللغة لعدم استيفائها جميع الاصناف كذه الـ
انه في هذه اراد بما سفلى من الاخوال والاعمام أولادهم على ضرب من التسامح والامر سهل ويدل
على ترتيب هذه المراتب بمعنى انه لا يرث لاحقه مع سابقه حتى ان الواحد من السابقة وان كان بعيدا
ولو اتى بمنع اللاحقة كيف كانت وكما كانت مادل على ان الاقرب يمنع الأبعد من كتاب وسنه واجماع
(ومن هنا) يعلم وجه الحصر في الثلاث مع ان في كل مرتبة من المراتب قريبا وبعيدا ممنوعا به وما ذاك
الا لاشتراكها في منع اللاحقة كما في الاولى والثانية أو التأخير عن السابقة كما في الثالثة والثانية أيضا فلما
اشتركا في ذلك جملا في مرتبة واحدة وان تبأنا قريبا وبعدا وحديث المساواة في بيان وجه الحصر كما
في المسالك مع عدم اطراده لعدم ارث اعمام أب الميت مع أولاد اعمام الميت مما لا يصحى اليه (قولك) ان
ولد الولد يرث عند قدده مع الاب المساوي للولد فيكون ولد الولد مساويا للولد لان مساوي المساوي
في قوة المساوي (فقيه) انه انما سواه في بعض الامور وذلك لا يقتضي جعلهما في مرتبة واحدة والا فبعض
أهل الثالثة ربما ساءى أهل الثانية في أمر ما فالوجه ما ذكرنا وقد حاول بعض الفقهاء ضبط هذه المراتب
فقال ان القريب ان تقرب الى الميت بغير واسطة فهو المرتبة الاولى او بواسطة واحدة فهو الثانية أو بأزيد
من مرتبه فهو الثالثة (قلت) لا يخفى ما فيه (٢) من حمل المرتبة على القريب من المسامحة (وقد اورد) عليه
في المسالك بأن هذا لا يتم في حق أولاد الاولاد ولا في حق أولاد الاخوة ولا في حق الاجداد والملا
ولا في حق أولاد العمومة والخولة فيحتاج في ادراجهم الى ضرب من التكلف (قلت) فيه انا نمنع
عدم تماميته في حق أولاد العمومة والخولة لان الأزيد قد يصدق مع الواسطة الثالثة والرابعة اللهم الا

(١) الذي وجدناه في نسخة الاصل هنا ثلاثة وفي قوله ومراتب الولاء ثلاثة كما سيأتي ولكن الذي
في القواعد وكشف القناع والموافق لقواعد العربية ثلاث بغير هاء (محسن) (٢) الموجود في المسودة
والمبيضة بخط المصنف قدس سره مائة والمناسب ما في حمل المرتبة الى آخره (محسن)

وأصل النسب التوليد فمن ولد شخصا كان ابنه والمولد أباً والابن أمّاً وأباًؤها
أجداداً وجدات وان تصاعدوا وأولادها اخوة وأخوات وهم الموجودون على حاشية عمود
النسب وأولاد آبائهما وان علوا أعمام وعمات وأخوال وخالات وهم على الحاشية أيضاً (متن)

ان قول مراده قصر الثالثة على مرتبتين وعليه فوجه الادراج (ان يقال) انما يرث ولد الولد لكونه ولداً
لا لكونه ولد ولد بخلاف الجد فان أرثه علا أو سفل انما هو بسبب الجدودة لا لكونه أباً ولهذا ما عبر
عنه بالاب في الكتاب المجيد ولا يأخذ سهمه بخلاف الابن فلا فاصل الا الاب فراتب الجدودة كلها
مرتبة واحدة وكذا الاخوة واولادهم فان أرثهم من جهة قريبهم الى اب الميت بالاخوة ثم الاب
بالولادة فالواسطة اثنان الجد والاب وكذا خال الاخوال (او يقال) ان المراد بالمرتبة الاولى هي
التي يرث فيها بعض بنين واسطه والثانية هي التي يرث فيها بعض بواسطة واحدة والثالثة هي
انتي يرث فيها بعض بأزيد (أو تقول) أن المراد وهو اظهارها أن المرتبة الاولى هي التي لا يكون
سبب الاتصال الموجوب للارث بين أحادها والميت مرتبة اخرى مقدمة عليها وهي الابوة والبنوة
والثانية هي التي قبلها مرتبة اخرى والثالثة هي التي بعد المرتبتين وهذا ظاهر لا تكاف فيه فظهر
المراد وان دفع الایراد ولم يبق الا المسامحة في العبارة التي نبهنا عليها (اذ اتهم هذا) فاعلم أن أهل
المرتبة الثالثة يحالفون أهل المرتبتين الاولين فان ابن العم لا يرث مع الخال ولا ابن الخال مع
العم ومن الغريب ما وقع لصاحب المجمع في المقام وتبعه صاحب الكفاية حيث قال بعد ان ذكر ان
ولد الولد يرث مع الابوين وكذا العم بنين واسطه يرث مع اولاد الخال وكذا الخال مع اولاد العم
أنهى فتأمل وهذا بخلاف اولاد الاولاد فانهم يرثون مع الأباء كما عرفت وكذا اولاد الاخوة فانهم
يرثون مع الاجداد ولا يرث ابن الاخ لاب كان أو لام أو لها مع الاخ مطلقاً كما ان ولد الولد لا يرث
مع الولد وخالف في ذلك الفضل بن شاذان فحكم بارت ابن الاخ للابوين مع الاخ لام وقل عنه
ابو الصلاح في الكافي ان ابن ابن الاخ للابوين يرث مع ابن الاخ للام مدعيان ان الاخوة هنا صنفان
قال ولا يشبه هذا ولد الولد لان الاولاد انما يرثون لكونهم اولاداً بخلاف اولاد الاخوة فانهم لا
يرثون لكونهم اخوة بل لدخولهم في آية أولي الارحام والمفيد وظاهر الصدوق على ان ابن الخال للابوين
يمنع الخال للام قال وليس كذلك ابن الاخ مع الاخ لانه وارث بالتسمية الصريحة وابن الاخ بالرحم
ومن ورث بالتسمية حجب من يتقرب بالرحم وهذان مذهبان مرغوب عنهما ولا موافق عليهما وهذا
حديث اجمالي ويأتى التفصيل في محله انشاء الله تعالى (بقي هناك) شيء ينبغي الاشارة اليه وهو ان المراد
بالعم المالي عم ابيك لا عم عمك اذ ربما لم يكن لك بعم كما اذا كان عمك اخا ابيك لأمه اما اذا
كان اخاه لايه وامه أو لايه فان عمه عم ابيك وكذا الخال فان المراد بالخال المالي خال أمك
لا خال خالك اذ ربما لم يكن لك بخال كما اذا كان خالك اخا أمك من أيها فحسب واما اذا كان
أخاه من أمها وأبيها أو من أمها فان خاله حينئذ يكون خال أمك وبالجملة فخال الخال وعم العم ان
كان من أخوالك واعمامك فهو مندرج تحت قولنا خال أمك وعم ابيك والا فليس من الطبقة في
شيء قوله **قدس الله تعالى روحه** (وأصل النسب التوليد فمن ولد شخصا الى آخره) لما
ذكر المراتب الثلاثة اتى بضابطه تنطبق عليها فأشار الى المرتبة الاولى بقوله فمن ولد شخصا كان ابنه

والسبب اثنان زوجية وولاء وصراتب الولاء ثلاث ولاء المقتق ثم ولاء تضمن الجريمة ثم ولاء الامامة (متن)

أي أو بنته والوالد ابا واللاتي والاذه أما فهو لاء متساوون في النسب قريبا وهم اصحاب المرتبة الاولى وشار الى المرتبة الثانية بقوله وآبائهما اجداد وجدات الى قوله على حاشية عمود النسب أي آباء الابوين اجداد وجدات وكذا ضمير أولادها راجع الى الابوين وهو لاء الجيم في مرتبة واحدة متساوون قريبا وبهذا بالنسبة الى الابوين فهم اصحاب الثانية وعمود النسب هو السلسلة المرتبة بالابوة والبنوة وكل ما هو ولد لواحد منهما وليس بوالد لما يليه من السلسلة فهو على الحاشية وشار الى المرتبة الثالثة بقوله وأولاد آبائهما الى آخره أي أولاد آباء الآباء أي أولاد الجد والجدة أعمام وعمات للولد وأخوال وخالات وهم على الحاشية أيضا متساوون قريبا وبهذا هذا (وقوله) من ولد شخصا قال بعض الناس لسانا ضمن على العرب صحة استعماله والظاهر انه مولد نعم يقال ولدها ولدا وأولدها ولا يقال ولد ولدا أو شخصا وان قرأ ولد بالتخفيف فم انه مخالف لضبط بعض النسخ لا يناسب ما قبله من قوله واصل النسب التوليد الذي يناسبه التشديد (قلت) الظاهر استعمال ذلك لان المولدة بمعنى المحدث والمولد بمعنى المحدث مأخوذان من ولد شخصا بمعنى أو جده وولد كلمة بمعنى أحدثها ولعل منه أنت بني وانا ولدتك ~~قوله~~ قدس الله روحه ﴿ والسبب اثنان زوجية وولاء ﴾ أي زوجية دائمة بشرط الدخول ان عقد في المرض أو مؤجلة شرط فيها الارث على الاظهر من الاقوال في المسئلة ومن الناس من خص السبب بالزوجية وجعل الولاء قسما قال نسب ومبب وولاء ولا مشاحة ~~قوله~~ قدس الله روحه ﴿ وصراتب الولاء ثلاث ﴾ (١) هو بفتح الواو واصله القرب والدنو والمراد به هنا القرب على وجه يوجب الارث بغير نسب ولا زوجية قال (المحقق الطوسي) طاب ثراه في رسالته واما الولاء فيترتب على الطبقات الثلاث كطبقة رابعة وهو على ضرور (الاول) ولاء المقتق والباقية من الضروب (ولاء) ضامن الجريمة (ولاء) من اسلم على يده كافر (ولاء) مستحق الزكاة اذا كان العبد من مال الزكاة (ولاء) الامام فجملة خبة اقسام ولعل حجته على ولاء من اسلم على يده مسلم (ما رواه) السكوني من ان أمير المؤمنين عليه السلام قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله الى اليمن فقال يا علي لا تقاتل احدا حتى تدعوه (تدعوم خل) وايم الله لان يهدي الله على يديك رجلا خيرا لك مما طلعت عليه وغربت ولك ولاؤه يا علي ونحوه خبر مسمع وهما مع الضعف يمكن ان يكون الوجه فيهما أن الولاء لمن اسلم منهم كان لثني صلى الله عليه وآله وقد جعله لمي عليه السلام (وخبر تميم) قال سئلت رسول الله صلى الله عليه وآله ما السنة في رجل يسلم على يدي رجل من المسلمين قال هو أولى الناس بحياته ومماته وهو عامي ولعل حجته على ولاء المشتري من الزكاة (ما رواه) ابن بابويه في كتابه علل الشرائع عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن هرون بن مسلم عن ايوب بن الحر أخي اديم ابن الحر قال (قلت) لابي عبد الله عليه السلام مملوك يعرف هذا الامر الذي نحن عليه اشتريه من الزكاة واعتقه قال

(١) الذي وجدناه في نسخة الاصل ثلاثة بالهاء هنا وفيما تقدم ولكن الذي في القواعد وكشف الثام والمطابق لقواعد المربية ثلاث بغير هاء (محسن)

واعلم أن هؤلاء ينقسمون فمنهم من لا يرث الا بالفرض خاصة وهم الام من الانساب الا على الرد (متن)

اشتره واعتمه (قلت) وان هو مات وترك مالا قال ميراثه لاهل الزكاة لانه اشترى بشيئهم قال وفي حديث آخر بما لهم وقد اعرض الاصحاب عن ذلك وانقد اجماعهم على حصر الولاء في الاقسام الثلاثة والمخالف نادر نعم ذلك مذهب العامة ذكره في التذكرة في كتاب الزكاة وسيأتي في المقصد الخامس في الولاء واقسامه الثلاثة بيان وجه الحصر ووجه المناسبة بينه وبين النسب والدليل عليه من كتاب سنة واجماع فقرب **قوله** قدس الله روحه **واعلم** ان هؤلاء ينقسمون فمنهم من لا يرث الا بالفرض الى آخره **الوارث** بالفرض من فرض الله تعالى له سهما معينا فاخذه له انما هو بالفرض ولا زاد عليه كما اذا لم يكن هناك الابنت مثلا انما هو بالقربة والوارث بالقربة من لم يفرض له وان كان ارث الكل باعتبار القربة (ومن هنا يعلم) حال الارث بالسبية والفرض فاخذ الزوج النصف اذا لم يكن ولد مثلا انما هو بالفرض واخذه لما زاد عليه كما اذا لم يكن غيره انما هو بالسبية وان كان الكل ارثا بالسبية (اذا عرفت هذا) فاعلم ان هؤلاء المذكورين في النسب والسبب سبعة اقسام (الاول) من لا يرث الا بالولاء دون التعصيب والفني عندنا (١) وهم الموالى الثلاثة (الثاني) من لا يرث الا بالفرض ولا يرث بنيره اصلا وهي الزوجة الاجنبية ولم يثبت ما نسب الى المفيد في المقنعة من انه حكم بالرد في حضور الامام عليه السلام لان ما فيها خلاف مانسب اليه فيها نعم فيها ما لعله يوهم ذلك كيف وهو ينقل الاجماع في كتاب الاعلام على العدم (واما) الرد عليها في حال الغيبة وان قر به بعض كالشيخ في النهاية ومال اليه في التحرير والارشاد والجامع واللمعة فهو قول نادر مخالف للاجماع المتكرر والاخبار المستفيضة وانما ورد به رواية شاذة (الثالث) من يرث بالفرض خاصة تارة وبه وبالسبية معا اخرى وهو الزوج على القول المشهور من الرد عليه بل قل عليه الاجماع (الرابع) من يرث بالفرض دائما ولا يرث بالقربة وحدها اصلا الا على الرد وهو الام وفي (الدروس) ومن يتقرب بها من الاخ والاخت والاخت والاختوات (الخامس) من يرث بالفرض خاصة مرة وبالقربة خاصة مرة اخرى وهم الاب والبنات والاخت والاختوات للأب وذكر بعضهم ان البنات ترث بالفرض خاصة من دون رد وهو ظاهر المصنف وفيه نظر ظاهر لان البنات لا تأخذ النصف من دون رد في حال (السادس) من يرث بالفرض والقربة معا وهم الام حين الرد والاب والبنات والاخت والاختوات ومن يتقرب بالام ولم يذكر الام في هذا القسم في المسالك مع انه لا بد من ذكره (السابع) من لا يرث الا بالقربة ولا فرض له وهم الباقون والمصنف ترك الولاء لظهوره واشار الى حال الزوج والزوجة بقوله من الاسباب وانها لا شارة خفية ولحظ التقسيم باعتبار الوارث فجعل الاقسام ثلاثة ولولحظة جهة الاستحقاق كما لحظنا الزاد في الاقسام ما ذكرنا وهذا حديث اجمالي ويأتي البيان انشاء الله تعالى **قوله** قدس الله روحه **وهم الام** من الانساب الا على الرد يريد أن الام ترث بالفرض دائما ان لم يكن هناك رد بأن كانت مع ولد ذكر أو مع أخوه أو مع بنتين

(١) وعند العامة ان من لا وارث له ارثه لبيت المال اما على جهة الفني أو التعصيب على اختلاف الرأيين (منه قدس سره)

والزوج والزوجة من الاسباب الانادرا ومنهم من يرث بالفرض مرة وبالقرابة اخرى وهم الاب والبنت والبنات والاخت والاخوات (متن)

فصاعدا ومعهما الاب لقوله تعالى (ولا يورثه لكل واحد منهما السدس) مما ترك إن كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا يورثه الثالث فان كان له إخوة فلا يورثه السدس) وأما اذا كان رد فانه يرث بالفرض والقرابة معا فيما عدا ما ذكرنا كما اذا انفردت أو ترك أبويه وبنات أو ترك أمه وابنته الى غير ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والزوج والزوجة الانادرا ﴾ هذه بعينها عبارة الشرائع وانما ل عبارة واضحة اذ المعنى أن الزوج والزوجة لا يرثان الا بالفرض مع جميع الورثة وفي جميع الاحوال الا في حال نادر الوقوع كما اذا انحصر الوارث في أحدهما فان الزوج يرث بالسببية والرد على المشهور والزوجة ترث بالرد أيضا في قول ضعيف أو في قول قوي عنده كما اختاره في التحرير والارشاد وقول انه قيد للأخير ولا حاجة الى ما تكلمه في المسالك في توجيهها من أن الاشارة بقوله الانادرا الى مجموع الامرين أي انها معا لا يتجاوزان الفرض الا في قول نادر شاذ بالرد عليهما وإن كان الرد على الزوج وحده معروفا مشهورا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ومنهم من يرث بالفرض مرة وبالقرابة اخرى كالبنات الى آخره ﴾ قد علمت أن البنت لا ترث بالفرض خاصة وانما نشأ الاستنباه من قوله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف وأنت تعلم انها مع الابوين أو أحدهما أو الزوج أو الزوجة ترث بالفرض والرد معا لا بالفرض وحده وأما ما عداها مما ذكره المصنف فكما يرثون بالفرض خاصة مرة وبالقرابة خاصة مرة اخرى يرثون بهما معا أيضا أما الاب ففرضه السدس مع الولد ومع عدم الولد لا فرض له وانما يرث قرابة (أما الاول) فلقوله تعالى (ولا يورثه لكل واحد منهما السدس) مما ترك إن كان له ولد (وأما الثاني) فلقوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا يورثه الثالث) فلم يحصل للأب مع عدم الولد فرضا كالأُم فكان ارثه على هذا التقدير بالقرابة فاذا كان الولد الذي مع الاب ابنا واحدا أو أكثر مع بنت كان أو أكثر (١) فلا يتجاوز (٢) السدس المفروض وان كان (٣) بنتا أو أكثر فهو (٤) يرث بالفرض والقرابة جميعا (وأما البنات) فيرثن مع الولد بالقرابة لقوله تعالى (يوصيكم الله) الآية ومع الابوين بالفرض لقوله تعالى (فان كن ساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك) فرض لمن الثلثين مع عدم مجامعة الابن الشامل لمجامعة الابوين أو أحدهما وعدمهما لكن مع أحدهما أو عدمهما يحصل الرد فلا يكون الفرض متمحضا للبنات الا مع الابوين فقط ويرثن بهما في صورة الرد (وأما الأخت) أي للأب فانها ترث بالفرض مع الزوج لقوله تعالى (وله أخت فلها نصف ما ترك) وبالقرابة ان كانوا إخوة رجالا ونساء وبهما في صورة الرد وأما الأخوات فيرثن بالفرض اذا اجتمعت أخوات من الاب أو الابوين مع أخوات من الام فان فرض ذوات الاب الثلاث لقوله تعالى (وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان) وفرض ذوات الام الثلث لقوله تعالى (فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) وبالقرابة اذا اجتمعت أخوات وإخوة لاب أو لاب وأم (وأما الأخوات للام) فيرثن بالقرابة فقط اذا اجتمعت

(١) أي كان الابن مع بنت أو أكثر (منه) (٢) أي الاب (منه) (٣) أي الولد الذي مع الاب (منه) (٤) أي الاب (منه)

ومن يتقرب بالام ومنهم من لا يرث الا بالقربة وهم الباقيون فاذا خلف الميت ذا فرض لا غير أخذ فرضه ورد عليه الباقي وان كان معه ذو فرض أخذ فرضه (متن)

مع الجدة والجد للأب وكذا الأخت للآم كما يأتي وترث الأخوات للأب أو للأبوين والأخوات للآم بالفرض والقربة معا في صورة الرد قوله ~~قوله~~ قدس الله تعالى روحه ~~(من يتقرب بالآم)~~ وفي (الشرائع) عبر بكلالة الام وفسرها في المسالك بالأخوة للآم فقط وقال أنهم يرثون بالفرض مع بجامعة كلاله الابوين والقربة مع اقترادهم والفاضل الهندي فسر قول المصنف من يتقرب بالام بالاعمام والأخوال من قبلها قال فيرث من يتقرب بها من الاعمام والأخوال بالفرض اذا اجتمع مع المتقرب بالأبوين أو الاب والقربة اذا انفرد وبهما في صورة الرد وفي (الدروس) جمل كلاله الام من ذي الفرض لا غير كالام قال الاول ذو فرض لا غير وهو الام والاخ والأخت أو المتعدد من قبلها الا على الرد عليها (ويرد) على المسالك ان الاخ للآم اذا انفرد أخذ السدس بالفرض والباقي بالرد لانه يأخذ الجميع بالقربة وقد صرح بذلك المصنف والمحقق وغيرهما في مبحث الاخوة قالوا ان للاخ للآم اذا انفرد السدس والباقي برد عليه ولا رد الا على ذي فرض (ويرد) على الفاضل الهندي ان أرث الاعمام والأخوال بالفرض مبني على أن الكلاله في شريف الآية غير خاصة بالأخوة بل شاملة لما كان من الاقارب على حواشي النسب فتخرج الجدود من قبلها لانهم عمود لا حواشي ويلزم أن يتأول ماورد في تفسير الكلاله بأنها الاخوة للآم كما في صحيح ابن مسلم وتفسير العياشي على ما نقل عنه في الوسائل بأن المراد منهم البيان وانهم اخوة الام لا اخوة الاب وبعدها كله يكون حالهم حال الاخوة من قبلها فلا يرثون بالقربة اذا انفردوا ولا يرد عليهم على المشهور على أن المصنف طالب ثراه سيصرح بعد أسطر بأن الاسماء والأخوال لا فرض لهم وانهم يرثون بالقربة فكيف يحمل كلامه على ذلك (ويرد) على ما في الدروس أن الأخ للآم اتحد أو تعدد اذا كان مع الجد لها يرثان الثلث بالقربة اذ لا فرض كما هو واضح فالذي يجب أن يحمل عليه عبارة المحقق والمصنف رحمهما الله تعالى بأن المراد بمن تقرب بالام وبكلالتها إنما هو الاخ والأخت لها والمتعدد منهما ويحمل الارث بالقربة على ما اذا كان معهم جد وذلك لان الاخ للام يرث بالفرض اذا اجتمع مع كلاله الاب والقربة اذا كان مع الجد للام وأما ارثه بهما فاذا انفرد ~~قوله~~ قدس الله تعالى روحه (فاذا خلف الميت ذا فرض) لما قسم الوارث الى الاقسام الثلاثة فرع عليه قاعدة على سبيل الاجمال تتضمن بيان الاستحقاق بالفرض والقربة وان الفريضة في ذي الفرض قد تكون مساوية للسهام وقد تكون زائدة عليها أو ناقصة عنها (مثال الاول) ما اذا ترك أبوين وابنتين فصاعدا أو تركت زوجا وأختا أو ترك اثنتين من ولد الام مع أختين للأب فان التركة في هذه بقدر السهام (ومثال الثاني) أبوان و بنت واخوة فان للأبوين السدسين ولبنت النصف يبقى سدس يرد على البنت والاب ار باعا ولا يرد على الام لوجود الحاجب ولو لم يكن أخوه رد على الجميع (ومثال الثالث) أبوان وزوج و بنتان الفريضة من اثني عشر فدخل التقص على البنين والامثلة ظاهره وسيأتي ان جميع مسائل الرد في الطبقة الاولى سبعة ثلاثة مع عدم كل واحد من الزوجين وأربعة مع عدم أحدها ووجود الآخر وفي الطبقة الثانية عند من يجوز الرد فيها أربعة كما حققه المحقق الطوسي رحمه الله تعالى

فان أبقت التركة ولا قريب غيرهما وعليهما نسبة حصصهما الا الزوج والزوجة فانه لا يرد عليهما مع وجود النسب وان قصرت التركة اختص النقص بالبنات أو البنات أو من يتقرب بالاب دون الام ومن يتقرب بها ولو شارك ذا القربى من لا فرض له فله الباقي ولو كان الميت قد خلف من لا فرض له ولم يشاركه غيره فالمال له مناسبا كان أو مساويا وان شاركه من لا فرض له فالمال لهما فان اختلفت الوصلة اليهما فلكل طاقة نصيب من يتقرب به كالاخوال مع الاعمام واعلم ان الطبقة الاولى تمنع الطبقتين الباقيتين ولا يرث واحد منهما مع واحد من الطبقة الاولى وفي الطبقة الاولى صنفان الابوان ولا يقوم غيرهما مقامهما والاولاد ويقوم اولادهم وان نزلوا مقامهم اذا قدوا في جميع المواضع والاعتبار فيهم بالمساواة في القعدد الى الميت فالواحد من بطن أعلى وان كان اثني يمنع جميع من في بطن أسفل والطبقة الثانية تأخذ عند فقد الطبقة الاولى وتمنع الطبقة الثالثة (متن)

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان أبقت التركة ولا قريب غيرهما ﴾ الا في مثل كلاله الام من الاخوة مع كلاله الاب من الاخت أو الاخوات فان كلاله الاب تنفرد بالرد ون انحدت الوصلة للموثق والحصر المستفاد من الصحيح مع موافقة الاعتبار وخالف في ذلك جماعة واستشكل آخرون وأما كلاله الابوين كالاخت فتفرد بالرد عن كلاله الام اجماعا والمخالف نادر وهو الحسن والفضل لزيادة النسبة والوصلة ولا يخفى ما في قوله ولا قريب غيرهما ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ اختص النقص بالبنات أو البنات أو من يتقرب بالاب ﴾ من الاخوات بالاجماع والاخبار لانهم الذين يزدون وينقصون ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ مناسبا كان أو مساويا ﴾ المناسب كالابن والمساب كالمولى ﴿ قوله ﴾ ﴿ كالاخوال مع الاعمام ﴾ يريد أن للأخوال معهم الثلث نصيب الام والاعمام نصيب الاب الثلثان ولا يلزم المساواة من كل وجه والا لا تقسم الاخوال المال بالسوية مع انهم انما يقتسمون بالتفاوت وذهب ابن أبي عقيل والسكندري وابن زهرة وهو ظاهر المفيد وأبي يعلى الى أن الاخوال بمنزلة الاخوة حيث قالوا ان للخال مع العم السدس والباقي للعم ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ في جميع المواضع ﴾ أي مع وجود الابوين وعدمهما وفيه اشارة الى خلاف الصدوق حيث شرط في ارث اولاد الاولاد عدم الابوين لانهما في درجة الاولاد للصلب والقرب يمنع البعد استنادا الى بعض الاخبار كصحيح سعد بن أبي خلف وصحيح ابن الحجاج ولا دلالة فيها على المراد لانها محمولة على معنى ولا وارث من الاولاد كما دل على ذلك الاخبار الاخر مضافة الى الاجماع وسيأتي الكلام فيه مفصلا ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ والاعتبار فيهم بالمساواة في القعدد الى الميت ﴾ ضمير فيهم راجع الى اولاد الاولاد خاصة وأما حكم الاولاد مع اولادهم فقد علم من الحكم بالقيام مقامهم اذا قدوا فالمراد أن اولاد الاولاد انما يشتركون في الارث اذا تساوا الى آباءهم في القرب والبعد وانما عند الاختلاف قربا وبعدا فالواحد من بطن أعلا وان كان اثني يمنع جميع من هو في بطن أسفل وكذا الحال في اولاد الاخوة والعمومة والخالوة أعني الاعتبار فيهم بالمساواة الى آباءهم الذين يقومون مقامهم في القرب والبعد والقعدد كبرثن

وفيهما صنفان الاجداد والجدات وان علوا والاخوة والاخوات وأولادهم وان نزلوا
والاقراب من كل صنف الى الميت يمنع الأبعد من ذلك الصنف دون الأبعد من الصنف
الآخر والطبقة الثالثة فيها صنف واحد من الورثة هو اخوة الاب وهم الاعمام واخوة
الام وهم الاخوال الا أنهم على درجات متفاوتة (الاولى) أعمام الميت وأخواله وعماته
وخالاته ويقوم أولادهم مقامهم (الثانية) عمومة أبوي الميت وخوئلتهما وأولادهم (الثالثة)
عمومة الاجداد والجدات وخالاتهم وأولادهم بعدهم وهلم جرا الى سائر الدرجات وهذه
الطريقة الثالثة هي طبقة أولى الارحام والواحد من كل طبقة أو درجة وان كان أنثى يمنع
من وراءه من الطبقات والدرجات ومن له قرابة من جهتي الاب والام يمنع من له تلك القرابة
من جهة الاب خاصة من الارث والرد (متن)

وجذب والمتقول من خط المصنف طالب ثراه انه أقرب القبيلة نسبا الى الجد وقيل انه اسم للبعيد
أيضا فيكون من الاضداد وتقل عن الصحاح انه أقرب القبيلة الى الاب انتهى ويقال ورثت فلانا
بالقعد اي لم يوجد في أهل بيته اقدم نسبا مني الى اجداده قوله ﴿ وفيها صنفان ﴾ أي
صنف من عمود النسب وصنف من حاشيته كما ان الاولى صنفان أعلا وأسفل وكلاهما عمود
﴿ يمنع الأبعد من ذلك الصنف ﴾ وذلك كالجد فانه يمنع أبويه وأبوي الجد وكلا أخفانه
يمنع أولاده وأولاد غيره من الاخوة والاخوات قوله ﴿ دون الأبعد من الصنف الآخر ﴾
وذلك لان أولاد الاخوة وان نزلوا يرثون مع الجد الاقرب اذا لم يكن أخ ولا أخت وكذا الجد
الأعلى مع الاخوة قوله ﴿ فيها صنف واحد من الورثة ﴾ ولذلك لم يرث أولاد الاعمام
عند عدمهم مع الأخوال ولا العكس بخلاف الاخوة والاجداد فانهما لما كانا صنفين ورث البعيد من
كل صنف مع القريب من الصنف الآخر عند عدم قريبه كما تقدم قوله ﴿ قدس الله تعالى
روحه ﴾ الثالثة عمومة الاجداد والجدات وخالاتهم ﴿ كذا وجدته في أربع نسخ والمناسب ان يقول
وخوئلهم كما في الرسالة النصيرية لان المصنف طالب ثراه قل عبارته برمتها من قوله اعلم الى الفصل
الثاني مع تفاوت يسير حصل منه اختصارا وزيادة ايضاح قوله ﴿ طبقة أولى الأرحام ﴾
لان ارثهم ثبت بآية أولى الأرحام قوله ﴿ قدس الله تعالى سره ﴾ يمنع من وراءه من
الطبقات والدرجات ﴿ الا في مسألة اجماعية وهي ما اذا كان ابن المم للأبوين مع المم للاب وأما اذا
كان معها خال فان هناك ثلاثة أقوال وتقل عن الفضل ان الخال يشارك الجدة وما في كتاب الفضل
على ما نقل عنه يخالف ما نسب اليه وتقل عن يونس ان العمه مساوية للجدة والخاله والم مساو لابن
الاخ لمكان التساوي في البطون (وفيه) ان التساوي وحده غير كاف في المشاركة كما سيأتي بيانه انشاء
الله تعالى والا لورث الاخ مع ابن الابن وعم الاب مع ابن المم وابنة الخاله مع عمه الام لمكان التساوي
في البطون وسيأتي الكلام في ذلك في باب العمومة عند قول المصنف وابن المم وان نزل أولى من
عم الاب وظاهر المفيد والصدوق ان ابن الخال للأبوين يرث مع الخال للاب كابن المم للأبوين مع

ويمنع من له تلك القرابة من جهة الام خاصة من الرددون الارث مع التساوي قريبا وبعدا أو
من له قرابتان مختلفتان لا يحجب من له قرابة واحدة نعم يكثر استحقاقه فانه يأخذ بالجهتين
اذا استويا في المرتبة كم هو خال (متن)

الم مستندين الى ان ارث العمومة وأولادهم انما ثبت بآية أولي الارحام فمن تقرب بسبيين كان أحق
بمن تقرب بسبب واحد وسيأتي البحث في ذلك عند قول المصنف في باب العمومة الا في مسألة اجماعية
وهي ان ابن المم للاوين أولى من المم للاب هذا (وأعلم) ان هناك ثلاثة مواطن يتصور فيها مشاركة
الأبعد للأقرب (الاول) ما اذا ترك جدا لام وابن أخ لام مع أخ لاب أو أبوين فان ابن الأخ
لا يحجب الجد للام ولا يزاحم الأخ للاب فيرث مع الجد للام (الثاني) لو ترك إخوة لام وجدا
بعيدا لام وجدا قريبا لاب فان الجد القريب يأخذ ثلثي المال وللأخوة للام مع الجد البعيد لها الثلث
لان الأخ لا يمنع الجد البعيد والجد القريب لا يزاحمه البعيد (الثالث) لو ترك مع الأخوة للاب جدا
بعيدا ومع الأخوة للام جدا قريبا لأم فان لأقرباء الام الثلث وللأخوة مع الجد البعيد الباقي وسيأتي
الكلام في ذلك انشاء الله تعالى في محله ﴿ قوله ﴾ ويمنع من له تلك القرابة من جهة الأم
خاصة من الرددون الارث ﴿ بالاجماع والمخالف نادر وهو الحسن والفضل على ما قلنا عنهما حيث
ذهبا الى انه لا يمنع من الرد أيضا وتقل في تلخيص الخلاف عن بعض اصحابنا ان الخال والمم للاب
والأم بمنان الخال والمم للأم فقط من الارث وهو شاذ جدا واعلم ان من له قرابة من الاب خاصة فانه
يمنع من الرد من له تلك القرابة من الأم خاصة مع التساوي وعدم ذي الابوين الا اذا كان ذو الاب
فقط اختا فيمنعه على المشهور بين الاصحاب كما يأتي انشاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ قدس سره
﴿ ومن له قرابتان مختلفتان الى آخره ﴾ قد يجتمع للوارث نسيان أو سبيان أو نسب وسبب فيرث بالجميع
مالم يكن هناك من هو أقرب منه فيها أو في أحدهما أو يكون أحدهما مانعا من الآخر ولا يمنع من هو في
طبقته من ذوي النسب الواحد نعم يكثر استحقاقه ولذلك امثله (الاول) نسيان يرث بهما كم هو خال
(الثاني) انساب متعددة يرث بها كابن عم لاب هو ابن ابن خال وهو ابن بنت عمه وهو ابن بنت خالة
(الثالث) نسيان تحجب أحدهما الآخر كأخ هو ابن عم (الرابع) سبب ونسب يحجب غير صاحبهما
أحدهما كزوج هو ابن عم وللزوجة أخ أو ولد (الخامس) نسيان فصاعدا الواحد ونسب واحد لا آخر
كابني عم أحدهما ابن خال (السادس) سبيان في واحد لا يحجب أحدهما الآخر كزوج هو معتق أو ضامن
جريره (السابع) سبيان يحجب أحدهما الآخر كالامام عليه السلام اذا مات عتيقه فانه يرثه بالعتق
لا بالأمانة وكعتق هو ضامن جريره كالمو كان قد ضمن جريرة كافر ثم استرق فاعتقه وقتلنا بقاء ضمان
الجريرة (الثامن) سبيان وهناك من يحجب أحدهما كزوج معتقه ولها ولد أو أخ ولا كلام في شيء
من هذه الامثلة انما الكلام فيما اذا اجتمع في الجد الواحد قرابة الابوين فهل يكون له نصيب الجدين
ولا يمنع الجد للاب أم يمنعه قولان فالمصنف في التحرير والشهد في الدروس على عدم منع ذي الاب
وهو ظاهر المصنف في المقام وربما لاح ذلك من المبسوط والخلاف كما في تلخيصه (ووجهه) ان ذلك
من باب اجماع جهتين موجبتين للأرث وهما لا يمنعان السبب الواحد ولا اجماع على المنع في المقام كما في الأخوة
وذهب المصنف في هذا الكتاب في ميراث الاجداد الى منع ذي الأب بناء على ان المقرب بالأبوين

﴿ الفصل الثاني ﴾ في موانع الارث وهي ثلاثة الكفر والقتل والرق (متن)

أولى من ذي الاب فقط كالاخوة والاعمام وسائر ذوي الرحم مضافا الى عموم مساواة الجد للأخ وسياقي البحث في ذلك انشاء الله تعالى ~~قوله~~ ﴿ الفصل الثاني في موانع الارث وهي ثلاثة ﴾ ذكر هذه الثلاثة لكونها أظهر الافراد وأوضحها على أنها مما أجمع على مانعيتها جميع الاصحاب وذكر المصنف كالمحقق طاب ثراها أربعة آخر ذكرها في الخاتمة وهي اللعان وانفصال الحمل ميتا والدين المستغرق والغنية المنقطعة وفي (التحرير) أنهاها الى عشرة وفي (اللمعة) اقتصر على ستة وهي ما ذكره المصنف هنا وفي الخاتمة من دون الدين المستغرق (وفي الدروس) أنهاها الى عشرين وكثير منها تكلف يظهر ذلك لمن عرف المراد من قولهم موانع الارث وذلك لان المراد ما يمنع الانسان من أن يرث ما تركه الميت ميراثا أصلا مع كونه من أهل الارث وفي طبقة الارث ودرجته وكون المنع قائما في نفسه لا في غيره والا لكان حجباً وهذا إنما يتم بوجود وارث ومال موروث والوارث ذاك الذي علق بأحد الامرين النسب والسبب الشرعي وليس النسب الا ما كان في احد تلك الطبقات الثلاث على اختلاف درجاتها نعم لو كان المراد بالمانع مالولاه لوقع الارث من دون ملاحظة شيء من تلك القيود لصح المد ولعل من عد أراد ذلك ولا مشاحة نعم بملاحظة هذه القيود يسقط كثير من الاقسام واستوضح ذلك فيما ذكره المصنف في الخاتمة اذ اللعان وانفصال الحمل ميتا مخرجان من الانساب والاسباب بل الثاني مخرج عن الانسانية الى الجهادية والدين المستغرق مما يمنع كون التركة ميراثا على أحد القواين وعلى الآخر لا يمنع الارث والغنية المنقطعة إنما تمنع من نفوذ الارث ظاهرا ولذا كرر بقية الاقسام على سبيل الاجمال كما ذكرها القوم وان كان في كثير منها تكلف نسبيا للنفع ونسبيا للمائدة فنقول (الثامن) الزنى فإنه يقطع النسب بين الولد وبين والديه (التاسع) الشك في النسب كما اذا وطأ المولى أو الزوج وأجنبي في طهر واحد فإنه وأباه أعني صاحب الفرائض لا يتوارثان بل يستحب أن يعزل له قسطنطين مبراته عند الشيخ والقاضي وهو المروي في الامة بسند صحيح وأنكر ابن ادريس ذلك ولحق الولد بالزوج (العاشر) التبني عند السلطان من جريرة الابن ومبراته فإنه يمنع ارث الاب منه ويرثه أقرب الناس اليه حسبما جاء في رواية أبي بصير والاكثرون على أن ذلك لا يؤثر في المنع وطراح الرواية بل انكارها وإنما يحكي القول بذلك عن الشيخ في النهاية والقاضي (الحادي عشر) ألم باقتران موت المتوارثين أو اشتباه المتقدم اذا كان حنف الانف أولا بسبب الفرق والمهيم على المشهور كما سيجيء ان شاء الله تعالى (الثاني عشر) بمد الدرجة مع وجود الأقرب فقد يمنع من الميراث كله وقد يحجب عن البعض كما سيفصله المصنف رحمه الله (الثالث عشر) المنع المتعلق بالزوجين وذلك في عدة مواضع (أحدها) ما اذا عقد المريض على امرأة ولم يدخل بها ومات في مرضه فإن ذلك يمنع من ارثها منه على المشهور (الثاني) ما اذا لم يكن لها ولد منعت من رقبة الارض عند الاكثرومن عين الاشجار والطلوب والاكلات كما سيذكره المصنف طاب ثراه (الثالث) المتناكحان بالمنقطع لا يتوارثان الا أن يشترطا أو أحدهما فيرث المشترك في أصح الاقوال (الرابع) الصغيران اذا زوجهما الفضوليان وبلغ أحدهما فجاز ثم مات عزلا من تركته نصيب الآخر فإن مات قبل البلوغ أو بلغ ورد أو اجاز لكن رغبة في الارث أو ادعى عدم الرغبة واحلف فنكل فلا ارث في شيء من ذلك (الخامس) الطلاق البائن والفسخ لليب أو الرضاع (السادس)

(المطلب الاول) في الكفر وهو كل ما يخرج به معتقده من دين الاسلام سواء كان حريا أو ذميا أو مرتدا أو على ظاهر الاسلام اذا جحد ما يعلم ثبوته من الدين ضرورة كالمخارج والفلاة (متن)

لو تزوجت زوجة المفقود ثم ماتت وحضر الاول منع من الارث ان كان تزويجها بالثاني صحيحا جامعا للشرائط وكان للثاني والا ورثها الاول وعن ابن الجنيدي توريث الاول مطلقا (السابع) لو طلق بآنا واشتبه ثم مات قرع وورثت من اخرجتها القرعة ومنعت الأخرى على الاقرب وكذا لو اسلم وتبعه ازواجه ومات قبل ان يختار (الرابع عشر) اشتباه الحر الوارث بالعبد كما لو سقط بيت على اهله فماتوا وبقي منهم صبيان احدهما حر والاخر عبد واشتبه فقد روى عن الصادق عليه السلام انه يقرع لتمييز الحر فاذا تميز اعتق الآخر وصار الحر مولاه وعمل بها ناس منهم الصدوق وابن أبي عقيل فكان منع الحر من ان يرث العبد ههنا بالاشتباه وذهب الشيخ في النهاية الى انه يرث ولا يعتق (الخامس عشر) جناية العبد عمدا اذا اختير استرقاقه أو قتله فانه بذلك الاختيار تبين عدم نفوذ الارث فيه (السادس عشر) عدم استكمال شهود الاستهلال في المشهور فانه ان شهدت امرأة واحدة منع من ثلثه اربع النصيب ولو شهدت اثنتان منع من النصف وهكذا (السابع عشر) الى تمام العشرين مقدار الحبوة وكفن الميت وحمازه والوصية (المشرون) (١) وقف عين من اعيان التركة واعلم ان الثامن والتاسع والثالث عشر والرابع عشر تشترك في خروج هذا الانسان المفروض عن المذكورين في الانساب والاسباب قطعا أو احتمالا الا عدم الارث من العقار فهو منع من ارث البعض لا اصلا والخامس عشر الى تمام العشرين تشترك في انها انما تمنع من البعض واما الحادي عشر فساو لا انفصال الحمل ميتا في الخروج عن الاساية علما أو احتمالا وأما الثاني عشر فهو أن منع من الارث أصلا فلا خروج عن الطبقة والا فهو من سبع الخامس والسادس عشر الى تمام العشرين واما العاشر فهو قول تاذ نادر ~~قوله~~ ~~قوله~~ قدس الله روحه ﴿ الاول في الكفر وهو كل ما يخرج به معتقده الى آخره ﴾ الكفر على اوصاف شتى وشعب متفرقة مذكورة في قضايف الحق وقد جمعها في كتاب الكاح من التذكرة وبين تفاصيلها وضابطه كما في الرسالة النصيرية والتذكرة والروضة وغيرها انكار الالهية أو الرسالة أو بعض ما علم ثبوته من الدين ضرورة أو نفيه والمراد بالخروج عن الاسلام مباينته بالكافة كاليهود والنصارى والمراد بالكون على ظاهره مع جحود ما يعلم كونه ضرورة اظهار التدين به والاتساب اليه والتسبي به لكن مع جحود بعض ضرورياته كما فسر بذلك جماعة وبذلك يندفع ما قيل لا ينبغي عد الملة من الكون على ظاهر الاسلام فانهم مما يثبتون مع الله الها آخر وخاصة بقايم لا ابقى الله لهم باقية على انهم لا يثبتون معه سبحانه الها آخر بل يثبتون الالهية لبعض الناس قالوا في تعريفهم هم الذين يقولون بالهية على وبعض الناس وهم العليانية الذين يقولون ان عليا هو الله ويقفون في رسول الله صلى الله عليه وآله والنصيرية يقولون بالهية على بن محمد الهادي عليهما السلام قالوا ومنهم الخمسة وهم الذين يقولون ان الخمسة سلمان وابا ذر والمقداد وعمار وابن امية الضميري هم الموكلون بمصالح العالم

(١) انما كان هذا مكل العشرين لانه جعل الكفن والجهاز مانعا واحدا كما صنع في الدروس (محسن)

فلا يرث كافر مسلما ويرث المسلم الكافر على اختلاف ضروبه (من)

من قبل الرب (وأما الخوارج) فهم الحرورية ومن قال بمقاتلتهم نسبوا إلى الحرورية موضع بقرب الكوفة كان أول مجتمهم فيه والحق بهم العلامة في التذكرة وغيره النواصب وهم المبغضون لأهل البيت ولا سيما العثمانيه وذلك لأنهم أنكروا اعظم الضروريات مودة آل الله وموالاته أبناء رسول الله صلى الله عليه وآله والحق بهم بعض المجسمة (وفيه) أن هؤلاء ونحوهم من الفرق الضالة وإن أفضت بهم ضلالتهم أخيرا إلى الكفر كما يذهب إلى القرآن والصفات فإنه قاض بتعدد القدماء وهو الصراح وكذلك فإنه قاض بالظلم وهو خلاف الضرورة لكن لا يحكم بكفرهم لمكان الشبهة اللهم إلا أن يكون المراد بالمجسمة أصحاب داود فإن نفي التجسيم وإن ليس كمثل شيء من ضروريات الدين إلا أن يزعموا أنه جسم لا كالأجسام ويشبهوا بذلك كما قال جمهورهم في الرواية فقد تحصل أن المبتدعة من المسلمين يقع التوارث بينهم وبين أهل الحق من الخائين قال المفيد في (المقنعة) يرث المؤمن أهل البدع من المعتزلة والمرجبة والخوارج والحشوية ولا ترث هذه الفرق مؤمنا ونقل في المختلف أن بعض نسخها ما يخالف ذلك (١) وقال الحلبي على ما نقل المجبرة والمشبهة وجاحد الإمام لا يرثون المسلم ويأتي الكلام في ذلك مفصلا ~~قوله~~ قدس سره فلا يرث كافر مسلما ~~في~~ هذا مما اتفق عليه المسلمون ونطقت به أخبارهم ويمكن أن يستدل عليه بقوله جل شأنه (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) والارت سبيل وولاية فتأمل ~~قوله~~ قدس سره ويرث المسلم الكافر على اختلاف ضروبه ~~في~~ للأخبار المستفيضة من صحيح وحسن وموثق ودميف وقصر الأخبار في المفاتيح على الحسن وليس بصحيح لأن طريق الفقيه إلى الحسن بن محبوب صحيح ولا جماع الأصحاب أجمع وأنه لمنقول حتى في الكفاية والجمع وقال في (المقنعة) ميراثه عند آل محمد صلوات الله عليهم للمسلم دون الكافر وما ورد في بعض الروايات مخالفا لذلك فمحمول على التقييه ويؤيده أن بعضها رواه رجال العامة كرواية القبلي وما رواه في المقنع في الرجل النصراني تكون عنده المرأة فتسلم أو يسلم ثم يموت أحدهما من أنه ليس بينهما ميراث فتأخذ بمحمول على التقييه وقد تضمن آخره مالا يقول به أحد ويحمل الحكم في الزوجة على أنها أسلمت ومات بعد انتضاء عدتها وأما ما رواه عبد الرحمن بن أعين بطريق الفقيه والتهذيب وأبو العباس وحنان بن سدير من أن لا توارث بين أهل ملتين فالمراد به كما فسر الصديق عليه السلام في روايتي عبد الرحمن وأبي العباس نفي التوارث من الخائين فلا ينافي بثبوته من جانب واحد وقد فسر بذلك غير واحد من أصحابنا وقد جعل الصادق عليه السلام الكفر ملة واحدة كما نطق به الكتابات المجيد من قوله تعالى (وماذا بعد الحق إلا الضلال) وكما هو مشهور على الألسنة ومعروف عند أصحابنا والاسلام ملة واحدة حيث فسر الملتين كما عرفت بملة الاسلام وملة الكفر فلا ينافي بثبوت التوارث بين أهل الملل على اختلافها كما يجي أن شاء الله تعالى ومن هنا ظهر أن من قال بعد أن أورد قوله صلى

(١) النسخة التي عندي مضبوطة وهي موافقة للذكور لالما نقل المختلف عن بعض النسخ (منه قدس سره)

ولو خلف الكافر ورثة كفارا ورثوه وان كان معهم مسلم كان الميراث كله له سواء قرب أو بعد حتى ان مولي النعمة بل ضامن الجريرة المسلم يمنع الولد الكافر من ميراثه من أبيه الكافر (متن)

الله عليه وآله لا توارث بين ملتين من طريق العامة هذا باطل عندنا لأن أهل الملل على اختلافها يتوارثون لم يلحظ أخبار الباب ومثله صاحب المسالك حيث قال على تقدير تسليمه اذ فيه اشارة الى عدم وروده من طريقنا اللهم إلا أن يريدانه لم يثبت بطريق صحيح وان كان مستفيضا وذهب جمهور العامة الى أن المسلم لا يرث الكافر كالعكس وحكوا ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام وعن عمرو بن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وعن الفقهاء كلهم وحكى قهناهم القول بآرث المسلم من الكافر عن زين الساجدين عليه السلام وسعيد بن المسيب وعبد الله بن مفضل (١) ويحيى بن سعيد ومعاذ بن جبل ومعوية بن أبي سفيان ومسروق ومحمد بن الحنفية واسحاق بن راهوية (احتج) الجمهور بما روه عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله من أنه لا توارث بين ملتين وبأن التوارث إنما هو للنصرة ولذلك ورث المذكور من المصبة دون الاناث ولم يرث القاتل والعبد لعدم النصرة وباستبداد عقيل بميراث أبي طالب دون أمير المؤمنين وجعفر عليهما السلام وبأن عمر لم يرث الاشعث بن قيس من عمته اليهودية وأنت قد علمت الوجه في الخبر مضافا الى أنه يخالف لظاهر القرآن خرج منه ارث الكافر من المسلم وبقي الباقي على أنهم لا يقولون به على الاطلاق ثبوت التوارث بين اليهودي والنصراني عند كثير منهم كأبي حنيفة ومالك والشافعي وداود ولا نسلم ان التوارث لما ذكره اذ قد ورث النساء والاطفال مع فقد النصرة فيهم ثم ان النصرة مبذولة من المسلم للكافر في الحق والواجب كما أنها مبذولة للمسلم وما نسبوه الى أمير المؤمنين عليه السلام يخالف ما عليه أبناؤه وما روه عنه صلوات الله عليه وأبو طالب من حماة الدين وسادات المسلمين ولولا الله جل شأنه وأبو طالب وابنه صلى الله عليهما ما قام الاسلام قائمة وعقيل إنما باع الدور بعد المحرة قبل أن يسلم وما كان أمير المؤمنين وجعفر عليهما السلام ليخاصما بعد الفتح واتقياده الى الاسلام فيما يستحقانه منها والا فهذا عقيل قد باع دار رسول الله صلى الله عليه وآله أيضا ولم يطالبه وقد قال صلى الله عليه وآله لما قيل له يوم الفتح في النزول في داره وهل أبقى لنا عقيل دارا أفكان هذا ميراثا وفعل ليس حجة لانه قد كان عن اجتهاد ورأي وإنما تعرضنا في المقام لمذهب العامة حتى يظهر الحل على التقية في بعض الاخبار ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولو خلف الكافر ورثة كفارا ورثوه ﴾ يريد أن الكافر الأصلي غير المرتد اذا خلف ورثة كفارا ولا مسلم معهم ورثوه من غير خلاف كما يأتي ان شاء الله تعالى وأما المرتد فميراثه للامام عليه السلام ان لم يكن وارث مسلم من أقاربه ونحوهم ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ حتى ان مولي النعمة وضامن الجريرة المسلم يمنع الولد الكافر ﴾ يدل عليه بعد الاجماع المنقول في التحريرو والمسالك والمجمع وغيرها كما هو ظاهر اطلاق البعض حيث يقول

(١) كذا وجدناه في النسخة التي كنا نقلناها عن نسخة الاصل أعني بالعين المعجمة والفاء ولكن في نسخة منقولة عن نسخة الاصل أيضا وفي موضع آخر منقول عن الانتصار معقل بالعين المهملة والقاف فليراجع (محسن)

والامام لا يمنع الولد من الارث ولو كان مع الولد الكافر زوجة مسلمة فان قلنا (مستن)

ويمنع المسلم الورثة الكافرين وان كانوا اقرب بالاجماع أو باجماع علمائنا وقد سمعت ما قاله المفيد في المقنعة جميع (١) ماورد في الباب من أن المسلم يرث المشرك ولا يرثه وأنا نرثهم ولا يرثونا ولا يرث الكافر المسلم وللمسلم أن يرث الكافر الى غير ذلك مما استفاض من أخبار الباب (٢) ومنه رواية الحسن ابن صالح المروية في الكتب الثلاثة وفي (التهذيب) بمدة طرق عن أبي عبد الله عليه السلام المسلم يحب الكافر ويرثه والكافر لا يحبب المسلم ولا يرثه وهي على ما فهمه المتأخرون في أصحاب الاجماع من أن السند اذا صح عنهم فقد صح عن المعصوم عليه السلام تكون صحيحة لمكان الحسن بن محبوب فلا يضر حال الحسن (قال الشهيد الثاني) ان الحكم مشهور بين الاصحاب وليس عليه دليل صريح من الاخبار سوى رواية الحسن بن صالح واثبات الحكم برواية الحسن غير حسن وتبعه على ذلك صاحب الكفاية الا أنه جرى على القاعدة حيث قال ان ضعفها منجبر بالشبهة (فان قلت) استفاضت الاخبار بذلك وليست رواية الحسن بأصح دلالة مما أوردناه من الروايات المستفيضة وما فيها زيادة عن غيرها الا قوله عليه السلام يحبب ولا يحبب ولعل قوله عليه السلام يرث ولا يرث أصرح منه دلالة فان كان في رواية الحسن دلالة على المراد فغيرها مما ذكر أوضح والا فهي وغيرها سواء ولقد قال الحرفي حاشيته على الوسائل بعد أن قل ما ذكرنا عن المسالك وان هذا لعجيب منه (قلنا) لا ريب ان رواية الحسن أصرح من غيرها اذا كانت نصية في أن هناك كافر محجوباً عن ارثه بالمسلم مطلقاً ضامن جريرة أو غيره وأما بقية الروايات فامتدلت على أن المسلم مطلقاً يرث الكافر مطلقاً فيدخل في الاطلاق ما اذا كان هناك قرابة للكافر وضامن جريرة وأين الاطلاق من التصريح ثم انها أقصى ما دلت على انه يرثه ولم تدل على انه يستقل به ويحبب ما عداه من الكفار قلل المراد انه يرثه مع مشاركتهم وهذا وان كان خلاف الظاهر وانما الظاهر الاول لكن أين الظهور من التصريح فتأمل وأما ما رواه التميمي عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام في يهودي أو نصراني يموت وله أولاد مسلمون وأولاد غير مسلمين فقال هم على مواريتهم فمحمول على التقية أو مأول بان المراد هم على ما يستحقونه من ميراثهم وقد علم ان المسلمين اذا اجتمعوا مع الكفار كان الميراث للمسلمين واحتمل في الوسائل أن تكون الواو بمعنى أو ~~قوله~~ قدس الله روحه ﴿ والامام لا يمنع الولد من الارث ﴾ عدم منع الامام عليه السلام لولد الكافر الاصلي وغير الولد من رحمه اذا لم يكونوا حريبين يدل عليه بعد الاجماع وظواهر الكتاب المجيد الاخبار كحسنة محمد بن قيس ورواية بوس وغيرها وقد عقد لارث الكافر من الكافر في الوسائل بابا ولو منع لا تنفي التوارث بين الكفار رأساً فما أطلق من منع الوارث الكافر من الارث اذا كان له وارث مسلم وان بعد مخصوص بغير الامام عليه السلام ~~قوله~~ قدس الله روحه ﴿ ولو كان مع الولد الكافر زوجة مسلمة فان قلنا

(١) فاعل يدل (٢) فانها دالة باطلاقها ومما يدل بظاهره مرفوعة ابن رباط عن أمير المؤمنين عليه السلام لو أن رجلاً ذمياً أسلم وأبوه حي ولا يه ولد غيره ثم مات الأب ورث المسلم جميع ماله ولم يرث ولده ولا امرأته مع المسلم شيئاً الا أن تقول لم يظهر أن الأب كان كافراً فتأمل ومثله رواية مالك بن أعين كما سيأتي قلها (منه قدس سره)

بالرد فلا بحث والا فاقوى الاحتمالات ان للزوجة الثمن والباقي للولد ثم الربع والباقي له أو
لها أو للامام (متن)

بالرد فلا بحث والا فاقوى الاحتمالات ان للزوجة الثمن والباقي للولد ثم الربع فالباقي له أو لها أو للامام
عليه السلام هذه العبارة لما كانت متناقضة في الظاهر لان جمل الباقي للزوجة ينافي بحسب الظاهر
عدم الرد عليها كما هو المفروض توجه الناس لتوجيهها فوجهها بان المراد بالقول بالرد القول به مطلقا
فقابله حينئذ القول بعدمه مطلقا أو عند الظهور فجمل الباقي للولد مبني على القول بعدم مطلقا وجمله
لها مبني على القول بالرد في النية وجمله للامام مبني على حضوره أو القول بعدم ونحن نقول لاحاجة
الى شيء من هذا التكلف وان هناك وجها ظاهرا خاليا عن البعد والتكلف ولا بد في فهم المسئلة من
العبارة ويان هذا الوجه من التعرض أولا لامرين (الاول) ما تقدمت الاشارة اليه من ان الزوجة
مع فقد الوارث غيرها غير الامام عليه السلام هل يرد عليها مطلقا أولا يرد عليها مطلقا أو يرد عليها مع
النية فقط اقوال اعدلها أوسطها كما سيأتي انشاء الله تعالى (الثاني) ان فرض المسئلة فيما اذا كان هناك
كافر اسلمت زوجته ومات وهي في العدة أو طلقها في المرض فمات واسلمت في العدة فانها حينئذ ترث
وذلك لانها اذا اسلمت وهو كافر فما دامت في العدة يكون اولى بها اذا اسلم الى اقتضاء عدتها كما هو
المشهور وعليه يحمل ما ورد في الاخبار من قول أمير المؤمنين عليه السلام لنصراني اسلمت زوجته بضمها
في يدك استدل به بعض الاصحاب لبقاء الزوجية والكلام في ذلك محل آخر (اذا قرر هذا) نقول
المصنف طالب ثراه فان قلنا بالرد فلا بحث الى آخره معناه ان قلنا بالرد مطلقا وفي النية كما هو
الظاهر وقصره على الاول كما صنعوا خلاف الظاهر والا قل بالرد كما هو الصحيح فهناك احتمالان
اقوامهما عند المصنف ان للزوجة الثمن والباقي للولد كما في الارشاد والمجمع والكفاية اما كون الثمن لها
فللدخول في عموم (اطلاق خ ل) فلن الثمن ان كان له ولد وهذا ولد أو أما ان الباقي له فلانها بالنسبة
الى الباقي كالمعدومة والكافر يرث من الكافر مع عدم مسلم غير الامام عليه السلام يرث (١) الكل على
تقدير انفراد الزوجية على تقدير انفرادها لا يرث الكل وفي هذا الاحتمال نظر يظهر مما يأتي انشاء
الله تعالى (الاحتمال الثاني) أن يكون لها الربع فيجب في الباقي احتمالات ثلاثة ووجه هذا
الاحتمال ان هذا الولد لمكان كفره كالمعدوم فاما انه لا يرث أصلا والوارث الامام عليه السلام وهو
لا يحجبها عن الربع أو انه يرث دون الامام عليه السلام الا انه لا يزاها على الربع بل تحجبه هي عن
الثمن لما مر من خبر الحسن بن صالح وغيره من الأدلة فلو كانت ممن يرث الكل على تقدير انفرادها
لحجبتها عن الجميع لان المسلم بمنع الكافر من كل ما يرثه المسلم على تقدير عدم وجود الكافر والزوجة مع
عدم الولد ما ترث الربع فكذا مع وجوده كافر لان الكافر كما قدمناه كالمعدوم فعلى الحالين يكون لها
الربع (وأما الباقي) فأول احتمال فيه انه للولد لان الامام عليه السلام محبوب به والزوجة لا يرد عليها كما
هو المفروض ولا رابع فتمين الولد وهو خيرة المحقق الشيخ علي في تعليق النافع وقد ادعى عليه الاجماع
قال مانعه معلقا على نسختين من نسخ النافع لو كان الزوج كافرا حازت ورثته الكفار ما يفضل عن

واو كان الميت مرتداً فان كان له وارث مسلم ورثه والا كان ميراثه للامام ولا شيء لاولاده الكفار سواء كانت ردة عن فطرة أولاً عنها وسواء ولدته حال كفره الاصلي أو بعد اسلامه وارتداده (متن)

سهم الزوجة الأعلى بالاجماع ويحتمل ان يكون الباقي للامام عليه السلام لان الكافر لا يرث مع وارث مسلم فلا يرث مع الزوجة المسلمة وفيه بعد ومثله في تعليق الارشاد الا انه لم يدع فيه الاجماع وهو ظاهر الايضاح وسيأتي ما يدل على امكان دعوى الاجماع على خلافه (الثاني) ان الباقي لما لانه اذا اجتمع وارثان مسلم وكافر لم يتشارك بل ينفرد المسلم بالارث وأيضاً جعل الربع لما مبني على عدم ارثه فلو ورثناه الباقي تناقض الحكم (١) والامام غير وارث لمكان حجب الولد ولا تلازم بين الحجب والارث كما في الاخوة والام فلا يرث الولد وان كان حاجباً لانه محجوب بالزوجة فكان الباقي لما ولا يتنافى فرض عدم الرد لان ذلك بالاصل وهذا انما جاء بالعرض لانا انما منعناها من الرد عليها لكون الباقي حقاً للامام أو لو ارث غيره فاذا لم يكن هنا للامام عليه السلام ولا لو ارث غيره رددناه عليها وبهذا التقرير يندفع الاشكال عن العبارة وانه لظاهر ولا حاجة الى ما تأولها به الشارحون كما علمت وهذا الاحتمال مع ظهوره من العبارة لم أجد أحداً اختاره (٢) وفيه ما لا يخفى على من لحظ ما وجه به (٣) (الثالث) انه للامام عليه السلام لانه وان كان لا يرث مع الكافر الا ان الولد قد حجب عن الارث رأساً بالمسلم لعموم الخبر ومكان التناقص ان كان هناك تناقض والزوجة وان حجبت الولد لا يرد عليها لما علمت من أن الأصح عدم الرد عليها أصلاً وقد سلف أن لا ملازمة بين الحجب والارث فتعين الامام وهو ظاهر النهاية حيث قال وان خلف الرجل امرأة مسلمة وورثة كفارا كان ربع ما تركه لزوجته والباقي لامام المسلمين عليه السلام فلم يقيد الميت بكونه كافراً كما لم يقيد الورثة بكونهم أولاداً وورث من ما في السرائر والمختلف وربما ظهر ذلك من الشرائع وهو المنقول عن المذهب القديم والجامع وهو الظاهر من النافع والكشف والمتنصر والروضة والدروس والنكت وفي هذه بأسرها لم يقيد الورثة بكونهم أولاداً ولا الميت بكونه كافراً وانما أطلق في الموضعين كما في النهاية وكثير منها وان لم يتعرض فيه لهذا الفرع بخصوصه الا انه استطرده فيه ما نحن فيه في مسألة من أسلم على ميراث قبل قسمته ~~قوله~~ قدس الله روحه ~~لو~~ ولو كان الميت مرتداً فان كان له وارث مسلم والا كان ميراثه للامام عليه السلام الى آخره ~~المرتد~~ اما عن فطره وهو من علق به بعد اسلام أحد أبويه أو عن ماله وهو من كان اسلامه بعد كفره ون كان بالتبعية كما لو أسلم أحد أبويه وهو حمل والظاهر من التعريف الاول انه اذا كان أحد أبويه مسلماً وقت انعقاد نطقه فهو فطري وان صار أحد الأبوين بعد ذلك كافراً والظاهر من كلامهم في مباحث خلاف ذلك فيحتمل

- (١) وانت اذا لحظت ما وجهنا به أخذ الزوجة للربع ظهر لك ان لا تناقض أصلاً (منه قدس سره)
 (٢) ربما ظهر هذا التوجيه من كشف اللثام (محسن) (٣) هذه العبارة من قوله لم أجد الى قوله ما وجه به موجودة في نسخة بخطه قدس سره وفي نسخة أخرى مبيضة كتب بعضها في الهامش من قوله وهذا الاحتمال الى قوله لم أجد ولم يتبها بل بقي المكان يائضاً (محسن)

أن مرادهم ان أحد أبويه بقي على الاسلام من حين العلوق الى أن بلغ فحينئذ لاشك في كونه فطريا وأما ولد المرتد الذي علق قبل ارتداده فان بلغ وأنكر الاسلام قولاً أو فعلاً قد قالوا انه يستتاب ويقهر على الاسلام فان تاب قبلت توبته والا قتل مثل المرتد الملى فحكمه حكم الملى لا الفطري فيكون ملياً كما ظن بعض والا لزم التناقض بين حكم المرتد وولده الذي علق حال اسلامه وألحق ان هذا فطري خرج في خصوص هذا الحكم بالدليل كما هو الظاهر وظاهر المسالك والدروس والروضة انه فطري كما به وانه يقتل من دون استتابة في باب الميراث ثم ان التعريف المذكور لا نجد له مأخذاً الا أن يكون هناك اجماع سوى موثقة عمار ومكاتبة الحسين بن سعيد وهما غير دالين على التفصيل المذكور وبعضهم عرف الفطري بأنه من انتقد حال اسلام أحد أبويه أو أسلم أحد أبويه وهو طفل ثم بلغ ووصف الاسلام كاملاً ثم ارتد وبالجملة فالمسئلة محل توقف واشكال والذي يقطع به ما ذكرناه فليتأمل وسيأتي عن قريب بسط الكلام فيها ان شاء الله تعالى وقد حكم المصنف بأن المرتد مطلقاً اذا كان له وارث مسلم ورثه وان كان ضامن جريرة كان معه غيره أم لا والا كان ميراثه للامام عليه السلام ولا شيء لأولاده وسائر قرابته سواء ولد له في حال كفره الاصلي أو بعد اسلامه أو بعد ارتداده وسواء كان ماتركه اكتسبه حال الردة أو الاسلام وفقاً للمبسوط والنهاية وتلخيص الخلاف والوسيلة الا أنه عبر في الثلاثة لبيت المال والمراد به بيت مال الامام عليه السلام كما هو معروف من مذهبنا ولذا تراهم يعبرون في الحكم الواحد تارة ببيت المال وتارة بالامام وقد أوضح ذلك أبو عبد الله في السرائر في مواضع متعددة وقد ذكر في الوسيلة هذا الحكم في المرتد لا عن فطره فيكون في المرتد عن فطره بطريق أولى ولذا سبنا الحكم اليها على الاطلاق والسرائر والشرائع والنافع والكشف والتحرير والارشاد والتبصرة والدروس والمهذب الجديد والمقتصر وغاية المرام والمجمع والكمالية والتنقيح وتعليق النافع والمفاتيح وهو ظاهر المسالك والمنقول عن المذهب القديم ولم يتعرض له في النكت واللمعة والروضة والايضاح وكنز الفرائد ولمعل ذلك لوضوحه وذهب الشيخ في التهذيب والاستبصار والصدوق في المقنع على ما نقل عنه الى أن ميراث المرتد لا عن فطره لورثته الكفار قال أبو علي بعد أن روي ذلك عن ابن فضال وابن يحيى عن أبي عبد الله عليه السلام ولنا في ذلك نظر وعمدة ما استندوا اليه ما ورد في الصحيح عن ابراهيم بن عبد الحميد انه قال الصادق عليه السلام في نصراني أسلم ثم رجع الى النصرانية ثم مات ميراثه لولده النصارى ومسلم تنصر ثم مات قال ميراثه لولده المسلمين وقد حملها الشيخ في النهاية على ضرب من التقية وربما في المذهب وغيره بالارسال وليست كذلك ويحتمل أن يكون المراد ولده الصغار لانهم في حكم المسلمين وانما عبر عن الاول بولده النصارى لانهم كانوا تابعين لا يهيم وانما طرأ الاسلام ثم رجع فهم بحسب العرف في حكم النصارى بخلاف الثاني فانه كان من المسلمين وأولاده في العرف في عداد المسلمين فتدبر وأما صحيح أبي ولاد وصحيح محمد حيث قال في الاول يقسم ميراثه على ورثته وفي الثاني على ولده فمحمولان على ان الاولاد والورثة مسلمون خصوصاً في الثاني لانه في المرتد عن فطره وظاهر حاله اسلام أولاده كما مرته على انه لا يخالف في المرتد عن فطره وانما الخلاف في المرتد عن ماله (لنا) على المختار عموم ما رواه الحسن بن صالح كما سلف من أن المسلم يحجب الكافر خرج منه ارث الكافر من الكافرا الاصلي وبقي الباقي (١) والاجماع المعلوم للمعلم بالخالف (١) بيان ذلك ان عموم الكتاب دل على ارث كل قريب من قريبه ثم جاء ما خصه وهو أن المسلم

ولو كان الميت مسلما وله ورثة كفار لم يرثوه وورثه الامام مع عدم الوارث المسلم وان بعد كالضامن ولو أسلم الكافر الوارث على ميراث قبل قسمته شارك الورثة ان ساواهم واختص به ان كان أولى سواء كان الميت مسلما او كافرا (متن)

وشذوذ والمتقول كما في ظاهر النهاية حيث قال بعد أن حمل الرواية على التقي لانه مذهب العامة ور بما لاح من تلخيص الخلاف حيث نسب اختلاف الى العامة وربما ظهر ذلك من السرائر والمجمع حيث قال فيه دليله الاجماع أو عموم مادل على منع الكافر من الارث ومواقفة الاعتبار لان الكافر متحرم بالاسلام ولذلك لا يجوز استرقاقه ويقضي عبادته الفاتنة في زمن رده الى غير ذلك من الاحكام كعدم امضاء تزويجه ونحوه والزنديق كالمرتد كما في التحرير قال في (الكفاية) ولو مات المرتد لم يرثه الكافر مطلقا بل يرثه الامام عليه السلام مع فقد الوارث المسلم على المشهور بين الاصحاب لمرسلة أبان بن عثمان انتهى وفيه نظر من وجوه (الاول) ان الرواية في الفقيه ليست مرسلة (الثاني) انها ليست دالة على المطلوب وليس فيها رد على الحشم وذلك لان الرواية هكذا الصدوق عن أبيه عن سعد عن ابن عيسى عن الحسن بن فضال عن أبان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يموت مرتدا عن الاسلام وله أولاد فقال والله لولده المسلمين فهي صحيحة على الصحيح من توثيق الحسن وأبان وانهما اماميان وليس فيها أن الارث للامام عليه السلام والحشم قائل بمضمونها وانما يخالف فيما اذا لم يكن له أولاد مسلمون فانه يقول ان ارثه لاولاده الكفار دون الامام عليه السلام كما لا يخفى **قوله** قدس الله روحه ﴿ولو كان الميت مسلما الى قوله كالضامن﴾ الحجة عليه بعد الاجماع المعلوم والمنقول (١) صحيحة أبي بصير الصريحة بذلك المروية بسدة طرق وهي صحيحة في الفقيه والتهذيب ومعلقة في الكافي بحسب الظاهر وهذه الرواية وان خصت القرابة بالذكر دون المولى وضامن الجريرة حيث قال عليه السلام فيها وان لم يسلم من قرابته أحد فان ميراثه للامام فقد وردت مورد الغالب من انتفاء المولى والضامن **قوله** قدس الله روحه ﴿ولو أسلم الكافر على ميراثه الى قوله مسلما أو كافرا﴾ الدليل عليه بعد الاجماع المتردد الصحيحتان والحسنتان وغيرها وهذه الادلة منطوقا ومفهوما تدل على عدم ارثه لو أسلم بعد القسمة كما يأتي في هالك شق ثالث وهو ما اذا قارن اسلامه القسمة ووقعا في زمان واحد بأن تشهد وهم يقتسمون قولاً أو فعلاً فيحتمل أن لا ارث له لقيام الدليل من نص واجماع على منع من لم يكن مسلماً عند الموت وعلى حجيجه بالسلم خرج الكافر الذي أسلم قبل القسمة لمكان الدليل وبقي ما عدها على أصل المنع ولا يتعلق في منعه بالاستصحاب لمكان تغير الموضوع لانه كان كافراً فصار مسلماً ويحتمل أن يقال انه يرث استنادا الى الأصل الاصيل وهو اطلاق مادل على الارث من

يجب الكافر عن ارثه من قريه وهذا المخصص عام أيضا اذ معناه أن المسلم الذي له أهلية الارث ولو كان اماما يجب كل كافر عن ارثه من قريه سواء كان القريب كافرا أصليا أم مرتدا فلا يرث كافر من كافر أصلا خرج منه بالدليل ارث الكافر من الكافر الاصيل وبقي الباقي ويؤيد ذلك ما ذكره في الفقيه من أن الكافر في المسلم فنعه من الارث عقوبة كالثقل وهذا لا ينافي ما ذكرناه سابقا من الرد على العامة فراجع (منه قدس سره) (١) في الرواية نوع اختلال في الوسائل (منه قدس سره)

والاقرب تبعية التمس المتجدد بين الموت والاسلام (متن)

آية ورواية وأقصى ما خرج منه حجب المسلم للكافر والمسلم الذي أسلم بعد القسمة وأما المقارن فيبقى على الأصل وهو التوريث (ويمكن أن يقال) عليه أن هذا الأصل قد انقطع وحدث هناك أصل جديد وهو المنع فلم يبق لعموم خطابات التوريث أثر أصلاً ولا يمكن أن يستدل على أثره بمفهوم قوله عليه السلام في رواية ابن مسكان ومحمد وأن أسلم بعد ما قسم فلا ميراث له لانه وإن تناوله هذا المفهوم فقد تناوله مفهوم قوله عليه السلام فيهما وفي غيرها من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فهو له فإنه يدل بمفهومه على منع المقارن فتبين أنه عليه السلام أراد بمفهوم كل منطوق الآخر ولم يلحظ المقارن لندرتة على أن الشرط إذا وقع مؤكداً لمفهوم شرط آخر سابق عليه لم يرد منه إلا مطوقه كما تقول أعطه إن كان صالحاً وإن لم يكن صالحاً فلا تعطه فالمقارن لندرتة لم يتعرض لحكما في الأخبار ولا في كلام الأصحاب فيجب رده إلى الأصل فيه فإن كان الأصل فيه المانع كما هو الظاهر والأصل فلا فليأمل (١) ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿الاقرب تبعية التمس المتجدد بين الموت والاسلام﴾ كما في الدروس والمسالك والروضة غاية المرام وخالف في المجمع وظاهر الإيضاح والكفر والكفاية والمحشي التوقف ولم يتعرض في غير هذه لهذا الفرع والحكم في المسئلة يشبه ما إذا أحاط الدين بالتركة فقد قال جماعة بأنها تبقى على حكم مال الميت ولا تنتقل إلى الورثة لأن الله سبحانه وتعالى أرفق بالميت فجعل له تملكا بالتركة لئلا يبرأ ذمته وليس هذا من المحال في شيء كما (قيل) من أنه يستلزم أن يكون المال بلا مالك (لأما نقول) الشأن فيه كما هو الشأن فيما لو أوصى بمال معين أن يصرف في بناء القنطرة وحفر الآبار أو وقف على ذلك إلى غير ذلك من الأشباه والنظائر وقد قالوا إنه يملك دية نفسه كما سيأتي وصيها يقع في شبكته وقد صرح في الإيضاح فيما إذا مات ولم يخلف إلا وارثاً مملوكاً في شرح الفرع الثاني عشر أن التركة ذهبي في ملك (٢) مال الميت وسيأتي لهذا مزيد إيضاح وقال آخرون أنها تنتقل إلى الورثة ويكون تعلق حق الديان بها كتعلق الأرض برقبة الجاني لجامع بينهما وهو الثبوت شرعاً من دون اختيار المالك أو أنه كتعلق الدين بالرهن والقول الأول هو المشهور والمصور كما يأتي بيانه في الحاتمة إن شاء الله تعالى وربما ظهر من التذكرة في كتاب الرهن ومن جمع الفوائد هناك ومن المجمع في المقام أن القول الثاني هو المشهور وليس كذلك كما عرفت وناهيك بما قال في السرائر في باب الوصايا من أنه لا خلاف في أن التركة لا تدخل في ملك الورثة ولا الغرماء وإنما تبقى موقوفة (وليعلم) أن محل النزاع إنما هو في قيمة التركة لا في عينها والا فقد تسالم الناس على أن الورثة أحق وأولى بعين التركة ومن هنا ظن أن الثاني هو المشهور بل ظن أنه محل وفاق وتظهر الفائدة في التمس المتجدد فمن قال بالثاني قال فيما لو كان مقدار التركة مثلاً مائة دينار وكان على الميت ألف دينار ثم إن التركة نمت مائة دينار إن التمس للورثة ولا يجب عليهم دفعه إلى الغرماء ومن ذهب إلى الأول أوجب عليهم دفعه للغرماء وعلى ذلك استمرت طريقة الناس

(١) ومثله ما لو اقتسموا ثم فسخت القسمة لبنين أو كانت قسمة تراض قبل الإقراع فإنه يأتي فيه الوحمان المشاركة وعدمها (منه قدس سره) (٢) كذا في المسودة والمبيضة والظاهر أنه سهو من القلم والصواب حكم (محسن)

وثبوت الارث فيما لا يمكن قسمته على اشكال (متن)

من دون تناكر حتى لو قيل لهم ان الواجب انما هو دفع الاصل فقط لانكروا عليه (اذا قرر هذا) فنقول هذا المال الموقوف قبل القسمة اذا أسلم عليه الوارث هل ينتقل اليه بمجرد الموت ويكون اسلامه كاشفا عن ذلك أو يبقى على حكم مال الميت الى أن يقسم أو يسلم الباقي أو يكون من الحقوق الآلهية بأن يكون في ملك الله جل شأنه وهذه الثلاثة تشترك في أن النماء المتجدد يتبع الاصل أو ينتقل الى الموجودين المسلمين ويكون متوزلا أوجه أوجهها وأولها (أما الثاني) فانا وان قويناه في المسئلة المتقدمة لمكان العلة المستفادة لا حاجة بنا اليه هنا لمكان الاستغناء عنه بما هو أوجه منه مضافا الى أن العلة (١) متفية فيما نحن فيه (وأما الثالث) فانها لو كانت كذلك لكان مصبها أوعية الماسا كين كما هو الشأن في جميع الحقوق الآلهية (وأما الرابع) ففيه بعد ما عرفت من دعوى الاجماع على خلافه في نظيره أن تشبيهه في المقام مستغرب جدا لانه كيف ينتقل مال مالك الى آخر من دون معاملة ولا ارث (فان قلت) أي مانع من أن يكون الموت سببا في تملك الورثة أولا ثم اذا انضم اليه الاسلام بعد ذلك صار المجموع سببا في خروجه عن ملكه ورجوعه الى حكم مال الميت (قلت) هذا هو الذي استغربه وما الباعث عليه مع امكان المندوحة عنه على أن في أخبار الباب كمال اشعار ان لم نقل بالظهور بأن التركة لا تنتقل بمجرد الموت الى الورثة المسلمين وهذا الوجه ان تم قضى بخلاف ما قر به المصنف طاب ثراه اذ قضيته أن النماء لا يتبع الاصل بل يكون النماء الحادث في ملك المسلمين بالفعل لانه تجدد على ملكهم فانهم لما ملكوا الاصل بالموت ملكوا نمائه فلما أسلم الوارث الاخر فأقصى ما ثبت له بالاسلام بعد الحجب المشاركة في التركة أو ملكها أجمع ولا ريب ان النماء ليس من التركة فيبقى على ملكهم وقد علت مافيه فالخاصل أن القسمة كاتفة عن الدخول في ملكهم من حين الموت كما ان الاسلام كاشف عن نقل المال الى الوارث الكافر حين الموت وهذا هو الوجه الاول فكان النماء تابعا للاصل كما قر به المصنف وجماعة كما سلف (فان قلت) لم يكشف الاسلام عن تقدم الارث لمكان مانعية الكفر اذ المفروض انه حين الموت كافر او تقول ان الاسلام شرط في الارث والحكم لا يثبت مع وجود المانع أو قد شرط (قلت) المانع انما هو الكفر المستمر الى القسمة أو الشرط انما هو الاسلام اليها وان ذلك لظاهر لا يخفى ~~قوله~~ قدس الله روحه ~~وثبوت الارث فيما لا يمكن قسمته على اشكال~~ يريد أن الحكم وان كان أقرب لكنه لا يخلو عن اشكال قال في (الايضاح والمسالک) وهو الاقوى واعتمده في غاية المرام وظاهر الكنز العدم (وليعلم) أن محل البحث ما اذا كان مشاعا بين الورثة أما اذا تبايعوا أو اقتسموا ثمنه وصالحوا به فتلك قسمه انما الاشكال فيما بقي مشاعا كالحمام مثلا هذا والا قرب العدم كما يقتضيه النظر لان قوله عليه السلام من أسلم على ميراث قبل قسمته انما يقال في الغالب فيما يمكن قسمته لمكان القبلية لان ما يمتنع فيه القسمة لا يتصور أن يقال فيه قبل قسمته أو بعدها فيكون عدم القسمة عدم ملكه لا عدم سلب وقد استدل عليه في الكنز بالاستصحاب قال لانه قد انتقل الى غيره من الورثة قبل اسلامه فيكون كذلك بعده عملا بالاستصحاب (وفيه) أن الخصم لعله لا يقول بالانتقال

وعدمه لو باع أو وهب أحد الورثة على اشكال ولو أسلم بعد القسمة فلا شيء له وكذا لو خلف الميت واحدا لم يكن لمن أسلم معه شيء إذا لا قسمة (متن)

الى الورثة حين الموت اذ لعله يذهب الى أحد الوجوه الثلاثة السالفة ووجه الارث هو الدخول في عموم الاسلام قبل القسمة وقد علمت ما فيه مضافا الى أنه لو أبقى على عمومته وأريد بعدم القسمة عدم السلب لجري فيما اذا كان الوارث واحدا فانه يصدق فيه انه أسلم قبل القسمة مع انه محل اجماع كما يأتي ان شاء الله تعالى الا أن يقال خرج هذا بالدليل فتأمل على أن الشك كاف في المقام لان ارث من تجدد اسلامه انما ثبت على خلاف الاصل للنصوص من الاخبار والاصحاب هذا ان جريت في المسئلة على ما يقتضيه النظر والاستدلال وان جريت بقوله عليه السلام من أسلم على ميراث قبل قسمته على ما يفهمه الناس من أن المراد قبل استبداد كل بنصيه وتصرفه فيه وتوزيمها عليهم من دون ملاحظة لما ذكرنا كان القول بالارث أقرب فتأمل جيدا **قوله** **﴿ قدس سره ﴾** وعدمه لو وهب أو باع **﴿ كافي ﴾** كافي غاية المرام وخالف في الايضاح وتوقف في الكنز ومحل البحث ما اذا بقيت التركة مشاعة بمالها لم توزع أقصى ما هناك انهم علموا مقادير حصصهم فأقام أحدهم غيره مقامه أما اذا وزعت التركة وباع البعض أو باع الجميع وزعت أم لم توزع فلا كلام (ووجه الاشكال) اتقاء القسمة حقيقة اذ هي حقيقة في المقدارية المفيدة لتمييز كل نصيب وتشخيصه عن الآخر فدخل تحت العموم ومن انها قسمة حكمة مزيلة للحصصة عن مالها فهي أقوى من المقدارية مضافا الى أن المقدارية مفترقة الى التراضي بخلاف الحكمة فكانت أقوى من وجهين وهذا لا يجدي بعد فرض الاشاعة لاندراجه تحت ما دل على التوريث قبل القسمة قالوا ولانه ان شارك فاما أن يشمل الشركة ما بيع أو وهب وهو باطل أو يخص بالباقي وهو باطل أيضا لاستلزامه مشاركة بعض الورثة دون بعض (وفيه) منع ظاهر لانا نمنع بطلان المشاركة فيما بيع أو وهب اذا قلنا بكشف الاسلام عن تقدم الملك لاستلزامه الكشف عن بطلان البيع أو الهبة فتأمل **قوله** **﴿ قدس سره ﴾** ولو أسلم بعد القسمة فلا شيء له **﴿ هذا الحكم ﴾** تقدم الدليل عليه من الاخبار وهو مما لا خلاف فيه سواء كانت أعيان التركة باقية أم لا وكذا الحال فيما اذا خلف ولدا واحدا مسلما وآخر كافرا ثم أسلم الكافر لم يخالف فيه أحد وفي (النكت) انه أقوى الاصحاب ولم ينقل الخلاف الا عن الكاتب أبي علي حيث قال بالارث ما بقيت عين التركة وفي (المنفعة) ما نصه فان ترك ولدين أحدهما حر والآخر مملوك كانت تركته للحر منهما دون المملوك فان أعتق المملوك قبل نفوذ الميراث كان بينهما جميعا وهذا منه موافقة لأبي علي اذ لا فرق بين المملوك والكافر ثم قال في (المنفعة) وكذا ان ترك ولدين أحدهما مسلما والآخر كافرا كان تركته للمسلم دون الكافر فان أسلم الكافر قبل قسمة الميراث كان الميراث بينه وبين أخيه المسلم وهذه العبارة كما ترى الا أن تحمل قسمة الميراث على نفوذه وعدم بقائه فيكون موافقا لأبي علي كما قدمنا ويظهر من المبسوط اعتبار حيازة المال قال في المملوك وان أعتق قبل قسمة المال أو حيازة الحر له ان كان واحدا لم يستحق المال فكان هذا مذهبا ثالثا اذ لا فرق بين المملوك والكافر في مثل هذا كما سلف فليلاحظ ذلك وفي (النهاية) كما قل عن المذهب القديم وغيرها ان ارث من تجدد اسلامه على خلاف الاصل للنصوص من الاخبار والاصحاب وهي انما تناولت ما اذا أسلم قبل القسمة وبالجملة الحكم في المسئلة واضح لا كلام فيه

أما لو لم يكن سوى الإمام فأسلم قيل هو أولى من الإمام وقيل لا يرث لأن الإمام كالوارث
الواحد (متن)

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أما لو لم يكن وارث سوى الإمام عليه السلام قيل هو أولى من
الإمام عليه السلام ﴾ كما في الشرائع ونكت النهاية على ما قل عنها والايضاح والمسالك والكفاية وحاشية
الوسائل لصاحب الوسائل وربما لاح من المفاتيح وقوله في الايضاح عن كثير من الاصحاب ونسب
في غاية المرام القول الثالث الى صاحب الايضاح والموجود فيه ما قلناه عنه قيل يظهر من المصنف
رحمه الله اختياره كما يأتي ان شاء الله تعالى في مسألة الزوج والزوجة حيث يقول ورث ما يفضل عن
سهمها وهو وم لان الكلام فيما اذا لم يكن وارث سوى الإمام عليه السلام أما اذا كان هناك وارث
غيره كالزوجة مثلاً فلا كلام في المشاركة ان أسلم قبل قسمة الميراث بينها وبين الإمام عليه السلام
نعم هذا مذهب المصنف فيما يأتي فيما اذا لم يكن للمقتول وارث الا الكافر والقاتل (حجة الاول) صحيح
أبي بصير حيث يقول فان أسلمت أمه فان لها جميع ميراثه وان لم تسلم أمه وأسلم بعض قرابته فان ميراثه
له وان لم يسلم من قرابته أحد فان ميراثه للإمام عليه السلام (والصحيح الآخر) عن رجل قتل رجلاً مسلماً
فلم يكن للمقتول أولياء الى أن قال على الإمام أن يعرض على قرابته من أهل بيته الاسلام فمن أسلم فهو
وليّه يدفع القاتل اليه الى أن قال فان لم يسلم أحد كان الإمام ولي أمره والمناقشة في الحكم بعد ورود
النص الصحيح لوجه ما مضافاً الى أن القول بالتفصيل لا منشأ له والمنع في الواحد انما ثبت بالاجماع
بعد ابن الجنيّد والا فلا نص فيه ولا اجماع في محل النزاع على أن المعلوم من المنع انما هو في الوارث
الذي يرث في جميع الاحوال وأما الإمام عليه السلام فليس وارثاً حقيقة ولا كالوارث الحقيقي بل له
ميراث من لا وارت له فبطل القول الثاني وهذا الاخير هو الذي اعتمدته صاحب الكشف كالمصنف
رحمه الله وغيره في منشأ الفرق بين القول الاول والثاني ثم اختار انه عليه السلام كالوارث الحقيقي وقرب
المنع (قات) القول الاول لا بأس به لمكان الصحيحين المذكورين لولا انه يلزم عليه أن يحبس المال
ولا يتصرف فيه الإمام الى أن ينقرض جميع الورثة ولا يبقى وارث أصلاً اذ قد يتصور الاسلام فيما بعد
الزمن الذي عرض على الوارث فيه الاسلام وامتنع وان كان الشرط هو العرض فمع انه لا دليل عليه
قد يتعذر لغيره أو جنون أو صغر كما اذا كان الميت مرتداً والكل لا وجه له لما عرفت لكن النص الصحيح
يدفع ذلك كله (ومن هنا) يظهر منشأ القول الثالث اذ يكون المبرة فيه بتصرف الإمام عليه السلام فيه
ويكون النقل الى بيت ماله كناية عنه فيخيل لو تصرف بنفسه أو وكيله ولم ينقل ثم أسلم وارث لم يكن له
شيء ويحتمل ارادة حقيقته فما لم ينقل وان تصرف يكون له لو أسلم ولكن ينبغي اخراج التصرف
الناقل وهذا يقوى ان كان المنشأ خبراً لم نمر عليه والا فلاحتمال الاول أولى فكان القول الثالث قولاً
قوياً (١) مستفاداً من الصحيح المذكور فأمل جيداً ويحتمل انهم أرادوا بيت مال المسلمين لا بيت مال
الإمام عليه السلام لانه اذا أخرجه عن ملكه وملكه المسلمين لم يجز الاسلام ﴿ قوله ﴾ قدس
الله روحه ﴿ وقيل لا يرث لان الإمام كالوارث الواحد ﴾ هذا القول قد اعترف جماعة بعدم معرفة قائله

(١) وهو خيرة الوسيلة وظاهر المبسوط والابحاز والاصباح (منه قدس سره)

وقيل ان أسلم قبل النقل الى بيت مال الامام فهو اولى والا فالامام ولو كان الواحد زوجا او زوجة فأسلم فان قلنا بالرد عليهما لم يرث وان منعناه ورث ما فضل عن فرضهما (متن)

وهو للشيخ في النهاية ولا بن ادريس يعرف ذلك مما حكاه به فيما اذا ترك الكافر زوجة مسلمة لا غير وقد نسب اليهما صاحب الكشف وصاحب التنقيح وهو مختار صاحب الكشف كما سلف وصاحب المجمع وصاحب النكت كما يظهر منه في مسألة الزوجة المسلمة ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ وقيل ان أسلم قبل النقل الى آخره ﴾ كما في المبسوط والارشاد والوسيلة وتطبيق النافع واليه ذهب المصنف طاب ثراه فيما اذا لم يخلف المقتول الا الكافر والقاتل كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وقد سلف أن الصيرفي نسبته الى صاحب الايضاح وقد تعرض لهذا الفرع في التحرير والدروس والكنز والروضة وغاية المرام من دون ترجيح ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولو كان الواحد زوجا أو زوجة ﴾ فقد علمت أن الرد على الزوجة حال الغيبة نادر وان ذهب اليه الصدوق وصاحب الجامع على ما نقل عنه والمصنف في التحرير والارشاد والشهد في القسمة وهو محتمل الشيخ في كتابي الاخبار للاجماع المنقول من جماعة على خلافه وهو عدم الرد عليها مطلقا والاخبار المستفيضة المؤيدة بالشهرة فضلا عن الاجماع كما سيأتي وهو مذهب المفيد في الاعلام والشيخ في الایجاز وعلي بن الحسين في رسالته لانه ومحمد بن علي في المتعمق والقاضي والتقي والكيدري على ما نقل عنهم والسيد والشيخ في الانتصار والمبسوط والنهاية وابن حمزة وابن ادريس والمحقق وتلميذه الآبي في كشف الرموز والمصنف في المختلف والفخر في الايضاح والشهيدان في الدروس والنكت والمسالك والروضة وصاحب المجمع وصاحب التنقيح وصاحب المذهب والمقتصر يظهر ذلك منه في الكتابين في هذه المسئلة أعني ما اذا أسلم على زوج أو زوجة وصاحب الكفاية والمقاتيع وهو ظاهر الديلمي في المراسم والعبيدي ونسبه في الكشف الى الديلمي لا الى ظاهره والحق ان هنك ظهورا لانها وتردد في التبصرة ولم يرجح شيأ في غاية المرام واندر منه القول بالرد عليها مطلقا لانه مانسب الا الى المفيد في المقنعة حيث قال رد باقي التركة على الازواج وانت خير بأن استعمال المشترك في جميع معانيه ممتنع عند المحققين حتى في الجمع فليحمل على المذكور بقريئة مافي كتاب الاعلام وسيأتي الكلام في المسئلة مفصلا ان شاء الله تعالى (اذا تمهد هذا) فلنرجع الى ما نحن فيه فنقول بناء على ما ذكرنا فلا شبهة في ارث من أسلم قبل القسمة بينها وبين الامام وهذا القيد خلا منه كثير من العبارات مع انه لا بد منه ولم أجدا أحدا خالف في ذلك نعم المصنف لم يرجح شيأ هنا وفي (التحرير والارشاد) أما عدم ترجيحه في هذا الكتاب فانه لم يرجح قولاً من الاقوال في مسألة الزوجة كما يأتي وأما التحرير والارشاد فكان الواجب بناء على ما ذهب اليه فيهما أن يفصل بحال الغيبة وعدمها فلا معنى لتردده فيهما ولا سيما في التحرير ولما كان في المختلف ممن يذهب الى عدم الرد عليها مطلقا قوى قول ابن ادريس في المقام وأما منع الزوج الوارث المسلم فهو خيرة السرائر والشرائع والنافع وكشف الرموز والمختلف والايضاح والنكت والدروس والمسالك والمذهب والمقتصر والتنقيح والكفاية والمجمع وربما لاح من المراسم حيث أطلق الوارث والتبصرة كالكنز والحجة عليه واضحة لمكان عدم القسمة لاتحاد الوارث فلا يجدي تجديد الاسلام وذهب الشيخ في النهاية والقاضي والمحقق في نكت النهاية على ما نقل عنهما وربما لاح من المقاتيع حيث قل وربما يلحق بالامام عليه السلام الزوج الى أن من تجديد اسلامه يأخذ ما فضل عن نصيب

ولو كانت الزوجات أربعا فأسلمت واحدة فلها كمال الحصة (متن)

الزوج مع نصريهم بأن الاسلام لا يفيد مع الاتحاد والزوج يرد عليه عندهم اجماعا فيكون واحدا والمخالف في غاية الشذوذ والندرة والى ذلك أشار ابن ادريس بأن هذا انما يستقيم في الزوجة دون الزوج وانه لو اوضح في الرد عليه (وأجاب) عنه المحقق في نكت النهاية على ما نقل بأن الزوج انما يستحق بالاصالة النصف أو الربع وانما يستحق الفاضل بالرد مع انتفاء ما يصلح أن يكون وارثا اما مع من يمكن أن يرث كالكافر فلا يستحقه الا اذا عرض الاسلام على الكافر فأبى فهو كالا مام عليه السلام في انه ان أسلم أحد القرابة على الميراث لم يرث لاشتراهما كما في أن استحقاقهما ليس بالاصالة بل لعدم الوارث (واعترضه) الشهيد في نكت الارشاد بأن ذلك لو تم لجرى في كل من يرد عليه كالبنات والحكم في لامام أيضا ممنوع (قلت) وأيضا لو تم لجرى في كل مانع يمكن زواله كالرق والزم ايقاف المال الى موت الكافر أو اسلامه اذ لا دليل على الاكتفاء بالآباء اذا عرض عليه مرة واحدة مع انه قد يتعذر العرض لغيبة أو صغر أو حنون وأيضا بالنصوص انما تضمنت الاسلام قبل القسمة فاذا اتحد الوارث المسلم استحق التركة عند موت المورث بلا فصل لمكان الاتحاد ولذا يذهب في المتعدد الى ان القسمة والاسلام كاشفان عن الانتقال وعلى هذا فلا فرق بين الاستحقاق بالاصل والرد وليس الملك بالرد متأخرا عن الملك بالفرض وانما يقال يرث بالفرض والرد لبيان الطريق الذي يرث به الجميع وانه في الاول يرث الجميع بطريق واحد والثاني بطريقتين لا ان الميراث مترتب واشتراط الاستحقاق بعدم الوارث بالقوة لا دليل عليه وانما الاعتبار بالوارث بالفعل قال (الشهيد رحمه الله تعالى) في النكت والتحقيق ان الوارث الواحد ان عني به الوارث للجميع بالفرض والرد فالحق ما قالوه وان عني به الوارث مطلقا فالحق المنع لانسياق الدليل في البنت وهذه العبارة مما يدق فهمها ولعل المراد ان الشيخ واتباعه ان عنوا بالوارث الواحد ما يرث الجميع بالفرض والرد بمعنى انه لا يرث الا الجميع بالفرض والرد ولا يرث بالفرض والرد البعض بحال فالحق ما قالوه وذلك كالزوج فانه لا يرث الا الجميع بالفرض والرد وذلك في صورة عدم وارث غيره ولا يرث البعض بالفرض والرد لانه لا يرث بالرد مع وارث آخر اصلا بخلاف البنت فانها ترث مع الاب بعض التركة بالنصف والرد عليها وعلى الاب تارة وترث الجميع بالفرض والرد فيما اذا انفردت ولذا قال وان عني به الوارث مطلقا فالحق المنع لانسياق الدليل في البنت (وفيه) على تقدير التسليم ان الواحد الذي يرث الجميع بالفرض والرد يمكن القول بالمنع وانه ان كان مطلقا يمكن فيه ما قالوه وحينئذ يلزم ترجيح الحكم بدون ترجيح ما يبنى عليه وهو غير جيد هذا كله مع ان الوارث الواحد ليس موجودا في متن النص حتى يبحث عن المراد منه وانما اخذ المنع مع الواحد من تعليق التوريث على كون الاسلام قبل القسمة ومقتضاه اعتبار التعدد وبالجملة هذه العبارة ليست واضحة الدلالة ولا مستقيمة بحسب الواقع ويوجد في بعض النسخ عني ان الوارث الواحد ان عني به ما يرث الجميع بالفرض فالحق ما قالوه ولم يذكر الرد بل اقتصر على ذكر الفرض وان عني الوارث مطلقا فالحق المنع لانسياق الدليل في البنت وهذه العبارة ظاهرة المعنى الا انه فرض لا وقوع له لانه ليس هناك احد يرث الجميع بالفرض نعم هناك من يرث الجميع بالقرابة كالابن وامه يريد بذلك التعريض بهم والرد عليهم فيكون المراد ان كلامكم لا يستقيم الا فيما لا وقوع له فامل قوله قوله قدس الله روحه قوله فلها كمال الحصة

ولو أسلم بعد قسمة البعض احتمل الشركة والاختصاص في الجميع وفي الباقي والمنع على بعد (من)

أي من الربع أو الثمن على ما سلف من الاحتمالات والوجه فيه ان الباقيات كالمعدومات
 ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ احتمل الشركة والاختصاص في الجميع ﴾ الاحتمالات ثلاثة
 المشاركة في الجميع والشركة في الباقي والمنع فكذا اذا كانت أولى احتمل الاختصاص بالجميع
 والاختصاص بالباقي والمنع (اما الاول) وهو المشاركة في الجميع فهو خيرة الارشاد ويلزمه القول
 بالاختصاص بالجميع اذا كان أولى (واما الاحتمال الثاني) وهو المشاركة في الباقي فهو خيرة الوسيلة والتحرير
 والايضاح والمسالك والروضة والمفاتيح ويلزمهم القول بالاختصاص بالباقي ان كان أولى وان لم
 يصرحوا به (واما الثالث) فلم يذهب اليه احد فيما أجد وقد رماه المصنف رحمه الله هنا بالبعد كما في
 الكنز ولم يذكره في التحرير وإنما اقتصر على الاحتمالين الاولين ورماه في الايضاح بالضعف (قلت)
 ينبغي لمن قال بان المال ينتقل الى الوارث المسلم بمجرد الموت ان يقول به لان الارث ثبت للوارث
 المسلم بدليل منه الكافر خرج منه ما اذا أسلم قبل قسمة شيء أصلا بالدليل وبقي الباقي اذ يصدق
 ان الاسلام لم يقع قبل القسمة لوجود القسمة في الجملة بلا ريب فلا يوجد تقيضا فان الماهية توجد
 بوجود فرد منها وإنما تنعدم بعدم جميع افرادها (والحاصل) ان الانتقال عن الموجودين يحتاج الى دليل
 يمكن ان يكون مختصا بما اذا لم يشرع في القسمة أصلا وهو وان لم يكن ظاهرا في ذلك فلان شك في
 احتماله وهذا المقدار كاف في الرجوع الى الاصل اللهم الا ان يقولوا ان الادلة ظاهرة في قسمة الكل
 اذ الميراث هو والكل لانه عبارة عن جميع ما تركه الميت لا بعضه وهذا مما يوجه به الوجه الاول ومثله
 ما يقال ان المتبادر من قوله عليه السلام أسلم على ميراث قبل قسمته أن لاسلام كان لاجل الميراث ليشترك
 فيه أو يحوزه وليس هو الا التركة باجمعا فالميراث المقصود بالاسلام والموصوف بالقسمة والتوريث
 والمنع امر واحد فاذا ثبت أن الاول هو المجموع كان الباقي كذلك (فان قلت) لعله عليه السلام لم يرد
 التعليل حتى يكون المراد أن الاسلام كان لاجل الميراث ولعل المراد أن الاسلام كان قبل قسمة الميراث
 كما قال في صحيحة أبي بصير ان أسلمت أمه قبل أن يقسم ميراثه وفي الحسنة المذكورة في المرأة ذا
 أسلمت قبل أن يقسم الميراث فلها الميراث (قلت) لا ريب أن المتبادر من تلك الاخبار ما قلنا بدليل قوله
 عليه السلام في الحسنة ومن أعتق على ميراث قبل أن يقسم الميراث اذ معلوم أن المراد أعتق ميراث
 وهذا القصد وان لم يكن له دخل في الباب اجمعا الا انا نتعرف منه الحال من حيث ان الميراث
 المقصود بالاسلام والعق والموصوف بالقسمة والتوريث والمنع امر واحد فاذا ثبت ان الاول هو
 المجموع كان الباقي كذلك كما قدمنا مع ان الظاهر من قوله عليه السلام اذا أسلمت قبل ان يقسم الميراث
 عدم الصدق عند قسمة البعض الا ان يتسامح حيث يكون المقسوم هو الاكثر وقد ظهر من هذا كله ان
 الوجه الاول اقوى والاعتماد عليه أولى (واما القول الثاني) فوجهه ان التركة والميراث يصدقان على كل
 جزء مما ترك الميت فيصدق على المقسوم انه ميراث وتركته قد قسم قبل الاسلام فلا يستحقه وعلى الباقي
 انه ميراث وتركته أسلم عليه الوارث قبل القسمة (وفيه) مضافا الى ما مر ان اكثر الاخبار تتضمن النص على ان
 من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله ميراثه وغاية ما يمكن أن يقال ان الميراث يتم كل التركة
 وبعضها وهو لا يفيد تخصيص قولهم عليهم السلام فله ميراثه بأن له ميراثه من غير المقسوم نعم في

ولو كان الكافر من صنف متعدد وهناك صنف مشارك وقسمت التركة بين الصنفين ولم يقسم كل صنف بين افراده فالأقرب الشركة كم كافر وللميت أعمام وأخوال مسلمون فاقسموا أثلاثا ولم تقسم الأعمام نصيبهم ولو اقتصموا نصيبهم لم يشارك وإن لم يقسم الأخوال وكذا لو كان ولدا ذكرا مع أولاد ذكور وأبوين بخلاف ما لو كان ولدا ذكرا مع أولاد ذكور وأثلاث لزيادة نصيبهم لو كان مسلما ولو تعدد الكافر فأسلم أحدهما قبل القسمة شارك دون الآخر ولو ادعى الإسلام قبل القسمة فالقول قول الورثة مع اليمين (متن)

بعضها أن من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فهو له وهو مناسب للاختصاص بالباقي إن لم نقل أن الجميع ميراث لم يقسم فليحظ هذا فإنه متن جدا **قوله** قدس الله روحه **(فالأقرب الشركة)** وجهه أنه إذا أسلم الكافر قبل قسمة صنفه حصتهم بين أنفسهم تكون حصة صنفه بالنسبة إليه بمنزلة كل التركة لأنه لا يشارك الصنف الآخر فلا تقدر القسمة بين الصنفين ولأن الفاظ النصوص إنما هي الإسلام على ميراث والظاهر أن هذا إنما يتحقق فيما له أن يرث منه أو يرثه وإذا قسمت التركة بين الصنفين لم يرث من حصة الصنف الآخر شيئا فلم يسلم إلا على حصة صنفه وهي لم تقسم ويحتمل العدم بناء على صدق القسمة في التركة في الجملة وصدق الإسلام على الجميع للمشاركة فيه في الجملة لعدم استلزامها المشاركة في كل جزء منه ومما يمكن أن يكون منشأ الوجهين ما سلف من صدق الميراث والتركة على كل ما تركه الميت فقط أو تعيينه له ولكل جزء والمثال قد ذكره المصنف طاب ثراه **قوله** قدس سره **(وإن لم يقسم الأخوال نصيبهم)** لظهور أنه ليس وارثا بالنسبة إلى نصيبهم بالفعل ولا بالقوة **قوله** قدس الله روحه **(بخلاف ما لو كان ولدا ذكرا إلى آخره)** إذا خلف ذكورا وإنا بنير أبوين كما لو خلف ثلاثة بنين أحدهم كافر وابنتين فإنه مع بقائه على الكفر تكون التركة أسداسا لكل ابن سدسان ولكل بنت سدس وعلى تقدير إسلامه قبل القسمة يكون للبنين الثلاثة ثلاثة أرباع وللبنتين الربع فتقسم على ثمانية فلو ورثناه بعد الإسلام أبطلنا القسمة ولم يرث واستعدنا من الصنف الآخر والضابط عندهم أن تورث المنجد بالإسلام أن أبطل القسمة لم يرث والا وراث والامر فيه واضح كالمسئلة التي بعده وهي ما إذا تعدد الكافر في درجه فأسلم أحدهما قبل القسمة فإنه يشارك دون الآخر وإن أسلم بعدهما (١) **قوله** قدس سره **(ولو ادعى الإسلام قبل القسمة فالقول قول الورثة مع اليمين)** أطلق المصنف رحمه الله الحكم بتقديم قول الوارث من دون تفصيل بين ما إذا اتفقا على زمان القسمة أو لم يتعرضا أو اختلفا في الزمانين بل وإن اتفقا على زمان الإسلام واختلفا في تقدم زمن القسمة عليه (ونحن نقول) زمان كل من الإسلام والقسمة أما أن يكونا معلومين أو مجهولين

(١) بقي هناك شيء وهو أن الكافر إذا مات عن أولاد كفار فأسلم أحدهم قبل القسمة فإنه يختص بالمال عملا بإطلاق النص والفتوى وهو الموافق للاعتبار لأن المسلم إذا مات عن أولاد مسلمين وآخر كافر فإنه يشارك قبل القسمة وليس المسلمون بأسوة حالا من الكفار والحكم واضح وإن لم ينهوا عليه صريحا (منه قدس سره)

في تقديم الاسلام على نصيبه وان كان عدلا وشهد معه آخر حجة شارك ولو انفرد قبي
الحاكم منه واليمين مع الشاهد اشكال والقتل تابع لاحد ابويه في الاسلام ولو كان أحدهما
مسكنا لم يجر عليه وان كان الآخر كافرا وكذا لو أسلم أحد ابويه تبعه فان بلغ قامت من
الاسلام لم يجر عليه فان أسرك كان مرتدا (مثن)

أو أسندها معلوما دون الآخر فان كانا معلومين فلا كلام سواء تقدم أحدهما الآخر أو اقترنا وقد
تقدم الكلام وان كان مجهولين فلا اشكال في تقديم قول الورثة عليه لانه هو الذي اذا ترك ترك
وامالة تأخر الحادث في كليهما وان قضت بالاقتران لكنه لتدبرته خلاف الظاهر وان علم زمان أحدهما
كالقسمة يوم الجمعة واختلفا في تقدم الاسلام بأنه هل أسلم قبل يوم الجمعة أو بعده فانه يحلف الوارث
أيضا ويقدم قوله لامالة عدم الارث الا مع يقين السبب وارتفاع المانع بعد يقين حصوله ولا استقرار
ملك الورثة وعدم جواز الاستنقاذ من أيديهم وأصل تأخر الحادث وهذا يخص الاخير لانه في الاول
كما علمت يقضي بالاقتران وان اتفقا على زمان الاسلام واختلفا في تقدم القسمة وتأخرها يحلف المتجدد
اسلامه ويقدم قوله لان امالة تأخر الحادث تقضي بتقديم قول صاحب المعلوم فصار منكرا لمواقفته
الاصل والوارث مدعي لانه بخلافه وان كان من تجديد اسلامه مدعي بالتفسير الآخر من حيث انه
هو الذي اذا ترك ترك فامل (قال) الشهيد في الدروس ولو قيل بأنها ان اتفقا على زمان القسمة واختلفا
في تقدم الاسلام أو اختلفا في زمان القسمة والاسلام يحلف الوارث وان اتفقا على زمان الاسلام واختلفا
في تقدم القسمة وتأخرها يحلف المتجدد اسلامه كان قويا انتهى وهو عين ما فصلناه في ما اذا لم يتعرضا
لزمانين والحكم فيه تقدم قول الوارث مع يمينه لما مر والمصنف طالب تراه لم يلتفت الى ذلك كله
والحق الحكم يمكن امالة عدم الارث عنده الا مع يقين السبب مضافا الى ما ذكرنا من اصل تأخر
الاسلام وعدم جواز اخذ المال من ايدي الورثة بعد استقرار ملكهم ولا بد من رفع المانع بعد يقين
حصوله وفيه ما علمت ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فقد في نصيبه ﴾ أي وحده للاخذ باقراره
في حق نفسه دون غيره ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ في اثبات حقه باليمين مع الشاهد اشكال ﴾
وكذا الشاهد والامران وقد استشكل المصنف في اثبات الحق وقطع ولده بعدم الاثبات والظاهر
انه لما يكون الغرض منه المال كالحياة والنصب والاجارة فيقبل فيه الشاهد واليمين او الامران اجماعا
لهم الا ان يدعي انه مما جمع حق الآدمي المسالي وغيره كالنكاح والخلع والسرقة فانه حينئذ يكون
موجب اشكال وموضع خلاف وقد علمت أن الظاهر انه من الاول فليأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله
روحه ﴿ والقتل تابع لاحد ابويه في الاسلام الى آخره ﴾ يريد ان الولد الصغير الذي يحكم باسلامه تبعاً لاحد
ابويه الذي كان مسلماً ولو كان عاقراً كان اسماً او جديداً بقي على الاسلام او ارتد عنه يرث ويرث
بمسبب الاسلام وكذا الذليل غير النافع اذا لم يمتنع قهر عليه ولم يجر على الكفر لانه من تدخلا لبعض العامة فان اصر
على الكفر كان موطأ ضري عليه احكام المؤمنين من القتل وانه لا يرث الا المسلم والامام عليه السلام
(وكذا في كل وقت بعد الاجماع قول أمير المؤمنين عليه السلام اذا أسلم الاب جبر الولد الى الاسلام
في كل وقت بعد ذلك حتى كان الاسلام فان لم يزل (وقول) الصادق عليه السلام في ميراث ابان بن

والمسلمون يتوارثون وإن اختلفوا في المذاهب (متن)

عُمان في الصبي إذا شب فاختر النصرانية واحد أبويه نصراني أو مسلمان فلا يترك ولكن يضرب على الاسلام وفي خبر عبيد بن زرار في الصبي يختار الشرك وهو بين أبويه قال لا يترك وذلك (وذاك خل) إذا كان أحد أبويه نصرانياً وحيث اشرنا الى ان اسلام الصبي ليس باصلي كما ان كفره كذلك فلنبيين متبوعه ومتى يحكم بالتبعية (فقول) انما يتبع بالاستقراء ثلاثة الابوان أو أحدهما والسابي والمثقف أما الاول فهو ان يصادفه اسلامها أو اسلام أحدهما ولو حين الطوق به سواء كان الاسلام سابقاً واستمر أو اقطع بالرده أو عرض بعد ذلك والحكم في ذلك كله اجماعي كما في المسالك وغيرها والظاهر كما عليه الشهيد الثاني سريان الحكم في الاجداد والجدات ولو مع حياة الوسطة هذا حال اسلامه واما كفره فكفر متبوعه في جميع زمان التبعية لما عرفت من ان مصادقة الاسلام في بعض الاحيان كافية في ثبوته فاذا ثبت اسلامه لمصادقة اسلام متبوعه حيناً من الاحيان استمر عليه الحكم بالاسلام وان ارتد متبوعه الى البلوغ فان اعرب بالاسلام فذاك وان امتنع لم يحكم عليه بمجرد ذلك بالرده ولا يقر على ذلك بل يؤمر بالاسلام ويقر عليه فان اصر بعد ذلك فذلك الرد وهو ملية ان كان علق به قبل اسلامها أو اسلام أحدهما كما لو اسلم احد أبويه وهو حمل فتجري عليه احكام الملى وفطرية ان علق به بعد اسلام أحدهما لكنها ليست كردة الكبير تقع بمجرد الانكار بل بالاصرار بعد الامر والقهر ومن هنا ظن بعض انها ليست فطرية لمخالفتها حكمها وموافقها حكم الملية ولذا اعترض الشهيد الثاني في كتاب الحدود على الاصحاب رضي الله عنهم جميعاً بان الحكم في الولد مخالف لقواعدهم من ان المرتد عن فطرة مطلقاً لا تقبل توبته وهذا انقد حال اسلام احد أبويه فيكون مرتداً عن فطرة ثم قال وما وقفت على ما أوجب العدول هنا ثم استوجه عدم الفرق بين الصغير والكبير وادعى انه هو الظاهر من الشهيد في الدروس والاخبار السابقة حجة عليه وهي التي أوجبت العدول وعبرة الشهيد ليست ظاهرة فيما يقول والله قدس الارديلي هنا كلام لا يسعه المقام يأتي في محله ان شاء الله تعالى وفيما ذكر مع ما سلف آنفاً من تعريف المرتد مفتح وبلاغ (واما السابي والمثقف) فالسكلام عليهما في الجهاد واللقطة بقي الكلام فيمن علق بين مرتدين أو مرتد وكافرة فقد قال بعض يحتمل ضمياً أن يكون مسلماً لبقاء علامة الاسلام ويحتمل أن يكون كافراً لأنه لم يبق له اسلام ولا تبعية ويحتمل أن يكون مرتداً تبعاً (قلت) أوسطها أعداها لان الصغير لا يوصف برده ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ والمسلمون يتوارثون وإن اختلفوا في المذاهب ﴾ خلافاً لما ذهب اليه المفيد في المقنعة وقد قلنا عبارته في صدر الفصل وفي بعض نسخها ويتوارث المسلمون وإن اختلفوا في الاهواء ومثل ذلك ذكر في المختلف وعكس ابن ادريس فجعل الاول نسخة فقال بعد ان حكم بالتوريث وقد يوجد في بعض نسخ المقنعة ويرث المؤمنون اهل البدع من المعتزلة والمرجبة والخوارج والحشوية ولا ترث هذه الفرق أحداً من اهل الايمان كما يرث المسلمون الكفار ولا يرث الكفار اهل الاسلام وفي (المذهب) نسب الخلاف اليه من دون ان يشير الى النسخة الاخرى وكذا الشهيدان لكنهما قالوا وعن المفيد وحكي المصنف وغيره عن ابي الصلاح ان جاحد الامامة لا يرث المؤمن وعبارته هكذا على ما نقل ولا يرث الكافر المسلم وإن اختلفت جهات كفره وقرب نسبه ويرث المسلم الكافر وإن بعد نسبه كابن

والكفار يتوارثون وإن اختلفوا في المال فاليهودي يرث النصراني والحربي وبالعكس أما المرتد فإن كان عن فطره قسمت تركته حين ارتداده بين ورثته المسلمين وتبين زوجته وتمتعدة الوفاة وإن لم يقتل ولا تقبل توبته (من)

خال مسلم والموروث مسلم أو كافر له ولد كافر يهودية أو نصرانية أو حربية أو تشبيه أو جحد نبوه أو امامه ميراثه لابن خاله المسلم دون ولده الكافر ولعله يريد بمجحد الامامه جحدها من رأس واعتقاد ان لا امام والحجة عليه بعد الاجماع عموم الادلة والاشترار في دعامة الاسلام فكانوا متفقين على ما يوجب الموالاة والتناصر والدفاع والتوريث إنما بني على ذلك دون الايمان الذي يدور عليه أمر الثواب والعقاب الدائمين وكذا القصاص والديات وفي الكاح قولان **قوله** **﴿قدس الله روحه﴾** والكفار يتوارثون وإن اختلفوا في المال **﴿أي إذا لم يكونوا حريين كما في شرح الإيجاز والمراسم قال في (شرح الإيجاز) على ما نقل فاما الكافر الحربي فلا يرت من أهل لذة وبكون ميراثهم للامام عليه السلام إذا لم يكن لليت منهم نسب ذمي ولا مسلم وقال في (المراسم) انهم يتوارثون إذا لم يكونوا حريين وقد سلفت الإشارة إلى ذلك وخالف الحلبي فقال على ما نقل عنه يرث كفار ملتنا غيرهم من الكفار ولا يرثهم الكفار وكأنه أراد بكفار ملتنا مثل الملاة والخوارج والمجسة ونحوهم ولعله يتعلق في ذلك بما دل على ان اثر الكفار ولا يرثوننا بناء على ظاهر اندراجهم تحت المسلمين (والحجة) على المختار بعد الاجماع عموم الادلة وكون الكفر ملة واحدة والاخبار وإن نطقت بنفي التوريث بين أهل ملتين لكن نطقت أيضاً بتفسيرها بالاسلام والكفر **قوله** **﴿قدس الله روحه﴾** واما المرتد عن فطره **﴿لعل العرض من ذكره هنا بيان انه يخالف باقي الكفار في امر الارت فلا يرثه الكافر لتحريمه بالاسلام وانه يقسم ماله بين ورثته وإن كان حياً والا فلكلام عليه محل آخر بل افرد له في الدروس كتاباً** **﴿قوله** **﴿قدس الله روحه﴾** ولا تقبل توبته **﴿لا خلاف في عدم قبول توبته بمعنى انه لا تسقط عنه احكام الرد بل تجري عليه وإن أعلن بالتوبة وأظهر التندم وتصل إلى الله جل شأنه وظهرت أمارات الصدق والاحكام التي ذكرها المصنف طاب ثراه محل وفاق ولم أجد خلافاً (مخالفاً ل) سوى ما نقل عن الكاتب أبي علي من انه قبل توبة المرتد مطلقاً للاخبار العامة في الاستتابة وخصوص صحيحة هشام في الكافي وهي حسنة في التهذيب فانها صريحة بمذهب ابن الحنيد وحملها الاصحاب على المي جمعاً بين الاخبار ومستندهم بعد الاجماع النصوص المستفيضة (كقول) الصادق عليه السلام في موقعة عمار كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الاسلام وجحد محمداً صلى الله عليه وآله نبوته وكذبه فإن دمه مباح لكل من سمع ذلك منه وامرأته بائنة منه يوم ارتد فلا تقر به ويقسم ماله على ورثته ونعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها وعلى الامام ان يقتله ولا يستتبه (وقول) أبي جعفر عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم المروية بعدة طرق من رغب عن دين الاسلام إلى آخره (وعوم) قوله صلى الله عليه وآله من بدل دينه فاقتلوه إلى غير ذلك من الاخبار (وأما) عدم قبول توبته مطلقاً بمعنى انه لا تقبل توبته عند الله تعالى فمشهور بين الاصحاب كما في المسالك والروض والروضة والخيرة في كتاب الصلوة وفي (الخلاف) الاجماع على عدم قبول توبته لا مطلقاً ما جاء في عدم قبولها كالاخبار المذكورة ونقل في (الدروس) في قبولها باطلاً وجه قوي وجزم الشيد الثاني والمحقق الثاني على ما نقل بانها****

وان كانت امرأة لم تقتل بل نجس وتضرب أوقات الصلاة ولا تقسم تركها حتى تموت (متن)

تقبل فيما بينه وبين الله تعالى قال في (المسالك) والحق قبولها فيما بينه وبين الله تعالى حذرا من التكليف بما لا يطاق وللجمع بين الأدلة الدالة على قبولها مطلقا وعدمه هنا وقال في (تعليق الشرائع) المحقق الثاني عند قوله وهذا لا يقبل اسلامه مانعه ينبغي ان يكون المراد بذلك ان حكم الرده لا يسقط به لامتناع ان يكون مكلفا بالاسلام ولا يقبل منه وامتناع القول بسقوط التكليف بالاسلام عن أحد من المكلفين فيكون اسلامه صحيحا وبحكم بطهارته ويقتى وجوب القتل بحاله قال وقد نبه على ذلك شيخنا الشهيد وهو المذهب وتبعهم على ذلك المقدس الأردبيلي واحتل انه يرجع اليه ماله وزوجته ان تاب وهي في العدة أو يكون له المقد عليها وان كان واجب القتل كالواجب قتله حدا أو قصاصا ولم يقتل بل احتل عدم عقابه في الآخرة وجعل ما في الاخبار محمولا على تقدير قتله أو عدم توبته لان قبول التوبة واجب على الله تعالى وللزوم التكليف بالمحال ولم يثبت اجماع على عدم قبول توبته اصلا والدليل القلي يؤل الى العقلي أو يطرح ولا يمكن القول باجتماع الضدين والتكليف بالمحال وانت خير بان الاجماع محكي في الخلاف على عدم قبول توبته وفي الاخبار لا توبة له وهو يفيد العموم اللغوي فكان الحكم ثانيا لا تأمل به فكان مانعا من قبول توبته وسد الامتناع لا يكون مخاطبا بالفعل لان خطابات الله تعالى حينئذ تصير من باب خطابات الاطباء بانه كان اللائق بحاله كذا فليحظ والاصح في الجواب انهم جوزوا التكليف بالمحال في الداخل الدار غصبا فانه يكلف بالخروج وعدمه وكذلك الموج فرجه في فرج امرأة حراما والجالس على صدر انسان ظلما وقد استوفينا تمام الكلام في المسئلة في كتاب الصلوة في مبحث القضا هذا (واعلم) ان المصنف طاب ثراه كغيره اطلق الحكم في المرتد عن فطره من دون فرق بين المسلم الحقيقي الذي ارتد وبين المسلم الحكي كمن حكم عليه بالاسلام أحد ابويه لانه بعد القهر على الاسلام ان بقي على الاصرار كان مرتدا وجرت عليه احكام المرتد والحجة على هذا الاجماع معلوما ومنقولاً واطلاق قول أمير المؤمنين عليه السلام اذا اسلم الاب جر الولد الى الاسلام فمن ادرك من ولده دعي الى الاسلام فان ابي قتل ويقرب من ذلك مرسل ابان وصحيح حرير كما تقدم حتى ان بعضهم تأمل في استنابة الولد وجعل حكمه حكم الكبير كما سلف قتله عن صاحب المسالك ومن هنا ظهر ان مناقشة صاحب المجمع لم تصادف محلها حيث ادعى عدم الدليل الواضح على ذلك لان الاخبار دلت على بعض احكام الكبير دون من حكم عليه بالاسلام وقد عرفت ان من الاخبار ما ورد في بيان بعض احكام الصغير ومنها ما ورد في حكم المرتد مطلقا من غير تفرقة بين الفطري والملي والاجماع هو المخصص والمقيد نم في بعضها تفرقة في بعض الاحكام كالقتل وعدم قبول التوبة في الاول دون الثاني كما في صحيحة علي بن جعفر عن اخيه عليها السلام هذا والمشهور ان قتل المرتد الى الامام عليه السلام كما في موثقة عمار ولكن اولها اصح مجاوز قتله لكل من سمع وبطرفها اني المصنف في كتاب الحدود قال ويتولى قتله الامام ويحل لكل سامع قتله وقال الشيخ وجماعة لا يصح قتله الا للامام أو نائبه فان بادربادر قتله لم يضمن لكن يأم ويغزر واختاره الشهيد لرواية السجستاني ونسب قول المصنف هناك الى البعد هذا واحكام المرتد كثيرة متشعبة ليس هذا محلها فلنقتصر على ما ذكره المصنف رحمه الله **قوله** قدس الله روحه **وان كان امرأة لم تقتل ونجس** أي دائما وتستخدم خدمة شديدة وليس الاستخدام بالخدمة الشديدة

ولو تاب قبلت توبتها ولو كان المرتد عن غير فطره استتيب ولا تقسم تركته الا أن يقتل اذا لم يتب أو يموت وتعتد زوجته من حين الارتداد عدة الطلاق فان عاد في العدة فهو أولى بها وان خرجت وهو مرتد لم يكن له عليها سبيل (متن)

مصرحا به في كلام الاصحاب سوى الشهيد وقد صرح به رواية غياث وتلبس أخشن الثياب وقطع أجشب الطعام في عاداتها وأما الضرب حال الصلوة قال المولى الاردبيلي انه مشهور بين الطلبة وصرح به الشهيد الثاني في الروض وما رأيت دليلا ولعله من باب النهي عن المنكر والمراد الضرب في الجملة وليس المراد الا أن تتوب أو تموت بالضرب كما يفهم من الروض لانه القتل بصعوبة (قلت) وقد يفهم ذلك من اللمعة لان عبارتها كعبارة الروض وفي صحيح حماد لا قتل وتستخدم خدمة شديدة وتمنع الطعام والشراب الا ماتمسك نفسها وتلبس خشن الثياب وتضرب على الصلوة (واما) مارواه محمد بن قيس من أن أمير المؤمنين عليه السلام أمر بقتل النصرانية التي أسلمت وارتدت فيمكن تأويله أو قصره على تلك القضية كما صنع الشيخ رحمه الله والدليل على جميع ذلك مرسله السراة عن غير واحد من أصحابنا ورواية غياث المذكورة وصحيحة حريز ورواية عباد بن صهيب عن أبي عبد الله عليه السلام وهل حكم الخثي كذلك وجهان من الشك في ذكوريته المسلط على قتله ومن عموم قوله صلى الله عليه وآله من بدل دينه فاقتلوه خرج منه المرأة وبقي الباقي داخلا في العموم اذ لا نص على الخثي بخصوصه وهذا متجه لولا أن الحدود تدرا بالشبهات ولا تنكح المسلم لكفرها ولا الكافر لتحرمها بالاسلام ولا المرتد لمنه بوجوب قتله وينتظر زوجها العدة فان تاب قبل اقتضاها فالتكاح بحاله والا بانت وحلت له أختها والخامسة فان لم يكن دخل بها بانت لحينها وسقط مهرها الى غير ذلك من الاحكام **قوله** قدس الله روحه ﴿ ولو كان المرتد عن غير فطره استتيب ﴾ وفي مدة الاستتابة خلاف قليل ثلاثة أيام وقد استحسنته المحقق وجعله أحوط في المبسوط وقيل ينبغي أن تكون منوطة برأي الحاكم كافي المبسوط والايضاح وقيل لا مدة لها بل مقدار زمان يمكن فيه الرجوع ويدل على الاول رواية مسمع ودليل الاخير الروايات العامة بأنه يستتاب والا قتل وأما نفس الحكم فيدل عليه الاجماع والنصوص العامة والخاصة على التفصيل كتوقيع أمير المؤمنين عليه السلام ورواية مسمع وغيرها **قوله** قدس سره ﴿ ولا تقسم تركته الا أن يقتل ﴾ كما في المبسوط والخلاف على ما نقل والسرائر وادعى فيها انه مذهبنا وقال في (النهاية) انها تقسم قبل قتله أو يموت والا هو المشهور والمنصور ولم نجد الخلاف الا من النهاية **قوله** قدس سره ﴿ وتعتد زوجته الى آخره ﴾ هذه الاحكام مما اتفق عليها الاصحاب ويدل عليها قول الصادق عليه السلام في صحيح أبي بكر الحضرمي اذا ارتد الرجل عن الاسلام بانت منه امرأته كما تبين المطلقة ثلاثا وتعتد منه كما تعتد المطلقة فانرجع الى الاسلام فتاب قبل التزويج فهو خاطب من الخطاب ولا عدة عليها منه وتعتد منه لغيره وان مات أو قتل قبل العدة اعتدت منه عدة المتوفى عنها زوجها وهي ترثه ولا يرثها ان مات وهو مرتد عن الاسلام (وليعلم) ان ظاهر هذا الخبر نفي الاولوية وان اسلم في العدة ويمكن حمل الينونة على انه ليس له الرجوع مادام على الكفر وحمل التوبة قبل التزويج عليها (١) قبله (٢) بعدها (٣) **قوله** قدس الله روحه

(١) أي على التوبة (٢) أي قبل التزويج (٣) أي بعد العدة (مصححه)

ولا يمنع من يتقرب الى الميت بالكافر وان منعت منه الوصلة (متن)

﴿ ولا يمنع من يتقرب الى الميت بالكافر وان منعت منه الوصلة ﴾ لتزنا بالكفر منزلة الدم والحكم واضح وانما خص بالذكر لثوم ان كفر الواسطة كما حجبها بحجب من يتقرب بها لانه فرع عليه فاذا منع الاصل كيف يرث الفرع وقد علمت انها منزلة (١) المدومة حتى ان من يتقرب بها ليس فرعاً عليها بل وارث بالاستقلال الا انه لا يرث مع وجودها وارثه وانما اخره (اخرها خ ل) هنا لان الكلام كان في القريب الكافر وهذا في المتقرب به وهذا بعده بمرتبه فقد أصاب محزه (بقي هناك) فرع جليل لم يتعرض له المصنف طالب ثراه وهو ما اذا ترك الكافر أولادا صفاراً وابن أخ وابن اخت مسلمين قد اختلف فيه الاصحاب رضي الله تعالى عنهم فذهب علي بن الحسين والقاضي والفتي والكيدري ونجيب الدين على ما نقل عنهم والصدوق في الفقيه والمفيد في المقنعة والشيخ في النهاية والمحقق الطوسي في الرسالة والشريف ابن زهره والمحدث الكتاني والحري حاشية الوسائل الى ان ابن الاخ يرث ثلثي التركة وابن الاخت ثلثها وينفقان على الاولاد بالنسبة فان ادركوا قطعوا النفقة عنهم فان اسلموا صفاراً دفع المال الى الامام عليه السلام حتى يدركوا فان بقوا على الاسلام دفع المال اليهم وان لم يبقوا فهو لابن الاخ وابن الاخت اثلاً ان اتحدت النسبة وقد نسب في الدروس الى معظم الاصحاب وفي (الكت) الى اكثر الاصحاب قال وقال اكثر الاصحاب (٢) والمفيد والشيخ والقاضي وأبو الصلاح وابن زهره والكيدري ونجيب الدين فاراد بالاكثر خلاف هؤلاء ونسبه في المسالك والمجمع والكفاية والوسائل الى اكثر الاصحاب وفي (المهذب والمقتصر) الى كثير من الاصحاب والحجة على ذلك ما رواه المحدثون الثلاثة رحمهم الله بطرق متعددة عن السراة عن هاشم بن سالم عن مالك بن اعين كما في الكافي والتهذيب وعن عبد الملك بن اعين أو مالك بن اعين بلفظ أو كما في الفقيه وعن عبد الملك بن اعين ومالك بن اعين كما في الوسائل عن ابي جعفر عليه السلام قال سئلته عن نصراني مات وله ابن أخ مسلم وابن اخت مسلم ولنصراني أولاد وزوجه نصراني قال قال اري ان يعطى ابن اخيه المسلم ثلثي ما ترك ويعطى ابن اخته المسلم ثلث ما ترك ان لم يكن له ولد صفار فان كان له ولد صفار فان على الوارثين ان ينقوا على الصفار مما ورثا من ابيهم حتى يدركوا (قلت) كيف ينفقان فقال يخرج وارث الثلثين ثلثي النفقة ويخرج وارث الثلث ثلث النفقة فان ادركوا قطعوا النفقة عنهم فان اسلموا وهم صفار دفع ما ترك اباؤهم الى الامام حتى يدركوا فان بقوا على الاسلام دفع الامام ميراثهم اليهم وان لم يبقوا على الاسلام اذا ادركوا دفع الامام الميراث الى ابن اخيه وابن اخته يدفع الى ابن اخيه ثلثي ما ترك والى ابن اخته ثلث ما ترك وقد نعته في كشف الرموز والتنقيح بانها من مشاهير الروايات ووصفها في المختلف والتحرير ونكت الارشاد والدروس والمهذب الجديد بانها صحيحة ونسبه في المسالك الى جماعة من المحققين ثم انه ناقشهم هو والمقدس الاردبيلي بان مالكا لم ينص عليه بمدح

(١) كذا في نسخة الاصل ولعل الصواب منزلة منزلة (مصححه) (٢) الموجود في نسختي من الدروس وقال اكثر الاصحاب كالصدوق والمفيد الى آخره فكان لفظة كالصدوق ساقطة من نسخة السيد قدس سره (محسن)

ولا توثيق بل المذمة موجودة في حقه بأنه ليس من هذا الامر في شيء وانه كان مخالفا كما عن المقيي (قلت) وصفهم لها بالصحة يحتمل وجوها (الاول) ان السراة من اصحاب الاجماع فاذا صحت الرواية اليه قد صحت عن المعصوم كما فيه اكثر المتأخرين من قول علماء الرجال اجمعوا على تصحيح ما يصح عنه وان كان بعضهم فهم من هذه الكلمة غير هذا (الثاني) ان يكون فهموا ان مالكا ثقة (مما رواه) في الكافي في باب المصافحة عن الباقر عليه السلام حيث قال يا مالك انتم شيعتنا الحديث (ومما رواه) في الروضة عن ابن مسكان عن مالك الجهني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال ابو عبد الله عليه السلام يا مالك اما ترضون ان تقيموا الصلاة الى ان قال وتدخلوا الجنة الى ان قال ان الميت منكم على هذا الامر لشهيد بمنزلة الضارب بسيفه في سبيل الله (ومما رواه) في كشف الغمة قال كنت قاعدا عند أبي جعفر عليه السلام الى ان قال يا مالك انتم والله شيعتنا حقا الحديث (ومما رواه) فيه عنه حيث قال كنا في المدينة حيث اجليت الشيعة الحديث ثم ان ابن أبي عمير الذي لا يروي الا عن ثقة وابن مسكان يرويان عنه وان تأمل بعض في ان ابن أبي عمير لا يروي الا عن ثقة وكذلك يونس (١) وللصدق اليه طريق وهذه مما تشهد بتوثيقه (الثالث) ان يكون التوثيق لمكان عبد الملك بن اعين كما في القبة فاعلمهم فهموا مما ورد فيه من المدح العظيم أودعاه الامام له وزيارة قبره التوثيق فلا باس لو وصفت بعد هذا كله بالصحة فتأمل (واعلم) ان كثيرا ممن ذهب الى هذا الحكم لم يقصره على خصوص مورد الرواية هذا الشيخ في النهاية والمفيد في المقنعة فرض (٢) المسئلة في الاخوة والاخوات ولم يقصره على ابن الاخ وابن الاخت وقال أبو الصلاح على ما نقل اذا كان للكافر اولاد صغار وقرابة مسلم ومثله المحقق الطوسي وابن زهره وكذا الكيدري ونجيب الدين على ما نقل عنها والمحدث الكاشاني ونسبهم في المسالك الى الافراط وستعلم ما فيه وخالف ابن ادریس والمحقق في نكت النهاية كما قل عنه تلميذه الحسن ابن أبي طالب الآبي في كشف الرموز والفاضل المذكور في الكتاب المشار اليه وربما ظهر منه في آخر كلامه الميل الى مذهب الشيخ واتباعه والمصنف (٣) في المختلف والتحرير والارشاد وأبو العباس في المذهب والشهيدان في الدروس والمسالك والمحقق الثاني في تعليق الارشاد والنافع وصاحب المجمع وصاحب التنقيح وتوقف في الشرائع والنافع والمقتصر ونكت الارشاد وغاية المرام والكفاية ولم يذكر هذا الفرع أصلا في المبسوط والتلخيص والوسيلة والبصرة والايضاح والكنز واللمعة والروضة ولم يتعرض له في التهذيب بشيء (احتج الحلبيون) ومن تابعهم من المتأخرين بأن ولد الكافر كافر للاجماع على انه في حكم ابويه وتابع لما فلا يدفن في مقابر المسلمين ولا يقاد به المسلم وكل كافر بحجبه المسلم ويرثه للاجماع ورواية الحسن بن صالح فوجب طرح الرواية لان كانت من أخبار الاحاذ كما هو مذهب ابن ادریس أو لمخالفتها القواعد والاجماع أو تحملها على الاستعجاب كما في المختلف والمذهب والتنقيح وتعليق النافع والارشاد أو تنزيلها على عدم القسمة قبل البلوغ على ما فيه كما

(١) أي روى عن مالك كما يعلم من كتب الرجال (محسن) (٢) كذا في نسخة الاصل والصواب فرضا وكذا قوله بعده ولم يقصره صوابه ولم يقصره والظاهر أن النقل كان أولا عن أحدهما ثم وجد ذلك في كلام الآخر فنقله وسهى عن تغيير لفظي فرض ولم يقصره الى صيغة الثانية (محسن) (٣) بالرفع عطف على ابن ادریس لاعلى الشيخ (مصححه)

في نكت النهاية على ما نقل عنها (قلت) الكلام في اثبات الصغرى وانها محل البحث وذلك لانهم ان ارادوا ان ولد الكافر كافر حقيقي فمنوع كما اعترفوا به من انه في حكمة (فان ارادوا) انه في حكمة في كل الاحكام كما في السرائر قائل ممنوع لانه خالفه في أشياء كثيرة لان الولد يسب ويقتب السابي وليس كذلك ابوه وولد المرتد ليس كالمرتد كما سلف الى غير ذلك فليكن هذا مما خالف اباة فيه ويكفي الشك في الرجوع الى الاصل الاصيل (وان ارادوا) انه في حكمة في خصوص هذا الفرع فهو محل النزاع (وان ارادوا) انه في حكمة في الجملة فسلم وابن الدليل على انه في حكمة في هذا الفرع مع ان الذين تقوم بهم الاجماع الذي قامت به الصغرى قد علمت ان جماهيرهم وعمدة قضاةهم الذين هم الاصل في تحصيل الاجماع حكوا بخلاف ذلك فكانوا قائلين باننا ما اجمنا الا على الكافر الحقيقي لامن هو في حكمة في بعض الاحكام (فان قلت) هذا ابن ادریس ظاهره دعوى الاجماع في المقام والمدار في تحصيله على القطع بقول المعصوم عليه السلام ولا يقدح فيه خلاف المخالف المعروف بالنسب أو مطلقا وان كثر كما قرر في فقه (قلت) دعوى القطع انما تقبل في موضع ينحى علينا الحال ويظن فيه تحصيل القطع واما فيما نحن فيه فمن يسميها أو يقبلها مع ما يراه من خلاف الواسطة الذي هم الاساطين ولولا ما عرف ابن ادریس ولا غيره اجماعا ونما عرفت الاجماع من فتاواهم والاخبار انما خرجت من ايديهم وهم جميعا كما عرفت على خلاف ما يدعيه انه فهمه منهم أو علمه من سيدهم عليه السلام بواسطتهم (فان قلت) لعله يدعي اجماع اهل عصره وانه لحجة (قلت) هذا السيد عز الدين أبو المسكار حمزة بن علي بن زهره الحسيني الحلبي صاحب الثنية من مشائخه ومعاصريه ممن يخالفه على ذلك وربما ظهر منه دعوى الاجماع كما هو عادته وكذلك المحقق الطوسي ممن ادرك أواخر عصره كما يظهر من اجازة الشيخ معن له وقد علمت انه ممن يخالفه على ذلك وبما ذكرنا ظهر ان من تعدى عن منطوق الرواية غير مفرط كما قال في المسالك بل جرى بذلك على الاصل هذا كله مضافا الى الرواية التي قد علم حالها من الاشهار والاعتبار وقد رماها المقدس الاردبيلي في الجمع بأن في منها قصورا حيث حكم فيها أولا بتوريث ابن الاخ وأبن الاخت ولم يفصل بما اذا اسلم الاولاد أولا وحكم فيها بعده بانه ان اسلموا يعطي الامام عليه السلام ويفهم منها وجوب الاتفاق على ابن الاخ والاخت مع عدم العلم بان (بانهم نخل) اسلموا ولم يعلم وجوب الاتفاق على الامام عليه السلام بل الظاهر من دفع الميراث اليهم ان بقوا على الاسلام واليهما ان لم يبقوا انه لا ينفع عليهم (قلت) من لحظ الرواية وجرى بها على القواعد الاصولية من حل المطلق على المقيد علم ان لا منافاة ولا قصور وذلك لان اطلاق ارث بني الاخ والاخت مقيد بالتفصيل الذي بعده الذي يفهم منه ان ذلك ان لم يسلموا وهم صفار وان اسلموا وهم صفار دفع المال الى الامام عليه السلام وهو ينفع عليهم الى ان يدركوا وهذا المقيد اعني الاتفاق وان لم يكن مذكورا هنا الا انه مراد بقرينة ما سلف من وجوب الاتفاق على ابني الاخ والاخت مع عدم العلم باسلامهم فكان دفع المال الى الامام عليه السلام محمولا عليه مقيدا به بل هو فيه اولي لمكان الاسلام وهو ظاهر لا ينحى على انهم اذا اسلموا وليس لهم مال وجب على الامام عليه السلام ان ينفع عليهم من ماله فكيف اذا كان لهم عنده مال والسرفي دفع المال الى الامام عليه السلام اذا اسلموا لانهم اذا اسلموا صفارا وتعبدوا بشرائع الاسلام وتمرنوا عليها من البعيد غاية البعد ان يرجعوا عنه الى الكفر بعد البلوغ فكانوا لذلك كالمسلمين حقيقة ولما كان

﴿المطلب الثاني﴾ في القتل القاتل لا يرث مقتوله اذا كان القتل عمدا ظلما ولو كان بحق لم يمنع ولو كان خطأ قيل وورث مطلقا وقيل يمنع مطلقا وقيل يمنع من الدية خاصة وهو جيد (متن)

الامام عليه السلام ولي من لا ولي له كانت عليه حفظ المال لهم الى ان يلفوا وينفق عليهم بقدر ما يحتاجون واما اذا لم يظهروا الاسلام قبل البلوغ كان احتمال الاسلام بعيدا منهم لمكان مخالطتهم للكفار مثلا فكانوا كأنهم معدومون فلا حجر لو كان المال حينئذ في يد ابني الاخ والاخت ولمكان احتمال الاسلام قلنا عليهما ان ينفقوا عليهم الى البلوغ وان آيت عن ذلك كله فلا أقل من أن تكون هذه المسئلة مستثناة من القواعد والقوانين مراعاة للدليل وموافقة للقدماء مع عدم تعديته أصلا بل جعلها حكما في قضيه وانما اطلقنا الكلام في المقام لان موافقة القدماء تقضي باثبات أصل في هذا الفصل تبنى عليه احكام كثيرة فيجري الحكم في كل موضع يكون فيه للبيت الكافر مطلقا أولاد صغار مع كل وارث سواء كان مؤخرا عنهم أو في مرتبتهم فليلاحظ كل ملاحظة ﴿المطلب الثاني في القتل﴾ قوله ﴿قدس سره﴾ القاتل لا يرث مقتوله اذا كان القتل عمدا ظلما ﴿بالنصوص المتظافرة ما بين عام وخاص وبالإجماع من جميع المسلمين والحكمة فيه ظاهرة فانه لو ورثه لم يؤمن ان يعاجل مورثه فاقضت المصلحة ان يعامل بنقيض غرضه﴾ قوله ﴿قدس سره﴾ ﴿ولو كان بحق لم يمنع﴾ سواء جاز للقاتل تركه كالتقصاص وقتل الصائل ام لا كرجم الحصن وقتل المحارب بالإجماع المعلوم وانه لمنقول صريحا في (تلخيص الخلاف والمسالك والمفاتيح والكفاية) وضمنا كافي (الغنية والسرائر والايضاح) ويدل عليه من الاخبار صريحا خبر حفص بن غياث (١) ومفهوما وعموما غيره من الاخبار الكثيرة والعامية فيه اقوال قالشافعي على عدم ارث القاتل مطلقا بحق أو بغيره وكذا النخعي فانه منع القاتل خطأ ورووا ذلك عن علي عليه السلام وعمر وزيد وابن عباس وانما نبهنا على مذهب العامة ليحمل ما خالف من الاخبار على التقية ﴿قوله﴾ ﴿قدس سره﴾ ﴿ولو كان خطأ قيل وورث مطلقا وقيل يمنع مطلقا وقيل من الدية خاصة وهو جيد﴾ القول الاول خيرة المراسم والنافع والشرائع والمسالك والوسائل وأقرب الوجهين في التهذيب والاستبصار والتهذيب وقال في (المقنعة) ويرثه اذا كان خطأ لانه غير مذنب ولم يعتمد الله خلافا وهي باطلاقها ان لم يكن غير الدية هو المتبادر الشائع فينزل عليه الاطلاق ظاهرة في هذا القول وقد نسب اليه في الكشف والمختلف (٢) والمهذب والمقتصر والدروس والمسالك والكفاية وغاية المرام وفي (النكت) انه مذهب المفيد في المقنعة وقد علمت انها ربما كانت عبارتها ظاهرة بخلافه وستعلم ان الشيخ والمحقق نسبا اليه القول الثالث وهو المنقول عن الجامع وقال في (التحرير كالشرائع والمفاتيح) انه أشهر وانه لعجيب مع ما يدعى من الاجماع والشهرة على خلافه كما يأتي ولم يرجح شيئا من القولين في الايضاح والمهذب والكنز وفي (الكفاية) قطع الارث من غير الدية واستشكل في الدية وفي (البصرة) انه يمنع من ارث الدية على قول ونسب المقدس الاردبيلي الاقوال الثلاثة الى الشيخ في التهذيب ثم تعجب منه وقد علمت ان الشيخ انما اختار القول الاول ثم قل تأويل المفيد وقال انه قريب ولم يحتر المنع مطلقا كما هو ظاهر

(١) رواية حفص بن غياث وردت في أهل العراق وأهل الشام يوم صفين (منه قدس سره)

(٢) والايضاح والكنز كذا في المسودة (منه قدس سره)

لمن لحظ عبارته فيه والوم انما نشأ من قوله والمتعمد انه لا يرث شيئاً من الدية وغيرها كما هو في نسخة مضبوطة صحيحة وفي بعض النسخ كما في المختلف نقل عن الشيخ والمتعمد انه لا يرث شيئاً بتقديم العين المهمة على التاء المثناة الفوقانية ومن هنا وقع الوم والاشتباه ويدل على ذلك ان المقدس الاردبيلي نقل عنه المتعمد دون المتعمد ولعل النسخة التي رآها مثل ما نقل فلاشتباه وقع في الكتابة ولقد تبعت فوجدت النسخ مختلفة وأصحها المتعمد دون المتعمد مضافاً الى ما يظهر من سياق الكلام وندرة مذهب ابن أبي عقيل وعدم ذهاب الشيخ اليه في كتاب من كتبه والامر واضح كما انه سهل (وأما القول الثاني فهو مذهب الحسن بن أبي عقيل والفضل بن شاذان ولم يوافقهما عليه أحد من الاصحاب سوى ظاهر ثقة الاسلام رحمه الله فانه نقله عن الفضل بن شاذان ساكتاً عليه والصدوق كالكليني نقل كلام الفضل برمته على طوله الا قوله وان كان خطأ فكيف يرث وهو توخذ منه الدية لكن نقل في اثناء كلام الفضل عبارة لم ينقلها الكليني وهي قوله كل من كان له الميراث لا كفارة عليه وكل من لم يكن له الميراث فعليه الكفارة فان كانت من الصدوق في بيان كلام الفضل أو كانت من الفصل كان الظاهر منه اختياره لمكان السكوت عليه وانها لظاهرة ان لم نقل صريحة في المنع مطلقاً وهو مذهب الشافعي وجماعة من العامة ولعله رحمه الله استند في ذلك الى عموم الاخبار مثل صحيحة هشام بن سالم وحسنه جميل وروايته وأوضحها فيما يذهب اليه رواية الفضيل ابن يسار حيث قال فيها ولا يرث الرجل الرجل اذا قتله وان كان خطأ ويأتي الكلام على الاخبار عند الاحتجاج للقولين الآخرين (وأما الثالث) فهو مذهب الكاتب والقاضي والكندري (١) على ما نقل عنهم والمفيد على ما نقل الشيخ عنه في التهذيب والاستبصار والنهاية والمحقق في الشرائع وغيرها ولعلها فهما ذلك من عبارة المقنعة كما أشرنا اليه سابقاً أو ان الشيخ أخذه منه سماعاً كما هو الظاهر من التهذيب كما ان القول الاول يحتمل ان يكون له في كتاب أو رسالة غير المقنعة ان لم نقل بظهوره منها أو ان نسخها مختلفة كما وجدناه في مواضع كثيرة كل ينقل عنها غير ما نقل الآخر وعلى كل حال فلا وجه لمنع الصبري ان يكون القول الثالث مذهباً للمفيد رحمه الله وهو خيرة المبسوط والخلاف على ما في تلخيصه والانتصار والكافي والوسيلة والغنية والسرائر والرسالة النصيرية وكشف الرموز والمختلف والارشاد والمقتصر والدمعة والمجمع وتعليق الدافع للمحقق الثاني وغاية المرام وهو ظاهر الروضة واستحسنه في التحرير والشرائع وربما ظهر من النكت المبل اليه وكذا الدروس والتنقيح وربما أمكن ظهوره من التبصرة وقد سلفت عبارتها وجعله قريباً في التهذيب والاستبصار والنهاية وقواه في المفاتيح ونقل عليه الاجماع في الانتصار والخلاف والغنية والسرائر وفي (الدروس) نسبة الى المشهور وفي (الكت والمسالك) الى أكثر الاصحاب (احتج الاولون) بعموم أدلة الارث كتاباً وسنة واجماعاً خرج العائد الظالم بدليله وبقي غيره لا تنفاه الحكمة فيه لانه غير مؤخذ بالخطأ لرفعه عنه (وبصحيحة) عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل أمه أبرئها قال ان كان خطأ ورثها وان كان عمداً لم يرثها ولا قائل بالفرق بين الأم والولد وغيرها ومثلها حسنة محمد بن قيس في الفقيه وروايته في التهذيب بطريقه الى الحسين بن سعيد عن يوسف بن عقيل عن

(١) هو قطب الدين علي بن مسعود الكندري (منه قدس سره)

محمد بن قيس وبطريقه الى علي بن فضال عن التميمي عن محمد بن عاصم عن محمد بن قيس البجلي الثقة بقرينه عاصم قالوا وترك الاستفصال دليل العموم فيما تركته مطلقاً ومنه الدية ورواية الفضيل التي دلت على منع الخطأ ضعيفة بالارسال في التهذيب وبمجلس بن محمد وبالارسال في السكافي فضلاً عن ابن فضال وعن محمد بن سنان مع امكان الحمل على الثقة لموافقها لمذهب كثير من العامة (وفيه) ان المتبادر من قوله عليه السلام يرثها وميراثه الارث من المال لا من الدية مع معارضته للاجماعات المنقولة كما يأتي ولما دل على منع ارث القاتل من الدية وعلى منع الوارث من الدية مطلقاً قاتلاً أو غيره كما في خبر السكوني ولما دل على التفصيل كما يأتي ان شاء الله تعالى هذا كله مع مخالفته للاعتبار اذ من البعيد ان توجب جنايته دفع شيء اليه ان كان خطأ محضاً او يرث من نفسه ان كان شبيه عمد كما يأتي بيان ذلك كله ان شاء الله تعالى (واحتج) الحسن والفضل مع ما ذكرنا لهما من الاخبار بموافقة الاعتبار لانه كيف يرث وهو تؤخذ منه الدية كما قال الله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله) فلو كان القاتل وارثاً لما وجب عليه تسليم الدية وقد أجمعوا جميعاً في الجملة على ان القاتل لا يرث فان ادعى بعض الناس انه غني بذلك العائد فعليه الدليل والحجة الواضحة ولن يأتي في ذلك بحجة أبداً على انه انما منع الميراث احتياطاً لدماء المسلمين حتى لا يقتل أهل الموارث بعضهم بعضاً (وأنت تعلم) ان الاخبار السالفة مع موافقتها لمذهب العامة معارضه بصحيفة عبد الله بن سنان وحسنة محمد بن قيس والاجماع المنقولة ولا منافاة بين تسليم الدية والارث من غيرها وهو لا الذين أجمعوا وفيهم القديم اعني ابن الجنيد يقولون ما أجمع أصحابنا الا على العائد والا فما كانوا يذهبوا الى خلاف ما أجمعوا عليه لانهم أطبقوا جميعاً على ارث القاتل الخطي في الجملة والحكمة انما تعقل في المتعمد دون الخطي (واحتج) أصحاب القول الثالث بالاجماع المنقولة في الكتب الاربعة (١) الا ان اجماع السديد المرتضى وأبي المسكارم على عدم الارث من الدية المستحقة عليه واجماع السرائر والتلخيص على عدم الارث من الدية المستحقة عليه أو على العاقلة فيكونان شاملين للخطأ وشبهه وذلك في شبه العمد والخطأ المحض أولى اذ لا قائل بالفرق في الارث بين الدية التي عليه والدية التي على العاقلة (وبما رواه) الشيخ في الخلاف وأبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي في تلخيصه والحسن بن أبي طالب اليوسفي في كشف الرموز وشيخنا الشهيد في نكت الارشاد عن محمد بن سعيد قال الشيخ والفضل قال الدارقطني هو محمد بن سعيد ثقة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو (٢) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يتوارثون أهل ملتين بشيء ترث المرأة من مال زوجها ومن ديته ويرث الرجل من مالها ومن ديتها ما لم يقتل أحدهما صاحبه فان قتل أحدهما صاحبه عمداً فلا يرث من ماله ولا من ديته وار قتله خطأ ورث من ماله ولا يرث من ديته وفي (كشف الرموز) قال ما رواه محمد بن سعيد الدارقطني عن عمرو بن شعيب الى آخره فجعل الدارقطني راوياً لا معدلاً كما في الخلاف وتلخيصه والامر سهل وهذه الرواية وان لم تكن موجودة في الجوامع العظام الا انها جاءت من باحثة أصحاب الجوامع وخرجت عن أيديهم كما خرج

(١) الاتصاف والغنية وتلخيص الخلاف والسرائر (بخطه قدس سره) (٢) كذا في نسخة الاصل وفي شرح الارشاد للشيد هكذا ورواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وعبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى آخره فكان ما في الكتاب من سهو القلم (محسن)

غيرها في الاصول بما هو مشتمل على رجال العامة ولم تأت من ناحية العامة قط حتى نردها فما بقي فيها الا ضعف السند لأن كانت نصة في المطلوب وضعفه منجبر بميل الاصحاب والشبهة العظيمة فتمكن حجة وشاهداً على الجمع بين الاخبار المتعارضة بل ربما يدعى ان الجمع في المقام لا يحتاج الى شاهد وان كنا نشترطه في حجية الجمع لكنا قلنا هناك ان هذا الشرط لا بد منه اذا لم يكن يتبادر الى الذهن بملاحظة المتعارضين وجه الجمع ان لم يكن هناك حكم عقلي وفي المقام ان لم قل ان العقل يمنع من دفع الانسان الى نفسه أو يأخذ من عاقلته عوض ما جناه وان العقل لقاطع بالمنع في الاول كما في النكت وغيرها فيكون هو الشاهد على الجمع لا يمكن ان قول ان وجه الجمع متبادر الى الذهن بمجرد ملاحظة تعارض اخبار الباب على انا بحمد الله تعالى قد كفيتم مؤنة دعوى ذلك بالخبر المتبر الصريح (وبما رواه) ثقة الاسلام والصدوق والشيخ في الصحيح عن أبي عبيدة وهو زياد بن عيسى الثقة قال سئلت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة شربت دواء وهي حامل فألقت ولدها الى ان قال قلت له فهي لا ترث ولدها من دية مع أبيه قال لا لانها قتله فلا ترثه فهذه الصحيحة ان لم تكن صريحة في نفي ارث قاتل الخطأ من الدية فانها لظاهره ومن البعيد جدا قصر الحكم على خصوص هذا الفرض (وبمؤثقة) محمد بن قيس بالتبلي عن أبي جعفر عليه السلام قال ايما امرأة طلقت فمات عنها زوجها قبل أن تنقضي عدتها الى ان قال وان قتلت ورث من ديتها وان قتل ورثت من دية مالم يقتل أحدهما صاحبه والمراد بالملقة المطلقة رجياً وهو ظاهر كما ان قوله عليه السلام مالم يقتل أحدهما صاحبه ظاهر ظهوراً لا يكاد يخفى في كونه قيدا للتوريث من الدية ومثلها رواية عبد الله بن يعفور وحسنه محمد بن قيس واذا ظهر ان قوله عليه السلام في هذه الروايات الثلاث مالم يقتل أحدهما صاحبه قيد للتوريث كانت دالة باطلاقها على المراد ان لم تقل ان المتبادر انما هو الخطأ فكانت هذه بأجسها أدلة حق على المختار وشواهد صدق على الجمع بين الاخبار وذلك لانها وردت على أنحاء شتى (فمنها) ما دل على عدم توريث القاتل على الاطلاق كما في صحيحة هشام وحسنه جميل وروايته ونحو ذلك (ومنها) ما دل على منع العامدون المخطئ كصحيحة عبد الله بن سنان وحسنه محمد بن قيس وروايته (ومنها) ما دل على منع المخطئ بخصوصه كرواية الفضيل بن يسار وابنه (ومنها) ما دل على منع ارث القاتل من الدية كما في حسن محمد بن قيس الذي ذكرناه آنفاً وهو غير حسنة التي دلت على منع العامدون المخطئ (ومنها) ما دل على المنع من الدية مطلقاً من دون ذكر قتل أحدهما صاحبه كما في خبر السكوني ان علياً عليه السلام كان لا يورث المرأة من دية زوجها ولا يورث الرجل من دية امرأته شيئاً ولا الاخوة من الام من الدية شيئاً (ومنها) ما دل على التفصيل وهو ما استنبضناه من صحيحة أبي عبيدة الخذاء ورواية عمرو ابن شعيب وبقية الاخبار التي ذكرنا انه يستفاد منها التفصيل الذي منها حسن محمد بن قيس بما وجهناه به وبهذه الاخبار يحصل الجمع والالتزام بين الاخبار الواردة في المقام ويرفع الخلاف والخصام وذلك لان العمومات من الكتاب والسنة والاجماع التي استنبضوها للدلالة على ارث القاتل مع عدم ظهور شمولها لدية معارضة بالعمومات الدالة على عدم ارث القاتل مطلقاً والخصوصات التي اقتضت حمل العمومات عليها وهي صحيحة عبد الله بن سنان وحسنه ابن قيس وروايته مع معارضتها برواية الفضيل وصحيحة ابنه العلاء على الصحيح كما يأتي غير ظاهرة في الارث من الدية ايضاً مع اصالة عدم الارث في المقام ومخالفة الاعتبار وبهذه الاخبار الدالة على التفصيل يحصل الجمع بين جميع الاخبار الموافقة

للاجتماعات وصحيح الاعتبار على انه كما علمت لو لم تكن هذه الاخبار شاهدة على الجمع والتفصيل لوجب المصير اليه لمكان الاخبار الآخر الدالة على منع ارتث القاتل من الدية والدالة على منع الارث من الدية مطلقاً والدالة على منع الخطأ بمخصوصه بل لو لم تكن هذه أيضاً موجودة لوجب المصير اليه لمكان المنع العقلي من دفع الانسان الى نفسه أو أخذه من غيره عوض ما جناه كما أشرنا اليه سابقاً وقد صرح جماعة بان ذلك لا يقتل هذا كله مع قطع النظر عن دعوى تبادر ذلك من ملاحظة تعارض الاخبار كما سلف بيانه ومن هنا ظهر ضعف ما في المسالك حيث قال ان الجمع بين الدليلين يتوقف على اثبات دليل من الجانبين ليجمع بينهما وهذه اخبار ارتث الخطأ مطلقاً فيها الصحيح والمعتبر وليس لها معارض الا العمومات فبعد تسليم العموم يجب الجمع بتخصيص العام بما عدا مدلول الخاص ورواية الفضيل الدالة على المنع صريحاً لا تصلح للمعارضة لما فيها من الضعف والارسال فلا تكافؤ فلا جمع فثبتت اخبار ارتث الخطأ مطلقاً على اطلاقها وما استنهضتموه للتقيد من استبعاد أخذ القاتل للدية ورواية عمرو بن شعيب لا يصلح للتقيد لان هذا استبعاد محض والرواية عامة انتهى حاصل كلامه وأنت قد عرفت على تقدير تسليم عدم التكافؤ والا فهو ممنوع كما يأتي الكلام فيه ان ما استنهضناه لتخصيص اخبار ارتث الخطأ من صحيحة أبي عبيدة ورواية عمرو بن شعيب التي ظهر لك حالها من رواية الاجلاء لها واختلافهم بها وانها وردت من ناحية أصحابنا المؤيدة بالاجماع الاربعة والشهرة المظيمة والاعتبار الى غير ذلك من المؤيدات مضافاً الى موثقة محمد بن قيس وحسنه ورواية عبد الله بن يعقوب مما لا شبهة في صلاحيتها للتقيد والتخصيص فوجب تنزيل الاطلاق أو العموم الذي في تلك على التفصيل الذي في هذه وانه لا كمل وجوه الجمع ولا حاجة بنا الى ان يكون هناك لاخبار ارتث الخطأ مطلقاً اخبار آخر معارضة مكافئة لها كما هو ظاهر معروف على ان هناك ما يعارضها ويكافئها وكأنه ما عثر الا على رواية الفضيل بن يسار التي وقع في طريقها الارسال والضعف والا فهذا الشيخ وثقة الاسلام روي عن العلاء بن الفضيل ابن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام ان الرجل لا يرث الرجل اذا قتله وان كان خطأ بطرق معتبرة (أما) ثقته الاسلام فقد رواه عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن محمد بن سار عن العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام ان الرجل الحديث وانه لصحيح لان العبيدي وثقه (جش) ونقل عن الاصحاب انكار ما رماه به أبو جعفر بن بابويه وانهم يقولون من مثل العبيدي (وأما) محمد بن سنان فانه ثقة على الصحيح وانه من أصحاب الاسرار كما لا يخفى على من اطلع على حاله من كتب الرجال (وأما) الشيخ فقد رواه باسناده عن يونس ومن المعلوم ان له الى يونس ثلاث طرق فيها الصحيح وهو ما كان فيه الحسن بن حمزة العلوي لانه ورد فيه من المدح ما يزيد على التوثيق بمراتب سلمنا ولكنه شيخ اجازه كأحمد بن يحيى المطار وفيها الحسن باسما عيل بن تراب وصالح بن السندي المتماطين . اسماعيل ورد فيه مدح مضافاً الى كثرة روايته وعدم استثنائه من كتاب التواتر وقبوله عند أهل قم ومثله صالح بن السندي فكانت هذه الرواية مروية عن الفضيل وابنه بطرق متعددة في كتابي الاخبار الكافي والتحذيب هذا كله مضافاً الى ما ورد في منع القاتل من الدية وما ورد في المنع من الارث من الدية كخبر السكوني أما كان في هذا معارضة ومكافئة لصحيحة عبد الله بن سنان الذي في طريقه من لم ينص على توثيقه ولكنه شيخ اجازه مع انها ليست ظاهرة

ولا فرق في ذلك بين مراتب النسب والسبب وفي اشتراط استقرار الحياة اشكال (متن)

في شمولها للدية والا لجأتها الوهن من مخالفة الاعتبار فهي دائرة بين أمرين اما وهن أو عدم شمول
وأما حديث الاستبعاد فليس باستبعاد بل هو منع عقلي وقد علمت انه نص على ذلك جماعة فقد ظهر
أنه يصح الجمع بين الاخبار بالجمعين بل بها وبالحكم العقلي فليتأمل (١) قوله ﴿ ولا
فرق في ذلك بين مراتب النسب والسبب ﴾ بالاجماع وعموم قوله صلى الله عليه واله لا يرث القاتل
وقوله عليه السلام لا يوارث رجلان قتل أحدهما صاحبه الى غير ذلك من الاخبار وقد عقد له في
الوسائل بابا وأخبار الخطأ وان اقتصت ببعض المراتب فلا تخصص لعدم القاتل بالفصل وهو الاصح
من مذاهب العامة كما في تنوير السراج لاحمد ابن محمود الساماني وفي بعض عباراتهم ما يوهم أن
الاب يرث ابنه الذي قتله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي اشتراط استقرار الحياة
اشكال ﴾ ينشأ من كون المانع من الارث انما هو القتل فيدور مدار صدق الاسم ولا ريب ان مذهب
روح من اخذت حياته في الزوال قاتل لاسيما اذا كان ذلك مما يستطيل نصف اليوم ونحوه عادة وهذا
احد وجهي الاشكال وهو الذي اختاره الفخر في الايضاح ومن انه لما كان ميتا لا محالة فكانت الجنابة
عليه بمنزلة الجنابة على الميت فلقضي للنور يث موجود والمانع مشكوك في وجوده والاصل عدمه وهذا
ثاني وجهي الاشكال ووربما ظهر من الفاصل المبيدي الميل اليه قال في (الايضاح) لا يقال سبب
الارث معلوم والمانع مشكوك فيه والاصل عدمه لانا نقول المانع هو القتل مطلقا لصوم النص وقد حصل
ولذلك تصح تصرفاته حينئذ كالوصية والاقرار وانما كان عدم استقرار الحياة كاللوت في المذبوح
لا مطلقا (قلت) قد يشك في الصدق اذا بلغت الحلقوم وفتح فاه للخروج وشخصت عيناه فعاجله أو
اصيب بما لا يلبث معه لحظه فاجبر عليه وكذا من ذبح أو قطع رأسه وجعل يضطرب وجاء
آخر فاصابه بما سكن معه اضطرابه بل قد يقطع ان هذا ليس بقاتل واما المجهز على صريع ليس بهذه
المكانة فهو قاتل بلا ريب بل الاجهاز كله قتل لكنه قتل مخصوص وهو قتل الجريح الصريع والسميم
عليه كما في القاموس والصحيح والنهاية وبعد هذا فالواجب ان يعرف ما المراد من استقرار الحياة قال
في (المبسوط) في الكلام على ارث الجنين مانعه ويعلم ان فيه حياة مستقرة ان يعطس او يمض أو
يقى يومين أو ثلاثة (وقال المصنف) في هذا الكتاب في كتاب الذبائح ما نصه ونفني بما حيوته
مستقرة ما يمكن ان يعيش مثله اليوم أو الايام وبغير المستقرة ما يقضي بموته عاجلا فجعل اقلها اليوم كما
في الارشاد خلاف ما في المبسوط وقال في (المجمع) المراد بالحياة المستقرة الحياة المعلومة الممتازة عما
شبهها من حركة المذبوح ولا عبرة بطول الزمان وقصره بل لو علم انه يموت في الحال قال والعلم ببقاء
اليوم واليومين مشكل (قلت) هذا المعنى يستفاد من مطاوي كلامهم كما يظهر ذلك لمن لحظ قول
المصنف وغيره في هذا الكتاب وغيره في الصيد حيث قالوا وان ادركه مستقر الحياة لم يحل الا
بالتذكية ار اتسع الزمان لها والا حل اذا لم يتسع لانه ان كان المراد بعدم اتساع الزمان عدمه لنفس

(١) وحه التأمل ان ظاهر المسالك انه اذا حصل التكافؤ من الطرفين صح الجمع وان لم يكن عليه شاهد
الا انه نفي أولاً التكافؤ فلا وجه للجمع ثم انه قيد انه قد يجمع بجمع آخر وهو حمل المطلق على المقيد
فقل ان المقيد رواية عامة فلا تصلح للتخصيص لانه لا بد فيه من التكافؤ أيضاً (منه قدس سره)

ولو لم يكن وارث الا القاتل كان الميراث للامام ولو كان لقاتل أبيه ولد ورث الجسد ولم يمنع لمنع الاب اذا لم يكن هناك ولد للصلب ولو لم يكن وارث الا الكافر والقاتل ورث الامام فان أسلم الكافر ورث وطالب بالقتل ولو نقلت التركة طالب ولم يرث (متن)

فعل الذكاة فلا يجتمع مع استقرار الحياة بمعنى ان يعيش يوماً او يومين وان كان مع مقدماته مثل تحصيل الاكل بالحكم بالحل غير متجه اذ قد يكون ذلك الزمان اكثر من يوم او يومين بل قالوا ان الحكم بالحل في يوم واحد غير سديد وان قد السكين وغيره ليس مضر وانه يحرم بمجرد التأخير وهذا التقرير ظهرت قوة المعنى الاخير وانه هو المراد وعليه الاعتماد وهو المستعاد من الاخبار ايضا وسيأتي لهذا مزيد تمة وايضاح في آخر الكتاب بعد ميراث الخشب فعلى هذا تقول فيما نحن فيه انه يشترط استقرار الحياة في المنع من الارث اذ عند عدم استقرارها بالمعنى المذكور لا يرتب احد في عدم صدق اسم القتل لان من قطع رأسه وبقي يضرب او نحو ذلك ثم جائه آخر فاصابه بما يسكن معه اضطرابه لا يصدق عليه انه قاتل ولا مشارك ولعل ما اختاره في الايضاح مبني على المختار (واما) حال استقرار الحياة في الذبيحة فعناه ان لا تموت في أثناء الذبح وان لا ينطبق الذبح على الموت وان لا تكون مذبوحة ذبحاً فاسداً ثم تدبج بعد ذلك كما يستفاد من الاخبار وهو الموافق للاعتبار فليأمل في المقام رحمته قوله عليه السلام قدس الله روحه ﴿ كان الميراث للامام ﴾ عليه السلام كما سلف بيانه وفي (التحرير) وغيره كان لبيت المال وقد نبهنا فيما مضى ان المراد بيت مال الامام عليه السلام كما به على ذلك في تلخيص الخلاف والسرائر وغيرها وكما هو مقتضى الاخبار والقواعد وعليه ينزل ما في المقنة والجامع حيث قال فيها انه لبيت مال المسلمين وفيه على ما قل عنه ان الامام ياخذ ويضعه في بيت مال المسلمين بان يقال ان بيت مال الامام عليه السلام هو في الآخرة بيت مال المسلمين لانه عليه السلام هو المتكفل بمصالحهم والكافل لأيتامهم ومحابوهم قال في (السرائر) قال الشيخ في المبسوط اذا قلت بيت المال فقصودي بيت مال الامام عليه السلام رحمته قوله عليه السلام قدس الله روحه ﴿ ورث الجسد ولم يمنع لمنع الاب ﴾ قد سلف ان الواسطة لا تمنع لانها كالمعدومة ولا فرق في ذلك بين ان يكون لكفر او قتل او غيرهما ويدل عليه في المقام بعد الاجماع ما رواه جميل عن احدهما عليهما السلام قال فان كان للقاتل ابن ورث الجسد لمقتول وفي خبر آخر له لا يرث الرجل اذا قتله ولده او والده ولكن يكون الميراث لورثة القاتل رحمته قوله عليه السلام قدس الله روحه ﴿ ولو لم يكن وارث الا الكافر والقاتل الى آخره ﴾ يريد انه اذا لم يكن للمقتول وارث سوى القاتل والقاتل ورثه الكافر ورثه الامام عليه السلام وليس للكافر المطالبة بالنسب فان أسلم الكافر قبل قتل المال ورث وطالب بالقتل اما ارثه قبل قتل المال فهو القول الثالث الذي قد تقدم وقد اشرنا هناك انه مختار المصنف هنا وانه مستفاد من الخبر الذي استدلوا به للقول الاول واما المطالبة بالقتل فيدل عليه بعد موافقة القواعد والاعتبار لكونه حقاً لم يؤخذ بعد لملك دونه بل هو كقتل بعض التركة دون بعض للامام عليه السلام ما رواه ابو ولاد في الصحيح والحسن انه سأل الصادق عليه السلام عن رجل مسلم قتل مسلماً عمداً فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين وله أولياء من أهل الذمة من قرابته فقال على الامام ان يعرض على قرابته من أهل بيت الاسلام فمن أسلم منهم فهو وليه يدفع القاتل اليه ان شاء قتل وان شاء عفى وان شاء أخذ الدية فان لم يسلم أحد كان الامام ولي أمره فان شاء قتل وان شاء أخذ الدية وحملها في بيت

ولو لم يكن وارث سوى الامام لم يكن له العفو بل يأخذ الدية أو يقتص (متن)

مال المسلمين لان جنابة المقتول كانت على الامام فكذلك تكون دية الامام المسلمين قال فان عفى عنه الامام فقال انما هو حق جميع المسلمين وانما على الامام ان يقتل أو يأخذ الدية وليس له ان يعفو وقد رواه في العلل عن أبيه عن سعد عن احمد عن عبد الله ابني محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب فيكون صحيحاً ايضاً **قوله** قدس الله تعالى روحه **ولو لم يكن وارث سوى الامام لم يكن له العفو** الأمر اليه عليه السلام وهو العالم بمقتضى الاحكام والدليل على ما ذكره المصنف رحمه الله خبر ابني ولاد المتقدم المروي بطريقين حسن وصحيح مع تفاوت يسير في المتن لا يخل بالمعنى واما ما رواه في العلل فليس فيه حكم العفو ولقد تسامح في الكشف والمذهب حيث قالوا به روايتان كما انه في المجمع لم يفحص عن الدليل ولذا قال كأن لم دليلاً من اجماع أو خبر وما رأيته ولعل ذلك منه انما كان لقلة الجدوى في المقام والاجماع المعلوم للعلم بالتحالف وندرته وهو الشيخ أبو عبد الله محمد بن ادريس المعجلي الحلي لا غير واما دعوى رجوع الشيخ فلا نعرفها ولا يصحها الا الوجود والمقول كما في كشف الرموز والتنقيح (واما الشهرة) فنقولة في عدة مواضع وشهرتها تفني عن تعيين مواضع قلبها فالحكم مما لا ريب فيه وليس مبنياً على ان الوارث للدية هم المسلمون اجمعون والامام عليه السلام وحده كما قيل حتى يكون المدار على التفصيل بل الحكم ثابت للدليل ولو قلنا ان الامام عليه السلام هو الوارث وحده كما هو الحق الا انا نقول ان ارثه للدية في المقام وارثه بحق الولاء ليس كسائر أمواله وذلك لان ما يصيبه بحق الامامة اذا مات ينتقل الى الامام الذي يقوم بأمر الامامة والامة دون ورثته الذين يرثون تركته فكان بذلك في حكم مال المسلمين وقد نبه على ذلك في السرائر والفتية في مبحث ولأول الامامة وعليه ينزل قول بعض الاصحاب الميراث لبيت مال المسلمين في موضع يكون للامام عليه السلام بل الشخص الواحد ربما قال في المقام الواحد في الصفحة الواحدة تارة انه الامام وتارة انه لبيت المال وعلى ذلك ينزل النص الوارد في المقام وهو صحيح أي ولاد حيث صرح فيه أولاً ان الدية يأخذها الامام ويحملها في بيت مال المسلمين ثم قال بعد ذلك لان جنابة المقتول كانت على الامام فكذلك تكون دية الامام المسلمين والتأويل هو التنزيل على ما ذكرنا من انه أراد بيت مال المسلمين بيت مال الامام لقيامه بمصالحهم وقد قل في السرائر الاجماع على ان الدية للامام قال لانه يرثها كل من يرث المال سوى كلاله الأم وبه تمسك في مخالفة الاصحاب (وأنت تعلم) انه لامناقة بين ارثه الدية وعدم جواز العفو لمكان الدليل الموافق للاعتبار لما في عفو الامام عليه السلام من هدر الدماء المخل بالفرض من شرع القصاص وقد قال عليه السلام لا يطل دم امرء مسلم فالتقصاص حق للبيت الا ان الولي استيفاؤه فكان الاصل المنع من العفو للامام وغيره خرج الوارث بدليله وبقي الباقي (أو قول) بعد تسليم ان الاصل عدم المنع من العفو لانسلم كبرى دليسه وهي القائلة ان كل ولي ووارث للديه والمال يجوز له العفو اذ لا دليل عليها ولا اجماع في محل النزاع فليتأمل (أو قول) ان الدية قد علمت ان للمسلمين تعلّقاً بها في الجملة لمكان ارثه لها بحق الامامة فليس له ان يعفو سلفنا ان ما قاله موافق للاعتبار لكن للاعتبار ورد النصوص واجماع الاصحاب على انك قد علمت ان ما قلناه موافق للاعتبار اكل موافقة بل ربما نعم الحكم في الخطأ ايضاً لما ذكرنا وان لم تشمله الرواية كما صرح به جماعة منهم

ويرث الدية كل مناسب ومسابب عدا المتقرب بالأم على رأي (مقن)

المفيد والشيخ وفي (المسالك) قال ان الرواية تتناوله وكأنه لم ينظر أولها وبالجملة التعيم ظاهر الاكثر وما ذكرناه في مطاوي الاستدلال يدل عليه فلا بأس بالقول به وأما على ما ذهب اليه بعض الاصحاب كصاحب الكشف تبعاً لظاهر النهاية من انها للسلمين فالمواقة للاعتبار أظهر من ان تخفى قوله **﴿ قدس الله روحه ﴾** ويرث الدية كل مناسب ومسابب عدا المتقرب بالأم **﴿ كافي النهاية والمقنة والكافي والرسالة النصيرية وتعليق النافع والمسالك والتتبع وظاهر النكت وقد ذهب اليه في (السرائر) في الميراث وموضع من الجنايات وقد قلناه عنه في المسئلة السابقة وفي موضع آخر من الجنايات وافق المبسوط كما يأتي ان شاء الله تعالى ونسبه بعض الى جنايات الخلاف وانه ادعى عليه فيه الاجماع ولقد وجدت فيه عدم ارث من تقرب بالأم ومنع الاخوات للأب وهو القول الثالث كما يأتي وهو يؤيد القول الاول وهو المتقول عن الاجاز وعن القاضي وقطب الدين (١) ونجيب الدين ويبدل عليه مضافاً الى ما قل عليه من الاجماع في الخلاف والسرائر الاخبار المتظافرة كصحيح سليمان بن خالد الذي رواه المشايخ الثلاثة وصحيح عبد الله بن سنان وصحيح محمد بن قيس على الصحيح من ان المييدي ثقة وموثقة عبيد بن زرارة ورواية البقباق لكن صحيحة ابن قيس والموثقة والرواية انما ذكر فيها الاخوة دون الاخوات جرباً على المتعارف من شمول الاخوة للاخوات كما وقع كثيراً في الاخبار وال عبارات في غير هذا الموضع ويمكن ان يستدل برواية السكوني بأن يعمل ببعضها ويترك بعضها كما هو الشأن في الاستدلال فعموم الآيات مخصوص وليس هذا بأول مخصص لها فكم قد خصصت واني لاعجب من تقاعس بعض عن الجري بما نحن فيه على القواعد فان كان المنشأ قوة عموم الآيات ففي الاخبار المشتهرة المعتبرة المؤيدة بالشهرة كما هو الظاهر من الكشف والكفاية وغيرهما ما يقوى لتخصيص وان كان المنشأ اجماع الخلاف وموثقة اسحق بن عمار حيث يقول فيها اذا قبلت دية العمل وصارت مالا فهي ميراث كسائر الاموال فكانت الاخبار متعارضة فساقطت فوجب الرجوع الى الاصل (ففيه) ان دعوى الاجماع يوهنها نصريحه في المبسوط بوجود الخلاف وانه مذهب جماعة من اصحابنا مضافاً الى ما نشأه من كثرة الخلاف على ان الشيخ نفسه خالفها كما علت في النهاية وجنايات الخلاف كما يأتي وخالف أيضاً في مختصر الفرائض كما صرح هو بذلك في المبسوط ويتقضا نفي الخلاف عن المختار كما مر قلنا عن الخلاف والسرائر وحكاية الاجماع التي قلت عن جنايات الخلاف مضافاً الى مواقة العامه (واما موثقة عمار) فاقضى ما فيها الاطلاق والاخبار المفصلة حاكاة عليها وانما أطلق لان الغرض بيان انها مما تورث في الجملة من حيث ان الحق في الاصل هو القصاص وانما تؤخذ الدية صلحاً فأبان صلى الله عليه وآله انها اذا أخذت كانت كغيرها من الاموال تورث وليست كالجناية على الميت ولا يختص بها الميت ولذلك قبضها بالعمد والا فلا كلام في ان دية الخطأ مما تورث أيضاً سلمنا ولكن ابن هو عن مقاومة ما هو أصح سنداً وأوضح دلالة وأكثر عدداً وأما رواية سوار بن منعم فاقضى ما فيها انه عليه السلام ورث الأم من دية ابنها وورث أقاربها من ديتها ومما ورثه من دية ابنها وليس فيها ان اولادها من الزوج الآخر**

(١) علي بن مسعود الكندري (بخطه قدس سره)

واخوتها ورثوا من دية ابنها وكيف يرث منه وأبواه حيان وإن كان الاستدلال بها من جهة إن الأم ورثت من الدية فنحن نقول به وإنما الكلام فيمن يتقرب بها على أن الرواية ضعيفة وسوار مجهول الحال وإنما ذكر أنه من رجال الحسين عليه السلام ولم يظهر لي وجه الاستدلال بها للشيخ كما صنع في الإيضاح وأما ما ادعاه ابن ادریس من وجود الأخبار المعارضة حيث قال وهي معارضة بأخبار مثلها فإن غنى هذه الأخبار قد عرفت حالها وإن غنى غيرها فذلك دعوى لا يصحها إلا الوجود (واعلم) أن الشيخ في المبسوط وميراث الخلاف وابن ادریس في جنایات السرائر في أول الفصل وأما في آخره فقد ذهب إلى المختار ونفى الخلاف عنه كخيرته في الموارث كما سلف يانه وابن حمزة في الوسيلة وأبو العباس في المختصر والمصنف في المختلف وجنایات الارشاد وجنایات هذا الكتاب أنه يرثها جميع الورثة ولا مستند لهم إلا ما ذكرنا من عموم الآيات واجماع الخلاف واطلاق موثقة ابن عمار وما لعله يوجهه خبر سوار وقد عرفت حال الجميع وهذا المذهب إنما يتم على أصول ابن ادریس على أنك قد علمت أنه قد اختلفت فتواه حتى في الفصل الواحد وتوقف في الشرائع والتحرير والارشاد واللمعة والمذهب والروضة وغاية المرام والمفاتيح ولم يذكر هذا الفرع في المراسم في ميراثها ولا جنایاتها (وهناك قول ثالث) رماه بالشذوذ بعض كفاي المفاتيح ولذا لم يذكره آخرون كالحقق والمصنف والشهيدین في اللمعة وشرحها ذهب إليه الشيخ في جنایات الخلاف كفاي تلخيص وهو المنقول عن المذهب القديم والإيجاز وهو أن الدية يرثها الأولاد والوالدان والأخوة والأخوات من قبل الأب والأم والعمومة دون الأخوة والأخوات من قبل الأم ودون الأخوات من قبل الأب وحده فإن لم يكن واحد من أولئك وكان هناك مولى كانت الدية له ولا فللأم ثم قال إن الزوج والزوجة يرثان من الدية وهذا المذهب لم يظهر له متعلق إلا ما لعله يفهم من ضمیفة البقباق عن الصادق عليه السلام أنه ليس للنساء عفو ولا قود وبها استدل في الاستبصار على أنه لا يرثن القصاص وهذا يؤيد ما قلناه عنه لا ما قلناه عنه في المسالك والمذهب الجديد والمختصر وغاية المرام والإيضاح والكفر من أنه منع الأخوة والأخوات من أحد الأبوين ولم يخص المنع بالأخوات من قبل الأب والموجود في تلخيص الخلاف ما نصه ولا يرث الأخوة والأخوات من قبل الأم منها شيئاً ولا الأخوات من قبل الأب ولم يذكر الأخوة من قبله فقط وهو كما قلناه عنه أولاً وهو الذي قلناه في الدروس ومثله قال في الإيجاز والمذهب القديم على ما نقل من عبارتيهما وهي هذه ولا يرثها النساء ممن يتقرب بالأب أيضاً ولذلك جمع في شرح الإيجاز بين قولي الشيخ بمنع النساء المتقربات بالأب وبارهن بأن المراد المنع إذا انفردن والارث إذا اجتمعن مع الذكور وحكي فيه قول بالعكس ولعل ما قلناه عنه نشأ من اختلاف النسخ أو وجدوه في موضع آخر من جنایات الخلاف فتأمل (وكيف كان) فهذا القول يؤيد ما اخترناه لأنه كما قول وزيادة وذهب صاحب الكفاية إلى منع الأخوة والأخوات للأم دون سائر من يتقرب بالأم عملاً بالخاص والعام من الأخبار وإليه مال في المسالك والجمع وفيه أن الأولوية معلومة والمناط منقح والمنقح له الاجماع المركب إذ لا قائل بالفصل كما أشار إليه في الجمع وغيره هذا وقد تسالم الناس على أن الأخوة للأم إذا انفردوا ورثوا من الدية إلا الشيخ في جنایات الخلاف فإن ظاهره بل صريحه أنه حينئذ يكون للمولى وبعده للأمام عليه السلام ولا يرث الأخوة والأخوات للأم ولا الأخوات للأب منها شيئاً بحال (بقي هناك) شيء وهو أن الامام عليه السلام

ولا يرث أحد الزوجين القصاص بل ان تراضوا في العمد على الدية ورثا منها والا فلا
والدية في حكم مال الميت تقضى منها ديونه وتخرج وصاياه وان كانت القتل عمدا لكن
ان رضي الورثة بالدية (متن)

هل يرث الدية أم هي للمسلمين قولان تقدمت الإشارة اليهما أصحهما الأول وعليه المعظم وقيل عليه
في السرائر الاجماع وما وجدت من خالف صريحاً سوى اليوسفي تبعاً لظاهر النهاية وقد سلف بيان
الحجة عليه بعد الاجماع **قوله** **﴿ قدس سره ﴾** ولا يرث أحد الزوجين الى آخره **﴿** أما عدم
ارثه القصاص فكاد ان يكون ضرورياً وأما ارثه من الدية فيدل عليه الاجماع كما في المبسوط
والمسالك وهو ظاهر المجمع والكفاية وقد حكاه فيها وبالجملة لم أجد مخالفاً في ذلك من اصحابنا
واكثر العامة عليه سوى ابن أبي ليلى فإنه قال لا يرث الدية ذو سبب لان الزوجية تزول بالوفاة
وهذا تورث للتشني ولا تشفي بعد زوال الزوجية وهو كما ترى انما يصلح تعليلاً لعدم القصاص
والاخبار العامة والخاصة وخبر السكوني ان أمير المؤمنين عليه السلام كان لا يرث المرأة من دية
زوجها شيئاً ولا يرث الرجل من دية امرأته ولا الاخوة من الأم من الدية شيئاً محمول على ضعفه
على التقية أو على ان يكون القاتل أحدهما خطأ وقوله والا فلا معناه وان لم يراضوا عليها فلا يرثان
من جهة القتل شيئاً **قوله** **﴿ قدس الله روحه ﴾** (والدية في حكم مال الميت الى آخره) يدل
عليه الاجماع كما في المذهب الجديد (١) وظاهر المبسوط وتلخيص الخلاف حيث قال وبه قال عامة
الفقهاء الأبا ثور وفي (الكفاية) قال لا أعرف فيه خلافاً وفي (المجمع) نسبة الى الاصحاب والاخبار
كخبر اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال اذا قبلت دية
العمد فصارت مالاً فهي ميراث كسائر الاموال (وعن) يحيى الأزرق عن الكاظم عليه السلام
في رجل قتل وعليه دين ولم يترك مالاً فأخذ أهله الدية من قاتله عليهم أن يقضوا دينه قال
نعم قل وهو لم يترك شيئاً قال انما أخذوا الدية فليهم أن يقضوا دينه (وقال) أمير المؤمنين عليه
السلام في خبر السكوني من أوصى بثلث ثم قتل خطأ فان ثلث دينه داخل في وصيته (وفي خبر) محمد
ابن قيس انه قضى عليه السلام في وصية رجل قتل انها تنفذ من ماله ودينه كما أوصى وخبر ابن
سنان الذي سلف ورواية صفوان ابن يحيى عن عبد الحميد بن سعيد عن أبي الحسن الرضاعلي عليه السلام
ومنها عين متن صحيحة يحيى الأزرق قد ظهر ان هناك دليلاً من الاخبار على اخراج الوصايا من
الدية وفي (الكفاية) قال لا أعرف عليه دليلاً كما لا أعرف فيه خلافاً وهو الموافق للاعتبار لانها عوض
النفس وصرفها في مصلحتها أولى ومن أهم مصالحها وقاء الدين وانفاذ الوصية ولا يقدح في ذلك تأخر
استحقاقها عن الحياة التي هي شرط الملك لمكان النص ويظهر من المسالك وبه صرح في المفاتيح
ان هناك من يذهب الى ان الدية لا يصرف منها في الدين شيء لما أشرنا اليه من تأخر استحقاقها عن
الحياة وظاهر قول المصنف وان كان القتل عمداً ان هناك مخالفاً من الاصحاب يفرق بين العمد والخطأ

(١) قال الدية كاموال الميت يخرج منها مائة تجهيزه ثم ديونه ثم وصاياه وذلك اجماع (منه

قدس سره)

وليس للديان منهم من القصاص وان مات فقيرا (متن)

كما هو صريح المسالك والمفاتيح ووجهه فيها بان الدية ابد عن استحقاق الميت منها في الخطا لانها في العمد عوض عن القصاص الذي هو حق الوارث فكان في المقام خلافاً ولقد ثبتت ما حضرنى من كتب الاصحاب فما وجدت أحداً صرح بذلك من اصحابنا سوى ابن ادريس في باب قضاء الدين عن الميت فانه يفرق بين العمد والخطا ثم انه تأول خبر الازرق وعبد الحميد لما رأها صريحين في العمد بحملها على قتل العمد شبه الخطا وهو كما ترى وأما الخلاف الاول فلم أجده لاحد من اصحابنا نعم هو مذهب أبي ثور ولا مستنده لا ملاحظة مثل هذه الاعتبارات كما يقال ان القصاص حق الولي لمكان التشني فكانت الدية عوضاً عن حقه وأنت تعلم ان القصاص عوض عن نفس المقتول وهو مما يجتمع مع التشني فاذا تراضوا على الدية كانت أيضاً عوضاً عن نفسه وكان أحق بها من غيره ثم أين الاعتبار عن معارضة الاجماع والنص الصريح في العمد كصحیح الازرق وخبر اسحق نعم ما يجيء عليه بعد الموت مما يوجب الدية او غيرها لا يكون في حكم ماله ولا يملكه الوارث بل يخرج عنه في وجوه البر كالحج والعمرة وان كان هناك دين فهو أولى وقد ذكرت هذه المسئلة في باب القصاص وباب الوصايا وقد استوفينا الكلام في المقامات **قوله** قدس سره **(وليس للديان منهم من القصاص)** خلافاً للشيخ في النهاية في باب قضاء الدين عن الميت وأبي الصلاح والسيد ابن زهرة والكتاب أبي علي والقاضي وقطب الدين الكندري وصفي الدين محمد بن محمد العلوي على ما نقل عنهم حيث ذهبوا الى منع الوارث من القصاص والدفن حتى يضمن الدية وكذا قال الفاضل الصهرشي على ما نقل عنه وفصل ابو منصور الطبري (١) على ما يأتي ووفقاً لابن ادريس والمحقق في النافع ونكت النهاية ولكشف الرموز والمختلف والتحرير والارشاد والبصرة والمهذب والمقتصر وتعليق النافع للمحقق الثاني وتعليق الارشاد له ايضاً والمسالك والروضه والتنقيح والمفاتيح وظاهر نكت الارشاد والمجمع وتوقف في اللمعة وادعى في المسالك والمفاتيح انه الاشهر (احتج الاولون) بما رواه المحقق في النكت والشهيد في النكت والحسن بن أبي طالب في الكشف وأبو العباس في المهذب والمقتصر والشهيد الثاني في المسالك عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال سئله عن الرجل يقتل وعليه دين وليس له مال هل للاولياء ان يهبوا دمه لقاتله فقال ان اصحاب الدين هم الخصماء للقاتل فان وهب اولياؤه دمه للقاتل فجازوا ان أرادوا القود فليس لهم ذلك حتى يضمنوا الدين للفرما (قال الشهيد) ولا مجال لتجويز كون القتل خطأ وشبهه لنفيه بقوله وان أرادوا القود واما كون السؤال عن أخذ الدية فهو ظاهر الاتقاء والذي هو موجود في التهذيب يونس عن ابن مسكان عن أبي بصير قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل وعليه دين وليس له مال قبل لاوليائه ان يهبوا دمه لقاتله وعليه دين فقال اصحاب الدين هم الخصماء للقاتل فان وهب اولياؤه دمه للقاتل ضمنوا الدية للفرما والا فلا واحتجوا ايضاً بما رواه عبد الحميد بن سعيد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في رجل قتل وعليه دين الحديث السالف في المسئلة المتقدمة وهي صحيحة الازرق بينها وهذا ذكره المصنف والشهيد وابن ادريس انه حجته وصاحب الكشف قل الاحتجاج به لم عن ابن ادريس ونسبه الى الوهم وقلة الاطلاع

(١) كذا في نسخة الاصل والموجود في جملة من كتب الاصحاب الطبري وفي مجمع البرهان الطبري (محسن)

وأنت خير بان دعوهم قد تضمنت أمرين المنع من العفو والمنع من القصاص حتى يحصل الضمان ورواية أبي بصير على الثقلين لا تدل على تمام المطلوب اما على ما في النكت فالتما دلت على المنع من القصاص ولم تدل على المنع من العفو بل دلت على جوازه وهذا خلاف المطلوب مع ما فيها من ضعف السند والاضطراب لعدم تعقل الفرق في المقام بين الهبة والقود حتى يحكم بالجواز في الاول بدون ضمان وفي الثاني بالعكس واما على ما في التهذيب فالتما دلت على عدم جواز العفو الا مع الضمان ولم يتعرض فيها لقصاص مع ما فيها ايضاً من الاضطراب اذ لا يظهر وجه لقوله وهم الخصماء مع كون الهبة للاولياء وقريع ذلك عليه (وعساك تقول) انهم استدلوا بالاول على المنع من القصاص وبالثاني على المنع من العفو ورفضوا الباقي وهذا طريق مألوف معروف (قلت) هم لم يستدلوا الا باحد الثقلين على انهما يشتركان في محذور اعظم من ذلك مع مخالفة الاصل أعني كون قتل العمد موجبا للقصاص وهو (١) المنافة لشرع القصاص والغرض المطلوب منه المدلول عليه بقوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) فان من علم ان الغريم لا يفنو كما هو الغالب اجتراً على قتل المديون ثم انه يلزم من ذلك معارضة الآية الكريمة وهي قوله تعالى (قد جعلنا لولي سلطاناً) وبذلك لا يبقى للولي سلطان (فان قلت) يخص جميع ذلك بهذه الرواية (قلنا) أين وقع هذه الرواية المضطربة النادرة كما في الكشف والمهذب من معارضة عمومات الكتاب والسنة واما رواية عبد الحميد بن سعيد فنحن قائلون بموجبها لان السؤال وقع فيها عن اولياء أخذوا الدية وهو وفاقي لا نزاع فيه ولا حاجة بنا الى ان نتأولها باحتمال كون القتل عمداً شبه الخطأ على انها لا تقوى على التخصيص لو كانت ظاهرة الدلالة ثم ان قوله في المبسوط روي ان له الى آخره ان أراد به الاشارة الى هذه الاخبار فقد عرفت حالها وان أراد غيرها بما هو أوضح دلالة وأصح سنداً لأفقي به وما نسب الى الرواية فهي اما هذه أو مثلها في ضعف السند أو قصور الدلالة. لم يبق لهم مستند الا اجماع الغنية قال ومتى لم يترك المقتول عمداً ما يقضى دينه لم يجوز لاوليائه القود الا ان يضمنوا قضاءه بدليل اجماع المتكرره وجماع السرائر لا يعارضه لانه قابل للتقييد بخلاف اجماع الغنية فانه نص صريح غير قابل لتقييد ولا تخصيص قال (في السرائر) والذي يقتضيه أصول مذهبنا وما عليه اجماع طائفتنا ان قتل العمد المحض موجبة القود فحسب دون المال انتهى فلهم ان يقولوا بموجبه وما هو الا كالعمومات من الكتاب والسنة فيقيد بما اذا لم يكن على المقتول دين وانه موافق للاعتبار اذ لا أقل من ان يستفيد المقتول عوض نفسه وألم قتله براءة ذمته (وقولكم) ان ذلك يلزم منه الاغراء بالقتل لانه يجتزأ بذلك على قتل المدين (جوابه) ان هذا انما يتأتى في فرض نادر وهو أن يكون الاولياء فقراء جداً ويكون المديون قد علته الديون التي لا يبعث التشفّي والحمية والشفقة على اقبام بادائها ويكون القاتل ملياً بحيث يقدر على اداء جميع الدين على ان الاعتبارات انما تؤخذ مؤيدات فقد سلم لهم اجماع الغنية فاذا انضم الى الاخبار التي أوردناها واخبار المبسوط والصهرشي التي تحتمل أن تكون خلاف هذه تماضدت وقويت على التخصيص ولا أقل من أن يفيد هذا اجماع شهرة في المقام بل ربما يدعى ان هذا الحكم مشهور عند القدماء كما انه ربما يدعى ان خلافه مشهور عند المتأخرين فتعارض الشهران فينسايطان ان قلنا بتكافؤهما والا فربما رجحت القديمة لوجه وربما رجحت الحادثة لآخر كما قرر في فقه ولا

وهل يلحق شبهة العمد بالعمد أو بالخطأ الاقرب الاول (متن)

أعلن ان الاجماع المنقول ورواية أبي بصير يقويان على معارضة الاصل والعمومات التي بلغت من القوة غايتها ومداهما فليحظ المقام وأما أبو منصور الطبري قد قال على ما قل ان بذل القاتل الدية لم يجز لولي الانتصاف ما لم يضمن الدية والا كان له ذلك بدون ضمان وقد أراد بذلك الجمع بين القولين (احتج الحلبيون) وأتباعهم بأن الواجب هو القصاص وذلك الى الورثة ولا يجب عليهم اسقاط حقهم فيحصل وفاة الدين فانه بمنزلة الكسب وهو غير واجب لاداء دين المورث وهو ظاهر وبظاهر الآيات والاخبار الدالة على ثبوت القصاص مطلقا سواء كان المقتول مديونا معسرا أم لا من غير ايجاب ضمان مال على تقدير الاعسار مضافا الى ما يؤيده به من موافقة الاعتبار وظاهر اجماع السرائر فأمل جيدا **قوله** قدس سره **وهل يلحق شبهة العمد بالعمد والخطأ الاقرب الاول** الاصحاب في المسئلة على ثلاثة أقوال فالمصنف هنا وولده ووالده على ما نقل ولده والكاتب أبو علي والشهيد الثاني في الروضة والمحقق الثاني في تعليق النافع على الحاشية بالعمد وهو القول الاول (الثاني) الحاشية بالخطأ كما في المراسم والوسيلة والمختلف والتحرير وغاية المرام والمسالك حين استدلل لمنع ارث الخطي من الدية وقل بعضهم حكايته عن الشهيد ولعله في بعض تطبيقاته أو تحقيقاته والا ففي الدروس والنكت لم يرجح شيئا ولم يتعرض له في اللمعة وذهب الفضل والحسن وتبعهما صاحب التتبع الى التفصيل بين السبب الممنوع وعدمه قالوا فان ضرب ابنه تأديبا غير مسرف قتلته ورثته وان أسرف لم يرثه وهو ظاهر ثقة الاسلام والصدوق حيث نقلاه عن الفضل ساكنين عليه وربما أشعرت به المقنعة حيث قال والمخطيء غير مذنب لانه لم يعتمد الله تعالى خلافا واقتصر على حكاية القولين من دون ترجيح في المذهب والمقتصر والنكت والدروس والكفاية ولم يتعرض له في المبسوط والنهاية والتلخيص والسرائر والانتصار والفتية والشرائع والنافع والارشاد والتبصرة (احتج الاولون) بعموم الاخبار المانعة من ارث التاتل خرج الخطأ بالدليل وحينئذ فيبقى شبهة العمد مندرجا في عمومات ما دل على منع القاتل مطلقا وبهذا يتوجه الاستدلال لهم ويبقى عليهم ما يمكن أن يقال ان الخطأ يصدق على شبهة العمد عرفا وحينئذ فيندرج تحت الخطأ في قوله عليه السلام وان كان خطأ ورث فأمل وربما تمسكوا في المقام بموافقة الاعتبار من ان المخطيء المحض لا ذنب له من حيث انه لم يقصد القتل ولا ايقاع الفعل الموصل له وليس كذلك شبهة العمد فانه وان لم يقصد القتل الا انه قصد الفعل الذي هو سبب القتل فكان كالعامد فيمنع ميراثه عقوبة له على جرمه وعظم ذنبه وهو كما ترى ظاهر الوهن على ان الاعتبار لا يصلح لان يكون مدركا وانما ذكر ذلك في بيان وجه الحكمة في توريث المخطيء دون العامد (حجة القول الثاني) ان الاصل هو الارث خرج العامد بالاجماع وهو المتبادر من القاتل في الاجبار بل في بعضها نصريح بذلك حيث أوجب فيها القصاص مع عدم سقوط انعمه وعلى تقدير تسليم شمول اطلاق هذه الاخبار لشبهة العمد فهي تخصيص عموم الكتاب والسنة والاجماع بمثل هذه العمومات من الاخبار تأمل ظاهر فلا أقل من أن يرجع الى الاصل وهو الارث ولم ينقطع قطعا الا بالقتل عمدا ظلما وان مقتضي المنع هو المؤاخذه له بتقيض مقصوده متف هنا كما في الخطأ اذ المفروض انه لم يرد القتل فيه والا لكان عامدا وهذا الاخير هو الذي ذكره اكثرهم في الاستدلال (وربما) نوقش فيه بأن أقصاه بيان وجه حكمة المنع

والقتل بالسبب مانع (متن)

في العمد على انه غير مطرد فان العمد يمنع وان لم يكن غرضه الميراث (وفيه) ان يان وجه الحكمة انما أخذوه على هذا الطريق وهو ان العمد الظالم قد يكون قاصداً للارث في قتله فمؤمل بخلاف ما يظن ان ذلك مقتضى غرضه وان وقوع ذلك بين الارحام محل مظنه وموضع تهمه ثم أطرده كما هو الشأن في علل الشرائع وأما الشبهة بالعمد فليس فيه شائبة مظنه ولا احتمال تهمه ثم ان مرادهم بذلك يان اندراجهم في الخطأ المستثنى من منع القاتل كما أشرنا اليه في حجة القول الاول وليس ذلك بالبعيد ولذلك يسمونه خطأ شبيها بالعمد اذ القتل فيه خطأ مطلقاً اذ المفروض انه لم يقصد فربما ان العرف لم يتوقف في تسميته خطأ وفي الاخبار ما يدل عليه كما رواه الباق عن أبي عبد الله عليه السلام قال ومأثته عن الخطأ الذي فيه الدية والكفارة أهو الذي يضرب الرجل فلا يتعمد قتله قال نعم قلت فاذا رمى شاة وأصاب رجلاً قال ذلك الخطأ الذي لا يشك فيه ومثله موثقه ورواية الفضل الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة وبما يؤيد ذلك ان حكمه حكم الخطأ في عدم القود وهو المشهور بين الاصحاب وما أعرف الآن مخالفاً غير الشيخ في المبسوط وأمله استند في ذلك الى مرسله جميل حيث يقول العمد كلما عمد به الضرب ففيه القود وانما الخطأ أن يريد الشيء فيصيب غيره وهذه وان كانت ظاهرة في قصر صدق اسم الخطأ على المضى الا انه يمكن أن يقال انه عليه السلام انما يريد الخطأ الذي يوجب الدية فلا يمنع من ثبوت ضرب آخر من الخطأ يوجب القود وهو الشبهة بالعمد وهذا جري على مراد من استدل والا فهي معارضة بغيرها في الحكم وبيان الموضوع مخالفة للمشهور **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ واقتل بالسبب مانع ﴾** يريد ان السبب كالمباشرة ان عمداً فكالعمد وان خطأ فكالخطأ كما في التحرير وتعليق النافع والروضة والتنقيح ونسبه في الدروس الى بعض الاصحاب ساكناً عليه ولعل مستند المساوات للقاتل في التسيب لزوال الحياة وان اختلفا قرباً وبعداً وفي ثبوت القصاص والاشترائك في التهمة والدخول في اسم القاتل فلو شهد مع جماعة ظناً على مورثه قتل لم يرثه وان كان خطأ ورث من التركة دون الدية أما لو شهد بحق قتل فهو يرثه ولقاتل انا نمنع شمول القاتل له مع ان الاصل الارث والمساواة في ثبوت القصاص ونحوه لا تستلزم المساواة في المنع من الارث الا ان يقال المنوع انما هو الشمول حقيقة وهو مسلم الا انا نمنع عدم الصدق عرفاً كما في قولهم بنى الامير المدينة وقتل معوية أصحاب علي عليه السلام واستعلم ذلك فيما اذا أطمعه السم أو القاه في النار أو القاه من شاطئ فان العرف لا يرتاب في صدق اسم القاتل عليه وأما ما مثلنا به فلو علم العرف ان الشارع الذي أناط القتل بشهادة الشهود قد جعل المباشرة هو الحداد أو القاضي كالأكلة لا غير لأزعمها القصاص اذا ظهر كذب الشهود وحكم من دون توقف بصحة صدق اسم القاتل على الشاهد زوراً وان لم يصدق عليه لغة والشك انما نشأ من عدم الصدق لغة ولا كذلك لو القاه من شاطئ فاعرضه انسان بالسيف فقدمه نصفين فان المباشرة هنا أقوى فلو كان الملقى في هذا المثال وارثاً لم يمنع وان كان سبياً لمدم الصدق لغة وعرفاً وقال الفضل وتبعه الحسن وهو ظاهر الكليني والصدوق لو ان رجلاً حفر بئراً في غير حقه وأخرج كنيفاً أو غلة (١) فأصاب شيء منها وارثاً فقتله

(١) بالضم أي ما يستظل بها من الحر والبرد (منه قدس سره)

وكذا قتل الصبي والمجنون والنائم ولو أمره عاقل كبير يبط خراجة أو قطع سلمته فمات ورثه وإذا قتل العادل الباغي ورثه (متن)

لم تلزمه الكفارة وكانت الدية على العاقلة ورثه لأن هذا ليس بقاتل ألا ترى أنه لو ضل ذلك في حقه لم يكن قاتلاً ولا نجب في ذلك دية ولا كفارة فأخراجه ذلك الشيء في غير حقه ليس هو قاتلاً لأن ذلك بعينه يكون في حقه فلا يكون قتلاً وإنما ألزم العاقلة الدية في ذلك احتياطاً للدماء ولثلاث يطل دم امرئ مسلم ولثلاث يتعدى الناس حقوقهم إلى ما لا حق لهم فيه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وكذا قتل الصبي والمجنون والنائم﴾ أي قتل هؤلاء مانع من الارث للدخول في عموم القاتل فلزمهم حكمه وإن لم يكونوا مكلفين لأنه وضع لا تكليف كما في لزوم الدية والحكمة لا يجب أن تطرد كما في أكثر الحكم الملاحظة في الأحكام وفي (التحرير) الحق الثلاثة بالخطأ وثله المحقق الثاني في تعليق النافع ونقل ذلك عن عبيد الدين ولم أجده فيما علق هندي (وقال) الفضل والحسن في الأولين لو قتل لورثا وكانت الدية على عاقلتها وهو ظاهر الكليني والصدوق ونقل عن بعض القول بمنعها دون النائم ولعل حجبتهم على ذلك بعد الأصل أن عمد هؤلاء كخطأ السكامل والألوجب القصاص وإامطة حكم القتل في جميع أخبار الباب بالمكلفين ما عدا خبر هشام بن سالم فيحمل على الغالب الشائع مع ملاحظة ما ذكره في وجه الحكمة مما يدل على أن الحكم تكليفي لا وضعي كما هو الشأن في القصاص المتعلق بالنفس المستفاد من الخطاب الشفاهي فكان المراد أن القاتل عمداً ظاهراً يحرم عليه ارث المقتول فتأمل على أن النائم مما يشك في صدق اسم القاتل عليه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو أمر عاقل كبير يبط جراحه أو قطع سلمه فمات ورثه﴾ قال في (القاموس) يبط الجرح شقه والسلمة بالكسر كالغدة في الجسد وتفتح وتحرك وكنبه أو خراج في النتح أو غده أو زيادة في البدن وتكون من حصه إلى بطيخه وهو مسلوع وفي بعض النسخ لو أمره وهي توافق البناء للفاعل أن قلنا أن النسخة كذلك فالغنى على هاتين أن البالغ الكبير إذا أمر من يبط جرحه أو جرح غيره فأمثل الأمور لمكان مصلحة الأمر أو الغير ثم مات لم يكن الأمور قاتلاً عامداً فلا يرثه بل إنما يمنع من الدية لكونه شبه الخطأ هذا على ما يفهم من التحرير والافيحي على التسخين غير ذلك من الاحتمالات التي توفق البناء للمفعول كما يأتي وبجمل ان يكون مراد المصنف رحمه الله هنا ما أراد الفضل من أنه يرثه ولا دية ولا كفارة لأنه ليس بقاتل وإنما هو مصلح محسن وهذا بخلاف ما لو كان الأمر صغيراً أو مجنوناً فإنه يضمن ويمنع من الدية وبخلاف ما لو أمره بقتل نفسه فقتله فإنه يمنع إذ لا ريب أنه قاتل وإن كان بأمر المقتول والتماسه ولو قلنا أن النسخة البناء للمفعول كما فهم بعض الأفاضل كان فاعل ورث واجماً إلى الأمر فيكون المعنى أن العاقل لو أمر عاقلاً يبط جراحة شخص فمات ورث الأمر حينئذ لضعف السبب وقوة المباشر فلا يشمل القاتل الأمر بخلاف ما لو كان الأمر صغيراً أو مجنوناً فإن الأمر حينئذ لا يرث لأن غير العاقل كالألة فيكون الأمر كالعامد وهذا أنسب بالسياق فليتأمل وعلى كل حال فلا حاجة إلى التوصيف بالكبير لأن العاقل يعني عنه كما في التحرير اللهم إلا أن يروى بالنصب ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿ولو قتل العادل الباغي إلى آخره﴾ لأنه قتل بحق ولعمامة فيه خلاف وهو تمثيل لقوله في أول الفصل لو كان بحق لم يمنع وقد سلف الاستدلال عليه هناك ﴿قوله﴾

والمشارك في القتل كالمقاتل أما الناظر والممسك ففيهما اشكال ولو شهد مع جماعة ظلماً قتل لم يرث وإن كان الحق يثبت بغيره لو لم يشهد أما لو شهد بعد الحكم لم يمنع ولو جرح أحد الولدين أباه والآخرا أمه ثم ماتا دفعة ولا وارث سواهما فلكل منهما ما الذي لم يقتله والقصاص على صاحبه ولو عفى أحدهما فلا آخر قتل المافي ويرثه ولو بادر أحدهما قتل أخاه سقط القصاص عنه وورثه ولو قتل أكبر الأخوة الثاني والثالث الرابع (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ والمشارك كالمقاتل ﴾ هذا مما لا ريب فيه لأنه أحد القاتلين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأما المسك والناظر ففيهما اشكال ﴾ الظاهر أن الناظر وهو الريشة للمقاتل كيلا يدهمه أحد غير قاتل لغة وعرفاً وإن كان له حظ في التمكين اذ ليس كل فاعل ماله مدخل في التمكين بفاعل والا فليقدم المنع من الفعل دخل في التمكين ايضاً وعلى ذلك خرج المدلية نسبة الاضلال ونحوه الى الله تعالى شأنه وهو وإن كان جزء سبب لمكان رفعه المانع فكان كالشاهد الزور الا ان المباشر هنا أقوى بخلاف ما هناك فإن الشارع جعل الحداد والقاضي كالألة كما سلف (وأما المسك) فإنه يصدق عليه انه قاتل عرفاً يقال من غير ريب قتلاه أضجه أحدهما وذبحه الآخر من غير تجاوز عرفاً نعم لا يقال انه قاتل لغة الاعلى ضرب من المجاز وقد وقع مثله كثيراً وقولهم أمسكه أحدهما وقتله الآخر والمسك ليس قاتلاً قائماً يريدون على سبيل الحقيقة في اللغة فالمنع في المسك أقوى كما في الايضاح (فإن قلت) اذا كان المسك قاتلاً فلم حكم الاصحاب بسجنه الى الموت ولم يحكموا بقتله كالمقاتل المباشر وما ذاك الا للشك في كونه قاتلاً (قلت) فعلوا ذلك اتباعاً للنص وعصمة للدماء واستبقاء على النفوس وليس كذلك المنع من الارث على ان السجن الى ان يموت غما نوع من القتل عامله الشارع بمثل ما عمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وإن كان الحق ثبت (يثبت خل) بغيره لو لم يشهد ﴾ يريد انه لو شهد زوراً مع جماعة على مورثه بما يوجب قتله قتل لم يرث للتسبب وإن كان الحق مما يثبت بغيره ممن شهدوا معه ولم يشهدوا لو لم يشهد لانه مشارك في السبب كما لو اشترك اثنان في مباشرة القتل أو تسييه وإن كان لو انفرد أحدهما كفى في القتل وبعبارة أخرى أوضح يقول اذا شهد الوارث مع شاهدين آخرين قبل حكم الحاكم يمنع من الارث لان كان جزء سبب ولا ينافي ذلك ان الحق ثبت بالشاهدين ولا فرق بين ان يشهد اولاً أو ثانياً أو ثالثاً لان الحاكم بعد لم يحكم فصار مشاركاً في السبب ومثله ما اذا توقف الشاهدان وقالوا له لا نشهد حتى تشهد والحكم في ذلك كله واضح الا فيما اذا شهد الشاهدان وجاء بعدهما وشهد قبل حكم الحاكم فإنه ربما يتأمل فيه فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ فلا آخر قتل المافي ويرثه ﴾ كما هو مقتضى القواعد لانه قتله بحق كما هو الشأن فيما لو كان لكل منهما على الآخر دين فأبراً أحدهما ذمة الآخر فلا آخر ان يطالب بدينه والامر واضح ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ سقط القصاص عنه ويرثه ﴾ اما سقوط القصاص فليقدم المطالب به واما الارث فلانه قتله بحق ويحتمل الدم لانه تعدى بالمبادرة الى الاستيفاء قبل القرعة التي لا بد منها في المقام كما حكم به المصنف في الجنايات ثم انه واجب القتل فلورثة الآخر قتله ولا يسقط القصاص وقد حكم بذلك المصنف في الجنايات ﴿ قوله ﴾ قدس الله سره

فبإثبات الرابع نلاحظ أنه وله قتل الثالث وليس للثالث قتله إلا أن يدفع إليه نصف الدية
 في المطلب الثالث في الرق وهو يمنع من الإرث في الوارث والموروث فلو مات عبد لم
 يرثه أحد لأن ماله لمولاه ولو انتقم بعضه ورث ورثته الأحرار من ماله بقدر الحرية وكان
 الباقي لمولاه ولو مات حر وخلف وارثا مملوكا لغيره وآخر حرا فالميراث للحر وإن بعد
 كضامن الحرية دون الرق وإن قرب كالولد وإن قرب الحر بالمملوك لم يمنع وإن منع السبب (متن)

(فبإثبات الرابع لا كبر) لأن قاتله لا يرثه فينحصر في الأكره فيرجع إليه نصف دم نفسه وحينئذ فليس
 للثالث قتله حتى يدفع إليه نصف الدية قال في (التحرير) ولو بادر الأكره قتل الثالث ورثته ويحتمل أن لا يرثه لأنه
 تعدى باستيفاء حقه أولا **المطلب الثالث في الرق** قوله قدس الله روحه وهو يمنع من الإرث في الوارث
 والموروث إجماعا ونصا أما الإجماع فمعلوم ومتقول وأما النص ففي الأول مستفيض متظافر وأما الثاني
 فليس عليه بخصوصه نص إلا ما عليه يستفاد من صحيح محمد ورواية جميل وابن حمران وابن جبه قال
 لا يتوارث الحر والمملوك ويمكن أن يقال فيه كما قال عليه السلام في قوله صلى الله عليه وآله لا يتوارث أهل
 ملتين إن معناه أنا نرثهم ولا يرثونا إلا أن يقال الأصل في باب المقابلة أن تكون من الطرفين إلا أن
 يخرج عنه مخرج كما في توارث أهل ملتين وعلى كل حال فالحكم في المقامين مما لا ريب فيه بين
 الأصحاب رضي الله عنهم وهو ظاهر على القول بأن العبد لا يملك (أما في الأول) فلأنه لا معنى لصيرورته
 وارثا إلا أن يملك بطريق الإرث (وأما الثاني) فلأنه إذا لم يملك شيئا فماذا عسى يرث منه الوارث غير أنه
 على هذا التقدير لا يظهر للمنع صورة كما أن عدم ترك مال أصلا لا يبعد مانعا إنما يعقل المنع لو كان هناك
 شيء موروث ثم يعرض ما يصد عنه وأما على القول بأنه يملك مطلقا أو على بعض الوجوه فيظهر للمنع صورة
 إلا أنه لا يظهر للحكم به وجه كما هو ظاهر وحينئذ فيكون المنع في المقام من جملة أدلة الملك اللهم إلا أن
 يقال كافي المسالك أنه يملك ملكا غير مستقر يعود إلى مولاه بخروجه عن ملكه بموت أو بيع ونحوه لكن
 أقصى ما في هذا توجيه المنع في الموروث وأما في الوارث فلا إلا أن تقول إن توريثه في قوة توريث مالكه
 لعوده إليه بمجرد خروج رقبة عن ملكه مع أنه قبل ذلك محجور عليه لا يتصرف فيه إلا عن أذنه ومولاه
 اجنبي من الميت فذلك منع من أن يرث وإن كان ممن يملك (إذا قرر ذلك) فيمنع الرقيق سواء قلنا
 بملكه أولا وسواء ثبت بالحرية كالمدير وأم الولد والمكاتب الذي لم يتحرر منه أولا إجماعا وظاهرا أنه
 لم يخالف سوى ابن الحنفية في المكاتب إذا مات عن ولاء فما يفضل عن النجوم عنده لورثته كما حرم في
 محله **قوله** قدس الله تعالى روحه (لأن ماله لمولاه) أي ملكا لا أرثا سواء ملكناه أم لا إذ
 على الأول يرجع إلى مولاه بخروج رقبة عن ملكه بالموت لأن ملكه له كان على هذا النحو متزلا
 محجورا عليه محدودا بالخروج عن الملك حسبما قدمناه وهذا بخلاف الانتقال بولاء العتق فإنه بطريق
 الإرث وأما على الثاني فظاهر إذا العبد لا يملك شيئا فكيف يرث **قوله** قدس الله روحه وإن بعد
 كضامن الحرية (لأن البعيد وارث ولا وارث غيره وفي الأخبار دلالة واضحة عليه كما في قوله عليه
 السلام من اعتق على ميراث قبل أن يقسم ورواية مهزوم وغير ذلك وبذلك يستدل على أن الحر
 المحترق بالمملوك المنوع غير ممنوع على أن جميع هذه الأحكام إجماعية ولا يتوهم أن البعيد

ولو اعتق المملوك على ميراث قبل قسمته شارك ان ساواهما واختص به ان كان أولى ولو اعتق بعد القسمة أو كان الوارث واحدا منع ولم يكن له شيء والاشكال لو اعتق بعد قسمة البعض كما تقدم ولو لم يكن وارث سوى المملوك لم يعط الامام بل اشترى المملوك من التركة واعتق وأعطى بقية المال ويهر مالكة على يمينه (متن)

انما يرث بسبب قربه من القريب ويأخذ ما يأخذه فهو فرعه فكيف يرث الفرع مع منع الاصل لانا نقول هذا وارث بالاستقلال وليس فرعاً الا انه لا يرث مع وجوده وارثاً وهو ظاهر مما سلف في الكافر والقاتل **قوله** قدس سره **﴿ ولو اعتق المملوك الى قوله ولم يكن له شيء ﴾** هذه الاحكام تقدم بيانها والاستدلال عليها في الكافر اذا أسلم وفي (المقعة) مانصه فان ترك ولد بن أحدهما حر والآخر مملوك كانت تركته للحر منهما دون المملوك فان اعتق المملوك قبل نفوذ الميراث كان بينهما جميعاً وهي صريحة في ان المدار على بقاء عين المال ونفذه فيشارك في الاول ويمنع في الثاني وهو مختار ابن الحنيد في الكافر اذا أسلم كما سلف بيانه وفي (المبسوط) انه اذا اعتق قبل حيازة الواحد ورث وهو المنقول عن الاجاز ونص في الوسيلة على الارث اذا اعتق قبل النقل الى بيت المال وهو المنقول عن الاصباح كما مر نظيره في الكافر فقد تكررت الاقوال في المسئلة والحق ما ذكره المصنف كما سلف بيانه ودليله **قوله** قدس سره **﴿ والاشكال لو اعتق الى آخره ﴾** تقدم الكلام في ذلك في مسئلة الكافر واستنهضنا ما ورد في المقام على المختار من المشاركة أو الاختصاص في الجميع **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿ ولو لم يكن وارث سوى المملوك الى قوله ويهر ﴾** شراء المملوك في الجملة وعقته مما لا خلاف فيها ويأتي الخلاف في غير الاوين ثم الشراء والعق في هذا الباب وفي باب الزكاة في سهم الرقاب غير جاريتين بحسب الظاهر على القانون المؤلف من الشرع اذ الشراء في البابين عبارة عن فك الملك بالثمن وليس هو ملك المعوض بالثمن كما هو القانون والعق انما هو في ملك ولا ملك اذ التركة التي هي الثمن ليست ملكاً للامام عليه السلام ولا لمن يقوم مقامه ولا يتصور العتق في الملك فيما اذا كان رقا لميت هذا كله مضافاً الى ما حكموا به من القهر ودفع القيمة فيما اذا امتنع المالك من يمينه الى غير ذلك اللهم الا ان يقال تبقى على حكم مال الميت كما هو المشهور ثم يتولى الامام عليه السلام أو من يقوم مقامه الشراء والعق عنه اذا كان مملوكاً لغيره فيكون للامام عليه السلام كالوكيل وقد صرح بذلك الفخر في شرح الفرع الثاني عشر كما يأتي قال ان التركة تبقى في ملك (حكم ظ) مال الميت كما انه يملك دية نفسه وصيداً يقع في شكته وقد سلف لهذا مزيد تحقيق في الكافر اذا أسلم ويأتي ان شاء الله تعالى في الخاتمة ايضاح ذلك والاستدلال عليه واذا كان مملوكاً له تولى اعتاقه أيضاً وكذا الكلام في مال الزكاة فانه مال المزي عن الزكاة فهو يشتره بملكه ثم يعتقه فيحري على الاصل ويهون الخطب في مسئلة الامتاع والاجبار بأن قول الشأن فيها شأن مسئلة الاحتكار ويؤيد هذا الاحتمال ان المال على الاول يبقى مدة بدون مالك وقد حكم كثير منهم بعدمه وربما قبل ان الامام عليه السلام يملك التركة اذ لا وارث ولا بد لها من مالك وقد كلف أن يشترى ببعضها الرق القريب لنفسه ثم يعتقه ويدفع اليه بقية المال (وفيه) انه مخالف لما يظهر من جميع الاصحاب فان الظاهر انهم لا يختلفون في عدم ارث الامام عليه السلام في المقام ثم ماذا يقولون فيما اذا كان الوارث المملوك

ويتولى الشراء والعتق الامام ولا يكفي الشراء عن العتق ويدفع الى مالكة القيمة لا أزيد فان طلب الزيادة لم يجب ولو امتنع من البيع دفع اليه القيمة وكان كافيا في الشراء وأخذ منه قهرا (متن)

رقا للميت أرى ان هنا شراء أيضا أو عتقا في ملك ثم ما يقولون في الزكاة أرى ان الامام هناك يملك الزكاة الى غير ذلك من لزوم كون النماء المتخلل بين الموت والعتق للامام عليه السلام ولهم يقولون ان حاله حال التركة فليتأمل ثم ان هذا الشراء هل تكفي فيه المعاطاة أو لا بد من العقد وجهان منشأهما التردد في انصراف الشراء الواقع في النصوص الى العقد الا ان الاولى ايقاع العقد الحقيقي **قوله** قدس سره (ويتولى الشراء والعتق الامام عليه السلام) أو نائبه أو الوصي بل وربما جاز له ذلك وان لم يستأذن الحاكم ولو تعذر جاز اكل واحد من المؤمنين أن يتولى ذلك حتى القهر على البيع كما هو ظاهر الكافي ويبنى أن يكون عدلا وأن يستأذن المدول ان أمكن ويقوى احتمال تقديم من بيده المال ولعل وجوبه حينئذ كفايا في المسالك والمجمع والكفاية وأما الوجه في توليه عليه السلام الشراء والعتق فظاهر ولا سيما اذا افقر الى القهر فانه من شأنه الحكم وأما اذا لم يفقر الى القهر فلانه عليه أن يحوز التركة ويحفظها حتى يصرفها في مصارفها ولا بد في الشراء من الاحتياط لئلا يزيد الثمن عن القيمة ولا يعلم صحة العتق من غير المالك اذا أوقعه غير الامام عليه السلام **قوله** قدس الله تعالى روحه (ولا يكفي الشراء من العتق) كما هو ظاهر الجميع كما في المذهب وصريح جماعة للاصل والاختبار وفيها ما هو كالصريح حيث أتى فيها بلفظ ثم كما في قوله تشتري ثم تعتق وبهذا ونحوه يقيد اطلاق خبر ابن سنان ومرسلتي بكير حيث حكم فيها بعد الشراء بدفع المال من دون توسط العتق وفي (الكت) جعل العتق بنفس الشراء احتمالا وكذا في المسالك والكفاية **قوله** قدس الله تعالى روحه (ويدفع الى مالكة القيمة لا أزيد وان طلب الزيادة لم يجب) كما في المسالك وظاهر تعليق الاعم وسبه في الكفاية الى كلامهم وقد يحتاج على ذلك بالاصل وبان المتبادر مما دل على الشراء اما هو القيمة السوقية ولانه يقهر على أصل البيع فكذا القيمة وربما أبدوه بما قال أبو عداة عليه السلام في رواية عبد الله بن طلحة يقومان قيمة عدل ثم يعطى ما لهم على قدر القيمة ومثلها قوله عليه السلام في صحيحة ابن عبدربه اشترى منه بالقيمة وأنت تعلم ان الامر بالشراء لا يدل على ذلك وليس فيه ولا في رواية ابن طلحة ما يدل على تعيين القيمة السوقية على تقدير رضاه بالبيع بما راد عنها والقهر على أصل البيع لا يستلزم القهر على القيمة هذا المحتكر يقهر على البيع ولا يقوم عليه بل يقوم بما أراد الا ان يحجف فليكن هذا كذلك كما هو الموافق للقاعدة والاحتياط فكان الاصل في هذا الجانب أيضا نعم للمالك أن يحناط ولا يأخذ ما زاد **قوله** قدس الله تعالى روحه (وأخذ منه قهرا) ليس في الاخبار ما يدل عليه صريحا سوى رواية (١) عبد الله بن طلحة الضعيفة

(١) والرواية هذه رجل مات وترك مالا كثيرا وترك أمّا مملوكة وأختا فقال تشريان من مال الميت ثم تستقان وتورثان قال أرايت ان أبي أهل الجارية كيف يصنع قال ليس لم ذلك يقومان قيمة عدل ويعطى ما لهم على قدر القيمة (منه قدس سره)

ولو قصر المال عن الثمن كانت التركة للامام وقيل بفك بما وجد ويسى في الباقي (متن)

المضطربة ويمكن أن تحمل على التقيسة ولعله يمكن استفادته من بعض الاخبار بتكلف شديد وكأنه لذلك لم يرجح شيئاً في النكت ولم يذكره في الكافي واللمعة والرسالة النصيرية وفي (الكافي) نسبة الى كلامهم وسكت وقد صرح به في النهاية والسرائر والشرائع والنافع والتحرير والارشاد وكشف الرموز والتبصرة والدروس وتعليق النافع والمسالك والروضة والمهذب وغاية المرام والجمع والمفاتيح وفي (الوسيلة والمراسم) وجب ازالة رقه وباطلاقه بشمل المالك ونقل عليه الاجماع في الكشف والمسالك ونفى عنه الخلاف في السرائر وربما ظهر من المسالك ان الروايات به مستفيضة لانه قال بعد قول المحقق اشترى من التركة وأعتق وأعطى بقية المال ويقر المالك على بيعه مانصه هذا مذهب الاصحاب ورواياتهم به مستفيضة عن علي وأهل بيته عليهم الصلاة والسلام ورواه العامة عن علي أيضاً وعن ابن مسعود وان لم يعملوا به وهذا بظاهره واطلاقه ربما تناول ما نحن فيه مع انك قد علمت انه لم يرد فيه الا خبر ابن طلحة ثم قوله ورواه العامة عن علي وابن مسعود فان أراد به الاشارة الى جميع ما ذكره المحقق حتى القهر على البيع فلم أجده فيما حضرنى من كتبهم ولعله وجده في الكتب المبسوطة لهم الا انه لم ينقل ذلك عنهم في تلخيص الخلاف ولا في الانتصار وان أراد ما سواه من الشراء والعتق والارث فهو خلاف ما نقل عنهم في تلخيص الخلاف قال ما نصه وقال ابن مسعود يشتري بهذا المال فما بقي يرثه وقال طاوس يرثه كالوصية وقال باقي الفقهاء والشافعي ومالك انه لا يرث ورواه عن علي عليه السلام وعن عمر قد حكي عنهم نسبة الارث الى علي عليه السلام ولعله ظفر به لم في كتاب آخر لان كانوا وردين والمرور جم المفردات مختلف الحالات وبالجملة الحكم لا ريب فيه للنص المنجبر بالشبهة العظيمة والاجماع المتقولة ثم انه يحتمل اشتراط العقد هنا أيضاً خصوصاً اذا تولاه غير الحاكم فتأمل (وقال) الفضل بن شاذان رحمه الله فان قال قائل فان أبى مولى المملوك أن يبيعه وامتنع من ذلك أبيع عليه قبيل نم لانه ليس له أن يمتنع وهذا حكم لازم لانه يرد عليه قيمته تاماً ولا ينقص منه شيئاً وفي امتناعه فساد المال وتعطيله وهو منعي عن الفساد قال فان كان كانت أم ولد لرجل فيكره الرجل أن يفارقها أو أحبها وخشي أن لا يصبر عنها وخاف المفيرة أن نصير الى غيره هل تؤخذ منه ويفرق بينه وبينها وبين ولده قلنا الحكم بوجوب تحريرها فان خشي الرجل ما ذكرنا واحب أن لا يفارقها فله أن يعتقها ويجعل مهرها عتقها حتى لا تخرج من عنده (عن ملكه خ ل) ثم يدفع اليها ما ورثت انتهى وانه لتبنيه حسن قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو قصر المال عن الثمن كانت التركة للامام ﴾ وفي (النهاية) كما نقل عن الجواهر انه لیت المال وقد عرفت المراد منه والاقوال في المسئلة ثلاثة بحسب الظاهر وعند التحقيق ترجع الى اثنين (أولها) ما ذكره المصنف طالب تراه أولاً وهو المشهور بين الاصحاب كما حكى ذلك المصنف وولده وأبو العباس وغيرهم بل لا أعرف فيه مخالفاً سوى من يأتي ذكره (الثاني) ما ذكره المصنف ثانياً وهذا حكاية الشيخ وابن الجنيد وابن البراج على ما نقل عنهما وابن زهره وابن ادریس وسائر المتأخرين الا قليلاً قولاً عن بعض الاصحاب وقد اعترف جماعة بعدم معرفة قائله ونفى عنه القاضي البأس في الجواهر ولم يستبعد في المختلف واليه جنح في الايضاح (الثالث) ما ذهب اليه الفضل بن شاذان وهو ظاهر الكليني

لانه قل له وسكت عليه أن يترك منه الى أن يقصر المال عن جزء من ثلاثين جزءاً ثم المولى بالخيار أن شاء سعى في الباقي وإن شاء أخد منه بالحساب إلا أنه لم يذكر ذلك إلا في الجارية والظاهر مساواة العبد لها ويأتي قل كلامه برمته والذي يقتضيه النظر أن هذا هو القول الثاني إذ لو كان خلافه لنهبوا عليه كيف والكافي نصب أعينهم اللهم إلا أن تقول لو كان ذلك لنسبوه الى الفضل وما اعترفوا بعدم معرفة القائل وعلى كل حال فالامر سهل (احضروا للمشهور) بإصالة عدم الوجوب خرج منه ما اذا وفيت التركة وبقي الباقي وبالإجماع المنقول في ظاهر تلخيص الخلاف والسر أن حيث قال في الاول عندنا وعليه العمل والقناوى ولأن الفك جاء على خلاف الأصل من جهات شتى فيقتصر فيه على موضع اليقين وبأن ما جاء في هذا الباب من الاخبار ظاهر بأن الفك من التركة كما في قوله عليه السلام يشتري من ماله ومن ما ترك ومن المال فإذا لم يكن في التركة ما يشتري به فكيف بالاشتراء منها وقد قال في النهاية بعد أن حكى هذه المقالة ولست أعرف بذلك أثراً (فان قيل) أن الاخبار جميعها قد اشتملت على ما اذا وفيت التركة بثمنه وبقي هناك شيء فكان ينبغي أن لا يجب الفك إلا حيث تزيد التركة عليه وهو معتد بالإجماع كذا ذكره المقدس الأردبيلي (قلت) نوريث ما بقي انما وقع في النصوص تامة ولم يقيد به التكليف بالشراء بخلاف كونه من التركة فإنه قيد للشراء فيجب اعتباره فليست من التبويض سلمنا ولكن اعتبار الزيادة ساقط بالإجماع وربما لاح من (المراسم) اعتبارها حيث قال وانما يجب شراؤها أو شراء أحدهما هنا إذا كانت التركة تفضل عن ثمنها أو عن أحدهما ويجب حمل قوله تفضل على معنى تفي بقرينة قوله بعد وما إذا قصرت فلا يشتري الى آخره (حجة القول الثاني) أن عتق الجزء يشارك عتق الجميع في الأمور المطلوبة شرعاً فيساويه في الحكم وأيد بقوله عليه السلام لا يسقط الميسور بالميسور وقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإن الأمر بشراء الجزء وعتقه موجود في ضمن الكل وليس بمعلوم اشتراط ذلك وتوقفه على البعض الآخر والآخر دار وبأن هذا الجزء المملوك لو كان حراً لكان وارثاً بالفعل وكل مملوك لو كان حراً كان وارثاً يشتري ويعتق (أما الأولى) فلأن تكلم على هذا التقدير فإن عليه إجماع الإمامية (وأما الثانية) فللنص عليها أيضاً كقول الصادق عليه السلام إذا مات الرجل وترك أباه وهو مملوك وأمه وهي مملوكة يشتري مما ترك أبوه أو قرابته وورث الباقي من المال قال المستدل وبعض الأب كالأب وبعض القريب قريب وهذا الأخير ذكره في الإيضاح (ويرد) على الاول مع أنه قياس أن المساواة ممنوعة إذ يلزم هنا تشطير المملوك وعدم وصول كل ثمنه الى المالك وهو ضرر لم يكن في الاول مضافاً الى إيجاب اعتاق البعض بالسعي ووجوب قبول ذلك وأما الحديثان فمع عدم ظهور السند فيهما لا يصدقان فيما نحن فيه لانهما على الظاهر إنما وردا فيما إذا كان هناك أشياء قد أمرنا بها وتعرض بعضها وسقط فإنه لم يسقط الباقي كما يستدلون بهما في مثل هذه المواطن وما نحن فيه ليس من هذا القبيل فتأمل (وأما الثالث) ففيه أن الأمر بالجزء في ضمن الكل لا يستلزم الأمر بالجزء منفرداً وهو ظاهر ولا يلزم منه القول بالاشتراك والتوقف حتى يلزم الدور لانا إنما أمرنا بالكل لا غير والجزء في ضمنه (١)

(١) والتحقيق في الجواب أن يقال إن صحة شراء الجزء وعتقه موقوفة على صحة شراء الجزء الآخر وليس من الدور في شيء وإنما هو دور معه لانها يوجدان معاً وهما مملوكتان للأمر بشراء الكل فإن ان التوقف ليس بطريق التقدم (فان قلت) لو كان التوقف بطريق الحية لما أمكن

(واما الرابع) وهو ما في الايضاح ففيه ان الكبرى ممنوعة لانا لانسلم ان كل مملوك يجب فكه على الاطلاق بحيث يتناول البعض انما هو التمام كما هو ظاهر المملوك والحر والام والأب وأقصى ما دل عليه دليله ان الأب أو الأم أو الابن يجب فكه وليس بعض الأب أباً ولا بعض الأم أما يستدرج فيه ويجري عليه حكمه ثم ان أقصى ما تعلق به ان جعل بعض الوارث كالوارث واستهض ما دل على وجوب شراء الوارث بتمامه من التركة لشراء البعض منها حيث لا تنفي الا به فما بال الاستسما وما الذي دل على وجوب فك الباقي ووجوب قبول ذلك على المالك كالا لا يقول به أحد وهذا مما يرد على الوجوه الثلاثة ايضاً فالذي ينبغي ان يكون مراد القائل ان الخيار للمالك كما هو مذهب الفضل ومن هنا يعلم اتحاد المذهبين اذ الثاني على اطلاقه كما علمت قد اشتدت مخالفته للقواعد والقوانين ولا يتخيل له دليل على جميع احكامه الا ما لعله يقال ان فيه محافظة على فك الرق عن المؤمن وقد رأينا الشارع قد احتفل به في مواضع وهو كما ترى بما لا يعول عليه واما الفضل فقد قال على ما في الكافي بعد ما ذكر ما قلناه سالماً من ان الرجل اذا أحب أن لا يفارق الجارية فله أن يمتقها الى آخره ما نصه (فان قال) فانها ورثت أقل من قيمتها ورثت النصف أو الثلث أو الربع (قيل) له يمتق منها بحساب ما ورثت وان شاء صاحبها أن يستسماها فيما بقي من قيمتها فعل ذلك وان شاء ان يخدمه بحساب ما بقي منها فعل ذلك (فان قال) فان كانت قيمتها عشرة آلاف درهم ورثت عشرة دراهم أو درهماً واحداً أو أقل من ذلك (قيل) له لا تبلغ قيمة المملوكة اكثر من خمسة آلاف درهم التي هي دية الحرة المسلمة فان كان ما ورثته جزءاً من قيمتها أو اكثر من ذلك أعتق منها بمقدار ذلك وان كان أقل من جزء من ثلاثين جزءاً لم يعبأ بذلك ولم يمتق منها شيء فان كان جزء وكسر لم يعبأ بالكسر كما أن الزكاة تجب في المائتين ثم لا تجب حتى تبلغ مائتين وأربعين ولا يجب فيما بين الأربعين شيء كذلك هذا (فان قال) لم جعلت ذلك جزءاً من ثلاثين دون ان نجعله جزءاً من عشرة أو جزءاً من ستين أو أقل أو اكثر (قيل) له ان الله عز وجل يقول في كتابه (يستلونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج) هي الشهور فجعل المواقيت هي الشهور فأنتم الشهور ثلاثين يوماً وكان الذي يجب له من الرق والعتق من طريق المواقيت التي وقفها الله عز وجل للناس (فان قال) فما قولك فيمن أوصى لرجل بجزء من ماله ولم يبين هل نجعل له جزءاً من ثلاثين من ماله كما فعلته للمعتق (قيل) لا ولكننا نجعل جزءاً من عشرة من ماله لان هذا ليس من طريق المواقيت وانما هذا من طريق العدد فلما ان كان أصل العدد كله الذي لا تكرر فيه ولا نقصان فيه عشرة فأخذنا الاجزاء من ذلك لان ما زاد على العشرة فهو تكرار لانك تقول أحد وعشرة واثنان وعشرة وثلاثة وعشرة وهكذا تكرر الحساب الاول وما نقص عن عشرة فهو نقصان عن حد كمال أصل الحساب وعن تمام العدد فجعلنا لهذا الموصي جزءاً من عشرة اذا كان ذلك من طريق العدد وهكذا روينا عن أبي عبد الله عليه السلام ان له جزءاً من عشرة وجعلنا للمعتق جزءاً من ثلاثين لانه من طريق

تقل أحدهما بدون الاخرى كالابوة والبنوة لكنه ممكن فاذا كان هناك توقف كما اعترفت به ولم يكن توقف معية كان توقف تقدم وسبق قلزم الدور الحال (قلت) توقف المعية في الوجود عند الشارع لا يستلزم توقف المعية في الفعل كما في الملة المستقلة ومملوئها كذا في نسخة وفي المسودة بخطه قلنس سره كتب في آخرها صح (محسن)

ولو تعدد الوارث الرقيق وقصر نصيب كل واحد منهم أو نصيب بعضهم عن قيمته لم يفك وكان المال للامام وهل يفك من ينهض نصيبه بقيمته لكثرة أو لقلة قيمته فيه اشكال فان أوجبناه ورث باقي المال (متن)

المواقف وهكذا جعل الله المواقيت للناس الشهور كما ذكرنا **قوله** قدس الله تعالى روحه **ولو تعدد الوارث الرقيق وقصر نصيب كل واحد منهم أو نصيب بعضهم عن قيمته لم يفك وكان المال للامام عليه السلام وهل يفك من ينهض نصيبه بقيمته لكثرة أو لقلة قيمته فيه اشكال** لا بد قبل الخوض في المسئلة من حل العبارة وقد تشاغل الناس ببيان المسئلة عنها (عنه خ ل) وانها لمتنافرة الظاهر وذلك لان الضمير المستكن في قوله لم يفك اما أن يعود الى من قصر نصيبه عن قيمته فيفهم منه فك الآخر الذي لم يقصر نصيبه وحينئذ قوله يكون المال للامام عليه السلام منافرة لانه على هذا التقدير يكون المال للآخر الذي لم يقصر نصيبه واما أن يكون عائداً الى الجميع كما يتعين عوده اليه حيث يقصر النصيب عن كل واحد فانه جزاء عن الامرين وعليه يكون المعنى انه اذا قصر نصيب كل واحد أو قصر البعض لم يفك أحد من الورثة أصلاً وان لم يقصر نصيبه وهذا يناقضه قوله وهل يفك الى آخره لانه رجوع عن القطع بعدم فك من لم يقصر نصيبه الى التردد والاستشكل وهذا أيضاً ظاهر والحل أن يقال ضمير الفعل المستتر حين وقوعه جزاء عن الشق الثاني عائداً الى البعض الذي قصر نصيبه ويكون قوله وله المال متفرعاً على الشق الاول فكأنه قال لو قصر نصيب كل واحد لم يفك واحد منهم ولو قصر نصيب البعض لم يفك هذا البعض قطعاً وكان المال على الاول للامام عليه السلام وعلى الثاني هل يفك من ينهض نصيبه الى آخره فيكون المعنى انه على الثاني يحتمل المال امرين مبنيين على ان من لم يقصر نصيبه يفك أولاً فان فك كان له المال والا فللامام عليه السلام (وحاصله) ان قوله وكان المال للامام عليه السلام ليس متفرعاً على الشقين وانما هو فرع على الشق الاول وقوله هل يفك ترديد في الشق الثاني ولعل المصنف طاب ثراه ما أراد سواء وعلى هذا يكون الاشكال الآتي واقعاً في نفسه من أول الامر ويحتمل بعيداً أن يكون أولاً لحظ عدم اعتبار الانصاء فحكم على البت بعدم الفك عند قصور نصيب الكل أو البعض موافقة للشهور المنصور وعملاً بالاجماع المنقول فقال ولو قصر الى قوله للامام عليه السلام ثم تراجع قليلاً وقام مقام التردد في ذلك حيث استشكل في فك من يقوم نصيبه بفك من وجود المقتضي وهو اندراج في عموم ما جاء في الفك مع انتفاء ما يتخيل في المنع كقصور النصيب لما يلزم فيه من الاضرار بالمالك بوجوب الصبر مدة السعي وربما استمرت سنين ومن ان تخصيصه بالفك من بينهم ترجيح بلا مرجح ووفاء النصيب لا ينهض مرجحاً لانهم قد الفوه فيما اذا تعدد الوارث ووفت التركة بقيمة الجميع فانهم حكموا جميعاً بفك الجميع من دون التفات الى تفاوت السهام ولا تفاوت القيمة فلو كانت قيمة أحدهم جزءاً وسببه مائة جزء والآخر بالعكس فكاً معاً بمجموع التركة لان كانا كالوارث الواحد كما يأتي تفصيل ذلك كله (اذا قرر هذا فنقول) اذا تعدد الوارث الرقيق المتساوي الدرجة ووفت التركة بفك الجميع فلا اشكال في وجوب الفك حينئذ سواء قام نصيب كل بقيمته أو نقص بعض وزاد نصيب آخر وقام المجموع بالمجموع لاطلاق ما جاء بالفك مع انه لا خلاف فيه كما حكى في الابضاح الاجماع عليه وهذا هو الذي ذكره المصنف أخيراً وجعله منشأ للاشكال في الاول

كما يأتي يان ذلك (فان قلت) النصوص انما جاءت بالوارث الواحد كقوله عليه السلام اذا مات الرجل وترك أباه وأمه وفي خبر أبنا له مملوكا وفي عدة أخبار وله أم مملوكه وفي بعضها وترك أما وأختا والمراد أو أختا كما مر لانهما لا يجتمعان في الميراث (قلت) الوحدة لم تؤخذ قيدا مع انه اذا اجتمع اثنان منهم أو أكثر كابوين وابن صدق ان قد ترك أباً فيجب فكه وترك أمّاً فلا بد من فكه وترك ابناً فليفك وان لم تف التركة بواحد فلا أشكال على المشهور وعلى القولين الآخرين ان لم تقل بأحدهما يفك من كل بقدر نصيبه أو تقسم على السوية فان كانت عشرة دراهم وهم خمسة أبوان وبنتان وولد فك من كل بمقدار درهمين ولم يلفت الى التفاوت في النصيب لان الجميع كالوارث الواحد هذا اذا كان الدرهمان لا ينقصان عن جزء من ثلاثين جزءاً كما عليه الفضل بن شاذان والا فلا فك ولا ارث كالمشهور وان لم تف بالكل بل كان جميعاً بفك واحداً من الورثة لا غير فقد حكم المصنف بعدم الفك وكون المال للامام عليه السلام كما في النهاية والوسيلة والشرائع والتحرير والارشاد وربما فهم ذلك من السرائر بطريق أولى حيث انه نفي الخلاف في عدم الفك عما اذا كان فيهم من يفي نصيبه بقيته ونسبه الى الاشهر في المسالك وفي (الروضة) ففي فكه بالقرعة أو التخيير أو عدمه أوجه واحتمل القرعة في المجمع كالمسالك من دون ذكر التخيير وأبو يعلى على ما نقل عنه أوجب شراء البعض ويندفع عنه الترجيح بلا مرجح بالقرعة والذي وجدته في المراسم يظهر منه خلاف ما نقل لانه قال اذا مات وخلف أبوه أو أحدهما فانهما يشتريان أو من كان منهما وانما يجب شراؤهما أي الابوين أو شراء أحدهما اذا كانت التركة تفضل عن ثمنهما أو ثمن أحدهما وهذه العبارة وان أشعرت باديء بدء بما نقل عنه الا انها بعد التأمل ظاهرة في موافقة المشهور المنصور وما اختاره المصنف هو الحق لان شراء البعض بنصيبه ونصيب الآخر ترجيح بلا مرجح ولا يتصور شراء بعض لا بعينه لانه غير موجود وربما انطبق عليه اجماع السرائر كما لعله يستفاد من الاخبار اذ الجميع كالوارث الواحد كما حكموا به فيما اذا وفيت التركة بفك الجميع وتفاوت الأنصاء فلا أشكال حتى يحتاج الى القرعة وان كان احتمالها قوياً وان لم تف التركة بفك الجميع لكن قام نصيب بعض الورثة بفكه وقصر نصيب البعض الآخر فالتاس فيه بين حاكم بعدم فك أحد من الورثة نهض نصيبه أم لم ينهض وحاكم بفك من نهض نصيبه وبين مستشكل فمن حكم بعدم أبو عبدالله والمحقق الاول والثاني والحكم بفك من نهض نصيبه خيرة الارشاد والايضاح والروضة والمجمع وانه لازم لمذهب أبي يعلى ان صح ما نقل عنه والمتوقف المصنف هنا وفي التحرير وصاحب المذهب وغاية المرام (احتج الاولون) بعد اجماع المنقول في السرائر بأن الوارث هو المجموع لتزويله منزلة الوارث الواحد كما سلف ويأتي ولم تف التركة بقيته وكل ما لم تف التركة بقيمة الوارث لم يفك بعضه فلا يفك أحد منهم هنا وبأنه لو فك فأما أن يجب فك بعض كل واحد أو واحد لا بعينه أو بعينه فاما من وفي نصيبه أو غيره والاول باطل لان الكلام على المشهور والثاني باطل أيضاً لانه ليس بموجود فكيف يتناع ويملك الميراث وتساوي الكل فيه والترجيح بلا مرجح محال والثالث أيضاً باطل لان الرق لا نصيب له حتى يرجح به على الآخر لان اضافته النصيب اليه اضافة اختصاص وتقدير فتقدير نصيبه متفرع على ارثه وارثه متفرع على المتق فلا يقطع به قبله مع التساوي في الموجب للأرث واذا لم يقدر النصيب يتساوى من يفي نصيبه بقيته ومن لا يفي فاذا لم تف التركة بشراء الجميع لم يشتر أحد منهم للزوم الترجيح من غير مرجح وفي هذا

ولو وفيت التركة بشرائهما أجمع اشتريا سواء كان نصيب أحدهما قاصرا عن ثمنه أولا (متن)

نظر يأتي بيانه ان شاء الله تعالى والرابع باطل بالاجماع فلا يمتق شيء منهم (احتج القائلون بالملك) بعموم النص لان الموجود قريب يرث بتقدير الحرية وما يرثه في الحرية فيجب شراؤه وفرق بينه وبين شراء بعض الوارث الواحد انه (ان خ ل) في لو احد لم يحصل تحرير واحد تام وثبوت الضرر على المالك بالتبويض متف هنا فالفرق ظاهر كالفرق بينه وبين ما اذا لم تق حصه كل واحد بثمنه وكعدم الفرق بينه وبين من وفيت حصته بثمنه وبقي شيء من التركة ولم يكن معه من (ولم يكن معه أحد خ ل) لا يفي حصته بثمنه (لا يقال) العلة مشتركة بين من وفي نصيبه ومن لم يفي لمكان التساوي في النسب ولا مرجح اذ التقدير متأخر عن الحرية فلو كان مرجحا لها دار ولأنه لو كان أولى بالعتق لكان أولى بذلك التقدير بحيث يمنع من صرفه في غيره لكن التالي باطل فالقدم مثله والملازمة ظاهرة ويان بطلان التالي انه لو وفيت التركة بقيمة الكل وقصر نصيب أحدهم عن ثمنه اشترى الكل واعتقوا اجماعا فلم يكن صاحب النصيب الأكبر أولى بكل نصيبه من غيره بحيث يمنع من شراء غيره منه بل انما وجب لتساويهما في أصل سبب الميراث والتقدير تابع للحرية بالفعل ولهذا يرث نصف الحر نصف النصيب مع مساواته في أصل الارث والى هذا الاعتراض أشار المصنف رحمه الله في المسئلة المذكورة بمد هذه المسئلة بلا فصل وهي قوله ولو وفيت التركة الى قوله ومنه نشأ الاشكال السابق (لانا نقول) العلة في ارثه هو انه نسيب يرث على قدر الحرية وفي ما يرثه على تقدير الحرية بقيته فيجب وكه لاندراج في عموم النص ولان الارث سبب وهو قابل لقسمة والضمف وكما كان السبب أزيد وأقوى كان أولى بالترجيح لكن هذا لا يشمل ما اذا وفي نصيبه لقلة قيمته فقط لا لقوة سببه فليكن مندرجا في الدليل الاول وثبوت عدم كونه أولى بنصيبه في موضع من المواضع لمكان الدليل لا يقاس عليه غيره فلا تقص ولا دور ولا اشكال ولم يبق الا اجماع السراير المتضد بالاصل وفيه بلاغ واحتمل الفخر في الايضاح لك من لم يفي نصيبه وانه يخرج بالقرعة فتأمل وبما ذكر في الاحتجاج لمذين القولين يعرف وجه الاشكال عند من استشكل هذا ويحجي على قول الفضل والقول الآخر في المسئلة ان ينعق من كل واحد بقدر نصيبه فيتحرر المستوعب ويتحرر من الآخر بقدر النصيب ويستسعى في الباقي ان اختار المالك أو يستخدمه بقدره على الاول وعلى الثاني يستسعى وان لم يختار المالك (وهنا فرع) لم ينكره المصنف طاب ثراه وهو انه لو كان على الميت دين وكل التركة عبيد وارثون فانه ان استوعب الدين استرق الجميع ومع عدمه يعتق الفاضل عن الدين فيصرف من الدين من تخرجه القرعة ويحتل صرف من لا في نصيبه بقية منه ابتداء من غير قرعة هذا وكلام المذهب في المسئلة غير مذهب يظهر ذلك لمن لحظ المسئلة السادسة من كلامه والسابعة فليلاحظ قوله **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** (ولو وفيت التركة بشرائهما اجمع) هذا مما لم يسمع (قال) بدر الدين ابن مالك لا يؤكده المثنى فيما سمع عن العرب الا بالنفس أو المين أو بكلا في التذكير أو بكلا في التأنيث والعلامة اعرف وأدرى الا ان لفظ أجمع لا يؤكده به المثنى فان كان ولا بد فليأت باجمعين بناء على مذهب الكوفيين حيث أجازوا تأكيده المثنى بالتذكير في أجمعين وفي التأنيث بمجموعين مع اعترافهم بكونه لم ينقل عن العرب الا ان ابن خروف قال لا مانع منه (وفيه) ان المانع

ومنه ينشأ الاشكال السابق ولو كان أحدهما أولى وقصرت عن قيمة القريب دون البعدي
شراؤه اشكال ولو كان الوارث رقالة ولم يخلف سواء عتق وورث باقي المال ولو خلف غيره
فان كان المملوك ممن ينعق عليه عتق ولم يشاركه في باقي التركة الا أن يتعدد الحر وان لم
يكن ممن ينعق لم ينعق وورثه الحر وان كان بمدكاخ مملوك مع ضامن جريرة ولا خلاف
في فك الابوين (متن)

موجود وهو ان من شرط صحة استعمال المتى جواز تجريده عن علامة الثنية وعطف مثله عليه وعلى
هذا لا ينبغي ان يجوز جاء زيد وعمر وأجمان لانه لا يصح ان يقول جاء أجمع وأجمع لان المؤكد بأجمع
كالمؤكد بكل في كونه لا بد ان يكون ذا اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه فان قلت جاء الجيشان
أجمان لم يأباه القياس وهذا شيء جرى به القلم قوله ﴿ قدس الله سره ﴾ ومنه ينشأ الاشكال
السابق ﴿ انما نشأ منه لانه لم يعتبر هنا التقدير والتفاوت في النصيب وقد سلف بيان ذلك ﴾ قوله ﴿ قدس الله سره ﴾
قدس الله سره ﴿ ولو كان أحدهما أولى ﴾ استشكل المصنف طالب ثراه وكذا ولده وابن اخته لم
يرجعا شيئاً والظاهر فك البعيد لانه منع الولد للأخ انما يكون مع الحرية أو امكانها وهما هنامتفان
اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه انما يكون مع وفاة التركة بقيته ولا يجب فكه مع قصورها فكان
بمنزلة المعدم كالحجوب بالقتل والكفر فلم يكن هناك وارث يصلح للارث سوى البعيد ومنشأ الوجه الثاني
ان البعيد مع وجود التريب لا يكون بحيث لو كان حراً لورث وفيه مالا يخفى لان ما دل على ان القريب
مانع ظاهر في الوارث لا فيمن هو معدم حكماً وربما عساه يمكن ان يقال اذا قصر نصيب أحد المتساويين
في لدرجة دون الآخر لم ينفكا مما قدم فك البعيد اذا وفّت التركة بقيته دون القريب أولى فليتأمل
اذ الاولوية غير معلومة قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ﴿ ولو كان الوارث رقاً ولم يخلف سواء
عتق ﴾ أي بمجرد الموت ولا يتوقف على شراء الحاكم ولا على عتقه كما في المذهب أو باعتناق الحاكم أو
عدل من المؤمنين وهذا وان كان خارجاً عن النصوص لان ما جاء في هذا الباب وان كان جميعه انما جاء في
الشراء الا ان الشراء لما لم يكن مقصوداً بالذات قطعاً وانما الغرض منه التوصل الى اخراج المملوك
عن الرق فكان مقدمة له ومعلوم ان المقدمة انما تجب حيث يتوقف عليها الواجب ومع امكانه فلا
وجوب اذ لا مقدمة فكان حكمه بطريق أولى قوله ﴿ قدس سره ﴾ ﴿ ولم يشارك في باقي التركة ﴾
لان الحر واحد وهذا وان اعتق بمجرد الموت الا انه على ميراث قد سبق اليه وارث واحد على القول
بسبق الملك على العتق وان قلت لا سبق بل بالتق قارن ملك الحرية التركة قلنا قد سلف ان اظاهر
عند التقارن عدم المشاركة وقد اشبعنا الكلام فيه فيما اذا قارن اسلام الكافر القسمة قوله ﴿ قدس سره ﴾
﴿ الا ان يتعدد الحر فيشارك ﴾ أي ان كان مساوياً للورثة ويختص به ان كان متقدماً في الدرجة وكانه
تركه لظهوره والسرا انه انعتق قبل القسمة كما اذا كان المملوك أباً والورثة الاحرار اولاده قوله ﴿ قدس سره ﴾
قدس سره ﴿ ولا خلاف في فك الابوين ﴾ للنصوص المستفيضة في الأم واما الأب فقد دل عليه
موثق ابن بكير وقد قل الاجماع على فكهما جماعة وانه لمعلوم اذ من اقتصر على الأم انما هما الصدوقان
لا غير على ما حكى عنهما في الايضاح والمختلف وحكى الشهيدان وأبو العباس وغيرهم عن الصدوقين

والاقرب في الاولاد ذلك وكذا باقي الاقارب على اشكال (متن)

الاقتصار على الابوين والمنقول من عبارتهما يوافق ما في المختلف والايضاح قوله قدس سره ﴿ والاقرب في الاولاد ذلك ﴾ فك الاولاد للصلب في الجملة مختار المقنعة والنهاية والكافي والوسيلة والفنية والسرائر والنافع والشرائع والرسالة النصيرية والكشف والتحريم والمختلف والارشاد والايضاح والدروس واللمعة وتعليق النافع والروضه والمسالك والمقتصر والتفيع والكفاية والمفاتيح وهو المنقول عن أبي علي والقاضي والكيدري والراوندي لم يحكم بشيء في المذهب والنكت وغاية المرام ولم يعرف الخلاف الا من الصدوقين وسائر ونسب القول بفك الاولاد الى المرتضى في السرائر والتحريم والكشف وغيرها والموجود في الاقتصار على الابوين فلم يذكره في بعض مسائله والقول بانه لم ينفه عن غيرها لا يخلو عن تأمل لأن هذه المفاهيم معتبرة في أقوال الفقهاء وعليها المدار في نسبة الاقوال اثباتاً ونفيّاً كما قرر في محله ومن هنا يظهر ما في الايضاح حيث قل الاجماع على فك الابوين ثم قال ونص ابني بابويه على الام غير قاذح لكونها لم ينفيا الأب لان التأمل جار فيه الا انه هنا أسهل لانها نقلت عبارة الحديث على ما قل عنها فلي تأمل (لنا) على المختار بعد اجماع السرائر قول الصادق عليه السلام في صحيح جميل يشتري ابنه من ماله فيعتق ويورث ما بقي وفي خبر سليمان بن خالد يشتري الابن ويعتق ويورث ما بقي وفي صحيح ابن عبد ربه في ولد أم ولد تزوجت فمات الزوج وترك مالا وليس له وارث الا ولد منها اشترى منه فأعتق ويورث والظاهر ان الرجل كان رقاً ثم أعتق ثم مات فلا يحتاج الى ما ذكره الفقيه من انه قد يصدر من الامام عليه السلام بلفظ الاخبار ما يكون معناه الانكار والحكاية عن قائله فانه تكلف بعيد جداً لا حاجة اليه أصلاً كما هو واضح وقد استدلل عليه في الكشف وغيره برواية اسحق قال مات مولى لمي عليه السلام قال انظروا هل نجدون له وارثاً قليل له ابتنان بالجماعة مملوك كان فاشترى من مال الميت ثم دفع اليها بقية الميراث وفي الاستدلال بها نظر ظاهر اذ الظاهر ان الامام عليه السلام اعتقه فولأوه له وما فعله كان تبرعاً منه اللهم الا ان يقال ظاهر السوق يدل على العموم وعدم التبرع فتأمل ثم انه لا فرق في الولد بين الذكور والاتي كما أفصحت به صحيحة ابن عبد ربه على انه لا قاتل بالفصل ولا حجة للصدوقين وسائر الاصل عدم توريث الرق من الحر وعدم اجبار المالك على البيع وبالجملة يقولون هذا الحكم مخالف لقواعدهم فاثباته يحتاج الى دليل متين وقد علمت انا لا نعرف الخلاف الا منهم وفيما ذكرناه من الادلة ما يخرج عن الاصل وانها من أمّن الادلة مضافاً الى ما يأتي مما يدل على توريث غيرهم من الاقارب وضعفنا نبهه الشهرة العظيمة في المقام فضلاً عن الاجماع المنقول على انا نقول انما ورث الحر من الحر لانه لما اشترى وأعتق بدليل شرعي صار حراً قوله ﴿ وكذا باقي الاقارب على اشكال ﴾ المراد بهم الجدودة والاخوة وغيرهم من أولى الارحام والقاتل فك هو لا هو أبو علي والقاضي والراوندي وهو ظاهر علي بن مسعود الكيدري على ما قل عنهم وأبو علي الفضل الطبرسي في تلخيص الخلاف فيكون ظاهر الخلاف وهو ظاهر الكافي والفنية والمبسوط والرسالة النصيرية والمجمع والظهور من هؤلاء (هذه خ ل) كاد أن يكون تصريحاً وانما ذكرنا الظهور احتياطاً وقواء في (المسالك) وربما ظهر من الروضة حيث نسبته الى الاكثر وان لم يكن

ظهوراً فاشعار وهو صريح النهاية والارشاد والايضاح والدروس والمقتصر وتعليق النافع للمحقق الثاني والتنقيح والكفاية والمفاتيح وفي (الوسيلة) وروي في الجد والجدة والاخ والاخت وجميع ذوي الارحام كذلك ونسبه في الروضة الى الاكثر وهو كما ذكر لان المخالف يقيناً انما هو المفيد وسلا وابن ادريس والمحقق وتلميذه وقوله في السرائر عن المرتضى ولم أجده في الاتصار فليكن ظاهره بمعونة ما قدمنا من اعتبار مفهوم اللقب في كلام الفقهاء أو يكون ذكره في بعض فوائده وأما ابن حمزة فقد نسبته اليه في المختلف وغيره وكلامه ظاهر في التوقف كالمصنف في المختلف وكظاهر النكت والمهذب وغاية المرام نعم ربما لزم ذلك من كلام الصدوقين (لنا على المختار) ما رواه الكليني والشيخ في الصحيح لان الحسن بن فضال امامي على الصحيح عن ابن بكير الذي أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه فلا يضر الأرسال في الحكم بالصحة عند سائر المتأخرين الا قليلاً منهم وما رواه الشيخ في القوي بابني فضال الذي قل في العدة اجماع الفرقة على العمل برواياتهم الى ابن بكير أيضاً مرسل في الاخ والاخت ولا قائل بالفرق وما رواه عبد الله بن طلحة في الاخت مع ما يعضده من رواية اسحق في القرابة وما رواه الامام ابن حمزة (١) في الوسيلة حيث قال وروي في الجد والجدة والاخ والاخت وجميع ذوي الارحام وهذا نص صريح بان هناك أخباراً تضمنت فك الجد والجدة وجميع ذوي الارحام فلا يقال لعله أشار الى ما ذكرت من الاخبار لان ما ذكرناه انما تضمن الاخ والاخت والقرابة وليس في شيء منها ذكر الجد والجدة فقد تظاهرت الاخبار فتعاضدت مع ان الموثق في نفسه معتبر وعلى تقدير التسليم كان الضعف منجبراً بما أدعيته من الشهرة كما هو ظاهر (الروضة) وان شئت قل وبالاجماع المنقول كما لعله يمكن أن يستفاد من عادة أبي المكارم ابن زهرة (فان قلت) ظاهر ابن ادريس دعوى الشهرة على عدم الفك حيث نسبته الى الاكثر (قلت) ما كنا لتبعم النقل ونؤثره على المشاهدة والعيان هؤلاء المتقدمون على ابن ادريس وهم ابن الجنيد والشيخ والقاضي والتميمي والراوندي والكيدري والطبرسي كلهم على خلاف ما قل وهذا شيخه المعاصر له أبو المكارم (٢) والمحقق الطوسي المعاصر له أيضاً يخالفانه على ذلك فلم يبق من يوافقه من المتأخرين سوى المحقق وتلميذه وبالجملة الادلة قوية في نفسها ودعوى الشهرة في المقام ظاهرة الصديق غير مستنكرة وفي ذلك ما يقطع الاصل الذي اعتمدوا عليه على ان لنا أن نعارضه بمثله فنقول ذلك الكتاب في السنة والاجماع على الارث مطلقاً خرج منه المملوك مع الحر وبقى الباقي فبرث المملوك بان يشتري ويعتق فكان الاصل الاصل هذا ولم يقطع الا بالمملوك مع وجود الحر فقد تعارض اصل عدم اجبار المالك وأصل الارث فليتساقطاً ويرجع الى الاخبار فليتأمل على أنه يمكن أن يستدل في المقام بمخصوص العلة كما قل عن المصنف والمحقق الثاني ومفهوم الموافقة ان لم تقصره على دلالة اللفظ قال في (المسالك والمجمع) وحيث كان فك الزوجة نص صحيح وقالوا أن حكم الزوج أولى بذلك كان باقي الاقارب أولى كما هو ظاهر ويجعل ما تقدم من التصوص شاهداً وان ضعف طريقه انتهى حاصل كلامه وقد علمت الحال في الاخبار فالحكم (فالقول خل) بالفك في الاقارب مطلقاً هو الاصح ولا تردد ولا اشكال **قوله**

(١) هو أبو جعفر محمد بن علي بن حمزة صاحب الوسيلة والجامعة (منه قدس سره) (٢) هو السيد حمزة بن زهره (بنحطه قدس سره)

وقيل الزوجان كالاقارب (متن)

قدس سره ﴿ وقيل الزوجان كالاقارب ﴾ كما في النهاية والارشاد والمفاتيح وهو ظاهر الفقيه بناء على أن كل ما يرويه يفتي به واليه مال في التحرير وتعليق النافع والمسالك والمجمع ونسبه في المجمع الى خيرة المحقق الثاني وليس في التعليق سوى قوله وفي الزوجين قول بالفك لا يخلو من قوة وهو ظاهر اللعة حيث قال اعتق وورث سواء كان أباً أو ولداً أو غيرها ولم يقيد ذلك بياقي المال ولولا وجود هذا القيد في المبسوط والكافي والغنية والرسالة النصيرية لكان ظاهراً منها لمكان عموم الوارث فيها لكن هذا القيد لا يتم في الزوجة على المشهور ومن هنا يظهر أن نسبته الى الغنية كما في المذهب لم تصادف محلها فتأمل ومنع في الشرائع والكشف والمقتصر والاستبصار وهو المنقول عن ابن الجنيب والقاضي والتقي وقد سلف التنبيه على عبارته في الكافي وتردد في النافع وتوقف في المختلف والكفاية كما هو ظاهر الروضة وغيرها (احتج الاولون) بما رواه الشيخ والفقيه في الصحيح والحسن بإبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان عليّ عليه السلام اذا مات الرجل وله امرأة مملوكة اشتراها من ماله فأعتقها ثم ورثها واستفد حكم الزوج بطريق أولى لأنه أكثر نصيباً وأقوى سبباً ومن ثم رد عليه دونها (وناقش الشيخ) في دلالة على المطلوب في الاستبصار حيث قال الوجه في هذا الخبر أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يفعل ذلك على طريق التبرع لأننا قد بينا أن الزوجة اذا كانت حرة ولم يكن هناك وارث لم يكن لها أكثر من الربع والباقي يكون للامام عليه السلام واذا كان المستحق للمال أمير المؤمنين عليه السلام ولم يكن هناك وارث جاز أن يشتري الزوجة ويستقيا ويعطيها بقية المال تبرعاً دون أن يكون فعل ذلك واجباً (قال في المختلف) والذي ذكره الشيخ محتمل لكن تعليقه ليس بجيد لأن كون الزوجة لها الربع لا غير لا ينافي ما تضمنته الرواية لاحتمال أن يكون ثمنها أقل من الربع فتشترى ثم تعطى بقية الربع نعم احتمال التبرع ظاهر فالعمل بذلك في حق الزوجين مشكل (واعترضه) في التنقيح بأن الشيخ لا ينفي هذا الاحتمال إنما ذكر احتمال التبرع لأن مع وجوده لا يلزم المطلوب (قلت) الحق أن الرواية ظاهرة في الارث في الجملة كما فهمه جماعة لا في ارث الجميع كما فهمه الشيخ رحمه الله هنا على ما يظهر من قوله يعطيها بقية المال بل الظاهر منه أنها صريحة في ارث الجميع ولو كانت كذلك لقال ثم ورثها بقية المال أو الباقي من المال أو ثم دفع اليها الباقي كما هو الشأن في سائر روايات الباب ويؤيده أن الظاهر من الرواية أن تلك كانت عادته دائماً ويعد في الجملة أنه كان دائماً يتبرع بماله على لزوجة اذ لمه يكون في بعض الاحيان صرف ماله في فك غيرها من الرجال في مصالح المسلمين أولى فكان اطلاق الرواية مقيداً بما علم من حال الزوجة الحرة فبمعونة هذا ظهر أن المراد أنه ورثها الباقي من الربع وعلى هذا يتجه اعتراض المختلف على الشيخ رحمه الله لأن التعليل لا ينافي مضمون الرواية لكن يتوجه على المختلف أن ذلك مراد لا محتمل فتأمل هذا فالذي ينبغي الحكم بالفك لأن الرواية ظاهرة في المطلوب كما علمت صحيحة قد عمل بها جماعة ولا معارض لها فلا مانع من القول بمضمونها اذا وفي الربع بقيتها وبهذا يقيد اطلاق عبارة المصنف هنا وفي الارشاد وغيره في فك الزوجة وأما من قال بالرد عليها مطلقاً أو في حال الغيبة فلا حاجة به الى هذا القيد ولعله لذلك أطلق في الارشاد لأن كان مما يذهب فيه الى الرد عليها حال الغيبة

فلو خلف زوجة يقصر الربع عن ثمنها وتفي التركة به ففي الشراء اشكال وأم الولد تنعق من نصيب ولدها ولا ترث (متن)

فتأمل وأما حكم الزوج فبتنقيح المذموم أو مفهوم الموافقة كما سلف بيانه في الاستدلال فينك ويتنق ويعطى بقية المال فتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فلو خلف زوجة الى قوله اشكال ﴾ ان جرينا بالمسئلة على القول الصحيح من شراء الزوجة وعدم الرد عليها مطلقاً لو كانت حرة وعدم شراء البعض لو لم يف النصيب فلا اشكال في عدم الفك لان الشراء انما يكون بمال يرثه ويملكه لو كان حراً والمفروض عدم كفاية النصيب وعدم الرد فكان أجنياً بالنسبة الى بقية المال والاستناد الى عموم الدليل وعدم التفصيل ضعيف جداً اذ الكبرى وهي قولنا كل وارث تفي التركة بفكه يجب فكه مخصوصة من غير ريب بصورة يفي فيها النصيب لما علمت من انه أجني بالنسبة الى بقية المال على ان المصنف قيل هذا حكم بعدم فك من قصر نصيبه على الاطلاق من دون اشكال وان جرينا بها على القول النادر من الرد عليها لو كانت حرة فلا اشكال في الفك كما هو ظاهر وان أغضينا عن هذا كله صح لنا أن نقول بمحتمل أن يكون منشأ الاشكال من الخلاف في الرد عليها أو من التردد في اعتبار وفاة النصيب أو جميع التركة وعلى تقدير اعتبار النصيب وعدم الرد يكون منشؤه من الخلاف المتقدم في تبعض الشراء لكن قد ذكر العارفون بما أخذ كلامه المتناولون عنه مشافهة كولده وابن أخته ان منشأ عموم الكبرى فنك وقصور النصيب عن القيمة كما هو المفروض فلا تفك وفيه ما قد عرفت فتأمل ثم ليعلم ان احتمال كون منشأ الاشكال من القول بالرد عليها وعدمه لا يتأتى في توجيه النظر في الارشاد لانه بناء على عدم الرد لمكان القيد بحال الحضور ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وأم الولد تنعق من نصيب ولدها ﴾ فان قصر النصيب عن قيمتها استسغيت في الباقي لباقي الورثة ولا تقوم على الولد كما ذهب اليه المصنف في كتاب العتق (قال الشيخ) اذا كان لولدها مال ادى بقية ثمنها وقد اختلفوا أيضاً فيما اذا لم يخلف غيرها ولو كان ثمنها ديناً على مولاهما قد قال الشيخ في النهاية في ملك السراي وملك الايمان انها تباع ويقضى بثمنها دينه وتبعه على ذلك ابن ادريس في السرائر والمصنف في المختلف وفي هذا الكتاب في باب العتق وغيرها (وقال الشيخ في النهاية) في باب أمهات الاولاد انها تقوم على ولدها وتترك الى أن يبلغ فاذا بلغ أجبر على ثمنها فان مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها وقضى بها الدين وتبعه على ذلك السيد أبو المكارم ابن حمزة (١) فيما اذا كان عليه دين في غير ثمنها (واحتج الشيخ) على هذا بما رواه وهب ابن حفص في الموثق وقال ابن ادريس وهذا غير واضح لانا نبيعها في ثمن رقبته في حياة مولاهما فكيف بعد موته ولا شيء يجبر الولد بعد بلوغه على ثمنها ولا شيء يؤخر الدين وتعام الكلام يقع في محله وانما هو حديث اجمالي ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا ترث ﴾ أي من مولاهما شيئاً وان كانت ذات قرابة منه لوجود الولد لانها محجوبة به لانه في الطبقة الاولى وهي في الثالثة من المومة أو الخولة والا لم يصح وطؤها هذا على تقدير

(١) كذا في نسخة الاصل ولا يخفى وقوع سهو من قلبه الشريف فان السيد أبا المكارم صاحب الفقه هو حمزة ابن زهره لا ابن حمزة وابن حمزة صاحب الوسيلة هو أبو جعفر محمد ابن علي ابن حمزة فكان الصواب أبو المكارم حمزة ولفظة ابن زائدة (محسن)

وكذا المدبر لا يرث من مدبره مع وحدة الوارث ولا المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يؤد شيئاً ولو خلف ولداً نصفه حر وأخاً فالمال بينهما نصفان ولو انتق ثلثه فله ثلث المال وهكذا ولا يمنع بجزئه الحر من بعد على اشكال (متن)

تعدد الوارث فالمسئلة ليست من الباب في شيء لأن أم الولد ليست وارثه على تقدير أن تكون حرة ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿وكذا المدبر لا يرث من مدبره مع وحدة الوارث﴾ وإن كان قريباً سوى الإمام عليه السلام فإنه يرث دونه بل لو لا التدبير لوجب ابتياعه وعتقه ليرث على المختار من فك الأقارب ووجه عدم ارثه مع اتحاد الوارث غير الإمام ظاهر لأنه لا قسمة للتركه ليقال أنه انتق قبلها وذلك لأن المانع إنما ارتفع بالموت فحين الارتقاء ليس وارثاً والا لزم اجتماع النقيضين وفي ذلك الحين انتقل المال إلى الوارث الواحد لوحده فحين العتق لم يبق تركه إلا أن تقول إن العتق والاستحقاق والانتقال كان دفعة (وفيه) أنا قد بينا فيما مضى أن مقارنة اسلام الكافر للقسمة غير موثر في الارث مع أنه هنا لا يمكن تحققه لأنه لا يكون الانتقال إلا بعد الاستحقاق المترتب على العتق كما هو ظاهر وأما مع التعدد وكونه في طبقتهم أو أولى منهم فيشاركهم أو يحتص بالتركه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولا المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يؤد شيئاً﴾ أنحد الوارث أو تعدد لأنه لا ينتق بالموت فهو على الرقبة إلا أن لا يكون غيره فيشتري ويعتق ليرث أو يكون مملوكاً لغير الموروث فيعتقه قبل قسمة الميراث على تقدير التعدد وأما المطلق الذي أدى شيئاً فارثه بحسب ما تحرر منه بالأداء ﴿قوله﴾ فالمال بينهما نصفان ﴿كافي الايضاح﴾ لكن ما أستند إليه غير واضح وذلك لأنه استند إلى رواية ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله في العبد يعتق بعصه يرث ويورث على قدر ما عتق منه وإلى قول أمير المؤمنين عليه السلام ويحجب بقدر ما فيه من الرق وأقصى ما في هذين الخبرين أن ارثه بحسب حريته ومنعه بحسب رقيقته وليس فيه أن حجبته لغير بحسب حريته ومن الحائز أن يرث البعض ويحجب البعيد عن الكل فيكون الباقي للإمام اللهم إلا أن يكون الاستدلال بأنه إذا لم يرث إلا بقدر الحرية كان الجزء الآخر في حكم العدم فكان اللازم من ذلك أنه يحجب البعيد بقدر ما فيه من الحرية لا غير ثم إن ما دأ على أن الإمام عليه السلام إنما يرث حيث لا وارث يقتضي منع الإمام عليه السلام هنا لوجود الوارث البعيد ولم يثبت أن مثل هذا مانع كالكفر والقتل وإذا لم يكن للإمام عليه السلام تعيين للبعيد على أنه يجب الرجوع في ذلك إلى ما جاء في المحب فإن دل على أن القريب إنما يحجب البعيد إذا كان حراً فلا حجب وإن دل على أن القريب يحجب البعيد إلا إذا كان رقاً حجبته وذلك لأن المتبادر من الحر والرق إنما هو التام كما قرر في الأصول من أن الأصل في الأحكام التابعة للتسميات أن تناط بمحصول تمام المسمى والذي جاء في حجب القريب البعيد جاء مطلقاً من كتاب وسنه وذلك كقوله تعالى شأنه في حجب الأخ بالولد (إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخ أو أخت فلها نصف ما ترك إن لم يكن له ولد) إلى غير ذلك والظاهر المتبادر إرادة الأحرار أي ولد حر تام لما علم من أن المملوك لا يرث فغير الحر التام لا يحجب مضافاً إلى عموم النصوص الناطقة بالارث بحساب الحرية فالقريب المبعوض في نصيب جزئه الرق كالمردوم وربما يقال بأن ما جاء في المحب مطلق وأقصى ما هناك أن جاء مع ذلك أن المملوك لا يحجب وهو ظاهر في التام فيبقى المبعوض كما نحن فيه على إطلاق المحب مضافاً

﴿فروع﴾ الاول ان كان المتيق ببعضه ذا فرض اعطي بقدر ما فيه من الحرية من فرضه وان كان يرث بالتقاربة نظر ماله مع الحرية الكاملة فأعطي بقدر ما فيه منها ولو تعدد من يرث بالتقاربة كابنين نصفهما حر احتمل أن يكمل الحرية فيهما بأن تضم الحرية من أحدهما الى ما في الآخر منها فان كل منهما واحد ورتا جميعا ميراث ابن حر لان نصفي شيء شيء كامل ثم يقسم ما وراثته بينهما على قدر ما في كل واحد منهما فان كان ثلثا أحدهما حرا وثلث الآخر حرا كان ما وراثته بينهما أثلاثا وان نقص ما فيهما عن حر كامل وراثته بقدر ما فيهما من الحرية ويحتمل عدم التكميل والا لم يظهر للرق أثر وكانا في ميراثهما كالحرين (متن)

الى عموم ما دل على حجب القريب البعيد وهذا هو الوجه الثاني للاشكال وقد عرفت ما فيه فتأمل ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿فروع الاول اذا كان المتيق ذا فرض﴾ ذكر المصنف رحمه الله اثني عشر فرعاً (الاول) ان المبعض يرث بحسب ما فيه من الحرية ولا فرق بين من يرث بالفرض أو بالتقاربة فلا يرد على ذي الفرض لو لم يكن في الطبقة غيره لان الرد على خلاف الاصل وما ثبت منه انما جاء في التام فيبقى المبعض على الاصل في عدم الرد هذا ظاهر عبارة المصنف حيث قال أعطي بقدر ما فيه من الحرية من فرضه وسيأتي له في الفروع ان البنت المبعضة تأخذ النصف بالفرض والرد فربما يتوهم التناقض والجمع ممكن فتأمل ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿ولو تعدد من يرث بالتقاربة﴾ هذا فرع على أحد احتمالي المسئلة السابقة كما في الايضاح وهو ان من جزؤه حر يرث بقدر ما فيه من الحرية خاصة ولا يمنع القريب من نسبة الرقية من التركة او تفرع على الاحتمالين معاً كما هو الظاهر وتقريره انه لو كان اثنان نصف كل واحد منهما حر فلي تقدر أن لا يمنع كل واحد بانفراده هل يمنع المجموع من حيث هو مجموع أم لا وقد ذكر المصنف رحمه الله فيه احتمالين وقدم الاول لانه أقوى في نظره وهو خيرة الايضاح والوجه فيه كما أشار اليه المصنف ان المناط منقح وذلك لان نصفي شيء شيء كامل ولا مدخل للهيئة الصورية فنضم حرية بعض الى بعض فاذا كمل حر تام كابنين منصفين أو ثلاثة قد تحرر كل من الثلث أو من أحد النصف ومن كل الأخيرين الربع وهكذا ورثوا المال كله فان جامعهم أح لم يرث شيئاً ومنعوه كما يمنع الحر التام المتحد ثم يقسم فيما بينهم على حسب الحرية فلا منصف النصف ولذي الثلث الثلث ولذي الربع الربع وهكذا (وأما الاحتمال الثاني) وهو عدم التكميل وعدم حجب الاخ ومنعه فمن ادعى التقيح في الاول لا يحتمله اذ لا ريب ان ذكره مبطل له وليس ذلك مما يرد على المصنف رحمه الله لانه انما أراد البيان فكأنه قال ان ادعيت التقيح وقطعت بعدم الفرق بين المؤلف والبسيط فالاحتمال الاول والا فيحتمل الثاني ووجهه ان الوارث بالتقاربة لما كان مما لا يختلف حاله بحسب الوحدة والتعدد بل ان كان واحداً ورث المال كله وان كان متعدداً اشتركوا فيه فليكن كذلك اذا كان مبعضاً لا يختلف حاله في ان له من الارث بحسب حريته فان كان واحداً أخذ ما أصابه من نصف أو غيره وان كان أكثر من ذلك اشتركوا فيه فاذا فرض انهم ثلاثة أولاد منصفين اشتركوا في النصف وأخذ الاخ النصف الآخر على الصحيح أو على الاشكال السالف وكذا ان فرض انه لم يهرور من كل الا الثلث فالشركة في الثلث وهكذا والا لم يظهر للرق أثر ﴿قوله﴾ قدس الله روحه

ولو كان أحدهما يجب الآخر فالأقرب عدم التكميل فيه لأن الشيء لا يكمل بما يسقطه ولا يجمع بينه وبين ما ينافيه (الثاني) ابن نصفه حر وآخر كذلك لهما المال على الأول والنصف على الثاني والباقي لغيرهما وإن بعد على أشكال ويحتمل أن يكون لكل واحد ثلاثة أثمان المال لأنهما لو كانا حرين لكان لكل نصف ولو كانا رقيقين منعاً ولو كانا كبرحراً فاللـمال له وأو كان الأصغر حراً فاللـمال له فلكل منهما في أربعة الأحوال مال ونصف فله ربع ذلك (متن)

(ولو كان أحدهما يجب الآخر فالأقرب عدم التكميل) كما لو فرض ابن وأخ وعم نصف كل واحد منهم حر كان لابن النصف والآخر الربع وللم الثمن والتمن الآخر للامام عليه السلام وكذا لو فرض ابن وأخ نصف كل منهما حر وعم كله حر لم يجب الم بل يرث الابن النصف لأنه نصف ما كان يحوزه لو كان حراً والآخر الربع لأنه لو كان حراً لحاز الباقي وهو النصف فله نصفه والباقي وهو الربع للم واختار في الإيضاح التكميل لاستنراهما في القرب والأولوية من الم ومنع التنافي لأنها إنما يتنافيان لو كانا بكاملهما حرين لفرض عدم حجب البعض لأبعد ففي المثال يكون المال كله لابن والآخر يقسم بينهما أثلاثاً لأن الآخر لو كان حراً لورث نصف ما يرثه الابن لو كان حراً فكذا الآن يرث (١) نصف ما يرثه (٢) الآن (قلت) إذا كان مبنى حديث التكميل على دعوى التقيح وتنزيل المؤلف منزلة المتحد البسيط كما سلف فالوجه أن ذلك إنما يصح إذا كان متحد الطبقة بل الدرجة لأن البسيط إنما يكون في درجة واحدة وكيف يعقل تألف الشيء الواحد في الدرجة الواحدة من جزئين في طبقتين مختلفتين أن ذلك بعيد جداً فليتأمل قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ وإن بعد على أشكال هذا هو الأشكال الذي تقدم في الولد النصف والآخر وقد علمت أنه في الإيضاح منع كون الرق حاجباً مع المتعدد مع اختلاف الدرجة فهنا أولى ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ ويحتمل أن يكون لكل واحد ثلاثة أثمان المال هذا الاحتمال مبنى على تنزيل الأحوال كما فيما إذا ترك ذكرها وخشي فالشهور أنه تفرض الحثي نارة ذكرها فتكون الفريضة من اثنين ونارة اثني فتكون من ثلاثة فنضرب الاثنين في الثلاثة لمكان التباين فالمرتفع ستة للذكر على تقدير ذكورية الحثي ثلاثة ولها ثلاثة وعلى تقدير أنوثتها أربعة ولها اثنان فمجموع مال الذكر سبعة نريد أن نعطيه نصفها وليس لها نصف صحيح فنضرب اثنين في ستة فالمرتفع اثنا عشر له على تقدير ستة وعلى آخر ثمانية يأخذ نصف ذلك سبعة وللحثي على تقدير ستة وعلى آخر أربعة تأخذ نصفها خمسة وفي المقام لما كانت الأحوال التي يمكن أن يكونا عليها أربعة وهي حران رقان الأكبر حر والأصغر رق والعكس وكان الحاصل لكل منهما في الأحوال الأربعة مال ونصف وحيث لم يكن في نفس الأمر إلا واحد منها ناسب أن يحكم له بربع ذلك الحاصل وقد علمت أنه مال ونصف فاللـمال ثمانية أثمان والنصف أربعة أثمان فالمجموع اثنا عشر ثمناً ربها ثلاثة أثمان فأقل عدد يخرج منه ثلاثة أثمان إنما هو ثمانية فكانت الفريضة من ثمانية فلكل واحد منهما ثلاثة أثمان منها فيبقى ثمان للبعيد أو للامام عليه السلام وإن شئت قلت الاحتمالات أربعة واحد منها لا شيء لهما فيه فيسقط ربع المال لذلك الاحتمال

ولو كان معهما ابن ثالث ثلثه حر فلي الأول يقسم المال بينهم على ثمانية وعلى الثاني يقسم النصف على ثمانية ويحتمل قسمة الثلث أثلاثاً والسدس بين صاحبي النصف نصفين وعلى تنزيل الاحوال يحتمل أن يكون لكل واحد من (متن)

ويبقى ثلاثة أرباع بينهما لكل واحد ثلاثة أثمان فالفريضة من ثمانية وهذا الاحتمال لعل المصنف رحمه الله إنما ذكره ليعلم بذلك قدر ما يحجب عنه قدر الرقية التي فيه فإذا أردنا معرفة ذلك تقدر له حال حرية وننظر ما يحصل بتمام حرته ثم تقدر حال رقيقه فيعلم من ذلك قدر ما يحجب عنه تمام رقيقته فإذا علمنا ذلك وعلمنا نسبة جزئه الرق الى كله علمنا نسبة الممنوع بالجزء الى الممنوع بالكل لان نسبة الاثر الى الأثر كنسبة المؤثر الى المؤثر وهذا على قانون الرواية السالفة عن أمير المؤمنين عليه السلام على ان فيه تشجيعاً للذهن وتدريباً للطالب ومن هنا يظهر لك ضعف ما قيل ان هذا إنما يتم لو كان ما هو عليه في نفس الامر مجهولاً كما في الحثي اما اذا كان معلوماً كما فيما نحن فيه اذ المفروض ان النصف من كل منهما حر فلا وجه له لانه يستلزم تقدير غير الواقع وتأثيره في الحكم وتقدير عدم الواقع وإبطال تأثيره **﴿ قوله ﴾** قدس الله روحه **﴿ ولو كان معهما ابن ثالث ثلثه حر فلي الأول يقسم المال بينهم على ثمانية ﴾** يريد بالاول التكيل ووجه القسمة من ثمانية ان النصف ثلاثة أسداس فالنصفان ستة والثلث سدسان وذلك ثمانية لمن ثلثه حر جزآن والباقي بين الآخرين نصفين أو قول مجموع الحرية التي فيهم حرية وثلث وذلك في تقدير أربعة أثلاث فيقسم ما تساوا فيه وهو الحرية بالسوية لكل واحد ثلث ويبقى ثلث آخر يقسم بين الاثنين بالسوية وليس له نصف صحيح فنضرب اثنين في أربعة لان أصلها أربعة أثلاث فالرفع ثمانية أو تقول مخرج النصف والثلث من ستة وتعمل الفريضة الى ثمانية لكان من ثلثه حر فانه يستحق مثل ثلث التام وهو على جهة المول **﴿ قوله ﴾** قدس الله روحه **﴿ وعلى الثاني يقسم النصف على ثمانية ﴾** لأن حرية كل منهم لا تزيد على النصف ويدخل الأقل في الاكثر لان القاعدة أنهم يورثون على اكثرهم حرية ويدخل المساوي في المساوي والاقل تحت الاكثر وعلى ذلك بنيت هذه العروة هذا اذا لم يكن أحدهم حرّاً كله فان كان أحدهم حرّاً ورثوا على أقلهم حرية ففي المثال لم النصف يقسم بينهم على حسب الحرية فلكل من نصفه حر ثلاثة من ستة عشر وللآخر جزآن **﴿ قوله ﴾** قدس سره **﴿ ويحتمل قسمة الثلث أثلاثاً ﴾** وجه تساوي الثلاثة في حرية الثلث فيبقى السدس الزائد على الثلث فيمن نصفه حر فيقسم بينهما دون من انفق ثلثه فتصح من ستة وثلاثين وذلك لانا نطلب أقل عدد يكون له نصف ولنصفه ثلثان ينقسمان على ثلاثة وثلث ينقسم على اثنين وما ذاك الا ستة وثلاثون نصفها ثمانية عشر ثلثها اثنا عشر تقسم على ثلاثة لكل واحد أربعة وثلاثها ستة لكل واحد من نصفه حر ثلاثة وهي مع الأربعة سبعة فقد قص نصيب من ثلثه حر في هذه القسمة عنه في القسمة الاولى لان الحاصل له في الاولى اثنان من ستة عشر وفي هذه أربعة من ستة وثلاثين ثم ان هذه الاحتمال كما يجري على عدم التكيل في قسمة النصف كذلك يجري على التكيل في قسمة الكل وذلك لاستواء الثلاثة في ان في كل واحد منهم ثلث حرية ويزيد كل واحد من الاثنين بسدس حرية ويستحق بازائها سدس المال وعليه فيقسم ثلثا المال بينهم بالسوية ويختص الاثنان بالثلث الاخير لاختصاصهما بسدس الحرية كما لا يخفى **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ وعلى تنزيل الاحوال يحتمل ان يكون لكل واحد من**

نصفه حر سدس المال وثمنه ولمن ثلثه حر ثلثا ذلك وهو تسع المال ونصف سدسه لان لكل واحد المال في حال ونصفه في حالين وثلثه في حال فيكون له مالان وثلث في ثمانية احوال فيعطيه ثمن ذلك وهو سدس ثمن و يعطى من ثلثه حر ثلثيه وهو تسع ونصف سدس (متن)

نصفه حر سدس المال وثمنه) ليس المراد ان هناك احتمالين على تنزيل الاحوال ذكر أحدهما وسكت عن الآخر كما فهمه الفاضل المقدس الميدي رحمه الله لكنه بعد ذلك قال والحق انه لا وجه لغير هذا الاحتمال على تنزيل الاحوال انتهى بل المراد من العبارة كما يظهر للمتأمل ان هنا احتمالا آخر مبني على تنزيل الاحوال والضابط فيه ان الورثة ان تساوا في مقدار الحرية فالعمل في تنزيل الاحوال كافي المسئلة السالفة وان تفاوتوا في الحرية كما هنا نزلت الاحوال بالقياس الى اكثرهم حرية واعطيت الآخر بنسبة حريته الى حرية الاكثر حرية كما فعل المصنف رحمه الله فيما نحن فيه والا لزم ان يعطى من ثلثه حر بقدر من نصفه حر وذلك باطل قطعاً هذا (وليعلم) ان التقادير الممكنة في هذا الفرض ثمانية لان للواحد من حالين وللأثنين اربعة احوال وللثلاثة ثمانية احوال لانهم حال كونهم أحرار يكون لكل واحد ثلث وحال كون الاكبر حراً خاصة له المال وحال كون الاصغر حراً فقط له المال وحال كون الثالث حراً خاصة له المال أيضاً وحال كون الاول والثاني حريين خاصة لهما المال وحال كون الاول والثالث حريين خاصة لهما المال وحال كون الثاني والثالث حريين خاصة لهما المال أيضاً وحال كونهم أرقاء جميعاً ليس لهم شيء فقد اتضح ان الاحوال كما علت ثمانية فيكون كما ذكر المصنف رحمه الله لكل واحد من نصفه حر سدس المال وثمنه وذلك لان له في الاحوال الثمانية مائتين وثلاثاً فيعطى ثمن ذلك وهو سدس المال وثمنه وذلك لانا فرض المال الذي خلفه الوارث اربعة وعشرين لانه أقل عدد يخرج منه السدس والثلث فسدس الاربعة والعشرين اربعة وثمنها ثلاثة فالجموع سبعة وأما ان ذلك ثمن الحاصل اعني المائتين وثلاثاً فلأنا اذا كسرناهما من جنس الكسر كان سبعة اثلاث وليس لها ثمن فنضرب سبعة في ثمانية فالحاصل ستة وخمسون ثمنها سبعة وان شئت قلت انا لو كسرنا المائتين من جنس الكسر أعني الثلث كان المجموع منهما ومن الثلث سبعة اثلاث ولما لم يكن لها ثمن فلنكسرها أسداساً فكانت اربعة عشر سدساً فثمن الاربعة عشر سدسان الاربع سدس وهو سدس المال وثمنه لان الثمن ثلاثة ارباع السدس كما هو ظاهر فكان أصل المال اربعة وعشرين ليكون له سدس و ثمن صحيحان ويخرج السدس من ستة والثمن من ثمانية وبينهما توافق بالنصف فنضرب وفق أحدهما في الآخر فالحاصل اربعة وعشرون (أو تقول) انا طلبنا أقل عدد له ذلك فما وجدنا سوى الاربعة والعشرين ولما كان من ثلثه حر يستحق ثلثي الثمن الذي هو سدس المال وثمنه احتجنا الى أن يكون لسدس الاربعة وعشرين و ثمنها ثلثان صحيحان ليأخذها هو ولما لم يكن لهما ذلك كان الكسر في مخرج الثلث فنضربنا ثلاثة في اربعة وعشرين فبلغ الحاصل اثنين وسبعين ومنها تصح صحيحه فلمن نصفه حر سدس ذلك اثنا عشر و ثمنه تسعة فالجموع احد وعشرون يأخذ من ثلثه حر اربعة عشر هي ثلثا احد وعشرين وهذه الاربعة عشر هي تسع المال ونصف سدسه وذلك لان تسع الاثنين وسبعين ثمانية وسدس ذلك كما سلف اثنا عشر ونصفها ستة والمجموع من الستة والثمانية اربعة عشر وهذا هو الذي أشار اليه المصنف طاب ثراه بقوله وهو تسع المال ونصف سدسه فقد تحصل ان الحاصل لهم جميعاً ستة وخمسون والباقي وهو ستة عشر للبعيد أو للامام عليه السلام وقد

(الثالث) ابن حر وآخر نصف حر فعلى الاول للحر ثلثاه والآخر ثلثه وعلى الثاني النصف بينهما بالسوية وللحر الباقي فيكون له ثلاثة ارباع وللآخر الربع ولو نزلتهما بالاحوال فالامر كذلك للحر المال في حال ونصفه في حال فله نصفهما وهو ثلاثة ارباع وللآخر نصفه في حال فله نصف ذلك وهو الربع ولو خاطبتهم اقلت للحر لك المال لو كان أخوك رقاً ونصفه لو كان حراً فقد حببت بحريته عن النصف فنصفها بحببتك عن الربع يبقى لك ثلاثة ارباع ويقال للآخر لك النصف لو كنت حراً فاذا كان نصفك حراً فلك الربع (الرابع) ابن ثلثاه حر وآخر ثلثه حر فعلى الاول المال بينهما اثلاثاً وعلى الثاني الثلث بينهما وللاول ثلث فيكون له النصف وللآخر السدس ويحتمل ان يكون الثلثان بينهما اثلاثاً (متن)

ذكر المصنف طاب ثراه هذه الاحتمالات ولم يرجح شيئاً والمختار في المقام انه على تقدير عدم التكيل يؤخذ من المال مثل جزء الحرية فيعتبر أكثر الوارث وتقسّم التركة بحسب ما فيهم من الحرية والرقية فاذا كان هناك ولدان نصف كل واحد منهما حر أخذنا نصف المال وقسمناه بينهما نصفين واذا كان معهما ابن آخر ثلثه حر تقسم الثلث بينهم اثلاثاً والسدس بين النصفين وأما على التكيل كما هو الحق في متحدي الدرجة فالامر ظاهر قوله قوله قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ابن حر وآخر نصفه حر فعلى الاول للحر ثلثاه وللآخر ثلث ﴾ وذلك لان مقتضى التكيل أن يقسم المال على قدر ما فيها من الحرية وهنا لو نسب النصف الى مجموع النصفين كان النصف ثلث المجموع فيقسم المال اثلاثاً للحر كله ثلثاه وللآخر ثلثه قوله قوله قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وعلى الثاني النصف بينهما بالسوية ﴾ لتساويهما فيه ويختص الزائد بالزائد لان قضية عدم التكيل أن يلحظ ما اشتركا فيه من الحرية وهو الاقل فيؤخذ من المال بقدره ويقسم عليهما بالسوية ويختص الزائد بالزائد كما ذكرنا لان الذي نصفه حر لو كان منفرداً لم يستحق الا النصف قوله قوله قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو نزلتهما بالاحوال فالامر كذلك ﴾ أي يحوز الحر ثلاثة ارباع ومن نصفه حر ربما وذلك لان للحر المال في حال رقية الآخر بتمامه وله نصفه في حال حرية فكان المجموع مال ونصف له نصف ذلك ثلاثة ارباع وللآخر نصف المال في حال حرية ولا شيء له في حال رقيقته فليس له في الحالين الا النصف فله نصف نصف النصف وهو الربع قوله قوله قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو خاطبتهم الى آخره ﴾ أي انها لو تراهما اليك وخاطبتهم اقلت الى آخره (والضابط) في المقام هو ان الوارثين اذا تساويا في النسبة مع عدم المانع وتفضيل الشارع أحدهما على الآخر يستحقان جميع المال كما يستحقه الواحد ولو انفرد ومع المانع لأحدهما يستحق الآخر الكل ولو منعه المانع من البعض أو منع بعضه ازدهما فيما تساويا فيه واختص الخالي من المانع بما منع منه الآخر بالمانع الذي اختص به قوله قوله قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ وعلى الثاني الثلث بينهما ﴾ لاشتراكهما فيه لان من ثلثاه حر يساوي من ثلثه حر في حرية الثلث فيستحقان به الثلث وأما الثلث الآخر فقد استحقه ذو الثلثين بالثلث الآخر الذي لم يشاركه فيه الآخر وهذا هو الأقوى في الاحتمالات التي ذكرها المصنف بناء على عدم التكيل قوله قوله قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ ويحتمل أن يكون الثلثان بينهما اثلاثاً ﴾ وذلك لان من ثلثاه حر حجب بما فيه من الرق

وبالخطاب يقال لمن ثلثه حر لو كنت وحدك حراً كان لك المال ولو كنتم حرين كان لك النصف فقد حجبت بحريته عن النصف فثلثها بحجبتك عن السدس يبقى لك خمسة أسداس لو كنت حراً فلك ثلثي حرية خمسة أنساع ويقال للآخر بحجبتك أخوك بثلثي حرته عن ثلثي النصف وهو الثلث يبقى لك الثلثان ولك ثلث حرية ثلث ذلك وهو التسعان ويبقى التسعان لباقي الأقارب أو لبيت المال مع عدمهم (الخامس) ابن حر وبنت نصفها حر للابن خمسة أسداس المال وللبنت سدسه في الخطاب (متن)

عن الثلث ولما كان له أخ لم يكن بد من قسمة الثلثين بينهما على نسبة ما فيهما من الحرية كالكوريه والاثوية فالثلثان هما المستحقان بالولادة فتكون المسئلة من تسعة لانا نطلب أقل عدده ثلث وثلثيه ثلث وما هو الا التسعة فيكون لمن ثلثه حر اربعة أنساع هي ثلثا الثلثين وللآخر تسعان هما ثلث الثلثين وأما الثلث الآخر فهو للبعيد أو للامام عليه السلام عليه السلام قوله عليه السلام قدس الله تعالى روحه عليه السلام وبالخطاب يقال الى آخره عليه السلام هذا هو الاحتمال الثالث وهو يبين الاول والثاني وليس هو يانا ثانيا في الثاني كالملة يتوم اذ من ثلثه حر يأخذ في الثاني اربعة أنساع وفي هذا يأخذ خمسة أنساع كما يتضح لديك وقد أوضحه في الايضاح قال بعد كلام ذكره على سبيل المقدمة ما حاصله ان هذا الاحتمال يبنى على انه اذا كان بعض أحدهما رقاً وبعضه حراً انما تمنع حرية البعض جزأً نسبتة الى ما يمنعه الكل كنسبة الجزء الحر الى الكل وبعبارة أخرى قول نسبة ما حجب بجزء الحرية الى ما حجب بكها كنسبة جزء الحرية الى كلها وهذه قاعدة تبنى عليها جميع مسائل الخطاب والدعوى وانما يتخلف في الفرع السادس لمكان عموم النص كما يأتي يانه ان شاء الله (ويان) هذه القاعدة فيما نحن فيه انه لو كان من ثلثه حر حراً كله لمنع من كله حر عن نصف التركة فثلث الحر يمنع ثلث النصف وهو السدس لان الوارث المساوي في الطبقة يحجب مساويه عن نصيبه والنصيب يتقدر بقدر الحرية اذا لم تكن كاملة ونسبة السدس الى النصف كنسبة ثلث الحرية الى تمام الحرية فيكون لمن كله حر خمسة أسداس المال التي بقيت بعد اخراج السدس واذا لم يكن كله حراً بل ثلثه كما في المثال المفروض لم يستحق الخمسة أسداس وانما يستحق بثلثي حرته ثلثي ما كان يستحقه بكل حرته فله ثلثا خمسة أسداس وهما خمسة أنساع وهي عشرة من ثمانية عشر وقد أشار المصنف رحمه الله الى ذلك بقوله ولك بثلثي حرية خمسة أنساع وعلى هذا فيمنع من ثلثه حر من ثلثه حر عن ثلثي النصف وهو الثلث وكذا الحال فيمن ثلثه حر فانا لو فرضناه حراً كله لاستحق الثلثين فينبغي على ما قدمنا أن يستحق بثلثه ثلثها وهو تسعان وهما اربعة من ثمانية عشر فالإشارة بقول المصنف ولك بثلث ثلث ذلك الى الثلثين ومعنى قول المصنف هذا أعني ولك بثلث حرية ثلث ذلك بعد قوله يبقى لك الثلثان معناه انك لو كنت حراً لكان لك الثلثان ولكنك الآن لست بحر كلك وانما الحر ثلثك فلك بثلث حرية ثلث الثلثين الذين كنت تستحقهما لو كنت حراً تاماً وهو التسعان ويبقى تسعان لباقي الأقارب على ما مر من الاشكال وليت المال أو عدم أرثهم وانما كانت الفريضة من ثمانية عشر لانها أقل عدد يخرج منه هذه الكسور المذكورة عليه السلام قدس الله تعالى روحه عليه السلام الخامس ابن حر وبنت نصفها حر للابن خمسة أسداس المال وللبنت سدسه في الخطاب

والتزويل معاً وعلى تقدير جمع الحرية يلزم أن يكون له أربعة أخماس ولها الخمس ولو كانت البنت حرة والأبن نصفه حر فعلى جمع الحرية المال بينهما نصفان وعلى تقدير الخطاب يكون لها الثلثان وله الثلث وكذا على التزويل (السادس) ابن وبنت نصفهما حر فعلى جمع الحرية لهما ثلاثة أرباع بينهما أثلاثاً (متن)

والتزويل معاً (أما على الخطاب فلأنا نحاطب الابن فنقول له لو كنت وحدك حراً لكان المال كله لك ولو كنت مع أختك حرين لكان لك ثلثا المال فقد حجبك بحريتها عن الثلث فنصفها بحجبك عن نصفه وهو السدس يبقى لك خمسة أسداس ونحاطب البنت فنقول أو كنت حرة مع أخيك الحر لكان لك ثلث المال ولو كنت رفا لم يكن لك شيء فربيتك أجمع بحجبك عن استحقاق الثلث فنصفها بحجبك عن نصفه وهو السدس فيبقى لك السدس فأصل العريضة ستة للابن أربعة من غير شبهة وبقي اثنين وحرية تمنعه عنهما فحرية نصفها تمنعه عن نصفها وهو الواحد فيكون له منها واحد فيكون الحاصل له خمسة من ستة وللبنت واحد وأما على التزويل فلها حالان حال حريتهما فله الثلثان وحال رقية البنت فله كل المال فله مال وثلثان في حالين فله نصف ذلك خمسة أسداس فالأصل ستة والمجموع عشرة لأن له نارة ستة ونارة أربعة فله نصف ذلك وهو خمسة وللبنت نارة اثنين ونارة لا شيء لها فلها نصف الاثنين واحد (قوله) وعلى تقدير جمع الحرية يلزم أن يكون له أربعة أخماس المال ولها الخمس (فتكون التركة بينهما أخماساً لأنه ابن كامل وربع ابن لأن نصف البنت ربع ابن فأصل العريضة خمسة للابن أربعة وللبنت واحد (قوله) قدس الله روحه (ولو كانت البنت حرة ولابن نصفه فعلى جمع الحرية المال بينهما نصفان إلى آخره) الأمر في ذلك ظاهر لأن نصف الابن كبرت فيكونان بمنزلة بنتين وأما على الخطاب فلأنه لو كان أخوها حراً حجبها عن الثلثين فبالنصف يحجبها عن ثلث وله الثلث وكذا على تنزيل الأحوال لأن له أن كانا حرين الثلثين ولا شيء له أن كان رفاً فله نصف الثلثين ولها الثلث على تقدير حرية الابن وعلى تقدير رقيته لها المال فلها مال وثلث على تقديرين فلها نصفها وهو ثلثان (قوله) قدس الله تعالى روحه (السادس) ابن وبنت إلى قوله أثلاثاً (الوجه في ذلك ظاهر لأنها معاً بمنزلة ثلاثة أرباع حر لأن البنيتين كابن فنصف البنت ربع الابن فلها ثلاثة أرباع المال أثلاثاً لنصف الابن ربعان ولنصف البنت ربع هذا على التكميل وجمع الحرية وأما على القول بعدم التكميل فقد علمت أن هناك احتمالات ثلاثة ذكر المصنف طاب ثراه في هذا الفرع واحداً منها وهو تنزيل الأحوال وترك احتمال المشاركة في النصف والاحتمال المبني على طريق الخطاب والدعوى وكأنه إنما ترك الأول لمكان الظهور بالمقايضة على ما سلف وترك الثاني لعدم جريانه في هذا الفرع كما تقدمت الإشارة إليه سابقاً ونحن تعرض لذلك (فنقول) على عدم التكميل بمحتمل أن يكون النصف بينهما أثلاثاً للابن ثلثاه وهو ثلاثة وللبنت ثلثه وهو السدس لأنها لو كانا حرين لكان جميع المال بينهما أثلاثاً ولما كان الآن نصف كل منهما حراً فليكن نصف المال بينهما أثلاثاً كما هو الشأن في جميعه والنصف الباقي للبيد أو للإمام عليه السلام على الأشكال السالف وأما على طريق الخطاب والدعوى فعلى ما تقتضيه القاعدة التي أشرنا إليه سابقاً أعني من أن الواجب فيه أن تكون نسبة ما يحجب بجزء الحرية إلى ما حجب بكليها كنسبة

وعلى تنزيل الاحوال لو كانا حرين كان له الثلثان ولو كان وحده حرا كان له المال ولو كانا رقيقين أو كان وقالم يكن له شيء فله المال في حال من الاربعة وثلاثه في حال اخرى منها فله ربع ذلك ربع وسدس والبنات نصف ذلك ثمن ونصف سدس والباقي للاقارب ولو كان معهما أم وزوجة حرتان كملت الحرية فيها بالنسبة الى الزوجة فحباها الى الثمن لان كل واحد منهما لو انفرد لحجب نصف الحجب واذا اجتماعا اجتمع الحجب أما الام فانها محجوبة بالنسبة الى الابن لو كان حرا عن الثلث الى السدس وبالنسبة الى البنات لو كانت حرة عن الثلث الى الربع فيحباها عن نصف ذلك (متن)

جزء الحرية الى كلها أن يكون للبنات ثلث المال لاننا مخاطب الابن فنقول له لو كانت أختك حرة حجتك عن الثلث فالآن تحجبك عن السدس فلك خمسة أسداس لو كنت حرا فلك الآن نصفها وهو عشرة من أربعة وعشرين وقول لها لو كان أخوك حرا لحجبك عن الثلثين فالآن يحجبك عن الثلث فلك الثلثان لو كنت حرة والآن لك الثلث ثمانية من أربعة وعشرين (ورد) بان تساويهما في الحرية يقتضي أن يكون للبنات نصف مال الابن لقوله تعالى فلذلك كرم مثل حظ الانثيين فيكون لها نصف الخمسة أسداس وهو خمسة والباقي من الاربعة وعشرين للاقارب (وربما يقال) انا نمنع كون البنات على النصف من الابن الا فيما حاز الابن الباقي فالمنع انما هو من جهة الابن ليصل اليه وهنا ليس كذلك لان الباقي يصل الى الاقارب أو للاتمام عليه السلام وفيه ضعف لسبب النص بالانصاف من دون تفصيل فعدم المانع لا يكفي في وجود الحكم اذا كان المقتضي مقصورا على جهة مخصوصة (بانه) ان عدم مانعية حرية الابن عن استحقاق البنات لثلث لا يكفي لان الانثوية سبب ومقتضى لاستحقاق نصف ما يستحق الابن فلو زادت عن ذلك لحل الحكم عن السبب والاصل في ذلك عموم النص **قوله** قدس الله تعالى روحه **(وعلى تنزيل الاحوال)** الامر في ذلك ظاهر لان التقادير الممكنة لا تزيد على أربعة حرين رقيقين الابن حر والبنات رق والعكس فله في الاحتمالات الاربعة مال وثلاثا مال فله ربع ذلك وهو ربع وسدس ولبنات نصف الربع وهو ثمن ونصف سدس فتصح الفريضة من أربعة وعشرين اذ ربعها ستة وسدسها أربعة والمجموع عشرة ولبنات نصف ذلك وهو خمسة **قوله** قدس سره **(ولو كان معهما أم وزوجة حرتان الى آخره)** حاصله انها مع الزوجة تكلل الحرية فيها فيحباها عن الربع الى الثمن لان كل واحد منهما لو انفرد لحجب نصف الحجب لرق نصفه بلا تفاوت بين الذكر والانثى ويلزم من التكيل مع ذلك انها اذا اجتماعا اجتمع الحجب وذلك بخلاف الأم فانها محجوبة بالنسبة الى الابن لو كان حرا عن الثلث الى السدس وبالنسبة الى البنات لو كانت حرة عن الثلث الى السدس والربع لرد الفاضل عن فرضيهما أرباعا فيحباها عن نصف ذلك أي عن نصف السدس فلها السدس ونصفه وهو نصف اربعة من أربعة وعشرين وهما ستة والروضة ثلثه والباقي بين الوالدين للذكر مثل حظ الانثيين فللابن عشرة ولبنات خمسة (واعلم) انه انما كمل بالنسبة الى الزوجة ولم يكمل بالنسبة الى الاقارب لان الزوجة لا ترث الكل مع انفرداها بخلاف الاقارب ولان نصف الابن بمنزلة بنت والبنات الواحدة تحجبها عن الربع

وعلى التنزيل للام السدس في حالين وربع سبعة أثمان في حال وثلاثة ارباع في حال فلها ربع ذلك وللمرأة الثمن في ثلاثة أحوال والربع في حال فلها ربع ذلك وللابن الباقي في حال وثلاثه في حال فله ربعهما وللبنت ثلث الباقي في حال وثلاثة ارباع السبعة أثمان في حال فلها الربع (متن)

الى الثمن فكذا نصف الابن (قيل) ولعموم قوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم والولد موجود ووارث ولا اعتبار بكمية ميراثه وفيه مامر من وجه الاشكال في الابنين الذين نصفهما حر من ان المتبادر من الولد انما هو الحر التام فتأمل مع انه معارض بالام في قوله تعالى ولا يوريه لكل واحد منهما السدس ان كان له ولد الا ان يجاب عن هذا بالفرق لان الابوين يرد عليهما وعلى البنت بخلاف الزوجة فتأمل (واعلم) انه لعدم زيادة الحجب بالبنت لم يعتبر جمعا بالنسبة الى الام بل دخل حجبها في حجب الابن وقوله يحجبها عن نصف ذلك أي عن نصف التفاوت ~~قوله~~ الله روحه ﴿ وعلى التنزيل للام السدس في حالين الى آخره ﴾ المقول عن نسخة مقروءة على المصنف طاب ثراه ان المسئلة تصح من أربعة آلاف وستائة وثمانية وفي (الايضاح) انها تصح من نصف ذلك وهو الفان وثلثمائة وأربعة والأقرب انها تصح من نصف ذلك وهو الف ومائة واثنان وخمسون ونحن نين ذلك بأوضح بيان وأوجزه (فنقول) ان هناك اربع مسائل (الاولى) حرتهما (الثانية) حرية الابن خاصة (الثالثة) حرية البنت خاصة (الرابعة) رقيتهما أما المسئلة الاولى فتصح من اثنين وسبعين وللأم فيها السدس وهي أحد الحالين الذين اشار اليهما المصنف بقوله الام السدس في حالين ووجه بلوغهما الى اثنين وسبعين (انا نقول) للام السدس من ستة وللزوجة الثمن من ثمانية وينهما توافق بالنصف فنضرب وفق أحدهما في الآخر فال حاصل اربعة وعشرون للام السدس اربعة وللزوجة الثمن ثلاثة فالباقي سبعة عشر لا تنقسم على الابن والبنت أثلاثا فنضرب مخرج الكسر وهو ثلاثة في اربعة وعشرين فال حاصل اثنان وسبعون للام السدس اثنا عشر وللزوجة الثمن تسعة والباقي يقسم أثلاثا للابن أربعة وثلاثون وللبنت سبعة عشر ومنه يعلم حال المسئلة الثانية وأما المسئلة الثالثة فتصح من اثنين وثلاثين لانا نطلب مالا له ثمن ، لباقيه ربع وأقله اثنان وثلاثون فتأخذ الزوجة الثمن أربعة ويبقى ثمانية وعشرون للام سبعة وللبنت واحد وعشرون ولا حاجة بنا الى اخراج سدس الام صحيحاً ثم قسمة الباقي ارباعاً وهذه المسئلة هي التي أشار اليها المصنف رحمه الله بقوله وربع سبعة أثمان في حال وأما المسئلة الرابعة فتصح من أربعة للزوجة الربع والام الباقي والى ذلك أشار المصنف رحمه الله بقوله وللأم ثلاثة ارباع في حال والاربعة داخلة في الاثنين وثلاثين كما ان الاربعة والعشرين داخلة في الاثنين وسبعين فيبقى معنا عددان اثنان وسبعون واثنان وثلاثون وينهما توافق بالثمن فنضرب وفق أحدهما ايا ما كان في الآخر فيكون المرتفع مائتين وثمانية ولانك اذا ضربت التسعة التي (هي ظ) وفق الاثنين وسبعين في الثلاثين حصل مائتان وسبعون واذا ضربتنيهما في الاثنين حصل ثمانية عشر والمجموع هو ما ذكرنا ثم نضرب الحاصل في الاحوال الاربعة أو في مخرج الربع المنكسر على بعض التقارير وإيما ما كان يكون الحاصل ألفاً ومائة واثنين وخمسين ومنها تصح جميع الفروض وامتحانه أن تعطى الام ثلاثمائة وأربعة وثمانين في حالين أعني حال حرتهما وحرية الولد وذلك هو السدسان من الف

ومائة واثنين وخمسين وتعطيها مائتين واثنين وخمسين في حال وهو ما اذا كانت البنت حرة وهو ربع
سبعة اثمان الباقية بعد اخراج الثمن وتعطيها ثمانمائة وأربعة وستين في حال رقيتهما وهو ثلاثة ارباع
المال والمجموع في الاحوال الاربع الف وخمسمائة فلها ربعها ثلثمائة وخمسة وسبعون وللزوجة اربعمائة
واثنان وثلاثون في ثلاث حالات حريتهما وحرية الابن وحرية البنت وهو ثلاثة اثمان المال ولها
مائتان وثمانية وثمانون وهو ربع المال اذا كانا رقين فالمجموع سبعمائة وعشرون فلها ربع ذلك وهو مائة
وثمانون وللابن ثمانمائة وستة عشر وهو ما اذا كان حراً وهو الباقي بعد اخراج السدس الذي هو مائة
واثنان وتسعون واخراج الثمن الذي هو مائة وأربعة وأربعون وله في حالة أخرى خمسمائة وأربعة
وأربعون ثلثا ما كان له في الحالة الاولى وهذا مع حريتهما فالمجموع الف وثلثمائة وستون فله ربع
ذلك ثلثمائة وأربعون وليس له شيء في الحالين الباقيين حال رقيته أو رقيتهما وللبنت في حال حريتهما
مائتان واثنان وسبعون وهو ثلث الباقي بعد اخراج الثمن والسدس ولها في حال أخرى سبعمائة وستة
وخمسون في حال حريتهما خاصة وهو ثلاثة ارباع الباقي بعد اخراج الثمن وهذا الباقي سبعة اثمان فقل
لها ثلاثة ارباع سبعة اثمان فالمجموع الف وثمانية وعشرون فلها ربع ذلك مائتان وسبعة وخمسون
فمجموع ما حصل للجميع الف ومائة واثنان وخمسون كما ذكرنا **قوله** **﴿** قدس الله روحه
﴾ (السابع ابن وأبوان ونصف كل واحد منهم حر) ذكر المصنف رحمه الله في هذا الفرع أمرين
(الاول) التنزيل وعليه فالاحوال ثمانية اذ للابوين حالان حال حرية وحال رقية وعلى كل تقدير
فأحوال الابوين أربعة واثنان في أربعة ثمانية فللابن في الاحوال الثمانية ثلاثة أموال وثلث مال وثمان
ذلك ربع وسدس لان ثمن مائة ربع مال كما هو ظاهر يبقى مال وثلث وهما ثمانية اسداس وثمان

ولو كان ثلث كل واحد منهم حراً زدت على الستة نصفها تصير تسعة وتضربها في ثمانية يكون اثنين وسبعين للابن عشرون من اثنين وسبعين وهي السدس والتسع وللأب اثنا عشر وهي السدس وللأم عشرة وهي تسع وربع تسع ولا تغير سهامهم وإنما تصير مقسومة على اثنين وسبعين ولو كان ربع كل واحد منهما حراً زدت على الستة مثلها (الثامن) ابن نصفه حر (متن)

ذلك سدس فكان الثمن الحاصل له ربماً وسدساً وللأب مالان في الأحوال الأربعة فله ثمن المالين وهو ربع مال وللأم مال وثلاثا مال فلن ثمن ذلك وهو ثمن مال ونصف سدس مال (يانه) ان لما من المال ثمنه وهو ظاهر يبقى ثلثا مال فنجعلها اسداسا يكونان اربعة اسداس وثمانين ذلك نصف سدس والباقي للأقارب فتصح من أربعة وعشرين لاتا نريد نصف سدس وهو من اثني عشر ونريد ثمناً وهو من ثمانية وبين الثمانية والاثني عشر توافقاً توافق بالربع فنضرب ربع أحدهما في الآخر فالحاصل أربعة وعشرون للابن ربعه ستة وسدسه أربعة والمجموع عشرة وللأب ربعه ستة وللأم ثمنه ثلاثة ونصف سدسه سهمان فهو خمسة والمجموع احد وعشرون يبقى ثلاثة للأقارب أو للامام عليه السلام (الثاني) البسيط وقد ذكر المصنف رحمه الله توضيحه وان الفريضة تصح من ثمانية وأربعين حاصله من ضرب ستة في ثمانية ولم يعتبر الوفق لانه لا يني بالمطلوب وقد ترك بقية الاحتمالات الآخر لمكان معرفة ذلك مما سبق ﴿ قوله ﴾ - قوله قدس الله روحه ﴿ ولو كان ثلث كل واحد منهما حراً زدت على الستة نصفها الى آخره ﴾ انما زدنا على الستة نصفها لانه اذا استحق بنصفه الحر سهماً استحق بثلثه ثلثي ذلك السهم فنطلب عدداً يكون نصف الستة ثلثه وما هو الا التسعة فنضربها في ثمانية فالحاصل اثنان وسبعون للابن عشرون من اثنين وسبعين وهي السدس والتسع كما كانت في السابقة ربماً وسدساً فكما ان المخرج في هذه المسئلة مثل مخرج السابقة ونصفه كذلك الكسر في السابقة مثل الكسرها ونصفه وللأب اثنا عشر من اثنين وسبعين هي السدس كما كانت في السابقة ربماً وللأم منها عشرة وهي تسع وربع تسع كما كانت في السابقة سدساً وربع سدس ولا تغير سهامهم عما كانت في السابقة وإنما تصير مقسومة على اثنين وسبعين والباقي وهو ثلاثون للأقارب ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كان ربع كل واحد منهم حراً زدت على الستة مثلها ﴾ انما زدنا على الستة مثلها لانه اذا حصل لواحد بنصفه الحر سهم حصل له بربع حرته نصف ذلك السهم فيكون المطلوب عدداً نصف الستة ربع له فهو اثنا عشر فنضربها في الثمانية يبلغ ستة وتسعين للابن عشرون منها وهو ثمنها وثلاثا ثمنها وذلك لأن ثمنها اثنا عشر وثلاثا ثمانية والمجموع عشرون وللأب اثنا عشر ثمنها وللأم عشرة نصف سدسها وثمان سدسها والباقي وهو ثلثها وربعها أربعة وخمسون للأقارب والضابط في ذلك انه لو قصت الحرية جزأ نظرت الى نسبة الناقص الى الباقي فيه من الحرية فهما كانت نسبته اليه زدت على القدر الذي صح منه أولاً بتلك النسبة وتركيب السهام بحاله وهو ما حصل لكل واحد من الورثة أولاً كما انه لو فرض ثلثه فقد نقص سدسه ونسبته الى الثلث نصفه فزدنا على الثمانية واربعين نصفها وهكذا الى غير ذلك ﴿ قوله ﴾ - قدس الله سره ﴿ الثامن ابن نصفه حر

وأما حرة للام على تقدير حرية الولد السدس وعلى تقدير رقيقته المال فلها نصف ذلك وهو نصف ونصف سدس وللأبن تارة خمسة أسداس وتارة يمنع فله نصف خمسة أسداس وهو ثلث ونصف سدس ولو كان بدل الأم اختا حرة فالمال بينهما نصفان (التاسع) ابن نصفه حر وابن ابن حر فالمال بينهما بالسوية فان كان نصف الثاني حراً فله الربع فان كان معهما ابن ابن نصفه حر فله الثمن ومحمّل أن يكون للأعلى النصف وللثاني النصف لأن فيهما حرية ابن ومحمّل حرمان الثاني والثالث لأن ما فيهما من الحرية محجوب بحرية الابن (متن)

وأما حرة) أصل المسئلة من اثني عشر لأن فيها نصف سدس فالأم على تقدير حرية الولد السدس وهو اثنان من اثني عشر وعلى تقدير رقيقته المال فلها نصف ذلك وهو سبعة والسبعة نصف اثني عشر ونصف سدسها وللأبن تارة خمسة أسداس وهي عشرة من اثني عشر ولا شيء له في الحال الآخر فله نصف خمسة أسداس وهو خمسة وذلك ثلث اثني عشر ونصف سدس ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو كان بدل الأم اختاً حرة فالمال بينهما نصفان﴾ هذا مبني على حد القولين في المسئلة من أن القريب المبعوض لا يحجب البعيد إلا بقدر الحرية فنقول أن الابن لو كان كله حراً كان له المال فإذا كان نصفه حراً كان له نصف المال ويكون النصف الآخر للاخت ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿التاسع ابن نصفه حر وابن ابن حر﴾ هذا أيضاً مبني على ما بني عليه ما قبله من أن المبعوض لا يحجب إلا بقدر الحرية وعلى أن الباقي يكون لأقرب الأقارب وحينئذ يكون المال بينهما بالسوية إذا كان الابن حراً لحاز المال ولما كان نصفه حراً فله نصف المال فان كان نصف ابن الابن حراً فله الربع لأنه نصف ما كان يحوزه لو كان حراً ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿فلو كان معهما ابن ابن ابن نصفه حر﴾ أي لو كان مع الابن وابن الابن ابن ابن ابن فهاك احتمالات ثلاثة (أولها) أعد لها وهو أن لابن ابن الابن الثمن وذلك لأن الابن النصف بنصف حرته والنصف الآخر لو كان ابن الابن حراً لكان له النصف لأنه يقدم على ابن ابن الابن فبحرية نصفه يكون له نصف النصف وابن ابن الابن لو كان كله حراً لكان له الربع فله بحريته نصف نصف الربع وهو الثمن (وثانيها) وهو التكيل فيكون للأعلى النصف وللثاني النصف ولا يكون لثالث شيء لأن في الأولين حرية ابن كاملة فإذا اجتمعت حريتهما يختص بهما المال ويكون بينهما نصفين كما لو تبعض الأول دون الثاني (ورد) بلزوم تساوي حرية الكل وحرية النصف فان ابن الابن لو كان كله حراً لم يرث إلا نصف المال لحجه عن النصف الآخر بالأبن وبأن الجمع بين حرته وحرية الابن جمع بين المتنافين في السببية للارث لامتناع اجتماعهما في الارث لو كانا حرين فكذا مع التبعض (والاعتراض) على هذا الاعتراض بأن الاجتماع واقع والا لوجب أن لا يرث ابن الابن شيئاً والمقدر خلافه (مدفوع) بأن الاجتماع إنما حصل في موضع لا يتجاوز الابن عن النصف ويكون بالنسبة إلى النصف الآخر كالمعدوم ومع عدم الابن يرث ابن الابن بخلاف تقدير جمع الحرية (وثالثها) أن يحوز المال الأعلى دونها لأن تمام حرته إذا كان مما يحجب تمام حريتهما فكذلك يحجب نصف حريتهما

ولو كان ابن الابن ثلثه حر ومعهما أخ ثلاثة أرباعه حر فللابن النصف وللثاني ثلث الباقي السدس وللأخ ثلاثة أرباع الباقي الربع وعلى الاحتمال الآخر للابن النصف وللابن الابن الثلث والباقي للأخ (العاشر) ثلاثة أخوة متفرقين نصف كل واحد حر للأخ من الأم نصف السدس وللأخ من الأبوين نصف الباقي وللأخ من الأب نصف الباقي فتصح من ثمانية وأربعين للأخ من الأم أربعة وللأخ من الأبوين اثنان وعشرون وللأخ من الأب أحد عشر إذا حجبتاه بحرية الأخ من الأبوين فلا شيء له (الحادي عشر) بنت نصفها حر (متن)

وذلك بخلاف من يكون كله حراً وإن كان أبعد من الأولاد كالم والحال فإن نصف الحر القريب لا يحجبه فإن تمام الحرية لا يحجب بعضها وهو ضعيف وذلك لأن حرية الابن إنما تحجب عما بازائها من الميراث فنصف حرية الابن إنما يمنع الأبعد عما يرث وهو نصف المال وهو بالنسبة إلى النصف الآخر كالمردوم (ورده) في الإيضاح يرد وهو أنه يلزم حينئذ أن يرث الم والحال إذا كان حراً تماماً دون ابن الابن الذي نصفه حر ولا مانع فيه للارث وذلك مستبعد جداً (قلت) وهذا ضعيف جداً لما عرفت من أن تمام الحرية لا يحجب بعضها وذلك ظاهر ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو كان ابن الابن ثلثه حر ومعهما أخ ثلاثة أرباعه حر إلى آخره ﴾ ذكر المصنف رحمه الله هنا وجهين (الاول) أن يكون للأب النصف وللثاني ثلث الباقي وهو السدس وللأخ ثلاثة أرباع الباقي وهو الربع والباقي وهو نصف سدس الاقارب ووجه ظاهر لأن الأعلى يرث بحرية جميعه الجميع فيرث بحرية نصفه النصف وكذلك ابن الابن يرث بحرية كله كل الباقي وهو النصف فيرث بحرية ثلث الباقي وهو السدس والأخ كذلك يرث بحرية كله كل الباقي فيرث بحرية ثلاثة أرباعه ثلاثة أرباع الباقي والباقي بعد السدس هو الثلث فللأخ ثلاثة أرباعه وهو ربع كامل فيبقى نصف سدس لباقي الاقارب (الوجه الثاني) وهو التكيل فيجتمع حرية كاملة ونصف حرية وسدس حرية لأن نصف حرية الأبوين وثلث حرية ابن الأب خمسة اسداس حرية فإذا ضمت ثلاثة أرباع حرية الأخ مع حريتهما حصل ما ذكرنا فلا بد من بحرية الحرية إلى عدد له ثلث وربع وأقله اثني عشر فللابن ستة من أجزاء الحرية وللابن الابن أربعة وللأخ تسعة وذلك تسعة عشر وللأبوين من التركة النصف وللابن الابن الثلث والباقي وهو السدس للأخ ودخل النقص عليه لتأخره في المرتبة عنهما ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ العاشر ثلاثة أخوة متفرقين نصف كل واحد منهما حر إلى آخره ﴾ هذه المسألة كما ذكر المصنف رحمه الله تصح من ثمانية وأربعين لأن أصل المسألة من اثني عشر ليكون لسدسه نصف فإذا أعطينا للأخ من الأم بقي أحد عشر لا تنقسم على الباقيين فلا بد لنا من عدد له نصف ونصفه نصف فانكسرت في محرج الربع فنضرب أربعة في اثني عشر فالحاصل ثمانية وأربعون للأخ من الأم نصف سدسها أربعة وللأخ من الأبوين نصف الباقي اثنان وعشرون وللأخ للأب نصف الباقي أحد عشر إذا حجبتا الأخ من الأب بحرية الأخ من الأبوين كما أنه يحجب بحريته الكاملة بناءً على الاحتمال المتقدم من حجب القريب المبعوض البعيد فيثبت لا شيء له ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ الحادي عشر بنت نصفها حرة ﴾

لها النصف بالفرض والرد فان كان معها أم حرة فلبنت ربع وثمانين والباقي للأم ولو كان معها زوجة فلها الثمن ونصف الثمن ولو كان معها أخ من أم ولم تقل بالحجب فله نصف السدس وهذا ضابط كلي يستخرج منه ما يرد عليك من فروع هذا الباب فانها كثيرة لا تنحصر (متن)

بالتاء حكى ذلك عن خط المصنف رحمه الله ولم يله بناء على ان المضاف يكتسب من المضاف اليه التانيث وان لم يجر حذفه الا ان ذلك غير مسروع الا أن يتكلف تكلفاً بعيداً ويقال انه مما يجوز حذفه هنا وعليه فيكون مقيساً مسموعاً كما في قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفت * أعاليها من الرياح النواصم

وقوله أي الفواحش عديم مبروقة * ولديهم ترك الجليل جمال

الى غير ذلك أو يكون ذلك سهواً من قلعه الشريف الميمون والامر سهل ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿لها النصف بالفرض والرد﴾ لانها اذا كانت حرة كان لها جميع المال بالفرض والرد فاذا كان نصفها حراً كان لها نصف المال كذلك والنصف الآخر للاقارب ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿فان كان معها أم حرة فلبنت ربع وثمانين والباقي للأم﴾ أي يكون للبنت الربع بالفرض والثمن بالرد والباقي وهو نصف وثمانين للأم وتصح من ثمانية لانها أقل عدد يخرج منه ذلك فلبنت ثلاثه هي ربع وثمانين كما هو ظاهر ولو كانت حرة لكان لها ستة وللأم خمسة (قال في الايضاح) وتصح من أربعة وعشرين لان فيها سدساً وثماناً وبين مخرجيهما توافق بالنصف فنضرب نصف أحدهما في الآخر يبلغ ما ذكرنا فلو كانت البنت حرة كان لها اثنا عشر من أربعة وعشرين بالفرض وستة بالرد والمجموع ثمانية عشر فلها نصف ذلك وهو تسعة من أربعة وعشرين وهو ربعها وثمانها والباقي وهو خمسة عشر للأم وهي نصفها وثمانها (وفيه) ان السدس والثمن لم يجتمعا فيما نحن فيه وذلك لان السدس انما يكون لو كانت البنت حرة وبالضرورة انه لا ثمن حينئذ والثمن انما يكون على فرض ان البنت نصفها حرة ولا سدس حينئذ كما هو ظاهر ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ولو كان معها زوجة فلها الثمن ونصف الثمن﴾ لو كان مع الام الحرة والبنت التي نصفها حرة زوجة كان لها الثمن ونصف الثمن لان البنت لو كانت حرة كان للزوجة الثمن ولو كانت كلها رقاً كان للزوجة الربع فحرية كلها تمنع من الثمن الزائد فنصف حريتها بمنعها من نصف ذلك الثمن فيكون لها ثمن ونصف ثمن فتصح من مائة وثمانية وعشرين لان أصل الفريضة عدد له ثمن ولثمنه نصف وما أقل عدد كذلك الا ستة عشر فاذا أعطينا الزوجة ثمنها اثنين ونصف الثمن واحداً صار المجموع ثلاثة وبقي ثلاثة عشر للبنت ربعها وثمانها وليس لها ثمن صحيح فنكسر في مخرج الثمن فنضرب ثمانية في أصل الفريضة ستة عشر تبلغ ما ذكرناه للزوجة ثمنها ستة عشر ونصف ثمنها ثمانية والمجموع أربعة وعشرون والباقي مائة وأربعة للبنت ربعها ستة وعشرون وثمانها ثلاثة عشر فيكمل لها تسعة وثلاثون والباقي من الباقي وهو خمسة وستون للأم وهو نصف الباقي وثمانه ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وان كان معها أخ من أم ولم تقل بالحجب فله نصف السدس﴾ لحجب نصفه بنصف حرية البنت فله واحد من اثني عشر وللبنت ستة والباقي لسائر الاقارب وان قلنا بالحجب كان الجميع للبنت ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿وهذا ضابط كلي الى آخره﴾ الاشارة بقوله هذا الى الذي ذكره قبل الفروع من الارث بقدر الحرية والحرمان بقدر الرقية ويريد بالباب باب تبعض الرقية الا انك علمت ان

(الثاني عشر) لو اشترى واعتق ثم ظهر الوارث فالأقرب بطلانها ﴿ خاتمة ﴾ قد يحصل منع الارث بأسباب آخر (الاول) اللعان فانه يقطع النكاح ولا يرث أحد الزوجين صاحبه وان وقع في المرض ولو تقي الولد باللعان سقط نسبه ولم تقع الموارثة بينهما فان اعترف به بعد اللعان الحق به دون آباءه وأقارب به مع عدم اعترافهم به الا بالنسبة اليه ويدخل في الوقف على أولاده والوصية لهم (متن)

للاستعلام والاستخراج طرق متعددة ففي بعضها يجري الجميع وفي بعضها بعضها وقد يتفق المؤدي مع اختلاف الطريق وقد يختلف باختلافها ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ الثاني عشر لو اشترى واعتق ثم ظهر الوارث فالأقرب بطلانها ﴾ أي لو اشترى مملوك واعتق لتوريثه لظن الانحصار فيه بعد الفحص والتفتيش فهناك احتمالان أقربهما البطلان لاشتراط صحتهما بعدم الوارث ويحتمل الصحة بناء على الاشتراط بعدم ظهوره لتعلق الاحكام بما يظهر للمكلفين لا بالواقع وعلى هذا يكون الثمن أو غرامته من بيت المال لانه من خطأ الحكم ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ خاتمة ﴾ قد يحصل المنع من الارث بأسباب آخر (الاول اللعان) ﴿ سيأتي الكلام على أحكام الارث عند اللعان في الفصل الاول من المقصد الثالث مستوفى اكل اسنيافا وذلك لانا كتبنا على ذلك المقام قبل ان نكتب على أول هذا الباب لامر اقتضاء الحال الا انه لا بد من الاشارة هنا الى بعض ما يقتضيه المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يرث احد الزوجين صاحبه وان وقع في المرض ﴾ يدل عليه بعد الاجماع المعلوم والمقول في عدة مواضع النصوص المستفيضة (كخبر) يزيد عن أمير المؤمنين عليه السلام فيمن ماتت زوجته قبل اللعان انه بخير واحدة من اثنين يقال له ان شئت الزمت نفسك الذنب فيقام عليك الحد وتعطى الميراث وان شئت أقررت فلاغت أدنى قرابتها اليها ولا ميراث لك (وكخبر) أبي بصير عن الصادق عليه السلام ان قام الرجل من أهلها مقامها أخذ ميراث زوجها الى غير ذلك ﴿ قوله ﴾ قدس الله سره ﴿ الا بالنسبة اليه ﴾ أي الى الاب وهذه العبارة ذات وجهين (اوجهها) ان يكون المراد انه لا يلحق بالأقارب الا بالنسبة الى تركة الاب كما اذا مات الأب وله ولد غير ابن الملاعة فانه يشاركه في الميراث ويلحقه بالاخوة بالنسبة الى تركة الاب وكذا يحجب الاخ والعم وغيرهما من الارث (والثاني) ان يكون استثناء مما اقتضاه اللاحق فكأنه قال الحق به وتبعته لوازم الالتحاق الا بالنسبة الى الأب فلا تتبعه الوازم من استحقاقه النفقة على الولد عند الحاجة وأرثه منه وغير ذلك مما يختص به الولد كالولاية عليه وأكل الربا منه ووطؤ مملوكته ونحو ذلك ومحصوله الاشارة الى عدم ارث الأب من الولد دون الولد فان التحاقه يستتبع لوازمه فيرث آباءه ويستحق عليه النفقة ويندرج في الوقف على الاولاد والوصية لهم كما يجبي ولا يخفى على هذا ما فيه فان من جملة لوازم اللاحق بالنسبة الى الولد ان ينسب الى اقارب أبيه ويرثهم ويرثونه على الاطلاق وهو خلاف المختار فلا يصح الحصر المدلول عليه بالاستثناء فكان الوجه الاول أوجه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويدخل في الوقف على أولاده والوصية لهم ﴾ هذا يتجه اذا شرك بينه وبين الاولاد في ذلك كما هو ظاهر واما بدونه فشكل سواء وقما قبل اللعان أو بين اللعان والاعتراف أو بعد الاعتراف اما الاول فأقصى ما يوجه به ان يقال انه مندرج

وورثه الولد دون الزوجة وكذا لو أكذب نفسه في القذف بعد اللعان لم ترثه وهو لا يرث الولد (الثاني) من مات وعليه دين مستوعب فالأقرب عندي أن التركة للورثة (متن)

في الأولاد وخروجه عنهم باللعان يطله الاعتراف ويضنف بان الاعتراف لم يرده كما كان ولداً حقيقياً وإنما ثبت لديه حكم مخصوص كما عرفت وأما ضنف الثاني فظاهر لأنه حين الوقف والوصية لم يكن ولداً ليندرج (قولك) الاعتراف كشف عن كونه ولداً في نفس الأمر (مردود) بما مر من أنه إنما كشف عن كونه ولداً على وجه مخصوص ومنه يعلم وجه ضنف الثالث إلا أن تقول أنه بعد الاعتراف يصدق عليه اسم الولد شرعاً فتأمل جداً ﴿قوله﴾ ﴿وورثه﴾ عطف على قوله الحق به أي ورث الولد الأب للنصوص والاجماع المنقول في عدة مواضع لا للأخذ بالآثار فإنه في حق الورثة كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ ﴿دون الزوجة﴾ لأن الاعتراف بالولد لا يعيد الزوجية إلى وقد قطعت الأسباب وانقضت العرى ولا يسوغ لها التوصل أبداً وإن أكذب نفسه واعترف بالفرية لحصول السبب البات وهو اللعان ﴿قوله﴾ ﴿قدس الله تعالى روحه﴾ (وكذا لو أكذب نفسه) يريد كما أن الزوجة لا ترثه إذا اعترف بالولد كذلك لا ترثه إذا أكذب نفسه في قذفها لما قدمنا (قلت) وكذا لا يرثه الولد إذا فاه أيضاً فإن الاكذاب في القذف لا يستلزم الاكذاب في النفي كما سيأتي أيضاً في المقصد الثالث إنشاء الله تعالى ﴿قوله﴾ ﴿قدس الله تعالى روحه﴾ (الأقرب عندي أن التركة للورثة) وفاقاً للبسيط والجامع (١) على ما قل وجماعة من المتأخرين واستقر به في هذا الكتاب وفي التحرير في كتاب القضاء وهو خيرة الإيضاح في كتاب الحجر وفي الوصايا وقال فيما سلف في الفرع الثاني عشر ببقاء التركة على حكم مال الميت لمكان الضرورة (حجهم) أنها ليست باقية على ملك الميت لعدم صلاحيته ولا تنتقل إلى الغرماء أجمعاً ولذا كان للوارث القضاء من غيرها ولا إلى الله سبحانه وتعالى ولا لكان مصبها أوعية المساكين ولا إلى غير مالك لكونه محالاً كما في الإيضاح فتعين الانتقال إلى الورثة وقد سلف منا في الكافر إذا أسلم على ميراث أن الظاهر من التذكرة في كتاب الرهن ومن مجمع الفوائد هنا ومن المجمع للقدس الأردبيلي في الكافر إذا أسلم أن هذا القول هو المشهور وبيننا أن الأمر ليس كذلك كما يأتي إنشاء الله تعالى (وقد احتج) له المصنف في المختلف في كتاب القضاء بأنه لو لم تنتقل إلى الورثة لم يشارك ابن الابن معه لو مات أبوه بعد جده وحصل الأبراء حينئذ والثالي باطل أجمعاً فالمقدم مثله بيان الشرطية أن المال لو انتقل الآن لكان الابن أقرب من ابن الابن والأقرب أولى بالميراث ولما شاركه ولد الولد علنا الانتقال من حين الموت ولأن الحالف مع الشاهد هو دون الغريم فلولا الانتقال لساوى الغريم بل كان الغريم أولى بالحلف وانت تعلم أن الاستدلال الأول لا ينهض على من يقول أنه لما حصل الأبراء علم أن التركة انتقلت من حين الموت ويمكن أن يجاب بغير هذا (وأما الثاني) فالجواب عنه ظاهر فتأمل ونحن إذا أثبتنا

(١) لكنني وجدت الفاضل العميدي ينقل عن ابن سعيد أنه وافق الشيخ في القول الآخر الذي جزم به وهو عدم الانتقال إلى الورثة ثم اعلم أن الموجود في المبسوط في أن التركة تنتقل إلى الورثة مطلقاً ثم قال بعد كلام طويل والأقوى عندي أنه ينتقل إلى الورثة ما يفضل عن مال الغرماء فالهدة على الناقل وإلى هذا القول ذهب المصنف فيما رأيناه من كُتبه وكذا ولده وجماعة (منه قدس الله روحه)

لكن يمنعون منها كالرهن حتى يقضى الدين منها أو من غيرها وقيل تبقى على حكم مال الميت ولا تنتقل الى الوارث (متن)

انه لا مانع أن تبقى على حكم مال الميت كما يأتي يتضح لك ضعف هذا القول (وليعلم) ان هذه المسئلة متكررة في كتب الفقهاء مثبتة في مطاوي الفقه لانها تذكر في المواريث في مواضع والوصايا كذلك والحجر والقضاء والفطرة ولو أخذنا نستوعب جميع ما قال الفقيه الواحد في المصنف الواحد لطلال بنا المدا وبعدت علينا الشقة **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ لكن يمنعون منها كالرهن ﴾** لتعلق حق الغرماء به ولانه سبب دين في ذمة المالك والتركه محصورة على الوارث ما دام الدين لم يقض ولا شيء من الجنابة كذلك وربما احتمل انه كتعلق الارس برقة الحاني لثوته من غير اختيار المالك وسقوطه بتلف المتعلق بغير سببه وايس لصاحب الحق الا أقل الامر من قيمته وحقه ولا شيء من الرهن كذلك وتظهر الثمرة فيما لو أعتق أو باع فانه ينغذ على الثاني دون الاول (قلت) فالذي ينبغي لمن اختار هذا القول أن يقول انه تعلق رأسه معائرها معاً ولا يلزم من الاشتراك في صفة الاشتراك في الماهية فتأمل وهذا هو الحق كما عليه الاستاذ وذكره الفخر في الايصاح لا في المقام **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ وقيل تبقى على حكم مال الميت ﴾** وفاقاً للحلاف والمبسوط على ما قل عنه في الدروس والشرائع في موضعين والاكثر كما هو الظاهر من الاكثر وصرح بذلك في المسالك والكفاية والمفاتيح وقال في (السرائر) في باب الوصايا لاخلاف في ان التركة لا تدخل في ملك الورثة ولا الغرماء بل تبقى موقوفة وفي موضع آخر منها على حكم مال الميت وقبل الاستدلال لا بد من تحرير محل النزاع (فتقول) ان النزاع انما هو في قيمة التركة لا في عينها لان الناس قد تسالموا على ان الورثة أحق وأولى بعين التركة ولعله من هنا نشأ الظن لبعض الناس ان الاول هو المشهود بل ظن انه محل وفاق كما أشرنا الى ذلك فيما مضى في مبحث الكافر اذا أسلم قبل القسمة ولا كلام في ان التركة اذا لم يكن هناك دين ولا وصية تنتقل الى الوارث بمجرد الموت ولا في ان ما فصل عن الدين ينتقل اليهم أيضاً اذا لم يكن هناك وصية ولا في انتقال ما زاد على الثلث اليهم وان أوصى به اذا لم يميزوا ولا في أنهم اذا أجازوا كان تنفيذاً للوصية لا عطية من الوارث مبتدئه كما اذا كان عليه دين مستغرق للتركه فأوصى بها وأسقط الغريم أو تبرع ثالث بالقضاء فانه تنفيذ أيضاً نعم وقع الحلاف في الوصية اذا لم نزد على الثلث هل تنتقل بالموت الى ملك الموصى له مطلقاً أو يتوقف الانتقال على قبوله وقبل القبول يملكها الوارث مراعى فان ردها الموصى له استقرت للوارث وان قبل اكشف انها له وتحرير ذلك في باب الوصايا (اذا عرفت هذا) فحجة القول الثاني بعد الاجماع المنقول في السرائر كما عرفت واستمرار طريقة الناس فان التركة لو كانت مائة دينار مثلاً ونمت مائة أخرى وكان على الميت الف دينار وقيل لهم ان الواجب انما هو دفع الاصل لانكروا عليه ذلك كما قدم يانه فيما مضى (الكتاب المجيد (١) وذلك قوله عز من قائل (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) الى ان قل جل شأنه من بعد وصيته يوصى بها أو دين ولقد تكررت هذه الكلمة الشريفة في حديث واحد أربع مرات وما كانت عادة سبحانه وتعالى في بيان الاحكام ذلك بل يحيل ويحجل حتى في العبادات (١) خبر المبتدا

كقوله أقيموا الصلوة ونحوه وهذا يدل على فضل الاعتناء (قال في آيات الاحكام) المقدس الاردبيلي رحمه الله تعالى قالوا انه متعلق بجميع ما تقدم من أول قسمة الميراث أي ثبوت الحصة للورثة انما هو بعد اخراج ما أوصى به الميت وبعد الدين (اتمى) فقد دلت الآية الشريفة على ان المال اما باق على حكم مال الميت أو ينتقل الى الديان ولا قائل بالثاني فتمين الاول وقد استدلل بها الشيخ في الخلاف وابن ادريس وغيرهما على عدم انتقال المال الى الورثة والحل على استقرار الملك وعلى استقرار الفرق أعني قوله جل شأنه من بعد وجعله حالا من الانصبا المذكورة في الآية الشريفة حتى يكون المعنى لكل ما وُصف له بالفرض أو غيره بعد الوصية والدين والكون والثبوت اعم من الملك وحينئذ فيجوز ان يكون المراد ان ذلك يكون لم بعد الوصية والدين على وجه الاستقرار بعد ان كان متزلا (يدفعه) ان المتبادر انما هو الملك والاستحقاق كما في المال لزيد ومن ثم سعى النحاة هذه اللام لام الملك فكيف ينزل قوله تعالى له النصف او الربع أو السدس على ان المراد يستقر له ما في ملكه من قبل ان هو الاعراض عن الظاهر الى التأويل من دون دليل ومن هنا يظهر لك ضعف ما قاله المحقق الثاني في مجمع الفوائد في كتاب الحجر من ان الآية انما تدل على ذلك بفهم المخالفة وهو ضعيف (اتمى) هذا وأو لا تمنع الجمع مكانها في قولك جالس الحسن أو ابن سيرين فهي للإباحة لا للتخير كما في تزوج هنداً أو أختها وقوله في الجوامع انها لاحد الشئتين انما أفاد به نفي الترتيب الذي يستفاد من الواو فكان وجهاً آخر وتقديم الوصية أما لانها مظنة التفريط أولانه لا ينبغي أن يترك الدين الى ما بعد الموت أولان الغالب في أهل الجدة وأصحاب الاموال انما هو الوصية (والسنة الفراء) كما رواه ثقة الاسلام في باب قضاء الزكاة عن الميت في الصحيح عن عباد بن صيب الذي وثقه النجاشي والمصنف رحمه الله في الايضاح والظاهر وقوع الاشتباه من الكشي فان ما في الحديثين انما وقع من عباد بن كثير البصري كما يظهر من أحاديث أخر مع ان في الحديث الثاني تصريحاً بمضافاً الى ان الشيخ في (ست) و (قر) و (ق) لم يتعرض لفساد عقيدته وابن أبي عمير يروي عن الحسن عنه قال الاستاذ الاقا أدام الله حراسته لا تأمل ولا شبهة في كون ابن صيب ثقة جليلاً وكثيراً ما رأينا الكشي يروي الاحاديث الواردة في شخص في آخر لمشاركته في الاسم أو الكنية أو اللقب سلمنا ولكن أقصاه أن يكون موثقاً وان الموثق لحجه عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل فرط في اخراج زكوته في حياته فلما حضرته الوفاة حسب جميع ما كان فرط فيه مما يلزمه من الزكاة ثم أوصى به أن يخرج ذلك فيدفع الى من نحب له قال جائز يخرج ذلك من جميع المال انما هو بمنزلة دين لو كان عليه ليس للورثة شيء حتى يؤدوا ما أوصى به من الزكاة وهي صريحة في المراد ولا فرق بين الوصية بالزكاة وغيرها (وصحيحة) سليمان بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام قضى أمير المؤمنين عليه السلام في دية المقتول انه يرثها الورثة على كتاب الله وسننه اذ لم يكن على المقتول دين والحل على استقرار الملك خروج عن الظاهر كما هو ظاهر ويؤيده انه قد ذهب ناس الى ان الميت مما يملك على الحقيقة كما يبقى عليه الدين بل قيل قد يتجدد له الملك بعد الموت فضلاً عن استصحاب ما ثبت له من قبل كلكه لديته ولما يقع في شبكته اختاره الشهيد الثاني في الروضة في كتاب الوصايا ومال اليه الفخر في الايضاح في المواريث ونسبه الى بعض ولعل مستندهم أنهم أجمعوا على ان ديونه تقضى من ذلك وتنفذ وصاياه ويجهز ولا طريق له الا الملك والحق ان هذا كله على حكم ماله بحكم الدليل الذي دل على ذلك أي ان الميت في حكم المالك له لمصته به عن تعلق ملك

وتظهر الفائدة في النماء ولو لم يكن مستوعبا انتقل الى الورثة ما فضل عن الدين وكان ما قبله على حكم مال الميت وتكون التركة بأجمعها كالرهن (متن)

غيره وصرفه في مصالحه وأنى يملك الميت وبالموت نزول عنه الاملاك وبما ذكرنا في تحرير محل النزاع من انعقاد الاجماع على ان الوارث أولى بالعين يندفع ما عساه يقال كيف يتخير الوارث في جهات القضاء وهو غير مالك وما ذكره في مجمع الفوائد في باب الوصية من الاتفاق على ان المال لا يبقى بلا مالك لعله يريد ما اتفق الناس على نفيه من ان المال لا يبقى بلا مالك ولا من هو في حكمه ولا فكيف يتم له ذلك والا كثرون من القدماء على ان التركة لا يملكها الوارث على انه معارض باجماع السرائر حيث قال لا خلاف بيننا ان التركة لا تدخل في ملك الغرماء وملك الورثة والميت قد اقتطع ملكه وزال فيبقى أن تكون موقوفة على قضاء الدين فالشيء الموصى به بعدموت الموصي وقبل قبول الوصي له يبقى موقوفاً على القبول لا يدخل في ملك واحد مثل التركة سواء وادعى ان ذلك مذهب الشيخ في الحزب الاول من الخلاف في كتاب الفطرة ثم اني نظرت تلخيص الخلاف فوجدته يقول فيمن أوصى لرجل بعبد ثم مات قبل هلال شوال ولم يقبل الموصى له الا بعد ان هل انه لا يلزم أحد فطرته وقضيته انه بقي بلا مالك (ويؤيده) انه قد اطبق الجميع ان من مات ولا وارث له الا مملوك انه يشتري من التركة ويستق ليرثها وفي هذه المدة قد بقي المال بلا مالك فيكون باقياً على حكم ماله ومثله لو أوصى بأن يصرف مال معين في شراء الآجر والجص لبناء اقناطر ونحو ذلك مما هو كثير ويحتمل ان المحقق الثاني يريد الاتفاق بينه وبين خصمه في ملك الوصية كما ذكره بعض مشائخنا فان كثيراً ما يطلق الاتفاق ويريد ذلك لا الاجماع الذي هو حجة ولم أظفر له على مثل ذلك ولعله يريد اتفاقاً حدث فيما يقارب زمانه لكن الشهيد يذهب في الدروس الى الأول فتأمل وبعد هذا كله فالقول الاول أقوى لمؤيدات ووجوه شتى تظهر على المتبع وأما اللام فانها قد ورد مثلها في أخبار الحبار كثيراً مراداً بها استقرار الملك **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿** وتظهر الفائدة في النماء المتخلل بين الموت والاداء **﴾** فعلى المختار يكون كالأصل وعلى الآخر يكون للوثة خاصة ولا يجب دفعه الى الغرماء وتظهر الفائدة أيضاً في البيع قبل الايقان وفي الزكوة لا في المحاكاة والتخير في جهة القضاء فانهما ثابتان على القولين **قوله** **﴿** انتقل الى الورثة ما فضل عن الدين **﴾** هذا مما لا كلام فيه وانما الكلام في جواز التصرف كما يأتي **قوله** **﴿** على حكم مال الميت **﴾** المناسب لما ذهب اليه المصنف عن قريب من ان التركة تنتقل للورثة ولا تبقى على حكم مال الميت أن يكون المراد ان ما قبل الدين من التركة يبقى على حكم مال الميت في تعلق حق الغرماء به وان كان منتقلاً الى الورثة أو يكون بناء على اقليل المذكور والا لكان عدولا عما ذهب اليه في صدر المسئلة وقد وقع مثل ذلك في التحرير وينبغي ان يأول أيضاً بهذا التأويل **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿** وتكون التركة بأجمعها كالرهن **﴾** في عدم جواز تصرف الورثة فيها أصلاً قبل القضاء وعدم سقوط شيء من الدين بتلف بعض منها كما هو ظاهر المبسوط وصريح الايضاح في كتاب الحجر والدروس ومجمع الفوائد وآيات الاحكام وأقوى الاحتمالين في التذكرة واحتمل فيها نفوذ التصرف فيما زاد على الدين واستقر به في كتاب الحجر من هذا الكتاب واختاره في كتاب القضاء منه واستقر به صاحب الكفاية (احتج الاولون) بعد الآية الكريمة بصحيح عباد بن صبيب أو موثق بأنه لا أولويه لبعض على بعض في اختصاص

(الثالث) الغائب غيبة منقطعة بحيث لا يعلم خبره لا يورث حتى يعلم موته أما بالينة أو بمضي مدة لا يمكن أن يمش مثله اليها عادة فيحكم حينئذ لورثته الموجودين في وقت الحكم وقيل يورث بعد مضي عشر سنين من عيته وقيل بعد أربع وقيل يدفع ماله إلى الوارث الملى (متن)

التعلق به ولأن الاداء لا يقطع به بذلك البعض لجواز التلف ولما خرج الميت عن صلاحية استغراق الدين لذمته وجب أن يتعلق بكل ما يمكن اداؤه منه من أمواله لأن حدوث تعلقه ببعض آخر عند تلف بعض معلوم انتفاؤه (احتج الآخرون) بأن الحجر إنما وقع لأجل الدين وذلك يتحقق بقدره ولا سيما إن تجاوزت التركة الحد في الكثرة (قلت) ويحتمل أن يقال إن المال إذا كان كثيراً جداً يجوز التصرف فيما يفضل أوفي الكل ويكون ضامناً كما استمرت عليه طريقة الناس ومثله ما إذا عزل وعين ما يقوم بالدين وزيادة إلا أن الأول أحوط وأسلم وهل ينسلط الغريم أو الحاكم عند تعذر الاستيفاء على قبض التصرف اللازم فضلاً عن غيره أم لا وجهان أظهرهما الثاني (واعلم) أن الأصحاب إنما ذكروا ذلك في الدين فقط ولم يتعرضوا لحال الوصية والظاهر أن الحكم واحد لظاهر الآية الشريفة **قوله** قدس سره **(الثالث الغائب غيبة منقطعة)** المراد بمنقطع الغيبة ما صدق عليه ذلك عرفاً لأنه يختلف الحال فيه باعتبار نباهة الشأن ونحو ذلك وبعد البلاد وندور المترددين اليها والاكثرون على التعبير بالمفقود وهو كما يكون باعتبار طول الغيبة حتى ينقطع خبره ويعني أثره كذلك يكون بدون ذلك كما ينتقد من بين ركب أو عسكر ونحو ذلك ممن عرف مكانه كمن أسرته الروم وإن بعد مداه وانقطع خبره لا يسمى مفقوداً كما يفهم من السيد أبي المكارم في الغيبة حيث قال ويوقف نصيب الأسير في بلاد الكفر حتى يجيء أو يصح موته فإن لم يعلم مكانه فهو مفقود والظاهر من الخلاف خلاف ذلك حيث قال الأسير إذا علم حياته فإنه يورث وإذا لم يعلم أنه حي أم ميت فهو بمنزلة المفقود وظاهره أنه كذلك وإن علم مكانه إلا أن تأول للجمع بين العبارتين ولكن على مذهب المشهور لا يختلف الحال بين من غاب أو قد غاب أو أسر في قلعة في البلد بحيث لا يعرف أنه حي أم ميت وأما على القولين الآخرين فيختلف الحال في ذلك فيجب عليهم أن يعبروا بمن غاب كما هو صريح بعض الأخبار وظاهر بعض آخر منها الآن يتقحوا مناطاً ولا يفرقوا بين من أسره السلطان ولم يعرف خبره أحي أم ميت ولو كان في البلد ولا بين من غاب فينتظر في الجميع أربع سنين أو عشر على القولين الآخرين ولا أظن أنهم يقولون به فتأمل والظاهر أن الأقوال ثلاثة ليس إلا كما يأتي بيانه (اولها) ما ذهب إليه المصنف رحمه الله في هذا الكتاب وهو خبرة المبسوط والخلاف والوسيلة والسرائر والشرائع والتافع والكشف والتحرير والارشاد والمختلف والتبصرة والابضاح والدروس واللمعة وتعليق التافع وتعليق الارشاد للمحقق الثاني والمهذب والمقتصر والمسالك والروضة والتفتيح وهو ظاهر المجمع وغاية المرام وهو المنقول عن القاضي وعليه المعظم كما في المسالك في موضع وهو المشهور كما في الروضة وخصوصاً بين المتأخرين كما في المسالك في محل آخر وعليه فضلاء الوقت كما في كشف الرموز وهو مذهب الشيخ والاتباع كما في الدروس (حجتهم) على ذلك الأصل بمعنى استصحاب بقاء الحياة إلى أن يقطع بالموت عادة واصل بقاء التركة على ملكه وهذا هو الذي اعتمدته كثير منهم وإن التصرف في مال الغير ممنوع إلى أن يدل دليل على خلافه (وصحيحة) هشام بن سالم قال سئل خطاب الأعور أبا إبراهيم عليه السلام وأنا جالس فقال أنه كان عند أبي أجبر

يعمل عنده بالاجرة فقدناه وبقي من أجره شيء (في التهذيب) ولا نعرف له وارثاً قال فاطلبوه قال قد طلبناه فلم نجده فقال مساكين وحرك يديه فأعاد عليه فقال اطلب واجهد فان قدرت عليه والا فهو كسبيل مالك حتى يجي له طالب فان حدث بك حدث فأوص به ان جاء له طالب ان يدفع اليه ومعنى قوله انه كسبيل مالك انه يتصرف به ويضمنه ويوصي به اذا حدث به حدث (ورواية معوية) بن وهب وهي صحيحة على ما يراه المتأخرون في أصحاب الاجماع عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كان له على رجل حق ففقدته ولا يدري أين يطلبه ولا يدري أحى هو أم ميت ولا يعرف له وارثاً ولا نسباً ولا ولداً قال اطلبه قال فان ذلك قد طال فأتصدق به قال اطلبه وهذان الخبران وان لم يكونا في الميراث يصح الاستدلال بهما لعدم القائل بالفرق بينه وبين سائر الحقوق ومن هنا يظهر ما في الكفاية حيث طعن باحتمال الفرق ووجه الدلالة ان الظاهر من الامر بالطلب والاجتهاد السؤال والمحصن والارهاب كما يدل عليه قوله عليه السلام فان حدث بك حدث فأوص به الى آخره ويظهر من ذلك ارادة الاستمرار لمكان التكرار وما ذاك الا لان الغرض تحصيل العلم وهو انما يكون هنا بالينة أو بمضي تلك المدة ثم ان الشهرة المقطوع بها والمنقولة في عدة مواضع مؤيدة للصحيح وجابرة لضعف الثاني بل ربما قيل انها تجبر ما هالك من قصور الدلالة ان كان هناك قصور كما يذهب اليه الاستاذ الشريف فيما اذا انحصر دليل المشهور في الخبر القاصر الدلالة وقد استدل عليه في (المختلف) بما رواه الميتم فيمن يموت في الفندق أي الخان ولا يعرف ورثته حيث قال له عليه السلام اترك ماله على حاله والحق ان هذه قصيرة الدلالة وقد استدل عليه في (المجمع والكفاية) باخبار آخر ليست من الدلالة في شيء وربما كشف قوله في الكشف وعليه فضلاً الوقت عن اجماع أهل عصره لان الجمع المضاف الى المحلى باللام يهيد العموم والقول بعدم امكان تحصيل اجماع أهل العصر أو من شيء ودعوى انقاذ الاجماع من عصر الشيخ الى زماننا هذا فضلاً عن زمن اليوسفي غير بعيدة لانا لم نثر على مخالف صرح بالخلاف ممن تأخر عن الشيخ سوى السيد أبي المكارم وصاحب المفاتيح والكفاية (نعم) ربما مال الى قول السيد المرتضى وأبي المكارم بعض وقواه آخر بعد ان يكون اختار المختار أولاً كما في المختلف والدروس والروضه وأما أبو الصلاح فهو ممن عاصر السيد والشيخ فلو ادعى مدع تحصيل الاجماع في الزمن المذكور لكانت دعواه في محلها الا اننا لا حاجة بنا الى تجسسها اذ فيما ذكرنا من الاخبار والشهرة المنقولة والمقطوع بها والاجماع المنقول كما كشف عنه الكشف والاصل المجمع عليه وهو عصمة مال المسلم واستصحاب بقاء الحياة والبركة لمقتنع وبلاغ ثم اتانا ندعي ان المفيد ممن يوافقنا على هذه المقالات قال على ما نقلوا عنه اذا مات انسان وله ولد مفقود ولا يعرف له موت ولا حياة عزل ميراثه حتى يعرف خبره فان تطاولت المدة وكان للميت ورثة سوى الولد ملأ بحقه لم يكن بأس باقتسامه وهم ضامنون ان عرف للولد خبر والذي وجدته في المقننة خلاف ذلك وانما ذكر الفرع الاول والظاهر ان في هذه النسخة التي عندي سقطاً أو ذكر هذا الحكم في كتاب الاعلام أو غيره لكن نسبها في الكشف الى المقننة وعلى كل حال فليس في هذه العبارة تحديد لتوريث المفقود ولا لتوريث منه وحينئذ فالظاهر ان مذهبه في التوريث اشتراط العلم قولك دفعه لئلا لا يلام تلك المدة الطولى قلنا اللازم حفظه والدفع الى الملاء المأمونين ضرب من الاحتفاظ كما أشار الى مثله الشيخ في المبسوط حيث قال وان سلمه الى الورثة مع الكفيل كلن جائزاً فليحمل على ذلك ما ورد بهذا

النحو من روايات اسحق بن عمار المتكثرة وفيها الصحيحة المضرة وفي (الشرائع) تأمل فيها لمكان سهل واسحق وتبعه الشارح وزاد ان في طريقها الحسن بن محمد بن سماعة وكأنهما لم يلحظا المضرة التي ليس في طريقها سهل ثم ان التي في طريقها سهل ليس فيها الحسن بن سماعة واسحق الذي يروي عن الصادق عليه السلام ويروي عنه صفوان كما هنا هو ابن حيان الثقة وعبارة المفيد هي من بعض الروايات بتفاوت يسير فكانت هذه الروايات مما يدل على المختار ايضاً قد تكثرت الادلة (فان قلت) فما تصنع بقول المفيد بعد تلك العبارة كما قلوه عنه ولا بأس بأن يتناع الانسان عقار المقود بعد عشر سنين من غيبته واقطاع خبره ويكون البائع ضامناً للثمن والدرك فان حضر المقود خرج اليه من حقه (قلت) هذا عين ما أفادته صحيحة ابن مهزيار الواردة في القطعة من الدار وابو علي الف مذهبها منها ومما جاء في الاربع سنين كما يأتي والمفيد انما أخذ ذلك من الرواية كما هو الظاهر وحينئذ فنقول الحكم ببيع حصته من داره بعد صبر عشر سنين لا يدل على الحكم بموته والتصرف في أمواله وقسمته ميراثه اذ لعل ذلك على وجه الاستعجاب لمصلحة العائيب وربما ظهر ذلك في قطعة الدار اذ لعل بقاؤها من دون بيع مما يؤدي الى تلفها أو اخذ الغير لها الى غير ذلك ويكون الثمن محفوظاً عند البنت لانها ضمنت الثمن ولكن نقول ان المفيد اما موافق لنا أو مخالف في خصوص هذه لمكان الرواية التي علمت وستعلم حالها وما المراد منها أو يكون مذهب غير معلوم ومن هنا كانت الاقوال ثلاثة لا أربعة ولا خمسة كما أشرنا اليه في عنوان المسئلة وفي الرواية وجه آخر وهو ان تلك الحصة كان لها مدع من غير منازع فجاز شراؤها في ظاهر الشرع ولهذا باعت اشقاها منها وقيل له عليه السلام وما أنكر ذلك مع انه وقع قبل العسر وما ذاك الا لان افعال المسلمين وأقوالهم مبنية على الصحة ولهذا يجوز شراء ما قاله البائع فيه انه كان لفلان واشتريته منه أو وهبه لي أو غير ذلك مما علم انه لم يكن له يقيناً سلمنا ولكن نقول كما قال في الشرائع والكشف والمهذب وغيرها انها قضية في واقعة فلا يتعدى بل يكفي احتمال الاختصاص وقد رماها في المسالك بالضعف لمكان سهل وكأنه انما لحظها في الكافي لكنها في التهذيب صحيحة اذ الطريق الى ابن مهزيار صحيح (فان قلت) هذه الاخبار التي استندت اليها انما وردت فيمن لا يعرف له وارت ومعلوم ان مثل هذا اذا ثبت موته كان ارثه للامام عليه السلام وحينئذ فنقول ان كان بان للامام عليه السلام ان قد بلغ الطلب الى الحد الذي يقع فيه فركه في أيديهم تبرع كما أمر صاحب الفندق بالتصدق بميراث معلوم الوفاة قليلاً قليلاً وان بان انه لم يبلغ الحد فلا غرو ان أمرهم بالطلب على ان ذلك كله قضية في واقعة (قلت) كيف يظهر للامام عليه السلام ان قد بلغ الحد الذي يقع فيه الارث بدعواك وهو أربع سنين في أربع جوانب الارض حتى يكون ابقاؤه تبرعاً وهو لم يأمره بذلك وانما أمره بمطلق الطلب الذي هو الارتقاب والسؤال في خلال ذلك فالسائل من الحال أن يبلغ الحد المذكور وكيفيته لمكان الحمل بذلك كله والا لما سئل ثم الامر بالمطلق وارادة المفيد الذي لا يهتدى اليه أبداً الا مع أعظم مشقة وأبعد شقة تكليف لم تبين الشريعة على مثله قد اتفنى الشق الاول وتبين الثاني وما هو الا ما نقوله كما هو الظاهر من قوله عليه السلام فان حدث بك حدث فأوص به نعم بتمتجه ما ذكرت لو قال اطلبه في أربعة جوانب أربع سنين وسكت من غير ان يبين له ان يصير ماله بعد ذلك للامام عليه السلام (فان قلت) ما كان ليكلفه بالطلب في أطراف الارض لبقايا اجرة ونحوها مما لا ينهض بزاده ولا براحتله بل ربما كان ما يتكلفه في الطلب اضعاف ذلك فيكون الزاماً شاقاً فيه

اتلاف المال وتعب البدن (قلت) فلي هذا من أين يعلم الامام عليه السلام انه قد بلغ الحد الذي تريدونه وقد اعترفت بانه لم يرد منه ثم انه يلزمك مثله في ميراث المفقود فانه يقال كيف تكلف الوارث بالطلب لارث يسير الى آخر ما ذكرت (فان قلت) لم نكلفه بذلك اذا لم يرد المال بل اذا أراد المال قلنا له اطلب الطلب المذكور (قلت) ما تصنع في مال من لا وارث له أتوجب على من وقع في يده الطلب في أقطار الارض وقد قطعت بدمه أم تقول ذلك غير واجب عليه والامام يأمره بذلك مكرراً كلا انك اذا لشارع فلا بد من ان يراد في المقامين بالطلب السؤال والارتقاب دون الضرب في أطراف الارض ثم من الطالب اذا لم يكن الحاكم موجودا هل الوارث أم غيره وعلى تقدير انه للوارث أو أجيره على من تكون نفقة السفر هل من مال المفقود أم من مال وارثه فان كانت من مال المفقود فاذا ظفربه بعد اتلاف مال جزيل هل يرجع به عليه أم لا الى غير ذلك مما يلزم به في المقام (فان قلت) التكليف بانتظار اقصى مدة العمر عادة ربما كان أشق اذا قد شابا (قلت) لم نكلف أحدا بقطع أطراف الارض كما تذهبون اليه وانما قلنا ان التركة تكون ممنوعة من الوارث وله أن يتصرف فيها باذن الحاكم اذا خشي التلف مع الصمان أو يأخذ الثمن ويجعله في غير ما يخشى تلفه وهل في ذلك عسر عند ذي حبر ثم لما كان هناك عسر على الزوجة جعل لها الشارع مخرجاً منه فالضرورة الماسة الى فسخ النكاح ليست حاصلة في قسمة المال فبطل الاستدلال بقولكم ليست عصمة الاموال بأشد من عصمة الفروج وقد يكون أحد المملولين مشروطاً بشرط ليس حاصله في المملول الآخر فبطل قولكم انه ما ضرب على الزوجة عدة الوفاة الا وقد حكم بموته فيكون استدلالاً بأحد المملولين على الآخر وأما قولك انه قضية في واقعة (فيه) مضافاً الى القطع بعدم ذلك في خبر ابن وهب انما تقول به في موضع يكون الحكم مخافاً للاصول والقواعد وبدون ذلك لا يسوغ وقد عرفت ان الذي دعانا الى هذا القول انما هو موافقة الاصل وأما التصديق بميراث معلوم الوفاة الذي لا وارث له كما في صاحب الفتنق فالوجه فيه انه ماله عليه السلام فيفعل به ما يشاء وانما أمر بالتصدق به قليلاً قليلاً حتى لا يفنى (١) لاحتمال حصول الوارث والتسوط في ارث الامام عليه السلام عدم العلم بالوارث لا العلم بالعدم فالتوجيه بانه كاللقطة (٢) لا يتجه كما احتمله الشيخ في التهذيب ومثل هذه الرواية ما أورده في الفقيه بعد خبر معوية قال وقد روي في خبر آخر ان لم نجد وارثاً وعرف الله ملك المهد فتصدق به (وأما) ما ورد في صاحب الفنادق من أمره بابقاء التركة على حاملها كما في رواية الهيثم صاحب الخان فيمكن حملها على انه ماله عليه السلام وأمر بتركه الى مدة لمصلحة وعلى العلم بوجود الوارث وعدم تعيينه (وأما) ما في رواية الفضيل بن يسار فحمولة (٣) على العلم بعدم الوارث أو عدم العلم به حيث قال له ما أعرفك لمن هو يعني نفسه الشريفة فهذه أخبار الباب قد تبين حالها ولم يبق الا موثقة اسحق بن عمار لانه هنا يحتمل أن يكون ابن حيان الثقة وابن موسى الساباطي الفطحي لمكان روايته عن الكاظم عليه السلام فلو كانت عن الصادق عليه السلام لكان ابن حيان الثقة وكذا اذا كان الراوي عنه صفوان

(١) كذا في نسخة الاصل وكأنه من طينان القلم والصواب حتى يفنى كما لا يخفى (محسن) (٢) أي يتصدق به ويكون ضامناً لصاحبه (منه قدس سره) (٣) كذا في الاصل ولعل الصواب وأما رواية الفضيل فحمولة أو وأما ما في رواية الفضيل فحمول (محسن)

كما قرر في محله وموثقة سماعه الدالين على ان المقنود يترتب بما له أربع سنين ثم يقسم كما في الاولى وفي الثانية قدر ما يطلب في الارض أربع سنين فيجمع بينهما بحمل المطلق على المقيد وهاتان الروايتان هما العدة في دليل الخصم عند من يعتمدهما منه وأما من لا يعتمدهما فدليله الاجماع كما هو ظاهر الاتصار وربما لاح من الغنية والوجه فيها ان تحملا على ان المال يقسم بين الورثة ان كانوا ملاً فاذا جاء المقنود ردوه عليه وهو في معنى الحفظ لصاحبه وذلك لان اسحق بن عمار الراوي لاحدى هاتين الروايتين ان كان ابن حبان قد روى عن أبي عبد الله عليه السلام انه يقسم عليهم اذا كانوا ملاً وان كان هو الساباطي قد روى عن الكاظم عليه السلام كذلك فلتقيد القسمة هنا بالملاة جمعاً بين الاخبار ولا سيما اذا كانت من راو واحد أو تحملا على انكشاف خبره بالموت في المدة المذكورة ويكون الصبر أربع سنين على وجه الاستحباب أو على وجه الاحتياط ليحصل الظن أو الشك وعلى كل واحد من هذين الاحتمالين لا يتحه ماعساه يقال الاخبار التي استندتم اليها مطلقة وهاتان الروايتان مقيدتان فليحمل المطلق على المقيد ووجه عدم الاتجاه ظاهر بعد ملاحظة التأويل على انا لانسلم وان لم تأول ان هناك اطلاقاً وتقيداً لان الطلب المأمور به فيما ذكرناه في الاستدلال انما يراد به السؤال والارتقاب لا الضرب في أطراف الارض لبقايا أجرة كانت عليه كما مر بيانه وهو مما يقطع الخصم أيضاً بعدم ارادته وأما الطلب الذي رتب عليه الارث في الموثقة فانما هو الضرب في الارض كما تذهبون اليه فكيف يجمع بين الاخبار ولا عموم ولا خصوص وانما هو تعارض خاصين فلا بد من التأويل ولا وجه له الا ما ذكرنا وأما دعوى الاجماع فيوهنها كثرة المخالف كما ذكره جماعة ودعوى الشهرة على خلافه من دون تخصيصها بكونها عند المتأخرين سلمنا لكنه خبر معارض بمثله من الاخبار السالفة أو بما يظهر من الكشف اذ ظاهره دعوى اجماع أهل عصره فتأمل وكذا الحال في اجماع الغنية ان ثبت وذلك لانه بعد ان ذكر المسئلة عقبها بأحكام الفرق والهدمى وأحكام المجوس ثم قال بعد ذلك كله والدليل على ذلك كله بما لم يتعين المخالف فيه من الطائفة اجماعها وفيه الحجة وما نحن فيه قد تعين فيه المخالف وكان كثيراً فلا يكون من معقد الاجماع الذي ذكره (ذا عرفت هذا) فهذه المدة ليست مقدرة عندهم لأنهاراً بما اختلفت باختلاف الازمان والاصقاع وربما قدرها بعضهم بمائة وعشرين سنة والظاهر كما في المسالك الاكتفاء في زماننا بما دونها فان بلوغ العمر مائة سنة في هذه الازمان على خلاف العادة وهي الحكم عندهم في ذلك لا لا مكان لأنه يتحقق بما هو أضعاف ذلك وهذه المدة تعتبر من حين الولادة لا من حين الغنية وهل يشترط حكم الحاكم بموتة أم لا بل يكفي مضي المدة المذكورة احتمالان أظهرهما الثاني وحيث يحكم بموته يحكم بالارث لورثته الموجودين في وقت الحكم لا من مات قبله ولو يوم الا اذا شهدت البنية بالموت قبله (القول الثاني) ما أشار اليه المصنف رحمه الله بقوله وقيل بعد أربع أي يحبس المال بقدر ما يطلب في الاربعة جوانب أربع سنين والقاتل به فيما أجدا انما هو السيد المرتضى والصدوق وأبو الصلاح وأبو المكارم وتبعهم على ذلك من متأخري المتأخرين صاحب المفاتيح والكفاية وقد تقدمت الإشارة الى حجبتهم على ذلك من الموثقين والاجماع المنقول في الاتصار ومواقفة الاعتبار بالقياس على حال الزوجه وقد عرفت ما يقدح في ذلك كله (القول الثالث) ما نقله عن الكاتب أبي علي غير واحد من التفصيل بين من قد في عسكر وبين من لا يعرف مكانه في غيبته ولا خبر له فاعتبر في الاول الأربع وفي الثاني عشراً والظاهر انه مؤلف من صحيح ابن مهزيار وموثقتي سماعه وعمار وقد عرفت توجيهه

ذلك بما لا يخالف المختار ولعل المصنف رحمه الله أراد الإشارة إليه بقوله وقيل بعد عشر كما صنع المحقق في الشرائع وأنت خير بانه ما قصر الامر على المشر بل لا نعرف أحدا يذهب الى التحديد بالمشر على الاطلاق اللهم الا أن يكون أراد بذلك الإشارة كما في السرائر الى مذهب المفيد حيث ذهب الى جواز ابتياع عقار المفقود بعد عشر سنين مع ضمان البالغ للثمن والدرك فيكون اطلاق كلامه أولا حيث جوز القسمة مع تطاول المدة على الورثة الملاء مقيدا بالمشر وفيه (أولا) ان ذلك هو الذي أشار إليه أخيرا حيث قال وقيل يدفع ماله الى الوارث المي لان هذا القيد لم نعرف احدا صرح به غير المفيد وقد نسبته اليه جماعة كالفاضل العميدي وأبي العباس والشهيد الثاني وغيرهم نعم يفهم من السرائر انه مذهب لنبيه أيضا حيث قال وقال قوم وقد تبعنا فلم نجد ثانيا (وثانيا) انك قد علمت ان المفيد اما موافق لنا أو مذهبه غير معروف و(ثالثا) ان المفيد ما قال يورث بعد عشر سنين من غيبته وانما جوز بيع عقاره كما سلف يان ذلك هذا وقد اختلفت نسخ الايضاح في المقام ففي بعض النسخ ان المذاهب اربعة وان هناك خلافا آخر في توريثه وفي بعض النسخ وهما نسختان ان المذاهب خمسة وليس فيها ذكر الخلاف الآخر في توريثه كما هو الحق كما يأتي ثم هذا البحث كله في الارث منه فأما توريثه فلم يجبي فيه بخصوصه شيء ولم يتعرض له الاكثر وانما جاء في عزل حصة الغائب على الاطلاق والمختار وقف نصيبه من الميراث حتى يعلم موته بالبينه أو مضي مدة لا يعيش مثله فيها عادة ويقسم باقي التركة فان كان حيا أخذه وان علم انه مات بعد موت الموروث دفع نصيبه الى ورثته وان علم موته قبله أو جهل الحال بعد التبرص تلك المدة دفع الى سائر ورثة الاول كما هو مقتضى الاصل وعليه الشيخ في الخلاف كما في تلخيصه لابي علي الطبرسي والمبسوط وجماعة (وقد يقال) ان الاصل يقضي بانه لورثة الثاني والحاصل ان الاقوال السالفة تجبي هنا لان القائل بقسمة أمواله بعد اربع او عشر واربع لا يورثه للحكم بموته وقد علمت ان في بعض نسخ الايضاح ان الخلاف هنا خلاف آخر فحكى عن الشيخ في الخلاف ما حكيناه عنه فيه وفي (المبسوط) وعن المفيد ما حكيناه من قبل بروته وعن أبي الصلاح انه قال اذا فقد أحد الورثة عزل سهمه حتى يكشف السلطان أمره اربع سنين فان عرفت حياته فهو له والا قسم بين الورثة والحق ان كلمة القوم على اختلافها في المقامين واحدة كما قال أبو العباس في المذهب أما الشيخ فذلك مذهبه في المقام الاول وكذلك أبو الصلاح وأما المفيد فقد عرفت كلامه والكلام فيه وأما ابن الجنييد فالحكى من كلامه انما هو في المقام الاول لكنه اذا حكم بالارث منه بعد الاربع والمشر فما كان ليورثه بعد ذلك كما عرفت وعلى المختار يعطى الحاضرون من انصباهم أقل الامرين مما لهم على فرض حياة المفقود وعلى فرض موته ويوقف الباقي حتى يظهر أمره أو تمضي مدة التبرص فلو خلف أمًا وبنًا حاضرين وأبا غائبا فعلى فرض موته تكون المسئلة من اربعة ربعها للأم فرضاً ورقاً والباقي للبنات وعلى فرض حياته تكون من خمسة لكل من الأيوين خمس ولبنات ثلاثة أخماس فنضرب الاربعه في الخمسة فالحاصل عشرون فيعطى البنت الاقل وهو ثلاثة أخماس اثنا عشر وللأم خمس وهو اربعة هذا اذا تباينت المسئلان وان تماثلتا اكتفي بأحدهما وان تواقعا ضرب وفق أحدهما في الاخرى وان تداخلتا اجتزئي بالاكثر قال في (التحرير) ولهم أن يصطلحوا على ما زاد في المثال للأم ان تأخذ خمسة من الستة عشر ان رضيت البنت ولبنات أن تأخذ خمسة عشر من الستة عشر ان رضيت الأم ولو كان الحاضر لا يرث الا عند موت الغائب أوقف نصيبه كما لو خلف زوجة وأخا وولدا غائبا لم يعط الاخ

(الرابع) الحمل يرث بشرط انفصاله حيا ولو سقط ميتا لم يكن له شيء ويحكم بعدمه حالة موت الميت ولو ولد حيا ثم مات في الحال ورث وانتقل نصيبه الى وارثه (متن)

شيئا وتأخذ الزوجة الثمن ويوقف الباقي ولو كان الغائب حاجبا غير وارث كما لو خلف أبويه وأخويه غائبين قال في (التحرير) ففي تعجيل الحجب نظر اقربه التعجيل فتأخذ الأم السدس والاب الثلثين ويؤخر السدس قال لكن هنا وان حكنا بالحجب لكن نحكم بموتهما في حق الاب فلا يتمحل له السدس المحجوب عن الأم وحينئذ يحكم في الآخرين بالحياة بالنظر الى طرف الأم وبالموت بالنظر الى طرف الاب ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ الرابع الحمل ﴾ سيأتي الكلام في حكم الحمل في المسائل الاربع التي عقدها بعد ميراث الحثي وقبل الفصل الثالث في الاقرار بالنسب وقد استوفينا الكلام هناك لامر اقتضى سبق الكتاة ولكن لا بد من بيان ماله يحتاج الى البيان في المقام ﴿ قوله ﴾ يرث بشرط انفصاله حيا ﴿ ارث الحمل ثابت بالنص والاجماع بشرط لحوقه به وتركه المصنف لظهوره وشرط انفصاله حيا استهل أم لم يستهل استقرت حياته أم لا لمعوم نصوص الارث وخصوص نحو صحيح الفضيل وما ورد في خبر ابن سنان ان النفوس لا يرث من الدية شيئاً حتى يصبح وفي خبر آخر حتى يستهل ويسمع صوته قد خرج مخرج التقية أو مخرج الغالب البين فلما كان الغالب هو الاستهلال كني به عن الدلالة على الحياة أي حتى يظهر ما يدل عليها وظاهر الشيخ في المبسوط استقرار الحياة كما فهمه الشهيد الثاني من عبارة الشرائع وقد بينا في ميراث القاتل ما المراد من استقرار الحياة وسيأتي رد هذا الشرط وتأويل عبارة الشرائع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو سقط ميتا لم يكن له شيء ﴾ هذا كسابقه مما لا خلاف فيه ايضا بين الفريقين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم السقط لا يرث ولا يورث (وفي النهاية والصحيح والقاموس) انه الولد يسقط قبل تمامه وفي (المغرب) انه الولد يسقط ميتا وهو مستبين الخلق والافليس يسقط ثم في جميعها انه بالثلث لكن في النهاية ان الكسرا كثر فلي هذا لا يرث اذا سقط ميتا ولو بجناية جان وان علت حياته من قبل ولا ينافي ذلك وجوب الدية كاملة والقود بها لتعلق ذلك بالحين الحي من دون شرط كما تعلق الدية باسقاطه قبل ولوج الروح بعد تمام الحلقة وقبله بعد خلق العظام وقبل ذلك هو مصغة وعلقة ونطفة مستقرة وان اختلفت مقاديرها وكما يتعلق الحيض وما يبتني عليه من فساد الطلاق على استبانة الحمل ﴿ قوله ﴾ ويحكم بعدمه حال موت الميت ﴿ العبارة ذات وجهين (الاول) ان يكون المراد انه اذا سقط جمل بمنزلة المدوم (الثاني) ان يكون المراد انا نحكم بعدمه وان احس بحركته في البطن بعده لاشترائط الارث بحياته بعده ولا يعلم حياته الا بعد الانفصال لاحتمال كون الحركة من ريم ونحوها وهذا الثاني اوفق بالعبارة والا فقد كان بمنغاة عن هذه التهمة على المعنى الاول والاو اوفق بالاعتبار اذ من البعيد ان يحكم بعدمه حقيقة وربما كان مقطوعا بوجوده حال الموت كما يسقط ميتا بعد موت أيه يوم أو شهر بل قد يقطع بسبق حياته كما يسقط حسبما تسعة أشهر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولو ولد حيا ثم مات في الحال ورث ﴾ لتحقيق الشرط وصحيح عمر بن يزيد ويثبت ذلك بشهادة أربع نسوة وقد جاء في قبول شهادة الاقل اخبار ولكن يوزع النصيب بحسبها فان شهدت واحدة فربع وهكذا ﴿ قوله ﴾ قدس الله

ولو سقط بجناية فان تحرك حركة تدل على الحياة ورث والا فلا كالتقص الذي يحصل طبعا لا اختيارا ولو خرج نصفه حيا والباقي ميتا لم يرث ولو طلب الورثة قسمة المال فان كانوا محجوبين لم يعطوا شيئا حتى يظهر أمره وان كانوا غير محجوبين دفع الى من لا ينقصه الحمل كمال ميراث ومن ينقصه أقل ما يصيبه ﴿ الفصل الثالث ﴾ في الحجب وهو ما عن أصل الارث (متن)

تعالى روحه ﴿ ولو سقط بجناية فان تحرك حركة تدل على الحياة ورث ﴾ لمعوم الحكم وخصه بالذكور والا فهذا الحكم مأخوذ في الساقط لجناية وغيرها لان الحركة التي لا يلبث بعدها انما تكون غالباً في مثله كما أوضح عن ذلك الشهيد في الدروس حيث قال ولا يشترط استقرار الحياة فلو سقط بجناية جان وتحرك حركة تدل على الحياة ورث وفي ذلك احتراز عما ذكره المصنف من التقصص والقبض والبسط وعن الحركة التي نشأت عن جناية علم بها أزهاق روحه فان تحركه حينئذ لا عبرة به لانه كتتحرك المذبوح اللهم الا ان يلزم ان مجرد الحركة الناشئة يرث بها سواء كانت عن حياة سابقة وبقي أثرها أو موجودة بالفعل لمكان العموم وعليه فينبغي ان يرث من خرج بمضه حياً بطريق أولى وقد صرح جماهير الاصحاب بعدم ارثه الا المصنف في التحرير فانه قرب ارثه بناء على ان الافصال حياً انما اعتبر للدلالة على بقاء حياته بعد موت الموروث وقد حصلت فتأمل اللهم الا ان يفرق بين الامرين وذلك بأن يقال ان الحركة الناشئة عن الجناية التي هي كتتحرك المذبوح منبثة في جميع البدن بخلاف من ولد بمضه حياً والآخر ميتاً فتأمل وسيأتي ايضاح ذلك ولو اشتهت الحركة لم يرث للشك في شرطه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ دفع الى من لا ينقصه الحمل كمال ميراثه ﴾ كالزوجة مع وجود ولد آخر فانها تعطى تمام حقها وهو الثمن ويعطى من ينقصه الحمل أقل ما يصيبه على التقديرات المشرة المحتملة كما سيأتي وهو نصيبه على تقدير ذكر بن ويوقف الباقي الى ظهور أمره وللعمامة قول بان الاكثر أربعة ذكور وآخر بانه ذكر وأتى ويأتي بيان الاحتمالات المشرة وان عزل نصيبه كذلك على سبيل الوجوب أو على سبيل الاحتياماً كما عليه آخرون ولو ادعت المرأة الحمل حكم بقولها ووقف النصيب الى ان يتضح الأمر ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الفصل الثالث في الحجب ﴾ الحجب في اللغة السريقال حجه حجاً اذا ستره ومنه الحجاب والحاجب (قال في المسالك) وشرعا منع من قام به سبب الارث بالكلية أو من أوفر حظه فان أراد بذلك الحقيقة عند المتشعبة فلا كلام وان أراد الحقيقة الشرعية ففيه تأمل ثم الوارث ان كان ممنوعاً لامر يرجع الى الغير فذلك الحجب وان كان لامر حاصل فيه فذلك المنع كذا قالوا وقد قال عليه السلام المسلم يرث الكافر ويحجبه الا ان قول ان ذلك على ضرب من المجاز فتأمل والحجب عن الكل يبنى على مراعاة القرب بخلاف حجب نقصان ثم الظاهر ان منع كل من الولدين الآخر عن تمام التركة بالشركة لا يسمى عندهم حجبا وكذا منع كل مشارك في الميراث لمن يشاركه ولعل ذلك لانهم يشترطون في التسمية ان يدخل الفرض حين عدم الحجب عن الكل في كلا النصيين أو أحدهما فيكون مفاد التعريف ان الحجب منع الوارث عما يستحقه لولاه سواء كان من رأس كما في حجب القريب للبعيد أو عن أوفر الصيدين المفروضين كما في حجب الولد للزوجين أو المفروض أحدهما كما في حجه للأب فتأمل في ذلك كله

بأن يحجب القريب البعيد فلا يرث ولد الولد مع ولد سواء كان ذكرين أو اثنتين أو ذكراً وأنثى وسواء كان ابن ابن أو ابن بنت (أو بنت بنت خ) أو بنت ابن وكذا يمنع ولد الوالد ولد ولد الولد وعلى هذا الأقرب يمنع الأبعد ويمنع الولد وإن نزل كل من يتقرب بالابوين من الاجداد والاعمام والاخوان وأولادهم ولا يرث مع الاولاد وأولادهم وإن نزلوا سوى الابوين والزوجين فإذا عدم الآباء والابناء ورث الاخوة والاخوات والاجداد والجدات ويمنعون من عداهم سوى الزوجين ويمنعون من يتقرب بهم كالاخوة ويمنعون أولادهم والاجداد ويمنعون آبائهم وأبنائهم (متن)

قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ (بأن يحجب القريب البعيد) لا كلام في حجب القريب البعيد والأقرب الأبعد وهو اجماعنا والاصل في ذلك آية أولي الارحام وقد وقع الاستدلال بها في غير واحد من الاخبار فيها الصحيح وغيره كما جاء عن أبي جعفر عليه السلام أن الحال والحالة يرثان إذا لم يكن معها أحد يرث غيرهما إن الله تعالى يقول وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض وفي عدة أخبار معتبرة إن الإمامة بعد الحسين عليه السلام لابنائه عليهم السلام دون اخوته وبني أخيه عليهم السلام (قال الاستاذ) أدام الله حراسته في حلقة الدرس على ما نقل عنه ما حاصله أني تنهض لذلك وهي محتملة لأن يكون المراد أن بعضهم أولى ببعض من غيرهم أعني الاجانب بل هذا هو الظاهر المتبادر ولن وقع الاستشهاد بها على منع الأقرب الأبعد في بعض الاخبار فقد وقع الاستشهاد بها أيضاً على منع الأقارب الاجانب في كثير من الاخبار كما قال في صحبة عبد الله ابن سنان كان علي عليه السلام إذا مات مولى له وترك قرابته لا يأخذ من ميراثه شيئاً ويقول أولو الارحام بعضهم أولى ببعض وفي حسنة ابن قيس في خالة جاءت تخصم مولى في مولى رجل مات قرأ هذه الآية فدفع الميراث الى الحالة ولم يعط المولى وفي (الهج) من كتاب له عليه السلام الى معاوية وكتاب الله يجمع لنا ما شذ عنا وهو قوله سبحانه وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض الى ان قال فنحن أولى بالقرابة وفي (الاحتجاج) من كلام لفاطمة عليها السلام أني كتاب الله تعالى ان ترث أباك ولا ارث أبي لقد جئت شيئاً فرباً تركتم كتاب الله تعالى وراء ظهوركم إذ يقول وأولوا الارحام الى غير ذلك على انها إنما نزلت ناسخة لما كان في صدر الاسلام من التوارث بالنصرة والهجرة فكان الغرض بيان أن الأقارب أولى من الاجانب فان السوق ظاهر في ذلك كما في آية الاحزاب حيث يقول بعدها من المؤمنين والمهاجرين الا ان فعلوا الى أوليائكم معروفًا إذ الظاهر أن هذا هو المفضل عليه والمعنى أن أولي الارحام أولى بالميراث من الانصار والمهاجرين أي ان التورث بحق القرابة أولى منه بحق الايمان والهجرة وإن جاز أن يكون بياناً أي الأقارب من كل من الفريقين بعضهم أولى ببعض من غيرهم وإنما خصهم بالذكر لأن التوارث المنسوخ إنما كان بينهم وقوله الا أن فعلوا يريد الوصية وعداه بالي المتضمنة معنى الاحسان ثم انه أدام الله حراسته أمر بالجواب وأنت تعلم أن الجواب ظاهر لان الدلالة فيها بتقديم حق القرابة وهو قاض بتقديم حق الأقرب وذلك ان الناس كلهم في الحقيقة أنساب وقرابات بعضهم لبعض وإن لم يصدق اسم الأقارب الا على من يعرف بالقرابة من حيث أنهم لاب واحد وأم واحدة وإنما يتفاضلون

في القرب والبعد ولما كانت الآية دالة على تقديم ذوي الارحام منهم وما ذاك الا لانهم اقرب من غيرهم اقتضى ذلك تقديم من كان أمس رحماً على غيره كمن في العمود على الحاشية الاولى ومن في الاولى على الثانية من حيث ان العلة التي اقتضت تقديم ذوي الارحام على غيرهم متحققة في الاقرب منهم فكانت الآية دالة على تقديم الاقرب في المقامين الا ان الدلالة في أحدهما بالوضع وفي الآخر بالايماء وصارت بهذا الاعتبار كأنها أطلقت وأريد بها القدر المشترك بينهما وهو تقديم الاقرب فصح الاستدلال بها تارة على تقديم الاقرب على الأجانب وأخرى على تقديم الاقرب من الاقارب على غيره لان مفاد الخطاب لغة وعرفاً هو الثاني كما قد يتوهم وان جاء في بعض الاخبار ما يوهمه كما حكي في نور الثقلين عن العياشي انه روى عن زاره عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ان بعضهم أولى بالميراث من بعض لان أقربهم اليه أولى به فانما يريد ان الآية مما تفيد ذلك وتعطيه وتومي اليه لا أن ذلك هو المعنى وأين هو من المعنى ولا سيما بعد ملاحظة السوق وسبب النزول فلما المعنى ما أورده الاستاذ أولاً في السؤال ثم جاء بالايماء ما قلناه في الجواب وهذا الجواب أجاب به مقدس الذات والنفس ورئيس أهل الدرس (١) أيده الله تعالى (فان قلت) قضية ذلك أن لا يرث ابن الابن مع الابوين كما عليه الصدوق (قلت) خرج ذلك بالنص المتواتر كما في النهاية والاجماع كما سيأتي الكلام في ذلك مفصلاً كما في مسألة الم للاب وابن الم للابوين لمكان الاجماع ويشير اليه بعض الاخبار كما سيأتي انشاء الله (فان قلت) قضية ذلك ان يرث عم الاب مع ابن الم لانه كما ان بين ابن الم والم والميت أربعة بطون كذلك بين عم الاب والميت أربعة بطون فقد استويا في البطون وكنا في الدخول تحت الآية شرعاً سواء (قلت) لما كان ابن الم من ولد جد الميت وعم الاب من ولد جد أب الميت وولد جد الميت أدنى وأقرب من ولد جد أبيه كما ان ابن الابن أحق بالميراث من الاخ مع تساويهما في البطون وذلك لان ابن الابن من ولد الميت والاخ من ولد الاب وولد الميت أحق بالميراث من ولد الاب وكذا الحال في ابنة الخال وعمة الام وان تساويا بطوناً (والحاصل) ان منع الاقرب الأبعد مما اتفقت عليه كلمة أصحابنا سوى ما استثنى للدليل وهناك أقوال شاذة نادرة كما ذهب يونس الى ان الجد أب الاب يمنع ابن الابن (وقال أبو علي) لو خلف بنتاً وأبوين ان الفاضل عن أنصابتهم للجدتين والجدتين ولو خلف ولد وولد جدّاً أو والدّاً وولدّاً فللجد السدس (وقال الصدوق) لو خلفت زوجها وابن ابنها وولدّاً فللزوج الربع وللجد السدس والباقي لابن الابن وربما ظهر من المفيد والصدوق في مسألة الم وابن الم ان ابن الخال للابوين يحجب الخال للاب ونقل عن الفضل القول بمشاركة الخال للجدّة الا ان ما في كتابه على ما نقل عنه يخالف ما نسب اليه ونقل عن يونس انه جعل العمة مساوية للجدّة والم مساوية لابن الاخ لمكان التساوي في البطون (وعن سعيد ابن أبي خلف) انه سأل الكاظم عليه السلام عن بنات بنت وجد فقال للجد السدس والباقي لبنات البنت قال ابن فضال أجمعت العصابة على ترك العمل به الى غير ذلك من الاقوال الشاذة التي أجمع الاصحاب على شذوذها وعدم الالتفات اليها كما سيأتي بيان ذلك كله انشاء الله وللعمامة في المقام أقاويل مختلفة ومذاهب كثيرة كتورث اولاد الابن مع البنت وأم الأم مع الأب ومنهم من ورث أم الأب مع الأب وورث

(١) كأن المراد به المقدس الشيخ حسين نجف قدس سره (مصححه)

ويمنع الاخوة وأولادهم أولاد الاجداد وهم الاعمام والاخوال وأولادهم ولا يمنعون آباء
الاجداد وان تصاعدوا وكذا الاجداد لا يمنعون أولاد الاخوة وان نزلوا والاعمام
والاخوال وأولادهم وان نزلوا يمنعون أعمام الاب وأخواله وأعمام الام وأخوالها وكذا
أعمام الاجداد والجندات وان تصاعدوا يمنعون بالاعمام والاخوال وأولادهم والمتقرب
بالابوين يمنع المتقرب بالاب وحده مع تساوي الدرج والنسب وان بعد يمنع المعتق
والمعتق يمنع ضامن الجريرة والضامن يمنع الامام وأما عن بعضه وهو اما حجب الولد
فان الولد وان نزل ذكرا كان أو انثى يمنع الابوين عما زاد عن السدسين الا البنت وحدها
معها أو مع احدهما والبنتين فما زاد مع احدهما ويحجب الولد ذكرا كان أو انثى وان نزل
الزوجين عما زاد عن الادمى وأما حجب الاخوة فهم يمنعون الام عما زاد على السدس (متن)

ابن مسعود مع البنين ذكور أولاد الابن ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويمنع الاخوة وأولادهم أولاد الاجداد وهم الاعمام والاخوان وأولادهم﴾ يدل عليه بعد الاجماع صحيح الكناسي الذي يقول فيه عليه السلام وابن أخيك لا يركب بك من عمك ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿وكذا الاجداد لا يمنعون أولاد الاخوة وان نزلوا﴾ خلافاً للعامة قال الشيخ في المبسوط ولم يوافقنا عليه أحد وأسقط الشافعي الاخوة لأم مع الجد وأبو حنيفة الاخوة مطلقاً ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿والمترقب بالأبوين عندنا يمنع المترقب بالاب وحده﴾ الحكم اجماعي كما ذكره المصنف والخبار دالة عليه كما في صحيح الكناسي وعمك أخو أباك من أمه أولى بك من عمك أخي أباك لا يركب ﴿قوله﴾ والتسبب بمنع المنفق للاجماع وآية أولي الارحام وكان زيد يرث إذا السهم سهمه وما راد للمولى وورث الشافعي المولى مع من يرث النصف كالأخت والبنت فجعل النصف له والنصف للبنت ﴿قوله﴾ (الا البنت) سيأتي الكلام في ذلك مستوفى انشاء الله تعالى ولا بد من الإشارة في الجملة الى حال المسئلة (فتقول) اذا خلف أبويه وبنتاً الفريضة تكون من سنة ثلاثة للبنت واثنان للأبوين والزائد وهو الواحد يرد عليهم بقدر سهامهم لانه لا بد له من مستحق ولا أقرب من هؤلاء وليس بعض هؤلاء أقرب من بعض فتعين ان يرد عليهم بنسبة سهامهم واذا كانت مع أحد الأبوين رد عليهما السدسين ارباعاً وخالف الكاتب أبو علي فخص الفاضل بالبنت محتجاً برواية أبي بصير وبدخول النقص على البنين والرواية معارضة برواية أبي بكر عن الباقر عليه السلام لمكان العلة المنصوصة والاعتبار مع انه ليس مدركاً شرعياً معارض بمثله وهو ما أشرفنا اليه آنفاً وفي الاجماع مقنع وبلاغ (١) ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ويحجب الولد ذكراً كان أو أنثى وان نزل الزوجين الى آخره﴾ الحكم في الولد للصلب اجماعي وفي غيره خلاف سيأتي انشاء الله ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿واما الاخوة فهم يمنعون الأم عما زاد على السدس﴾ بالنص

(١) الصدوق في المقتنع نسب الحكم في ولد الولد الى الفضل قال ولم أربه حديثاً وهو ربما يشعر بتوقفه فيه لكنه قطع في التقيح بمواقفة المشهور (منه قدس سره)

بشروط ستة (الاول) العدد فلا يحجب الواحد وان كان ذكرا بل اما ذكران أو ذكر
واثنيان أو أربع أنثى (متن)

والاجماع ومراده أنهم مما يمنعونها عن الزائد فلا يضر امتناعها عنه بمانع آخر كالولد الذكور دون الانثى وذلك لان رد الأم معها من الثلث الى السدس وان كان لمكان البنت الا ان للاخوة في المنع أثرا وذلك ان ما زاد على السدس يرد مع وجود الاخوة على من عدا الأم فان لم يكونوا فعلى الجميع قوله **قوله** قدس الله تعالى روحه **بشروط ستة الاول العدد** أي العدد الخاص الذي أشار اليه المصنف رحمه الله وليس المراد مجرد التعدد فيندفع ما عساه يقال اذا كان المشروط حجب الاخوة وهم ما زاد على الواحد قطعاً لم يحسن جعل العدد شرطاً الا أن يراد بالاخوة الجنس كما في فلان يركب الخيل ويلبس الفراش المراد بالاخوة هنا ما عقد له الفقهاء الفصل وهو ما يتناول الذكور والاناث فليس مستعملاً في حقيقته كما في الآية الكريمة **قوله** قدس الله تعالى روحه **بل** اما ذكران أو ذكر واثنان أو أربع أنثى أي أقل الحاجب ان يكون أحد هذه الثلاثة والحجب بكل واحد منها ثابت بالاجماع المعلوم والمتقول في عدة مواضع كالغنية والمسالك وآيات الاحكام والمجمع والكفاية والمفاتيح وبالاخبار ففي الصحيح لا يحجب الأم من الثلث اذا لم يكن ولداً لاخوان أو أربع اخوات وفي الحسن اذا ترك الميت اخوين فهم اخوة مع الميت حجباً الأم من الثلث فان كان واحداً لم يحجب الأم وقال اذا كن أربع اخوات حجب الأم من الثلث لانهن بمنزلة اخوين وان كن ثلاثاً لم يحجب (قال في المسالك والمجمع والكفاية) واما حجب الاخ والاختين فيمكن استفادته من هذه الاخبار خصوصاً الحسنة فان فيها الاربع بمنزلة الاخوين فالاثنان بمنزلة أخ واحد فهما مع أخ واحد كالأخوين وأيده في المجمع بعدم القائل بالفرق (قلت) كأنهم لم يلحظوا الفقيه واللفظ رواة محمد بن سنان أو حسنة على ما يختار من توثيق ابن سنان كما عليه الاستاذ في تعليق في الرجال فقد روى الصدوق بطريقه الحسن بإبراهيم الى محمد بن سنان عن العلاء بن فضيل عن أبي عبد الله عليه السلام ان الطفل والولد لا يحجبك الى أن قال ولا يحجب الأم عن الثلث الاخوة والاخوات من الأم ما بلغوا ولا يحجبها الا اخوان أو أخ واختان أو أربع أخوات لأب ولأب وأم أو أكثر من ذلك والملوك لا يحجب ولا يرث وهي كما ترى صريحة في المطلوب وما ورد في أبوين وأختين من أن للأم مع الاخوات الثلث ان الله عز وجل قال فان كان له اخوة ولم يقل فان كان له أخوات فيحتمل أن المراد بالاخوات الاختان بقرينة السؤال والفرض أن الآية لا تشمل الاخوات حتى يكتفى في الحجب باختين وثلاث كما يكتفى فيه باخوين وانما علم تنزل أربع أخوات بمنزلة اخوين بدليل خارج عنها وحمله الشيخ على ما اذا لم يكن اربعا أو على ما اذا كن من الأم فقط وجوز حمله على التقية (وأما رواية العياشي) فعدم الحجب في الأم والاختين لعدم وجود الأب وكيف كان فلا فرق بين الصغير والكبير كما هو المفهوم من اطلاق النص ومقتد الاجماع وقد وقع في عبارة الشرائع والروضة ما يؤم اشتراط الكبير للتعبير بالرجال والنساء وعن ابن عباس أنه اشترط الثلاثة لظاهر الآية الكريمة وقال في (الخلاف) كما في تلخيصه وهذه من جملة المسائل الخمس التي انفرد بها وفي قوله لعثمان حيث حجب الأم باثنين كيف تردها الى السدس بالاخوين وليس باخوة في لغة قومك قال لا أستطيع رد شيء كان قبلي ومضى في البلدان وتوارث الناس به وقرير عثمان وهما من أهل اللسان

والخثائي كالاناث الا أن يحكم بالذكورية فيهم (الثاني) انتفاء موانع الارث عنهم وهي القتل والرق والكفر (متن)

ما يدل على مذهب الاكثر من ان اقل الجمع ثلاثة وفي قول عثمان ومضى في البلدان وتوارث الناس به يشير الى الاجماع عليه وفي (الكشاف) الاخوة تفيد معنى الجمعية المطلقة بغير كية التنية والجمع فتأمل - قوله - قدس الله تعالى روحه - والخثائي كالاناث - للشك في الذكورية الموجب للشك في الحجب فيبقى على الاصل واستقرب في الدروس القرعة وفي ما قر به تأمل فتأمل - قوله - قدس سره - (الثاني انتفاء موانع الارث عنهم وهي الرق والقتل والكفر) كما في المقنعة والمبسوط والخلاف والوسيلة والسرائر والرسالة النصيرية والشرائع والنافع وتعليقه للمحقق الثاني والمختلف والارشاد وتعليقه والتصرة والدروس واللمعة والروضه والمقتصر وغاية المرام وآيات الاحكام وربما ظهر من المذهب والايضاح وهو المنقول عن الكاتب والقاضي والراوندي وهو المشهور كما في المسالك والمذهب والكفاية وفي (الكشف) أنه مذهب الشيخ والاتباع وبعض الفضلاء وحكى في الخلاف عليه اجماع الامة الا ابن مسعود وقريب منه ما في المبسوط حيث اقتصر في نسبة الخلاف الى ابن مسعود بل ربما ظهر من المختلف حيث قال لنا انه المشهور بين علمائنا فيتعين العمل به ومن المعلوم أنه لا يقول بحجية الشهرة فلا بد أن يكون أراد بذلك الاجماع الا أنه نفى البأس عن قول الصدوق ولولا ذلك لكان صريحاً في دعوى الاجماع ولم يذكر شيئاً في الغنية والانتصار واقتصر في النهاية كما عليه سائر على الرق والكفر ولم يرجح شيئاً في المسالك والجمع والتنقيح والمعايير وخالف الصدوق في القتل كما قلناه كثير وفي الكشف نسبة اليه والى أبيه واستظهره من المفيد وعبارته في المقنعة صريحة فيما قلناه عنه حيث قال ولا يحجب عن الميراث من لا يستحقه لرق أو كفر أو قتل على حال ولعله استظهر ذلك منه من غيرها وهو المنقول عن الحسن بن عقيل واختاره صاحب الكشف والكفاية وفي حاشية على هامش المذهب البارع ان الفضل قائل بأن القاتل يحجب وان لم يرث (لنا على المختار) من عدم حجب الرقيق والكافر (الاجماع) المعلوم والمنقول في عدة مواضع ولا فرق في الرق بين البعض وغيره ولا بين من تحرر قبل القسمة أو بعدها وكذا الكافر وعلى عدم الحجب عن المال في القاتل العاقد وعن الدية في القاتل خطأ وعلى ذلك ينزل اطلاقهم اما شبهه الخطأ فكل خطأ الاجماع المنقول عن الامة جميعاً ما عدا ابن مسعود كما هو صريح الخلاف وظاهر المبسوط وربما ظهر من المختلف كما علمت بل يمكن دعوى العلم به لعدم بالخلاف وندرته والاخبار كصحيح محمد وصحيح الباق وموثقه ومعتبره الحسن ابن صالح حيث يقول محمد سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المملوك والمشرک يحجبان اذا لم يرثا قال لا ومثله الصحيح الآخر والموثق وأما رواية الحسن فقد قال عليه السلام فيها والكافر لا يرث المسلم ولا يحجبه فالثلاثة الاول دلت على الاولين صريحاً وعلى الثاني باشتراك العلة اذ المعنى اذا لم يكونا أهلاً لان يرثا فكيف يحجبان أي اذا ثبت وتحقق انهما لا يرثان لمكان المانع وكثيراً ما تستعمل اذ ويراد منها ذلك ومن المعلوم ان القاتل لا يرث فلا يحجب وهذا وان كان في كلام السائل الا ان المعصوم عليه السلام أقره على ذلك أو يراد بها الشرطية لأنهما قد يرثان اذا اعتق المملوك أو أسلم الكافر قبل القسمة ويكون عدم حجب القاتل أولى لانه لا يرث

(الثالث) وجود الاب فلو كان مفقودا لم يكن حجب (متن)

ولا يصلح أن يرث بحمل (فان قلت) يحتمل أن يكون المراد عدم حجب الكافر القريب المسلم البعيد ودعوى التقرير ضعيفة لمنع وجوده وأقصى ما سئل عن حجب غير الوارث فنفاه وذلك لا يقتضي فيه عن كل من ليس بوارث (قلنا) على تقدير التسليم نقول ان الثلث ثبت للأم بالثلاثة الكتاب والسنة والاجماع وغير معلوم دخول هؤلاء الثلاثة تحت الاخوة الحاجين اذ لا عموم في الآية في الاخوة فلا تدل على ثبوت الحجب لكل اخوة على كل حال فيكفي الشك في المقام فلا أقل من أن يرث الاجماع المتقول شكا (فان قلت) ان المصوم عوفي والا لمنع ثبوت الثلث لكل أم (قلت) هذا المصوم قد اعتوره التخصيص مراراً فخرج منه الاخوة للأم والاخوة للأب اذا لم يكن موجوداً أو لم يكونوا أحياء الى غير ذلك من بقية الشروط الآتية فقد قوي الاجماع المتقول في القاتل على تخصيصه وذلك لا ينافي تخصيص الكتاب بخبر الواحد نعتبر أشياء إما ضعف المصوم أو قوة الخبر باشتهار العمل به ونحو ذلك مما قرر في محله وقول المقدس الاردبيلي ان اجماع المخالف لا يعول عليه لانا نراه يدعيه مع وجود المخالف فيما لا يصحى اليه ولا يعول عليه اذ وجود المخالف لا يقدح في دعوى الاجماع لان كان المدار على القطع بقول المصوم عليه السلام وقد تحرر في فنه هذا في طرف القاتل (وأما) الكافر والرق فقد علمت ان الاجماع فيهما معلوم (احتج) الصدوق ومن واقفه بما روي من ان الاخوة إنما حجبوا الأم لانهم عيال الأب وعليه نفقتهم وقتل الأخ لا يسقط نفقة القاتل عن الأب وهذا بخلاف الرق وأما الكافر اذا كان مصوم الدم وان كان لا تسقط نفقته عن الأب أيضاً الا انه خرج بنص خاص فيبقى ماعداه على الاصل (قلت) هذا القول قوي جداً بالنسبة الى القاتل خطأ بالنسبة الى الدية لولا الاجماع المتقول وضعيف بالنسبة الى العامد (وأما) باقي الموانع ففي تعليق النافع والارشاد للمحقق الثاني انه لا بد في الحجب من انتفاء الموانع جميعاً وهو الظاهر من الرسالة النصيرية ووربما ظهر من الوسيلة حيث علق عدم الحجب على عدم الارث قال في القاتل فاذا لم يرث لم يحجب الأم عن الثلث وفي (الدروس والروضة) انه لا بد من انتفاء اللعان والغيبة المنقطعة ما لم يقض بموت الغائب شرعاً (قلت) يحتمل العدم اذ كما ان الاصل حياته فالاصل عدم الحجب فتأمل والذي يجب في ذلك مراعاة صديق اسم الاخوة وتوفير باقي الشرائط فمصدق عليه الاسم وتوفرت فيه شرائط الحجب حجب والا فلا يحجب ولد الزنا لا تنفاه النسب فلا اخوة ولا ولد اللعان لان أقصى ما فيه الاخوة للأم ولا حجب بها ولا المشتبه لعدم القطع بوجود الاخ للاشتباه وهلم جرا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الثالث وجود الأب فلو كان مفقوداً لم يرث ﴾ (١) للاصل والنص (٢) والاجماع مع عدم تناول الآية لمفقود الأب وقال الصدوق ولو خلفت زوجا وأما واخوة فلا أم السدس والباقي يرد عليها فظاهره عدم اشتراطه وهذا شبيه بالتزاع في اللفظ لاتفاقه مع الاصحاب في انها تحوز المال وربما احتج له بأن الباقي انما ثبت بمصوم آية أولى الارحام وهو غير مشروط بذلك وعموم قوله عز وجل فان كان له اخوة فلا مه

(١) كذا في نسخة الاصل والموجود في القواعد لم يحجبوا وكذا في كشف الثام وامله هو الصواب دون ما في الكتاب كما لا يخفى (محسن) (٢) حيث يقول الصادق عليه السلام لا تنقص الأم من الثلث أبداً الا مع الولد والاخوة اذا كان الأب حياً ويشعر به قوله عليه السلام في خبر اسحق بن عمار وكذا ما ذكره زرارة لعمر بن أذينة (منه قدس سره)

(الرابع) أن يكونوا للاب أو للاب والام فلو كانوا للام خاصة لم يحجبوا وان كثروا
(الخامس) أن يكونوا منفصلين فلو كانوا حملا لم يحجبوا (السادس) أن يكونوا أحياء فلو كان
بعضهم ميتا لم يقع حجب (متن)

السدس (وفيه) أن الآية الشريفة ظاهرة في أن جعل السدس مع الاخوة حيث يرثه أبواه وقضية ذلك البقاء
على الثلث فيما عداه فكان كما في آية أولى الأرحام **قوله** (الرابع) أن يكونوا للاب أو للاب
والام **قوله** فلو كانوا للام خاصة لم يحجبوا وان كثروا فان الله سبحانه كرم منه ان يزيدها في العيال
وينقصها من الميراث الثلث (١) وهذا الشرط ثابت بالنص والاجماع وما شذ من الحجب بالاخوة للام
مع ضعفه انما خرج مخرج التقيّة أخذاً بعموم الآية وهو عندنا مخصوص بالسنة الفراء **قوله**
قدس الله تعالى روحه (الخامس) أن يكونوا منفصلين فلو كانوا حملا لم يحجبوا **قوله** أي يكونوا كلهم منفصلين
عند موت الموروث فلو كانوا كلهم أو بعضهم ولو بكونه متما للمدد المتعبر فيه حملا لم يحجبوا لعدم سبقهم
الى الميراث من اطلاق الاخوة مع الاصل وهو ظاهر الآية الشريفة فان الاخوة ما لم يكونوا منفصلين
أحياء بعد موت الميت لا يقال لهم اخوة بل ارث الحمل لولا النص لما قلنا به ويدل عليه مصافاً الى
ما ذكر الاجماع المقول كما في ظاهر غاية المرام وما رواه الشيخ والصدوق بطرق ثلاثة معتبرة ليس
فيها الا محمد بن سنان عن العلاء بن فضيل عن أبي عبد الله عليه السلام (الطفل خ ل) والوليد
لا يحجب ولا يرث الا ما آذن بالصراخ ولا شيء ا كنه البطن وان تحرك الا ما اختلف عليه الليل
والنهار وقد يدا اعتبار ما يرويه محمد بن سنان حيث ذكرنا هذا الخبر فيما سلف (قال المقدس الاردبيلي)
هذه الرواية ضعيفة السند مشوشة المتن وأنت قد علمت ان سندها معتبر بل صحيح على الصحيح في حال
محمد كما تقرر في فقه ولعل التشويش الذي أراد من جهة قوله الطفل والوليد لا يحجب ولا يرث والموجود في الفقيه
الطفل والوليد ويكون قوله ولا يرث الا ما آذن بالصراخ جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه وعليه فلا
تشويش اذ الطفل دعي الرجل الداخل عليه الذي جعل نفسه عيالاً له وصار بمنزلة الولد في العيولة والمعنى ان دعي
الرجل وولده أي مملوكه الذي يولد عنده وجعله بمنزلة ولده لا يمنعان أقاربه عن ميراثه وما وجدت
في التهذيب من الطفل ينبغي أن يحمل على ذلك فما في الفقيه أصح مضافاً الى انه ذكر في آخر الرواية
ما لم يذكر في التهذيب وهو الذي ذكرناه آنفاً (٢) سلمنا ولكن اشتمالها على ذلك لا يخرجها عن الحجية
كما مرّ مراراً واستدل عليه في الكفاية برواية الفضيل بن يسار وقد تبعت الوسائل فلم أجد للفضيل
ابن يسار رواية في جميع هذا الباب ولعله أراد العلاء بن فضيل بن يسار وربما استدل عليه بكون الحمل
لا ينفق عليه الاب وهو علة التوفير وعليه منع ظاهر وقيل كما في المفاتيح وظاهر الدروس وغيرها بعدم
الاشتراط وقد اعترف في المسالك بعدم العثور على هذا القائل (قلت) لعله من اقتصر في الشروط
على ما عداه وهم جماعة ولعل دليلهم أصل عدم الاشتراط وعدم النص فتأمل **قوله** قدس
الله تعالى روحه (السادس) أن يكونوا أحياء الى آخره **قوله** هذا لا ينبغي عده شرطاً والحجة عليه بعد
الأصل والاجماع موافقة الاعتبار ولا فرق في ذلك بين أن يكون بعضهم ميتاً أو كلهم تقدم موتهم
(١) كما في خبر اسحق بن عمار (منه قدس سره) (٢) وهو قوله ولا يحجب الأم عن الثلث الى
آخره (منه قدس سره)

والاقرّب المغايرة فلو كانت الام اختاً لم تحجب ﴿الفصل الرابع﴾ في تفصيل السهام وكيفية الاجتماع السهام المنصوصة في كتاب الله تعالى ستة النصف وهو فرض البنت الواحدة والاخت الواحدة للابوين أو للاب اذا انفردتا عن ذكر مساو في القرب والزوج مع عدم الولد وان نزل (متن)

على موته أو قارنه أو اشتبه التقديم والتأخر أما لو كانوا غرقى كما لو مات اخوان غرقاً ومعهما أبوان ولم أخ آخر حياً أو غريقاً فهناك وجهان المحجب لان فرض السبق وفرض موت كل واحد منهما يستدعي كون الآخر حياً كما هو الشأن في توريث الفرقى فيتحقق المحجب وعدمه للشك في وجود المحجب وعدم القطع بوجوده والارث حكم شرعي وارد من الشرع في خصوص الميراث فلا يلزم منه اطراد الحكم في المحجب بالحياة حتى يكون وجوده المشكوك فيه حاجباً وبعبارة أخرى ان فرض موت كل واحد من الفرقى لم يثبت الا لتوارث ولا توارث بين الاخوين هما والاقوى كافي الروضة عدم المحجب للشك والوقوف فيما خالف الاصل على مورد قائل ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿والاقرّب المغايرة فلو كانت الام اختاً لم تحجب﴾ يتصور ذلك فيما اذا نكح المجوسي ابنته فأولدها ولداً فمات وترك أمه وثلاث اخوات أو أخوين وأختاً وقلنا انهم يتوارثون بالانساب الصحيحة والفاسدة فقط أو بها وبالاسباب كذلك كما هو المشهور والمنصور فهل يتم النصاب بأمه فانها أخته ايضاً لانها بنت أبيه فتحجب نفسها عما زاد على السدس فيعمل كل من الامومة والاختية عمله ولا امتناع في اختلاف الاضافتين عند اختلاف المضافين بالاعتبار كما قد يجتمع السببان فيرث بهما من جهتين مضافاً الى عموم النص أم لا للخروج عن ظواهر النصوص وبعد اتحاد الحاجب والمحجوب مضافاً الى الاصل ويتصور ايضاً في وطني المسلم ابنته لشبهة وذلك لان المسلمين يتوارثون بالانساب الفاسدة لشبهة دون غيرها ﴿الفصل الرابع في تفصيل السهام وكيفية الاجتماع﴾ عقد هذا الفصل لبيان أمرين تفصيل السهام وكيفية ما يتصور بينها من الاجتماع وسيأتي لذلك بعض تنمّة في الفصل السادس وستوفي الكلام هناك انشاء الله ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿السهام المنصوصة في الكتاب ستة﴾ قال في (المسالك) ومنهم من جعلها خمسة باسقاط الثلثين لانهما تضعيف الثلث للبنت الواحدة مع الولد وانما يضاعف اذا زادت لمكان الزيادة فكيف يمدسها آخر (ورده) بان مستحقها اذا كان ثلاثة فصاعداً لا يكون لكل واحد ثلث بل للمجموع الثلثان فلذلك جعلها برأسه (قلت) وفيه ايضاً ان الثلثين انما يثبت لما زاد على الواحدة حال الافراد وسهم الواحدة عند الافراد انما هو النصف لا الثلث وانما يثبت لما الثلث مع الولد الواحد على ان ذلك لا يمد من الفرض ثم ان الثلثين سهم الاختين ايضاً فما زاد وليس للاخت بالاصالة الا النصف فخطأ هذا القول ظاهر ولم أجده لاحد من اصحابنا ولعله لبعض العامة ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿النصف وهو سهم البنت الى آخره﴾ قدمه كفسيره لانه اكثر كسر منفرداً وقد ذكره الله سبحانه وتعالى شأنه في ثلاثة مواضع قال عز وجل وان كانت يعني البنت واحدة فلها النصف ولكم نصف ما ترك أزواجكم وله أخت فلها نصف ما ترك والمراد بالاخت للابوين أو للاب كما عليه جميع الاصحاب والمفسرين وكون النصف لها على الافراد وللبنت كذلك هو المعروف بين الاصحاب وعن ابن أبي عقيل انه خص ذلك بحال الاجتماع وان كل واحدة منهما اذا

والربع وهو سهم الزوج مع الولد وان نزل وسهم الزوجة مع عدمه والثلث سهم الزوجة خاصة مع الولد وان نزل والثلثان سهم البنتين فصاعدا مع عدم الولد (متن)

انفردت كان لها المال كله كالولد الذ ذكر كما يأتي انشاء الله تعالى وأما كونه للزوج مع عدم الولد وان نزل فاتفقوا وهل ولد الولد مندرج معه في النص على الحقيقة كما قيل أو أنه من عموم الجواز بالمعنى المتعارف الذي لا نزاع فيه دون ما ذكره صاحب الردود كما هو الظاهر احتمالان أقواما الثاني كما يأتي انشاء الله تعالى وهل يتنزل عدم ارث الولد لرق أو كفر ونحو ذلك منزلة عدمه وجهان تقدمت الإشارة إليهما في المطلب الاول فيما اذا ترك مع الولد زوجة مسلمة ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ والربع وهو سهم الزوج مع الولد ﴾ أطلق المصنف من غير قيد بكونه وارثا ويحتمل اشتراط الارث كما سبق التنبيه عليه في المطلب الاول أيضاً وقد ذكر الله عز وجل الربع في موضعين من القرآن الكريم (أحدهما) فلكم الربع مما تركن (وثانيهما) ولهن الربع مما تركن ولا فرق في الزوجة بين أن تكون واحدة أو متعددة وعلى ذلك ينزل اطلاق المصنف رحمه الله ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والثلثان سهم البنتين ﴾ بالنص والاجماع كما يأتي وما خالف سوى ابن عباس فزعم ان لها النصف ولعله نظر الى ظاهر الآية الكريمة أعني قوله عز من قائل فللذكر مثل حظ الأنثيين اذ قد يظن ان الظاهر منها وجود ذكر وأنثيين فللذكر حينئذ النصف وكذا الاثنيان معه فكذا اذا انفردتا أو نظرا الى انه ليس للواحدة الا النصف والاصل عدم الزيادة وحكي عن النظام انه حكي عنه ان لها نصفاً وقبراً ليكون بين النصف والثلثين ونحن نقول يستفاد من هذه الآية الكريمة ان الثلثين سهم الابنتين وذلك لان الصور في المقام كثيرة وأول تلك الصور وأقلها ان يكون هناك ابن وبنت فيكون قد حكم الله تعالى بان للذكر في هذا الفرض مثل حظ الانثيين ولذا كررنا ثلثان فيفهم منه انها حظ البنتين وما كان ليريد بان له في هذا الفرض حظهما حال الاجتماع معه قطعاً فان حظهما حينئذ النصف ولا مع ما زاد عليه فانه ينقص بحسب الزيادة فلم يبق الا ان ذلك له حالة الانفراد وهو ما اذا لم يكن وارث غيرهما وليست الآية الكريمة مقصورة على بيان ان للذكر ضعف الانثى دون بيان حال الانثيين اذ لو أراد ذلك لقال سبحانه للذكر ضعف الانثى لان كان أخصر وهذا التوجيه أول من ذكره ثقة الاسلام وحمد الله تعالى عليه قال وهذا بيان قد جهله كلهم يريد بذلك العامة حيث نسبهم أولاً الى القول في هذا الحكم بالقياس وثانياً بالتقليد وظاهره انه قول الامامية حيث قال قلنا الى آخره وأسند باقي الاقويل الى الناس وقد تناوله محققهم من بعد حتى ان صاحب الكشف أول ما بدأ به في التوجيه من دون حكاية ثم حكي غيره بالقليل وبهذا التوجيه تلتئم أطراف الكلام ويكون الحكم غير مناف لظاهر الآية كما يأتي وبعد هذا كله في النفس منه شيء هذا وقد زعم جمع من العامة ان الحكم في البنتين يثبت بالقياس من حيث انه أثبت للواحدة النصف فيكون للابنتين الثلثان (وفيه) ان القياس بعد ثبوت النصف للواحدة والثلثين لما زاد انما يقتضي ان يكون لاثنتين أمر متوسط بين النصف والثلثين كما حكاه النظام عن ابن عباس ولعله نسبته اليه استنباطاً لان كان لا يخرج ولا يتأثم قد نسب الى كلمة الرحمن وامام الانس والجان أمير المؤمنين عليه السلام من الله السلام انه كان يأخذ بالقياس والرأي وانه قد اضطربت كلمته في الاحكام كما نسب ذلك الى عمرو من أراد الوقوف على ذلك

والاثنين فصاعداً من الابوين أو من الاب مع عدم الاخ من قبله (متن)

فليرجع الى ما قلوه عنه في مباحث القياس وان صح ما نسبته الى ابن عباس فالوجه فيه ان يكون لما غفل عن المعنى الذي ذكره الكليني ونظر الى الشرط الاول والثاني فرأى ان قضيتها بملاحظة المفهوم ذلك اذ الاول وهو قوله تعالى (فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك) مفهومه ان لم يكن فوق اثنتين فليس لهما الثلثان والشرط الثاني وهو قوله تعالى (فان كانت واحدة فلها النصف) مفهومه ان لم تكن واحدة فلها أزيد منه وقضية ذلك ان يكون لهما الواسطة بين الثلثين والنصف وهو النصف وقيراط هو نصف سدس ومن هنا يظهر ان ملاحظة مفهوم الشرط مع الاغضاء عن توجيه ثقة الاسلام قضية بأن الحكم الثابت في نفس الامر مناف لما دل عليه الخطاب وثبوته بالاجماع والروايات أو بقياس الاولوية بمعنى انه اذا ثبت للبنت الواحدة الثلث مع أخيها ثبت لها مع أختها بطريق أولى أو بان البنيتين أمس رحماً من الاختين والصق قرابة فاذا ثبت الثلثان لهما ثبتا لهما لا يعني غنى في دفع المناقاة المذكورة اذا لم يلحظ المعنى الذي ذكره ثقة الاسلام وذلك لان تعليق ثبوت الثلثين على كونهما فوق اثنتين يقتضي نفيه من الاثنتين وذلك لانه جاء بالشرط وعلق الحكم على القيد ولم يظهر لنا من ذلك ارادة شيء أصلاً الا ما وضع له الاداة والتقييد وليس هناك أمر آخر يناسبه واطلاق الشرط مع عدم ارادة التقييد وان شاع في الكتاب المجيد وغيره الا انه تقرر في الاصول انه لا بد فيه من نكتة كالالماب والتهيج ونحو ذلك ولا نكتة هنا أصلاً نعم ان لحظنا ما ذكره ثقة الاسلام ارتفعت المناقاة وكانت هذه الاربع أو الخمس مؤيدات وبدون ذلك يثبت الحكم ويكون منافياً لظاهر القرآن (وما عساه يقال) من ان يحكم الاجماع والسنة في ظاهر الكتاب غير عزيز (فمدفوع) بان ذلك انما هو في العموم والاطلاق ونحوه لا فيما اذا كان الخطاب يأباه بخصوصه كما علمت من الايتان بالشرط وتعلق الحكم على القيد ولا نكتة سوى ما وضعنا له (فان قلت) أي فرق بين ثبوت الثلثين للبنيتين بالاقتضاء والاستلزام كما نص عليه ثقة الاسلام وبين ثبوته بالاجماع والنص الخارج (قلت) اقتضاء الخطاب بمنزلة الخطاب فرجع النظم الى ما حاصله ان للبنيتين الثلثين وان كن نساء فلهن الثلثان ايضاً وان لم يكن اثنتين ولا أكثر فليس لهما الثلثان فلم يبق لا الواحدة فيحتمل حينئذ ان يكون الربع أو الثمن أو النصف فلما قال سبحانه فان كانت واحدة فلها النصف علمنا انه سبحانه تفضل بالتصريح بالمفهوم في كلا الشرطين كما هو الشأن في قولك ان جاءك قاعف عنه وان لم يجيء فلا تعف عنه وذلك لا يتم عند الاغضاء عن الاقتضاء والاستلزام الذي ذكره الكليني فتعين المصير عند ارادة رفع التنافي بدون التوجيه المذكور الى ما قلناه النظام عن ابن عباس (نعم) لو قلت ان المراد فان كن نساء فضلاً عن اثنتين فهم منه مساواة الاثنتين لما فوقهما أو المراد اثنتان فما فوقهما كما في قوله عليه السلام لا تسافر المرأة سافراً فوق ثلاثة أيام الا ومعه زوجها أو ذو محرم لها فان المراد ثلاثة فما فوقها لم يكن هناك مناقاة (١) وان لم يلحظ ما ذكرناه وان لحظ ذلك كانت اللام في الاثنتين اشارة الى هذا الحكم فيتضح التمثيل هذا حكم الاثنتين واما ما زاد قد علم دليله قوله **﴿﴾** قدس الله سره **﴿﴾** والاثنين فصاعداً **﴿﴾** اما كون الثلثين سهم

(١) وقد يقال انتمد الاجماع على مساواة الاخوات للبنات في الايتين فيؤخذ حكم الاثنتين من البنات من الآية الثانية ويؤخذ حكم ما فوق الاثنتين من الاخوات من الآية الاولى (منه قدس سره)

والثالث سهم الام مع عدم الولد وعدم من يحجبها من الاخوة وسهم الاثنين فصاعدا من ولد الام والسادس سهم كل من الابوين مع الولد وان نزل وسهم الام مع الحajib من الاخوة وسهم الواحد من ولد الام ذكرا أو انثى والنصف يجتمع مع مثله كالاخت والزوج ومع الربع كالبنات والزوج والاخت والزوجة ومع الثمن كالبنات والزوجة ولا يجتمع مع الثلثين لاستعالة المول بل يدخل النقص على الاختين دون الزوج ويجتمع (متن)

الاختين فلنقص الصريح من الكتاب المجيد والسنة الفراء واما كونها لما زاد فبالاجماع ولنزول الآية في سبع اخوات لجابر بن عبد الله وذلك انه مرض فعاده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان له سبع اخوات ولم يكن له ولد فقال اني كلاله فكيف اصنع في مالي فنزلت الآية الكريمة **قوله** **﴿قوله﴾** قدس سره **﴿والثالث سهم الأم الخ﴾** قد ذكره الله تعالى في موضعين قال الله تعالى فلائمه الثلث وقال وان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وقد اتفقوا على أن المراد الاخوة والاخوات للأم ولا فرق بين أن يكون الاثنان فصاعدا ذكورا أو أناثا أو مختلفين بلا خلاف ثم عبارة المصنف هنا أعني قوله وسهم الاثنين فصاعدا أحسن من عبارة اللمعة (٢) كما يظهر ذلك لمن لحظها **﴿قوله﴾** قدس سره **﴿والسادس وهو سهم كل من الابوين﴾** لا فرق في ذلك بين أن ينفردا أو يجتمعا مع الولد وإن نزل وقد ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع فقال (ولأبويه لكل واحد منهما السدس وإن كان له إخوة فلائمه السدس) وقال سبحانه في حق أولاد الام وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس هذا والضمائر التي في هذه الآيات التي تقدم ذكرها جاءت على وفق الخبر أعني قوله سبحانه فان كن نساء وإن كانت واحدة فان كانوا أكثر من ذلك فان كانتا اثنتين وان كانوا إخوة وهو مذهب معروف وقد كان الأصل فان كان من يرث بالبنوة أو بالاخوة نساء أو واحدة أو اثنتين أو رجالا ونساء ثم أضمر على وفق الخبر ثم أن قول المصنف رحمه الله والسادس سهم الأم مع الحajib من الاخوة أحسن من عبارة الشرائع وغيرها حيث قال فيها والسادس سهم الأم مع الاخوة للأب والأم أو للأب مع وجود الأب اذ لا وجه لتخصيص هذين الشرطين من بين باقي الشرائط الخمسة أو الستة (واعلم) أن أهل هذه السهام ثلاثة عشر اذا لم تعتبر تعدد الابوين والاخت واذا اعتبرنا التعدد فيها كانوا خمسة عشر كما في الروضة وان اعتبرنا التعدد في الابوين دون الاخت كانوا أربعة عشر وعلى هذا ينزل ما وقع في كلام الاصحاب من اختلاف العدد وهم ذكران وأربع أناث ومن لا يفرق فيه بين الذكر والانثى أما الذكور انهما الزوج والأب وأما الاناث فهن الام والزوجة والاخوات والبنات وأما من لا يفرق فيه بين الذكر والانثى فهم كلاله الأم والمراد بأصحاب الفروض من يرث بالفرض في الجملة سواء ورث مع ذلك بالقرابة أم لا وهذه السهام أصول الفرائض وغيرها من الفروض فرع عليها كمن يأخذ سهم أحد منهم مع عدمه من الاعمام ونحوهم وأما الاجداد ففي معنى الاخوة لانهم يتقربون الى الميت بواسطة **﴿قوله﴾** قدس سره **﴿والنصف يجتمع مع مثله الخ﴾**

(١) قال في اللمعة والثالث للأم وللأخوين أو الاختين أو للأخ والاخت فصاعداً من جهتها انتهى وقد نبه على وهن العبارة في الروضة وجماعة من المحققين (منه قدس سره)

مع الثلث كالأم والزوج ومع السدس كالبنات والام ويجتمع الربع مع الثلثين كالزوجة والبناتين والزوجة والاختين ومع الثلث كالزوجة والام ومع السدس كزوج وأم وبنت وزوجة وأخت لأم ولا يجتمع مع الثمن ويجتمع الثمن مع الثلثين كالزوجة والبنات والسدس كما لو انضم اليهن أم ولا يجتمع مع الثلث (متن)

لما فرغ من بيان حال السهام الستة مفردة أخذ في بيانها منضما بعضها الى بعض وصور اجتماعها الثاني مطلقا ممكنا أو ممتنا أو مكررا بحسب الحصر العقلي ست وثلاثون حاصله من ضرب الستة في نفسها أعني النصف والربع والثلث والثلثين والسدس في مثاليها وأما ما فوق الثاني فغير ممكن عندنا لبطلان العول فلذلك تعرض المصنف رحمه الله تعالى الى اجتماعها ثانيا من غير استقصاء لكنه ذكر عشرةا منها ونحن نذكرها جميعا على التفصيل (فقول) هذه الست وثلاثون يسقط منها خمس عشرة لمكان التكرار وثمان لمدام الامكان فالباقي ثلاث عشرة فما ذكره في التنقيح غير صحيح وذلك لانه قال ان الساقط لمكان التكرار أربع عشر وللإمتناع سبع والممكن خمس عشرة ثم ضرب لذلك جدولا وجدوله يخالف ما ذكره ويان أن الساقط للتكرار ليس أربع عشر كما ذكر أن (الاول) وهو النصف يأتي في جميع الصور من دون تكرار اذ النصف يجتمع مع مثله ومع الربع والثلثين والثلث والسدس ولا تكرار (والثاني) وهو الربع يتكرر في صورة واحدة وهي اجتماعه مع النصف لدخوله في اقسامه (والثالث) وهو الثمن يتكرر مع السابقين لدخوله في اقسامهما (والرابع) يتكرر مع الثلاثة السابقة (والخامس) مع الاربعة (والسادس) مع الخمسة وذلك خمس عشرة كما هو ظاهر لا يخفى وأما ان الممتنع ثمان صور لا سبع كما ذكر (فالاول) اجتماع النصف مع الثلثين وهو ممنوع لاستلزامه العول والا فاصله واقع كزوج مع اختين فصاعدا للاب وهذه الصورة من الضرب الاول (الثانية) اجتماع الربع مع مثله لانه سهم الزوج مع الولد والزوجة لا معه (الثالثة) اجتماعه مع الثمن لان الثمن نصيبها مع الولد والربع نصيبها مع عدمه ونصيب الزوج معه وفي (الروضة والمسالك) عند ذكر الممتنع ما نصه واجتماعه مع الثمن لانه نصيبها مع الولد وعدمه أو نصيب الزوج معه وأنت خير بان هذه العبارة قاصرة عن تأدية المراد مع وضوحه فلا بد فيها من تقدير مضاف بعد ارجاع الضمير الذي هو اسم ان الى الاجتماع ليصير المعنى انه يجتمع اجتماع الربع مع الثمن لان ذلك ملزوم لجمع نصيبهما مع الولد وعدمه أو نصيب الزوج معه ورب ايجاز غل وهاتان صورتان من الضرب الثاني (الرابعة) اجتماع الثمن مع مثله لانه نصيب الزوجة وان تمددت خاصة (الخامسة) اجتماعه مع الثلث لانه نصيب الزوجة مع الولد والثلث نصيب الأم لانه أو الاثنين من أولادها لا معها أي الأم والولد وهاتان صورتان من الضرب الثالث (السادسة) اجتماع الثلثين مع مثله لعدم اجتماع مستحقهما متعددا في مرتبة واحدة مع بطلان العول وذلك لان مستحقهما البنات أو الاختان على تقدير عدمهما وهذا من الضرب الرابع (السابعة) اجتماع الثلث مع مثله وأما اجتماعهما في البناتين والاختين حيث ان لكل واحدة ثلثا فليس مما نحن فيه اذ السهم هنا هو مجموع الثلثين لا بعضهما (الثامنة) اجتماع أي الثلث مع السدس لانه نصيب الأم مع عدم الحاجب والسدس نصيبها معه أو مع الولد فلا يجامعه فقد ظهر ان الممتنع

ولا الثالث مع السدس تسمية ويصح بالقرابة كزوج وأبوين (متن)

ثمان صور لا سبع والباقي ثلاث عشرة واقع صحيح لا خمس عشرة كما في التنقيح وقد ذكر المصنف منها كما عرفت عشرا وسيأتي بيانها ويفي ان ندكر ما ترك ليظهر ان ذلك ثلاث عشرة لا غير (فتقول) ان حادية عشرتها اجتماع الثلثين مع الثلث كما في أختين فصاعدا لأب مع اخوة لأم (وثانية عشرتها) اجتماعهما مع السدس كبنتين وأحد الأبوين وكأختين لأب مع واحد من كلاله الأم (وثالثة عشرتها) اجتماع السدس مع مثله كما في أبوين مع ولد وهنا طريق آخر أخصر قول ان هنا سلسلتين سلسلة النصف وأفرادها ثلاثة فاذا ضربتها في نفسها بلغت تسعة ثلاثة منها متكررة وستة غير متكررة وغير المتكرر منها ما يصلح اجتماعه وهو ثلاثة ومنها ما يتمتع وهو الثلاثة الباقية وسلسلة الثلثين وأفرادها أيضا ثلاثة فاذا ضربت في نفسها بلغت تسعة منها ثلاثة متكررة وستة غير متكررة ويصح الاجتماع في غير المتكررة في ثلاثة واذا ضربت أحاد السلسلتين في الأخرى يبلغ تسعة لا يصح الاجتماع في اثنين منها والباقي صحيح قد حصل ان مجموع الصحيح في هذا الطريق أيضا ثلاثة عشر فردا وهي هذه السبعة مع الستة الأولى أعني الثلاثة من السلسلة الأولى والثلاثة الثانية من السلسلة الثانية والمتمتع ثمانية اثنان من السلسلة الثالثة ومن كل الأولى والثانية ثلاثة (اذا عرفت هذا) فلندكر الصور التي أشار اليها المصنف رحمه الله (أما الأولى) فقد أشار اليها بقوله النصف يجتمع مع مثله وهو انما يقع في صورة واحدة كزوج وأخت لأب أو لأب وأم كما أشار اليه المصنف رحمه الله وأما الأخت للأم فلها النصف أيضا في هذا الفرض لكن سهمها السدس والى (الثانية) بقوله ومع الربع وهذا يقع في صورتين كزوج وبنت وزوجة وأخت والى (الثالثة) بقوله ومع الثمن وهذا في صورة واحدة كالبنات والزوجة والى (الرابعة) بقوله ويجتمع مع الثلث أي النصف وهذا في ثلاث صور زوج وأم وزوج واثنان من ولد الأم أخت للأب أو للأبوين مع اثنين من ولد الأم والى (الخامسة) بقوله ومع السدس وهذا يقع في ثلاث صور بنت مع أحد أبوين أخت لأب مع واحد لأم زوج مع واحد لأم والى (السادسة) بقوله ويجتمع الربع مع الثلثين وذلك في صورتين زوج وبنتان زوجة وأختان والى (السابعة) بقوله ومع الثلث وهذا يقع في صورتين زوجة وأم زوجة واثنان من ولد الأم والى (الثامنة) بقوله ومع السدس وهذا في صورتين بل أكثر زوج وأم وبنت زوجة وأخت لأم كما ذكر المصنف زوجة وأم مع من يحجبها والى (التاسعة) بقوله ويجتمع الثمن مع الثلثين وذلك في صورة واحدة زوجة وبنات والى (العاشرة) بقوله والسدس أي مع السدس كما لو أنظم اليهن أم وهذا لا يقع الا في صورة واحدة كسابقه فتلك عشرة ككاملة وأما المستعانت التي ذكر المصنف فقد علمت الوجه في ذلك

﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا الثالث مع السدس تسمية ويصح بالقرابة كزوج وأبوين ﴾ يريد ان للزوج النصف وللأم مع عدم الحاجب الثلث وللأب السدس ومع الحاجب بالعكس فقد اجتمع السدس مع الثلث بالقرابة لا بالفرض وأنت تعلم ان صور الاجتماع لا بحسب الفرض بل بالقرابة اتفاقا لا حصر لها لاختلاف ذلك باختلاف الوارث كثرة وقلة فيمكن معه فرض ما امتنع لغير العول فيجتمع الربع مع مثله في ابنتين وابن ومع الثمن في زوجة وبنت وثلاث بنين والثمن مع الثمن كما في هذا المثال أيضا ولكل اعتبار وكما في زوجة وسبع بنات أو سبع بنين وهكذا الا انه خارج عن الفرض

واعلم أن الفريضة قد تكون وفق السهام فلا بحث وقد تزيد وقد تنقص فاذا زادت الفريضة عن الفروض فإن كان هناك مساو ولا فرض له فالفاضل له بالتقاربة كأبوين وزوج أو زوجة للام الثلث وللزوج النصف أو للزوجة الربع والباقي للاب فإن كان هناك اخوة يحجبون فالام السدس والباقي بعد الزوجين للاب وكأبوين وابن وزوج أو زوجة للأبوين السدسان وللزوج الربع أو للزوجة الثمن والباقي للولد وكزوج أو زوجة واخوة من الام واخوة من الأبوين أو من الاب للزوج النصف أو للزوجة الربع وللأخوة من الام الثلث والباقي لمن يتقرب بالاب وان لم يكن هناك مساو بل أبعد لم يرث بالتعصيب ولا غيره بل يرد الباقي على ذوي الفروض بنسبة فروضهم عدا الزوجين (متن)

قوله **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** واعلم ان الفريضة قد تكون وفق السهام فلا بحث **﴿** أي اذا انقسمت من غير كسر كأبوين وأربع بنات أو زوج وأبوين وأما اذا انكسرت على فريق أو أكثر منه فهناك يحتاج الى العمل كما سيأتي بيان ذلك كله مشروحاً في المطلب الثاني من الفصل السادس **﴿** قوله **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** فاذا زادت الفريضة **﴿** سيدكر المصنف هذه المسئلة في المطلب الثاني أيضاً **﴿** قوله **﴿** والباقي بعد الزوجين للاب **﴾** الباقي في المثال هو السدس في مثال الزوج والربع مع السدس في مثال الزوجة وأما كان ذلك للاب لانه لم يفرض له في الكتاب المجيد شيء ان لم يكن ولد **﴿** قوله **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** وان لم يكن هناك مساو بل أبعد لم يرث بالتعصيب ولا غيره **﴿** يريد ان الأبعد لا يرث عصبه كان أو غير عصبه اذ ليس هناك أحد يقول ان البعيد يرث بغير التعصيب ثم ان التعصيب في اصطلاح المشرعة تورث ما فضل عن السهام من كان من العصبه وأما معناه لغة فقد قال في (القاموس) التعصيب التسويد وعصبه تعصياً أي جوعه وأهلكه (قال المارديني) في شرح الرحية من كتب العامة التعصيب مصدر عصب يعصب فهو عاصب واذا أطلق العاصب فالمراد به العاصب بنفسه فالعاصب على غير القياس ولم يذكره في القاموس والصحيح وعلى كل حال فقدم الارث بالتعصيب من ضروريات مذهبنا فلا حاجة بنا الى الاستدلال عليه وإطالة الكلام في ذلك ومستند العامة خبر روه عن طاوس عن ابن عباس وقد روى قاربه بن مضرب ان ابن عباس انكر ذلك وكذا طاوس وقتلوا انكاره عن جابر وعبد الله بن الزبير وإبراهيم النخعي وعن داود انه لم يجعل الاخوات عصبه مع البنات والاكثر منهم على القول به ولم فيه تفاصيل مختلفة وأحكام متشعبة قالوا العصبات قسمان عصبات نسبية وعصبات سببية والعصبات النسبية ثلاثة أنواع عصبه بنفسها وعصبه بغيرها وعصبه مع غيرها (أما العصبه بنفسها) فكل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت أتى وهم أربعة اصناف (الصنف الاول) البنون وأبناؤهم وان سفلوا (الصنف الثاني) الآباء وأبائهم وان علوا وهذا الصنف متأخر عن الصنف الاول وقد قالوا ان الاقرب يقدم على القريب في العصبات وقضيته أن يرجح الأب على ابن الابن مع انهم جعلوا ابن ابن ابن الابن مقدماً على الاب وقد اعترض عليهم بذلك الفخر الخراساني وقال انه لا جواب لاصحابه عن هذا (الصنف الثالث) الاخوة لأب وأم أولأب وبنوهم (الصنف الرابع) أعمام الميت لأب ثم

فلو خلف أبوين وبنناً وأخاً فلكل من الأبوين السدس وللبنت النصف ولا شيء للاخ بل
يرد السدس على الأبوين والبنات أخماساً وإذا نقصت فإن كان بسبب وصية (متن)

بنوم وإن سفلوا ثم أحام الأب ثم بنوم وإن سفلوا (وأما) المصبة بغيرها فمن البنت وبنت الابن والاخت
للأب والأم أو للأب وكذا الاخوات والبنات قالوا الابن يعصب البنت وكذا ابن الابن يعصب
عمته أي البنت وابن الابن أيضاً يعصب بنت الابن التي في درجته والاخ يعصب الاخت ويلزمهم
على هذا أن يعصب العم العمه مع أنهم حكموا أن المال كله للعم دون العمه ويلزمه أن يعصب ابن
الاخ لأب بنت الاخ لأب وابن العم لأب بنت العم كذلك مع أنهم حكموا بأن ابن الاخ يأخذ
المال وحده كابن العم دون بنت الاخ ونسب العم ولا جواب لهم إلا أن بنت العم وبنت الاخ ليستا
ذوات فرض (وأما المصبة) مع غيره فقالوا هن الاخوات مع البنات فإذا مات وترك أخته وابنته فإن
الاخت تعصب البنت وترث معها دون غيرها وهو كما ترى يخالف لما بنوا عليه قاعدة التعصيب (وأما)
المصبة بالسببية فهو المعتقد وأبناؤه وإن سفلوا بالترتيب المذكور هذا مذهبهم في التعصيب وقد ألزمهم
أصحابنا رضي الله تعالى عنهم بالزامات شعبة لا مبر لهم عنها كأن يكون الابن للصلب أضعف سبباً
من ابن العم فنارلاً لانا لو فرضنا انه خلف ابناً وعماني وعشرين بنتاً كان لابن جزآن من ثلاثين ملا
خلاف ولو كان مكانه عم فنارلاً كان له الثلث عشرة أسهم من ثلاثين وبأن الاخت كيف تكون
عصبه دون البنت فإن قالوا وما كانوا يقولوا انها عصبها أخوها قلنا لم لم يعصب البنت أبوها والاب
أولى وأقدم ثم كيف لا يرثون بنت الابن شيئاً إذا كانت مع بنتين للصلب إذا انفردت ويرثونها
إذا كان معها ذكر من المصبة في درجتها أو فيما دونها إلى غير ذلك **قوله** قدس الله تعالى
روحه **فلو خلف أبوين وبنتاً وأخاً** إلى قوله أخماساً **سيأتي** أن شاء الله أن الباقي يرد على ذوي السهام
إلا الزوج والزوجة لأنهما لا يزدان من نصيبهما الأعلى والأدنى ولا يتقصان عنهما إجماعاً إذا كانا
مع وارث غيرهما وكذا الأم مع الاحوة لا يرد عليهما الحجب إياها عما زاد عن الثلث وكذا ذو السببين
أولى ككلالة الأبوين مع كلالة أحدهما وخالف في هذا القديمان الحسن والفضل كما يأتي عن قريب
وهو نادر جداً واعلم أن جميع مسائل الرد في الطبقة الاولى ثلاثه مع عدم أحد الزوجين (الاولى) بنت
واحد أبوين (الثانية) بنت وأبوان كما ذكره المصنف (الثالثة) بنات واحد أبوين وأربعة مع وجود
أحدهما (الاولى) بنت واحد أبوين وزوج (الثانية) أحد أبوين وزوجة وبنت (الثالثة) بنت وأبوان وزوجة
(الرابعة) بنات واحد أبوين وزوجة وفي الطبقة الثانية عند من يجوز الرد فيها على ذي الاب وذي
الام على الصحيح المشهور كما سيأتي أربعة مسائل (الاولى) واحد من كلالة الأم وأخت لاب (والثانية)
واحد من كلالة الأم واخوات لاب (الثالثة) اثنان فصاعداً من كلالة الأم وأخت لاب (الرابعة) واحد
من كلالة الأم وأخت لاب وزوجة وكانت جميع مسائل الرد إحدى عشر والطريق المعروف في الرد كما
سيأتي أن تضرب مخرج الرد في أصل الفريضة ففي المثال الذي ذكره المصنف طالب تراه أعني ما إذا ترك أبوين
وبنتاً المسئلة من ستة للأبوين السدسان وللبنت النصف والباقي يرد أخماساً وذلك بان تضرب مخرج الرد
وهو خمسة في أصل الفريضة وهو ستة وإن ارددنا على الاب والبنت خاصة لوجود الحاجب عنه للأم ضربنا
أربعة في ستة لأنها سهام الرد وهذه هي القاعدة المشهورة لكن الشيخ في المبسوط وأبا عبد الله في السرائر

ثبت المول وان كان بسبب وريثة لم يثبت لاستحالة أن يفرض الله تعالى في مال ما لا يفي به وانما تنقص الفريضة بدخول الزوج أو الزوجة أما مع البنت أو البنات أو مع الاخت أو الاخوات من قبل الابوين أو الاب (متن)

سلكا طريقا آخر قالوا ان بقي عن الفرائض ما يجب رده على أرباب الفرائض أو على بعضهم ولم تصح القسمة فاجمع مخرج فرائض من يجب عليه الرد فاضربه في أصل الفريضة ففي المثال تأخذ مخرج السدسين وهو الثلث من ثلاثة ومخرج النصف من اثنين فيكون خمسة فتضرب في ستة وهكذا في غير هذا المثال (ثم اعلم) ان الرد لا يكون الا ارباعا أو اخماسا لا غير لان الفرض كذلك وهو أصل والرد فرع الاصل فكل موضع من مواضع الرد ان كان الوارث فيه اثنين لا غير فالرد ارباعا وكذا ان كان الثالث أما محجوبه وان كان الوارث فيه ثلاثة فالرد اخماسا الا ان يكون أحد الثلاثة أما محجوبة فالرد هناك يكون ارباعا كما عرفت وهذا ضابط في المقام فاعرفه **قوله** قدس سره **(ثبت المول)** أي النقص على جميع الورثة فان الارث انما هو بعد الوصية بالنص والاجماع فاذا أوصى بجزء معين زيد ذلك الجزء على مسألة الورثة بعد تصحيحها فلو خلفت زوجها وأختها مثلا وأوصت لاجني بثلث مالها زيد على السهمين نصفها ولو أوصت بنصف مالها زيد عليها مثلها فتصير على الاول من ثلاثة وعلى الثاني من أربعة فدخل النقص على الجميع والمول يستعمل بمعنى الزيادة والقيصة كما يفهم ذلك من (ق) و (ص) وقد صرح بذلك علم الهدى في الاتصار فقال ان المول يستعمل في الزيادة والقيصة فيجري مجرى الاضداد وعرفا هو الزيادة في السهام على وجه يحصل النقص على الجميع بالنسبة **قوله** وان كان بسبب وريثة لم يثبت لاستحالة ان يفرض الله تعالى في مال ما لا يفي به يريد انه اذا اجتمعت أصحاب سهام لا يفي بها المال لم يثبت المول فالحكم حينئذ ان يخرج بعضهم عن أولي السهام حتى يكون له ما بقي بعد ان يأخذ ذوا السهام سهامهم تامة والمخرج انما هو من يزداد وينقص فلا يجوز الاخراج من لاسهم له في بعض الصور وهذا الحكم بطرفيه مما أجمعت عليه طائفتنا ونطقت به أخبارنا وانها ربما زادت عن عشرين خيرا والقول بالمول اول من أحدثه عمرو بن مسعود وخالفه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وباقي الصحابة ولم يكن في زمن أبي بكر كما روه عن ابن عباس وكما روه عن أبي طالب الانباري بسنده عن عبيدة السلماني قال كان علي على المنبر فقام اليه رجل فقال يا أمير المؤمنين رجل مات وترك ابنتيه وأبويه وزوجته فقال عليه السلام صار ثمنها تسما (قال سماك) قلت لأميرة وكيف ذلك فقال ان عمر بن الخطاب وقع في زمانه هذه الفريضة فلم يدر ما يصنع وقال للبنتين الثلثان وللأبوين السدسان وللزوجة الثمن قال هذا الثمن كذا وجد في التسخنات قال بعد الأبوين والبنتين فقال له أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أعط هؤلاء فريضتهم للأبوين السدسان وللزوجة الثمن والبنتين ما يبق فقال عمر فأن فريضتهما الثلثان فقال له علي بن أبي طالب عليه السلام لما يبق فأبى ذلك عليه عمرو بن مسعود فقال علي عليه السلام على ما رأى عمر (قال عبيدة) وأخبرني جماعة من أصحاب علي عليه السلام بعد ذلك انه أعطى الزوج الربع مع الابنتين وأعطى الأبوين السدسين ورد الباقي على الابنتين فقال ذلك وهو الحق وان أباه قوما فهذا السلماني ظاهره ان جميع الصحابة على خلاف وقد اعترف ان أصحابه على غير ومثله زفر بن أوس وقريب منه

الزهري وكذلك أبو عمر العبيدي وانكار ابن عباس على عمر أشهر من ان يذكر وربما ظهر ذلك من عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وواقفنا من الفقهاء عطاء ابن أبي رباح وداود بن علي الاصميهاني وهو مذهب أمير المؤمنين عليه السلام وأصحابه وأولاده الفر الميامين صلوات الله عليهم أجمعين كما عرفت فاما دعوى المخالف ان أمير المؤمنين عليه السلام كان يذهب الى القول به وانه سئل وهو على المنبر عن بنتين وأبوين وزوجة فقال عليه السلام صار ثمنها تسماً فباطله لوجوه (الاول) (١) ان شيعته ومواليه رويوا عنه بواسطة النجوم الزاهرة والعترة الطاهرة كزين العابدين وولده باقر علوم الاولين والآخرين وولده صادق القيل وولده كاظم الفيض صلوات الله عليهم وهؤلاء عليهم السلام أعرف بمذهب أبيهم صلى الله عليه وآله وسلم ممن نقل خلاف ما قلوه وقد حكاه قضاؤهم عن ولده محمد بن الحنفية رضي الله عنه وعن الباقر صلوات الله عليه وابن عباس ماصدر وماورد الا منه ومعلوم في الرواية عنه الى ما رواه السلمي في خصوص المسئلة المنبرية فان أرادوا هذه الرواية فقد علمت ان ظاهرها بل صريحها ان مذهبه عليه السلام خلاف مذهب ويظهر من هذه الرواية ايضا لمسكان الحواب عن بعض الفروض دون بعض انه لو أفتاه بالحق لانكر عليه الحاضرون وصاحوا كما فعلوها في غير ذلك او يكون ذلك منه عليه السلام على سبيل الانكار وان أرادوا غير هذه الرواية فقد علمت ان هذه الرواية تناقضها فاذا كان عبيدة روى الحديثين عن علي عليه السلام هكذا فأني حجة فيه وقول السلمي فقال علي على ما رأي عمر مع قوله وأخبرني جماعة ان علياً الى آخره يظهر منه ان علياً عليه السلام قال ذلك على وجه الاستصلاح لا على وجه الرضا كما يعلم ذلك من وقف على سيرته في زمن خلافته فكانت هذه بجميع أطرافها دالة على ان مذهبه عليه السلام على خلاف مذهب عمر (واما ما رواه) عنه عليه السلام في ذلك عن الشعبي والنخعي والحسن بن عماره فهو الكذب الصراح (اما الشعبي) انه ولد سنة ثلاثين والنخعي ولد سنة سبع وثلاثين وقتل أمير المؤمنين عليه السلام سنة أربعين فكيف تصح روايتهما عنه (واما الحسن ابن عماره فهو الضعيف عند جميع أصحاب الحديث ولما ولي المظالم قال سليمان بن مهران الاعمش ظالم ولي المظالم ولو أغضينا عن كل ما ذكرناه من القدر والجرح فليس هؤلاء بازاء من ذكرنا من السادة الاطهار سلام الله عليهم الذين رويوا عنه عليه السلام ابطال العول (واما ما رواه) سفيان عن رجل لم يسمه فالمجهول لا عمل عليه وما رواه عنه أهل بيته صلى الله عليه وسلم أجمعين أثبت وأولى وقد صرح بمثله الثقات في شرح الشرح على انهم رويوا من طرقهم عن أبي القاسم الكوفي صاحب أبي يوسف قال حدثنا ليث بن أبي سليمان عن أبي عمر العبيدي وفي قريب ابن حجر أبي عمر المدني عن علي بن أبي طالب عليه السلام انه كان يقول الحديث وحاصله ابطال العول فهذا جميع ما استندوا اليه من المنقول وقد علمت حاله وضعفه وانه لا يجوز ان يعول عليه واما ما استندوا اليه من طريق الاعتبار والقياس فامور (الاول) ان النقص لا بد من دخوله على الورثة على تقدير زيادة السهام اما عند العائل فعلى الجميع واما عند غيره فعلى البعض لكن هذا ترجيح من دون مرجح (الثاني) ان التيسيط مع القصور واجب في الوصية للجماعة فالميراث كذلك والجامع بينهما استحقاق الجميع التركة (الثالث) القياس على الدين فان الديان يتسمون المال عند القصور على قدر حصصهم فكذلك الوراث والجامع الاستحقاق للمال (والجواب) عن الاول ان المرجح لدخول النقص على البعض الاجماع من الجميع مع قيام الدليل عليه (١) لا ينبغي انه لم يذكر غير هذا الوجه ولعل غيره من الوجوه يفهم من مطاوي كلامه (محسن)

بخصوصه عندنا واما البعض الآخر فقد اختلفنا فيه معكم فيكون المجمع عليه أولى فصار هذا الاجماع دليلا على ان ليس للبنتين مثلا الثلثان على كل حال وفي كل موضع قد خصصنا الظاهر بالاجماع ووفينا الباقيين حقهم بظاهر الكتاب مضافا الى ان النقص على خلاف الاصل ترك العمل به في المجمع عليه وبقي الباقي على الاصل عملا بالاستصحاب او انا نقول لانسلم العموم القوي في المقام بحسب الافراد والاضاع والاحوال وفي اصحابنا (١) من اجاب بان الزوج والزوجة جعل لهما في الكتاب فرضين أعلا وأسفل وحطاً من الاعلى الى الادون وكذلك جعل للابوين فرضين أحدهما أعلى وهو الثلثان للآب والثلث للآم ثم بين انهما اذا حجبا عن ذلك حطاً الى السدس وفرض للبنت النصف وللبنين الثلثان ولم يحط البنات من فريضة الى أخرى فيجب ادخال النقص على سهام من لم يلحقه نقص ولا حط من مرتبة الى أخرى بخلاف من لحقه ذلك فلو لحقه نقص آخر كزم الاجحاف به وهذا الجواب طعن فيه علم الهدى في المسائل الناصرية في مسألة المائة والتسمين (قلت) قد وردت الاخبار المتظافرة بمضمون هذا الجواب وفيما ورد عن ابن عباس في الرواية الطويلة تصريح به أيضاً ولعله رضي الله عنه أعرض عنه ونظر فيه من جهة ان ما ورد اخبار احاد او من جهة انه تضمن ان الآب له فرضان وليس كذلك لانه مع الولد لا ينقص عن السدس ومع عدمه ليس من ذوي الفرض فان كان النظر الى خصوص هذا فهو في محله والتحقيق (٢) في حال الآب قد اضطربت فيه الكلمة فالمصنف هنا والشهيد في الدروس وغيرهما لم يعدوه فيمن يدخل عليه النقص وفي (الشرائع والنافع واللمعة) وغيرها عد ممن يدخل النقص عليهم وناقشهم في ذلك في المسالك والروضه والتتبع والمجمع قالوا انه مع الولد فرضه السدس وبدونه ليس من ذوي الفروض فعده ممن يدخل عليه النقص ليس بمجيد ان (٣) له حالتين وذلك لان فريضته قد تنحط عن السدس وليس له فرض كما اذا كان مع الام والزوج أو الزوجة عند عدم الولد فان له ما بقي ويدخل النقص حينئذ عليه فهو بالنسبة الى الأم مؤخر له ما بقي ولا كذلك مع البنت اذا اجتمع معها وضاعت التركة عن الفرائض فانه لا يدخل النقص عليه كما يدخل عليها كما انه يرد عليه وعليها اذا أبقت الفرائض شيئاً لانه معها ليس له حالة يكون فيها أقل من فرضه بخلاف البنت الواحدة والبنات فانها قد تجتمع مع الاولاد بحيث يكون لها العشر أو نصف العشر أو أقل من ذلك فهو مع البنت مقدم لا يدخل عليه نقص لانه اذا آل الامر الى اعطاء ما هو أقل من الفرض كان من جعل له في بعض الاوقات أقل من فرضه أولى باعطاء الاقل وما هو الا البنت دون الآب حين كونه معها فمن عده فيمن يدخل عليه النقص نظر الى الحالة الاولى ولهذا عطف بأو ومن عده في غيره نظر الى الثاني وبهذا تجتمع الكلمة وترقع المناقشة الا عن هذا المجيب ولعله الفضل بن شاذان كما أشار الى ذلك في الانتصار ثم اني رأيت المرتضى في الانتصار بين وجه النظر الذي أورده على هذا الجواب في المسائل بأنه لو عكس عاكس على المجيبين بهذا الجواب فقال دخول النقص على الزوجين والابوين من فرض الى آخره دلالة على ضعف حظهم وليس امتناع دخول النقص على الضعيف أولى من القوي لم يجدوا فرقاً صحيحاً قال وهم يروون هذا الترجيح عن ابن عباس واذاصح

(١) هو الفضل بن شاذان (منه قدس سره) وسبقول الشارح قدس سره ولعله الفضل بن شاذان كما أشار الى ذلك في الانتصار (محسن) (٢) خبر هذا المبتدا بعد أسطر (٣) خبر المبتدى (بخطه قدس سره)

فلا حجة فيه لما أشرنا إليه وما كنت أؤثر أن يقع مثل هذا من علم الهدى إذا الجواب انه يلزم
 الاجحاف بهم ومن له الغم فعليه الغرم وليس مستند ما ذكره ابن عباس فقط وإنما المستند ما ورد
 في الروايات المتضافرة عن العترة الطاهرة صلى الله عليهم أجمعين (وأجاب) بعض أصحابنا عن شبهة
 العامة أيضاً بأنه قد أجمع المسلمون ان المرأة لو خلفت زوجاً وأبوين وابنين ان الزوج الربع وللأبوين
 السدس وما بقي فللابنين فيجب أن يكون ما بقي أيضاً بعد نصيب الزوج والأبوين للبنتين كما لو كان
 مكانها ابنان لانه لا يجوز أن تكون البنات أحسن حالا من الابنين وهو تعالى يقول للذكر مثل حظ
 الأنثيين قال المرتضى وفي هذا أيضاً نظر (قلت) في الاخبار المتضافرة ما يرشد الى هذا التعليل بل صرح
 به في رواية بكير بن أعين التي رواها ثقة الاسلام والصدوق وفي روايته أيضاً التي رواها الشيخ والصدوق
 وثقة الاسلام والمفيد في العيون والمحاسن بطرق متعددة وتفاوت يسير في المتن (وفي رواية أخرى)
 لا تكون المرأة أبداً أكثر نصيباً من الرجل لو كان مكانها قال موسى بن بكر قال زراره هذا قائم عند
 الأصحاب لا يختلفون فيه (وأجاب) بعض أصحابنا أيضاً بأن الله تعالى إنما فرض للبنتين الثلثين مع
 الأبوين فقط اذا لم يكن غيرهم فاذا دخل في هذه الفريضة الزوج تغيرت الفريضة التي سعى فيها الثلثين
 للبنتين كما انه لو كان مكان الزوج ابن لتغيرت القسمة ولم يكن للبنتين الثلثان (قال المرتضى) في المسائل
 وفي هذا نظر أيضاً وانه لفي محله وقد أصاب محزه لان الله تعالى جعل للبنت الواحد النصف بالاطلاق
 وعلى كل حال وللبنين الثلثين على كل حال وان قوله تعالى ولأبويه لكل واحد منهما السدس كلام
 لا يتعلق بما تقدمه وهذا المحيب هو الفضل بن شاذان ومن صرح بأن ذلك مخصوص بوجود الأبوين
 الصدوق في الفقيه في باب ميراث الولد للصلب ولقد أطل المرتضى رحمه الله في رد ذلك في رسالة مفردة
 قلها بأجمعها في السرائر والمختلف (وأما الشبهة الثانية) فالجواب عنها ان مذهبنا في الوصية يسقط ما قالوه
 لانهم إنما حملوا الفرائض عليها حيث قالوا ان الموصي لهم يدخل التقصان عليهم بأجمعهم ونحن نقول ان
 كان الموصي بدأ بذكر واحد بعد واحد وسمى له فانه يعطى الاول فالاول الى أن لا يبقى من المال شيء
 ويسقط من يبقى بعد ذلك لانه يكون قد وصى له بشيء لا يملكه فتكون وصيته باطلة وان كان قد ذكر جماعة
 ثم سعى لهم شيئاً فعجز عنه مقدار ما ترك فانه يدخل التقصان على الجميع لانه ليس لكل واحد منهم سهم معين
 بل إنما استحقوا على الاجتماع قدر انحصار ما قسم فيهم كما يقسم الشيء المستحق بين الشركاء وان كان الموصي
 قد ذكرهم واحداً بعد واحد الا انه قد نسي الموصي اليه ذلك فالحكم فيه القرعة فمن خرج اسمه حكم له اولا
 وعلى هذا يسقط قياساً باب السهام في الموارث عليهم لانهم ليسوا مترتبين في التقديم وليس لهم سهم معين
 فيكون بينهم بالشركة بل لكل واحد من الورثة سهم ولا يجوز استعمال القرعة فيهم اجماعاً واذا انتفت هذه
 الاشياء كلها لم يجز القياس على حال كذا ذكره الشيخ في التهذيب وقال انه أقوى شبهة يتمسكون
 بها ولم يذكر الشبهة ولا جوابها الفضل كما ظن المقدس الاردبيلي (وأجاب) في المسالك بان الفارق هو
 تصريح الموصي بإرادة العول فيجب اتباعه للآية الشريفة فكان الله تعالى أمرنا في الوصية بالعول
 ولو قدر انه سبحانه وتعالى أمرنا في الفرائض لصرنا اليه فكيف يقاس غير المأمور به على المأمور به (وأما
 الشبهة الثالثة) فقد أطل الفضل رحمه الله في الجواب عنها وحاصله ان حقوق الديان يجب الخروج
 منها كلاً بلا تقصان ولهذا لا يعد أخذ أحد من الديان قسطه استيفاءً لجميع حقه بل لبعضه بخلاف
 الارث ولو فرض قدرة المدين على ايفاء الدين بعد تقسيط ما له على الديان يجب عليه الخروج من

بأبي حنيفة ومع موته يبقى الباقي في ذمته ويصح احتسابه عليه من الحق وإبرأؤه منه بخلاف الأثر
وان هذه الحقوق ان بطلت في الدنيا لا تبطل في الآخرة بل يعوضون بقدر ما يدخل عليهم من
النقص في الدنيا ولا كذلك الميراث وان الرجل أخذ من القوم ما ليس عنده له وفاء ولا يقدر والله
سبحانه لم يوجب للورثة مالا وفاء لهم فيما أوجبه لانه تعالى شأنه يكون عاجزاً أو عابثاً وانه ليس من
المحال أن يكون لرجل على رجل ألف ولا آخر ألفان ولا آخر عشرة آلاف ولا يكون عنده وفاء ذلك
بل هو واقع صحيح لان تعلق الدين بين المال تعلق استحقاق لا تعلق انحصار فلا يكون محالاً وليس
كذلك الميراث اذ من المحال أن يكون للمال نصف ونصف وثالث فكيف تقيس الصحيح الجائز
بالمحال الفاسد وهل هذا الاقياس ابلّس وانه اذا جاز أن يكون للمال نصف ونصف وثالث جاز أن
يكون له عشرون نصفاً وخمسون ثلثاً أو نصفان وألف ثلث (والجواب الرابع) هو الذي أشار اليه
المرتضى في الانتصار بقوله ان الدين ربما اتسمت أموال الميت لاستيفائه منها وليس كذلك العول
لان الحقوق متعاقبة بأجزاء مسماة ولا يجوز أن تستوفي قط من مال ميت واحد مع كثرة ولا قلة
فكيف تشبه الدين ومثله ما في الناصريات والى الجواب الاول أشار في الناصريات بقوله ان الغرماء
لا يقول أحد من الامة ان كل واحد قد أخذ دينه الذي على الميت اذا أخذ قسطه بل يقول أخذ
بعضه ومخالفتنا في مسألة العول يقولون ان الزوج قد أخذ الربع والابوين السدسين والبنتين الثلثين
فيسمون الشيء بما لا يطابق معناه وأحد لا يقول في غريم كان له الف على الميت فأخذ مائة لضيق
التركة انه قد أخذ الفاً (وأجب) في الانتصار بان أصحاب الديون مستوون في وجوب استيفاء أموالهم
وليس لاحد مزية على الآخر فان اتسع استوفوا والا تساموا وليس كذلك مسائل العول لانا قد
بيننا ان بعض الورثة أولى بالنقص من بعض فافترق الامر ان (وأنت تعلم) ان هذا انما يتم اذا سلم
الخصم عدم تساوي الورثة وذلك عنده في حيز المنع نعم ان هذا يتم لمن يوافق في أصل المسئلة
ويستشكل في الفرق فأمل وقد أورد عليهم أصحابنا ولا سيما الفضل بن شاذان إرادات والزامات
لا يحصى لم عنها (منها) ما أشرنا اليه آنفاً من ان القول بالعول يستلزم أن يكون الله تعالى عابثاً
وجاهلاً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً لانه يستحيل أن يجعل الله تعالى المال نصفين وثلثاً أو ثلثين
ونصفاً ونحو ذلك (ومنها) ان العول يؤدي الى التناقض والاعراض بالقبيح (أما الاول) فلانا اذا فرضنا
الوارث أبوين وبنتين وزوجاً وجعلنا فريضتهم من اثني عشر وأعلنناها الى خمسة عشر فأعطينا الابوين
أربعة أسهم من خمسة عشر فليست سدسين بل خمساً وثلث خمس وهكذا في ثلاثة الزوج وثمانية
البنتين وذلك تناقض لان كل واحد من السهام المذكورة ليست مفروضة شرعاً (وناقش) في هذا
المقدس الأردبيلي قال انهم يقولون انما أراد الله بهذه السهام في صور العول ما يقرب منها لا عينها
لاستحالتها وادعى ان ذلك يفهم من الاخبار وربما كانت الاخبار ظاهرة في ان مرادهم الحقيقة كما هو
ظاهر الفاضل المجلسي والفاضل المولى (ملا خ) مراد في شرح قوله عليه السلام ان السهام لا تعول على ستة
يصرون وجوها لم تجز ستة وقوله عليه السلام ان السهام لا تعول من ستة وقد يظهر أيضاً ان مرادهم
الحقيقة من الفضل والمرتضى (وأما الثاني) فلانه سبحانه يكون قد سعى الحصة باسم الربع والخمس والثلث
باسم الثلثين والخمس وثلثه باسم الثلث ولا نفي بالاعراض الا ذلك (ومنها) ما أشرنا اليه سابقاً من
انه ان وجب كون المذكور أكثر سهاماً بطل العول والمقدم حق فكذا التالي والملازمة تظهر فيما

وحينئذ يدخل النقص على البنت أو البنات وعلى الاخت أو الاخوات من قبل الاب أو من قبلها معا دون باقي الورثة فلو خلف زوجا وأبوين وبنتا فللزوجة الربع وكلا وللابوين السدسان والباقي للبنت وكذا لو كان أزيد منها مع الابوين أو أحدهما والزوجة وكزوجة مع ابوين وبنيتين وكزوج مع اخوين من الام واختين من الاب أو اخت (متن)

إذا خلفت زوجاً وأبوين وابناً فإنه يعطى الابن الباقي فلو كان بدل الابن بنتاً أخذت أكثر من الذكر قطعاً وأما المقدم فإن الخصم قد ألزم فيما إذا خلفت زوجاً وأبوين أن يعطى الاب الثلث والام السدس حذراً من أن تفضل الانثى على الذكر وخالف صريح القرآن مع أنه قد فرض الله لها مع عدم الحجاب الثلث فإذا ألزم ذلك فيما يخالف صريح القرآن فلا يلتزمه فيما يوافق (قلت) وهنا الزام آخر لم أجده أحدًا ذكره من أصحابنا ذكره الباقر عليه السلام في رواية ابن بكير حيث قال عليه السلام لمن سأله من العامة بعد كلام طويل فلا تعطون الذي جعل الله تعالى له الجميع في بعض فرائضكم شيئاً وتعطون الذي جعل له النصف تاماً فقال له الرجل كيف نعطي الاخت النصف ولا نعطي الذكر لو كانت هي ذكراً شيئاً فقال عليه السلام يقولون في أم وزوج واخوة لأم وأخت لأب فتعطون الزوج النصف والام السدس والاخوة من الأم الثلث والاخت من الاب النصف فتجعلونها من تسعة وهي من ستة فترفع الى تسعة قال كذلك يقولون قال فإن كانت الاخت ذكراً قال عليه السلام ليس له شيء الحديث (واعلم) ان كثيراً من الاخبار ورد بان السهام لا تزيد عن ستة وقد روى الكليني عن يونس بطريق حسن ان الوجه في ذلك كونها على خلقة الانسان لان الله عز وجل خلق الانسان من ستة أجزاء النطفة والعلقة والعلقة الى آخره (قلت) لعل اختيار الستة في اخراج السهام عنها أنها عدد السهام الواردة في القرآن العظيم وانها أقل كسراً وأسهل حفظاً من سائر مخارج الكسور التسعة اذ لا كسر فيها الا في ربع وكسره النصف وفي الثمن وكسره الربع بخلاف باقي المخارج كالاربعة والثمانية فبها كثير (أو قول) المراد بالستة هي التي ذكرها الله سبحانه للثلاث والنصف والثلث والربع والثلث والسدس وهذا هو الاقرب فتأمل ولعل يونس نظر الى هذا وهي أصول الفرائض ثم تنقسم كل فريضة على سهام بعدد الوراث واختلافهم في الارث الى ما لا يحصى وهذا معنى ما ورد من انها ربما تزيد على المائة فأما قولهم عليهم السلام انها لا تجوز ستة فمعناه انها وان زادت وزادت لا تزيد اصولها على ستة وهذا المعنى مصرح به في حديث البجلي عن بكير رحمه الله قوله رحمه الله قدس الله تعالى روحه ﴿ ويدخل النقص على البنت والبنات ﴾ لأنهن كما قدمنا اذا اجتمعن مع البنين ربما تقصن عن العشر أو نصفه لنص الآية للذكر مثل حظ الانثيين وكذا الحال في الاخوة والاختوات من قبل الاب أو من قبلها ولم يذكر المصنف رحمه الله هنا الاب كما ذكره في التحرير والارشاد وقد علمت الوجه في الذكر والترك في الجواب عن الشبهة الاولى للعامة رحمه الله قوله رحمه الله قدس سره ﴿ دون باقي الورثة ﴾ لاطلاق الآية فيما فرض لهم من السهام أعلاها وأدناها من غير ما يوجب لهم النقص في صورة من الصور رحمه الله قوله رحمه الله ﴿ وكذا لو كان أزيد منها ﴾ ضمير كان راجع الى الوارث الولد المفهوم من السياق فالتقدير وكذا الحال لو كان الوارث الولد أزيد من البنت بان كان هناك بنتان أو ثلاث فإنه يدخل النقص عليهن مع الابوين أو أحدهما والزوجة رحمه الله قوله رحمه الله ﴿ وكزوجة الى قوله أو اخت ﴾ كذا وجدته في أربع نسخ مصححة

وكزوجة مع اخت لاب او اختين فصاعدا مع اخوين من قبل الام ﴿ المقصد الثاني ﴾ في
تعيين الوراث وسهامهم وفيه فصول (الاول) في ميراث الابوين والاولاد للاب المنفرد
المال وللأم المنفردة الثلث والباقي رد عليها فان اجتمعا فلام الثلث والباقي للاب ومع
الاخوة الحاجبين لها السدس والباقي للاب (متن)

أي بالواو العاطفة وما ذكره بعض المحشين من انه وجد بعضه في التسخ كزوجة بدون واو فحمله على الغلط
أولى من تكلف تأويله ومراد المصنف رحمه الله بهذه العبارة انه يكون للزوج النصف وللأخوين من
الأم الثلث والباقي للاختين من الاب ان كانتا أو للاخت ان كانت وكذا الحال في الزوجة
مع الاخت لاب والأخوين لأم للزوجة الربع وللأخوين للأم الثلث والباقي للاخت للاب
أو الاختين والأخوات للأب ﴿ المقصد الثاني ﴾ في تعيين الوراث وسهامهم ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ للاب المنفرد المال ﴾ اذا انفرد الأب عن في مرتبته وعن الزوجين حاز
المال كله باقراه والدليل عليه بعد الاجماع معلوماً ومنقولاً وموافقة لاعتبار عموم آية أولى الارحام
وعوم الاخبار وربما استدلل عليه بقوله تعالى وورثه أبواه فتأمل وخصوص صحيح ابن مسلم عن أبي
جعفر عليه السلام قال لا يرث مع الأم الحديث وصحيح زرارة حيث قال فيه ولا يرث مع الأم ولا
مع الأب ولا مع الابن ولا مع الابنة أحد خلق الله غير زوج أو زوجه ﴿ قوله ﴾ قدس الله
روحه ﴿ وللأم المنفردة الثلث والباقي رد عليها ﴾ للأم الثلث بالتسوية والباقي بالرد وقوله تعالى فلأمة
الثلث لا ينافي اعطاء الباقي لها باقراه وقد ذهب الحسن بن أبي عقيل الى انه لو ترك أمه حازت
المال كله بلا سهام مسماة وإنما سمي الله عز وجل للأم السدس والثلث مع الولد اذا اجتمعوا فاذا لم
يكن ولد ولا أب فليست بذوي سهم وما دل على المسئلة الاولى من اجماع وعوم وخصوص واعتبار يدل
على هذه ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ فللأم الثلث الخ ﴾ يدل على هذه الاحكام الاربعه الاجماع
والنصوص من الكتاب والسنة (أما الاجماع) فعلموم ومنقول (وأما الكتاب المجيد) فقوله سبحانه وتعالى
فلأمة الثلث وان كان له أخوة فلأمة السدس فاذا فرض الله تعالى لها الثلث والسدس وقد قال سبحانه
وتعالى وورثه أبواه تبين أن يكون الباقي للأب كما اذا كان معها غيره بل هو أولى (وأما السنة) فكصحيح
زرارة وخبر أبي بصير والاخبار كثيرة في انه اذا بقي الابوان يكون المال بينهما اثلاثاً مع عدم الحجب
بأخوة الاب (واعلم) ان الأم اذا أخذت فانما هو ثلث جميع ما ترك سواء كان معها زوج أو زوجة أم لا
لا ثلث ما بقي بعد حصة الزوجين كما هو رأي جمهور العامة كما نقل عن الكشاف والبيضاوي والآية
الشريفة حجة عليهم أعني قوله تعالى وورثه أبواه فلأمة الثلث وتقيدها بما اذا لم يكن معها وارث
آخر كالزوج عدول عن الظاهر مضافاً الى ان المتبادر من الثلث والنصف انما هو ثلث الاصل (احتجوا)
بأنه لا فائدة في قوله تعالى وورثه أبواه بعد ان علم الا ان معناه وورثه أبواه فحسب (وفيه) مضافاً الى
ما مر انه كان ينبغي التصريح بنفي الغير لا ذكر ما هو المفروض وحذف ما لا بد منه مثل فحسب أولاً
وارث غيرها أو نحو ذلك ولعل الفائدة الاشارة الى انها كسائر الورثة قد لا يرثان مع ثبوت النسب كأن
يكونا رقيقين أو كافرين أو قاتلين أو نحو ذلك مثل ان يكون هناك دين مستغرق أو لعله سبحانه
وتعالى اشار بذلك اجمالاً الى ان الكل لما اذا عدم الأب ولم يكن غيرها والا فالباقي اذا كان هناك

ولا يرث الاخوة شيئاً وان حجبوا وللابن المنفرد المال وكذا الابن فصاعدا بالسوية
وللبنت المنفردة النصف والباقي يرد عليها وللابنتين فصاعدا الثلثان والباقي رد عليهن
ولو اجتمع الذكور والاناث من الاولاد فللذكر مثل حظ الانثيين ولو اجتمع الابوان
او احدهما مع ولد ذكر فصاعدا قلها السدسان او السدس ان كان واحدا والباقي للولد
اولم يزداد بالسوية ولو كان مع الابوين او مع احدهما اولاد ذكور واناث فلولو احد السدس
ولهما السدسان والباقي للاولاد للذكر ضعف الانثى ولو كان معهم زوج او زوجة اخذ الزوج
الرابع او الزوجة الثمن والابوين السدسان والباقي للاولاد للذكر ضعف الانثى وللابوين
مع البنت السدسان وللبنت النصف والباقي يرد عليهم اخماسا فان كان اخوة فالرد على
البنت والاب خاصة ارباعا (متن)

غيره او الى ان الحجب انما يكون معه بقرينة قوله تعالى وان كان له اخوة ﴿ قوله ﴾ ولا
يرث لاخته شيئاً وان حجبوا ﴿ لاخلاف في ذلك لاحد من اصحابنا وفي الخلاف الاماروي عن
ابن عباس في رواية شذت انه قال السدس الذي حجبوا به الأم يكون للاخوة ﴿ قوله ﴾
قدس الله تعالى روحه ﴿ وللابن المنفرد الى قوله مثل حظ الانثيين ﴾ يدل على ذلك كله الكتاب
والسنة والاجماع الا ان ابن عباس كما علمت آفاساوى في الفرض بين البنت والبنين والفضل والحسن
خصا فرض النصف والثلثين للبنت والبنين بحال الاجتماع مع الأب وجعل البنت والبنين عند
الافراد كالابن في اتقاء الفرض وكذا قال الحسن في الاخت قال اذا انفردت الاخت من أي
جهة كانت فالمال لها بلا سهام ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ ولو اجتمع الابوان الى قوله ولو كان
معهما زوج أو زوجة ﴾ هذه الاحكام مرتبطة بدلالة النص لا خلاف فيها ﴿ قوله ﴾ قدس سره
﴿ ولو كان معهم زوج أو زوجة ﴾ اذا كان معهم زوج تكون المسئلة من اثني عشر واذا كان هناك
زوجة كانت من أربعة وعشرين في الموضعين يأخذ الابوان السدسان والزوجة في الاول الربع والزوجة
في الثاني الثمن والباقي يقسم على الاولاد للذكر ضعف الانثى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى سره
﴿ والباقي يرد عليهم اخماسا ﴾ اتفاقاً ان لم يكن للأم حاجب لان الفاضل لا يخرج عنهم ولا ترجيح
للتساوي في الدرجة فيرد عليهم على نسبة سهامهم فاصل المسئلة من أول الامر من خمسة كما أفصحت به
حسنه محمد قال اقرأني أبو جعفر عليه السلام صحيفة كتاب الفرائض التي هي املاً رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وخط علي عليه السلام بيده فوجدت فيها رجل ترك أبويه وابنته فللابنة النصف وللابوين
لكل واحد منهما السدس يقسم المال على خمسة أسهم فما أصاب ثلاثة فللابنة وما أصاب سهمين فللابوين
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ فان كان اخوة فالرد على البنت والأب خاصة ارباعا ﴾
اختصاص الاب والبنت بالرد اتفاقاً واما كونه ارباعاً فكذلك وما خالف فيه الا الشيخ معين الدين
المصري قال على ما قل ورد الاختصاص بالرد مجعلاً وهو يقتضي أمرين اما ان يكون للأب في الرد
سهمان من خمسة وهما اللذان كانا له وللأم لان الاخوة انما يحجبون بوجود الاب واما ان يكون له سهم
من أربعة فيكون الرد عليه وعلى البنت بمجموعهما والاول أقوى ووجه أنهم انما يحجبون الأم عن

ولاحدهما معها السدس ولها النصف والباقي يرد ارباعاً مطلقاً ولهما مع البنتين فصاعداً السدسان والبنات الثلاثان ولا حدهما مع البنتين فصاعداً السدس والباقي يرد اخماساً ولو دخل الزوج او الزوجة اخذ كل منهما النصيب الادنى وللأبوين السدسان او لاحدهما السدس والباقي للبنت او البنات فان حصل رد فهو على البنت واحد الأبوين او هما دون الزوجة ومع الحاجب يرد على الأب والبنت دون الأم والزوجة (متن)

السدس لمكان الأب فيكون له ما حجب عنه وقد اتفق الناس على ضعف ما قواه وذلك لان المهور كون الباقي لباقي الورثة على نسبة السهام فلا وجه لاختصاص الأب **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿ولاحدهما معها السدس الى قوله مطلقاً﴾** أي لاحد الأبوين مع البنت السدس وللبنت النصف والباقي يرد ارباعاً مطلقاً سواء كان للأم حاجب أم لا لان الأم انما تكون محجوبة بالاخوة اذا كانت مع الأب ويدل عليه ما تقدم من ان فرض البنت النصف وفرض أحد الأبوين معها السدس فالمسئلة من أربعة من أول الامر كما في حسنة محمد أو صحبته قال اقرأني أبو جعفر عليه السلام صحيفة كتاب الفرائض التي هي أملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخط علي عليه السلام بيده فوجدت فيها رجل ترك ابنته وأمه للابنة النصف ثلاثة أسهم وللأم السدس ويقسم المال على أربعة أسهم فما أصاب ثلاثة أسهم فللابنة وما أصاب سهما فللأم قال وقرأت فيها رجل ترك ابنته وأباه للابنة النصف ثلاثة أسهم والأب السدس يقسم المال على أربعة أسهم فما أصاب ثلاثة أسهم فللابنة وما أصاب سهما فللأب واعلم ان هذا الطريق المذكور في الاخبار وهو الاخذ بأصل المسئلة من أول الامر من دون ضرب اعتداه المحقق الطوسي في رسالته والفاضل البهائي في مقدمته **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿ولاحدهما مع البنتين فصاعداً السدس والباقي يرد اخماساً﴾** الوجه فيه ظاهر مما تقدم مراراً من عدم الاولوية ويدل عليه خبر نكير عن الصادق عليه السلام في رجل ترك ابنته وأمه ان الفريضة من أربعة لان للبنت ثلاثة أسهم وللأم السدس وبقي سهران فهما أحق بهما من المم ولاخ والعصبة لان البنت ممي لها ولم يسم لهم فيرد عليهما بقدر سهامهما لا شراك العلة وخالف أبو علي فخص الرد بالابنتين لدخول النقص عليهما بالزوجين فالفاضل لها وتمول الصادق عليه السلام في رواية أبي بصير فيمن ترك ابنتيه وأباه ان الأب السدس والابنتين الباقي وهو ضعيف واحتمل في المختلف حمله على ما اذا كان مع الابنتين ذكر قال وعليه يحمل كلام ابن الجنييد (قلت) وفي الاحتمال والحل نظر وربما يقال ان حل الجبر عليه ممتنع فتأمل **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿والباقي للبنت والبنات﴾** وان هذا الباقي لينقص عن نصف البنت وثلثي البنتين أو البنات والوجه فيه مأمور **قوله** قدس سره **﴿فان حصل فهو على البنت الى آخره﴾** كما هو المشهور والمنصور ويأتي على قول أبي علي اختصاص البنت والبنات بالرد والمسئلة ان كان هناك أي مع الأبوين والبنت زوج من اثني عشر لقول أبي جعفر عليه السلام في خبر محمد وبكير للزوج ثلاثة وللأبوين أربعة والبنت خمسة وكذلك ان كانت البنات خمساً تكون الفريضة من اثني عشر للخمس بنات خمسة أسهم لكل واحدة سهم وان تعددت البنت ازدادت الفريضة على حسب ازديادهن الا اذا كن خمساً وان كان هناك زوجة فاصل الفريضة أربعة وعشرون وذلك لان هناك نصفاً وسدسين وثمناً والنصف داخل في الاخيرين وبين محرج السدس والثلث

ولو اجتمع الزوج او الزوجة مع الابوين فلام الثلث ولاحد الزوجين فرضه الاصل
والباقي للاب ومع الاخوة للام السدس والباقي للاب بعد نصيب احد الزوجين وولد
الولد وان نزل يقوم مقام الولد مع عدم ابيه ومن هو في طبقته ويقاسم الابوين كايه
وشرط ابن بابويه في توريثه عدم الابوين (متن)

توافق بالنصف فاذا ضربت نصف احدهما في الآخر كان المرقع أربعة وعشرون والفاضل عن
السهم واحد لا ينقسم على البنت والابوين اخماساً فنصيب الخمسة في أصل الفريضة يبلغ مائة
وعشرين ومع حب الأم عن الزائد ينقسم الواحد الباقي ارباعاً فنضرب اربعة في اربعة وعشرين
فالخامس ستة وتسعون ومنها نصيب وهكذا الحال في باقي الصور ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿ولو
اجتمع الزوج او الزوجة مع الابوين الى قوله والباقي للاب﴾ يريد انه اذا كان مع الابوين خاصة
زوج أو زوجه فلاحد الزوجين نصيبه الاصل لولد والام ثلث الاصل مع عدم الحاجب وسدسه
معه والباقي للاب ولا يصدق اسم النقص عليه هنالاه حينئذ لا تسمية له وهذا هو الذي أوجب
ادخال الاب فيمن ينقص عليه كما سلف والباقي للاب هو الثلث ان كان الميت زوجه وللأم حاجب
والفريضة حينئذ ستة للزوج النصف وللأم السدس والباقي اثنان للاب ولم يكن للأم حاجب فالفريضة
ايضا من ستة لكن للأم الثلث والباقي عن نصف الزوج واحد للاب وان كان الميت زوجا ولا
حاجب للأم فالفريضة من اثني عشر للزوجة رهما وللأم سدسها والباقي سبعة للاب فلام حالتان
تارة لها الثلث وأخرى لها السدس وعلى كل حال اما ان يرد عليها أولا وكذلك الاب له حالتان حالة
لا فرض له وهو ما اذا لم يجتمع معه ولد وحالة له السدس فرضاً وهي ما اذا اجتمع مع الولد وحينئذ
اما ان يرد عليه أولا وللبنت النصف فرضاً مع رد أو نقص أولا معها أولا فرض لها وكذا الحال في
البنتين والبنات بالنسبة الى الثلثين ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وولد الولد وان نزل الى
قوله والاقرب﴾ تضمن كلامه هذا حكين (الاول) ان ولد الولد وان نزل يقوم مقام الولد مع عدم ابيه
أو أمه ومن هو في طبقته أو طبقتهما (الثاني) انه يقاسم الابوين كايه أو أمه والاول اجماعي والاخبار به
متضاربة ان لم تقل متواترة كما ادعى ذلك في النهاية في الثاني والاستدلال عليه بعموم الاولاد والبنات
كما في الكافي عن الفضل والمسالك وغيرها محل نظر وتأمل كما يأتي انشاء الله تعالى نعم ان أريد عموم
المجاز بالمعنى المعروف صح الاستدلال بعموم الاولاد والبنات وقد سلفت منه الإشارة الى ذلك ويأتي
تمام الكلام فيه انشاء الله واما الثاني فلا عرف فيه مخالفاً غير الصدوق في المنع والحقه وقال في (المجمع)
انه لا يخلو من قرب ورمى المشهور بالبعد والمجلسي في حاشية الفقيه انه موافق لظاهر الاخبار واستعمل
الحال فيه وان الاخبار فيها تصریح بخلافه نعم هو مذهب كثير من العامة كما نقله الكليني وغيره وقول
الشيخ في التهذيب انه مذهب بعض أصحابنا قائما يريد الصدوق بقرينة قوله واحتج له بخبر سعد
وعبد الرحمن فتأمل وقد اعترف بعدم معرفة الخلاف الا منه جماعة منهم الحسن الآبي والارديلي
والشيد في الدروس والمجمع وبعض ادعى الاجماع ولم يكثر بخلافه وبعض قال انه مسبوق بالاجماع
ملحق به كالمفاضل المقداد في التقيح وبالجملة الاجماع معلوم ومنقول صريحاً وظاهراً في عدة مواضع
ويدل عليه من الاخبار ما رواه ثقة الاسلام والشيخ عن زرارة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام

في حديث طويل قالا عليهما السلام وان لم يكن ولد وكان ولد الولد ذكراً أو أنثى فأنهم بمنزلة الولد الى ان قالا وولد البنات يرثون ما يرث ولد الصلب ويحجبون ما يحجب ولد الصلب وأنه لنص صريح في المطلوب ومن بعيد القول ما قيل يحتمل أنه من كلام زرارة وما رواه الفضل بن الحسن الطبرسي في مجمع البيان عن أهل البيت عليهم السلام (١) دون غيرهم في حديث طويل الى ان قال وولد الاخوة والاخوات يقومون مقام آبائهم وأمهاتهم في مقاسمة الجد والجدة كما يقوم ولد الولد للصلب مقام الأب (وما رواه) عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال ابن الابن اذا لم يكن من صلب الرجل أحد قام مقام الابن قال وابنة البنت اذا لم يكن من صلب الرجل أحد قامت مقام البنت (ووجه الدلالة) انه لو كان مشروطاً بشرط آخر وهو فقد الابوين لكان قد أقام مقام الشرط جزؤه الامم وهو غير جاز ومثله صحيح البجلي أيضاً وخبر اسحق بن الابن يقوم مقام أبيه وفي (النهاية) الاخبار متواترة ويمكن ان يستدل عليه بما استدل به الصدوق لمذهبه من صحيح سعد بن أبي خلف والبجلي حيث يقول فيه عليه السلام بنات الابنة يقمن مقام البنات اذا لم يكن للبنت ولد ولا وارث غيرهن كالبنت اذا لم يكن للبنت ولد بان يكون قوله عليه السلام ولا وارث غيرهن جملة معطوفة على قوله بنات الابنة فيكون المعنى هن يقمن ويرثن ولا يرث غيرهن كالبنت اذا لم يكن للبنت ولد فيخرج الابوان بنص أو اجماع ويمكن ان يكون المراد اذا لم يكن للبنت ولد ولا ولد أقرب من أولاد الأولاد فيكون قوله ولا وارث غيرهن جملة حالية أو يكون المراد اذا لم يكن ولد ولا وارث غيره ورث ولد الولد المال كله وان كان له أبوان شاركتا او يكون المراد كما قال الشيخ اذا لم يكن للبنت الابن الذي يتقرب ابن الابن به أو البنت التي يتقرب بنت البنت بها ولا وارث من الأولاد للصلب غيره وعلى هذه الوجوه وأظهرها الاول يكون الحديثان عليه لاله سلمنا انهما ليسا فيما يقول لكننا ندعي ان وجه الاجمال فيها ملاحظة التقية اذ قد علمت ان كثيراً من العامة على ما يذهب اليه الصدوق ومثليها في الحل على التقية رواية البجلي الاخرى التي لم يسندها الى معصوم التي يقول ان بنات الابن يرثن مع البنات ورواية سعد بن أبي خلف التي يقول فيها ان الجد يرث مع بنات الابنة أو تحمل هذه على استحباب الطعنه ان لم قل انها مختصة بالابوين كما هو الحق الا ان الاستحباب الامر فيه سهل أو ان المراد بالجد جد البنات الذي هو أبو الميت سلمنا انهما ظاهران فيما يقول الصدوق لمكان تقدم ذكر الولد والبنات ونفي الجنس (لكننا) قول انهما معارضتان بالاجماع والاخبار الاخر المؤيدة بالشهرة ان لم يسلم الاجماع

(١) اعلم ان صاحب مجمع البيان أورد في بعض المقامات من كتابه المذكور أكثر أحكام الموارث على سبيل الاجمال وقال ان ذلك من أهل البيت عليهم السلام دون غيرهم فتظن صاحب الوسائل هذا الكلام في سلك الاحاديث الواردة عن أهل البيت عليهم السلام وتبعه في ذلك صاحب الرياض وتقليده الشارح في هذا الكتاب وتلميذ الشارح في الجواهر قدس الله أرواحهم وغيرهم وسموها بمسئلة مجمع البيان الطويلة ولا ينبغي ماني نظرها في سلك الاخبار فانها أحكام استنبطها صاحب مجمع البيان باجتهاده من الاخبار التي بأيدينا أو منها ومن غيرها لكن المظنون قوياً الاول ومراده أنها مأخوذة من اخبارهم عليهم السلام لا من غيرهم من العامة فهي لا تزيد عن سائر فتاوى فقهاء الامامية التي ينسبونها الى أهل البيت عليهم السلام وقد تنبه لذلك بعض فضلاء المعاصرين في شرحه على الشرائع المسمى بهداية الانام ونبينا عليه في كتاب كشف الغامض في أحكام الفرائض (محسن الحسيني العاملي)

أو بالأخبار المتواترة كما ادعى الشيخ ومنه خرجت الأخبار وعليه فيها المدار وبذلك يقيد إطلاق آية أولي الأرحام وإطلاق صحيح الخزاز وهو قوله عليه السلام كل رحم بمنزلة الرحم الذي يجر به إلا أن يكون وارث أقرب إلى الميت منه فيحجبه وكذا إطلاق الإجماع بأن الأقرب يمنع الأبعد أن لم يقل بالإجماع فيها كما قيل ولم يقل باننا لا نسلم أن الأب أقرب من ابن الابن وإن نزل بل هو مساو له للإجماع والأخبار الدالين على مساواته له في الإرث ونحن لا نعرف الأقرب في بعض الأحيان إلا بدلالة أهل الذکر عليهم السلام هذا كله أن لم يقل بما ادعاه في المسالك من أن ولد الولد في هذا الباب ولد بالإجماع وربما ظهر ذلك من الكليني والفضل وغيرها فإنه على هذا يمكن أن يستدل على المطلوب بقوله تعالى شأنه ولكل منهما السدس فإنه جل اسمه وشأنه قيد فيها كون السدس لها بوجود الولد والثالث بعده فإذا كان ولد الولد ولداً إجماعاً في المقام حصل المطلوب (وأوهن) شيء يستدل به للصدوق ما قيل من أن الأبوين مساويان للأولاد والأولاد يحجبون أولادهم فكذا ما ساواهم وذلك لأنه قد قام أولاد الأخوة مقام آبائهم في مشاركة الأجداد وقام الجد البعيد مقام القريب في مشاركة الأخ إلى غير ذلك ثم إن ما ذهب إليه أيضاً لا بد له فيه من تخصيص الخبر بالوارث النسبي كما لا يخفى (ومما يرد عليه) أنه يحكم بأن للزوجة والزوج نصيهما الأدنى مع ولد الولد فكيف لا يجعل ذلك في الأبوين إلا أن يقول بالفرق بين الزوجين والأبوين لكونهما يرثان بالقرابة والنسب دون الزوجين فانهما إنما يرثان بالسبب (وفيه) أن الزوجين يمتنان أي نسب كان قريباً كان أو بعيداً بخلاف الأبوين فتأمل أو تقول إن الحاجب لا يشترط أن يكون وارثاً وربما لاح من التفتيح أن الصدوق يقول بأن للزوجين مع ولد الولد النصيب الأعلى لأنه كالمعدوم وفيه تأمل يظهر ذلك لمن تأمل الفقيه في ميراث الولد للصلب ويتفرع على قوله كما صرح به أن الأجداد يرثون مع ولد الولد السدس استناداً إلى رواية سعد بن أبي خلف المتقدمة وقد عرفت الوجه فيها وقد قال الشيخ إنها مما أجمعت العصابة على ترك العمل بها فقد تبين بطلان ما ذهب إليه الصدوق وإن ما شنع به على الفضل من أنه دل به قدمه عن الصراط المستقيم ليس في محله (نعم) ربما يمكن أن يقال على الفضل حيث استند إلى أن تبوت إرث ولد الولد من الآية الكريمة أنه يجب أن تكون القسمة للذكر مثل حظ الأنثيين ولا يصح جعل ابن البنت بمنزلتها وإعطاؤه الثلث وجعل ابنة الابن بمنزلة وإعطاؤها الثلثين ويأتي توجيه ذلك وأما من لم يستند في ذلك إلى الآية الشريفة فهو في سلامة من هذا الاعتراض ولا حاجة به إلى التوجيه الآتي نعم قول الفضل في ابن ابن و بنت ابن للذكر مثل حظ الأنثيين يناقض ما قرره من أن كلا منهما يأخذ نصيب أبيه والوجه فيه أن ذلك خطأ من الناسح أو منه حيث أراد أن يكتب مثل حظ الأنثيين فكتب الأنثيين ولعل الصدوق أشار في ذلك التشنيع إلى هذه بخصوصه (١) لكن هذا لم يزل فيه قدمه وإنما سعى فيه قلبه وإلا فما كان الفضل ليناقض نفسه بمثل هذه في كتاب واحد من دون تقدم عهد وأما التوجيه (فتقول) أنهم نظروا إلى الآية في أصل الإرث وثبوته وإلى الاعتبار والأخبار في النصيب حيث كانت فيها أن أولاد الأولاد بمنزلة الأولاد فهو شامل لأخذ الحظ والنصيب فتأمل قوله

والأقرب يمنع الأبعد فلا يرث ابن ابن ابن مع ابن ابن ويرث كل منهم نصيب من يتقرب به فلو ولد البنت نصيب أمه ذكرًا كان أو أنثى وهو النصف مع الانفراد أو مع الأبوين ويرد عليه كأمه وإن كان ذكرًا ولولد الابن نصيب الابن ذكرًا كان أو أنثى وهو جميع المال إن انفرد والفاضل عن الفرائض إن اجتمع مع ذوي القروض كالأبوين أو أحد الزوجين ولو انفرد أولاد الابن وأولاد البنت فلاولاد الابن الثلثان وإن كان واحد أنثى ولأولاد البنت الثلث وإن كان أكثر ذكرًا ولو كان معهما أبوان فلهما السدسان والفاضل بينهم على ما بيناه (متن)

قدس الله تعالى روحه ﴿ والأقرب يمنع الأبعد ﴾ أي الأقرب من أولاد الأولاد يمنع الأبعد وهذا ما لا كلام فيه لأحد ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ويرث كل منهم نصيب من يتقرب به الخ ﴾ هذا هو المعروف بين الأصحاب ما عدا السيد والحسن ومحمد وسالم بن ران المصري على ما يأتي بيانه وقد ادعى السيد أبو المكارم عليه اجماع الطائفة وهو ظاهر الشيخ في المبسوط حيث قال إلا أن عندنا يأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به وعند الفقهاء إلى آخره وعزى إليهم مذهب الصدوق وظاهر المحقق الطوسي أنه كاد يجمع عليه حيث قال وقريب أن يكون اجماعًا وربما ظهر من الخلاف على ما في تلخيصه أنه وفاقي ونسبه في الايضاح وغاية المرام إلى فتوى الأصحاب وأما نسبه إلى المشهور فأكثر من أن تحصر ويدل عليه الاخبار المستفيضة كخبر زواره المتقدم الذي رواه ثقة الاسلام والشيخ عن أبي عبد الله (١) وأبي جعفر عليهما السلام في حديث طويل قال عليهما السلام وإن لم يكن ولد وكان ولد الولد ذكرًا أو أنثى فأنهم بمنزلة الولد وولد البنين بمنزلة البنين يرثون ميراث البنين وولد البنات بمنزلة البنات يرثون ميراث البنات الحديث ووجه الدلالة ظاهر لعموم المنزلة وقوله عليه السلام يرثون ميراثهم شامل لأصل الارث وكيفيته فكأنه عليه السلام قال يرثون ميراثهم كما وكيفًا واحتمال اختصاصه بالكم على تقدير تسليمه لا يوجب قصر عموم المنزلة عليه فتأمل وكصحيحني البجلي وسعد بن أبي خلف وغيرها من الاخبار المتضافرة كرواية اسحق بن عمار وحسنه البجلي وصحيحته الاخرى على الصحيح وروايته إلى غير ذلك مما تضمن أن بنات البنات يقمن مقام البنات إذا لم يكن للبيت ولد ولا وارث غيرهن كما في صحيحة البجلي ومثلها صحيحة ابن أبي خلف إلا أنه زاد فيها وبنات الابن يقمن مقام الابن وكذا سائر الروايات ووجه الدلالة من وجوه (الاول) أن الظاهر المتبادر كون ميراث أولاد الأولاد من حيث قيامهم مقام آبائهم وأمهاتهم وهذا خلاف ما ذكره السيد وأتباعه لأنهم جعولهم وارثين من حيث أنفسهم والقول بأن المراد توريثهم بقدرهم ولا يفهم أزيد من ذلك عدول عن الظاهر ورفض التبادر ولو أريد ذلك لقليل لهم نصيب آبائهم من غير أن يوثق بلفظ اقيام في الاخبار مكررا فالتكرار أعدل شاهد على ما استظهرناه (الثاني) أن الظاهر من قيام الأولاد مقام الآباء والأمهات تنزيلهم منزلتهم لو كانوا موجودين مطلقا أي في أصل الارث وكيفيته وذلك يدل على المطلوب وإن الفرق بين هذين الوجهين ربما دق على من ينعم النظر (الثالث) أنه عليه السلام حكم بأن بنات البنات يقمن مقام البنت الواحدة والسيد لا يقول بأن البنات مقام بنت

ولو كان هناك احد الزوجين فله نصيبه الاذني وللأبوين السدسان والباقي لأولاد الابن
ولأولاد البنت اثلاثاً وأولاد البنت يقسمون نصيب أمهم المذكور ضعف الاثني على الاصح (متن)

واحد لكن مقام بنات واحتمل ان الجمع باعتبار تعدد المواد أبعد شيء والا فما الباعث على الجمعية في
المحكوم عليه والافراد في المحكوم به حيث قال مقام البنت ولم يقل مقام البنات فالاختلاف دليل على
ارادة ما ذكرناه لو اوضح لا يكاد يخفى على ذي مسكة (فان قلت) ان كون بنات البنت يقين مقام البنت
لا يتنافي مذهب السيد وأصحابه لان بنت البنت مقام البنت على مذهب السيد أيضا في قدر ميراثه
بل هو غاية مقصوده نعم لو قيل ان ابن البنت مقام البنت لكان متافيا لمذهب السيد (قلت) هذا لا
يرد على شيء من الوجوه التي ذكرناها في الاستدلال على انك ان لحظت الوجه الثالث سقط هذا
السؤال عن درجة الاعتبار بالكلية نعم هذا السؤال ربما أورده بعض الناس على من ذكر الخبرين
في الحجة ولم يوجههما بما ذكرناه بل اقتصر على ايرادهما وأحال معرفة الوجه المتأمل فيجوز من لم يمن
النظر ويعترض بما ذكر فقد ذكر ان الدليل صريح في المطلوب مانع عن احتمال غيره فما في الكفاية
والفتاوى من ان الدليل غير صريح غير صحيح وربما لاح من الروضة في المقام ان عمل الأكثر مما يجبر ضعف
الدلالة وليس كذلك لانه انما يجبر ضعف السند فقط الا على وجه أشرنا اليه سابقا قلناه عن
الاستاذ الشريف والظاهر انه أخذ عمل الأكثر مؤيدا لا جابراً للدلالة لانها عنده واضحة ويأتي
تمام الكلام عند ذكر المصنف مذهب السيد رحمه الله **قوله** **﴿** قدس سره **﴾** فله نصيبه
الأذني **﴿** أي على المختار وأما عند الصدوق رحمه الله فكذلك لم يظهر منه في الفقيه ونسبه
اليه المولى الارديلي في المجمع ولعله بناء على انه لا يشترط في الحاجب أن يكون وارثا كما تقدمت
الاشارة الى ذلك وقد علمت ان صاحب التنقيح مما يحتمل أن لا يكون عرف مذهبه في أحد الزوجين
مع ولد الولد **﴿** قوله **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** والباقي لأولاد الابن وأولاد البنت أثلاثاً **﴿**
والدليل عليه بعد الاجماع صحيحا مسندا والبحلي المتقدمين الناطقين بقيام بنت الابن مقام الابن
ويؤيده الاعتبار من ان الفروع لا تزيد على الأصول **﴿** قوله **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴿** على
الاصح **﴿** يريد الاشارة الى القول الآخر وهو الاقسام بالسوية وهذا القول عزاه الشيخ في النهاية
الى بعض الاصحاب واختاره في المبسوط وقل ترجيحه عن القاضي سعد الدين ابن البراج استنادا الى
ان قصة التقرب بالاثني الاقسام بالسوية وقد أشكل على كثير من الاصحاب هذا الحكم كالشيد
الثاني وغيره قالوا ان القول بأنهم يأخذون نصيب آبائهم مع القول باقتسامهم بالتفاوت مع عدم دخولهم
في الاولاد في قوله جل اسمه يوصيكم الله في أولادكم لا يخلوا عن اشكال وذلك لان ولد الولد اما أن
يكون ولدا حقيقة أو لا فان كان الاول اتنى الاول وان كان الثاني اتنى الثاني (قلت) فنختار الاول
ولا ينتفي الاول أعني أخذهم نصيب آبائهم (لانا نقول) ان الدليل أخبار واجماع أخرج أولاد الاولاد
عن حكم الاولاد في شيء مخصوص لاني جميع الخصوصيات فيتبع الدليل فيما يدل ويبقى الباقي أعني كيفية
القسم أو نختار الثاني ولا يلزم انتفاء الثاني لانا نقول الاولاد في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم مستعمل
في الاولاد وأولادهم من باب عموم المجاز بالمعنى المعروف فيكونون في حكم آبائهم الا ما خرج بالدليل
بالتقريب السابق ثم ان من استند في ثبوت ارث أولاد الاولاد الى الاخبار والاجماع في راحة من

وقيل أن أولاد الاولاد لا يتقاسمون المال بينهم تقاسم الاولاد ﴿ خاتمة ﴾ لا يرث الجد ولا الجدة مع الابوين (متن)

هذا الاشكال لانه يقول أخذهم نصيب آبائهم يستفاد من الاخبار والاجماع واقتسامهم بالتفاوت يستفاد من الاجماع لان الاجماع الحاصل من زمن الشيخ الى الآن دليل عليه وهو كاف هنا وأما سعد الدين فلا يقدح خلافه في الاجماع على انه وافق القوم على اقتسام أولاد الاخت للابوين والاب بالتفاوت مع مشاركتهم لأولاد البنت في ارث نصيب الأم ويمكن نجشم الفرق بين المقامين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقيل ان أولاد الاولاد يتقاسمون المال بينهم تقاسم الاولاد ﴾ قد علمت بان القائل بهذا القول هو السيد المرتضى في رسالة أفرداها وأبو عبد الله في السرائر وهو المنقول عن العماني ونسبه جماعة الى الشيخ سالم بن ران معين الدين المصري والموجود في المختلف انه قوى مذهب الشيخ والمرضى ومال اليه صاحب الكفاية والمفاتيح وصاحب الكشف وافق السيد أن ولد الولد ولد وخالفه في الحكم للدليل المتقدم وقد أطال السيد رحمه الله في الاحتجاج له والاستدلال عليه (وحاصله) ان أولاد الاولاد يدخلون حقيقة في الاولاد اجماعاً ولهذا حرمت حلالتهم على أيهم بقوله تعالى وحلائل أبنائكم وحرمت الانثى منهم لقوله تعالى وبناتكم وحبجوا الزوجين عن نصيبهما الأعلى والابوين الى السدسين فيدخلون في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ولو خيلنا وظاهر الآية لشركنا بين الاولاد وأولادهم في الارث مع الاجتماع لكن الاجماع صرفها عن ظاهرها وأوجب أن يكون منها بطناً بعد بطن ولانه لا خلاف في ان أولاد الابن اذا اختلفوا ذكورة وأنوثة كان للذكر منهم ضعف الانثى وهو المشهور في أولاد البنت وما هو الا لشمول الآية الشريفة لم ولانه يلزم من توريثهم نصيب من يتقربون به تفضيل البنت الواحدة على البنين الكثيرين كما اذا خلف بنت ابن وعشرين ابناً من بنت والتسوية في بعض الصور لان بنت الابن تأخذ المال كله بسبب واحد فلو كان مكن هذه البنت ابن لساواها في هذا الحكم وأخذما كانت تأخذ البنت وذلك ممنوع في الشريعة وأما أخذ البنت اذا لم يخلف غيرها المال فانه بالفرض والرد وليس كذلك الابن (والجواب) انا نمنع شمول الاولاد لم حقيقة عرفاً لمكان صحة السلب وتبادر أولاد الصلب وان شلوهم لغة والاجماع عليه ممنوع ان أريد الاول ومسلم ان أريد الثاني فتسمية الحسن والحسين عليهما السلام أبناء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هو باعتبار الحقيقة القوية دون العرفية وان في ذلك كمال التعظيم وأما ثبوت الاحكام المذكورة لم فبالاجماع والسنة وبنت الابن لم ينتقل المال اليها بالاصالة بل بالتبعية لانها انما أخذت نصيب أيها فصيح لنا أن نلزم التسوية بين البنت والابن وتفضيلها عليه ولا استبعاد ومن استبعد فهو لازم له في أولاد الاخوة والاختوات والاعمام والعمات فظهر ان الممنوع في الشريعة انما هو المساواة في الابن للصلب والبنت له والاخ للاب والاخت له وأما مع بعد الدرجة فان الامثلة كثيرة (واعلم) ان جماعة من الاصحاب في باب الوقف وافقوا السيد على شمول الاولاد لأولادهم حقيقة قالوا اذا وقف على أولاده ولم يقل لصلبي دخل فيه أولاد أولاده وهم المفيد والتقي والقاضي وابن ادريس والمحقق والشهيد في اللغة وغيرهم وقد عرفت الحق في المسئلة ﴿ خاتمة ﴾ ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ لا يرث الجد ولا الجدة مع الابوين ﴾ هذا الحكم مجمع

عليه بين الاصحاب وقد حكى عليه الاجماع جماعة من الاصحاب رضي الله عنهم جميعاً كالشيخ في المبسوط حيث قال عندنا والخلاف كما في تلخيصه والسيد في الانتصار والسيد أبي المكارم في الفقه كما هو ظاهره والشهيد الثاني في الروضة وفي (المسالك) نفى عنه الخلاف عن غير ابن الجنيّد والفاضل المقداد في التقيح وهو ظاهر الكفاية والمفاتيح وغيرها ولا نعرف خلافاً الا من ظاهر الكاتب أبي علي ما يأتي بيانه وظاهر الكليني حيث قال بعد ان روى أخبار الطعمة ما نصه هذا قد روي وهي أخبار صحيحة الا ان الاجماع ان منزلة الجد منزلة الاخ من الاب فيرث ميراث الاخ فيجوز أن تكون هذه الاخبار خاصة الا انه أخبرني بعض أصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أطمم الجد السدس مع الاب ولم يطعمه مع الولد وليس هذا ما يوافق اجماع المصابة ان منزلة الجد والاخ منزلة واحدة هذا كلامه وهو ظاهر في خلاف المشهور (قلت) الاجماع على نفي الوجوب والاستحقاق فلا ينافي ثبوت الطعمة على وجه الاستحباب والظاهر ان هذا مراده من آخر كلامه ومراده بصحة الاخبار الثبوت عن الائمة عليهم السلام بالقرائن والتواتر والا فليس جميعها صحيحاً بالاصطلاح الجديد (وتوم) صاحب التقيح حيث سب الخلاف الى الصدوق أيضاً وهذا الوهم نشأ له من ظاهر كلامه حيث قال ردّاً على الفضل ويرث الجد من قبل الاب مع الاب وكأن الفاضل المقداد لم يلحظ آخر كلامه حيث قال في آخر الباب ما نصه والملة في ذلك ان الجد انما ميراثه السدس من مال ابنه طعمة فلما لم يرث ابنه الا السدس سقط عن الطعمة وهذا صريح في موافقة الاصحاب فاطلاقه أولاً مقيد بهذا لانه سيأتي بيان ان الطعمة هي الهبة والعطية وأما أبو علي فقد نقل عنه في المختلف انه قال وان كان ما يأخذه ولد الحاضر يعني من الاحداد من الميراث بالتسمية ما يتجاوز السدس كان السدس للحاضر طعمة من سهم ولده الذي تقرب الى الميت به لا من أصل المال وهذه العبارة ظاهرة في موافقة الاصحاب في الاستحباب وان خالفهم في كون الطعمة من سهم الولد لا من أصل المال وأما عبارته الاخرى التي نقلها في المختلف في مسألة أخرى فيقيد اطلاقها بهذه العبارة كما في عبارتي الصدوق قال ابن الجنيّد فان حضر جميع الابين أو أحدهما مع الجد أو الجدة مع الولد للميت ممن لا يستوعب بما سمي له ولوالدين جميع المال كاتبة وأبوين وجد كان ما يبقى بعد حق الابوين والابنة ميراثاً لمن حضر من الجدبن أو الجدتين لمشاركتهما أحد الابوين في التسمية التي أخذوا بها الميراث الذي عين لهم هذه عبارته فيحتمل أن يكون معناها ان الجد يأخذ ما زاد عن سدس الاب فيصير التقدير ان ما يبقى بعد حق الابوين والبنت الذي أخذه بالعرض (١) ميراث أي طعمة للجدبن بالنسبة الى الابوين قطع بقرينة قوله في العبارة السابقة كان السدس للحاضر من سهم ولده الذي تقرب به الى الميت فتكون تلك مقيدة لهذه في موضعين في أن الميراث طعمة وفي أن الباقي بالنسبة الى الاب لا البنت يأخذه (٢) الجد ويبقى التناهي بين العبارتين في أن تلك صرحت بأن المأخوذ ليس من أصل المال وهذه صرحت بانه من أصله ويمكن الجمع بأن يكون المراد من قوله في تلك من سهم الولد لا من أصل المال أن المأخوذ هو الباقي عن سهم الولد فقط الذي كان يأخذه لولا الجد وليس هو من جميع الباقي عن سهم الولد أعني الاب والبنت فيكون عبر عن جميع الباقي بأصل المال فتخرج تلك الى هذه وتلتزم العبارتان ويرتفع التناقض بجميع وجوهه فتأمل ويبقى الكلام في أن مذهبه حينئذ يكون ظاهراً في أن المأخوذ

(١) خبران (٢) خبران

لكن يستحب للأبوين الطعمة لكل واحد بالأقل من سدس الأصل والزيادة مع زيادة نصيب المطعم على السدس ولو نقص سقطت الطعمة في حقه دون الآخر (متن)

طعمة إنما هو ما زاد عن السدس ولو كان أقل من سدس وهذا ظاهر كثير من عبارات الأصحاب والذي يؤيد ما ذكرناه من عدم مخالفة ابن الحنيد أن الشهيد في الدروس وجاعة من القدماء لم يذهبوا إليه خلافاً وإن أيت الأنسبة الخلاف إليه فما أدري على أي ناقل تعول وعلى أي عبارة من عبارتيه تعتمد في نسبة الخلاف إليه وقد اضطربت الكلمة في النقل عنه لمكان اختلاف ظاهر عبارتيه هذا المصنف في المختلف ذكر في موضع أنه يذهب إلى أن السدس طعمة من نصيب المطعم وفي آخر أنه على سبيل الوجوب كذلك وإنه إرث وفي (الروضة) نقل عنه القول بالاستحباب بعد أن نقل عنه القول بالوجوب وكذا في المسالك والتتبع وغيرها وفي (الروضة) قيد الوجوب عن ابن الحنيد ببعض الموارد فيكون قد عثر له على مورد خاص من موارد الطعمة قال فيه بالوجوب والمقطوع به من ملاحظة النقل عنه أن له في المسئلة أربعة مذاهب (الاول) الوجوب (والثاني) الاستحباب وهذان في أصل المسئلة (الثالث) أن السدس من الأصل (الرابع) أنه من نصيب المطعم وهذان في السدس (لنا) على المختار بعد الإجماع المعلوم والمنقول عن جماعة كما عرفت عموم الكتاب المجيد والأخبار المستفيضة عموماً وخصوصاً (أما) ما دل منها بعمومه فكصحيح الخراز وغيره من جميع ما دل على تقديم الأقرب وجميع ما دل على أن الأجداد يجتمعون مع الأخوة المتأخرين عن الأبوين وجميع ما دل على أنه لا يجتمع مع الأبوين والولد غير الزوج وجميع ما دل على تقسيم (قسمة خل) ميراث الولد والأبوين كحسنة عمر بن أذينة وصحبة زرارة في الفقيه (وأما) ما دل بخصوصه فصحبة عبد الله بن جعفر الحميري على الظاهر ورواية علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام التي يقول فيها حجب الأب الجد الميراث للأب وليس للأب ولا للجد شيء ورواية الحسن بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام حيث يقول ولا يعطى الجد شيئاً لأن ابنته حجيته عن الميراث وأما أبو علي فيحتاج له بما ذكرناه في عبارته من الاعتبار وبصحيح البحلي ورواية اسحاق بن عمار وهذا الاعتبار مما يقابل بالانكار والخبران يأتي الكلام فيهما إن شاء الله تعالى - قوله -

﴿ ويستحب للأبوين الطعمة لكل واحد بالأقل من سدس الأصل والزيادة مع زيادة نصيب المطعم عن السدس ﴾ لا بد قبل الخوض في المسئلة من بيان معنى الطعمة لوقوعها في الأخبار وكلام الأصحاب رضي الله تعالى عنهم (قال) أبو عبد الله محمد بن إدريس في السرائر أن الطعمة في لسان العرب الهبة ذكر ذلك أبو سعيد الأصمعي عبد الملك بن قريب في كتاب الأبواب قال باب يقال هذا طعمة لفلان أي هبة وفي حديث بعض الصحابة أن معوية أعطى مصر عمرو بن العاص طعمة أي هبة انتهى ما في السرائر وهو الظاهر من القاموس وهو المعروف بين الأصحاب وقد صرح الشيخ في التهذيب والخلاف والنهاية وابن حمزة في الوسيلة أن الطعمة غير الميراث وهو موافق لما نقله الحلبي وقد تضمن قول المصنف رحمه الله هنا أحكاماً استحباب الطعمة وكون المطعم الأبوين والمطعم كل واحد من الجد والجدة مطلقاً وإن المطعم أقل الأصهرين مع زيادة نصيب المطعم عن السدس (أما الأول) فاستحباب الطعمة في الجملة لا كلام فيه لاحد إلا ابن الحنيد في بعض المواد على ما فهموا منه (الثاني) وهو أن المطعم الأبوان لا غير كل واحد من الجد والجدة مطلقاً لا بكان أو لأم فالأب يعلم أباه وأمه والأُم تعلم أباهاً وأما فهو خيرة النهاية

والسرائر والوسيلة والشرائع والنافع والمختلف والارشاد والتحرير والدروس والمهمة والتنقيح وتعليق الارشاد والمسالك والروضة وغيرها وهو المشهور كما في المختلف والتنقيح وتعليق الارشاد وغيرها وخالف أبو الصلاح في الكلبي حيث خص الحكم بالجد والجدة للاب دون أجداد الأم واختاره أبو المكارم وتبعه عليه تلميذه المحقق الطوسي وتوقف في الجمع والكفاية والمفاتيح (لنا) على المختار في الجدة بعد اجماعي المبسوط والخلاف الاخبار المستفيضة وفي الجد الاخبار المستفيضة أيضاً (منها) ما رواه الشيخ في الصحيح على الصحيح في محمد بن سنان واسحق بن عمار لان الرواية عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله أطمع الجد السدس فأجاز الله تعالى له ذلك وقد رواه الصغار أيضاً في بصائر الدرجات عن الحجال عن اللؤلؤي عن ابن سنان الى آخره (ومنها) ما نقلناه عن الكليني فيما سبق مرسل (وما رواه) الصدوق في الصحيح عن القاسم بن الوليد عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل ان رسول الله صلى الله عليه وآله جعل للجدسهما (وما رواه) الصغار أيضاً في حديث طويل في بصائر الدرجات الكبير عن محمد بن الجبار الى آخر السند والحديث (وما رواه) أيضاً عن يعقوب بن يزيد الى آخر السند والمتن (وما رواه) ايضاً عن ابراهيم بن هاشم الى آخر السند والمتن فقد ظهر أن ما سبه الى الاصحاب في المفاتيح من أنهم ألحقوا الجد الحاقاً غير صحيح أو أنهم استندوا الى رواية شاذة غير معمول بها أشار في الحاشية اليها انها مرسله اسماعيل بن منصور حيث انها اشتملت على طرح واحدة من الجدات الاربع بالقرعة وان السدس بين الثلاث ولد وكذا في الاربعة الاجداد يطرح واحد بالقرعة ويقسم السدس بين البواقي (قلت) هذه الرواية وان ذكر الشيخ انها غير معمول بها ويظهر منه حملها على التقية يمكن الحمل على الحواز مع الابوين لان الطعمة على وجه الاستحباب وأعجب شيء ما استدل به له بعض الاصحاب من رواية سعد بن أبي خلف وقد تقدم نقلها وتوجيهها وانها ليست من الدلالة في شيء مما نحن فيه وبعض الناس استدل بما رواه الكليني عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أطمع الجد السدس طعمه والموجود في الكليني والوسائل وغيرها الجدة لا الجد ولو كان الكليني رواها بلفظ الجد لما صح له أن يقول بعد ان ذكر أخبار الطعمة الا انه أخبرني بعض أصحابنا الى آخر ما نقلناه عنه في صدر الحاشية وهذا الحكم وان كان الامر فيه سهلاً لمكان الاستحباب الا ان الاولى معرفة الحكم من الدليل فلذا أطلنا الكلام في ذلك (وأما) ان الطعمة انما تكون من الابوين اللذين هما ولد الجد والجدة فهو المشهور من فتوى الاصحاب وظاهر بعضهم دعوى الاجماع وهو المفهوم من سوق الروايات وملاحظة موارد كحسن جميل وخبر اسحق وخبر عبد الرحمن ابن أبي عبد الله الذي رواه الصغار في البصائر والشيخ والصدوق ومرسل الكليني ومرفوع ابن رباط (وأما) الطعمة مع عدم وجود الابوين فهي مذهب (المنقول عن خ ل) أبي بكر كما صرح به الشيخ ورواه في الاستبصار في خبرين (أحدهما) عن التيمي عن ابن أبي تسنيم عن الطنافسي عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر وفي آخر هذا الخبر نوع أشكال لا يتناه على مذهب العامة وقد تعرض لبيان وتركيبه المولى المجلسي في حاشية الاستبصار ولا حاجة بنا الى ذكره (والثاني) عن محمد بن تسنيم عن أبي نعيم عن ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع بن حارثة الانصاري عن الزهري عن فيضة بن ذويب قال جاءت الجدة الى أبي بكر فقالت ان ابن ابني مات فاعطني حتي فقال ما أعلم لك في كتاب الله شيئاً وسأستل

الناس فسأل فشهد لها المنيرة بن شعبة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاهما فقال من سمع منك فقال محمد بن مسلمة فأعطاهما السدس فجاءت أم الأم فقالت ان ابن ابني (ابن بنتي خ ل) مات فأعطني حتي فقال ما أنت التي شهد لها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطاهما السدس فان اقتسموه يسكاً فأنتم أعلم وقد قلناه كما وجدناه وفي كلام من مخالفة أهل اللسان ما لا يخفى على أحد وعلى التقي به يحمل خبر غياث بن ابراهيم كما صنع الشيخ فاذا كان هذا مذهبا لهم كان في خلافهم والمطلق في بقية الاخبار يحمل على المقيد (وأما الثالث) وهو ان المأخوذ أقل الامرين مع زيادة نصيب المطعم عن السدس بمعنى ان الطعمة مستحبة مع زيادة النصيب في الجملة فان كانت الزيادة سدساً أو أكثر فالمستحب اطعام السدس قطع والا فالأقل فلم أجد من صرح به سوى المحقق الثاني في تعليق النافع والارشاد وبعض المحشين على الارشاد وهو خلاف ظاهر النهاية والسرائر والشرائع والنافع والارشاد والتحرير والمختلف والتنقيح والمسالك والمجمع والكفاية والمفاتيح لان ظاهر بعضها ان المطعم السدس مطلقاً كالمسالك والمجمع وغيرها وظاهر البعض انه لا يطعم الا اذا زاد النصيب بقدر السدس كما صرح به الشهيدان في الدروس واللمعة والروضة حيث اشترطوا زيادة نصيب المطعم بقدر سدس الاصل ابقاء للنصوص على ظواهرها مع التحرز عن تفضيل الحد أو الجده على الاب أو الأم وفي (تعليق النافع والارشاد) نسب ما اختاره المصنف هنا الى المشهور وادعى في تعليق الارشاد ان المصنف نسبة الى المشهور في المختلف والموجود فيه ان المشهور ان الطعمة هي السدس من أصل المال وفي (الروضة) ادعى ان مذهب الشهيد أشهر الاقوال (قلت) المفهوم من ظواهر الاخبار اطعام سدس الاصل فلو أطعماها الاب أو الأم السدس مطلقاً بقين بلا شيء أو يكون حصل لكل واحد منهما أقل من نصيب الجد والجده في بعض الموارد والامران كما ترى مخالفاً للاعتبار وما هو المعروف من قوانين الارث وضوابطه لان كان في ذلك ترجيح الأبعد على الاقرب فاذا كان الحال كذلك وجب أن يكون الاطلاق في الاخبار وكلام الاصحاب منزل على ما ذكره المصنف طاب ثراه وانهما لقابلان لذلك كما انه قريب منهما غير بعيد عنهما والمحقق الثاني فهم من كلام الاصحاب ما نزلناه عليه فصيح له أن يدعي الشهرة لانه ينحصر الخلاف على هذا التنزيل في الشهيدين وظاهر بعض متأخري المتأخرين الذين قالوا باعطاء السدس مطلقاً وأبقوا الاخبار على ظواهرها من دون تحرز عما يلزم ذلك من التفضيل أو عدم بقاء شيء للوارث وانه من الضعف بمكان بل الخلاف بالنسبة الى المحقق الثاني منحصر في الشهيد وابن الجنيد على ما فهم منه جماعة من ان مختاره أطعماهم سدس نصيب المطعم ويدفعه ظواهر الاخبار خصوصاً خبر اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام في أبوين وجده للأم السدس وللجدة السدس وما بقي وهو الثلثان للأب مضافاً الى الاجماع والذي يؤيد مختار المصنف اكل تأيد ان الاصحاب اتفقوا الا من شذ كصاحب المجمع على ان الطعمة انما تكون عند زيادة النصيب عن السدس مع ان الاخبار خالية عن ذلك بالكلية فلا سند لهم الا الاجماع وموافقة الاعتبار فكما نزلوا الاطلاق الاخبار على هذا القيد فليزول اطلاقها واطلاق كلامهم على ما قيد المصنف اذ العلة واحدة بل علمنا من اعتبارهم هذا القيد الذي صرحوا به اعتبارهم لما ذكر المصنف وان لم يصرحوا به وانهم مجمعون عليه كما انهم مجمعون على اعتبار الزيادة عن السدس هذا (واما قوله تعالى شأنه) واذا حضر القسمة أولو القربى الآية فقد استدلل

فلو خلف أبوين وزوجا وجدا وجدة من قبل الاب وجدا وجدة من قبل الام استحب للام طعمة أبويها بسدس الاصل بينهما بالسوية ولو كان أحدهما كان السدس له ولا طعمة على الاب فلو كان معهما اخوة استحب للاب طعمة أبويه بسدس الاصل بينهما بالسوية أو لأحدهما دون الام وكذا لو خلف أبويه واخوة استحب للاب الطعمة خاصة ولو خلف أبويه خاصة استحب لكل منهما الطعمة ولا يطعم أحدهما أبوي الآخر ولا طعمة للأجداد من الاب الامع وجود الاب وكذا لا طعمة للأجداد من الام الامع وجودها ولا طعمة للأجداد اذا علوا ﴿ تنمة ﴾ يحجب الولد الذكر من تركه أبيه بثياب بدنه وخاتمه وسيفه ومصحفه وعليه قضاء ما فات الاب من صلاة وصيام (متن)

بها بعض الاصحاب على استحباب العطة في الجملة كالفاضل السيوري وغيره واحتمله الاردبيلي في آيات الاحكام ثم حكم ببعده (قلت) ظاهرها الوجوب ولا قائل به ولهذا قيل انها منسوخة بآيات الارث (وفيه) انه لا منافاة حتى يقال بالنسخ مع ان الاصل عدمه فيكون مفادها الاستحباب فتشمل الاقارب الذين لا ارث لهم ومطلق اليتامى والمساكين المستحقين للاعطاء وقيد المساكين في مجمع البيان بالاقارب ولا دليل عليه من الآية وهذا الحكم شامل لكل وارث الا ان يكون ضمير منه راجعا الى ما تركه الوالدان فيكون الاستحباب مخصوصا بالولد ومن يرث معه والظاهر انه راجع الى ما ترك الميت وقيل الخطاب فيها للمريض بالوصية لمولا ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ فلو خلف ابوين الى قوله بالسوية ﴾ كما قطع به في النهاية والطبقات والفنية والوسيلة والسرائر والشرائع والنافع والدروس وباقي كتب الاصحاب ممن تعرض لهذا الفرع والدليل عليه واضح وهو التساوي في الاستحقاق من غير معارض ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ولا يطعم أحدهما أبوي الآخر ﴾ كما نص عليه جميع من تعرض له ويدل عليه قول الصادق عليه السلام في خبر اسحق في ابوين وجدة لأم لأم الأم السدس وللجد السدس وما بقي وهو الثلثان وفي مرفوع ابن رباط الحدة لها السدس مع ابنها ومع بنتها ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ الامع وجود الاب ﴾ تقدم الكلام فيه والاستدلال عليه ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولا طعمة للأجداد اذا علوا ﴾ قصراً للحكم على ظواهر النص اذ الظاهر الاختصاص بالاقربين مضافا الى ان الاصل العدم ﴿ تنمة ﴾ ﴿ قوله ﴾ قدس الله روحه ﴿ ويحجب الولد الاكبر ﴾ قال في (مجمع البحرين) حبوت الرجل حباً بالكسر والمد أعطيته الشيء بغير عوض والاسم منه الحبوة بالضم وفي (القاموس) حبى فلان أعطاه بلا جزاء والحبوة مثله وفي (الصحاح) حباه يحبوه أي أعطاه الحباء أي العطاء وهذه الكلمة انما وردت في كلام الاصحاب دون الاخبار وثبتت الحبوة في الجملة لذكر الاكبر للصلب مما لا كلام فيه لاحد من طائفتنا انما يقع الكلام في المقام في أربعة أشياء تعيين المحبوبة وانه على سبيل الوجوب أو الندب والشرائط والفروع والكلام في المحبوبة يأتي في الشرائط (اما الاول) وهو التمين فالتحتم ان ما يحجب به أربعة أشياء المصحف والسيف والخاتم والكسوة كما في رسالة المفيد التي رد فيها على الناصبي والمنفعة والتهابة والمبسوط والوسيلة والسرائر وكشف الرموز والشرائع والنافع والتحرير والارشاد والمختلف والتبصرة والدروس واللمعة والمهذب والمقتصر والتنقيح وتعليق النافع والروضة

غاية المرام والكفاية والمفاتيح وهو ظاهر الايضاح والكنز وتعليق القواعد لبعض وهو المنقول عن القاضي سعد الدين وأما أبو الصلاح فانه ذكر الاربعة الا انه قصر الثياب على ثياب مصلاه وفي (المسالك) استشكل في الاقتصار على الاربعة ومثله صاحب المجمع واقتصر في الاقتصار والفنية والطبقات على ما عدا الثياب وهو المنقول عن الاعلام والاصباح وفي (الخلاف) كافي تلخيصه اقتصر على ما عدا الخاتم ولا أعلم أحدا زاد في العدد غير ظاهر الفقيه في نواذر المواريث وسوى الكاتب فانه زاد آلة السلاح (لنا على المختار) الاجماع كما في السرائر وظاهر المبسوط والروضة والكفاية حيث نسب في هذه الكتب الثلاثة الاربعة الى الاصحاب والجمع المعروف باللام للعموم ونقل حكايته في المسالك عن بعض الاصحاب وأما نسبه الى المشهور فأشهر من أن تذكر (وأما الاخبار) فالذكر فيها من غير تكرار عشرة أشياء ففي بعضها السيف والسلاح وفي آخر السيف والرحل والثياب وفي بعض آخر السيف والمصحف والخاتم والدرع وفي بعضها الرحل والراحلة والكتب وليس هناك خبر يشتمل على الاربعة المذكورة قط الا ان الجميع مذكورة في مجموع الروايات وقد استمرت طريقة العلماء ولا سيما القدماء على الاستدلال ببعض الرواية دون بعض ووجدت في المجمع في نسختين ان الاربعة مذكورة في بعض الاخبار ولعله عنى خبر ربي المشتمل على الرحل والراحلة والكسوة والمصحف والسيف والخاتم نعم صريح المفيد في الرسالة ورود الخبر بذلك حيث انه بعد ان ذكر الاربعة قال خصه الله بذلك على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وفي سنته الى آخر كلامه وقوى شيخنا المعاصر السيد علي أعلى الله شأنه ان المراد بالدرع في صحيح ربي ثوب الرجل (١) وهو الظاهر من أبي العباس في المذهب حدث قال بعد ذكر الرواية وليس فيها من الثياب الا الدرع فتأمل وليس لها على ذلك مستند من لغة ولا عرف نعم يطلق الدرع على قبض المرأة قط وقد يطلق على ازارها على اي ما وجدت أحدا فهم كما فهماء من الصحيح المذكور وقد طعن في المجمع في صحة صحيحة ربي هذه لمكان محمد بن اسماعيل قال لانه ان كان ابن بزيع الثقة في ملاقاته بعد وان كان غيره فغير ظاهر (قلت) من المعلوم لكل متبع انه ليس ابن بزيع وانما هو النيسابوري ولا يضر عدم نصهم على توثيقه لانه شيخ اجازه وكتاب الفضل معلوم لدى الكايني وقد حكم كثير من الاصحاب بصحة روايته وفي ذلك اشارة على الحكم بتوثيقه كما نص على ذلك جماعة في احمد بن يحيى المطار وأحمد بن الوليد هذا وما رد به في المسالك مدعي الاجماع من انه لا بد له من مستند ولا مستند اذ الاربعة غير مذكورة في رواية بخصوصها فردود بطريقه أما الصغرى فلأن الاجماع كثيرا ما ينقد لا عن رواية وأما الكبرى فلأن الجميع مذكور في مجموع الروايات كما عرفت نعم ربما يستغرب منهم مع استنادهم الى هذه الروايات التي لا معارض لها أخذهم ببعض واعراضهم عن البعض خصوصاً مع عدم اجتماع ذكره في خبر منها والاعتذار ممكن والامر مع الاجماع هين (واما الثاني) فالجواب على سبيل الوجوب كما صرح به في السرائر وكشف الرموز والدروس والتحرير

(١) قال أبو يعلى في المراسم في باب لباس المصلي للمعارب أن يصلي وعليه درع أبريسم فيحتمل أن يكون أراد بالدرع الثوب ويحتمل أن يكون أراد ان بطانة الدرع أبريسم وفي الارشاد يستحب للمرأة درع وقبض وخمار فاعترضوه بأن الدرع هو القميص وأجاب بعضهم بأن الدرع هو الازار (منه قدس سره)

وهو ظاهر رسالة المفيد بل صريحها وظاهر الفقيه والمقنعة والمبسوط والخلاف والتهاية والوسيلة والشرائع والنافع والارشاد والتبصرة وتعليق النافع والارشاد وتعليق القواعد والتفقيح واللمعة والروضة والمفاتيح وهو المنقول عن الجامع وظاهر القاضي بل هو معروف من مذهب الامامية حتى شنع عليهم العامة بذلك وانتهض المفيد لرد التشنيع وسكت عن الترجيح في المذهب والمقتصر وغاية المرام وصاحب المجمع بعد ان نفى البأس عن قول السيد احتل تفصيلاً خالف فيه الاصحاب فحكم بالاستحباب ان أخذ مجازاً بمعنى انه يستحب ذلك للورثة وبالوجوب ان أخذ بالقية واما الانتصار ففي (السرائر والتحرير) انه حكم فيه بالوجوب ونسبه اليه في ظاهر المبسوط وكشف الرموز والدروس (قلت) بعض عبارة المبسوط ظاهرة في الوجوب وبعضها محتمل ونسب اليه في المختلف والايضاح والمذهب والمسالك والتفقيح القول بالاستحباب بل في المختلف انه نص عليه وبعض الاصحاب حكى حكاية ذلك عنه ولم يحكمه عنه فقد تعارض التقل الا ان الشيخ والحلي واليوسفي أعرف بمذهبه وبمراده من عبارته من غيرهم لتقدم ودعوى ان ذلك في غير الانتصار يوهنها نسبة ذلك اليه فيه في السرائر على اني وجدت كتاباً يدعي انه جمع فيه جميع مسائل السيد فلم أجده تعرض لذلك في غير الانتصار ويؤيد ان مذهب الوجوب ما ذكره في مسألة ان الزوجة لا ترث من ربايع الارض من ان هذه المسئلة تجري مجرى المسئلة المتقدمة من ان الولد الا كبر يخص بالمصحف والسيف الى آخره ومثله قال المفيد في رسالته والاستاذ الشريف أدام الله حراسته فهم من الانتصار الوجوب واختاره وربما يؤيده قوله ان ذلك بالقية لا مجازاً واستدلالة على ذلك ظاهر في الوجوب (واما الاستحباب) فهو مختار السيد أبي المكارم في الغنية والمحقق الطوسي في الرسالة والمصنف في المختلف والحراساني في الكفاية واليه مال في المسالك والايضاح والمجمع وهو المنقول عن المختصر الاحمدي (واما) أبو الصلاح فكلامه محتمل للامرين لانه قال ومن السنة ان يحجى الى آخره وعليه استاذنا المولى محمد باقر أدام الله حراسته (لنا) على ان الحبوة واجبة في الجملة لاجماع المنقول في رسالة المفيد والمبسوط والخلاف والسرائر والانتصار على ما عقل منه الشيخ والعجلي والأبي وظواهر الاخبار المتضاربة المتباعدة لمكان لام الملك او الاختصاص اذ لا يحصل الاختصاص بدون الوجوب لان الاستحباب لا يتعين المصير اليه وظاهرها انه مختص بنفس المذكورات فلا يبيده الاختصاص باستحباب تخصيصه بها لان الاختصاص يحكمها لا بها فتأمل هذا كله مضافاً الى الشهرة المعلومة والمنقولة في عدة مواضع كالكشف والدروس والمسالك والمفاتيح ونقل حكايتها في الكفاية عن بعض الاصحاب (احتج القائلون بالاستحباب) بالاصل وعموم الآيات وروايات الارث مع اختلاف روايات الحبوة واجمالها لعدم نصومية اللام في الوجوب مضافاً الى اجماع الغنية وما ذكر في حجة المختار هادم للاصل مخصص للعموم رافع للاجمال على تقدير تسليمه وذلك بان قول قد اشتملت الاخبار على اعطاء عشرة اشياء من دون تخصيص على وجوب أو استحباب لكن الدليل دل على اعطاء أربعة منها فيكون اعطاء الباقي على طريق الاستحباب اما مع الاحتساب او بدونه والقول بالاستحباب فيما عدى الاربعة وان لم يصرحوا به لكننا نعلم انهم لا يابون عنه لمكان الاخبار المتضاربة مع التسامح في السنن وان لحظنا ان اللام حقيقة في الملك ففيد الوجوب ومشله الاختصاص كما تقدم يصح لنا ان نقول انها مستعملة في حقيقة الملك ومجازه من باب عموم المجاز بالمعنى المشهور وكذا ان قلنا انها للاختصاص ويكون الدليل على ذلك هو اجماع على وجوب الاربعة فيكون ماعداها مستحباً وعلى التقديرين يرتفع وصية الاختلاف الذي استند اليه بعض من قال بالاستحباب

وانما يحى اذا لم يكن سفيها ولا فاسد المذهب وبمختلف الميول غير ما ذكر (متن)

واجماع الفنية لا يعني غنى لمعارضته بمثله وزيادة وقد تسالم الناس على ان الاعطاء من دون احساب وما خالف الا أبو علي على ما نقل عنه والسيد وبعض أهل عصر اليوسفي كما ذكر في كتابه ومال اليه في الطبقات والمختلف لكن من عدا السيد ممن وافقه على ذلك يسهل الامر عنده لان كان قائلًا بالاستحباب اذ قد علمت ان الكاتب والطوسي والمصنف في المختلف قائلون به وربما أشرت عبارة الكشف ان من عاصره ايضاً قائل به وقد نسب في الدروس الى الندره وهو كذلك على ان الاجماع حتى اجماع الفنية واطلاق الاخبار حجة عليه والا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة كما في خبر المقرئ لان كان مشتملاً على سؤال وجواب (احتج) السيد بأن في الاحتساب سلامة لظواهر الكتاب وعملاً بما أجمع عليه الاصحاب من التخصيص وأيده في المختلف بلزوم الاجحاف الناشئ من أخذ الرجل والراحلة وغيرها كما في بعض الاخبار (وأنت تعلم) ان المسموم مخصوص بما ذكرنا والاجحاف متف اذ أخذ ماء ادا الاربعة خلاف ما اخترنا هذا (وقال المفيد) في الرسالة انه يأخذ ذلك اذا كان هناك تركت سوى ما ذكر وكان يسيراً في جنب ما خلف الوالد ولو كان في جملة هذه الاشياء ماله قدر عظيم لما استبد به دون الورثة والقول في هذه على العادة وهو ان يترك الرجل تركة فيكون لا كبر ولده ما ذكرناه (واما الشرائط) فظاهر الاكثر اشتراط التعدد في الولد وتحقيق معنى التفضيل حقيقة ويدل عليه ظاهر الخبر واما انه يحجب من لا كبر منه وان لم يكن كبر من غيره كما اذا تساوا في السن فهو مختار المبسوط والجامع على ما نقل عنه والايضاح والمذهب والدروس والتنقيح وغاية المرام والكفاية وهو المشهور كما في غاية المرام والاشهر كما في الكفاية (ويمكن أن يستدل) عليه بخبر الفضلاء ومرسل ابن أذينة وخبر شعيب ولم أجد من خالف في ذلك غير الشيخ في النهاية وابن حمزة في الوسيلة ونقل ذلك عن المذهب القديم بناء على ان المراد بالولد الشخص وأما اذا كان واحداً في (المبسوط) يسقط هذا الحكم وفي (المجمع) انه يحجب (قلت) في اكثر الروايات الا كبر ولا يتحقق مع الاتحاد وفي بعضها لابنه فيشمل المتحد والمتعدد مع التساوي ويحمل على الاكبر مع التعدد والتفاوت ثم ان الظاهر اختصاص ولد الصلب كما هو نص الارشاد والمجمع اقتصاراً في خلاف الاصل على اليقين ويحتمل العموم بناء على عموم الولد ولا بد من تحقق الذكورة ويحتمل القرعة في الحثي وهو بعيد والظاهر اعتبار السن فلو كان الاصغر بالغاً دون الاكبر حجب الاكبر ويحتمل البالغ والتشريك وفي الاخبار ما يدل على ان الاخير من التوأمين في الولادة اكبرهما وذلك لان بيت الولادة كبس وما في آخر الكيس يكون دخل فيه قبل الذي في رأسه وعند الولادة أول ما يخرج الذي في رأسه ولو تساويا خرجا تساويا فيه على تأمل ولو كان الاكبر أتى خص به الولد الذكر وان كان أصغر كما صرح به جماعة ويدل عليه صحيح ربي والاقوى اشتراط انفصاله حياً وعدم اشتراط البلوغ لحلو النصوص والفتاوى عنه وهو ظاهر الاكثر والظاهر من السرائر والوسيلة اشتراطه ونقل عن قطب الدين انه نقل عن المصنف ان الصغير لا يحجب ولا يقضي وجبة الشرائط والفروع تأتي عند ذكر المصنف لما حقه قوله **قوله** قدس سره **﴿** وانما يحجب اذا لم يكن سفياً ولا فاسد المذهب **﴾** كما في النهاية والسرائر الا انه ترك حرف العطف فقال لا يكون سفياً فاسد الرأي والكشف والتحرير والارشاد والبصرة واللمعة وغاية المرام وفي (المجمع) اختاره

فلو لم يخلف سواه لم يخص وكذا لو قصر النصيب عنه على اشكال ولو كان الاكبر اني لم تحب واعطي اكبر الذكور ولو كان الاكبر متعددًا فالاقوى القسمة (متن)

في أول المسئلة وتوقف فيه في آخرها وهذا الحكم منقول عن الجامع هذا ان أردنا بفساد الرأي في عباراتهم فساد المذهب كما فسره به في التنقيح والروضة كما هو الظاهر (وقال في المقنة) لا يكون فاسد العقل ولا سفياً فأثبت مكان فاسد الرأي فاسد العقل وربما لاح من السرائر ان السفه هو فاسد الرأي وفي (الوسيلة) شرط ثبات العقل وسداد الرأي واستشكل في الروضة والمسالك في الاول والمحقق الثاني في تعليق الارشاد على عدم اشتراط عدم السفه وعلى اشتراط عدم فساد الرأي وما اشترطه المصنف هو المشهور كما في الشرائع والروضة (لنا على المختار) اجماع السرائر على الامرين ان كان مراده بفساد الرأي فساد المذهب وان كان تفسيراً لسفه فثبت المنع فيه به (وأما فساد المذهب) فاشتراط اتفائه ظاهر الرسالة الزاماً له بمقتده كما هو الشأن في كثير من الاحكام وعلى القول باشتراط القضاء فأظهر شيء وربما ظهر من الروضة دعوى اجماع المتأخرين عليها حيث قال ذكر ذلك ابن ادریس وابن حمزة وتبعهما الجماعة فتأمل والاخبار وان لم يشترط فيها ذلك الا انها لا تنافيه لجريان الاحكام على الغالب ويؤيده الشهرة المألوفة وكون السفه منافياً لحكمة الجبوه فاندفع ما في المسالك من ان السفه لا يمنع الاستحقاق هذا كله مع ما في ذلك من الاقتصار في خلاف الاصل على اليقين **قوله** قدس الله تعالى روحه ﴿فلو لم يخلف سواه لم يخص﴾ كما في المقنة والنهاية والمبسوط والوسيلة والغنية والسرائر والشرائع والنافع والتحرير والارشاد والتبصرة والدروس واللمعة وغاية المرام وهو ظاهر الايضاح والكنز وغيرها وتوقف في المسالك والروضة وجزم بالمدم في المفاتيح (لنا على المختار) اجماع كما في الغنية والسرائر وظاهر المبسوط حيث نسبته فيه الى اصحابنا وظواهر الاخبار لان الواجب حمل اللفظ على الغالب والغالب وجود تركه معتد بها في الجملة وعليه ينزل اطلاق الاصحاب كما يأتي وهو الموافق للاعتبار أعني عدم لزوم الاجحاف على انه قد يفهم من ظاهر الجأ الذي لهج به الاصحاب وظاهر الروضة ان الجأ موجود في النصوص حيث قال في هذا الفرع والنصوص خالية عن هذا القيد الا أن يدعي ان الجأ يدل بظاهره عليه انتهى (قلت) قد علمت أنه ليس في الاخبار ذكره أصلاً قال في (المسالك) ان الاجحاف والاضرار يلزمهم فيما لو ترك نزراً يسيراً كالفرم الواحد (قلت) هذا يندفع بما ذكرنا من تنزيل الاطلاق على وجود مال معتد به في الجملة **قوله** قدس سره ﴿وكذا لو قصر النصيب عنه على اشكال﴾ أي لا يحجب لو قصر نصيبه عن مقدار ما يحجب به ويحتمل أن يقال ان المراد لو قصر نصيب الولد المساوي له في الذكورية والاول هو الاظهر على انه يستلزم الثاني وربما عبر بعدم قصور نصيب كل واحد عنها فيكون العموم مخصوصاً بالذكور المساوي له في الذكورية وأما غيره فلا يدخل لعدم المناسبة خصوصاً الزوجة ووجه الاشكال من عموم الاخبار ومن وجوب الاقتصار في خلاف الاصل على اليقين وهذا الشرط لم يذكره المصنف في التحرير والارشاد ولم يواقع عليه أحد فيما أجد بل الاكثر اما مخالف أو ما كتبه من احتله أبو العباس والشيد نحرزاً عن الاجحاف والاجحاف متنب اذا بقي هناك مال معتد به في الجملة والاصل والعموم قاضيان بعدم هذا الشرط **قوله** ﴿ولو كان الاكبر اني الى قوله فالاقوى القسمة﴾ قد علم الكلام في هذين الحكمين

ولو تعددت هذه الاجناس اعطي في الثياب وفي الباقي اشكال اقربه اعطاء واحد يتخير
الوارث وفي العمامة نظر (متن)

﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ولو تعددت هذه الاجناس ﴾ أخذ المصنف في ذكر الفروع وبقي
هناك بعض الشروط كاشتراط عدم الدين المستوعب للتركة لان الدين مقدم على الارث وربما احتل
العدم لانها ليست من باب الارث بل ظاهر الروايات ان هذه الاشياء له مطلقاً فهي ملك لارث
فأمل وكاشتراط عدم كونه رقاً ولا كافراً حين موت أيه فلو أعتق أو أسلم قبل القسمة لم يجب (ومنها)
اشتراط قائه على الايمان والرشد فلو أقلع عنهما أو عن أحدهما استعبدت منه أو قبضتها لأن هذا
الشرط كما اعتبر ابتداءً فليعتبر استدامة فأمل فيه ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ أعطي في الثياب ﴾
أي أعطي الولد الاجناس في الثياب وان هذه العبارة لم يبعد للمصنف مثلها والمعروف بين جميع الاصحاب
اعطاء جميع الثياب والمراد بها ما كان يلبسها أو أعدها لبس وان لم يكن لبسها كما صرح بذلك الاكثر
وخالف أبو الصلاح فقصرها كما عرفت على ثياب المصلي وأبو علي وأبو عبد الله على ما كان يعتاد لبسه
ويديمه (وقال المفيد) في الرسالة المراد بالثياب ما كانت عليه أو مودة لباسه دون جميع ثياب بدنه (حجة
الاولين) عموم الروايات ولا يخلو قول الكاتب والحلي من قوة عملاً بالمتيقن في خلاف الاصل وقد
ادعى عليه الاجماع في السرائر وأما أبو الصلاح فلا أعرف له مستنداً وربما انطبق قوله على قول الحلي
لان الغالب في ثياب المصلي أن تكون هي المعتادة اللبس أو يقال لعله أراد ليقضي وهو لا لبسها فأمل
وبما ذكره يعلم عدم الحبة فيما لم يكن من الثياب معداً لنفسه اذ لا يقال ثوب عند زيد انه ثوب زيد
ويبقى الكلام فيما اعتاد لبسه محرماً فان فيه اجمالين وأما الثوب من اللبس فالظاهر دخوله لدخوله في
الكسوة الواردة في بعض الاخبار وفي شد البسط والخف وما في معناه والقلسوة احتمالان أقربهما في
الخف العدم وفي الثياب المفصلة ولم تكمل خياطتها احتمالان والاقوى العدم ﴿ قوله ﴾
قدس سره ﴿ وفي الباقي اشكال اقربه اعطاء واحد ويتخير الوارث ﴾ يريد انه اذا تعدد السيف والمصحف
والخاتم في اعطائه الجميع أشكال (الوجه الاول) من الاشكال ان الحبة على خلاف الاصل والص
في هذه انما ورد بلفظ الواحد وحينئذ فيتخير الوارث في تعيين ذلك الواحد من كل جنس كالوصية
وهو خيرة الايضاح والحق ان الخبر ليس للوارث بل يأخذ ما كان يغلب نسبه اليه لان كان يعتاده
ويديم لبسه أو قرائته كما في السرائر والدروس والمسالك والروضة وهو ظاهر المذهب وغاية المرام وادعى
عليه في السرائر الاجماع فان تساوت النسبة والاعتبار فهناك يتخير الوارث كما في المسالك والروضة
ويحتمل القرعة قوياً (والوجه الثاني) من الاشكال ان الظاهر من الروايات ارادة العموم فالقاضي
موجود وهو الاكبرية وكون المحبي به مصحفاً وغيره وهو خيرة الجميع فأمل ﴿ قوله ﴾ قدس
الله تعالى روحه ﴿ وفي العمامة نظر ﴾ يحتمل أن يكون النظر راجعاً الى تعدد العمامة فيحتمل اعطاء واحدة
على خيرة الوارث ويحتمل اعطاء الجميع لصدق اسم الثياب على كل واحد منها وهو الحق ان كانت
من الثياب والا فلا يحتمل أن يكون النظر راجعاً الى دخول العمامة وعدمه (وجه الاول) ان الوارد في
الاخبار انما هو الثياب والكسوة وكل منهما يتناول العمامة عرفاً كما هو مختار جماعة ويؤيده ان الولد انما
اختص بهذه كما صرح به السيد وغيره لقيامه مقام أبيه وسداده مسده واقتضاه ذلك لدخول العمامة أظهر

شيء (وأما وجه المدم) فلان المذكور في كلام الاصحاب وفي الروايات ثياب البدن والكسوة والرأس ليس من البدن والكسوة لا تناول العمامة لانهم أجمعوا على قيد آية الكفارة التي تضمنت الكسوة بما عدا العمامة مضافاً الى الاقتصار على المتيقن في خلاف الاصل (قلت) ليس في الاخبار ذكر البدن وأما الموجود ثياب جلده كما في روايتي المقرقوفي وأبي بصير وأما كلام الاصحاب ففي (المقنة والنهاية والشرائع والنافع والدروس) ذكر البدن وفي (المبسوط والخلاف والسرائر) الجلد وفي (التحرير) ذكر الجسد وفي (اللمعة) ثيابه والحاصل ان عبارات الاصحاب غير متفقة سلمنا ولكننا نقول ان البدن اسم لما تعلقت به الروح (النفس خ ل) المجردة فالرأس من البدن وربما أمكن أن يقال ان قوله تعالى شأنه فالיום نصيبك بيدك مؤيد لذلك فتأمل وما في (القاموس) من ان البدن من الجسد ما سوى الرأس معارض بظاهر الصحاح والكسوة مما تناول العمامة عرفاً ولولا الاجماع على عدم دخولها في كسوة الكفارات لقننا بها وربما أيد الثاني بما دل من الاخبار على خروج العمامة من الكفن وبما قل الفاضل الهندي في كتاب الصلوة ان المفيد نص على ان العمامة ليست من الثياب وربما أيد الاول بانها لا تباع في الدين فلو لدخولها في الثياب المستثنات ليعت وفي (حاشية الفاضل الميسي والمسالك) في الكلام على دفن الشهيد أن العمامة والقلنسوة والسر اويل من الثياب (وقال في المسالك) انه المشهور بين الاصحاب **فروع** قال الشيخان في المقنة والنهاية والمحقق في الشرائع والنافع والمصنف في التحرير والارشاد والتبصرة وجماعة آخرون ان على الاكبر أن يقضي ما فات الميت من صلوة أو صيام وجعل ابن حمزة ذلك شرطاً خامساً وليس في الروايات ما يدل على قوله بل ظاهر الفتوى والرواية وجوب القضاء وان لم يكن حبوه وثبوت الحبوه وان لم يكن على الميت صلوة أو صيام فبين الحبوه والقيام بالقضاء عموم من وجه وقد اختاره الاستاذ المولى محمد باقر ادام الله حراسته ولعله يدعي ان كل من ذكره في المقام أراد جعله شرطاً فلا يكون شاذاً كما في المفاتيح مع ما فيه من الاحتياط والاقتصار على المتيقن (قلت) لعل من ذكره لم يرد الاشتراط بل يان ماله وما عليه وعدم الاشتراط هو الاقوى وعليه الاستاذ الشريف ادام الله حراسته وهذا القضاء انما يكون اذا وجب على الاب بالاصالة دون الاستتجار والصلوة تشمل اليومية والكسوف والاحتياط وفي المندورة وجهان وأما الصوم فيشمل شهر رمضان والكفارات وبطل الهدي ويجب عليه المباشرة بنفسه الا مع العجز أو يوصي الاب بالاستتجار أو يأذن له فيه ولو أتلف الحبأ في مرضه فلا غرم على التركة وان كان فراراً من الحبوه ولو أوصى الميت بصرفها في جهة مباحة فالأقرب اعتبارها من الثلث ولو زادت فالأقرب توقفها على اجازة الاكبر لا غير هذا ان قلنا بتعلق الوصية بها وقد تقدم تمام الكلام في هذا الفرع في كتاب الصلوة في الفروع الستة التي ذكرت في مواقيت الصلوة **تنبيه** قال الصادق عليه السلام في حسنة حريز اذا هلك الرجل فترك بنينا فلا أكبر السيف والدرع والخاتم والمصحف فان حدث به حدث فلا أكبر منهم والظاهر ان معناه فان مات الاكبر قبل موت أبيه فلا أكبر من المذكور الباقيين ويحتمل أن تكون الجملة الثانية تأكيداً للاولى وفي خبر المقرقوفي سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ماله من متاع يتيه الحديث والظاهر ان الكتاب أسقطوا لفظ أبوه فالتقدير الرجل يموت أبوه والرجل في خبر ربي مركب البعير وربما يقال للسكن ولما يصحبه الرجل من الاثاث هذا تمام الكلام في الحبوه

﴿ الفصل الثاني ﴾ في ميراث الاخوة والاجداد ومطالبه ثلاثة (الاول) في ميراث الاخوة للاخ من الابوين أو الاب المنفرد المال فان تعددوا تشاركوا بالسوية وللأخت من قبل الابوين أو الاب المنفردة النصف والباقي يرد عليها ولو تعددت فلها أو لمن الثلثان بالسوية والباقي بينهما بالسوية ولو اجتمع الذكور والاناث فالللمل لهم للذكر ضعف الانثى ويمنع المتقرب بالابوين مطلقا المتقرب بالاب خاصة ويقوم المتقرب بالاب مقام المتقرب بالابوين من الاخوة عند عدمهم وقسمتهم قسمتهم (من)

﴿ الفصل الثاني في ميراث الاخوة والاجداد ﴾ هذا بيان المرتبة الثانية ودليلها على سبيل الاجمال عموم الكتاب المجيد كآية أولي الارحام والسنة الفراء كجميع ما دل على ان الاقرب يمنع الأبعد وان كل ذي رحم بمنزلة الذي يجربه واذا التفت القرابات فالسابق أحق بميراث قريبه واجماع الاصحاب رضي الله تعالى عنهم جميعا على ان الاقرب يمنع الأبعد مع موافقة الاعتبار ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ للأخ من الابوين أو الأب المنفرد المال فان تعددوا تشاركوا بالسوية الى قوله ويقوم ﴾ اشتمل قوله هذا على أحكام هي أن الأخ المنفرد يحوز المال وانه ان تعددوا تشاركوا فيه بالسوية وأن للأخت النصف وللأختين الثلثين بالسوية وأن الاخوة والاختوات اذا اجتمعوا اقتسموا بالتفاوت وقد دل عليها جميعا (صحيح) بن سنان المروي بمدة طرق (وحسن) موسى بن بكر (وحسن) ابن بكير الذي رواه علي بن ابراهيم في تفسيره (والاجماع) معلوماً ونقولا أما الكتاب المجيد فقد دل على ان الاخ المنفرد ينفرد بالمال كما فسرت الآية الكريمة في الحسنين وعلى أن النصف للواحدة والثلثين للثنتين وأما كونها لما زاد فدليله الاجماع ورواية أبي بصير وحسنة الحلبي ولما صح الاستدلال بما وافق والاعراض عما خالف امكن الاستدلال بهما في المقام وان اشتملتا على خلاف ما تقول به ودليل كون الباقي بعد النصف والثلثين للواحدة والاثنتين فما زاد يعرف مما سلف في الفت والفتن من أولوية الاقرب ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ويمنع المتقرب بالابوين مطلقا المتقرب بالاب ﴾ الاصل عدم المنع كما عليه العامة كما في المقنعة وسيأتي بيان ذلك لكن دل الدليل وهو (اجماع) أثمة الهدى عليهم السلام كما في المقنعة و(صحيح) الكناسي الذي هو أبو خالد القمط ذكره الشيخ في كتاب رجاله بهذه الكناية في رجال الباقر عليه السلام عنه عليه السلام أخوك لايك وأمك أولى بك من أخيك لايك (وما رواه) الشيخ والصدوق عن النبي صلى الله عليه وآله وعن أمير المؤمنين عليه السلام ان أعيان بني الأم أقرب من ولد العلات قال الفضل وهذا مجمع عليه على ما قل عنه (قال في المصباح) أعيان الناس أشراهم ومنه قيل للاخوة من الابوين أعيان والعات اذا كان أبوم واحدا وأمهاتهم شتى الواحد على مثل حيات وجه وفي (النهاية) الأعيان الاخوة لاب واحد وأم واحدة مأخوذ من عين الشيء وهو النفيس وبنو العلات الاخوة لاب واحد وأمهات شتى وقال بعض وجه التسمية بالأم ان الزوج قد نهل من الأولى ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ ويقوم المتقرب بالاب الى آخره ﴾ يدل عليه الاجماع وعموم الآيات والروايات مع امكان الموافقة للاعتبار ولم يفرق بينهما الاصحاب الا فيما اذا خلف أختا لاب مع أخ لأم فانهم في هذه اختلفوا في أن الرد هل

وللواحد من ولد الأم السدس أخاً أو اختاً والباقي يرد عليه وللأثنين فصاعداً الثلث بالسوية والباقي يرد عليهم بالسوية ذكورا كانوا أو إناثاً أو بالتفريق ولو اجتمع الأخوة المتفرقون فللمتقرب بالأم السدس إن كان واحداً والثلث إن كان أكثر بالسوية والباقي للأخوة من قبل الأبوين للذكر نصف الأنثى وسقط التقرب بالأب ولو كان المتقرب بالأبوين واحداً ذكراً فله الباقي ولو كان أنثى فله النصف والباقي يرد عليها دون المتقرب بالأم وإن تعدد وأو كانت المتقرب بالأبوين اختين فلهما الثلثان وللواحد من كلاله الأم السدس والباقي يرد على المتقرب بالأبوين خاصة دون المتقرب بالأم ولو اجتمع الأخوة من الأب خاصة مع الأخوة من الأم فللواحد من قبل الأم السدس ذكراً كان أو أنثى والباقي للمتقرب بالأب إن كان ذكراً أو ذكورا وإناثاً ولو كانت أنثى فله النصف والباقي يرد عليها وعلى الواحد من كلاله الأم أرباعاً على رأي (متن)

هو عليهما أو على الاخت فقط وافقوا على تعيين الرد عليها إذا كانت لأبوين دون الأخ للأم كما سيأتي مفصلاً (وليعلم) أن الإجماعات التي ذكرناها في المقام المذكورة (منقولة خ ل) في كثير من كتب الأصحاب كالبسوط والفنية والسرار وغيرها وإنما تركنا التنبيه على ذلك لوضوح الأمر في هذه الأحكام **قوله** **قدس سره** وللواحد من ولد الأم السدس إلى قوله ولو اجتمع **قوله** هذا على خمسة أحكام لا أحد فيها مخالفاً فالدليل على أن السدس للواحد من الأم الإجماع معلوماً ومنقولاً والكتاب الكريم والسنة الفراء (أما الكتاب) **قوله** تعالى (فإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس) فقد فرض الله سبحانه وتعالى له السدس وقد أجمع المفسرون على أنه للأم والمروي في صحيحة محمد وتفسير العياشي أن الكلاله هي الأخوة والأخوات للأم في هذه الآية الشريفة وفي آخر السورة للأب والأم وهو منطبق على ما ذكر أئمة اللغة حيث قالوا إنها ما كان من الأقارب على حواشي النسب وليس في عموده وذلك من عدا الآباء والأولاد في تركيب الآية وجوه ذكرت في محلها (وأما السنة) فصحيحنا محمد وعبد الله بن سنان وحسنه بكير التي رواها العياشي ويدل على أن الباقي يرد عليه بعد الإجماع ما تقدم من أولوية الأقرب بالنص والإجماع وأما ما يدل على أن الثلث سهم ما زاد بعد الإجماع الكتاب الكريم وهو قوله تعالى (وإن كانوا أكثر فهم شركاء في الثلث) والأخبار المتضافرة والدليل على أن ذلك بالسوية (الإجماع) كما في مجمع البيان حيث قال فيه ولا خلاف بين الأئمة أن الأخوة والأخوات من قبل الأم يتساوون في الميراث على أنه معلوم أيضاً (وظاهر الكتاب) لأن الظاهر من الشركة التسوية حيث قال عن رجل فمهم شركاء في الثلث كما صرحوا به في بحث الوصية والوقف وصحيحة محمد وحسنه بكير ورواية مسمع حيث قال عليه السلام وللأخوة والأخوات من الأم الثلث فهم فيه شركاء سواء **قوله** **قدس سره** (ولو كان أنثى إلى آخره) حكم بالرد على كلاله الأب والأم دون كلالها كما في المقننه والنهايه والبسوط وتلخيص الخلاف والوسيلة والفنية والسرائر والنافع والشرائع والطبقات والارشاد والتحرير والمختلف والتبصرة والدروس وغاية المراد

وعليها خاصة على رأى لدخول النقص ولما روي عن الباقر عليه السلام في ابن اخت لام وابن اخت لاب ان لابن الاخت للام السدس والباقي لابن الاخت للاب وفي طريقهما عن ابن فضال وفيه قول ولو تعدد المتقرب بأم كان له الثلث وللأخت للاب النصف والباقي يرد عليها خاصة أو أخماسا ولو كان مع الواحد من قبل الأم اختان فصاعدا للاب فلو واحد السدس وللأختين فصاعدا الثلثان والباقي يرد أخماسا على الجميع أو على المتقرب بالاب خاصة على الخلاف (متن)

والمهذب والمقتصر وتطبيق الارشاد والروضة والمسالك والتتبع والمجمع والكفاية والمفاتيح وهو ظاهر المراسم وكشف الرموز ودرج بالاح من الايضاح والكنز وغاية المرام للاجماع كما في السرائر والغنية وغاية المراد وظاهر الخلاف والدروس والمجمع والكفاية وقد نقل حكايته عن جماعة وفي (التتبع) عن بعض الأصحاب وفي (المختلف) عن أكثر علمائنا وحكي في هذه الثلاثة انه مشهور وأشهر وفي (المفاتيح) كاد يكون اجماعا وانه معلوم لمعلومية المخالف وهو الحسن والفضل وندرته ويدل عليه صحيحة محمد وحسنة بكير لمكان المحصر المستفاد من قوله عليه السلام فهم الذين يزدادون وينقصون يعني كلاله الاب بالنسبة الى كلاله الأم ويؤيده مواقة الاعتبار لقوة وصلة ذي السبين ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أو عليها خاصة على رأى ﴾ كما في الفقيه والمقنعة والتهديب والاستبصار والنهاية والخلاف والطبقات والوسيلة والمختلف في موضعين هنا وفي مسألة العمة والخالة والدروس وغاية المراد والمهذب والمقتصر والتتبع وتطبيق الارشاد والمجمع والكفاية والمفاتيح وقواء في العمة ومال اليه في الروضة وعليه القاضي والتميمي ونجيب الدين على ما نقل عنهم ونسب في الروضة الى المفيد وفي غاية المراد الى ظاهره وفي (الايضاح) ان كلامه مشعر به والحق ان ظهوره من المقنعة بين لانه بعد ان حكم ان للاخ من الام السدس والباقي للاخ من الاب قال وكذلك لو كان بدل الاخوة الى ان قال فالحكم فيه سواء واضطرب في المقام كلام الحلي ومن نسب اليه القول بالاشتراك فانما نظر الى آخر كلامه في المسئلة حيث قال ويشترك كلاله الأم مع كلاله الاب فحسب في الفاضل على قدر سهامهم الا انه قال قبله بأسطر ما نصه والصحيح من أقوال أصحابنا المحصلين ان لواحد الاجداد من الأم اذا انفرد الثلث وان كان من الاخوة من قبلها أحد كان له ولهم الثلث بينهم بالسوية والباقي لكلاله الاب أخا كان أو اختا جدآ كان أو جدة وبحل الشاهد قوله أو اختا ففراء كيف حكم باتها اذا اجتمعت مع الاخ والجد من قبل الأم كان الباقي عن الثلث لها وهذا واضح (وذهب الشيخ) في المبسوط والسيد حمزة في الغنية والمحقق في كتايه وتلميذه الابي في كشف الرموز والمصنف في التحرير والبصرة الى القول بالاشتراك وعليه الكاتب أبو علي والحسن والكيدري على ما نقل عنهم ونسب في الايضاح والكنز الى المشهور لا في هذا المقام بل في مسألة اجتماع الجدة للأم مع الجدة للاب ولقد اضطرب كلامها هناك في بيان وجه الاشكال اضطرابا شديدا كما سيأتي بيانه انشاء الله تعالى والقول الاول أقوى وأولى لمحصر المستفاد من الصحيح والحسن كما مر ولمؤنة ابن فضال الذي لم يثر له على زله بنص علماء الرجال وينبغي القطع في الطريق (١)

(١) سيأتي لنا كلام في تحقيق الحال في حال الطريق الى ابن فضال في باب ميراث الزوجة (منه قدس سره)

ويمنع الاخوة من يتقرب بهم من اولادهم واولاد الاب من العمومة والعمات والخولة والخالات واولادهم دون الاجداد والجدات وقال ابن شاذان إن للاخ من الام مع ابن الاخ للابوين السدس والباقي لابن الاخ وليس يجيدلان كثرة السبب تراعى مع تساوى الدرج (متن)

بظهور النقل من كتابه فأمل على ان عمل اكثر الاصحاب بها جابر لها ولا رواه في مجمع البيان في الحديث الطويل (١) الذي صرح فيه بذلك وعلاه بان ذا الأم لا يزداد ولا ينقص وربما استدل على ذلك بصحيح الكناسي حيث يقول عليه السلام فيه وأخوك لا يك أول بك من أخيك لامك بأن يقال ان المراد ان له ما بقي ان كان ذكراً ويرد عليه خاصة ان كان أتي ويؤيده ان الآية والاجماع والاخبار دالة على ان الثلث والسدس للمتقرب بالأم وهو ظاهر في كون ذلك فقط اذا كان معه من يرث فيكون الرد مخصوصاً بغيره ممن لا فرض له مثل ما اذا كان معه المذكور من الاخوة للاب أو الابوين وادان كان معه صاحب فريضة يرجع في الرد من كان من جنس من كان مخصوصاً بالرد مع فرضه ثم ان الدليل الدال على ان المتقرب بالاب يقوم مقام المتقرب بالابوين ظاهر في كون حكمه حكمه فكما ان الرد هناك كان مخصوصاً به فليكن هنا كذلك ولا يعارضه كون القرب هناك من وجهين لان القرب بالاب قائم مقام القرب بالابوين فيأخذ من يتقرب به حصه من يتقرب بهما فكما لم يكن عدم القرب من وجهين ما عا عن ذلك كذلك لم يمنع عن كون الرد له ثم انه لو كان ذكراً اختص بالرد فكذا الا تقي فأمل (وقد احتج) له بدخول النقص عليها فتكون الزيادة لها (ورد) بأن دخول النقص لا يوجب الاختصاص بالزيادة كما في البنت مع الابوين اذ الرد عليهما وعليها اخماساً (وأجاب في غاية المراد) بأن التخلف لما ع وهو وجود معارض يدخل النقص عليه أعني الابوين اذ لا ريب ان فرضهما مع الولد غيره مع عدمه وربما يقال عليه انا نمنع الملازمة وانها لمحتاجه الى البيان ان سلم رفع النقص (٢) على ان دفعه غير مسلم اذ النقص (٣) انما يكون عن فرض وهما صاحباً فرض مع الولد ولا نقص معه فلا نقص عن الفرض ومع عدمه (٤) فلا فرض للأب فلا نقص والأم صاحبة فرض ولا تنقص عن فرضها فالنقص وارد خصوصاً بالاب (ويمكن أن يجاب) بأن مراد المستدل ان كل من يدخل عليه النقص بأن يزيد تارة وينقص أخرى يختص بالزيادة اذا لم يجتمع مع من يدخل عليه النقصان فلا يستقيم النقص بالبنت مع الابوين لانها يدخل النقص عليهما لان سهامها مختلفة فأمل (احتج الآخرون) بالتساوي في الدرجة وقد المحصص (والجواب) المنع من قده وقد عرفته على انا نمنع التساوي واجماع الفنية ان شمله لا يعني مع العلم بكثرة المخالفين على انه معارض بمثله اذ هو خبر واحد وهذا والمسئلة لا تخلو عن شوب الاشكال ويمتنع من توقف كالمصنف هنا وفي الارشاد وولده والشهد الثاني وغيرهم

قوله قدس الله روحه (ويمنع الاخوة من يتقرب بهم من اولادهم واولاد الاب من العمومة والعمات والخولة والخالات) سعى القلم فأثبت الاب مكان الجد على ما وجدته في نسخ متعددة الا أن تقول المراد بالاب الاب الاعلى واولاد الاب عطف على الموصول وقد أطلق الاصحاب على ان الاخوة مطلقاً صنف واحد كما هو الشأن في الاولاد وفي الاجداد الاقرب منهم يمنع الأبعد وليسوا

(١) قد بينا في بعض الحواشي السابقة ما في عدة حديثاً من الاشكال (محسن) (٢) بالضاد المعجمة

(٣) بالصاد المهملة (بخطه قدس سره) (٤) أي عدم الولد

صنفين كالاخوة بالنسبة الى الاجداد يرث الجد الأعلى مع الاخ القريب لتعدد الصنف فالاخ للأم أقرب درجة من ابن الاخ للابوين والاصل في ذلك الاجماع والنصوص المتضافرة على أولوية الاقرب والشهد الثاني رحمه الله في المسالك قال بان الاعتبار في ترجيح الاقرب على الأبعد انما هو في جزئيات الاصناف ومفردات المراتب لا بين المراتب نفسها قال فابن البنت يمنع ابن ابن الابن قال وهذا هو المفهوم من تقديم الاقرب فالاقرب لغة وعرفاً مضافاً الى النص الصريح (قلت) ليس في الاخبار ما يدل على هذا الاعتبار بخصوصه وهوان الترجيح في القرب والبعده بين جزئيات الصنف دون الاصناف نفسها بل موقفة أبي أيوب ومكاتبه الصغار تنطقان بأن ترجيح الاقرب على الأبعد جار بين المراتب نفسها وذلك لان مكاتبه الصغار هكذا رجل مات وترك ابنة بنته وأخاه لأمه وأبيه لمن يكون الميراث فوقع عليه السلام في ذلك الميراث للاقرب ثم ان من البديهيات لغة وعرفاً صحة قولنا الابن أقرب من العم والاب أقرب من الجد فصح لنا أن نقول ان الاقرب لا يستبر فيه اعتباره في صنف واحد بل يجري في الاصناف المختلفة اللهم الا أن يكون مراده ان ترجيح الاقرب على الأبعد انما يستبر في جزئيات الاصناف لكونها من مغان الشبهة وذلك بعد تفريق الاصناف وترتيب المراتب وانقاد الاجماع على ذلك وليس المقام هنا مقام اشتباه اذ من البديهيات صحة ان ابن الابن أقرب من الخال فلا حاجة الى الاستدلال في مثل هذا على أولوية الاقرب فتأمل جيداً (وذهب الفضل) الا أن الاخوة صنفان كما يفهم من فرقه بين الاخ للأم والاخ للاب مع تساويهما في السببية بالنسبة الى الاخ للابوين حيث حكم بارت ابن الاخ للابوين مع الاخ للأم ومنعه مع الأخ للاب وهذا يدل على أن الاخوة عنده صنفان فذو الاب والابوين صنف على حدة وذو الأم صنف آخر فاعتبر القرب والبعده في الاول فورث الاخوة للابوين دون اخوة الاب لمكان الاقربيه وورث الاخ للاب دون ابن الاخ للابوين لان الاخ أقرب منه ولما كانت الاخوة للأم صنفًا آخر حكم بأن ابن الاخ للابوين يرث مع الاخ للأم فيلزمه أن يرث ابن الاخ للاب مع الاخ للأم وابن الاخ للأم مع الاخ للابوين وقضية ذلك أن اولاد الاخوة لا يرثون اكونهم اولاد اخوة بل لدخولهم في أولي الارحام لكن ما قل عنه الصدوق في الفقيه من الاحتجاج بقضي بخلاف ذلك كله وذلك لانه قل عنه بأنه احتج بأن ابن الاخ للابوين بمنزلة الاخ لما فله فضل قرابة بسبب الأم وعلى هذا فلا يرث ابن الاخ للاب مع الاخ للأم ولا ابن الاخ للأم مع الاخ لانه ليس له زيادة قرب (نعم) ما احتج له به في المسالك مستنبطاً له ينطبق على ذلك لكنه خلاف ما نقلوه عنه في الاحتجاج (قال في المسالك) بعد أن فرع من تقرير مذهبه ما نصه وفرع عليه أن الاخ للأم مع ابن الاخ للابوين يأخذ فرضه وهو السدس والباقي لابن الاخ للابوين أو الاب محتجاً بأن قرابتهما من جهتين فيأخذ كل منهما من جهة قرابته يريد أن قرابة ابن الاخ للاب من جهة غير جهة قرابة الاخ للأم وكذلك ابن الابح للابوين له جهة غير جهة الاخ للأم ثم قال بخلاف ما لو كان الاخ لاب وابن الاخ لاب وأم فان المال كله للأخ من الاب لان قرابتهما من جهة واحدة (قلت) لو لحظ ما نقله عنه الصدوق في الفقيه من الاحتجاج له كما عرفت لمدل عما احتج له به وعما نسبته الى أجلاء الاصحاب من أنهم احتجوا له بخلاف ما يظهر من كلامه وان ردهم له لم يقع في محله كلاً بل احتجوا به على ما نقله الصدوق عنه وذلك لأنهم احتجوا له بكثرة الاسباب وهو عين ما نقل عنه وردوه بأن كثرة الاسباب انما تؤثر مع تساوي الدرجة وانه لفي محله فلم يزيدوا في الاحتجاج له عما احتج هو به لنفسه

ولو دخل الزوج أو الزوجة كان لهما نصيبهما الأعلى وللأخت أو الأخت أو هما نصيبهما
السدس إن كان واحدا والثالث إن كان أكثر بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين واحدا كان أو
أكثر ذكرا كان أو أنثى ومع عدمهم فللمتقرب بالاب خاصة كذلك إلا أن يكون أنثى
واحدة مع زوجة فللزوجة الربع وللأخت من قبل الأب النصف وللواحد من كلاله الأم السدس
والباقي يرد على الأخت الأب خاصة أو عليها وعلى المتقرب بالأم أرباعا على الخلاف (متن)

وما عليهم أن لا يكون كلامه متافرا غير ملتئم الأطراف لكن كان الواجب أن ينبهوا على اضطراب
كلامه وكأنهم أعرضوا عن مطاويه كما أن الشهيد الثاني لحظ ذلك ولم يلحظ ما نقل عنه من الاحتجاج
ولقد ظفرت بمن يحكي عن الكافي للثقي (١) أنه حكى عن الفضل أنه ورث ابن الأخ للابوين
أو للأب وأخته مع الأخ للأم وابن ابن الأخ فتازلا للأب أو لهما مع ابن الأخ للأم لا اختلاف جهة
القربة قال ولا يشبه هذا ولد الولد لأن الأولاد إنما يرثون لكونهم أولادا وأولاد الأخوة لا يرثون
لكونهم أخوة بل لدخولهم في أولي الأرحام وهذا يدل على أن الأخوة أهناف لا صنف واحد يقضي
بأن ابن الأخ للأم فتازلا لا يشارك الأخ للابوين كما فهمناه من كلامه آمنا وقد نقل عنه أنه وافق في
هذا ما عليه الأصحاب وقال أنه أقرب منه بطن وقربتهما من جهة واحدة وهذا يخالف ما نقل عنه في
الكافي محل تأمل فكلامه أما مضطرب أو الخلل وقع في النقل عنه وقد سهى قلم الصدوق في الفقيه
في المقام حيث قال راداً عليه ما نصه ويلزمه على قياسه أن المال بين ابن الأخ للأب والأم وبين
الأخ للأب لأن ابن الأخ له فضل قرابة بسبب الأم (وأنت خير) بأن مقتضى ذلك أن يكون
المال كله لابن الأخ للابوين لكنني وجدت المصنف طاب ثراه في بعض نسخ المختلف نقل عنه أن
المال كله لابن الأخ وهذا حق ولعله في غير الفقيه وفي بعض النسخ ذكر ما وجدناه في الفقيه ويمكن
تأويل ذلك بنوع من العناية فتأمل ~~قوله~~ قدس الله روحه ~~ولو دخل الزوج أو الزوجة~~
إلى آخره الدليل على أنها يأخذان نصيبهما الأعلى وعلى أن من تقرب بالأم من الأخوة يأخذ
نصيبه المسمى له سدسا كان أو ثلثاً وعلى أن الباقي للمتقرب بالابوين أو الأب عند قده ما دل على بطلان
العول من نص واجماع مضافاً إلى ما تضمنته صحيحة محمد وحسنه بكير الطويلتين من أن كل من ذكره
مرتتان في القرآن الكريم من الفرائض العليا والدنيا لا يزيد عليهما ولا ينقص عنهما بوجه إذا كان هناك وارث
غير ذي مرتبتين لأن الظاهر أن بيان المراتب يدل على حصرها وعدم الزيادة عن العليا وعدم النقص عن
الدنيا وذلك كالزوج والزوجة والأم بخلاف من ذكرت له مرتبة واحدة قد ينقص عنها ويزيد عليها وقد
تقدم بيان ذلك مفصلاً ومن هنا يعلم الحال فيما إذا دخل الزوج أو الزوجة على الأجداد والجداً كما سيأتي وقد
تقدم ما يدل على أن المتقرب بالأب خاصة يقوم مقام المتقرب بالابوين كما تقدم بيان الحال فيما إذا ترك
أختاً لأب وأخاً لأم وزوجة وإن الراجح الرد على الأخت وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله إلا أن

(١) صرح كاشف الغمام بوجود ذلك بعينه في الكافي للكليني فالظاهر أن نسبه إلى الكافي للثقي وقع
سهواً والذي من عادته قل كلام الفضل إنما هو الكليني فراجع (محسن الحسيني)

المطلب الثاني في ميراث الاجداد للجد المنفرد المال وكذا الجدة سواء كان لاب أولام ولو اجتمع الجد والجدة تساويا ان كانا لام وان كانا لاب فللجد الثلثان وللجدة الثلث وللجد أو للجدة أو لهما لام مع جد أو جدة أو هما لاب الثلث ان كان واحداً أو أكثر بالسوية والباقي للجد أو للجدة أو لهما للاب اثلاثاً (متن)

يكون أنقضى قوله قدس الله تعالى روحه وللجد المنفرد المال وكذا الجدة سواء كان لاب أولام ولو اجتمع الجد والجدة تساويا ان كانا لام وان كانا لاب فللجد الثلثان وللجدة الثلث وللجد أو للجدة أو لهما لام مع جد أو جدة أو هما لاب الثلث ان كان واحداً أو أكثر بالسوية والباقي للجد أو للجدة أو لهما للاب اثلاثاً الدليل على ان المنفرد جداً أو جدة لاب أولام يحوز المال أجمع الاجماع (١) وصحيحة الحدّاء ورواية سالم بن الجعد مضافاً الى عموم الآية وظواهر النصوص مع موافقة الاعتبار فن اقتصر على الاخيرين فلم نلحظ لم يظفر بالروايتين ويدل على تساوي الحد والجدة للام اذا اجتمعا الاجماع وانه لمنقول في عدة مواضع كالغنية وغيرها مؤيداً بالاصل وبانه هو الظاهر من الشركة وما خالف الا ابن الجنيّد ثم تردد كما سلف ويمكن أن يستدل على ذلك بما يفهم من مطاوي الاخبار من عموم مساواة الاجداد للاخوة مضافاً الى ما نقله الكليني عن يونس ساكتاً عليه فيكون بمنزلة في كل الاحكام الا اذا انعقد اجماع على المخالفة أو نطق بها خبر كما في موثقة محمد بن مسلم وبهذا يمكن أن يستدل بعد الاجماع على الحكم بالتفاوت اذا كانوا لاب ويزيد هذا بأن في بعض الاخبار ان الحد كواحد من الاخوة للذكر مثل حظ الانثيين كما في صحيحة زرارة فاذا كان حكم الاجداد مع الاخوة حكم الاخوة فليكن كذلك مع الانفراد والاجتماع مع مثلهم من جدة أو جدات اذ يبعد أن يكونوا مثلهم حال اجتماعهم معهم ولا يكونوا كذلك حال الانفراد مع عدم دليل من نص أو اجماع ان لم نقل بانعقاده في المقام اذ يلزم حينئذ الاهمال والحوالة الى آراء الناس كما يقوله مخالفونا مضافاً الى ما جاء في الصحيح عن زرارة قال سئلت ابا جعفر عليه السلام عن فريضة الجد فقال ما أعلم أحداً من الناس قال فيها الا بالرأي الا (٢) علي عليه السلام فانه قال فيها بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما وجدنا في الاخبار ما يدل صريحاً على أن الجد والجدة للاب يتفاوتان أو يتساويان اذا لم يكن معهم غيرهم من اخوة هل عندكم من دليل فتخرجوه لنا غير ما ذكرنا أو قولوا فيما نحن فيه بالتفاوت باقتباس على الاولاد ولا يمكن القول بالتسوية لعدم الدليل والظهور لا عن مدرك غير كاف في المقام فلا بد من الاهمال وترك الجدال واتباع الاصحاب رضوان الله عليهم جميعاً وبهذا التقريب بعينه يستدل على ان للجد أو الجدة أولها لام الثلث وما بقي فالتقربت بالاب (فتقول) اذا كان ذلك حكمهم مع الاخوة فليكن كذلك اذا انفردوا بالتقريب السالف حرفاً خرقاً مضافاً الى الدليل الدال على ذلك أعني موثقة محمد قال قال أبو جعفر عليه السلام اذا لم يترك الميت الاجدة أبا أبيه وجدته

(١) اعلم انه في المبسوط احال يان هذه الاحكام على ما ذكره في النهاية ثم قال وفيما عقدناه لمن يرث بالتقاربة بيتنا مقنع ثم اشتغل بنقل أقوال العامة وربما ظهر منه ان هذه الاحكام محل وفاق (منه قدس سره) (٢) الاستثناء منقطع (منه قدس سره)

أم أمه كان للجددة الثلث وللجد الباقي وهي صريحة الدلالة متفقة باقبول موافقة للاعتبار الناطق بان من يتقرت شخص يأخذ نصيبه وصدق الأم على الجدة مجاز خلافاً للمختلف على ان الاجماع منقول في الكشف وظاهر الخلاف ان لم يكن صريحه لانه في تلخيصه نسب القول بالسدس الى أهل الخلاف وانهم مطبقون على ذلك وبعض الناس نسب نقل الاجماع الى صريح الخلاف وربما ظهر من السرائر أيضاً (فان قلت) الاصل في ذلك الرواية وأقضى ما دلت على حكم واحد من تسعة (قلت) قياس الاولوية المقطوع بها لان كان المناط منتحاً والمتح له الاجماع الذي ندعيه وقضاء العقل به وورود الحكم فيمن ذكر عدم (١) الزيادة والقصة عنه (٢) بالنسبة الى من لم يذكر فبطل ما قاله في الكفاية من عدم دلالة الرواية على الحكم المذكور وايضاح ذلك يظهر من بيان جميع الصور (فنقول) اشتملت الرواية على حكم الجدة للأم والجد للاب وهو الصورة الاولى (وأما الثانية) فجدة لأم وجدة لاب ففي الطرف الاول قول ليس الحد بأسوأ حالا من الجدة حتى تأخذ هي الثلث ويأخذ هو السدس ولا قائل بالزيادة وفي الطرف الثاني ان لم تنقص الجدة عن الجد في أخذ الباقي لم يزد عليه ولما كان الجد للأم لا يزيد نصيبه في المقام عن الثلث ولا ينقص عنه كما عرفت تعين كون الباقي لها وهب امها أخت فتأخذ نصيبها والباقي رد عليها لعدم القائل في المقام بالرد على ذي الام سلمنا ولكن قد علمت ان الراجح اختصاصها بالرد (الصورة الثالثة) جدة لام وجد وجدة لاب فالثلث للجدة للام في الطرف الاول بحكم الرواية لان الجدة للاب انما دخلت على الجد للاب لا عليها اذ هي من كلاله الاب فاذا ثبت أن اثنتي لذات الأم لا تنقص عنه ثبت ان الباقي للجد والجدة للاب لا يزيدان عليه فأمل ومنه يعلم حال (الصورة الرابعة) وهي الجد للأم مع جد وجدة لاب وحال (الخامسة) وهي الجد للأم والجد للاب (وأما الصورة السادسة) فهي جد وجدة للأم مع جد لاب هما في الطرف الاول لا يزيدان ولا ينقصان اذ لا قائل بالزيادة ولا بالتقصية بل ولا باحتمالهما فتعين الباقي للجد للاب في الطرف الثاني ومنه يعلم حال (السابعة) وهي الجد والجدة للأم مع الجدة لاب وحال الصورة (الثامنة) وهي الجد والجدة للأم والجد والجدة لاب لان الجد والحدة للأم لا ينقصان قطعاً عن الثلث (وأما التاسعة) وهي جدة للأم مع جدة لاب للحدة للأم الثلث قطعاً من دون نقصان وأما الزيادة فتتبعه أيضاً لتعين الرد على ذات الاب على المختار ان فرضت اختا والامر في ذلك كله واضح بظهر بأدنى تأمل هذا وفي المسئلة أقوال أخر موافقة لأهل الخلاف كما صرح به في تلخيص الخلاف (منها) ان للجد للأم السدس مع الجد للاب والباقي للجد للاب وهو قول الصدوق والحلي وابن زهره ولا مدرك لهم الا ما علمه يفهم من خبر زراره المحمول على التقية ومثله قول الفضل والحسن على ما نقل عنهما ان للجددة أم الأم مع أم الاب السدس ولأم الاب النصف والباقي يرد عليهما بالنسبة وقد قال الفضل على ما نقل عنه في القبة ان الجد بمنزلة الاخ يرث حيث يرث ويسقط حيث يسقط وغلطه الصدوق في ذلك مستنداً الى ان الجد يرث مع ولد الولد ولا يرث معه الاخ ويرث الجد من قبل الاب معه (٣) ومن قبل الأم معها (٤) ولا يرث الاخ معها وابن الاخ يرث مع الجد ولا يرث مع الاخ قال فكيف يكون بمنزلة الاخ أبداً بل الجد مع الاخوة بمنزلة واحد فأما ان يكون أبداً بمنزلة امهم فلا (قلت) ما نقل عن الفضل موافق لما

(١) صلة قضاء (منه قدس سره) (٢) أي ممن ذكر (٣) أي مع الاب (٤) أي مع الأم

ولو دخل زوج او زوجة كان لهما نصيبهما الأعلى النصف للزوج والربع للزوجة وللجد او الجدة أوهما للأم ثلث الاصل والباقي للجد أو الجدة أولهما للأب ويمنع الجد والجدة لاب كانا أو لام كل من يتقرب بهما من آبائهما واجدادهما وأولادهما وهم العمومة والخولة والخالات وأولادهم ولا ينعنون الاخوة والاخوات ولا أولادهم والجد الأعلى ذكرًا كان أو أنثى يمنع الم والممة والخال والخالة وأولادهم والجد للام يمنع اب الجد للأب وكذا الجد للأب يمنع أب الجد للام وكذا الأنثى ومع فقد الاجداد الدنيا يرث اجداد الاب وأجداد الام فلو ترك جد أبيه وجدته لايه وجده وجدته لامه وجد امه وجدتها لايها وجدها وجدتها لامها كان لاجداد الام الثلث بالسوية والثلاثان لاجداد (متن)

رواه في الوسائل عن الحسن بن أبي عقيل قال روى الحسن بن أبي عقيل في كتابه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أُملي على أمير المؤمنين عليه السلام في صحيفة الفرائض ان الجد يرث حيث ترث الاخوة ويسقط حيث تسقط وكذلك الجدة مع الاخوات ترث حيث يرثن وتسقط حيث يسقطن ثم ان ما ذكره من خطئه في الاولين لم يصادف محله لان ارث الجد بهما انما هو على سبيل الطعمة والاستعجاب لا على سبيل الوجوب وقد اعترف بذلك الصدوق في آخر كلامه وقد أوضحنا ذلك في صدر الباب وبيننا ان مانسب الى الصدوق من القول بارث الجد في المقامين أخذ بظاهر أول كلامه من دون ملاحظة آخره (والقض) بارث ابن الاخ مع الجد غير وارد على الفصل لانه فسر قوله الحد بمنزلة الاخ بأنه يرث حيث يرث ولا ينافي ذلك ارث شخص معه لا يرث ذلك الشخص مع الاخ نعم قوله ويسقط حيث يسقط ربما ينافيه الا انه يمكن أن يقال ان هذه الكلمة انما سبقت في خبر الحسن وكلام الفضل تنجما للكلام وتبييناً له ولم يرد بها نقض ولا اثبات ومثل ذلك يجري في العرف كثيراً تقول لمن ادعى عليك روية زيد مارأيت زيدا ولا غيره وأنت قد رأيت غيره ثم انه برد على الصدوق في قوله ان الجد مع الاخوة بمنزلتهم ان الاخوة من الاب ليس الجد بمنزلتهم فانهم لا يرثون مع الاخوة للابوين والجد يرث مطلقاً والحاصل ان هذه الكلمة مطلقة يراد بها معنى خاص موكل الى التفصيل الذي دل عليه الدليل ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ثلث الاصل﴾ أي على المختار وسدسه على القول الآخر والباقي للجد والجدة أولهما للأب فالتقص يدخل عليهما كما يدخل على الاب اذا اجتمع مع الأم وعلى كلالته اذا اجتمعت مع كلالتها ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿ويمنع الجد والجدة الى قوله ولو ترك﴾ اشتمل قوله هذا على أحكام دلت عليها النصوص وانعقد عليها الاجماع وعقدت على كثير منها الابواب وما خالف سوى يونس على ما نقل عنه حيث قال ان ترك أم أبيه وعمته وخالته فالأول بينهم قال الفضل على ما نقل عنه وغلط هنا في موضعين (أحدهما) انه جعل للخالة والممة مع الجدة نصيباً (والثاني) انه ساوى الجدة والممة وخالف أيضاً فحكم بعدم منع الجد للأم أبا الجد للأب لمكان الاختلاف في القرب فكانا عنده صنفين وقول المصنف وهم العمومة والعمات بيان للأولاد أي اولاد الاجداد ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿كان لأجداد الأم الثلث بالسوية والثلاثان لأجداد

الاب ثلثاهما للجدين من قبل آية اثلاثا والثالث للجدين من قبل أمه كذلك وتنقسم من مائة وثمانية

الاب ثلثاهما للجدين من قبل آية اثلاثا والثالث للجدين من قبل أمه كذلك قد اشتمل قوله هذا على سبعة أحكام (منها أربعة) لم يخالف فيها أحد وهي « ان الثالث » لأجداد الأم « والثالثين » لأجداد الاب « وثلثيهما » للجدين من قبل أمه (وثلاثه) لم أجد فيها مخالفا سوى الشيخ الجليل سالم معين الدين المصري والشيخ زين الدين البرزهي على ما نقل عنها وأما المحقق والشهيد الثاني في المسالك وصاحب الكفاية فظاهرم التوقف وهي « كون القسمة » بالسوية بين أجداد الأم « وقسمة » ثلثي الثلثين بين الجدين للاب أثلاثا « وقسمة » ثلث الثلثين بين الجدين له من قبل الأم كذلك (لنا الإجماع) الذي ندعيه في المقام لا يحصر الخلاف في هذين الشيخين رحمهما الله تعالى على ما سنبيته نعم ابن الجنيّد تردد في القسمة بين أرحام الأم كما عرفت (وصحيحة) أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان في كتاب علي عليه السلام ان كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجرب به الا أن يكون وارث أقرب منه الى الميت (وجه الدلالة) ان المتبادر من الرحم الرحم الذي اتصل بالميت من غير واسطة وليس المراد انه بمنزلة الرحم الذي يتقرب به الى الميت ولو بواسطة أو وسائط حتى يكون جدّا أمه لآيه مثلاً بمنزلة أمه التي تخرج بها الى الاب الذي يجربها الى الميت كلا ان ذلك خارج عن مجرى العرف وقانون اللغة ثم ان أجداد أمه لآيه لم يأخذوا الارث لانهم قاموا مقام الأم بل لانهم قاموا مقام الاب فكيف يرثون لان قاموا مقامه ولا ياملون بما من شأنه أن يامل به من يتقرب به ان ذلك خارج عن طور الحكمة أو تقول قد دلت الروايات على ان الاخوة والاجداد على نمط واحد فلا جداد الأم اثنان لانهم كلاله أم فهم بمنزلة الاخوة والاختوات لها فيقسمون بالسوية وكذا أجداد الاب كالاخوة والاختوات من قبل الاب فالذكر بمنزلة الاخ والاشئ بمنزلة الاخت فتقسم حصتهم للذكر ضعف للأنثى ثم ليت شعري ماذا يقولون في أولاد الاخوة والاختوات هل يعتبرون فيهم ما يعتبرون في الاجداد من مراعات ما في أحد الجانبين دون مراعاة كل ما في الجانبين كما فعله الشيخان المصري والبرزهي في الاجداد الثمانية كالا لا يعتبران ذلك في أولاد الاخوة بل أولاد الاخت للابوين أو الاب يقسمون بالتفاوت كأولاد البنت إجماعاً في المقامين وكذا الحال في أعمام أم الاب ما وجدت أحداً خالف في ذلك سوى المصنف في الأعمام الستة عشر كما سيأتي (فان قلت) هؤلاء الاخوال قد تفاوتوا فأخذ المتقرب بالاب ثلثي الثلث بالسوية وأخذ المتقرب بالأم ثلثه كذلك اذا اجتمعوا مع الأعمام واقتسموا المال أثلاثاً اذا اجتمعوا بدونهم مع ان الكل لأم (قلت) انما صرنا الى ذلك لمكان الإجماع ولولاه لكان مقتضى القاعدة ما ذكرنا وان هناك لاعتبارات ومؤيدات تظهر على من آمن النظر (وأما الشيخ السعيد) معين الدين سالم بن وان المصري رحمه الله تعالى فقد لحظ الامومة والابوة ولم ينظر الى من يتقرب به فيها فجعل ثلث الثلث لآبوي أم الأم بالسوية وثلثيه لآبوي أبيها كذلك وجعل ثلث الثلثين لآبوي أم الاب بالسوية وثلثيه لآبوي أبيه أثلاثاً وجعل الفريضة من أربعة وخمسين حاصلة من ضرب أصل الفريضة في سهام قرابة الاب وهي ثمانية عشر (ودليله) ان نصيب الأم الثلث الذي ينتقل الى أبويها فهو بمنزلة تركة الأم ينتقل منها الى أبويها قلته لامها والباقي لآبويها ثم ينتقل كل من الثلث والباقي للأجداد فينتقل الى أبوي الأم

ولو كان معهم زوج او زوجة دخل النقص على أجداد الاب الاربعة دون أجداد الام
بسهمها الاعلى (متن)

ثلثها والى أبوي الأب الباقي ويرد عليه ان قضية ذلك القسمة بالتفاوت لا بالسوية في الجميع الا ان
يقول اطلاق الاخبار وكلام الاصحاب على ان الجد للأم ككلاهما وحينئذ فيقال له هلا وافقت
الاصحاب وجريت على اطلاق الاخبار (وأما) الشيخ الجليل زين الدين البرزهي قدس رسمه فقد لحظ
الامرین معاً الامومة والابوة ومن يتقرت به فيهما فجعل ثلث الثلث لأبوي أم الام بالسوية
وثلثيه لأبوي أبيها أثلاثاً وجعل ثلث الثلثين بين أبوي أم الاب أثلاثاً وثلثيهما بين أبوي أب
الاب أثلاثاً وجعل الفريضة أيضاً من أربعة وخمسين حاصله من ضرب ثلاثة في ثمانية عشر كالاول
الا أن هناك كان سهام قرابة الأم ستة وهنا تسعة وكل يداخل الثمانية عشر (وأما) على ما عليه
الاصحاب فالفريضة من مائة وثمانية لان أصل الفريضة كما عرفت ثلاثة فسهام من الثلاثة لأقرباء الأم
لا ينقسم على أربعة وسهمان لأقرباء الاب لا ينقسم على تسعة لان أقل عدد له ثلث وثلثه ثلث تسعة
فيكون سهامهم تسعة فكان بين عدد كل فريق ونصيبه تباين وكذا بين العددين فيطرح النصيب
ويضرب الاربعة في التسعة ثم المرتفع في أصل الفريضة وهو الثلاثة فالحاصل مائة وثمانية كذا ذكره
جماعة وفيه نظر ظاهر لان الواحد لا يباين الاربعة فالاولى أن يقال ان طرح النصيب هنا لا من
حيث دخول الاقل في الاكثر بل من حيث ان مضروب الواحد في الاربعة لا يفيد الا أربعة وأهل
الحساب لا يبحثون عن الواحد ثلثها ستة وثلاثون تنقسم على أجداد الام الاربعة تسعة تسعة وثلاثها
اثنان وسبعون لجد الاب وجدته لايه ثلثا ذلك ثمانية وأربعون ثلثها للجددة ستة عشر وثلاثها للجدات اثنان
وثلاثون ووجد الاب وجدته لأمه أربعة وعشرون ثلثا ذلك للجد ستة عشر وثلثه للجددة ثمانية وهناك
طريق آخر تقول نصيب أجداد الام من الثلاثة سهم واحد لا ينقسم عليهم فانكسر في مخرج الربع
فتضرب الاربعة في الثلاثة يبلغ اثني عشر لاجداد الاب ثمانية لا تنقسم عليهم أثلاثاً فانكسرت في
مخرج الثلث فتضرب الثلاثة في الاثني عشر فالحاصل ستة وثلاثون تنكسر أيضاً في مخرج الثلث فتضرب
الثلاثة في الستة والثلاثين فيكون الحاصل مائة وثمانية ~~قوله~~ قدس الله تعالى روحه ~~ولو كان~~
معهم زوج او زوجة دخل النقص الى آخره ~~لو كان~~ معهم زوج كانت فريضتهم من مائة وثمانية
حاصله من ضرب اثنين في ثلاثة ليحصل ستة تنكسر في مخرج الربع فتضرب الاثنين وهو الوفاق في ستة يحصل
اثنا عشر تنكسر في مخرج الثلث فتضربها في اثني عشر ثم تضرب ستة وثلاثين في ثلاثة ليحصل مائة وثمانية
للزوج نصفها أربعة وخمسون وثلثها لاجداد الام ستة وثلاثون يبقى ثمانية عشر لاجداد الاب فلجدي
أم أبيه ثلثا ستة مقسومة عليهم أثلاثاً ولجدي أبي أبيه اثنا عشر مقسومة أيضاً أثلاثاً (وأما) مع الزوجة
فهي أيضاً من مائة وثمانية لانك تضرب الاربعة التي هي مخرج الربع في ثلاثة ثم هي في اثني عشر
ثم هي في ستة وثلاثين للزوجة الربع سبعة وعشرون ولاجداد الام ستة وثلاثون فالباقي خمسة وأربعون
ثلثها خمسة عشر تنقسم أثلاثاً على أجداد أم الاب وثلثها ثلاثون تنقسم أثلاثاً على أجداد أبيه فيأخذ
الزوج من قرابة الاب ثمانية عشر من مائة وثمانية على المشهور وعلى القولين الآخرين تسعة لكن على
قول الشيخ المصري لا تنقسم الثلاثة على جدي الام بالسوية فنضرت اثنين في أربعة وخمسين تبلغ

ويشارك الاجداد وان علوا الاخوة وأولادهم وان نزلوا فاذا اجتمعوا كان الجد من الاب
كالاخ من قبله أو من قبل الابوين والجدة كالاخت والجد من الام كالاخ من قبلها وكذا
الجدة ولو كان معهم زوج او زوجة اخذا نصيبهما الاعلى واقسم الاجداد والاخوة كما قلناه
واذا اجتمع جد او جدة أو أحدهما من قبل الام مع اخوة لها كان الثلث بينهم للذكر مثل
الانثى وان اجتمع جد أو جدة أو هما لاب مع أخ او اخت او هما للابوين او للاب كان
الجد كالاخ والجدة كالاخت (متن)

مائة وثمانية فيأخذ الزوج من كلاله الاب أيضاً ثمانية عشر كالشهور قوله قدس الله تعالى
روحه ﴿ويشارك الاجداد ولن علوا الاخوة وأولادهم وان نزلوا﴾ الفرض من التكرار النوطة لما
بمده والا فقد تقدم هذا منه ومشاركة جد الاب وان علا للاخ للابوين أو الاب وكذا الاخت
والاخوة وأولادهم مما انعقد عليه الاجماع وعقدت له الابواب المشتتة على الاخبار المستفيضة المتبعة
وأما ان الجدة للاب كالاخت له أو للابوين فلا أجد بعد الاجماع ما يدل عليه من النصوص سوى
ما رواه الحسن بن أبي عقيل في كتابه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أملى على أمير المؤمنين
عليه السلام في صحيفة الفرائض ان الجد مع الاخوة يرث حيث ترث الاخوة ويسقط حيث تسقط
وكذلك الجدة أخت مع الاخوات ترث حيث يرثن وتسقط حيث يسقطن فانه يدل عليه بطلان قوله
هذا أظهر الافراد على ان المناط متفق ويدل على ان الجد للأم كالاخ لها والجدة كذلك كالاخت كذلك
الاجماع ولاخبار كحسن الكناي وصحيح الحلبي ورواية أبي بصير وغيرها فانها تدل على المطلوب ان قلنا
ان المراد بالجد فيها الجد للأم لانه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الاخوة من الأم مع الجد
فقال الاخوة من الأم مع الجد نصيبهم الثلث مع الجد والا فيمكن الاستدلال برواية ابن أبي عقيل
المؤيدة بالاجماع والشهرة على انه يدل عليه جميع ما دل على ان الجد كالاخ من دون قيد فيهما بأم
ولا أب ولم يرد عنهم صلوات الله عليهم في المقام غيرها وقد ورد عنهم صلى الله عليه وسلم ان جميع
الناس أفتوا في الاجداد بالرأي وقبحوا جرائم جهم فلم نعمل بها وخصصناها بجد الأب ولم قل
انها هي الدليل لزم ان يكونوا قد أوقفونا في الحيرة ومن البعيد جداً ان يكون ورد وذهب من الاصحاب
أو أغفلوه لانه مما تشدد حاجتهم اليه اكثر من غيره لما ورد من الحث العظيم على تعلم الفرائض وان
الناس اقتحموا في الاجداد جرائم جهم فلي هذا يكونون صلى الله عليهم وسلم أوردوها مطلقة ليفهم
منها ذلك في الجد مطلقاً ولا فارق بين الجد والجدة وهذا ما لمن أنكر النص في المقام ولم يتحقق عنده
ثبوت الاجماع كصاحب الكفاية لانه نسب الى ظاهر المسالك (واما ان القسمة بالسوية)
في قرابة الأم فقد تقدم دليله وفي عبارة المصنف مسامحة سهلة وإيراد أسهل اما المسامحة ففي قوله
وكذا الجدة واما الايراد فقد قال بعض المحشين كيف يقول ان الجد كالاخ مع ان الأخ فرضه
السدس والجد الثلث ودفعه بانه من المعلوم ان للجد حكيم حكماً على الانفراد وحكماً مع الاجتماع فحكمه
مع الاجتماع مع الاخ ان الثلث له وللأخ فلا إيراد كما توهم هذا المحشي هذا واذا جريت باخبار
الباب على القواعد فحملت مطلقاً على مقيدتها فاقصى دلالتها على حكم الجد للاب مع الاخ له وللابوين

واذا اجتمع الاخوة المتفرقون مع الاجداد المتفرقين كان للاخوة والاجداد من قبل الام
الثلاث بالسوية والباقي للاخوة والاخوات من قبل الابوين والاجداد والجدات من قبل
الاب بالسوية وتسقط الاخوة والاخوات من قبل الاب ولو اجتمع الجد والجددة او
هما من قبل الاب مع الاخ أو الاخت او هما من قبل الام كان للاخ أو الاخت السدس
والباقي للاجداد من قبل الاب (متن)

ومع الاخت والاخوة والاخوات لها أوله وان أطلقت الاجداد وقيدت الاخوة بالاب فيما وردا فيه
مطلقين دلت الاخبار على ان الجد والجددة مطلقا لاب كانا أو لأم اذا اجتمعا مع الأخوة لأبوين أو
لاب يشاركونهم ويصيرون كاحدهم وان كانوا مع اخوة لأم يأخذ الاخوة للأم نصيبهم السدس للواحد
والثلاث للاكثر والباقي للاجداد مطلقا ونسب هذا في المجمع الى جماعة ولقد تبعت فلم أجد بذلك قائلا
قال ما نصه كما وجدته في ثلاث نسخ (ثم اعلم) ان الدين قالوا وكانهم فهموا من الروايات المذكورة التي
وردت لارث الاجداد مع الاخوة ان الجد والجددة مطلقا لاب كانا أو لأم اذا اجتمعا مع الاخوة
لاب أو لاب وأم يشاركونهم ويصيرون كاحدهم وان كان مع أخوة لأم يأخذ الاخوة للأم نصيبهم
السدس ان كان واحد والثلاث ان كان أكثر والباقي للاجداد (انتهى) وان عملت بالمقيد وأبقيت
المطلق على اطلاقه لما ذكرنا من الاجماع والاعتبار انطبقت الاخبار على المعروف بين الاصحاب
(والقسم الرابع) وهو ابقاء الاخ على اطلاقه وتقيد الجد بالاب فيما وردا فيه مطلقين فما لا ينسب
الى أحد بل لا يحتمله أحد من الناس وقد اضطرب كلام كثير من الاصحاب في المقام ونقل عن
(المقنع) ان فيه وان ترك أختين لاب وأم أو لاب وجد فلاختين الثلثان وما بقي فللجد ويوافقه خبر
الحلي والكناني والشحام وأبي بصير جميعا عن الصادق عليه السلام في الاخوات مع الجد ان لمن
فريضتهن ان كانت واحدة فلها النصف وان كانتا اثنتين أو أكثر من ذلك فلها الثلثان وما بقي للجد
وقد حمله الاصحاب على التقي لمصادمة الاجماع والخبر وقد استدلل بعض الشارحين على ان الجددة
الاب كالاخت له وعلى ان الجد للأم كالاخ لها والجددة كذلك كالاخت للأم بحسن الفصلاء وانه
لغريب اذ الحسن المذكور انما تضمن حكم الجد للاب فقط فكيف يمكن الاستدلال من دون دعوى
تنقيح المناط أو غيره على جميع هذه الاحكام وهو مازاد على ان ذكر الخبر فقط (وقال أبو يعلى) في
المراسم مانصه ولا يرث مع الاخوة اولادهم ولا أحد سوى الزوج والزوجة والحد والجددة وظاهره
ان الاخوة والاخوات يمنعون من يتقرب بالجد والجددة (قال اليوسفي) وهو قياس ضعيف كانه لما
نظر الى ان الآباء لما كانوا مع الاولاد في طبقة والاجداد مع الاخوة في طبقة ظن ان الجد الأعلى
في طبقة أخرى وليس كذلك اذ الجد يطلق على الأعلى والأسفل حقيقة ~~قوله~~ ~~قوله~~ قدس الله
تعالى روحه (فاذا اجتمع الاخوة المتفرقون مع الاجداد المتفرقين الى آخره) اذا ترك جدا وجدة
للأم وأخا وأختا لها وجدا وجدة للاب وأخا وأختا له فالفريضة من ستة وثلاثين حاصلة من ضرب
الاثنتين الذين هما وفق الاربعة التي هي سهام أقرباء الأم في الستة التي هي سهام أقرباء الاب ثم
المرفع في أصل الفريضة وهو ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين ولو كان من طرف الأم أخ وجد ومن طرف

وان كان واحداً أنى على اشكال ولو كانتا اثنتين كان لهما الثلث والباقي للأجداد من قبل الأب ولو كان الجد أو الجدة أو هما من قبل الأم مع أخ أو اخت أو هما من قبل الأبوين أو الأب كان للجد أو الجدة أو هما من قبل الأم الثلث والباقي للاخوة من قبل الأبوين (متن)

الأب أخ وجد فالعريضة من سته وفي عبارة المصنف في المقام وما اتصل به من سابقة زيادة إيضاح والا فيمكن الاختصار ولعله كان أولى لأنه ربما يتوهم من ذلك تغير الحكم ~~قوله~~ طاب ثراه ~~وان كان واحداً أنى على اشكال~~ ظن الشارحان الفاضلان ولد المصنف وابن اخته طاب ثراه جميعاً ان منشأ الاشكال من ان الجدة كالاخت والاخت لها النصف والباقي يرد عليها وعلى المتقرب للأم ارباعاً وادعيا انه المشهور فيكون الرد عليهما ومن ان الحدة ليس لها مسمى ولم يرد عليها نص وإنما وردت الرواية على الاخت والمشبّه بالتي ليس حكمه حكمه من كل وجه فيكون ما بقي لها فقطوفي كلا الوجهين نظر (أما الاول) فيأتي بيانه (وأما الثاني) فبني على ان موثقة ابن فضال وردت على ان الباقي يرد على الاخت والاخ معاً ولا يختص الرد بالاخت مع ان الواقع خلاف ذلك لان الرواية دلت على اختصاص الاخت وابنها بالرد دون الاخ للأم وابنه هذا ان قلنا ان الجدة كالاخت للأب دون الاخت للأبوين والاجاء في توجيه الاشكال وجهان وذلك لان الاخت للأبوين يمين الرد عليها اجماعاً حكماء جماعه والمخالف انما هو الحسن والفضل والخلاف انما هو في الاخت للأب وحينئذ فيقال وجه الاشكال من اطلاق النص والاصحاب ان الجدة كالاخت فان كانت كذات الأبوين اختصت بالرد قطعاً وان كانت كالاخت من الأب جرى فيه الخلاف السابق في الاخت للأب ومن انها غير ذات فريضة ولا نص على الرد عليها وعلى كلاله الأم جميعاً فاخصت بالباقي والشارحان لم ينها على ذلك ودعواهما (١) الشهرة في المقام لم تصادف محلها اذ الشهرة في القول الآخر ولا أقل من ان يكون القولان مشهورين كما صرح به بعض اللهم الا ان يكونا أرادوا ان الرد على الاخت للأبوين مشهور وفيه انه مجمع عليه ثم ان سياق كلامها يدل على ان ذلك في الاخت للأب ولم يذكر المصنف طاب ثراه ما اذا ترك جدة لأب وجداً لأم فعمل الاشكال جار فيه أيضاً لعدم ظهور الفرق بينه وبين ما استشكل فيه ولعله يحكم فيه من غير اشكال بأن الباقي بعد سدس الجد للجدة من الأب كما حكم بذلك في العمة للأب مع العم للأم كما يأتي التبيه عليه عند ذكر المصنف له هذا والاقوى ان لا اشكال فيما استشكل فيه المصنف ولا فيما فرضناه لان الجدة للأب ان كانت كالاخت للأبوين يمين الرد عليها وان كانت كالاخت للأب فكذلك وان لحظنا عموم المنزلة والتشبيه البليغ كما في رواية ابن أبي عقيل كما هو الشأن في اولاد الاخوة فان عموم المنزلة نزلهم منزلة الاخوة من كل وجه ولذا عبر المصنف وغيره بلفظ الرد عليهم كاصحاب العروض ومن المعلوم انه ليس لهم فرض بل التشبيه الصريح كما في كثير من الروايات وليس هناك وجه شائع متبادر حتى ينصرف التشبيه اليه بخصوصه وقد رجحنا هناك تعيين الرد على الاخت للأب وان أغضينا عن عموم المنزلة والتشبيهين قلنا الجدة ليس لها مسمى فيكون الباقي لها كما هو الشأن

(١) يعني دعواهما الشهرة على اشتراك الاخت للأب مع كلاله الأم كما هو صريح المعيني ابن أخت الفخر في كنز الفوائد فلا تغفل (محسن)

وفي الاخت المنفردة من قبل الاب اشكال ولو اجتمع مع الاخوة الاجداد العليا والدنيا كان المقاسم للاخوة الدنيا دون العليا ولو فقد الأدنى وورث الأبعد ولا يرث الأعلى للاب مع الأدنى للام وكذا بالعكس ولو خلف مع الاجداد الثمانية أخا لاب كان لاجداد الام الثلث بالسوية والباقي للاخ والاجداد من قبل الاب والاقراب أنه يأخذ مثل نصيب الجد من قبل أب الاب وهل يوفر ثلث الثلث على جد أم الاب وجدتها ويقسم ثلثا الثلثين على الاخ والجد والجد من قبل الاب أخماسا الاقرب ذلك فتصح من خمسمائة وأربعين ويحتمل دخول النقص على أجداد الاب الاربعة فتصح من مائة وستة وخمسين لانك تضرب أربعة سهام أجداد الام في أصل الفريضة وهي ثلاثة تصير اثني عشر ثم تضرب ثلاثة عشر سهام أجداد الاب وهي تسعة وسهام الاخ وهي أربعة في اثني عشر فالاخ اثنان وثلاثون وكذا الجد للاب من أبيه ولجدة الاب من أبيه ستة عشر وكذا الجد للاب من أمه وثمانية لجدة الاب من أمه ولكل من أجداد الام ثلاثة عشر وكذا لو تعدد الاخوة من الاب أو من الام ولو شارك الاجداد ثمانية أحد الزوجين أخذ نصيبه الأعلى والثلث للاجداد الاربعة من قبل أبوي الام ودخل النقص على اجداد الاب الاربعة (متن)

في اللمة قوله **قدس الله تعالى روحه** (وفي الاخت المنفردة من قبل الاب اشكال) الاشكال في اختصاصها بالرد أو اختصاص الحد به دونها أو اشتراكها الاشكال فيما اذا اجتمعت مع كلاله الأم وأيضاً من التساوي في الدرجة والطلاق النصوص تكون الحدوده كالاخوة فيشتركان في الرد ومن اختصاص البص بالاخت مع الاخوة دون الجدود ولا فريضة لهم فيختص بهم الرد وقد صرح في الايضاح في بيان الاشكال هنا بأن الموثق ورد على الاشتراك وقد علمت ان الواقع خلافه **قدس الله تعالى روحه** (والاقراب انه يأخذ مثل نصيب الجد) وحه الاقراب انه ورد البص وانعقد الاجماع على ان الجد كالاخ والاخ كالجد ومن المعلوم ان الاخ للآب انما يتقرب الى الميت بالاب لاغير فليكن بمنزلة جد أب الاب لانه انما يتقرب الى الميت بالاب لمكان اتحاد السبب فيها وأما جد أم أبيه فانه وان تقرب الى الميت بالاب الا انه يتقرب اليه بالأم أيضاً فلم يتحد السبب كما اتحد هناك ولان الاخ لو كان مع أب الاب وأم الاب لساوى أب الاب دون أم الاب فليكن عند عدمها مساوياً لآبيه دون أبيها ولما صدق على الحد من قبل أم الاب انه جد من قبل الاب حقيقة احتل على بعد أن يأخذ الاخ مثل نصيبه فلذا قال والاقراب وهو كما ذكره أقرب وأقوى لما ذكرنا وقضيته ان الاخ يقاسم الجد والجدة لاب الاب وتبقى حصة جد أم الاب وحدثها موفرة عليهما اذ قد علمت انه يأخذ بسبب الابوة خاصة والأمومة مطلقاً لا مدخل لها في المقام اذ من المعلوم ان أمومة الاب لا اعتبار بها في توريث الاخ كالا اعتبار للأمومة الميت في ذلك فلا مشاركة مع الاجداد الذين يمتنون الى الاب بالأم فيكون ثلثا الثلث للجد والجدة لاب الاب والاخ أخماساً ويوفر ثلث الثلثين على أجداد الأم كما أشار اليه المصنف طاب ثراه فتصح الفريضة من خمسمائة وأربعين ولنا الى ذلك طرق

وقد يتفق مع تباعد الدرج كون الجد من قبل أبوين فالأقرب أنه يمنع الجد للاب دون
الجد للام لكن للجد للام معه الثلث (متن)

(منها) أن تضرب عدد سهام أجداد الأم في عدد سهام أجداد الأب مع الأخ وهو خمسة وأربعون
لأن أقل عدد يقسم ثلثه أثلاثاً وثلثاه أخماساً ما ذكر فالمرقع مائة وثمانون تضربها في أصل الفريضة
وهي ثلاثة فالمرقع خمس مائة وأربعون فثلث ذلك مائة وثمانون لأجداد الأم لكل واحد خمسة
وأربعون وثلث الثلثين وهو مائة وعشرون للجد من قبل أم الأب ثلثاها ثمانون وللجدة ثلثها أربعون
وثلثاها مائتان وأربعون بين الأخ والجد والجدة لاب الأب أخماساً للجد ستة وتسعون ومثله الأخ
والجدة ثمانية وأربعون أو تقول أصل الفريضة ثلاثة تنكسر في مخرج الربع على أجداد الأم فتضرب
الثلاثة في الأربعة فالخامس اثنان عشر ثم ثلاثة في اثني عشر ثم ثلاثة في ستة وثلاثين فالخامس مائة
وثمانية تنكسر في مخرج الخمس فتضرب الخمسة في مائة وثمانية فالمرقع خمسمائة وأربعون (وأما الاحتمال)
الذي ذكره المصنف طاب ثراه من دخول النقص على أجداد الأب الأربعة وصحة المسئلة من مائة
وسنة وخمسين فالوجه فيه اشتراك الكل في التقرب بآب الميت ولنا في الوصول إلى العدد المذكور
طرق (أحدها) ما ذكره المصنف طاب رسمه (والثاني) أن تضرب سهام أجداد الأم وهي أربعة
في سهام أجداد الأب مع الأخ وهي ثلاثة عشر تبلغ اثنين وخمسين وتضرب ثلاثة أصل الفريضة
في اثنين وخمسين يبلغ مائة وستة وخمسين وهذا أجود مما ذكره المصنف لما سيذكره رحمه الله في آخر
هذا الكتاب من الضابط (الثالث) أن تقول نزيد على حصة جد الأب في (من خل) المائة
وثمانية مثلاً وهو اثنان وثلثون لأن حصة الأخ من الأب مثل حصة الجد من الأب وكذا نزيد
على حصة جد الأم مثل ذلك وهو ستة عشر فالمجموع من الاثنين والثلاثين والستة عشر ثمانية
وأربعون فإذا راد على مائة وثمانية كان المجموع مائة وستة وخمسين وهذا طريق عول ولو فرضنا
مع الجد والجدة لاب الأب أخوين لاب واختاله كما أشار إليه المصنف في قوله وكذا لو تعددت الأخوة
إلى آخره كانت الفريضة من مائتين وستة عشر لأنك تضرب عدد سهام أجداد الأم وهي أربعة
في عدد سهام أجداد الأب والأخوة والاخت وهي ثمانية عشر لأن أقل عدد ينقسم ثلثه أثلاثاً وثلثاه
أربعاً هو ثمانية عشر فالمرقع اثنان وسبعون ثم تضربه في أصل الفريضة وهي ثلاثة فالمرقع مائتان
وسنة عشر ثلثها اثنان وسبعون تنقسم على أجداد الأم أربعاً لكل ثمانية عشر وثلثاها مائة وأربعة
وأربعون للجد ستة وثلثون ومثلاهما للأخوين لكل واحد ستة وثلثون يبقى ستة وثلثون للجد ستة
عشر وللأخت كذلك وقد ذكرنا من كل فرض مثلاً فقس عليه غيره (وليعلم) أنه لو كان هناك
أخ لام وأخوة فالأخت أنه يأخذ مثل نصيب الجد من أم الأم وهل يدخل النقص على أجداد الأم
الأربعة أو يختص به أبو أبي الأم فيه الوجهان والأقرب الثاني ولو شارك الأجداد الثمانية زوج أو زوجة
كانت الفريضة من مائة وثمانية وقد تقدم بيان ذلك ولعل المصنف طاب ثراه إنما أعاده بياناً لدفع
استبعاد دخول النقص على أجداد الأب جميعاً **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿** وقد يتفق
كون الجد من قبل الأبوين إلى آخره **﴾** كما يتفق أن تكون الجدة كذلك وصورة ذلك (ان قول)
ان هذا لها ولدان زيد وبكر وزيد ولد اسمه عمرو وبكر بنت اسمها بثينة فزوج عمرو بها فولدت له

ولو خلف الاجداد الاربعه من قبل الاب مع جد واحد لأم كان للجد الواحد الثلث والباقي للاجداد الاربعه **المطلب الثالث** في ميراث اولاد الاخوة والاخوات وهؤلاء يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويرث كل منهم نصيب من يتقرب به فان كان واحد فله النصف وان كان اكثر اقتسموه بالسوية ان كانوا ذكرا او اناثا او اختلفوا وكانوا من قبل الأم ولو اختلفوا من قبل الاب او الابوين كان للذكر مثل حظ الانثيين فلاولاد الاخ للاب او لهما اذا انفردوا المال وان اجتمعوا مع ذوي فرض فلهم الباقي ولاولاد الاخت للابوين او للاب مع عدم المتقرب بالابوين النصف (متن)

عامراً فهند جدة عامر لابيها ففرض ان والدة بثينة اسمها زهره بنت عزة وأم عمرو اسمها حذام بنت قطام فزهره (١) جدة عامر لأمه وقطام جدته لايه وبعبارة أخرى تقول هند لها ابن ابن اسمها زيد وبنت بنت بنت اسمها حذام فتزوج زيد بحذام فجاءت بولد اسمها بكر فهند جدته لأمه ولايه وفرض ان زيداً أمه بنت زهره وحذام أبوها عامر بن دعد فدعد جدة بكر لأمه لانها أم أب أمه وزهره جدته لايه لانها أم أم ايه وقس على ذلك حال الجد بل هو واضح وقد حكم المصنف طاب ثراه بمنع ذي الابوين ذا الاب بناء على ان المتقرت بالابوين أولى من المتقرت بالاب كالاخوة والاعمام وسائر ذوي الرحم مضافاً الى عموم مساواة الجد لالاخ وفي (الدروس) قد يجتمع مع الجد الواحد قرابة الابوين فيكون له نصيب الجدين ويرث معه المتفرد باحدى القرابتين اذا كان في درجته ولا يمنع الجد للاب خاصة اذ ليس كالاخوة في منع كلاله الابوين كلاله الاب وفي (الخلاف) ان الحدة للابوين ترث بالسبيين معاً عندنا ومثله في المبسوط من دون تفاوت والظاهر منها ان ذلك اجماعي وربما لاح منها المشاركة وعدم المنع كما في الدروس فالصير اليه أولى واليه ذهب في التحرير (ووجه) ان ذلك من باب اجتماع سبيين موجبين للارث وهو لا يمنع السبب الواحد وانتفاء ما في الاخوة من الاجماع وأما أنه لا يمنع المتقرب بالأم خاصة فلما تقدم من أنه كسائر ذوي الارحام فهو من باب اتحاد طريق المستثنين لان الاجداد يساوون الاخوة وحال الاخوة ما ذكرنا **قوله** قدس الله تعالى روحه **كان للجد الواحد الثلث على المختار** لانه يرث نصيب الأم واحداً كان أو أكثر والباقي لأجداد الاب كما كان الباقي للاب اذا ورث الابوان **المطلب الثالث** في ميراث اولاد الاخوة والاخوات **قوله** قدس الله تعالى روحه **وهؤلاء يقومون مقام آبائهم** انعقد الاجماع وعقدت الابواب على أن اولاد الاخوة يقومون مقام آبائهم ويرثون نصيبهم مع عدمهم وعدم من في درجتهم وما خالف الا الفضل كما عرفت آتفاً أما الاجماع فمعلوم ومتقول وأما الاخبار فقد دلت على أربعة أمور (أحدها) وهو ما دلت عليه أكثرها ان ابن الاخ كالاخ (الثاني) ان بنت الاخ كالاخ (الثالث) ان ابن الاخت كالاخت (الرابع) ان بنات الاخت كالاخت وفي بعضها التقييد بالاب وفي آخر التقييد بالأم وفي بعضها أطلق من غير تقييد وقول الباقر عليه السلام في

(١) كذا في نسخة الاصل بخط المصنف قدس سره وكأنه من سهو القلم والصواب فمرة جدة

عامر الى آخره (محسن)

والباقي يرد عليهم ان لم يشاركهم غيرهم ولو كانوا اولاد اختين فصاعدا كان لهم الثلثان والباقي يرد عليهم ولو دخل الزوج او الزوجة عليهم كان له نصيبه الأعلى والباقي لهم ويقوم اولاد كلاله الاب مقام اولاد كلاله الابوين مع قدم ولا يرثون معهم شيئا ولا اولاد الاخ او الاخت من الام السدس بالسوية ولو كانوا اولاد اثنين فصاعدا كان لهم الثلث لكل فريق منهم نصيب من يتقرب به بالسوية فلا اولاد الاخ سدس وان كان واحدا ولا اولاد الاخت سدس وان كانوا مائة ولو اجتمع اولاد الكلالات الثلاث كان لاولاد كلاله الأم الثلث ان كان المنسوب اليه أكثر من واحد لكل فريق نصيب من يتقرب به والسدس ان كان واحد ولا اولاد كلاله الاب والام الثلثان أو الباقي فان كانوا اولاد اخ او اولاد اخت تساووا للذكر ضعف الانثى وان كانوا اولاد اخ واولاد اخت معا فلا اولاد الاخ الثلثان من الباقي للذكر ضعف الانثى ولا اولاد الاخت الثلث للذكر ضعف الانثى وتسقط اولاد كلاله الاب ولو دخل عليهم زوج او زوجة كان له نصيبه الأعلى ولمن يتقرب بالام ثلث الاصل ان كانوا اولاد اخ واخت او اولاد اخوين او اختين والسدس ان كانوا اولاد واحد والباقي لاولاد كلاله الابوين زائداً كان او ناقصاً فان لم يكونوا فلا اولاد كلاله الاب خاصة ولو حصل رد اختص باولاد الاخوة من الابوين ولو كانوا اولاد اخ واخت لام واولاد اخت لاب خاصة ففي الرد اختلاف (متن)

خبر محمد انه اذا اجتمع بنات الاخ وابن الاخ كان المال لابن الاخ فمع ضعفه محمول على التفة وقصة هذه الاخبار ان حالهم حال آبائهم في جميع الاحكام فادل هناك على أخذ المنفرد المال وأن النصف للواحدة للاب وان الثلثين للثنتين فما زاد وأن القسمة بين ذوي الاب بالتفاوت وبين ذوي الأم بالتساوي وأن الواحد من الام السدس وأن الثلث سهم ما زاد الى غير ذلك من الاحكام المتقدمة جار بينه وقد أحكنا الادلة هناك بما لا مزيد عليه (وليعلم) أن ابن ابن الاخ مطلقاً يرث مع الجد للاجماع كما في الانتصار وقد حكاه الشيخ معين الدين المصري على ما نقل عنه وعليه المصنف والشهيد وغيرهم (واحتجوا) له بأنه ممن سمي الله تعالى لايه سهما في القرآن المجيد فيكون أقوى سبباً ممن يتقرب بالرحم والعمدة في ذلك الاجماع ومعتبرة القاسم بن سليمان كما يأتي عند التعرض لكلام صاحب الكفاية (قال المرتضى) وليس للعامة المناقشة لانهم لا يعتبرون الأقرية في الميراث قوله قدس الله تعالى روحه (والباقي يرد عليهم) عبر بالرد بناء على أنهم صاروا ذوي فرض كالذين قاموا مقامهم قوله (ولو كانوا اولاد اثنين فصاعداً) يريد أنه لو كان اولاد الاخوة للأم ثلاثة مثلاً واحد منهم ولد أخ والآخرون ولدان لا آخر فلو اُخذ السدس نصيب ابيه وللأثنين معاً السدس نصيب أبيهما ومثله أيضاً ما لو كان ابن أخ ومائة لاخت فلو اُخذ السدس وللمائة السدس وكذا العكس وما خالف في ذلك الا الصدوق في المقنع على ما نقل عنه فانه ذهب الى أن لاولاد الاخ للأم الثلث اذا تعددوا قوله (ولو كانوا اولاد أخ وأخت لأم وأولاد أخت لاب خاصة ففي الرد خلاف) ضمير كانوا

ولو اجتمع معهم الاجداد قاسوم كما يقاسمهم الاخوة ولو خلف ابن اخ وبنت ذلك
الاخ لاب وابن اخ وبنت تلك الاخت له وابن اخ وبنت ذلك الاخ لام وابن اخ
وبنت تلك الاخت لام مع الاجداد الثمانية اخذ الثلثين الاجداد من قبل الاب مع اولاد
الاخ والاخت الاربعة قلل الجد والجدة واولاد الاخ والاخت ثلثا الثلثين للجد واولاد الاخ
ثلثا ذلك نصفه للجد ونصفه لاولاد الاخ والثلث للجد واولاد الاخت نصفه للجدة
ونصفه لاولاد الاخت اثلاثا وثلثهما للجد والجدة من قبل أم الاب والثلث للاجداد
الاربعة من الام واولاد الاخوة من قبلها اسداسا لكل جد سدس واولاد الاخ من
الام السدس واولاد الاخت سدس آخر وتصح من ثلثائه واربعة وعشرين (متن)

راجع الى اولاد كلاله الأم وأولاد كلاله الاب والخلاف السالف فيما اذا كان أخ أو أخت من
قبل الأم وأخت من قبل الأب وقد احتجوا هناك على تقديم الاخت للأب واختصاصها بالرد في أدلة
(منها) موثقة ابن فضال الواردة في هذا المقام وربما دل على ما نحن فيه صحيحة الكناسي الواردة
في ذلك المقام حيث يقول وأخوك لأبيك أولى بك من أخيك لأمك بتوجيه ان له ما بقي ان كان
ذكراً ويرد عليه خاصة ان كان أنثى فكذا بنت الأخ للأب مع ابن الاخ للأم مضافا الى ما مر من
المؤيدات **قوله** **﴿** قدس الله روحه **﴾** للجد وأولاد الاخ ثلثا ذلك نصفه للجد ونصفه
لاولاد الاخ والثلث للجدة واولاد الاخت **﴿** قال في الكفاية لعل ذلك هو المشهور **﴾** قلت قل
من تعرض لهذا الفرع وانما ذكره المصنف وواقعه عليه ولده وابن أخته والحجة على الثاني غير
واضحة وذلك لان الاول أعني كون اولاد الاخ كالحمد يقاسمونه النصيب موافق للاعتبار ويجري
فيه الدليلان المتقدمان عند قول المصنف طاب ثراه والاقرب انه يأخذ مثل نصيب الحد (واما
الثاني) اعني كون الاخت كالجدة لأب الأب وتقاسمها نصيبها دون الجدة لأم الاب ففعل
قائل وذلك لان الاخت لو اجتمعت مع أب الأب وأم الأب لساوت أم الأب دون أب الأب
فلي هذا ربما يقال انها عند عدمها مساوية ومقاسمه لجدة أم الأب لا لجدة أب الأب فأولادها (١)
مثلا ولعلها لما كانت أختا لأب كانت مساوية لجدة أب الأب دون جدة أمه اذ الأمومة
لادخل لها في المقام فليتأمل هذا وما فرضه المصنف طاب ثراه من اولاد الاخوة الثمانية انما
كان لمكان المواقة للاجداد الثمانية والاقد يكونون اكثر واما الاجداد في هذه المرتبة فلا يزيدون
ولا ينقصون عن الثمانية وعلى ما فرضه المصنف طاب ثراه تصح المسئلة من ثلثائة وأربعة وعشرين
(ولنا) في بلوغها الى هذا المقدار طريقان (أحدهما) ان نقول أصل الفريضة ثلاثة ثلثها لاقرباء الام
وسهامم اثني عشر وثلثها لاقرباء الاب وسهامم سبعة وعشرون وبينهما وفق بالثلث فنضرب ثلث
أحدهما في الآخر يرتفع الى مائة وثمانية فنضرب في أصل الفريضة وهو ثلاثة فالخامس ثلثائة وأربعة
وعشرون فيحصل لكل من أجداد الأم الاربعة سدس الثلث ثمانية عشر ولكل من اولاد الاخ
والاخت تسعة وذلك مقدار الثلث الذي هو مائة وثمانية ويحصل للجد والجدة من قبل أم الاب ثلث

(١) أي اولاد الاخت مثل الاخت

ولو خلف مع الاخوة من الاب جد اقربا لابيوم مع الاخوة من الام جدا بعيدا منها وبالعكس
فلا قرب ان الادنى هنا يمنع الأبعد مع احتمال عدمه لعدم مزاحمته به ولو تجرد البعيد عن
مشارك من الاخوة منع وكذا لو كان الأعلى من الام مع واحد من قبلها منع (متن)

الباقى اثنان وسبعون للجد ثلثاها ثمانية وأربعون وللجدة الثلث أربعة وعشرون وثلثا الثلثين وهو مائة
وأربعة وأربعون للجد وولدي الاخ من قبل الاب ثلثا ذلك ستة وتسعون للجد نصف ذلك ثمانية
وأربعون ولابن الاخ وبنته ثمانية وأربعون ثلثاها اثنان وثلثون لابن الاخ وثلثا ستة عشر لاخته
وثلث الثلثين ثمانية وأربعون وللجدة نصفه اربعة وعشرون ولولدي الاخت أربعة وعشرون لابن منها ستة
عشر وللبنات ثمانية (الطريق الثاني) ان تقول أصل الفريضة ثلاثة الثلث لاجداد الأم الاربعة وأولاد
الاخ والاخت اسداسا ولا ينقسم فنضرب ستة في الاصل تبلغ ثمانية عشر الثلث منها ستة لكل
جدة وجدة سهم ولولدي الاخ سهم ولولدي الاخت كذلك لا ينقسم عليهم فنضرب اثنين في
ثمانية عشر فالخاصل ستة وثلثون ثلث ثلثها وهو ثمانية لا ينقسم على الجد والجدة اثلاثا فنضرب
ثلاثة في ستة وثلثين يبلغ مائة وثمانية ثلثا ثلثها ثمانية وأربعون للجد وولدي الاخ لا ينقسم نصفه
على ولدي الاخ فنضرب ثلاثة في مائة وثمانية فالخاصل ثلثمائة وأربعة وعشرون هذا على ماسق
من توفير ثلث الثلثين على ابي أم الاب وأما على احتمال دخول النقص على الجميع لاشتراك الكل
في التقرب باب الميت فتصح من خمسمائة وأربعين ولنا في الوصول الى ذلك طريقان ايضا
(الاول) ان تقول أصل المسئلة ثلاثة وسهام اجداد الأم وأولاد الاخ والاخت لها اثنا عشر وسهام
اجداد الاب وأولاد الاخ والاخت خمسة وأربعون وهي توافق الاثنى عشر بالثلث فنضرب ثلث
أحدهما في الآخر يحصل مائة وثمانون تضربها في أصل الفريضة تبلغ خمسمائة وأربعين (الثاني) ان
تقول أصل المسئلة ثلاثة الثلث منها لاجداد الأم وأولاد الاخ والاخت لها اسداسا ونصيب كل
من ولدي الاخ والاخت بينهم بالسوية فنكسر على اثني عشر فنضربها في الاصل تبلغ ستة وثلثين
فالباقي بعد اخراج ثلث ذوي الأرحام يكون بين الاجداد الاربعة وأولاد الاخ والاخت يقسم على
خمس عشر لان نصيب الأجداد بانفرادهم يقسم على تسعة ولولدي الاخ نصيب الاخ اربعة
ولولدي الاخت نصيبها سهمان فنضرب الخمسة عشر في الستة والثلثين تبلغ خمسمائة وأربعين الثلث
لن تقرب بالأم مائة وثمانون يحصل لكل من الجددين والجدتين ثلاثون ولكل من أولاد
الاخ والاخت الاربعة خمسة عشر والباقي وهو الثلثان يقسم على خمسة عشر للجد من قبل الاب
أربعة منها وذلك ستة وتسعون وكذا لولدي الاخ ستة وتسعون للذكر أربعة وستون وللأنثى
اثنان وثلثون وللجدة من قبل الاب ثمانية واربعون وكذا لولدي الاخت من قبل الاب للذكر
اثنان وثلثون وللأنثى ستة عشر وللجد من قبل أم الاب ثمانية وأربعون وللجدة من قبلها اربعة
وعشرون قوله قدس الله تعالى روحه (فلا قرب ان الادنى يمنع الأبعد) وجه الاقربة
عموم النص والاجماع الدالين على منع الاقرب الأبعد من غير تقييد بمزاحمة وغيرها وهو خيرة الايضاح
ووجه القرب ان المنع انما هو لمكان المزاحمة وحيث لا مزاحمة فلا منع (قيل) انا نمنع أن تلك علة المنع

وكذا الاقرب فيما لو خلف الجد من قبل الام وابن الاخ من قبلها مع اخ من قبل الابوين او من الاب فانه لا يرث الابعد مع الاقرب **الفصل الثالث** في ميراث الاعمام والاخوان وفيه مطلبان (الاول) في ميراث العمومة والخطوة للعم المنفرد المالك وكذا العمان والاعمام بالسوية ان تساووا في المرتبة وكذا العمة والعمتان والعمات ولو اجتمعوا فلذا ذكر ضعف الانثى ان كانوا من الابوين او من الأب والا فبالسوية والمتقرب بالابوين وان كان واحدا انى يمنع المتقرب بالاب خاصة وان تعدد مع تساوى الدرج (متن)

لعدم الدليل ويؤيده أن الاخوة يحجبون ولا يزاحون ولا يرثون وقد يقال ان تلك العلة وان لم يدل عليها دليل بخصوصه الا انه قد يدعى انها تستفاد من مطاوي الادلة اذ كل موضع منع فيه الاقرب الابعد استأثر بنصيبه (لو كان وارثا خ) واستظهر ذلك من قرب فيما اذا تجرد البعد عن مشاركة له من الاخوة فانه يمنع قطعاً وفيما اذا كان الاعلام من الام مع واحداً من قبلها وكذا على القول بأن للجد للام السدس يمنع ابن الاخ للام فيما اذا ترك جداً لام وابن أخ لام وأخاً للابوين لمكان المراجعة والمعارضة بالاخوة مع ما فيها من الخروج عن محل النزاع مندفة بأن هناك مراجعة في الجملة لان أباهم ينفق عليهم والشهد في الدروس اختار أن عدم المنع أقرب وتوقف صاحب المذهب والكفاية وقد قال فيها ما نصه وفي (المسالك) لا فرق بين كون الاخ وولده موافقاً للجد في انتسابه للاب أو الأم أو مخالفاً فلو كان ابن أخ لام مع جد لأب فلا ين الأخ السدس وللجد الباقي ولو انعكس فكان الحد للام وابن الاخ للاب فللجد الثلث ولابن الاخ الباقي وما ذكره هو المعروف بين الاصحاب لكن لا أعرف نصاً يدل عليه على سبيل العموم انتهى (قلت) يدل عليه على سبيل العموم معتبرة القاسم (١) بن سليمان عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يورث ابن الاخ مع الجد ميراث أبيه وقد تقدم الاستدلال عليه بالاجماع والاعتبار **قوله** **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** وكذا الاقرب فيما لو خلف الجد من قبل الام وابن أخ من قبلها مع أخ من قبل الابوين أو الاب فانه يرث الابعد مع الاقرب **﴿** لا تخلو هذه العبارة من دقة ولذلك خفي المراد منها على كثير من الناس فظن الفاضل العميدي أن هذا من المصنف عدول عما اختاره من منع الاقرب الابعد وهو الظاهر من صاحب الكفاية وظن الفاضل الشارح ولما المصنف رحمه الله تعالى أنه فرع على الاحتمال الذي احتمله من ان الاقرب لا يمنع الابعد اذا لم يزاحه وانت خير بان السياق يدافع هذا أكل مدافعة كما ان الاول اعني مختار العميدي في نهاية البعد اذ كيف يصدر من المصنف في المسئلة الواحدة حكمان على طرفي قبيض لم تفل المدة ولم يتقدم العهد فالحق انه فرع على الوجه الذي استقر به قوله وكذا الاقرب فيما لو خلف الى آخره معناه وكذا الاقرب المنع كما هو الظاهر المتبادر فيكون قوله فانه يرث الاقرب مع الابعد معناه انه لو لم يمنع لزم أن يرث الاقرب مع الابعد فتكون الفاء في محلها وانه من الظهور بمكان لا يخفى على من أعطى النظر حقه **﴿** الفصل الثالث في ميراث الاعمام والاخوان **﴿** قوله **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** (الاول في ميراث العمومة والخطوة الى آخره) أجمع الاصحاب على ان جميع اصحاب

(١) لان الاستاذ الاغا حرمه الله أقام قرائن تدل على الاعتماد على القاسم بن سليمان (منه قدس سره)

ولو اجتمع المتفرقون سقط المتقرب بالاب وكان للمتقرب بالام السدس ان كان واحدا
ذكرا كان او انثى والثالث ان كان اكثر بالسوية وان اختلفوا في الذكورية والباقي
للمتقرب بالابوين واحدا كانوا أو اكثر ولو عدم المتقرب بالابوين قام المتقرب بالاب
مقامهم ويقتسمون حصة المتقرب بالابوين للذكر أيضا ضعف الانثى (متن)

هذه المرتبة انما يرثون مع قد الاخوة وبنهم والاجداد فصاعدا وما في كتاب الفضل على ما في
الدروس من انه لو ترك جدته وعمته وخاله فالل للجدة بخلاف ما قل عنه من مشاركة الخال للجدة
للأم فانحصر الخلاف في بونس على ما قل حيث جعل العمة مساوية للجدة والم مساويا لابن الاخ
لمكان التساوي في البطون وسبأتي الكلام في ذلك عند قول المصنف وابن الم أولى من عم لاب
والاخبار نصة فيما اجمع عليه الاصحاب كخبر أبي بصير وأبي عبيدة (ويدل) على ان المال للم الواحد
وكذا العمان والاعمام مطلقا وكذا العمة والعمة مطلقا عموم الآية واجماع الاصحاب وأخبار الباب
وصاحب المجمع وصاحب الكفاية لم يتصح عندهما الدليل فيما اذا اتحدت الدرجة واختلف النوع كما
اذا كان عم لاب وأم وعم لام على المشاركة وعلى كفيتهما وقد عرفت ان عموم الآية والاجماع دالان
على المشاركة ويأتي الدليل على كفيتهما (وأما ما يدل) على التسوية ان تساوا في المرتبة بأن لا يكون
بعضهم أقرب من بعض ولا يتقرب بعضهم بالاب وبعضهم بالابوين فالاجماع مع موافقة
الاعتبار اذا ظاهر من الشركة القسمة بالسوية والذي يدل على التفاوت فيما اذا كانوا الاب والاب وأم
اذا اجتمع الذكور والاناث الاجماع وقول الصادق عليه السلام في خبر سلمة بن محرز للم الثلثان وللعمة
الثالث ورواية مجمع البيان الطويلة وأيضا من المعلوم ان الاعمام بمنزلة الاخوة لان سبب ارثهم الاخوة
فيكونون مثلهم كما يدل على ذلك خبر الحزاز وبالجملة لا خلاف لاحد في ان الارحام من طرف الاب
يتعاونون في الارث (وأما ذوو الام) فالذي يدل على التسوية فيهم بعد الاجماع الموافق للاعتبار
وانهم بمنزلة الاخوة ورواية مجمع البيان (١) وربما استدل بشريف آية الكلالة بأن يكون المراد من الكلالة
ما كان من الاقارب على حواشي النسب دون عموده وذكر الاخ والاخت على سبيل التمثيل وما ورد في تفسيرها
لم يقصرها على الاخوة وقد تقدم الكلام في الآية عند أول الباب (٢) وما خالف سوى الفضل والصدوق
والمفيد في ظاهرهم كما قل عنها حيث أطلقوا التقسيم بان للذكر ضعف الانثى في الاعمام والعمة وتقل
في المختلف عن الكاتب أبي علي ان ذوي الارحام للأم يقتسمون للذكر ضعف الانثى ثم قل عنه انه
قال ولنا في ذلك نظر (قال في المختلف) وهو يدل على توقفه فيه ولعل الفضل والصدوق والمفيد استندوا
الى اطلاق خبر سلمة بن محرز المتقدم الدال على التفاوت في القسمة بين الم والعمة من غير قيد بني
الابوين أو الاب (وانت خير) بأن المتبادر من الم الم للابوين أو الاب لشدة الوصلة وكثرة
الارث ولمكان الغلبة لان الم من طرف الأم قليل جدا بالنسبة الى الم للابوين وإلى الم للاب
مما اذ هو واحد من ثلاثة بل هو قليل بالنسبة الى الم للابوين بخصوصه فيحمل المطلق على المتبادر
الشائع وكذا العمة فأمل على ان كون السدس نصيب من يتقرب بالام اذا اجتمع المتفرقون أقوى

(١) قد عرفت في بعض الحواشي السابقة ما في عددها رواية من الاشكال (محسن) (٢) عند

قول المصنف ان من يتقرب بالام يرث بالفرض تارة وبالقراءة أخرى (منه)

ولو اجتمع للواحد من كلاله الأم مع العمة للأب فصاعداً كان للواحد السدس والباقي للعمة أو ما زاد ولا رد هنا ولو خلف معهم زوجاً أو زوجة كان له نصيبه الأعلى والباقي يقسم على ما ذكرنا ولا يرث ابن العم مع العم إلا في مسألة اجماعية وهي ابن عم من الابوين أولى بالمال من العم للأب ولو تغير الحال انعكس الحجب فلو كان بدل العم عمة أو بدل الابن بنتاً كان إلا بعد ممنوعاً بالأقرب وإن جمع الأبعد السيئين (متن)

شاهد على ان القسمة بينهم بالسوية إلا أن يتأمل في هذا أيضاً كما يلوح من عبارة المجمع (والدليل) على منع المتقرب بالابوين المتقرب بالاب بعد الاجماع (صحيح الكناسي) الصريح بذلك والمراد باجماعهم في قوله ولو اجتمعوا اجتماع الذكور والاناث وهو غير اجتماع المتفرقين (والدليل) على ان السدس للواحد بعد الآية بالتقريب المتقدم (الاجماع) كما في الفنية ولم يذكر فيها ان الثلث لما زاد فكانه لوضوحه ويدل عليه بخصوصه بعد الاجماع رواية مجمع البيان مع موافقة الاعتبار لانه اذا لم يكن للاخ إلا السدس ان אחד والثلث ان تعدد فكذا العم بالطريق الاولى (واعلم) ان هذه الاجماع متقولة في كثير من كتب الاصحاب كالبسوط والسرائر وتلخيص الخلاف والفنية وغيرها بل في التهذيب نقل بعضها حين ذكر خبر هارون بن خازم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (ويدل) على ان المتقرب بالاب يقوم مقام المتقرب بالابوين بعد اجماع السرائر وعموم الكتاب والسنة كما هو الشأن في الاخوة (صحيح الكناسي) حيث يقول فيه عليه السلام وعمك أخو أهلك من أبيه وأمه أولى بك من عمك أخي أهلك (وجه الاستدلال) أن يقال الحال في هذا كما هو الحال في صدرها حيث يقول عليه السلام وابنتك أولى بك من ابن ابنتك ومن المعلوم انه مع فقد الابن يقوم ابنه مقامه تأمل (وليعلم) ان مخرج سهام الاعمام والعمات المتفرقين من ثمانية عشر لانا نطلب أقل عدد ينقسم ثلثه نصفين وثلثاه أثلاثاً وما هو الا ثمانية عشر قوله قدس سره (والباقي للعمة أو ما زاد ولا رد هنا) كما في النهاية والتحرير والدروس وغيرها فلا يأتي فيه الخلاف في الاخت للأب مع الأخ للأم أو مع الجد لما ولا الاشكال الجاري في الجدة للاب مع الاخ للأم لانه لا فرض لعمه ولا لعمات كما فرض للاخت فيكون ما بقي للعمة أو لما زاد عنها كما هو الشأن في الجدة للأب مع الجد للأم وابن الأخ للام مع بنت الاخت للأب وفي الفرق بين العمه للأب مع العم للأم والجد للاب مع الاخ للام حتى يستشكل هناك ويحكم على البت هنا أشكال ولعل ذلك لاطلاق النصوص بكون الجدودة كالاخوة فتأمل قوله قدس الله تعالى روحه (إلا في مسألة اجماعية) ذهب جماعة من الاصحاب الى ان هذه المسئلة خارجة عن القاعدة مستثناة بالاجماع لكنهم اختلفوا فبعضهم قصر الحكم على خصوص هذه المسئلة وبعضها وشخصها كما هو الشأن في كل ما خرج عن القاعدة وهو ظاهر الحلي ان لم يكن صريحاً (قال في السرائر) انهم انما أجمعوا على العين والصورة والصفة وقريب منه ما في الوسيلة والطبقات وربما لاح ذلك من البسوط والمراحم حيث قال فيها في موضع واحد وظاهر الشهيدين وغيرها ان المستثنى مطلق فاجروا الحكم في كل موضع تحقق فيه المفهوم إلا أن يمنع منه مانع من شرع أو عقل فحكوا بعدم تغير الحكم في صورة التعدد أو اذا دخل زوج أو زوجة لعدم تحقق المانعين عندم في هاتين المسئلتين واستشكلوا في غيرها أما شكك في الصدق كما في العمة وابن العم أو لظن وجود المانع

كما هو الحال فيما اذا دخل الخال (وأما) من استشكل فيما عدا عين هذه المسئلة فاعلمه لشك في ان المستثنى شخصي أو كلي أو يكون حاله حال الشهيدين فيما عدا المسئتين هذا قصارى ما يمكن أن يوجه به كلامهم في المقام وينفي عنه الاضطراب والا فتضية الخروج عن القاعدة المجرود على عين المسئلة وشخصها وظاهر الصدوق والمفيد وغيرهما ان المسئلة جارية على الاصل غير خارجة عن القاعدة قال في (الفتية) للخبر الصحيح الوارد عن الائمة عليهم الصلوة والسلام وفي (المنعم) لانه قد جمع بين الكلايتين كلاله الاب وكلاله الأم (وقال المفيد) لان ابن المم يتقرب الى الميت بسببين والمم يتقرب بسبب واحد وليس كذلك حكم الاخ للاب وابن الاخ للاب والأم لان الاخ وارث بالتسمية الصريحة وابن الاخ وارث بالرحم دون التسمية ومن ورث بالتسمية حجب من يستحق الميراث بالرحم دون التسمية فمن تقرب بسببين منها كان أحق ممن تقرب بسبب واحد على ما بيناه لقوله عز وجل وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله وكذا كل من عول على الاخبار في المسئلة يدعي أنها جارية على الاصل (فان قلت) ليس هناك الا رواية الحسن بن عماره حيث قال له الصادق عليه السلام أيما أقرب ابن عم لاب وأم أو عم لاب فقال حدثنا أبو اسحق السبيعي عن الحارث الاعور عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام انه كلف يقول اعيان بني الام اقرب من بني العلات فاستوى جالساً ثم قال جئت بها من عين صافية ان عبد الله أبا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخو أبي طالب لآبيه وأمه (ورواية) محمد بن يحيى الخراساني التي يقول فيها ان بني الم وارثون مع عم الاب والعمتين والاولى ضعيفة جداً وقد سمعت في مباحث العول ما قيل في الحسن بن عماره واما الثانية فمع ضعفها واحتمالها ضرورياً من التأويل كالحمل على التقية أو الانكار ليست صريحة في ان بني الم أقرب (قلت) لعل المستدل اما استدلال برواية الحسن بن عماره وقد علمت ان الفتية قال ان الحكم ثبت بالخبر الصحيح وقريب منه ما في النهاية والسرائر وان قال فيها الحلي بناء على أصله لا تعويل الا على الاجماع فيحتمل ان يكون هؤلاء الثقات أشاروا بذلك الى هذه الرواية اذ ليس في الباب غيرها أو اليها والى غيرها مما لعله ورد ولم يصل اليها لكن الاصل عدمه سلمنا لكن تخصيص الغير بالاشارة لا دليل عليه فلي كل حال هذه الرواية داخلة تحت الاخبار أو الشهادة بالصحة ويكون ذلك لقرائن آخر دللتهم على صحتها من غير جهة السند هذا كله اذا قلنا ان ما عداها من الاخبار التي أشاروا اليها لم يتضمن الاقربيه والائتم المطلوب بدون رواية ابن عماره الا ان قولهم يحمل الاقربيه على الاحقية (١) (اذا عرفت هذا) فاعلم انه يلزم الصدوق رحمه الله والمفيد ومن عول على الخبر ان يجرؤوا الحكم فيما اذا تعدد الابن أو الأب أو اتحاد المم أو تعدد فالصور ثمانية وذلك لان ابن الم اما ان يتحد او

(١) لان هذه الاقربيه اقربيه لا تعرفها والالست في ابن الاخ للابوين مع الاخ للاب فلو ابقيناها على ظاهرها لزم احد امرين اما اقربيه ابن الم للابوين دون ابن الاخ للابوين لشيء لا نعرفه وانما يعرفه الراسخون في العلم أو قول ان ابن الاخ وابن الم للابوين اقرب من الاخ والم للاب لكن ثبت حجب الاخ لابن الاخ بالدليل والا فتتضي هذه الرواية العكس ثم يعلم ان هذه الرواية انما تدل على ان امير المؤمنين عليه السلام اقرب من العباس فعنه انه لو لم تكن فاطمة عليها السلام موجودة لحاز الميراث دون العباس وليس فيها انه يرث مع وجود فاطمة عليها السلام حتى يقال انها تدل على مذهب العامة من توريث العصبه فتأمل (منه قدس سره)

ولو اجتمع مع العم وابن العم خال أو خالة فالاجود حرمان ابن العم ومقاسمة الخال والم
ويحتمل حرمان العم وابن العم وحرمان الخال والم وكذا لو اجتمع مع العم للأُم ولو كان
معهما زوج أو زوجة أخذ نصيبه الأعلى وهل يأخذ العم أو ابن العم اشكال ولو تعدد
أحدهما أو كلاهما فالاشكال أقوى ولا يرث الأبعد في غير هذه المسئلة مع الاقرب (متن)

يتعدد مع تعدد ابيه أو اتحاده مع تعدد العم أو اتحاده من دون استشكل في شيء من هذه الصور كما يأتي
الكلام في ذلك وكذلك يلزمهم ان يجرؤوا الحكم مع دخول أحد الزوجين وكذا اذا دخل الخال الا
ان يقولوا بتغير الحكم حينئذ أقول الصادق عليه السلام في خبر سلمة بن محرز في ابن عم وخال المال
للخال ولان النص لا يشملهم ثم ان الظاهر من المفيد والصدوق ان ابن الخال للأبوين يحجب الخال للاب
لما عرفت من ان ذلك قضية التليل الذي استندوا اليه بل قال المفيد ولا يرث ابن العم مع العم ولا ابن
الخال مع الخال الا ان تختلف اسبابهما في النسب ككون العم للاب وابن العم للاب وأم ويلزمهما ايضا عدم
تغير الحكم بالذكورة والانوثة فيهما او في أحدهما لما ذكرنا مؤيدا برواية الخراساني التي اعتمدها
الشيخ في الاستبصار فجعل العم كالعم وربما احتل قويا ان يبقى عندهم الحكم مع تغير الدرجة فيهما كما
في عم الاب للاب وابن عم الاب للأبوين وسيحكم المصنف بأن المال للعم واحتمل بعضهم العكس للأولوية
واحتمال شمول العم للعم الاب ومثله ابن ابن العم للأبوين مع ابن العم للاب وكذا اذا تغيرت الدرجة
في ابن العم مع بقاء درجة العم هذا والأولى الاقتصار على موضع الوفاق كما هو خيرة السرائر واليه أشار
المصنف رحمه الله بقوله ولو تغير الخال اي عن الصورة المجمع عليها انعكس المحجب **قوله** **﴿**
﴿ فالاجود حرمان ابن العم ومقاسمة الخال والم **﴾** جريا على القاعدة ووفقا لأكثر الاصحاب وعملا
بعموم (باطلاق خ ل) خبر سلمة المتقدم ولان الخال أقرب من ابن العم فيحجبه والم انما يحجب ابن
العم اذا ورث **قوله** **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** ويحتمل حرمان ابن العم والم **﴿** اي وجعل
المال للخال واليه ذهب الشيخ محمود سديد الدين الحمصي على ما نقل عنه مستندا الى ان العم يحجب
بإبن العم وهو محجوب بالخال وأيده برواية سلمة **قوله** **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** ويحتمل
حرمان الخال والم **﴿** قد وجهه ولم ينسبه الى أحد بان الخال مساو للعم وابن العم يمنع العم وما منع
أحد المتساويين يمنع الآخر والا لم يكونا متساويين وهو ضعيف جدا لان العمدة في المحجب هو
الاجماع والنص ولا شيء منهما في الخال ولا يجدي مساواته للعم والا لحجب به وان لم يكن وذهب
الراوندي والشيخ سالم المصري على ما نقل عنهما الى حرمان العم خاصة وجعل المال للخال وابن العم
احتجا بأن الخال لا يمنع العم فلأن لا يمنع ابن العم الذي هو أولى منه أولى فالمقتضي لحرمانه وهو ابن
العم موجود وانتفاء المانع من المحجب وانتفاء مقتضي لحرمان الخال أو ابن العم **قوله** **﴿**
قدس الله تعالى روحه **﴾** ولو كان معهما زوج أو زوجة الى قوله اشكال **﴿** ينشأ من وجود المقتضي للترجيح
وهو الدخول في المجمع عليه وعدم المانع بناء على أن المستثنى مطلق أو على ان النص انما ورد مع
وجود الزوجة كما في رواية ابن عمارة ولا قائل بالفرق بين الزوج والزوجة وعليه الشيدان في الدروس
والروضة ومن أن قضية الاستثناء قاضية بالجمود على العين والصورة كما هو محل الوقف اذ هو العمدة
في هذا الحكم **قوله** **﴿** قدس سره **﴾** فلاشكال أقوى **﴿** قد علمت أن صور التعدد ثمانية

والخال إذا انفرد أخذ المال وكذا ان تعدد بالسوية وان اختلفوا في الذكورية مع تساوي النسبة وكذا الخالة والخالات والخال أو الخالة أوهما من الابوين يمنع المتقرب بالاب خاصة أحمداً أو تعدد ولا يمنع المتقرب بالأم بل يأخذ المتقرب بالأم السدس ان كان واحداً والثالث ان كان أكثر بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين ذكورا كانوا أو أنثا أوهما معا بالسوية ويقوم المتقرب بالأم مقام المتقرب بالابوين عند عدمه ولو اجتمع الاخوال المتفرقون سقط المتقرب بالأم وكان للمتقرب بالأم السدس ان كان واحداً والثالث ان كان أكثر بالسوية والباقي لمن يتقرب بالابوين واحداً كان أو أكثر بالسوية وان كانوا ذكورا وأنثا ولو اجتمع معهم زوج أو زوجة أخذ نصيبه الأعلى والباقي بين الاخوال على ما فصلناه (متن)

وقد استشكل المصنف في صورتين منها ووجه قوة الاشكال ظهور احتمال تفسير الصور في المستثنى اذ قد يدعى أن معقد الاجماع ظاهر في الاتحاد واختار الشيدان وغيرها كالمصنف في التحرير ثبوت الحجب ونسبه في المسالك الى جماعة واحتج له بوجود المقتضي وعدم المانع لصديق ابن الم على كل منهما وكذا الم وبأنه اذا منع مع اتحاده فمع تعدده أولى وسبب ارث العمين فما زاد هو العمومة وابن الم مانع لهذا السبب ومانع أحد السبيين المتساويين مانع للآخر خصوصاً اذا جعلنا ابن الم مفيداً للعموم بسبب الاضافة فلا فرق بين الواحد والكثير **قوله** قدس الله تعالى روحه **(والخال إذا انفرد أخذ المال)** الى آخره. ينفرد الخال بالمال اذا انفرد للآية والاجماع وكذا ان تعدد وكذا الحال في الخالة والخالات وأما أن ذلك بالسوية وان اختلفوا بالذكورية مع تساوي النسبة بأن كانوا جميعاً لأب وأم أو لأحدهما فدلله الاجماع كما هو الشأن في كل من قرب بالأم مؤيداً بأن الظاهر من الشركة والقسمة التسوية وأما منع ذي الابوين ذا الاب دون ذي الأم فدل عليه الاجماع وقيل (١) عن الصدوق في المنع أنه نسب الخلاف فيه الى الفضل ومثله الحكم بالسدس للواحد من الأم والثالث للأكثر وكون الباقي للمتقرب بالابوين (ثم ان هنا) ملاحظتين ملاحظة القرب الى الميت وهذه تقضي بأن يكون الجميع للأم لان قرب الاخوال الى الميت انما هو بالأم فيجئ على هذا تساوي القسمة في الجميع وملاحظة الوسطة تقضي بكون القسمة بالتفاوت بين ذوي الأب واختصاص الباقي بهم لكنهم حكموا فيما اذا اجتمع خال وخالة للأم وخال وخالة لأب ان للمتقرب بالأم الثلث بينهما بالسوية والمتقرب بالأب الثلث بينهما بالسوية أيضاً والدليل على ذلك الاجماع ويأتي لهذا مزيد تمة ان شاء الله تعالى والاجماع المدعى على هذه الاحكام منقول في كثير

(١) الذي نسب الصدوق في المنع الى الفضل هو منع ذي الابوين ذا الاب ولم ينسب اليه الخلاف في المسئلة وعبارة المنع هي هذه فان ترك خالاً لأب وأم وخالاً لاب فان الفضل بن شاذان ذكر أن المال للخال للأب والأم وسقط الخال للأب وكان الاتباس حصل من عبارة كشف اللثام فانه بعد أن ذكر أن ذا الابوين يجب ذا الاب وحده قال بنير خلاف لكن الصدوق في المنع نسبته الى الفضل فظن أن ضمير نسبه راجع الى الخلاف وليس كذلك كما عرفت (مجهن)

فلو خلفت زوجها وخالا من الأم وخالا من الابوين فلزوج النصف وللخال للأم سدس
الثالث وقيل سدس الباقي والمتخلف للخال من الابوين وللخال للأم أو الخالة السدس
مع الخالة للاب والباقي للخالة من الأب ولا رد ولو اجتمع الاعمام والاخوال كان للخال
واحداً كان أو أكثر الثالث والباقي للاعمام وان كان واحداً (متن)

من كتب الاصحاب كافي الفية فانه منقول على بعضها وكذا تلخيص الخلاف والسرائر والمسالك وغيرها
ولم أجد من صرح بالخلاف في شيء منها سوى الشيخ في النهاية في هذا الباب حيث حكم بالتفاوت
في خوة الأب وهو المنقول عن القاضي ونقله في تلخيص الخلاف عن بعض الاصحاب ولعله ابن
الجنيد لانه نسب اليه في المختلف لا في هذا المقام وأنه تردد فيه كما سلف وفي مسألة الاعمام والاخوال
الثمانية حكم الشيخ في النهاية بالتسوية في القسمة بينهم كما عليه الاصحاب وظاهر أبي علي أن الخوة
جميعاً يقتسمون بالتسوية حيث قال وميراث الخوة والخالات كيراث الاخوة والاخوات من الأم
فالخال للام مع الخال للاب يقتسمان المال عنده بالتسوية نعم بعض الاصحاب تأمل في هذه الاحكام
كالقدس الاردبيلي والفاضل الخراساني وبعض سكت عن بعض وما بعد الاجماع من بلاغ ولاعتبار
انما يؤخذ مؤيداً فلا تضر عدم موافقه بعد قيام الدليل على أنه لو حظ في المقام في مقام لم يخالف الاجماع
قوله **قدس سره** (فلزوج النصف والخال للام سدس الثالث) كافي التحرير والتلخيص والايضاح
وحاشية التواعد ونسبه في المسالك والروضة والكفاية الى الدروس ولم أجد ذلك في الدروس بل عبارته
في المقام ربما كانت ظاهرة في أنه سدس الاصل ولعل النسبة انما جاءت من عدم ملاحظة ول
العبرة لانه قل كلام المصنف هنا الى آخره فظنا أنه من كلامه (احتجوا) بان الخالين انما ينقر بان
بالام فلهما نصيبهما وهو الثالث (ويؤيده) ما في كتاب علي عليه السلام من ان الحالة بمنزلة لام
وقول الصادق عليه السلام في خبر سلمان بن خالد كان علي عليه السلام يجعل الحالة بمنزلة الام ثم
ينزل الخالين المتفرقين بمنزلة الاخوين المتفرقين فيكون للخال من الام سدس الثالث والباقي للامي
وانما كان له فيما تقدم سدس الاصل لان الام كانت ترث هناك الكل وهو كما ترى وذلك لان
الخال من الام له سدس الثالث حيث يكون مجموع نصيب الخوة الثالث كما اذا كانوا مع الاعمام والا
فجميع المال فاذا زاحمهم أحد الزوجين راحم المتقرب بالاب لان الزوج لا يتقص المتقرب بالام شيئاً حيث
يوجد المتقرب بالاب ولو من الخوة فبقى حصة المتقرب بالام وهي سدس الاصل مع الوحدة وثله
مع التعدد خالية عن المعارض وفي (المسالك) ان هذا ظاهر كلام الاصحاب وقريب منه ما في
الدروس وفي (التنقيح) انه المشهور وعليه الفتوى **قوله** **﴿ وقيل سدس الباقي ﴾**
أي النصف وهذا القول قد اعترف جماعة بضعفه وعدم معرفة القائل به ووجهه ان الباقي نصيب الام
حينئذ فله سدس فهو أقرب في النظر مما اختاره المصنف فتأمل وما وقع في بعض العبارات من ان له
ثلث الباقي فلراد به سدس الاصل لانه هو ثلث الباقي وليس قولاً رابعاً في المسئلة كالملة يتوهم بادي
بده **قوله** **﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾** والباقي للخالة للاب ولا رد **﴿ الحال في الخال للأم أو**
الخالة لها مع الخالة للاب كالحال في الم لها مع المة له وقد تقدم البحث في ذلك ﴾ قوله
﴿ كان للخال واحداً أو أكثر الثالث ﴾ كافي الفقيه والمنقح على ما قل عنه والنهاية وتلخيص الخلاف

ولو اجتمع الاعمام والاخوان المتفرقون كان للأخوال الثلث سدس الثلث للخال أو الخالة من قبل الأم ولو كان أكثر من واحد كان له ثلث الثلث بالسوية والباقي لمن يتقرب بالأبوين بالسوية أيضاً وسقط المتقرب بالأب وسدس الثلثين للأم أو العمة من قبل الأم ولو كان أكثر من واحد فله الثلث بالسوية والباقي للمتقرب بالأبوين ويسقط المتقرب بالأب ولو اجتمع معهم زوج أو زوجة كان له النصف أو الربع وللخال أو الخالة أو هما من قبل الأم وللخال أو الخالة أو هما من قبل الأبوين الثلث سدسه لمن تقرب بالأم إن كان واحداً وثلثه إن كان أكثر بالسوية والباقي للمتقرب بالأبوين والعمومة والعمات الباقي بعد سهم الزوجين والاخوان على ما يبناه سدسه لمن تقرب بالأم إن كان واحداً وثلثه إن كان أكثر بالسوية والباقي للمتقرب بالأبوين والعمومة والعمات الباقي بعد سهم الزوجين والاخوان على ما يبناه سدسه لمن تقرب بالأم إن كان واحداً والا فالثلث بالسوية والباقي للمتقرب بالأبوين للذكر ضعف الأنثى وعمومة الميت وعماته وخوئلته وخالاته وأولادهم وإن نزلوا أولى من عمومة الأب وعماته وخوئلته وخالاته وعمومة الأم وعماتها وخوئلته وخالاتها وأولادهم (متن)

والسرائر والوسيلة والشرائع والتحرير والارشاد والمختلف والدروس واللمعة وتعليق النافع وتعليق الارشاد والمسالك والروضة والتقيح والمجمع والكفاية والمفاتيح وغيرها وعليه أبو علي وعلي بن الحسين والتقي والقاضي على ما نقل عنهم للاجماع كما في ظاهر تاجيخ الخلاف وفي (السرائر) أنه عليه المخلصون من أصحابنا والاخبار المستفيضة الصحيحة والمعتبرة المؤيدة بالاعتبار إذ الحال يرث نصيب من يتقرب به وهي الأم (وقيل) إن له السدس كما في الفرية وهو المقول عن الحسن وسالم وعلي بن مسعود وهو ظاهر المفيد حيث جعل لابن الخال مع ابن الم الذي هو زوج ثلث النصف وهو سدس وظاهر أبي يعلى الديلمي حيث قال وميراث الخوثة والخالات كيراث الاخوة والاختوات ونسبه في المفاتيح إلى الصدوقين وأنه لا يورث ظاهر ولا يستند لهم فيما أجدهم في أن الاخوال كالاخوة والمساواة من كل وجه ممنوعة وجماع العمية معارض بمثله وبالاخبار البالغة حد الكثرة حتى عقد لذلك باباً على حدة قوله **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** (ولو اجتمع الاعمام والاخوان المتفرقون إلى آخره) اشتمل قوله هذا على فروع تقدم الاستدلال عليها جميعاً ولم يبق إلا أن سدس الثلث أو ثلثه مع الاتحاد أو التعدد لذي الأم في خوئلته وسدس الثلثين أو ثلثهما مع الاتحاد أو التعدد لذي الأم في عمومتها والدليل يعرف مما سلف وصور المسئلة أربع (الاولى) تعدد الاعمام والاخوان وفريصتهما من أربعة وخمسين (الثانية) وحدتهما (الثالثة) تعدد الاعمام ووحدة الاخوال (الرابعة) العكس **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** وعمومة الميت وعماته إلى آخره) لما كان المدار في الارث عندنا على القرى وتداني الارحام وإن كل رحم بمنزلة الرحم الذي يجربه كان عمومة الميت وعماته وخوئلته وخالاته وأولادهم وإن نزلوا أولى من عمومة أب الميت وعماته لان هؤلاء وإن سفلوا يقومون مقام من يتقربون به اليه ومن يتقربون به ليس

فابن العم وان نزل أولى من عم الأب سواء اتفقت نسبتهما أو اختلفت وهكذا عمومة الأبوين وأولادهم وخوالتهم وأولادهم أولى من عمومة الجددين وخواتمهما وعم الأب من الأب أولى من ابن عم الأب من الأبوين وهكذا كل أقرب يمنع الأبعد وان تقرب الأبعد بسبيين والأقرب بسبب واحد ولو اجتمع عم الأب وعمته وخاله وخالته وعم الأم وعمتها وخالها وخالتها فلا عماء الأم وأخوالها الثلث بالسوية وثلاث الثلثين لخال الأب وخالته بالسوية وثلاثه لعمه وعمته للذكر ضعف الأنثى وينقسم من مائة وثمانية (متن)

هو الأعم أو العمدة والخال أو الخالة وهؤلاء أولى من عمومة الأب ومن خوالته لأنهم أقرب بدرجه (قال في الفقه) لان ابنة الخال مثلاً من ولد الحدة وعمه الأم مثلاً من ولد جدة الأم وولد حدة الميت أولى بالميراث من ولد جدة أم الميت قوله **﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾** فابن العم وان نزل أولى من عم الأب أي وان تساويا بطوناً اذ كما ان بين ابن العم والميت أربعة بطون كذلك بين عم الأب والميت أربعة بطون الا انه لما كان ابن العم من ولد حدة الميت وعم الأب من ولد حدة أم الميت وولد جد الميت أولى بالميراث من ولد جد أبيه كما عرفت في ابنة الخالة وعمه الأم وقد شك الحسن (١) على ما نقل عنه في ذلك (٢) ويلزمه أن يرث الاخ مع ابن الابن لتساويهما في البطون وقد ثبت بالنصر والاجماع ان ابن ابن الابن وان نزل أولى من الاخ وما ذاك الا لانه من ولد الميت والاخ من ولد الأب قوله **﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾** وعم الأب من الأب أولى من ابن عم الأب من الأبوين ثم قد سلف الكلام في ذلك ووجه الاولوية القرب مع الخروج عن الصورة المجمع عليها وقد علمت ان العكس محتمل للاولوية واحتمال شمول ابن العم لابن عم الأب من الأبوين وشمول العم لم الأب قوله **﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾** والأقرب بسبب واحد) . بد ما عدا ما استثنى من المسئلة الاجماعية وغيرها على بعض الاقوال النادرة كما تقدمت الإشارة اليه قوله **﴿ قدس سره ﴾** ولو اجتمع عم الأب وعمته الى قوله فتقسم من مائة وثمانية) هذا مما أطبق عليه جمهور الاصحاب كما في المذهب البارع وهو المشهور كما في الايضاح والدروس والمسالك والروضة والتنقيح وتعليق النافع والكفاية والمفاتيح والوحه في كون الثلث لأعمام الأم وأخوالها نه نصيب الأم وهم انما يتقربون بها وإما انه بينهم بالسوية فلاشتراك الكل في التقرب بالأم وإما ان الثلثين لخال الأب وخالته وعمه وعمته فلأنهم قرابة أب فيأخذون ذلك كما هو الشأن في الكلالات (ومن هنا) يعلم الوجه في أخذ عم الأب وعمته ثلثي الثلثين يقتسانهما أثلاثاً (وأما) ان ثلث الثلثين لخال الأب وخالته فللنصوص الناطقة بأن لخال الثلث مع الاجتماع مع العم ولعم الثلثين أنحداء تعدد (١) في المسودة وشك الحسن بين عمه الأم وابنة الخال ولعله سهو من القلم والصواب وشرك بقرينة ما في الجواهر من ان الحسن حكم بالمشاركة بينهما بل سينقل الشارح قدس سره في ميراث أولاد العمومة والخولة عن الحسن بن أبي عقيل انه جعل المال بين عمه الأم وابنة الخالة نصفين (محسن) (٢) الظاهر ان الإشارة بذلك الى منع ابنة الخال عمه الأم وقد نقل في الجواهر عن الحسن انه حكم بالمشاركة بينهما (محسن)

ذكوراً كانوا أم أنثاء وأما إن التثالث لخال الأب وخاله بالسوية فلإجماع الدال على إن الخوثة للابوين أو للاب يقتسمون بالسوية وأنه لمعلوم لندرة المخالف وشذوذه كما في الروضة إذ لم ينقل الخلاف إلا الشيخ في الخلاف عن بعض الأصحاب حيث قال وفي أصحابنا من قال بينهما لذكر مثل حظ الاثنين ثم نسب إليه (١) أقول بان للخال والخالة من الأب والأم المال كله فإن لم يكن للخال والخالة من قبل الأب وإن لم يكن للخال والخالة من قبل الأم وهو كما ترى أو هن شيء وقد علمت فيما سلف أنه لم يوافق هذا البعض صريحاً إلا القاضي وأنه لم يقل في ظاهر التلخيص وصريح المسالك ولا فرق بين الخال (الخوثة خ ل) من قبل الأب وخال (وخوثة خ ل) الأب أصلاً فإذا اقتسموا أولئك بالسوية للدليل كانوا هؤلاء كذلك ومن هنا يدفع عما نحن فيه ما أورده الحسن بن أبي طالب الآبي البوسني على شيخه المحقق حيث قال وفي المقام أشكال وهو إن الخال والخالة هنا يتقربان بالأب وأقرباؤه يرثون للذكر مثل حظ الاثنين كالجد والخدة من قبل أبيه للأم فليكم بالفارق وإن المحقق أجاب في نكت النهاية بان للمتقربين بالأب نصيب الأب فيقسم بينهم كما قسم تركته فيكون لعمه الثلثان للذكر مثل حظ الاثنين وخاله الثلث بالسوية ولا كذا في الأجداد فإن نصيب أب الميت يقسم بين أبي أبيه وأبوي أمه أثلاثاً ويصرف نصيب أمه إلى أبيها أثلاثاً كما لو ماتت أم الأم وترك أبوها فإن لأمها الثلث ولأبيها الثلثين وأنه اعترضه هو بانك قررت إن الجد والخدة من قبل الأب للأم يأخذون نصيب أم أب الميت ففرضت موتها وأعطيتها نصيبها أثلاثاً كتركها فكذا ينبغي أن تعمل في الخال والخالة من قبل الأب تفرض موت أم أب الميت وتعطيهما نصيبها أثلاثاً لأنها أخت لها كتركها على أنه يلزم من هذا الجواب إن أجداد أم الميت من قبل الأب يتفاوتون لأنه يفرض أنهما يرثان نصيب أب أم الميت فيقسمونه كتركه لا بالسوية لكن هذا مني بالإجماع فلازمه مني (ثم قال) إذا قرر هذا فالأشبه إجراء حكم الخال والخالة بحسب الجد والجددة إلا أن يقوم على الفرق دليل (قلت) قد قام الدليل وهو الإجماع الذي ذكرناه والمحقق رحمه الله حاول بما ذكر موافقة الاعتبار ظناً بأنه يتم له والا فلا اعتماد على الإجماع فحسب (وعلى هذا) تصح كما ذكر المصنف من مائة وثمانية ولنا في الوصول إلى هذا العدد طرق متكررة أوضحها وأصحها وأخصرها (إن يقال) سهام قرابة الأم أربعة ضربناها في الثلاثة يبلغ اثنا عشر وسهام قرابة الأب ثمانية عشر ليكون له ثلث وثلثه ثلث ونصف وإن شئت ليكون له ثلث وثلثه ثلث وثلثه نصف فضررنا فيها وفق اثنا عشر وهو ستة يبلغ ما ذكره لأقرباء الأم ثلثها ستة وثلثون بالسوية لكل تسعة وثلثاها اثنان وسبعون لأقرباء الأب ثلثها أربعة وعشرون لخاله وخاله بالسوية وثلثاها لعمه وعمته بالتفاوت للعمة ستة عشر ولعم اثنان وثلثون (ومنها) ما أشار إليه المحقق والشهيد من أن أصل الفريضة ثلاثة وسهام أقرباء الأم أربعة وسهام أقرباء الأب ثمانية عشر لأنه يحتاج فيه إلى ثلث وثلث نصف وثلثين ثلث فكسورها نصف وثلث فنضرب مخرج أحدهما في مخرج الآخر ثم المجتمع وهو ستة في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ثم تنسب أحد العددين وهو الثمانية عشر والأربعة إلى الآخر فيجده موافقاً له بالنصف فنضرب نصف أحدهما في الآخر يبلغ ستة وثلثين فنضربها في أصل الفريضة يبلغ ما ذكر (ومنها) ما ذكره في الإيضاح من ضرب أصل الفريضة في

ويحتمل أن يكون لم الام وعمتها ثلثا الثلث بالسوية وثلاثة خالها وخالتها بالسوية فتصح من أربعة وخمسين وعلى الاول لو زاد أعمام الام على أخوالها أو بالعكس احتمل التصنيف ضعيفاً والتسوية قويا (متن)

سهام قرابة الام ثم ضرب اثني عشر وهو الحاصل في ثلاثة لانها تنكسر الثمانية على أقرباء الأب في مخرج الثلث فالحاصل ستة وثلاثون تضربها في ثلاثة لانها تنكسر في مخرج الثلث أيضاً على عم الأب وعمته فالحاصل ما ذكر (وأما) ما في المجمع وتعليق الارشاد للسيد شمس الدين والتفتيح من أن سهام أقرباء الأب تسعة فغير صحيح لان التسعة ليس لثلثها نصف وقد علمت أن المطلوب عدد له ثلث وثلثه نصف نعم ذلك يتم في الاجداد الثمانية اذ سهام أقرباء الأب هناك تسعة لان الجد والجدة لام الأب يقتسمان بالتفاوت فكان المطلوب هناك عدد له ثلث وثلثه ثلث لا نصف ~~قوله~~ قدس الله تعالى روحه ~~ويحتمل أن يكون لم الام وعمتها ثلثا الثلث بالسوية الى قوله من أربعة وخمسين~~ هذا الاحتمال ذكره المحقق الطوسي في الرسالة المسماة بالطبقات قال عم وعمه لأب وعم وعمه لام وخال وخالة لأب وخال وخالة لام لأقرباء الام الثلث منه ثلث الثلث لمن يتقرب بأما بينهما بالسوية والباقي لمن يتقرب بأبيها أيضاً بالسوية والباقي وهو الثلثان ثلثه لمن يتقرب بأب الأب والباقي لمن يتقرب بأبيه للذكر مثل حظ الانثيين (قلت) لعل الوجه في ذلك اطلاق النص بالقسمة أثلاثاً بين الأعمام والاخوال ولم يذهب اليه أحد من طائفتنا نعم روي ذلك أبو سليمان الجوزجاني واللؤلؤي وهما من العامة وقد أهل المصنف طاب ثراه احتمالين آخرين (أحدهما) وهو أظهر الثلاثة أن للاخوال الاربعة الثلث بالسوية وللأعمام الاربعة الثلثان كما هو مستفاد من النصوص ثم ثلث الثلثين لم الام وعمتها بالسوية وثلثاهم الاب وعمته أثلاثاً وتصح أيضاً من مائة وثمانية وهذا الاحتمال هو الذي جمعه في المسالك سبباً لنسبة المحقق الاحتمال الاول الى الشيخ من دون أن يحكم به وفي (الدروس) نسبته الى القليل ومثله صاحب الكفاية (١) (الثاني) وهو أضعف الثلاثة لمن تقرب بالام الثلث بينهم أربعاً كالمشهور ومن تقرب بالاب الثلثان ثلثاهم وعمته أثلاثاً وثلثها لخاله وخالته أثلاثاً فحكم بالتفاوت بين الخوة قياساً على الجد والجدة وقد علمت أن الفارق الاجماع وهذا الاحتمال قلته في المذهب البارع عن بعض وجمله في التفتيح سبباً لنسبة المحقق الاحتمال المشهور الى قول وما كان المحقق طاب ثراه ليتوقف عن الحكم لمثل هذا الاحتمال وقد علمت كلامه في نكت النهاية فتأمل ~~قوله~~ قدس الله تعالى روحه ~~لو زاد أعمام الام على أخوالها وبالعكس احتمل التصنيف ضعيفاً~~ اذ قد علمت أن الثلث نصيب كلالة الام أعماماً كانوا أو أخوالاً أو أعماماً وأخوالاً يقتسمونه بالسوية على عدد رؤسهم فان كان الأعمام ثلاثة والاخوال اثنين أو بالعكس قسم المال اخماساً واعتبار القيلين حتى يكون المال نصفين ويكون الزائد كدمه قد تقدم انه لا وجه له وقد نسب هذا الاحتمال الى ظاهر المذهب القديم والنهاية وليس في النهاية ما يظهر منه ذلك نعم ربما أشعر به قوله كان المال لهم على حسب ما يستحقون فتأمل ~~قوله~~ قدس سره ~~ويحتمل التسوية قويا~~

(١) لم ينسبه صاحب الكفاية الى القليل بل قال ما انفقه واحتمل بعضهم أن يكون للخوة الاربعة الثلث بينهم بالسوية وفريضة الأعمام الثلثان ثلثها لم الام وعمتها بالسوية أيضاً لتقربهما بالام وثلثها لم الاب وعمته أثلاثاً وفي المسودة وبعض جملة احتمالاتها في المسالك والكفاية (محسن)

ولو اجتمع معهم زوج أو زوجة دخل النقص على المتقرب بالاب من العمومة والخولة
دون عمومة الام وخولتها ولو اجتمع عم الاب وعمته من الابوين ومثلها من الام وخاله وخالته
من الابوين ومثلها من الأم وعم الام وعمتها من الابوين ومثلها من الام وخالها وخالتها
من الابوين ومثلها من الام كان للاعمام والاخوان الثمانية من قبل الأم الثلاث ثلثه
لأخوالها الاربعة بالسوية وثلاثه لأعمامها كذلك ويحتمل قسمته أثمانا ويحتمل أن
يكون ثلث الثلث للاخوان الاربعة ثلثه لمن يتقرب بالام وثلاثه للمتقرب بالابوين وثلاثه
لأعمامها الاربعة مثلها لمن تقرب بالام وثلاثها لمن يتقرب بهما ويحتمل قسمة الثلث نصفين
نصفه للأخوال اما على التفاوت أو التسوية ونصفه لأعمامها كذلك وثلث الثلثين لخولة
الأب ثلثه للخال والخاله من قبل أمه بالسوية وثلاثه لخاله وخالته من الابوين كذلك وثلاثه
للثلاثين للعمين والعمتين ثلثه للعم والعمة من قبل الأم بالسوية وثلاثه للعم والعمة من قبل
الأب أثماناً (متن)

هذا هو الحق لتساويهم جميعاً في التقرب بالأم قوله قوله قدس سره قوله قوله عموم الام
وخولتها قوله كما هو الشأن في الاخوة حيث يدخل النقص فيهم على من تقرب بالاب كما يدل عليه قول
الصادق عليه السلام كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجزبه قوله قوله قدس الله تعالى روحه
قوله ولو اجتمع عم الاب وعمته من الابوين الى قوله كان للاعمام والاخوان الثمانية من قبل الأم الثلث
هذا الثلث نصيب الأم فيكون بين أقاربها ولا كلام في ذلك وإنما الكلام في قسمته وقد احتل
المصنف فيه احتمالات ثلاثة (أحدها) قسمته بينهم على عدد الرؤس بالسوية (وثانيها) تنصيفه بين
قبلي العمومة والخولة (وثالثها) قسمته بين القبيلين اثلاثاً وذكر ان كلا من الاحتمالين الأخيرين
يحتمل احتمالين (أحدهما) قسمة نصيب كل قبيل من النصف أو الثلث أو الثلثين على الرؤس بالسوية
(والثاني) قسمته عليهم اثلاثاً ونحن نتعرض أولاً للاحتمال الاول والثالث باحتماليه لان المصنف اول
ما حكم بالاحتمال الثالث ثم احتل الاحتمال الاول ثم ذكر في ما حكم به أعني الاحتمال الثالث احتمالاً
ثانياً أشار اليه بقوله ويحتمل ان يكون ثلث الثلث للاخوان الاربعة ثلثه لمن يتقرب بالأم الى آخره
حصل التشويش في العبارة (فتقول) اما الاحتمال الاول فقد أشار اليه المصنف طاب ثراه بقوله ويحتمل
قسمته أثماناً ومن العجيب كيف حكم أولاً بالثالث أعني القسمة بين القبيلين اثلاثاً وجعل الاول احتمالاً
مع انه هو المنطبق على القواعد لمكان الاشتراك في التقرب الى الأم وهو الموافق لما رجحه سابقاً
ولا أرى عدوله عنه ولم يطل العهد الا لانه فرض ما تقدم من سنخ واحد فرضهم جميعاً لاب أو لأم
أولها وما نحن فيه صرح فيه بتباين السنخ واختلاف الوادي حيث فرض بعضهم لابوين وبعضهم لأم
فحكم بخلاف ما حكم آنفاً ويأتي الكلام في ذلك (واما الاحتمال الثالث) وهو ما حكم به المصنف من ان الثلث
للاخوان الاربعة بالسوية والثلثين لأعمامها كذلك قائماً يوافق ما احتمله هناك من قول الحق الطوسي
عملاً بعموم النصوص بأن لهم نصف ما للخال (وفيه) ان ذلك في أعمام الميت وأخواله لا في كلاله أمه

الذي انعقد الاجماع على تساويهم في القسمة ثم ان الموافق للاعتبار حينئذ الحكم بالتفاوت في القسمة فيها (وأما ما احتمله ثانياً) في الاحتمال الثالث الذي هو ان ثلث الثلث لا خوال الام الاربعة ثلثة (١) لمن يتقرب بالام وثليه أي ثلثي ثلث الثلث لمن يتقرب بالابوين وثلثي الثلث لا عماتها الاربعة ثلثها أي ثلث ثلثي الثلث لمن يتقرب بالام بالسوية وثلثها أي ثلثا ثلثي الثلث لمن يتقرب بالابوين أثلاثاً فأقصى ما يوجه به أن يقال انه لولا ذلك لادى الى المساواة بين من مت بالسبب الواحد ومن مت بالسبين وهو متناف لما قرره الاصحاب فان ذا السبين اما مانع للتقرب بالسبب الواحد كالتقرب بالابوين مع المتقرب بالأب خاصة أو أكثر نصيباً كالاخوة من الابوين مع الاخوة من الام حتى ان ذا السبين يمنع في بعض الصور من هو أقرب منه بدرجة كابن العم للابوين مع العم للأب ولان الثلث يقسم بين أقرباء الام اذا شاركهم من يتقرب بالابوين كما يقسم بينهم مجموع المال اذا انفردوا وكما انه اذا انفرد الاعمام والاخوال عن مشارك وكانوا متفرقين يسقط من يتقرب بالأب خاصة ويكون الثلث للاخوال ثلثة لمن يتقرب بالام وثلثها لمن يتقرب بالابوين وكذلك الاعمام فيجب أن يقسم الثلث عليهم مع المشاركة على هذه النسبة لان استحقاق الورثة لا تتغير قسمته باعتبار قلة المال الموروث أو كثرة هذا جميع ما ذكره الماخذ العبيدي في المقام وهو كما ترى غير ملتزم الاطراف (ثم انه) لا فرق بين ذي السبين والسبب الواحد اذا كانا من جهة أم في كلالها كما سلف مراراً وما قرره الاصحاب رضي الله تعالى عنهم من عدم المساوات فتما هو اذا لم يكونوا كذلك والا فبالاعمام الذين نصيبهم ثلثا المال قد قصرته حين كونهم لام على ثلثي الثلث بدعواك ووزع على الرؤوس عدنا هل ذلك الا لانهم كلاله أم هؤلاء أجداد الام الاربعة في لاجداد الثمانية لهم الثلث بالسوية وفيهم من هو لاب من جهة أم فظهر ان العم والحال وذا السبين والسبب الواحد سواء في الاستحقاق اذا كانوا كلاله أم (قولك) الثلث يقسم بين أقرباء الأم اذا شاركهم من يتقرب بالابوين الى آخره (قلنا) من يخالملك على هذا السنا قسمنا الثلث بين الاعمام والاخوال الثمانية على رؤسهم بالسوية لما شاركهم من يتقرب من الثمانية الاخر ان هذا منك في المقام لعجيب (قولك) ولأنه اذا انفرد الاعمام والاخوال وكانوا متفرقين الى آخره (قلنا) قد تقرر انه اذا اجتمع الاعمام المتفرقون والاخوال كذلك سقط المتقرب بالأب وكان المال بين المتقرب بالابوين والمتقرب بالأم فمن كان من قبلها أخذ الثلث بالسوية اذ المفروض التعدد ومن كان من طرف الأب أخذ الباقي ونحن في المقام ما خالفنا هذا بشي أصلاً وذلك لانهم لما اجتمعوا متفرقين في المسئلة جعلنا ثلث الثلثين لاخوال الأب وثلثيهما (٢) لاعمامه وقسمنا الثلث على أعمامها وأخوالها بالسوية وبعبارة أخرى جعلنا الثلث للثمانية من جهة الأم والثلثين للثمانية من جهة الأب هل هذا الاعين ما قرره آريد ان نصنع ذلك في نفس كلاله الأم ونقسم بينهم بالتفاوت لان كانوا قد اختلفوا بالنسبة الى أمه ما كان لنا ان نخالف المعروف بين الاصحاب ومما ذكر يعرف حال لاحتمال الثاني باحتماله (اذا تقرر هذا) فالواجب ان نبين كيفية القسمة بين كل من الثمانية على كل من الاحتمالات الاربعة (فقول) اما على المختار وهو الاحتمال الاول فسهام أقرباء الأم ثمانية وسهام قرابة الأب أربعة وخمسون اذ لا بد لها من عدد له ثلث وثلثه نصف وثلث وثلث ثلثه أيضاً ثلث وأقل عدد كذلك هو

وسقط المتقرب بالاب وأولاد الخوالة يقومون مقام آبائهم عند عدمهم ويأخذ كل منهم نصيب من يتقرب به ولو اجتمع أولاد الخوالة المتفرقين كان لأولاد الخال نلام السدس ان كانوا لواحد والثلاث ان كانوا لأكثر بالسوية والباقي لأولاد الخال للأبوين لواحد كانوا أولاً وأكثر بالسوية ولو اجتمع أولاد الخال وأولاد الم فلا أولاد الخال الثلث لواحد كانوا أولاً وأكثر ولأولاد الم الباقي ثم ان اتفقوا في الجهة تساووا في القسمة والا كان سدس الثلث لأولاد الخال أو الخالة للام بالسوية وثلاثة لأولاد المتعدد لكل نصيب من يترب به بالسوية وباقي الثلث لأولاد الخال أو الخالة أولهما للأبوين أو للأب بالسوية وسدس الثلثين لأولاد الم أو العمة للام للذكر مثل الانثى وثلاثهما لأولاد المتعدد لكل نصيب من يتقرب به للذكر مثل الانثى والباقي لأولاد الم أو العمة أولهما للأبوين أو للأب للذكر ضعف الانثى ولو كان معهم زوج أو زوجة كان له النصف أو الربع ولبي الاخوال ثلث الاصل والباقي لبي الاعمام كما أنهما لو دخلا على الاعمام والاخوال كان لهما النصف أو الربع ولمن تقرب بالام نصيبه الاصل من أصل التركة والباقي لقراة الابوين فان لم يكونوا فلقراة الاب **﴿قاعدة﴾** قد يجتمع للوارث سببان فان لم يمنع أحدهما الآخر ورث بهما كابن عم لاب هو ابن خال لام أو ابن عم هو زوج أو بنت عم هي زوجة أو عمة لاب هي خالة لام (متن)

تنكر عليهم فنضرب الستة والثلاثين في أصل الفريضة فالخاصل مائة وثمانية ومنها تصح **﴿قوله﴾** **﴿وسقط المتقرب بالاب﴾** بالاجماع وخبر الكناسي الناص على المطلوب **﴿قوله﴾** **﴿قدس الله سره﴾** **﴿قاعدة﴾** قد يجتمع للوارث سببان **﴿اجتماع السببين فصاعداً في شخص نسيين كان أو سبيين لا يمنعان من هو في طبقته من ذي السبب الواحد من حيث توهم قوة السبب بتعدد كاهو الشأن في المتقرب بالابوين مع المتقرب بالاب لان هذا خرج بالدليل ومن ثم شاركه المتقرب بالأم لان الاصل اشتراك جميع الاسباب في الاقتضاء لعموم الادلة فالمتقضي موجود والممانع مفقود فان كان السببان متساويين بمعنى أن لا يكون أحدهما مقدماً على الآخر في الارث يرث بهما ما لم يكن هناك من هو أقرب منه فيهما أو في أحدهما **﴿قوله﴾** **﴿كابن عم هو خال﴾** هذا مثال لما اجتمع فيه سببان نسيان وليس أحدهما مانعاً من الآخر وذلك بأن يتزوج أخو الشخص من أخته من أمه فهذا الشخص بالنسبة الى ولد هذين عم لانه أخو أبيه خال لانه أخو أمه وابنة ابن عم وابن خال بالنسبة الى ولد الزوجين المفروض أنه (١) توفي فيرث نصيب خوالة الأم وعمومة الأب فلو كان معه ابن خال من الاب فله الثلثان نصيب العمومة وسدس الثلث ولو كان معه ابن عم للأبوين منه من نصيب العمومة دون نصيب الخوالة فله الثلث كما لو كان هناك ابن عم وابن خال وهكذا ولا يخفى الحال فيما لو دخل عليه زوج أو زوجة **﴿قوله﴾** **﴿قدس سره﴾** وابن عم هو زوج وبنت عمة هي زوجة **﴿هذان مثالان لما اجتمع فيه سببان نسي وسبي لا يمنع أحدهما الآخر﴾** **﴿قوله﴾****

وتقل أن شخصاً مات وخلف ابن ابن عم له من قبل أبي أبيه هو ابن خال له من قبل أم أمه هو ابن بنت خالة له من قبل أبي أمه هو ابن بنت عمه له من قبل أم أبيه وابن بنت عمه له أخرى من قبل أم أبيه هما ابنا بنت خالة له أيضاً من قبل أبي أمه واختا لهما كذلك وثلاثة بني ابن عم له آخر من قبل أبي أبيه وثلاث بنات بنت عمه له من قبل أبي أبيه وتحقيقه أن الشخص الأول له أربع قرابات وذلك لأن عم المتوفى لآبيه كان هو خاله لأمه فولد ابناً وكانت عمته لأمه هي خالته لآبيه فولدت بنتاً ثم تزوجها الابن المذكور فولدت له ابناً فله هذه القرابات الأربع فيجعل كأربعة تقروها هكذا في أولاد العمه الأخرى الذين هم أولاد الخالة أيضاً فتكون المسئلة كمن ترك خالاً لأم وخالتين لاب وعمتين لأم وعمه وعمين لاب أصلها مائة وثمانون ثم يحمل نصيب كل واحد منقسماً على أولاده فيبلغ خمسمائة وأربعين لذي القرابات الأربع مائتان واحد وستون ولذوي القرابتين مائة وخمسة وثلاثون ولحوافد العم الثلاثة ستة وتسعون ولحوافد العمه ثمانية وأربعون ﴿تمة﴾ لو خلف عمه لاب هي خالة لأم وعمه أخرى لاب وخالة أخرى لاب وأم كان للعمتين من الاب الثلثان بالسوية وللخالة التي هي عمه سدس الثلث وللأخرى الباقي (متن)

﴿ ولو منع أحدهما الآخر ورث من جهة المانع كأخ هو ابن عم ﴾ هذا مما اجتمع فيه سببان نسيان منع أحدهما الآخر (وتوضيحه) أن يتزوج امرأة أخيه بعد أن ولدت منه ولداً ثم أولدها الآخر الثاني آخر فهو أخو الولد الأول لأمه وابن عمه وقد مثل في الروضة للأنساب المتعددة مع حب بعضها لبعض بأخ هو ابن عم وابن خال والذي ظهر عدم إمكان تصوير ذلك على مذهبي شخص واحد إذ الأخوة للأم تقتضي كونه ولداً لأمه والبنوة للخال تقتضي كونه ولداً لآخ أمه وذلك لا يتصور إلا بأن يتزوج أخ الأم أخته فيتم على مذهب المجوس أو يوطئ الشبهة أو يراد من ابن الخال ابن الخال الأعلى كخال أب الميت أو جده فيمكن حينئذ اجتماعه وبقي هناك أمور أخرى ذكرناها في صدر الباب (منها) ما اجتمع فيه سببان نسيان يمنع أحدهما الآخر أو هناك من يجب أحدهما إلى آخر ما ذكر هناك ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿وتقل أن شخصاً مات إلى آخره﴾ هذا المثال مما اجتمع فيه أسباب نسيان يرث بها وقد ذكره الإمام الأعظم المحقق الطوسي في الطبقات قال مانعه ولنورد المثال الذي ذكره شيخنا الإمام السعيد معين الدين سالم بن ران المصري رحمه الله تعالى في كتابه الموسوم بالتحريير ثم أنه ضرب له جدولاً لا حاجة بنا إلى إيراده وإنما الواجب تصوير ذلك وتصحيح المسئلة (فتقول) فترض أن هذا الشخص المتوفى اسمه زيد كان له جد اسمه عمرو ولهذا الجد ولد اسمه بكر وبنت اسمها هند فتزوج هذا الجد بامرأتين كانتا تحت رجل واحد مات عنها وقد ولد له من أحدهما بنت اسمها ليلى ومن الأخرى ابنتان حذام وقطام فلما تزوج الجد امرأتين ولد له من أم ليلى ولد اسمه قيس ومن أم حذام وقطام ولد اسمه حسان فتزوج حسان من ليلى أخت قيس لأمه فأولدها زيداً المذكور المفروض أنه توفي قيس عمه (١) من جهة الاب خاصة خاله من جهة (١) أي عم زيد

الأم وحذام وقطام عمته من جهة الأم وخالتها من جهة الأب ثم أنه ولد قيس ولد أسمة جريرو ولدت
لحذام بنت أسمة مياسة فتزوج جرير مياسة فأولدها ولداً اسمه خالد فخالد هو الوارث وذو القربات
الأربع بالنسبة إلى زيد المتوفى لأن خالد ابن ابن قيس عم زيد من جهة الأب خاله من جهة الأم
وابن بنت حذام عم زيد من الأم خاله من الأب ثم أن قطام التي هي عمه وخالة كحذام ولدت بنتاً والبنت
ولدت ولدين وبنتاً وهذا هو الذي أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله وابن بنت عمته أخرى إلى آخره ثم أن بكراً
ذاك أخا هند ولد له ولد والولد أولاد ثلاثة أولاد وكذلك اخته هند ولدت بنتاً والبنت ولدت ثلاث بنات
وهذان هما اللذان أشار إليهما المصنف بقوله وثلاثة بني عم له أخر إلى آخره وهذه المسئلة تصح كما ذكره المصنف
طاب ثراه من خمسمائة وأربعين وثلاثاً إلى الوصول إليه طريقاً (أحدهما) أن تقول أنك عرفت أن ذا
القربات الأربع بمنزلة عم لاب وخال لأم وعمه لأم وخالة لاب وإن الابنين والبنت الذين هم أولاد
بنت عمه هي قطام من قبل أم الأب أولاد بنت خالة من قبل الأم بمنزلة عمه وخالة وإن ثلثه بني ابن
الم أي بكر بمنزلة عم وثلاث بنات بنت عمه أي هند أخت بكر بمنزلة عمه فهو كما قال المصنف طاب
ثراه كن مات عن خال لأم وخاليتين لاب وعمتين لأم وعمه وعمين لاب فاصل فريضتهم ثلاثة لأقرباء
الأم الثلث وسهامهم اثنا عشر ولأقرباء الأب الثلثان وسهامهم ثلاثون وبينهما وفق بالسدس فنضرب
وفق أحدهما في الآخر يبلغ ستين ثم نضرب الستين في أصل الفريضة وهي ثلاثة يبلغ مائة وثمانين
ولكنه ينكسر عليهم لأن ما يحصل لبني ابن الم الثلاثة من قبل أب الأب اثنان وثلاثون من ثمانين
التي هي ثلثا الثلثين ينكسر عليهم وكذلك ما يحصل لبنات بنت العم وهو ستة عشر لا ينقسم عليهم أثلاثاً
فنضرب ثلاثة في مائة وثمانين ليحصل خمسمائة وأربعون (الطريق الثاني) أن نضرب ثلاثة في ستة
فالمرقع ثمانية عشر ثم هي في اثنين فالمرقع ستة وثلاثون ثم خمسة في ستة وثلاثين يبلغ مائة وثمانين
ثم نضرب ثلاثة في مائة وثمانين فالحاصل ما ذكر وهو المطلوب (أيضاح ذلك) أن قول أصل الفريضة
ثلاثة واحد منها نصيب كلالة الأم للخال لأم سدسه فقد انكسر في مخرج السدس فنضرب ستة في
ثلاثة يحصل ثمانية عشر للأخوال الثلاثة ستة سدسها واحد للخال من قبل الأم وخمسة للخاليتين
بالسوية فحصل الكسر في مخرج النصف فضربنا اثنين في ثمانية عشر فالحاصل ستة وثلاثون الثلث
للأخوال يقسم عليهم والثلثان للأعمام ثلثهما ثمانية للعتين بالسوية وثلثاهما للعتين والعمه من قبل الأب
أخماساً لا ينقسم عليهم فنضرب خمسة في ستة وثلاثين يبلغ مائة وثمانين فما يحصل منها لبني الم من قبل
أب الأب اثنان وثلاثون من ثمانين التي هي ثلثا الثلثين بقسم بينهم أثلاثاً ينكسر عليهم وكذا ما يحصل
لبنات بنت العم الثلاث وهو ستة عشر بينهم أثلاثاً ولا ثلث صحيح لها فنضرب ثلاثة في مائة وثمانين
فالحاصل خمسمائة وأربعون (وأما قسمتها فنقول) للأخوال الثلث مائة وثمانون سدس ذلك ثلاثون
للخال من جهة الأم وهو ذو القربات الأربع والباقي من الثلث وهو مائة وخمسون نصفها خمسة
وسبعون لذي القربات الأربع وهو نصيب الخالة للأب لأنه ابنها والنصف الآخر للولدين والبنت
للخالة للأب التي هي عمه يقسم عليهم أثلاثاً لكل واحد خمسة وعشرون والثلثان وهو ثمانون وستون
لبني الأعمام والعمات ثلثها مائة وعشرون بين أولاد العتين للأم أحدهما ذو القربات الأربع
له نصف ذلك وهو نصيب عمه لأم وذلك ستون من مائة وعشرين وهي ثلث الثلثين والنصف الآخر
لبني العمه الأخرى من قبل الأم أعني الابنين والبنت وثلثا الثلثين لبني العتين والعمه من جهة الأب

فالفريضة من ثمانية عشر لكل ممة ستة وللخاله الممة سهم آخر وللخاله الأخرى خمسة
 ﴿ الفصل الرابع ﴾ في ميراث الأزواج للزوج مع الولد ذكراً أو أنثى أو ولد الولد
 وإن نزل كذلك الربع ومع عدمهم اجمع النصف مع جميع الوراث والباقي للقريب إن وجد
 فإن فقد فلمولى النعمة فإن فقد فلفضامن الجريده فإن فقد قيل يرد عليه وقيل يكون للامام (متن)

يقسم بينهم أخماساً نصيب عم الأب يختص بذى القربان وذلك ستة وثمانون وهو خسان والخسان
 الآخران لبني ابن العم الآخر ولبنات بنت الممة الأخرى خمس وهو ثمانية وأربعون فيكل لذي
 القربان الأربع مائتان وواحد وستون ولخوافد الممة والخاله وهما البنات والبنات بقربانهم مائة
 وخمسة وثلاثون لكل واحد منهم خمسة وأربعون ولخوافد العم الآخر وهم البنون الثلاثة لابن العم من
 جهة الأب ستة وتسعون بينهم اثلاثاً لكل واحد منهم اثنان وثلاثون ولبنات بنت الممة الأخرى من
 جهة الأب ثمانية وأربعون لكل واحدة منهم ستة عشر ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ الفريضة من
 ثمانية عشر ﴾ ليكون لها ثلث ولثانها سدس ﴿ الفصل الرابع ﴾ في ميراث الأزواج ﴿ قوله ﴾
 قدس سره ﴿ وللزوج مع الولد إلى آخره ﴾ دل الدليل من كتاب وسنة واجماع على أن النصف للزوج
 والربع للزوجة حيث لا ولد أصلاً وإن الربع له والثلث لها معه وإن نزل وعموم الكتاب قاض بعدم
 الفرق بين الدائمة والمنقطعة لكن دل الدليل من الاخبار المستفيضة على إخراج الثانية عن الحكم وما
 دل على خلاف ذلك فهو قول أو مقيد ثم لا فرق بين الصغير والكبير في الزوجين فتدرج المدخول بها
 وغيرها كما لا فرق في الولد بين الصغير والكبير ذكرًا كان أو أنثى بواسطة الابن أو البنت أو بغير
 واسطة إلا أن الصدوق في المقنع نسب الحكم في ولد الولد إلى النفل قال ولم أرويه حديثاً وهو
 ربما يشعر بتوقفه فيه لكنه قطع في الفقيه بموافقة المشهور (قلت) يدل عليه بعد الاجماع ما رواه الشيخ
 والصدوق عن زرارة عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام في الحديث الطويل الذي فيه وولد
 البنين بمنزلة البنين يرثون ميراث البنين ويحجبون الأبوين والزوجين عن سهامهم إلا أكثر وإن سفلو
 يطينين وثلاثة أو أكثر يرثون ما يرث ولد الصلب ويحجبون ما يحجب وللبالصلب وقد تقدم الكلام
 في أن الولد هل يشمل ولد الولد أم لا ثم لا فرق بين كون الولد من الزوج الوارث أو من غيره وكذلك
 الولد من الزوجة ولا كلام في ذلك كله كما أنه لا كلام في أنه إذا كان وارث غيرها حتى ضامن
 الجريرة يكون له ما بقي عنهما نصاً واجماعاً وإنما الكلام فيما إذا عدم الوارث عدا الامام عليه السلام
 فهل رد الباقي عن النصف والربع عليهما في حال ما أم لا أقوال (لاول) الرد على الزوج مطلقاً للاجماع
 وقد حكاه المفيد في كتاب الاعلام والسيد في الانتصار والشيخ في الاستبصار والمبسوط حيث قال
 لاجماع الفرقه وفي الإيجاز على ما نقل عنه وكثير من الأصحاب كالعجلي في السرائر وغيره وإذا
 تبعت كتب الأصحاب وجدتهم بين ناقل له أو ناقل حكايته عن المشايخ الثلاثة فقط أو عنهم وعن
 غيرهم بلفظ جماعة أو جملة أو كثير كما في النكت والمختلف والخبار المشتملة على الصحيح والموثق البالغة
 حد الاستفاضة حتى أن روايات راو واحد على اختلاف طرقها وهو أبو بصير ربما تبلغ خمس عشرة
 رواية (ومنها) رواية محمد بن قيس بطريقها الصحيح والحسن الذي هو كالصحيح وقد تضمنت هذه حكماً
 آخر وهو أنه لا يجب العلم بعدم الوارث بل يكفي عدم العلم (ومنها) رواية مثنى بن الوليد الخنط (الثاني)

عدم الرد عليه مطلقاً وهو الذي أشار اليه المصنف بقوله وقيل يكون للامام وهذا القول لم أقف عليه مصرحاً به احد من الاصحاب نعم قال أبو يعلى في المراسم بعد ان ذكر بان للزوج مع عدم الولد النصف وللزوجة الربع مانصه وفي أصحابنا من قال انه اذا ماتت امرأة ولم تخلف غير زوجها فاللها كله له بالتسمية والرد واما الزوجة فلا رد لها بل ما يفضل من سهمها لبيت المال وروي انه يرد عليها كما يرد على الزوج قال في (المختلف) وهذا يدل على استضعاف الرد في حق الزوجين (قلت) هذا هو الظاهر ان لم يقل ان مراده ان من أصحابنا من قال ان الفاضل يرد على الزوج واما الفاضل من الزوجة فهو لبيت المال وليس كذلك بل هو للامام عليه السلام فيكون ما ظهر من العبارة من التأمل متوجهاً الى بيت المال لا الى الرد فكأنه قال ومن أصحابنا من وافق العامة في ان الباقي عن الزوجة لبيت مال المسلمين لا للامام عليه السلام وحينئذ يجب بان من أتى ببيت المال انما يريد بيت مال الامام كما ينه وأوضحناه في صدر الباب (فان قلت) عبارة المبسوط والایجاز مثل عبارة سلالر فهلا نسب الخلاف اليهما أيضاً كما يظهر ذلك من ابي العباس في المذهب حيث قال بعد نقل عبارة الايجاز التي هي هذه فذوالاسباب الزوج والزوجة فاذا انفردوا كان لهم نصيبهم المسمى والباقي لبيت المال وقال أصحابنا ان الزوج وحده يرد عليه الباقي باجماع الفرقة قال أعني أبا العباس من غير فاصله مانصه وهو ظاهر سلالر قراه كيف فهم من الشيخ الخلاف كدلالر في الايجاز والمبسوط لان عبارته كعبارة الايجاز (قلت) فرق بين العبارتين وذلك لان الشيخ في السكتين قال وقال أصحابنا بخلاف سلالر فانه قال وفي أصحابنا وحينئذ فيحتمل كلام الشيخ وجهين (الاول) ان يكون بين أولا مذهب العامة ثم انه ذكر مذهب أصحابنا فقال وقال أصحابنا انه يرد عليه وحده باجماع الفرقة فالفرق بين العبارتين في غاية الوضوح هذا ويمكن ان يستدل لظاهر سلالر بظاهر الآية الشريفة بالتقريب المتقدم المؤيد بالاصل وبالموثق (ويجب) بان الاصل والظاهر يعدل عنهما للاخبار المعتبرة والاجماع والموثق محمول على التقيية أو على ارادة عدم الرد مع وجود وارت آخر غير الامام عليه السلام كما يرشد اليه عدم تنكير الرد أو يراد انه لا رد عليهما للرحم وهو لا ينافي انه يجوز الزوج المال كله أو نظرحا بواحدة مثلها ويبقى الباقي سليماً عن المعارض هذا ان صح طريق الشيخ الى ابن فضال وهو في الواقع غير معتبر (١) والقول بأنه أخذه من كتابه فلا يحتاج الى تصحيح الطريق لانه قال في آخر التهذيب واقتصرنا من ايراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه فلا يحتاج الى تصحيح السند اليه منقوض بالحسن بن محبوب مع انه ليس بصريح في ان كل ما حذف اسناده فلا سند اليه مما لا يحتاج الى التصحيح بل غاية ما يفهم انه قد أورد ما أخذه من كتاب شخص مبتدئاً بذكره أما كونه كلية فلاولذا تراه يذكّر المصنفين كثيراً مع الاسناد من غير حذف بل في رواية واحدة قد يذكّر وقد يحذف وقد يذكّر في التهذيب ويحذف في الاستبصار وبالعكس وأيضاً لم يظهر لنا دلالة على ثبوت كون الكتاب له باليقين أو بالطريق الشرعي اذ قد يريد المنسوب اليه ثم يذكّر طريق نقله مع ذلك ووصوله اليه ولهذا يذكّر طريقه الى كل من حذف وأخذ من كتابه في الفهرست وغيره فكأنه يريد شيئاً آخر لم نصل اليه ولذا ترى العلماء رضي الله تعالى عنهم جميعاً كثيراً ما عدوا اسناده الى المحذوف غير معتبر خصوصاً الى هذا

الرجل وتنبوا في تصحيح طرقه وحكموا بضعف الاكثر فليتأمل في المقام (الثالث) عدم الرد عليها مطلقاً وهو مذهب المفيد في كتاب الاعلام والشيخ في الایجاز وعلي بن الحسين في رسالته ومحمد بن علي في المنع والقاضي والتقي والكيدري على ما نقل عنهم والسيد والشيخ في الانتصار والمبسوط والنهاية وابن حمزة وابن زهرة وابن ادریس والمحقق وتلميذه في كشف الرموز والمصنف في المختلف وولده في الايضاح والشهيدان في الدروس وغاية المراد والمسالك والروضة وصاحب المجمع والتقيج وصاحب المذهب والمقتصر يظهر ذلك منه في الكتابين في مسألة من أسلم على زوج أو زوجة وصاحب الكفاية والمفاتيح وهو ظاهر الديلمي كما عرفت والعميدي ونسبه في الكشف الى الديلمي لا الى ظاهره والحق ان هناك ظهوراً لانصافاً ولم يرجح شيئاً في غاية المرام للاصل الدال على عدم الزيادة على المفروض وللإجماع كما في السرائر والانتصار والتقيج وغيرها وذلك لأنه قال في السرائر من غير خلاف من محصل متأمل وفي (الانتصار) وردت بذلك رواية شاذة لاتصل الطائفة بها والاخبار المستبضة المتضدة بالشهرة العظيمة وموافقة الكتاب الكريم على ان الدليل على المثلث أما الاخبار (فمها) روايات أبي بصير ورواية السدي ورواية محمد بن مروان ورواية محمد بن مسلم ورواية محمد بن نعيم الصحاف قال مات محمد بن أبي عمير يباع السابري وأوصى الي وتترك امرأة لم يترك وارثاً غيرها فكتبت الى العبد الصالح عليه السلام فكتب الي اعط المرأة الربع واحمل الباقي الباقى وقد تأمل في دلائلها المقدس الارديلي ولا أجده لذلك محلاً الا ان يقال ان المرأة ليست نصاً في الروجة وانه من الوهن بمكان الى غير ذلك من الروايات (وقد استدل) الشيخ والمصنف قدس الله تعالى روحيهما بصحيفة علي بن مهزيار قال كتب محمد بن حمزة العلوي الى أبي جعفر الثاني عليه السلام مولى لك أوصى الي بمائة درهم وكنت أسمعه يقول كل شيء هو لي فهو لمولاي فأت قتركا ولم يأمر فيها شيء وله امرأتان اما واحدة في بغداد ولا أعرف لها موضعاً الساعة والأخرى بقم ما الذي تأمر في هذه المائة درهم فكتب الي أنظر أن تدفع من هذه الدرهم الى زوجتي الرجل وحقها من ذلك الثمن ان كان له ولد وان لم يكن له ولد فالربع وتصديق بالباقي على من تعرف ان له اليه حاجة ان شاء الله تعالى واعترضهما الشهيد طاب ثراه بأما كتابة فلا تنهض للاستدلال وبأن الظاهر ان هذه المائة له عليه السلام بسبب الاقوال الصادرة عن الميت فله علم بالحال وأمره باعطاء الزوجين لا يدل على انه ارث فاعترضه الشهيد الثاني وصاحب المجمع والكفاية بان الكتابة لا تقصر عن القول وبأن الظاهر من الحديث ان الثمن والربع على سبيل الاستحقاق قرينة قوله عليه السلام وحقها الى آخره ولو كانت له عليه السلام ما كان ذلك حقاً للزوجين ولا ثمناً ولا ربماً فظاهر الرواية مع الشيخ والمصنف وانما الاستدلال بالظاهر كما هو الشأن في الاستدلال (قلت) يريد الشهيد ان المكتوبة ليست كالشفافة والظاهر هو ما استظهره والا فكيف يأمره أن يتصدق بما زاد عن الثمن الذي هو سهم الولد يرث عليه السلام دون الولد حتى يأمره أن يتصدق بما زاد ويمنع الولد بالكلية بل ما أمره بالتصدق الا لعله بالحال كما قال الشهيد وان المال له والا لزم مخالفة الضرورة (١) وأما أمره عليه السلام باعطاء الزوجين الثمن أو الربع فلأنهما تدعيان عليه ذلك لأنه حقهما بحسب الظاهر ولم يمكنه عليه السلام

(١) يمكن أن يقال ان الامر بالتصدق بالباقي راجع الى صورة قد الولد فقط (محسن)

دفعها أو يمكنه لكنه سمح لها بذلك كما سمح للجميع لقوي الحاجة فلا تنهض للاستدلال الآن يقال
انه عليه السلام علم انه ليس له ولد والا لدكر في السؤال ويكون عليه السلام تفضل ببيان حكم
الزوجتين مع الولد فأمل وفي (المذهب ٢) ان ابن ادريس احتج في المسئلة بموثقة جميل ورواية
أبي بصير عن الباقر عليه السلام ولم أجد ذلك في السرائر في نسختين ولعله احتج بذلك في غير هذا
المقام أو احتج هو له بذلك ثم ان رواية جميل الواردة في المقام قد تضمنت انه لا يكون رد على زوج
ولا زوجة فكيف يستدل بها ابن ادريس وهو يدعي الاجماع على عدم الرد عليه (٣) وما ورد في
بعض الروايات من ثبوت الرد على الزوجة كرواية أبي بصير فشاذ أو محمول على انها قريبة له ويأتي تمام
الكلام في ذلك (الرابع) الرد عليها مطلقاً كالزوج كما في صحيحة أبي بصير عن الباقر عليه السلام
التي تقدمت الاشارة اليها وفي (الخلاف) ذكر ما لعله يشعر بوجود الخلاف فيه حيث قال لأصحابنا فيه
ره ايتان ونسب الى ظاهر المفيد في المقنعة والذي وجدته فيها ما نصه اذا لم يوجد مع الأزواج قريب
ولا نسب للبيت رد باقي التركة على الأزواج وهذه العبارة ظاهرة في ذلك ان قلنا ان الزوج في
لسان العرب يستعمل في الرجل والمرأة بدون تاء كما نص على ذلك بعضهم وقلنا ان المفيد جرى على
ذلك وان قلنا انه يستعمل بالتاء في المرأة كثيراً كقول ذي الرمة «اذوزوجة بالمصرام ذوخصومة»
أو انه جرى على المتعارف لا يمكن أن يقال حينئذ انها غير صريحة ولا ظاهرة في الخلاف بل هي
ظاهرة فيما عليه الأصحاب لان استعمال المشترك في جميع معانيه ممتنع عند المحققين في المفرد والثنية
والجمع والنفي والاثبات اعدم وجود الملاقة المصححة لذلك كما حقق في محله فيكون المراد بالأزواج
الرجال مضافاً الى ما قل عنه في كتاب الاعلام حيث قال وافقت الامامية على ان المرأة اذا توفيت
وخلفت زوجاً ولم تخلف وارثاً غيره من عصبة ولا ذي رحم ان المال كله للزوج النصف بالتسمية
والنصف الآخر مردود عليه وعبارته هذه لا تدل على انه رجع عما ذهب اليه في المقنعة لو ثبت خلافه
فيها كما ادعاه الحلبي حيث قال رجع عنه في كتاب الاعلام وقد استند في الرجوع الى هذه ويأتي تمام
الكلام في رواية أبي بصير (الخامس) انه يرد عليها مع غيبة الامام عليه السلام لا مع حضوره عليه
السلام وهو قول الصدوق في الفقيه خاصة ومحمّد الشيخ في كتابي الاخبار فثبتته اليه على انه مذهب
له كما في المسالك والكفاية لا وجه لها بل جعله في التهذيب أضعف الاحتمالين واليه ذهب صاحب
الجامع على ما قل عنه والمصنف في التحرير والارشاد والشهيد في اللمعة وقواه المحقق الثاني في حاشية
النافع حجتهم على ذلك الجمع بين الاخبار فقد روى بسنده عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن
أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة ماتت وترك زوجها قال المال له قلت فالرجل يموت
ويترك امرأته قال المال لها وفي (التهذيب) عن ابن عيسى عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن ابن
مسكان عن أبي بصير مثله بأدنى تفاوت ومحمد بن عيسى هنا مشترك بين القطيني والقمي وفي (الاستبصار)
أسقط محمد بن عيسى وفي (التهذيب والاستبصار) أتى بلفظ الماضي كما في نسختيهما اللتين عندي وفي (الفقيه)
بلفظ المضارع فجمع أصحاب هذا القول بين هذه الرواية وبين الاخبار السالفة الدالة على عدم الرد
عليها بحمل هذه الرواية على حال النية وحمل تلك الروايات على حال اخضور (ورده) في السرائر

(٢) ذكر ذلك في أول الباب لا في المقام (منه قدس سره) (٣) أي الزوج

سواء دخل أولاً وللزوجة مع الولد أو ولد الولد وان نزل الثمن ومع عدمه الربع مع جميع الوراث
والباقي لمن كان من ذوي النسب فان قدوا اجمع فلمولى النعمة فان فقد فلضامن فان فقد
فيل رد عليها وقيل للامام وقيل يرد حال الغيبة سواء دخل أو لا (متن)

والمسالك والروضة والمجمع وغيرها بان هذا الحل بعيد جداً لان السؤال فيه للباقر عليه السلام
(للصادق عليه السلام خ ل) في رجل مات بصيغة الماضي وأمرهم عليهم السلام ظاهر والدفع اليهم ممكن
فحمله على حال الغيبة المتأخرة عن السؤال عن ميت بالفعل بأزيد من مائة وخمسين سنة بعد ما بين
المشرق والمغرب (قلت) هذا افراط في الرد وليس مما ينبغي والرواية في الغيبة بلفظ المضارع
في السؤال الثاني كما عرفت وكذا في الايضاح والكنز والتتبع والمجمع وغيرها وبلفظ
الماضي في السؤال الاول وهذا التفسير يدل على أن السؤال الاول كان عن واقع متحقق والسؤال الثاني
انما كان على سبيل الفرض والتقدير والا لما غير الاسلوب ولما كان هذا الفرض قبل الوقوع اذ ربما
يمضي العصر والمصران ولا يقع مثل هذا الفرض أجابه عليه السلام بما لعله يقع بعد مائة وخمسين سنة
وليس فيه تأخير للبيان عن وقت الحاجة لفرض عدم وقوعه اذ لا يستبعد أن تمضي مائة وخمسون على
جماعة أو أهل بلد ولا يموت بينهم رجل لا وارث له أصلاً سوى زوجته كما هو الشأن في العام الذي
ورد من أمير المؤمنين عليه السلام والخاص الذي ورد عن العسكري عليه السلام البس قد قالوا فيه
وجوهاً من التأويل (أحدها) ان من روى العام ومن نقله عنه في هذه المدة الطويلة التي تزيد عن
المائة وخمسين قد علم الامام عليه السلام أنه لم يكلف به كما اذا كان العام في الزكاة وهم قراء أو في
الجهاد وهم كهول أو العام لم يقع حتى يرد خاصة ولذا قال القاضي ان عملنا به كنا قد عولنا على خبر واحد
لا نعنده قرينة ولم يرمه بعدم الدلالة (فان قلت) من استبعد لعله بنى ذلك على ان الرواية بصيغة
الماضي (قلت) أول من تأوله رواه بصيغة المضارع كما عرفت على أنه على تقدير الماضي أيضاً ليس بما
يقال فيه ما قد قيل اذ الماضي أقرب شيء الى ارادة الفرض والتقدير فيه وليس هذا من موافقة لهم على
هذا المذهب الذي نشأ عن رواية مخالفة لفتاوى الاصحاب معارضة بما هو أكثر عدداً وأوضح سنداً
على أن من ذهب الى هذا القول في كتاب خالفه في آخر هذا الصدوق خالفه في المقنع واما الشيخ
قد علمت أنه جعله احتمالاً وان قرينه في النهاية فقد جعل غيره أولى منه في التهذيب وقد ادعى ابن
ادريس أنه عدل عنه في الایجاز ولم يظهر لي ذلك من العبارة التي استند اليها في ذلك وقد تقدم قلها
عند قل مذهب ابن عبدالعزيز الديلمي والمصنف خالفه في المختلف وكذا الشهيد في غاية المراد والدروس
وأما تعليق النافع فأقصى ما فيه ان الرد لا يخلو عن قوة وأما صاحب الجامع فلم نعر على كتابه حتى
نعرف على ما استقر رأيه فاطراحها أولى من تأويلها بأنه عليه السلام وهبها حقه أو أنها قرينة للزوج
﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ سواء دخل أو لا ﴾ يدل عليه بعد الاجماع عموم الكتاب والسنة كما
سلف ويدل على ارث الزوجة من الزوج قبل الدخول روايات كصحيحة محمد ومرسلة عبدالرحمن بن
الحجاج ورواية ابن أبي برفور ويدل على التوارث من الجانبين رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله واستثنى
من الحكم المذكور ما لو تزوجها وهو مريض ولم يدخل بها ثم مات كما سيأتي التنبه عليه ان شاء الله تعالى

ولو تعددت الزوجات كان لمن الربع مع عدم الولد بالسوية ينهن سواء دخل بهن أو ببعضهن أولاً والثلث مع الولد ينهن بالسوية والمطلقة رجياً ترث في العدة كالزوجة ويرثها الزوج فيها ولا توارث في البائن كالمطلقة ثلاثاً وغير المدخول بها واليائسة والمختلعة والمباراة والمعتدة عن وطئ الشبهة أو الفسخ ولو رجعت المختلعة أو المباراة في البذل في العدة توارثا على أشكال إذا كان يمكنه الرجوع ولو طلق ذو الأربع أحدهن وتزوج غيرها ثم اشتبهت المطلقة فلأخيرة ربع الثلث أو الربع والباقي بين الأربعة بالسوية (متن)

قوله قدس الله تعالى روحه ﴿ولو تعددت الزوجات كان لمن الربع إلى آخره﴾ يؤيده بعد الأدلة القاهرة من الإجماع كما في السرائر وغيرها والأخبار موافقة الاعتبار إذ لو أخذت كل واحدة ربعاً لذهبن بالمال أجمع ولا كلام لاحد في ذلك كما أنه لا كلام في أن المطلقة رجعية ترث وتورث للأجماع كما في (الغنية والسرائر) ولموثق وزارة وحسن محمد بن قيس وأما صحيحة الحلبي فتعمل على ما إذا كان مريضاً كما يأتي إنشاء الله تعالى وإن البائن كالمطلقة ثلاثاً وغير المدخول بها واليائسة والمختلعة والمباراة والمعتدة عن وطئ الشبهة والفسخ لا يرثن ولا يورثن والحجة عليه الأخبار وانفساخ النكاح وإنما استثنوا من ذلك ما لو كان المطلق مريضاً فإنها ترثه إلى ستة ولا يرثها هو وفي (التهاية والوسيلة) لافي هذا المقام حكم بثبوت التوارث في العدة إذا كان الطلاق في المرض كما يأتي التنبيه عليه وكان الأولى عدم ذكر المعتدة عن وطئ الشبهة قوله قدس سره ﴿توارثا على أشكال﴾ التوارث يشي على أحد أمرين صيرورته رجعياً أو مساواته له في جميع الأحكام والأول مبني على أنه لا معنى للرجعي إلا ممالك الرجل الرجعة فيه والثاني على أن المساواة في أقوى الأحكام تقتضي المساواة في الباقي والأمران وما بني عليه في محل تأمل أما الأول وما بني عليه فلأن الرجعي ما بقيت فيه عصمة الزوجية وجميع لوازمها والخلع أخذ في مفهومه بينونة وانقطاع العصمة فساوى البائن في جميع الأحكام من عدم التوارث وعدم جواز الرجوع وعدم وجوب النفقة والسكنى وجواز العقد على اختها إلى غير ذلك فإذا خص هذا العموم بجواز الرجوع لسبب متجدد اقتصر عليه وبقي الباقي على ما كان عليه لأنه قد ثبتت أحكام بينونة فتستصحب إلى ظهور المعارض فكان الخلع بعد التخصيص مباحاً للرجعي فلا يصح أن يقال في تعريف الخلع حينئذ ممالك الرجعة فيه فقط بل يضاف إليه وكان فيما سواها مساوياً للبائن فقد تبين معناها قبل التخصيص وبعده فتعريف الرجعي ببعض لوازمه والاقصار عليه لا وجه له على أن جواز الرجوع فيما نحن فيه إنما استند إلى فعل المرأة ولا شيء من الرجعي كذلك إلا أن يقال إن ما ذكر هو المتبادر من معنى الرجعي وأما الثاني فلأن المساواة في البعض لا تقتضي المساواة في الكل إلا أن يدعى العلم بالأولية فيكون المناط متنعاً ومما ذكر ظهر وجهها الأشكال وإن شئت قلت في بيان عبارته مختصرة قد ثبتت أحكام بينونة فتستصحب إلى ظهور المعارض ومن انقلابه رجعياً في الظاهر أو صيرورته مساوياً له في جميع الأحكام قوله قدس سره ﴿فلأخيرة ربع الثلث أو الربع والباقي بين الأربعة بالسوية﴾ الربع بالكسر عطف على الثلث فالمعنى أن لها ربع الثلث مع الولد وربع الربع مع عدمه وهذا الحكم لا أعرف فيه مخالفاً من الأصحاب وفي (الكشف) لا أعرف مخالفاً إلا المتأخر وفي غاية المراد نسبة إلى فتوى الأصحاب

ماعد الخلي وفي (المسالك) والروضة لانهم فيه مخالفاً غير ابن ادريس وفي (المجمع) لعله لا خلاف فيه وفي
اللمعة وقيل بالقرعة وفسره الشارح بابن ادريس ولم أجد نسبة الخلاف اليه من غير اليوسفي والشهيد بن
والمقداد ولقد تبعت موارد السراير في نسختين من أوله الى آخره الا ما زاغ عنه النظر وباب
الطلاق وما يليه من الخلع والمبارات فلم أجد لذلك عينا ولا آراء بل وجدته موافقا للاصحاب على
العكس مما نسب اليه قال طاب ثراه بعد ان فسر المعاينة التي وقعت للشيخ في المبسوط قبل الفصل
الذي عقده لمعرفة سهام الفرائض مانعه واذا كان للرجل اربع نساء فطلق واحدة منهن ثم تزوج
بأخرى ثم مات ولم تتميز المطلقة من غيرها فانه يحمل ربع الثمن لتي تزوجها أخيراً لأنها متعينة باستحقاقه
وثلاثة ارباع الثمن بين الاربعة نساء الاول اللاتي طلق واحدة منهن ولم تتميز منهن انتهى فلي هذا
ليس في المسئلة خلاف أصلاً ومستندهم رواية أبي بصير المؤيدة بتعارض الاحتمالين في كل منهن فهو
كما لو تداعاه اثنان خارجان مع تعارض بينهما وان الرواية الصحيحة في احد طرق التهذيب وأحد طرق
الكافي على الاصح وحسنه في الطريق الآخر في الكافي وموثقه بطريق آخر في التهذيب فقوله
في الروضة في مقام توجيه القول بالقرعة وفي طريق الرواية علي بن فضال وحاله مشهور وقريب منه
ما في المسالك انما صدر للملاحظة أحد الموضعين في الموارد وذلك لان الشيخ روى في التهذيب في
ثلاثة مواضع في الطلاق وفي الموارد في موضعين أحدهما ما لحظه الشهيد الثاني طاب ثراه وهو هكذا
عنه يعني علي بن فضال عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي بصير
قال سئلت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج أربع نساء في عقد واحد أو قال في مجلس واحد
وهو من مختلفات قال جائز له قلت أرأيت ان هو خرج الى بعض البلدان فطلق واحدة من الاربعة
وأشهد على طلاقها قوماً من أهل تلك البلاد وهم لا يعرفون المرأة ثم تزوج امرأة من أهل تلك البلاد
بعد انقضاء عدة التي طلقها ثم مات بعد ما دخل بها كيف يقسم ميراثه قال ان كان له ولد فان للمرأة
التي تزوجها أخيراً من أهل تلك البلاد ربع عن مترك وان عرفت التي طلق من الاربعة بعينها
ونسبها فلا شيء لها من الميراث وعليها العدة قال ويقسم الثلث نساء ثلاثة ارباع ثمن مترك وعليهن
العدة وان لم تعرف التي طلق من الاربعة نساء تقسم الاربعة نساء ثلاثة ارباع ثمن مترك بينهما
جميعاً وعليهن العدة جميعاً وهذه الرواية بهذا الطريق فيها انها اذا عرفت عليها العدة كما عرفت ومثلها
الموضع الآخر من الموارد وكذا في الكافي ولقد انتهت بعض المحشين لتأويلها فتارة حملها على
التقية وأخرى على مذهب التقي وتارة على تمام العدة (قلت) الاقرب من هذه المحامل كلها ان يقال ان
لفظ لا مراد وان لم تكن موجودة في اللفظ ولعله عليه السلام اكنى عن ذكرها بقوله عليه السلام
فلا شيء لها ان قلنا ان ذلك صدر من الامام عليه السلام وان قلنا انه سقط من بعض الرواة فلا
كلام ويوضح ذلك ان الموجود في التهذيب في كتاب الطلاق مانعه وليس عليها العدة وفي (ايضاح
القواعد) فلا شيء لها من الميراث ولا عليها عدة هذا ولعله عليه السلام ترك ذكر الحكم مع عدم الولد
لظهوره مما ذكر والفريضة مع الولد من مائة وثمانية وعشرين لان أصلها ثمانية والواحد لا ينقسم على الزوجان
فنضرب الاربعة في الثمانية فالمرتفع اثنان وثلاثون ثمنها أربعة واحد للزوجة الاخيرة والثلاثة الباقية لا
تنقسم على أربع فنضرب اربعة في اثنين وثلاثين تبلغ مائة وثمانية وعشرين ومنها تصح وعلى تقدير
عدم الولد تصح من اربعة وستين لان اصل الفريضة اربعة والواحد لا ينقسم على أربع فنضرب

وهل ينسحب على غيره بان تشبه الخامسة أيضاً أو تشبه المطلقة بواحدة أو اثنتين أو ثلاث اشكال ولو تزوج المريض ومات في مرضه ورثت ان دخل والا بطل العقد ولا ميراث لها ولا مهر (متن)

اربعة في اربعة فالحاصل ستة عشر ربعاً اربعة واحد للاخيرة والباقي ثلاثة لا تنقسم على اربع فنضرب اربعة في ستة عشر فالحاصل ما ذكر ومنه تصح قوله طاب نراه وهل ينسحب على غيره بأن تشبه الى آخره يريد انه هل يتعدى حكم محل النص الى غيره كما لو اشبهت في اثنتين أو ثلاث أو في جملة الخمس أو كان للمطلق دون اربع فطلق واحدة وتزوج بالآخرى وحصل الاشتباه بواحدة أو أكثر أو لم يتزوج واشتهت المطلقة بالباقيات أو ببعضهن أو طلق أزيد من واحدة وتزوج كذلك حتى لو طلق الأربع وتزوج بأربع واشتهن أو فسخ نكاح واحدة لميب وغيره أو أزيد وتزوج غيرها أو لم يتزوج الى غير ذلك من الصور (احتمالات) القرعة لأنها لكل أمر مشبه مشكل وهو مختار الايضاح وتطبيق الارشاد وقواه في المسالك واللمعة (١) وابقاء القسمة حتى يصطلحن كما هو محتمل بعضهم واجراء حكم النص لعدم فرق معقول كما هو الحق وجملة في المسالك أجود الاحتمالين والظاهر أنه مختار المجمع كما أنه يلوح أنه مختار غاية المراد لنا ان منصوص العلة بطريق الایماء المشتغل على المناسبة حجة وما نحن فيه من هذا القبيل لأنه عليه السلام أناط الحكم بالمشبهة وأوى بذلك الى تمدي الحكم بكل ما حصل فيه الاشتباه لانا نقطع أن حكم النص غير مخصوص بشخص الصورة الواقعة ولا بنوعها اذ كون عقد الاربع في مجلس واحد أو مرة واحدة واختلاف المهور وكونه ذا ولد والتزويج في النية مع اشهاد قوم من بلد الطلاق مع عدم معرفتهم المطلقة وكون الطلاق رجعياً والدخول بالخامسة الى غير ذلك مما لا نشك في عدم مدخلته في الحكم المذكور فكذا لا نشك ولا يشك أحد في عدم مدخلية عدد النساء ودعوى خفاء هذه وظهور ما عداها مكابرة محضة فكان الحكم فيما نحن فيه مبنياً غير مشبه فليس من مظان القرعة وكان منطبقاً على مذهب المحقق أيضاً في منصوص العلة لأنه يشترط قيام قرينة حالية على عدم اعتبار غير المذكور في العلية نعم من ينفي حجية منصوص العلة بالكلية كالسيد رحمه الله وظاهر الشيخ فله أن يذهب الى القرعة وأما الاحتمال الآخر فليس مما يلتفت اليه ولا يرجع عليه وحينئذ فطريق القسمة ان يقسم نصيب المشبهة وهو ربع النصيب ان اشتهت بواحدة على اثنتين بالسوية ويكون للثلاث المعينات ثلاثة ارباعه واذا اشتهت باثنتين قسم نصف النصيب على ثلاث لأن النصف حينئذ نصيبها ويبقى للمعنتين النصف الآخر يقسم عليهما وهكذا قوله قدس الله تعالى روحه ولو تزوج المريض ومات في مرضه الى آخره اذا تجرد عقد المريض عن الدخول ومات في مرضه منعت الزوجة من الارث للاجماع وقد قلده جماعة منهم السيد حمزة في الفقيه وأبو عبد الله في السرائر والمصنف في التذكرة في ثلاثة مواضع والفاضل الميدي والمقدس الاردبيلي وفي (المسالك) جزم الاكثر بالحكم من غير أن يذكروا فيه خلافاً ولا اشكالا وفي (الدروس) انه مشهور والحاصل اني لا أجد مخالفاً نعم في الطبقات للمحقق الطوسي ما نصه قال بعض أصحابنا بطل العقد ولم ترث المرأة وعليه كلام وهذه العبارة ربما

(١) كذا في نسخة الاصل والظاهر أنه سهو من اقلم لعدم وجود ذلك في اللمعة بل في الروضة (محسن)

أشعرت بالمخالفة أو التوقف ويدل عليه أيضاً حسنة زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال ليس للمريض أن يطلق وله أن يتزوج فإن تزوج ودخل بها فجاز وإن لم يدخل بها حتى مات فنكاحه باطل ولا مهر لها ولا ميراث وصحبة عبيد بن زرارة عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن المريض أنه أن يطلق امرأته في تلك الحال قال لا ولكن له أن يتزوج إن شاء فإن دخل بها ورثته وإن لم يدخل بها فنكاحه باطل وأما صحبته الأخرى وموتة أبيه قائما تضمننا جواز التزويج وعدم جواز الطلاق ولم يذكر فيها الأثر وعدمه ومن هنا ظهر أن من اقتصر على الاستدلال بالأولى في المقام لعدم وجدان غيرها كما صرح في المجمع إنما نظر إلى زيادات التهذيب وإلى الكافي ولم يلحظ التهذيب في باب الطلاق ثم إن الشهيد الثاني والمقدس الأردبيلي والمولى الحراساني قدس الله تعالى أرواحهم فهموا أن العقد صحيح وإن الدخول شرطاً للزوم قالوا والا لم يصح الوطؤ إن وطئها في المرض ولزم تجديد العقد بعد البرء ولزم الدور لأن الدخول إذا توقف عليه صحة العقد مع أنه بالاجماع منوقف على صحة العقد دار ولا مناص عنه إلا بما ذكرنا من أن الدخول شرط للزوم وربما لاح ذلك من الإيضاح حيث تخلص من الدور بما ذكرنا وعند إيمان النظر في آخر كلامه يظهر منه أنه غير موافق لهم فيما ذهبوا إليه من أن الدخول شرط للزوم فقط بل يذهب إلى أن الدخول كاشف عن الصحة والزوج معاً وعبارته في المقام لا تخلو عن دقة وأما السيد الشارح فكلامه بحسب الظاهر غير ملتزم الأطراف ولعلنا لم أفهمه وجعل في المسالك السري نسبة هذا الحكم في الدروس إلى المشهور أنه خارج عن الأصل بخالف القاعدة (قلت) في الدروس عبارتان أحدهما هذه التي أثار إليها في المسالك والأخرى حكم فيها من دون نسبة إلى المشهور وهي عند قوله وأما الولاء من غير فاصله ثم إن الخروج عن الأصل للأدلة القاهرة ليس بمستنكر وقال في (المجمع) الحكم غريب كدليله لأن الحكم بصحة عقد مدته وترتب أثره عليه ثم عدم ترتب أثر الصحة إن وقع موت غريب عزيز (قلت) معاقد الاجماع ومناطيق الروايات وفتاوى الأصحاب كافي المبسوط وغيره على أن النكاح بدون الدخول باطل والظاهر إرادة المعنى المتبادر منه فلا حاجة إلى تأويله بما ذكره من أن معنى بطلانه عدم استمراره ولزومه بل معناه أن الدخول كاشف عن الصحة وعدمه كاشف عن عدمه كما هو الشأن في عقد الفضولي بالنسبة إلى الإجازة وكما هو الحال عند القائل بأن القرض إنما يملك بالتصرف لا بالقبض إذ مراده كما صرح به أن التصرف كاشف والا لما جاز له وطؤ الجارية المقترضة وبهذا يدفع الدور في المقام كما دفعوه به فيما ذكرنا من نظيره وينطبق على ما استندوا إليه من جواز الوطئ في المرض وغيره (إذا قرر هذا) فقد نحصل أن هنا حكين جواز التزويج وبطلانه دون الدخول وقد دل على الحكين معاً الاجماع والأخبار كما عرفت ويستدل على الأول أيضاً بأنه عقد صدر من أهله في محله فكان جائزاً كما هو الأصل في ذلك وبالأيات الشريفة كقوله جل شأنه فأنكحوا ما طاب لكم وأحل لكم ما وراء ذلكم ولأنه عقد معاوضة فلم يمنع منه المريض كالبيع بثمن المثل والشراء به وربما تعلق له غرض بالتزويج واستدل على الثاني أيضاً بأنه بدون الدخول يكون قد أدخل في الورثة من ليس وارثاً فيكون قصد الإضرار بالورثة فكان باطلاً كما هو الشأن في تصرفاته التي من هذا القبيل فكان الدخول رافعاً لذلك كله كاشفاً عن الصحة كما عرفت واعلم أنه استظهر في شرح الإيجاز على ما قل عنه أن يراد بالدخول أن تدخل عليه فتخدمه وتضاجعه وتعرضه وإن لم يطأها وهذا يؤيد ما قلناه من تعلق حاجة المريض بالزوجة وقال بعض العامة لا يصح النكاح لأنه لا حاجة له إليه وإنما يقصد بذلك الإضرار

ولو ماتت هي قبل الدخول ففي توريثه منها نظر ولو برأثم مات توارثا مطلقا ولو كان المريض الزوجة فكالصحيحة والزوج يرث من جميع ما تخلفه المرأة سواء دخل أولا اذا كان العقد في غير مرض الموت (متن)

بالورثة فكان غير صحيح والجواب ان النكاح قد يحتاج المريض اليه للدخول كما اذا أمره الطبيب بذلك وكما اذا أراد ان يلتقي الله سبحانه متزوجا كما قل ان مريضا قل زوجوني حتى لا اتى الله عزبا وقد سمعت ما قلنا حكايته عن شرح الايجاز ولانه عقد معاوضة فاستوى فيه حال الصحة والمرض كشراء الجوازي وقال بعض العامة انه يصح من دون دخول ويرث لعموم قوله تعالى وانكحوا ولانه عقد فلم يمنع منه المريض وآخرون انه يصح ولا يرث لمكان التهمة كما لو طلقها فانه صحيح وترثه ولا يرثها وقال بمصهم يصح ويكون المهر من الثلث لان البضع يجري المثل ويضمن بالاتلاف وأنت اذا جرى مجرى الهبة فكان من الثلث وفيه ان البضع يجري المثل والمال ويضمن بالاتلاف وأنت اذا أحطت خبرا بما ذكرنا ظهر لك فساد هذه الأقوال **قوله** قدس سره ﴿فلو ماتت ففي توريثه أشكال﴾ قضية ما ذكرنا من ان الدخول كاشف عدم ارثه كما جزم به المصنف في كتاب الوصايا وما ذكره في توجيه الارث من ان العقد صحيح لازم بالنسبة اليها فخير مسلم لان الصحة واللزوم اذا اتفيا بالنسبة اليه الا بعد الدخول فقد اتفيا بالنسبة اليها لان هالك عقداً واحداً لا غير فلا يكون صحيحاً يترتب عليه الاثر بالنسبة الى أحد المته قد ين غير صحيح بالنسبة الى الآخر نعم يتجه الاشكال على القول بان العقد صحيح واللزوم متوقف على الدخول وربما قيل بناء على هذا القول ان المتجه ارثه منها دون العكس كما هو الشأن في المطلقة ترثه ولا يرثها الى ستة بالشرايط المبهودة ولعلم ان المصنف طالب ثراه في وصايا التذكرة والتحرير قال فاذا ماتت قبله فورثها ولم يخلف سوى الصداق دخلها الدور فقوله فورثها ربما ظهر منه انه ليس قاتلاً نارثه منها مطلقاً فلعله بناء على ما اذا علم من حاله عدم قصد الاضرار بالورثة أو ناه على احد الاحتمالين المتنبين على القول بأن الدخول شرط للزوم وربما يقال ان مبنى الاشكال على ما اذا لم يمكن الاطلاع على ما في نيته أما لو امكن ذلك كما اذا علم منه انه ما تزوجها الا لامر الطبيب له بذلك لكنه لم يتمكن من الدخول حتى ماتت فانه يرثها لان العقد حينئذ يكون صحيحاً بل لا يبعد اتباع قوله مع يمينه فاذا حلف انه ما تزوجها ليضر بالورثة ورث كما هو الشأن في الصغيرين اذا عقد لها وبلغ أحدهما فأجاز ثم مات وبلغ الآخر فأجاز فانه يحلف انه ما كان من قصده الارث فيكون المدار في المسئلة على الاضرار وجوداً وعدماً ويستنهض على ذلك حكمهم بثبوت الارث لو مات في غير مرضه الاول مع عدم الدخول وبعدم تجديد العقد لو بره وأراد الدخول لأن البرأ مع عدم المفارقة كاشف عن عدم ارادة الاضرار الا ان يقال كما قال بعضهم من ان برأ المريض مصحح لتصرفاته الموقوفة فلو علم من حاله ارادة الاضرار بالورثة لا غير ثم برأ فالعقد باطل على الاول صحيح على الثاني فلو أراد الدخول لا يحتاج الى تجديد عقد (اذا عرفت هذا) فاذا تزوج ودخل بها فان كان بهر المثل أو أقل اعتبر من صلب المال كما لو اشترى شيئاً بثمن مثله وان كان باكثر من مهر المثل كان الزائد محاباة فيحتسب من الثلث **قوله** قدس سره ﴿ولو كان المريض الزوجة فكالصحيحة﴾ كما استقر به في الدروس للاصل وعموم الكتاب والسنة ولان الدخول ليس اليها حتى

أما الزوجة فإن كان لها ولد من الميت فكذلك وإن لم يكن لها ولد فالمشهور أنها لا ترث من رقة الأرض شيئاً وتعطى حصتها من قيمة الآلات والأبنية والنخل والشجر وقيل إنما تمنع من الدور والمساكن وقيل ترث من قيمة الأرض أيضاً لأن العين ولو اجتمعتا ورثت ذات الولد كمال الثمن من رقة الأرض ونصفه من الباقي ولو طلق المريض أربعاً وخرجن من العدة ثم تزوج أربعاً ودخل ثم طلقهن وخرجن من عدتهن ثم تزوج أربعاً وفعل كالأول وهكذا إلى آخر السنة ومات قبل بلوغها في ذلك المرض من غير برء وورث الجميع المطلقات وغيرهن الربع يبنهن بالسوية أو الثمن (متن)

يكون شرطاً أو كاشفاً كافي الزوج والأخبار إنما وردت فيه كما أن الإجماع إنما انعقد عليه فكان الحكم فيها باقياً على الأصل لما عرفت من عدم ورود ما ينافيه (وفيه) أنه قد يقال أنه لا فرق بين الزوج والزوجة فيما إذا كان الدخول إليها في موضع يفتق ذلك وكذا الحال عند من أناط الحكم بالأضرار فإنه ينبغي له أن يحكم بعدم الإرث منها فيما إذا علم من حالها إرادة الأضرار بالورثة كما إذا اعتقت عبداً وتزوجته إلا أن تقول إن الحكم جرى في المسئلة على الغالب إذ الغالب أن النساء إنما تخطب لا تخطب وإن الدخول ليس إليهن (وبجواب) بأن هذا إنما يتوجه لو كان مناط الحكم ما ذكرت والا فالأصل في كون المريض كالصحيح الأصل وعموم الأدلة خرج الزوج للدليل وبقيت الزوجة على الأصل مندرجة تحت العموم وبقي الكلام فيما إذا انكحت نفسها بأقل من مهر المثل وهي مريضة كما هو المفروض فالظاهر أن ذلك جائز وليس للورثة عليها اعتراض كما صرح به المصنف في موضع من التذكرة قال مانصه ونكاح المريضة بأقل من مهر المثل جائز ولا كلام للورثة فيه وقال في موضع آخر منها إن المريضة لو انكحت نفسها بأقل من مهر المثل فالتقصان تبرع على الوارث وللورثة رده وتكيل مهر المثل ثم قال وإنما جصل ذلك وصية في حق الوارث ولم يجصل وصية في الاعتبار من الثلث لأن المريض إنما يمنع من تفويت ماعنده وهذا ليس بتفويت وإنما هو امتناع من الاكتساب ولأن المنع فيما يتوهم بقاؤه للوارث وانتفاعه به والبضع ليس كذلك انتهى فليتأمل ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أما الزوجة فإن كان لها ولد من الميت فكذلك وإن لم يكن لها ولد فالمشهور إلى آخره ﴾ هذه المسئلة من المشكلات وقد اختلف فيها الأصحاب لاختلاف ظواهر الروايات بعد أن اتفقت الكلمة وانعقد الإجماع على منع غير ذات الولد من عين تربة الرباع وخلاف الكاتب أبي علي لا يعبأ به على أنه سابق على الإجماع ومسبوق به ثم أنه لم يتحقق الخلاف منه كما نسب إليه ويأتي الإشارة إلى ذلك والتنبيه عليه والكلام في المسئلة يقع في مقامات (الأول) معرفة الزوجة المنوعة وقد اختلف الأصحاب في ذلك والمعتمد أنها غير ذات الولد كما في الفقيه والنهاية والمبسوط والوسيلة والشرائع والجامع على ما نقل عنه والتحرير وهذا الكتاب والمختلف والارشاد والتبصرة والإيضاح والكنز والدروس واللمعة وغاية المراد والمقتصر وغاية المرام للصيرفي والتنقيح وتعليق الارشاد وتعليق النافع وتعليق القواعد للشيدوني والبأس عنه في المسالك ومال إليه في الروضة وهو المشهور ولا سيما بين المتأخرين كما في المسالك والروضة والكفاية وتعليق الارشاد وفي (المجمع) نسبة إلى أكثر المتأخرين وقال في (الإيضاح والكنز والتنقيح) اختلف

الاصحاب في الزوجة اذا لم يكن لها ولد على أقوال ثلاثة فجلسوا محل الخلاف في غير ذات الولد وهو مذهب القاضي على ما نقل عنه وربما أشعرت به عبارة الكاتب لأنه قال على ما نقل وإذا دخل الزوج أو الزوجة على الولد والابوين كان للزوج الربع أو للزوجة النصف من جميع التركة عقاراً أو أثاثاً وصاحباً ورقباً وغير ذلك وكذا ان كن أربع زوجات ولن حضر من الابوين السدس فان حضرا جميعاً السدسان وما بقى للولد انتهى فبيان حكم الزوجة مع الولد لا بدونه من انها ترث من جميع التركة ليس الا لنكتة وليس هي بحسب الاحتمال الا التنبية على حكم الزوجة ذات الولد وانها كالزوج انحدت أو تعددت ثم ان الغالب المتبادر من ولدان لا يكون ربيياً فلاحظة الغالب المتبادر مما تقيد الاطلاق في الاول والاخر مضافاً الى ما يراه من تضافر الروايات واجماع الاثمة الهداة عليهم السلام على منع الزوجات في الجملة غير ذات الاولاد كما قلناه المفيد والشهيد فكلامه ليس نصاً فيما نسب اليه فينبغي ان ينسب ان كان ولا بد الى ظاهره على انه لو أراد مانسب اليه لقال والزوج والزوجة يرثان من جميع التركة الى آخره من دون حاجة الى تطويل العبارة على اما لم نجد نسبة الخلاف اليه قبل المختلف والا فهذا كشف الرموز وغيره مما أعد لنقل الخلاف لم ينقل عنه في ذلك خلافاً ثم ان المصنف طالب ثراه لم ينسبه اليه في المختلف على البت وانما قال بعد ان نقل عبارته السابقة مانسبه ولم يخص الولد بأنه من الزوجة والسري في هذا التطويل التعريض بمن مال الى مانسب اليه كبعض المتأخرين وذهب آخرون الى عدم الفرق بين ذات الولد وغيرها فالزوجتان تشتركان في الحرمان وقد نسب جماعة الى المفيد والسيد والشيخ في الاستبصار والتقني والمعطي والمحقق في النافع وتلميذه الا بي (قلت) لم يعلم الخلاف الا من المعطي والآبي وصاحب المفاتيح واما المقنعة والانتصار والنافع فليس فيها الا الاطلاق ومثل ذلك المنقول من عبارة الحلبي فتنسب الخلاف اليهم على البت لعلها لم تصادف محلها فالاولى ان ينسب الى ظاهرهم كما صنع في السرائر والابصاح وغاية المراد نعم كلام المفيد في الرسالة التي رد فيها على رجل ناصبي معاصر له صريح أو كالصريح في عدم الفرق وقد ادعى فيها تارة اجماع الشيعة وأخرى ان كافة آل محمد صلى الله عليه وآله يرون ذلك والحاصل ان من لحظ الرسالة قطع بحكمه بعدم الفرق ودعوى الاجماع على ذلك وأما الشيخ في الاستبصار فالظاهر منه خلاف ما نقل عنه وما استنبطوه منه من أنه لما روي الحديث الذي رواه الفضيل وابن أبي ينفور الذي يقول فيه عليه السلام يرثها وترثه من كل شيء ترك وترك تأوله بالحمل على التقية تارة وبأنه مخصوص بغيره أخرى ثم انه قل عن الصدوق التخصيص بذات الولد ولم يجعله احتمالاً ثانياً فكان دليلاً على أنه لا يرتضيه فكان غير قائل به فيما لا يصحى اليه لانه لم يرتضه ان سلمنا ذلك لا لانه غير قائل به بل لانه بعيد جداً في تأويل الرواية وذلك لان السائل سأل فيها عن مطلق الزوجة فتخصيص الجواب بامرأة واحدة وبقاء حكم الاخرى مجهولاً مما يعيد وقوعه على أنه تأولها به في التهذيب وقد علمت أنه مختاره في النهاية والمبسوط (لما على الاول) الاجماع المنقول عن الخلاف والذي وجدته فيه الاجماع على أن المرأة لا ترث من الربع الدور والارضين شيئاً فظاهره الاطلاق والاصل بمعنى القاعدة المستفادة من عموم الكتاب والسنة فيقتصر فيما خالف ذلك على المتيقن والاجماع المستفاد من ظاهر الايضاح وكثر القوائد والتقيح (١) حيث جعلوا محل النزاع

(١) قال في التقيح وأما أصحابنا فاختلفوا في الزوجة التي ليس لها من الميت ولد على أقوال ثم ذكر

غير ذات الولد وظاهره أن الناس متفقون على الحكم في ذات الولد وقد اعتضد ذلك بالشهرة المألوفة والمنقولة في ستة مواضع ومقطوع ابن أذينة المعتضد بهذه الشرات والاجامات وأنا وان أجمعنا على عدم حجية المقطوع لعدم حجية قول غير المعصوم لكن إذا جبره مثل هذه الجوابر مع تكرره في الجوامع العظام الثلاثة الفقيه والاستبصار والتعذيب التي ما سيقت إلا للرواية عن المعصوم مضافاً إلى أن راويها ابن أبي عمير الذي علم حاله في التحفظ والتحريز فلملها كانت مسندة إلى معصوم عن ثقة ولما ذهبت كسبه نسي الثقة والمعصوم فوقف بها على ابن أذينة والأخا كان ابن أبي عمير لبروي مذهب ابن أذينة ومثله يعقوب بن يزيد الثقة وكذا محمد بن أحمد الثقة الجليل بل ولا كان الشيخ والصدوق الذي لا يروي إلا ما هو عنده حجة بينه وبين ربه عز وجل ليذكرها في الكتب التي وضعها لها بداية العالم كانت (٢) مما يقوى الاعتماد عليها ويشد بمضدها وما يعول عليها فالقرائن متكررة والأمارات متوفرة على أنهم ما رووها لأنها فتوى ابن أذينة وليس كل مقطوع مقرون بمثل هذه القرائن حتى يقال أنه على هذا يلزم القول بحجية كل مقطوع فتأمل (وأما دلالتها) على المراد فظاهرة وانكارها مكابرة على أنا قول أنها وان لم تصلح دليلاً لتخصيص عموم هذه الأخبار التي ترك لاجلها عموم الكتاب والأخبار الأخر فلا أقل من وقوع الشبهة في هذا العموم الذي ترك له ما ترك فلو بقي هذا العموم على حاله لزم تخصيص عموم الأدلة بعموم وقعت فيه الشبهة مع ذهاب بعض القدماء إلى أن هذه الأخبار لا تنهض لتخصيص القرآن مطلقاً وقوله في الروضة في الفرق قليلاً لتخصيص آية ارث الزوجة مع وقوع الشبهة بما ذكر في عموم الأخبار فلملها أولى من تقليل تخصيص الأخبار فامل مراده أولى من عدم تخصيص الأخبار إذ على القول بعدم الفرق تكون الآية مخصصة خاصة وعلى القول بالفرق تكون الآية والأخبار مخصصتين فالعبارة لا تخلو عن حرازة فبطل ما استند إليه الخصم من العموم ودعوى الاجماع كما في السرائر لا تسع مع ما نراه من مخالفة الجهم الغفير من الأوائل والآخر بل ما صرح بالخلاف سوى مدعي الاجماع والآبي وأما الباقي ممن نسب إليه الخلاف فأنما يظهر ذلك منهم وإيسوا مصرحين كما عرفت فالذي يجب أن نقول له كما يقول هو للشيخ في غير موضع أقلب تصيب (وأما التعليل) الوارد في الأخبار في بيان الحكمة من إياها ربما تزوجت من كان بينه وبين زوجها حسد ومنافسة فيشق ذلك على أهل الميت إذا دخل دارهم فعدل بها إلى أعدل الوجوه فأنه وان كان شاملاً للزوجتين لكنه في الحالية من الولد أقوى بل ذات الولد ربما مات ولدها فأخذت سهمه فكان المنع متوجهاً إلى غيرها بل ربما يدعى أن الغالب في الحالية التزويج كما أن الغالب في غيرها عدمه فليتأمل ثم أنا بعد أن رجحنا ما هو المشهور طعننا على كلام المفيد في الرسالة المشار إليها وكلامه صريح أو كالصريح في عدم الفرق وقد ادعى فيها اجماع الشيعة على ذلك كما مر آنفاً فحينئذ يقوى اجماع السرائر وينضدان باجماع الخلاف وان نسبوا إليه خلاف

قول المفيد وابن ادریس أنها لا ترث من الدور والمساكن قط وقول الشيخ ومن تبعه أنها تمنع من جميع العقارات وقول ابن الجنيد أنها ترث من جميع التركة وقول المرتضى بالمنع من عين ما تضمنته الأقوال دون قيمته ثم قال وأما الزوجة التي لها ولد من الميت وذكر الخلاف فيها وحينئذ فلا يظهر منه دعوى الاجماع كما لا يخفى (محسن الحسيني) (٢) جواب إذا في أول الكلام

ما وجدناه في نسخ متعددة ويكون نظرم أي المفيد والشيخ والمجلى في دعوى الاجماع الى اجماع المتقدمين عليهم ونظر فخر الاسلام والسيد عميد الدين والفاضل المقداد الى الشيخ ومن تأخر عنه وكيف كان فالظاهر ان الترجيح للمشهور بين المتأخرين بل هم مطبقون عليه في الظاهر لان المخالف صريحاً انما هو اليوسفي الأبى والمجلى مضافاً الى ما ذكرناه من الأدلة والشواهد قليلاً جيداً واطلاق اجماع المفيد والشيخ لم يسق لبيان الفرق وانما يسق لبيان أمر آخر وهو رد العامة فتأمل (المقام الثاني) في كية ما تحرم منه وفيه أقوال ثلاثة (الاول) حرمانها من نفس الارض مطلقاً خالية أو مشغولة من العين والقبعة وحرمانها من عين الآلات والابنية دون قيمتها (الثاني) حرمانها من الرابع (١) وهي الدور والمساكن دون البساتين والضياع وتعطى قيمة الآلات والابنية من المساكن (الثالث) حرمانها من عين الرابع خاصة لا من قيمته وفي (المسالك) جعل الاقوال أربعة وجعل ثانيها حرمانها من نفس الارض مطلقاً ومن عين الآلات والابنية وكذا الشجر فجعل الشجر كالابنية وادعى انه قول غير الاول وسيأتي الكلام عليه انشاء الله تعالى (أما الاول) فهو مختار النهاية والمبسوط والشرائع والتحرير والمختف والارشاد والتبصرة وهذا الكتاب، الايضاح والكنز والمقتصر وعاية المرام واللغة وغاية المرام وتعليق القواعد وتعليق الارشاد والمفاتيح وهو مختار الوسيلة في الشق الاول وظاهر المذهب البارع وعليه القاضي والتقي على ما نقل عنهما وهو المشهور كما هنا وكما في التحرير والايضاح والكنز والمذهب وغاية المرام وتعليق القواعد وتعليق الارشاد والمسالك والروضة والكفاية والمفاتيح وفي (النهاية) هو الاظهر والروايات به أكثر كما في الايضاح وفي الشرائع هو الاظهر (ثم) المعروف والمشهور بين المتأخرين كما شاهدناه ونقله غير واحد حرمانها من عين الاشجار فكان ثاني أقوال المسالك عين القول الاول كما صرحوا به ونقله هو عنهم في المسالك فكانت الاقوال ثلاثة كما صرح بذلك المصنف طاب ثراه في هذا الكتاب وغيره وكما في الايضاح والكنز والشرائع والنافع والدروس وغاية المرام وغيرها بل لم يعهد التربع الا من الشهيد الثاني في المسالك وفي (اللغة) احتمله احتمالاً واستجوده ومنع في المسالك من الاتحاد مستنداً الى ان ذلك هو الظاهر من تنوع عباراتهم والذي وجدته ان عباراتهم على نحوين بعض اقتصر فيها على ذكر الآلات والابنية كما في المبسوط والنهاية والشرائع والنافع والتحرير واللغة وغاية المرام والتنقيح وغيرها وبعض على اضافة الشجر كما هنا وكما في التبصرة والارشاد والدروس والايضاح وتعليق الارشاد وغيرها فمن اقتصر على الآلات فقد أدخل فيها الشجر أما لانها تشملها لغة وذلك لانه قال في (القاموس) الآل الخشب والشخص وعمد الحبة كالأله جمعه آلات وحينئذ فيكون الشجر داخلاً في الشخص لأنه قال الشخص سواد الانسان وغيره أو نقول انها تشملها اصطلاحاً وعرفاً ولا مشاحة ومن أضاف اليها الشجر فلعله قصد الايضاح والتصحيح وذلك لان المتأخرين المقتصر وغيره حملوا الآلات في كلام الشيخ طاب ثراه على ما يشمل الأشجار وجعلوا كلامه في النهاية والمبسوط موافقاً لما ذهبوا اليه من حرمانها من الاشجار كما اعترف به في الروضة فاذا وقعت

(١) الرابع هي المنازل كما هو مشهور بين اللغويين ففي العين على ما نقل الربع المنزل والوطن وأبو عبيد عن الاصمعي ان الربع هو الدار بعينها حيث كانت وقال الفارابي الربع الدار بعينها (منه قدس سره)

العبارة للشهيد طاب ثراه الاولى في اللمة والثانية في الدروس مع العلم بمذهبه وحمله كلام النهاية
كثيره على ما ذكر كيف يصح أن يقال أن مذهبه في اللمة خلاف الدروس كما في الروضة ويدعى
على المتأخرين ان لم قولين لاختلاف في عباراتهم قد علمت حاله من أن من اقتصر قد قصد
في عبارته قصد غيره ان ذلك منه لغريب نعم لو لم يعلم ذلك منهم لكان ما استجوده أجود
وأغرب منه أنه استدلل في المسالك على أن لما قيمة الأشجار دون غيرها بما ورد في صحيح محمد ورواية
عبد الملك بن أعين من أن ليس للنساء من العقار شيء قال والشجر من جملة العقار وهو وان تضمن
في الارث من العقار مطلقاً من غير تعرض للقيمة بنفي ولا اثبات الا أن في اثبات القيمة مناسبة
لإثباتها في الآلات والابنية (انتهى) وهو كما ترى فيه نظر من وجوه ثم أنه لو لحظ صحة الاحول
عن أبي عبد الله عليه السلام لما استدلل بما استدلل ولا قل ما قال وهي قال سمعته يقول لا يرث النساء
من العقار شيئاً ولهن قيمة البناء والأشجار والتخل يعني بالبناء الدور وأما عنى بالنساء الزوجة فهي صحيحة
صريحة الدلالة على ان لما قيمة الشجر ولعله أراد الإشارة إليها بقوله أخيراً وفي بعض الروايات ثم أنه
قلها مع اختلاف في متنها وقال انها نصة في الباب لكن تتوقف على تحقيق السند قلت السند صحيح لان
طريق الصدوق الى الحسن بن محبوب صحيح فالرواية صحيحة صريحة ومن هنا يظهر لك ما في كلامه
في الروضة (لنا على الاول) الاخبار المتضاربة منها ما رواه ثقة الاسلام والشيخ عطر الله مرقديهما عن
الفضلاء الحسة طاب ثراه في الحسن بابراهيم بن هاشم منهم من رواه عن أبي عبد الله عليه السلام
ومنهم من رواه عن أحدهما عليهما السلام ومنهم من رواه عن أبي جعفر عليه السلام ان المرأة لا يرث
من تركه زوجها من تربة دار أو ارض الا ان يقوم الطوب والخشب قيمه فتعطى ربعها أو ثمنها ان كان
من قيمة الطوب والجذوع والخشب هكذا في نسختين من التهذيب ونسخة من الاستبصار وأكثر
كتب الاستدلال وفي (الكافي) كما نقله عنه صاحب الوافي جريا على عادته ان كان له ولد والذي وجدته
في الكافي في نسخة مضبوطة صحيحة فتعطى ربعها وثمانها وليس فيها زيادة على ذلك أصلاً وقدرها
كذلك في الوسائل ومثله صاحب الكشف والتقيح والمفاتيح وفي (غاية المراد) من تربة دار وأرض
بدون لفظ أو وقد ناقش في دلالتها المقدس الاردبيلي وتبعه الفاضل الخراساني طاب ثراه حيث رويها
بين ما قلناها قال في (المجمع) ظاهرها عموم المرأة سواء كانت ذات ولد من زوجها الميت أم لا حيث
صرح بالثمن قلت لا تصرح فيها بأن الولد منها فتحمل على وجود ولد للميت من غيرها بقرينه ما سلف
مما دل على ان المنع إنما هو في غير ذات الولد وقد فهم الاصحاب منها ذلك كما في التقيح وعلى ما في
الكافي كما في الوافي من وجود ان كان له ولد في متن الرواية وعلى احتمال ان يكون اسم (فاعل خ ل)
كان ضميراً راجعاً الى الطوب أو الى الخشب أو الى الجذوع أو اليها جميعاً أو الى القيمة ويكون قوله
من القيمة صلة تعطى فيكون التقدير تعطى ربعها وثمانها من قيمة الطوب والخشب والجذوع ان كان
طوب أو خشب أو جذوع أو ان كان هناك قيمة اذ له يوجد شيء من هذه لقيمة له أو يكون له قيمة
لكن ثمنه ليس مما يتمل يطل ما اعتمده صاحب الكفاية حيث أشكل عليه مرجع ضمير كان فذهب
الى ان الرواية دالة على مذهب علم الهدى وجعل ضمير كان راجعاً الى ربعها وثمانها الذين هما من جميع
المتروكات وادعى ان الاستثناء متصل وجعل المراد من الرواية ان المرأة لا يرث من تربة الدار ولا
من الارض الا اذا قوم الطوب والخشب فتعطى قيمة ربع التربة أو الارض أو ثمنها من قيمة الطوب

والخشب ان كان أحد الامرین من الربع والنمن تقي به قيمة الطوب والخشب وأنه لعجيب اذ لا معنى
لحصر أخذ قيمة الارض من قيمة الطوب والخشب كما هو ظاهر التقدير لم لا يجوز ان تأخذها من غيرها
والسيد المرتضى لم يذهب الى هذا أعني حصر قيمة الارض في قيمة الطوب والخشب واما حديث
الاستثناء فالاستثناء منقطع والتقدير لا ترث من تربة دار ولا أرض ولا من غيرها عينا ولا قيمة الا قيمة
الطوب والخشب الى آخره أو قول أن المفتوحة هنا كان المكسورة كما ذهب اليه الكوفيون قالوا ان ان
تأتي للشرطية كالمكسورة لانها يتواردان في قوله تعالى ان تفضل أحدهما ان صدوكم ان كنتم قوماً مسرفين
« أتفضب ان أذنا قتيبة حزنا » الى غير ذلك وهذا الاستعمال شائع مضافاً لما قالوه من ان أخبارنا يفسر
بعضها بعض وقد استعمل في حسنة محمد واحدى روايتي الصايغ لكن في مقام الا وهما مثل هذه
الرواية بأدنى تفاوت وأطرف شيء انهما ذهبا الى ان الرواية المتقدمة أعني رواية الفضلاء غير موافقة
للمشهور لانها غير صريحة في ثبوت الحرمان في مطلق الارض بل انما هو في أرض الدار لان قوله عليه
السلام تربة دار أو أرض يحتمل أن يكون ترديداً من الراوي فلا تشمل الرواية جميع الأرض ويحتمل
أن يكون الالف زائدة سهواً ويكون المعنى تربة دار وأرض دار كما في نسخة النكت فيكون العطف
تفسيرياً وقال في (الكفاية) ان قوله عليه السلام ان المرأة لا ترث إما نهي تنزيهي أو خبر في معناه
بمعنى ان الاولى لها أن لا تأخذ لانها ليس لها حق (قلت) احتمال الترديد مردود اذ الاصل عدمه
بل خلافه هو الظاهر بقرينة الاخبار المتضاربة ولا سيما رواية العلل عن لؤي الذي يقول فيها الباقر
عليه السلام ان النساء لا ترث امرأة مما ترك زوجها من تربة دار ولا أرض الى ان قال فلا تعطى
شيئاً من الارض و بعد ثبوت أو في جميع النسخ ما عدا النكت كما في نسخته التي عنده كما نقل عنها
ونسختي التي عندي ولعلها كانت عنده أو نسخت في أحدهما عن الاخرى لا يلتفت الى نسخة النكت
(فان قلت) مقتضى الاصل ترجيح النقيصة اذ الاصل عدم الزيادة (قلت) انما هو مع قطع النظر
عن القرائن الداخلية والخارجية والقرائن كما علمت هنا متوفرة على ترجيح الزيادة على ان الظاهر
ترجيحها على الثاني على ان الزيادة اذا كانت مؤكدة أو مفارقة فالترجيح لها قطعاً ولا يلتفت الى
الاصل فالترجيح النقيصة بقول مطلق لا وجه له وانما موضع الشبهة ما اذا كانت مناقضة لمكان تعارض
الاصل والظاهر والظاهر ترجيح الظاهر اذا عدت القرائن وفي المسئلة كلام طويل حرر في محله واحتمال
التنزيه غير وجيه اذ الخروج عن حقيقة اللفظ ومخالفة الظاهر لا بد له من داع ودليل قاهر على ان
الاستحباب لم يقل به أحد من الاصحاب ومما يدل على أنها لا ترث من الارض مطلقاً أرض دار
أو عقار اذ العقار معناه لغة الضيعة والضيعة الارض الغلة وقد يطلق العقار على عقر الدار لان عقر الدار
وسطها خبر محمد بن مسلم الذي يقول فيه ان النساء لا يرثن من الارض ولا من العقار ومثله خبره الآخر
وكذا خبره الآخر ومثله خبر عبد الملك بن أعين الا انه قال في هذا ان النساء لا يرثن من الدور
والعقار شيئاً فدل على ان المراد بالارض في روايات محمد أرض الدور كما دل خبر زرارة ومحمد عن
أبي جسر عليه السلام ان النساء لا يرثن من الدور ولا من الضياع شيئاً على ان المراد بالعقار الضياع
الى غير ذلك من الاخبار الصريحة في أنها لا ترث من تربة دار ولا أرض كخبر موسى بن بكر وكذا ما دل
على أنها لا ترث من الارض مطلقاً كخبر يزيد الصايغ عن أبي عبد الله عليه السلام هل يرثن من
الارض قال لا وخبر الواسطي الذي يقول فيه عليه السلام لا تعطى شيئاً من الارض وأما ما ورد من

أنهن لا يرثن من عقار الدار فالمراد وسطها وتربتها كلعرفت وما دل على أنهن لا يرثن من العقار شيئاً فالمراد منه اما مطلق العقار سواء كانت تربة دار أو ضيعة أو المراد أحدها وأما ما دل على أنهن يرثن قيمة الطوب والبناء والابواب والتقص والخشب فكثير وقد علمت أن صحيحة الاحول دلت على أنهن لهن قيمة الشجر والنخل فقد ظهرت دلالة الاخبار على المذهب المختار على اختلاف أساليبها فمناقشة الاردبيلي والخراساني فيها هذه في سندها وهذه ليست صريحة في المنع من قيمة الارض وهذه عامة في النساء وهذه عامة في الزوجة وهذه أسلوبها غير أسلوب تلك وهذه مشتملة على ما لا يقول به أحد من الاصحاب الى غير ذلك مما هو بمكانة من الوهن فما لا يصح اليها وذلك لان ضعف السند يهبطه الشهرة على أن فيها الصحيح والمعتبر وأما ما ادعى فيه عدم الدلالة على المنع من القيمة فتلك روايات زردارة ومحمد وغيرها التي يقول فيها النساء لا يرثن من الارض ولا من العقار شيئاً فليت شعري ما ذا ينكر أينكر ان النكرة في سياق النفي لا تفيد العموم أم ينكران شيئاً ليست نكرة أم ينكران القيمة ليست شيئاً كلا لا يستطيع أحد انكار واحدة منها ثم ان عموم النساء قد بين بأن المراد منهن الزوجة وفهم الراوي حجة والا لما ساع النقل بالمعنى والبيان وقع في صحيحة الاحول وعلى ذلك انعقد الاجماع اذ لم يقل أحد بأن البنت والاخت لا ترثان من الارض والعقار وأما عموم الزوجة فقد عرفت حاله مما سلف في أول المسئلة وأما تغير الاساليب مع ظهور المراد في مجرى اللغة والعرف وعدم ظهور التناقض كما عرفت الحال مفصلاً فمناقشة من الاعاجيب والاحتمالات الواهية المخالفة للظاهر لا يلتفت اليها ولا يرجع عليها (وأما) ما اشتمل على ما لا يقول به أحد من الاصحاب فتلك صحيحة زردارة ورواية طربال بن رجاء الكوفي فانها قد اشتملتا على المنع من السلاح والدواب وقد تقدم الكلام في مثله مراراً من أن اشتمال الخبر على ما ليس حجة لا يخرج عن الخجعة على أنها قابلة للأويل وليس هو ما تأولها به في الايضاح والمسالك من الايضاح بذلك أو أنها حبه الى غير ذلك لبعده جداً وإنما يحمل على الاولوية والارجحية والحكمة في ذلك ظاهرة جلية ثم ليعلم ان المراد بالآلات ما كان مثبتاً كما أشعرت به بعض الاخبار مع موافقة الاعتبار فدخل الطوب والخشب والشجر والابواب والسلام المثبتة والاغلاق والحديد المعلق على الابواب والظاهر شمولها للمفاتيح وان كانت منفصلة لان كانت متعلقة بمتصله وفي الدولاب والبكرة احتمالان والمحقق الثاني على دخولها في الآلات قال وهذه الاشياء وان لم تكن مذكورة في الروايات الا أنها مفهومة من سوقها لان التورث من عينها يؤل الى الضرر وتخريب البناء وأما غير المثبتة فلا فرق بين كونها قابلة للنقل بالفعل أو بالقوة القرية كالثمرة على الشجرة والزرع وان لم يستحصد وأما المساكن والابنية فلا فرق بين ما كان يسكنه الزوج وغيره ولا بين الصالح للسكنى وغيره كالحمامات والمعاصر والارحية وبيوت البقر والقمم وكذا لا فرق بحسب الظاهر بين الولد وولد الولد اذا كان وارثاً ولو لم يكن وارثاً كما لو كان هناك ولد للصلب فيه وجهان اصدق الولد وعدم ارثه ولو منع لولد للصلب لكونه قاتلاً أو قاتلاً أو كافراً احتمل الوجهان ان لم يكن هناك ولد والظاهر جريان الحكم مطلقاً لأنها تدخل على الأخت والأم مثلاً من يكرهونه (وأما المياه والأنهار) فالظاهر ان حالها حال الابنية والاشجار (وأما القول الثاني) فهو مختار المفيد وأبي عبد الله المجلي والمحقق في النافع وتلميذه اليوسفي والفاضل المقداد ومال اليه في المجمع واستجوده في الكفاية (حجته) على ذلك الاجماع وعدم الأدلة الواضحة من الكتاب والسنة والاجماع فيقتصر على المتيقن في المنع كما اقتصر عليه في

في الاخبار وما اشتمل على الزيادة فترك ما اشتمل على الدواب والسلاح (قلت) اما الاخبار فهي صحيحة الملاء عن محمد بن راية قرب الاسناد ورواية الصايغ الضميمة وحسنه زارة ومحمد بن كان الشهيد الثاني لم يضر بالحسنة وصحيحة قرب الاسناد فاستدل لم برواية الملاء عن محمد بن راية يزيد الصايغ ثم طعن فيهما بضعف السند مع ان رواية محمد صحيحة وكأنه تأمل فيها من جهة علي بن الحكم وأنه هو الثقة بقرينة أحمد كما قرر في محله (اذا عرفت هذا فنقول) لا نزاع لنا في الاجماع ان كان قد انعقد على المنع من الرباع نعم لو ادعى انه انعقد على عدم المنع مما عدا الرباع لكانت دعواه أول ممنوع لكن المفيد في الرسالة ادعى الاجماع على المنع من الرباع وان الشبهة يقولون ان الرباع ليست مما تركه الازواج لجميع الورثة وقال الرباع عند أهل اللغة هي الدور والمساكن دون الضياع والبساتين (واما هذه الاخبار) فلا تعرض فيها للزائد بنفي ولا اثبات الا بمفهوم اللقب المجمع على عدم حجته وفي كلام الشيخ في المقام تأمل حيث سلم دلالة المفهوم وقال انها تسقط بالمنطوق فاذا دلت الاخبار المعتبرة المستفيضة على أمر زائد تبين القول بها لعدم المعارض واشتمل البعض على ما لا يقول به أحد لا يضرهم لان المنع بالاجماع يسقط ومورد الخلاف يثبت لعدم مقتضي نفيه على ان عموم القرآن ليس بذلك العموم الواضح لعدم كونه لغوياً فكان حكم الزائد أيضاً معلوماً فذهب ما اعتدوا عليه من ان فيما ذهبوا اليه قصراً للحكم على المتيقن (واما القول الرابع) فقد تردد به المرتضى رضي الله تعالى عنه ولم يوافق عليه أحد من الاصحاب وكأن السيد ما اعتد الا على الاجماع لان الاخبار لم تواتر عنده على الحرمان من عين الرباع فقط فبقى غيرها والقيمة تحت عموم الآية والاخبار وأيد بقلة التخصيص وعدم الخروج عن الظاهر كثيراً وادعى عدم ثبوت المنع في النص والاجماع عن قيمة أرض الرباع وان الظاهر من المنع انما هو عن العين فقط فكان السيد موافقاً لشيخه المفيد في خصوص استثناء الرباع (والجواب) ان الاجماع ممنوع لتصریحهم بحرمانها من الارض عيناً وقيمة وان اختلفوا في مقدار ما يحرم منه بل أجمعوا ما عداه وعدا ابن الجنيدي على ما قيل على حرمانها من الرباع عيناً وقيمة ودعوى تواتر الاخبار في المقام غير مستنكرة وفيما دون التواتر بلاغ ودعوى عدم ثبوت المنع في النص عن قيمة الرباع مكابرة اللهم الا أن يدعى عدم ثبوت ذلك في النص المعتبر عنده والا فقد علمت انها دالة على العموم والا لما صح استثناء قيمة الآلات على ان أدلة عموم الارث من الايات والروايات والاجماع انما تدل على الارث من العين فاثبات القيمة بعد تسليم منع العين في محل المنع الا أن يدل عليه دليل قاهر (وأما المقام الثالث) فيشتمل على مسائل (الاولى) في كيفية التقويم (١) وهي ان تقوم الآلات والابنية بحيث يدخل فيها العمل أيضاً لا مجرد الآلات المنقوضة المرمية فان لها في تلك المعمولة حصة وانما منعت من الارض وعين المعمولة فاستحقت قيمتها مستحقة للبقاء عملاً بالدليل الا في الصورة الخارجة به فتقدم البيوت مثلاً مستحقة البقاء في تلك الارض من غير أن تكون الارض داخلة وتعلم من تلك القيمة حصتها بل اذا كانت الارض بحيث لا قيمة لها كالارض في أشجار الزيتون والتوت والناب يكون لها الحصة من تمام البستان اذ لا قيمة الا للأشجار (ولك طريق آخر)

(١) الموجود في المسودة هكذا ، وهي أن تقوم الآلات والابنية والشجر مستحقة البقاء في الارض مجازاً الى ان تنفي الى آخره

﴿ الفصل الخامس ﴾ في الولاء وأقسامه ثلاثة (الاول) ولأء العتق (متن)

في هذا التقويم وهو ان تقوم الارض خالية من البناء والاشجار مثلاً فاذا قيل انها تسوى عشرة مثلاً قومتها مع الاشجار فاذا قيل انها تسوى عشرين كانت شريكاً في العشرة الزائدة وليعلم انه انما تعتبر القيمة حال الموت لانها تستحق بالموت فلا عبرة بالزيادة والنقصان بعد ذلك وان تأخر التقويم وهذه القيمة مستحقة من التركة وليست متعلقة في ذمة الورثة فلو غصبت التركة من الورثة لم يضمنوا لها فان عادت عاد حقها ولو نمت هذه الاشجار قبل التقويم كان النماء للورثة دون الزوجة لان النماء تابع للاصل وهي لم تستحق في عين الاصل شيئاً ولو باع الورثة هذه الابنية والآلات قبل التقويم صح البيع فان دفعوا اليها حصتها والا كان لها فسخه لتعلق حقها بالمبيع (الثانية) لو دفع الورثة اليها حصتها من العين احتل وجوب القبول كما هو المتبادر من الروايات ومن التعليل المذكور فيها وفي كلام الاصحاب رضي الله تعالى عنهم جميعاً ولان الاصل عدم وجوب تكليف الورثة بالقيمة اذ قد يكون شاقاً فالزامهم ضرر منفي وفي ذلك أيضاً محافظة على ظواهر الايات والاخبار الأخرى واحتل ان يكون ذلك عزيمة وحقاً لما كما اختاره المحقق الثاني والفاضل الصيري كما امله فيهم من ظواهر الأدلة ولانها استحققت من التركة قيمة هذه الاشياء دون أعيانها فلا يجب عليها قبول ما ليس بحق لها فكان الاصل في هذا الجانب أيضاً (الثالثة) اذا اجتمعت الزوجتان ذات الولد وغيرها فهل تختص ذات الولد بثمن الارض أجمع وثمن عين ما حرمت الأخرى منه فتأخذان ثمن مجموع التركة وتختص ذات الولد بما منعت منه غير ذات الولد وتدفع اليها قيمة الآلات والابنية وليس للورثة ذلك لخروج مجموع الثمن عنهم كما اختاره في الروضة وغاية المرام او يختص باقي الورثة به أو يكون مشتركاً وجوه ولعل الاول أقرب (الرابعة) اذا كان على الميت دين فأراد الوارث اخراجه مما عدا الارض حتى يمنع الزوجة من الارث الظاهر ان له ذلك لان الارض بالنسبة الى الزوجة كالمدمومة فاذا كان الدين مستغرقاً لما عدا الارض صار الدين مستغرقاً للتركة بالنسبة الى الزوجة ويحتمل قوياً انه ليس له ذلك كما يظهر بالتأمل فتأمل جيداً

﴿ الفصل الخامس ﴾ في الولاء ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ وأقسامه ثلاثة ﴾ الولاء بالفتح كما في الصحاح أصله بالقرب والدنو والمراد هنا قرب أحد الشخصين فصاعداً الى آخر على وجه يوجب الارث بغير نسب ولا سبب زوجيه ووجه الحصر في أقسامه الثلاثة انه أمر موجب للارث بسبب الانعام وهو اما عام غير موقوف على عبارة أو ليس كذلك (الاول) ولأء الامامة وهي النعمة العظمى التي بها قوام الثقلين (والثاني) اما أن تكون العبارة صادرة عن أحدهما أو عنهما معاً والاول ولأء العتق والثاني ولأء الضمان وقد ثبت الولاء مطلقاً بعد التسبب بالاجماع المتردد وآية أولى الارحام والنصوص المستفيضة فمع وجود قريب وان بعد لا يرث من دون خلاف عندنا والشافعي ورث المولى مع البنت والاخت والكلام الآن في ولأء العتق والاصل فيه الاجماع المتكرر والاخبار المستفيضة الولاء لمن أعتق انما الولاء لمن أعتق والولاء لحمه كحمية النسب أي قرابة واتساج كاتساج النسب في الميراث وروى بفتح لام لحمه وضما ووجه المناسبة بينه وبين التسبب ان الرقيق كالمفقود لنفسه الموجود لسيدته لانه لا يستقل ولا يملك ولا يتصرف لنفسه وانما يتصرف لسيدته فاذا أعتقه صار لنفسه وملك كل ذلك لنفسه فصار موجوداً لنفسه فالمتق صار سبباً لوجوده الحكمي كما ان الابه سبب حقيقي

وانما يرث المتبرع بالعتق اذا لم يتبرأ من ضمان الجريرة ولم يكن للعتيق وارث من النسب (متن)

لوجود الابن فكل ما يصدر عنه من عتق وغيره فالملوك سبب السبب فيه فله انعام على العتيق وعلى كل من أنعم عليه العتيق بهية وغيرها فكان الولاء كالنسب مقتضياً للارث ولكن يفرقان بان الارث في النسب ثابت من الطرفين بخلاف الولاء فانه ثابت للنعم على المعتق دون العكس وخلاف الصدوق والكتاب شاذ جدا **قوله** قدس الله سره (وانما يرث المتبرع بالعتق الى آخره) اشترط في ثبوت الارث بالولاء أمور ثلاثة (أحدها) كون المعتق تبرعاً فلو كان واجباً بنذر وشبهه أو كفارة أو بانساق قهري فلا ولاء وهذا الشرط اتفق عليه جماهير الاصحاب رضي الله تعالى عنهم قالوا ولم يذكره الشيخ في المبسوط ولا ابن حمزة في الوسيلة ولا في موارد النهاية (قلت) وقد أشار اليه في المبسوط إشارة قرينة من التصريح في ولاء تضمن الحرية ويأتي تمام الكلام (لنا) على ذلك جميعه الاصل لان الولاء حكم شرعي يفتر ثبوته لى دليل وليس في الشرع ما يدل على ثبوته في الموضع الذي اختلف فيه لان مستند الحكم لا يشمل فوجب فيه والاجماع كما في السرائر والفتاوى وغيرها حتى الكفاية وظواهر الاخبار المستفيضة الولاء لمن اعتق انما الولاء لمن اعتق فان الظاهر قصره على مباشر العتق لا من اعتق عليه قهراً فيخص الاخير ويدل على عدم الولاء في من اعتق في كفارة ما استعاض من أن السائبة لا ولاء لاحد عليها وقد فسرت في الاخبار بعدة تفاسير أحدها أنها من اعتق في كفارة ويظهر ذلك أيضاً من صحيحة ابن رثاب قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة فقال انظروا في القرآن فما كان فيه تحرير رقبة فتلك السائبة التي لا ولاء لاحد عليها وقد استدلل بها في المسالك على الجميع مع أنها غير دالة الا على من اعتق في كفارة ويدل على عدمه في بعض من اعتق قهراً موثقة سماعه عن الصادق عليه السلام كما يأتي ذكرها إن شاء الله تعالى عند احتجاج الشيخ بها وصحيحة أبي بصير فيمن نكل مملوكه قال في (المختلف ولايضاح) أن الشيخ في المبسوط ذهب الى ثبوت الولاء على من اعتق بعوض أو بغير عوض وعلى المستولدة اذا اعتقت بغير سميها وكذا ابن حمزة تبعه على ذلك وأنه احتج على الاول بموم الخبر وبما رواه الصدوق عن الصادق عليه السلام بواسطة سماعه في رجل يملك ذا رحمه هل يصلح له أن يبيعه أو يستعبده قال لا يصلح له أن يبيعه ولا أن يتخذه عبداً وهو مولاه وأخوه في الدين وأيهما مات ورث صاحبه الا أن يكون وارث أقرب اليه منه واستدل على ثبوته في المستولدة بالاجماع كالمدير (قلت) الذي وجدته في المبسوط في كتاب الارث بعد أن ذكر هذه الفروع مانصه واعلم أنه لا يصح على مذهبنا أن يستحق أحد على غيره من المناسين له شيئاً من الولاء ولا يرث من يعتق عليه من الابوين والاجداد والولد وولد الولد وانما يستحق المال بالقرابة دون الولاء الى آخره وهذا يخالف ما نقل عنه وما احتج به له وأما ابن حمزة فانه ذهب الى ثبوت الولاء على من اعتق عليه بعوض أو بغير عوض وأما ثبوته على المستولدة فلم أجده في الوسيلة في باب الميراث ولا باب العتق ثم إن ما استدلل به من عموم الخبر ما ندرى أي خبر أراد قلت غنى قوله عليه السلام الولاء لحة كلمحة النسب فالذي يجب عليه أن يحقق الموضوع ثم يثبت الحكم وان غنى قوله عليه السلام الولاء لمن اعتق فهو عليه لا له لانه ما اعتق بل اعتق بغير اختيار كما عرفت وأما الموثق فهو عليه أيضاً لمكان ثبوت الميراث بينهما لوجود الرحم كما أشار اليه عليه السلام بقوله وأيهما مات ورثه صاحبه الا أن يكون له وارث أقرب

وانما يرث المولى من اهل ولا يرث من اسفل وهل يرث الولاء او يرث به اشكال اقربه الثاني لقوله عليه السلام انما الولاء لمن اعتق وقوله الولاء لكمة كلحمة النسب فالنسب يرث به ولا يرث ولأن الولاء يحصل بانعام السيد على عبده بالعتق وهو غير منتقل فلا ينتقل معلوله ويرث العتيق من عصابات سيده اقربهم اليه واولاهم بغيره يوم موت العبد فلي هذا لو مات العتيق وخلف ولدين ثم مات احدهما عن اولاد ثم العتيق ورثه الولد الباقي خاصة على الثاني واشترك الباقي وورثه الاول نصفين على الاول ولا يجتمع الميراث بالولاء والنسب سواء اتحد الوارث بهما او اختلف بل يرث بالنسب خاصة ولو أعتق الرجل وابنته عبداً ثم مات عنها وعن ابن ثم العبد فالولاء بين البنت والابن نصفان (متن)

(واما الثاني فالاجماع) كما عرفت ممنوع في المستولدة مسلم في المدبر (اذا عرفت هذا) فلي ما نقلوه عن الشيخ يكون مذهبه ان كل من زال ملكه بالحربة عن رقيق لاي عتق وجب عليه شرعا قبل زوال الملك فهو مولاة وعند الاصحاب كل من انتق تبرعا أو أعتق عليه بسرابة التبرع فهو مولاة قبل وربما ظهر من المبسوط ان في مذور العتق والعتق في الكفارة قولين (قلت) لعل ذلك في غير كتاب الارث لعله ذكره في كتاب العتق وليس في المجلد الذي عندي كتاب العتق ونقل في الروضة فيما اذا شرى العبد نفسه من فاضل الضريبة على تقدير جوازه ان هناك قولين فبعض على الحاقه بالعتق الواجب وآخرون بالعتق التبرع ولم أجد من صرح بذلك (واما الشرط الثاني) وهو عدم البرائة من ضمان الجريرة وقيد بعضهم بحال العتق وليس في لآخر دلالة عليه نعم ربما أشعر به اللفظ بالواو فيدل عليه بعد الاجماع المنقول من غير قيد بحال العتق كما نقله في الايضاح في كتاب العتق التحرير ونقل في غيرها حتى في المفاتيح الاخبار المتبرة كحسنة أبي الربيع (واما صحيحة) محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام فيمن مات وليس له وارث من قرابته ولا مولى عتاقه قد ضمن جريرته فانه من الاثمالات فلا بد من حملها على ان المراد لم يبر من ضمان جريرته فتكون دليلا على مانع فيه ولو أقمناها على ظاهرها كان معادها ان الارث بالعتق مشروط بالضمن ويفرق بينه وبين ولاء ضمان الجريرة ان ذاك يحتاج الى عقد وهكذا يكفي فيه مجرد القول وهل يشترط في تأثير التبري في سقوط الولاء الاشهاد قولان الشيخ والصدوق وجماعة من الاصحاب على اشتراطه لصحيحة ابن سنان ورواية أبي الربيع وظاهر ابن الجنيد كما نقل عبارته في المختلف وصرح جماعة من المتأخرين عدمه وفي (الدروس) جل ابن الجنيد موافقا للصدوق وحجة هو لاء الاصل ولان المراد من الاشهاد الاثبات عند الحاكم لا الثبوت في نفسه والامر في الصحيحة والرواية المتقدمتين لا يدل على الاشتراط بل هو شرط في الثبوت لافي الصحة كما في الدروس وغيرها واما الشرط الثالث فواضح فاذا اجتمعت هذه الشروط ورثه المنعم مع وحدته ومع الكثرة وكانوا شركاء في الولاء بالحصص ولا فرق بين الذكر والانثى ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وانما يرث المولى من أعلى ولا يرث من أسفل ﴾ دليله الاصل والاخبار المتكررة والاجماع المتكرر في المبسوط وغيره وخالف ائمة كتّاب والصدوق استنادا الى قوله عليه السلام الولاء لكمة كلحمة النسب ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهل يرث الولاء او يرث به اشكال ﴾ اختلف الاصحاب في ان الولاء موروث كاللأل أم لا وقد فهم الشهيد الثاني

وان قلنا البنات يرثن بالولاء كان لهما الثلثان فان مات الابن قبل العبد وخلف بنتا ثم مات العبد وخلف معتقة نصفه وبنت أخيها فللمعتقة نصف ماله وباقيه لبنت المال (متن)

من عبارة المحقق في الشرائع حيث يقول ويرث الولاء الابوان والاولاد انه قائل بأن الولاء موروث كالمال (قلت) ان كان يفهم من هذه العبارة موروث كالمال كان ذلك مذهب كثير من الاصحاب هذه النهاية قال فيها واذا مات المعتق ورث ولا مواليه اولاده الذكور وقد تكرر مثل ذلك في النهاية والمبسوط وقال في (الخلاف) على ما في تلخيصه الولاء يجري مجرى النسب ويرثه من يرث من ذوي الانساب وكذا عبر في السرائر في كتاب العتق بعين هذه العبارة ومثلها بتفاوت يسير عبارة الحسن ابن أبي عقيل على ما نقل وقال في (الوسيلة) والام لا ترث الولاء ومفهومها ان الولد مثلا يرث الولاء بل وقع للمصنف في التحرير عين عبارة الشرائع وفي هذا الكتاب في كتاب العتق وقع له ايضا عين عبارة الشرائع ومثلها في الارشاد وقريب منها في التبصرة ومثلها في النافع وقال المحقق الثاني عند قول المحقق في النافع ولا يرث الولاء من يتقرب بالام مانصه بل يرثون بل قال ابن الحيد على ما نقل والنساء لا يرثن من الولاء وظاهرهما ان الرجال يرثون منه مع انه قد صرح بعدم ارث الولاء الى غير ذلك مما يظهر من كثير منهم بل نطق بذلك صحيح المعلي حيث قال عليه السلام ولأولاد المعتق ميراث لجميع ولد الميت من الرجال فقد انطبقت العبارات على الصحيح من الروايات ولا ينفع النفاة ما تمسكوا به من التعليلات واطلاق الروايات لا يمكن دعوى عدم عموم المساواة والتخصيص بهذا الصحيح مضافا الى انه حق من الحقوق فكان داخل تحت عموم الارث وما رده به في غاية المرام بانه وان كان حقا الا انه ليس من الحقوق القابلة للنقل والا لصح اخذ عوضه فردود كما في الايضاح باننا نمنع ان كل حق يرث جاز نقله وبه وما الدليل على ذلك والقياس باطل ويؤيده مخالفة العامة فانهم مطبقون على عدم ارث الولاء ما عدا شريح والنخعي على ما ذكر في تلخيص (١) الخلاف (حجة النافين) قوله عليه السلام الولاء لملحمة النسب والنسب لا يرث فكذا الولاء والاجماع المنقول في ظاهر المبسوط والخلاف مضافا الى ما ذكره من التعليل الذي عرفته (واعلم) ان المصنف طاب ثراه ادعى في كتاب العتق من هذا الكتاب الاجماع على انه يرث به وربما يتوهم انه ينافي وقوع الخلاف في انه يرث ودفعه ان معنى قولهم يرث به انه يرث بسببه سواء كان الولاء مع ذلك موروثا أم لا ومعنى كونه يرث انه ينتقل الولاء كالمال بموت المنعم الى ورثته ثم انه يتفرع على القولين فروع كثيرة أشار المصنف طاب ثراه الى كثير منها والضابط في ذلك انه على القول بانه يرث يجب تتبع ورثة المنعم طبقة طبقة ولا يراعى فيهم القرب والبعد يوم موت العتيق وعلى القول بانه يرث به لا يجب ذلك بل يعتبر فيهم الاقرب الى المنعم يوم موت العتيق فلو مات المنعم وخلف ابنين ثم مات أحدهما عن ابن ثم مات العتيق فان قلنا بانه يرث كان المال بين الم وابن أخيه وان قلنا انه يرث به فالمال للم خاصة **قوله** قدس سره (ان قلنا ان البنات يرثن بالولاء) هذا اشارة الى الخلاف المشهور وقد اضطربت

(١) ويبقى الكلام في ان بعض من أتى بالعبارة التي يفهم منها ان الولاء موروث صرح بأنه غير موروث كما في تلخيص الخلاف (منه قدس سره)

فيه كلمات الاصحاب رضي الله تعالى عنهم حتى ان القتيه الواحد ربما خالف نفسه في الكتاب الواحد وتنقيح البحث ان يقال هنا مستثنان لان المنعم المتوفى اما رجل أو امرأة (فالمسئلة الاولى) ان يكون المتوفى رجلاً (قال الشيخ) في النهاية ان اولاده الذكور دون الاناث يرثون ولا مواليه فان لم يكن له ذكور وكان له بنات كان ولا مواليه لمصبته دون غيرهم واذا كان له أخ لأبيه وأمه أو لأبيه كان ميراثه له دون العصبية وكذلك ان كان له والدان فولا مواليه لها دون العصبية وانما تأخذ العصبية الميراث اذا لم يكن غيرهم أو يكون الذين تركهم الميت أئاناً فقد تضمنت هذه العبارة أحكاماً (الاول) ان الوارث اولاد المنعم الذكور دون الاناث كما هو مذهبه في الایجاز علي ما نقل والاستبصار في باب العتق وعليه المفيد في المقننة وأبو الصلاح في الكافي حيث قال وأولادهم الولد ثم الاخوة ثم الاعمام ثم بنو الم الذكور منهم دون الاناث وابن حمزة وابن زهرة والمحقق في النافع والمصنف في المختلف والشهد الثاني في المسالك والروضة والكاشاني في المفاتيح وهو ظاهر الارشاد والتحرير وهو المنقول عن الكاتب والقاضي ونسبه في التحرير الى المشهور وفي (الكشف) انه الاظهر وقال الشهيد في غاية المراد انه أصح الروايات وذهب الشيخ في الخلاف والاستبصار في باب الموارث والتهذيب والمبسوط الى عدم الفرق بين الذكور والاناث وهو مختار الصدوق والمجلي والأبي والشهد في الدروس واللمعة والمحقق الثاني وهو المقول عن الحسن (١) والحسن عند المحقق ومختار النهاية تشهد له الاخبار المعتبرة المؤيدة بالشهرة منها صحيح المعلي الذي يقول فيه عليه السلام فان ولا المتق هو ميراث لجميع ولده من الرجال وما في الكفاية من ان قوله عليه السلام من الرجال لعله يبان للمحقق فيما لا يصنف اليه ثم ما يصنع بالنسخة الأخرى التي فيها كان ولا المتق دون المتق (ومنها) مكتبة محمد بن عمرو حيث يقول فسأله عن ميراث المولى فقال هو للرجال دون النساء وصحيحة محمد بن قيس حيث يقول قضى في رجل حرر رجلاً فاشترط ولده فتوفي الذي أعتق وليس له ولد الا النساء ثم توفي المولى وترك مالا له وعصبته فاحتق (٢) في ميراثه بنات مولاه والعصبه فقضي بميراثه للعصبه وقد فهم كبير من الاصحاب ان العصبه للنعم دون العتيق عدا صاحب الكفاية فانه فهم ان العصبه للعتيق كما يقتضيه ظاهر السوق الا انه يكفي في الاستدلال بها بمعونة ما تقدم احتمال كون العصبه للنعم فيكون وجه الدلالة انه عليه السلام ورث العصبه مع وجود البنات فالاولاد الذكور أولى (حجة القول الثاني) اجماع الخلاف واجماع التبلي حيث قال حين روى مكتبة ابن عمرو وهذا يخالف لما عليه أصحابنا وعموم رواية السكوني التي ادعى اجماع الاصحاب عليها (وما رواه) ابن أبي عقيل عن أمير المؤمنين عليه السلام والائمة من ولده صلوات الله عليهم أجمعين من ان من أحرز الميراث فقد أحرز الولاء وقال انه مشهور معروف متعالم (وما رواه) عبد الرحمن بن الحجاج عن حذنه عن أبي عبد الله عليه السلام في مال مولى حمزة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دفع ميراثه لبنت حمزة قال أبو علي هذه الرواية تدل على انه لم يكن للمولى بنت كما تروي العامة وان المرأة أيضاً ترث الولاء.

(١) المراد بالحسن الحسن بن أبي عقيل فانه جعل وارث الولاء وارث الديعة وعلى الاقوال الثلاثة في الديعة يكون مخالفاً للنهاية (منه قدس سره) (٢) احتق بمعنى طلبوا الحق وفي نسخه فاختلف (منه قدس سره)

وان جعلنا للبنت ميراثا بالولاء ورثت البنت من ايها ثلث حصته ان جعلنا الولاء مودونا والا فلا ولو خلف الميت بنت مولاه ومولى ابيه فتركه لبيت المال ان منعنا البنت (من)

ليس كما تروي العامة ويمكن أن يستدل عليه بخبر اللحمة وقد ناقش في المسالك بسنده ودلالته أما السند فلمكان السكوني وأما الدلالة فإنه يحتمل أن تكون المشابهة في عدم البيع والهبة كما تضمنه آخر الرواية على أنهم لا يقولون بها (١) مطلقاً وفيه ان السكوني قد قل في العدة الاجماع على قبول روايته على ان هذا الخبر مجمع عليه بين أصحابنا كما في السرائر فلا يحتاج الى النظر في السند والاحتمال المذكور في المشابهة بعيد وقد وجدنا الاصحاب يستدلون به في مطالب كثيرة ولم يقصروا المشابهة على البيع والهبة فظاهره الاطلاق فيعمل به ما لم يرد مخصص الا أن ذلك يقال في مقام التعارض ويؤيد هذا مخالفة مذهب العامة فتحمل ما دل على القول الاول على التقيية فكان الثاني في غاية القوة (الحكم الثاني) مما تضمنته النهاية الترتيب المذكور ولم أجد فيه مخالفاً سوى الكاتب على ما قل حيث قدم الولد على الابوين والجد على الاخ وسوي ابن حمزة حيث منع الأم والحجة على ذلك خبر اللحمة فيعمل به مطلقاً ما لم يرد مخصص (الحكم الثالث) منع الاخوة للأم والاخوات مطلقاً أما منع الاخوة للأم فقد وافقه عليه كثير كما خالفه في منع الاخوات للأب كثير وظاهر المبسوط دعوى الاجماع على منع ذي الأم قال ما نصه والاخوة والاخوات للأم ومن يتقرب بهما لا يرثون الولاء بلا خلاف والحجة على المنع في الجميع بعد الاجماع في ذي الأم أخبار العصابة ومن خالف في الاخوات فحجته خبر اللحمة ويلزمه أن يجزئيه في ذوي الأم إن لم يعمل بخبر العصابة ولم يثبت عنده اجماع المبسوط الا أن يقول خبر اللحمة كما حكم بآرث البنات فكذا الاخوات للاب فتأمل (وأما المسئلة الثانية) وهي ما اذا كان الميت المتوفى امرأة ففي (المبسوط) وغيره أن ولأها لعصبتها دون ولدها وان كانوا ذكراً ونسب الخلاف في المبسوط الى جميع الفقهاء قال وفي أصحابنا من قال بذلك وخالف في ذلك المفيد وابن زهرة وهو الذي استقر عليه رأي أبي عبد الله في السرائر وهو المنقول عن الحسن (لنا على المختار) الاجماع المنقول في الخلاف وقد قلناه في السرائر ثم رجع عن دعواه لانه قال إنه راجع تصانيف الاصحاب وأقوالهم فرآها مختلفة والخبار الصحيحة كصحيحة محمد بن قيس وصحيحة يعقوب بن شبيب وصحيحة أبي ولاد وقد اضطرب في المقام كلام الاصحاب حتى في قل الاقوال هذا شيخ الطائفة اختار في كل كتاب مذهبا بل في الكتاب الواحد كالاستبصار اختار في كتاب العتق غير ما اختار في الميراث وفي (المبسوط) وقع له مثل ذلك في مقامين متقارين على ما قل عنه في الدروس وهذا ابن إدريس ذكر هذه المسئلة في ثلاثة مواضع من السرائر تارة يدعي الاجماع وأخرى ينكص عن ذلك ثم انما بعده المدا حتى نسب في بعض المقامات الى الخلاف خلاف ما قل عنه وهذا الشهيد الذي قل ما عثر له على وهم اضطرب في قل الاقوال فتارة عبر عن مذهب الصدوق بأنه مذهب المفيد وتارة انه المشهور وأخرى أنه مذهب الصدوق خاصة إلى غير ذلك مما وقع لغير هؤلاء ~~قوله~~ ~~طاب~~ براه ~~و~~ ورثت البنت من أيها ثلث حصته ~~الاضافة~~ يانية أو المراد بالبنت بنت المنعم لا بنت الابن الا أنه خلاف السياق كما أن

لأنه ثبت عليه الولاء بالمباشرة فلا يثبت عليه باعتناق الاب ولو ماتت امرأة حرة لا ولاء عليها وابوها رقيقان بان سببا لكفرهما واسلمت دونهما فتحررت واسترقا وخلفت معتق ايها لم يرثها لانه انما يرث بالولاء وهذه لا ولاء عليها ولو ماتت المعتقة وخلفت ابنها واخاها ثم مات مولاها فميراثه لابنها على قول المفيد رحمه الله فان مات ابنها بعدها وقبل مولاها وترك عصبه كاعمامه ثم مات العبد وترك اخا مولاه وعصبته ابنها فميراثه لاختي مولاه لانه اقرب عصبه المعتق فان انقرض عصبته كان بيت المال احق به من عصبه ابنها ولو قلنا الولاء يورث كالمال يرثه عصبه الابن ولا يرث العتيق من اقارب معتقه بعد اولاده الا العصبه على رأى واقرب العصبه يمنع الابعد ولو مات المعتق وخلف ابامعتقه وابنه فلاب السدس والباقي للابن ولو كان عوض الاب جداً كان المال للابن ولو خلف اخامعتقه وجده تساوي او ولو خلف جد معتقه وابني اخي معتقه فللجد النصف ولابني الاخ النصف ولو خلف جداً وعمماً لمعتقه فالمال للجد ولو خلف المعتق ابنتين ثم ماتا وخلف احدهما عشرة والآخر واحد اثم مات العبد فان جعلنا الولاء يورث كان للواحد النصف وللشركة النصف وان قلنا يورث به فكذلك ويحتمل كون الميراث بينهم على عددم لكل واحد جزء من احد عشر ولو خلف السيد ابنه وابن ابنه فمات ابنه بعده عن ابن ثم مات عتيقه فميراثه بين في الابن نصفين على الثاني وكان لابن الابن الذي كان حياً عند موت ابنه على الاول ولو مات السيد عن اخ من اب وابن اخ من الابوين فمات الاخ من الاب عن ابن ثم مات العتيق فمات له لابن الاخ من الابوين وعلى الآخر هو لابن الاخ من الاب والزوجة يرثان نصيبهما الا على والباقي للمنعن او لمن يقوم مقامه عند عدمه ﴿ الثاني ولاء تضمن الجريرة ﴾ (متن)

الاول خلاف الظاهر ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ لأنه يثبت عليه الولاء بالمباشرة ﴾ فان اعتناق آية ليس سبباً لاعتناقه فلا يكون لمعتق آية عليه ولاية ﴿ قوله ﴾ - قدس الله تعالى روحه ﴿ وان قلنا أنه يورث به فكذلك ﴾ هذه من المواضع الذي يتفق فيها الوجهان ولكن الاحتمال انما يدخل على احتمال التورث به فلذلك جملة من جملة الفروع ﴿ قوله ﴾ - قدس سره ﴿ الذي كان أبوه حياً عند موت آية ﴾ الموصول صفة للمضاف اليه لا للمضاف ﴿ الثاني ولاء تضمن الجريرة ﴾ هذا هو الثاني من أقسام الولاء والكلام فيه يقع في مقامات في كفيته وشرائطه وأحكامه وأدله (أما الاول) فالموجود في كثير من عبارات الاصحاب إنه عقد كسائر العقود واقع بين شخصين بل لعله وفاق فان كان أحدهما لا وارث له كان الايجاب من طرفه والقبول من الطرف الآخر وإن كانا لا وارث لهما لم يتعين ذلك فيصح الايقاع من أحدهما والقبول من الآخر انى الموجب بعبارة تدل على ثبوت الولاء من الطرفين كأن يقول تعقل عني وأعقل عنك والا فلا بد من أن يوجب الآخر ويقبل الموجب وقد اختلفت عبارات الاصحاب في كيفية هذا العقد فبعض قال إذا كان أحدهما لا وارث له قال

ومن توالى الى احد يضمن جريرته ويكون ولاؤه له صح وثبت به الميراث لكن مع
فقد كل مناسب ومعتق ويرث مع الزوج والزوجة فلهما نصيبها الأتلى والباقي للضامن
وهو اولى من الامام ولا يتعدي الميراث الضامن فلو مات المضمون ورثه الضامن
مع فقد النسب والمعتق ولو مات الضامن اولا لم يرثه اولاده ولا ورثته ولا يرث
المضمون الضامن ولا يضمن الا سائبة لا ولاء عليه كالمعتق في الكفارات او التذور أو
من لا وارث له (متن)

عاقبتك على أن تنصرتني وتمنع عني وتعقل وترثني فيقول الآخر قبلت وإذا كانا لا وارث لهما قال
الآخر أيضاً مثل ما قال الاول فيقبل الاول أو يقول أحدهما فقط عاقبتك على أن تنصرتني وأنصرك
وتمنع عني وأمنع عنك وتعقل عني وأعقل عنك وترثني وأرثك فيقول الآخر قبلت وقريب منه ما وقع
لعض آخر الا أنه ترك التفصيل مع تفاوت يسير وقال (المحقق الثاني) صورة عقد ضمان
الحريرة على ما ذكره بعض الاصحاب أن يقول أحد المتعاقدين دمك دمي وبارك ثاري
وحرثك حربي وسلمك سلمي وترثني وارثك فيقول الآخر قبلت والاطلاق في كلامه مفيد بما
إذا كانا معاً لا وارث لهما بقرينة ما ذكره في الصيغة واختلاف العبارات في بيان الصيغة مما يدل
على عدم تعيينها بلفظ بل يقع بكل ما اشتمل على إيجاب وقبول مفيد ضمان الحناية والحدث كما هو
المستفاد من الاخبار ومن عبارات الاصحاب لأن أقصى ما يستفاد من الامرين إنما هو ضمان
الحدث والحناية فلا يبعد أن يقال يكتفى بالعقل فقط فيلزمه الارث او يضم اليه شرط الارث بل لعله
يكتفى بمجرد الضمان من غير احتياج الى عقد كما هو ظاهر الاخبار وعلى تقدير اشتراطه فلا يبعد أن
يقال لا يشترط فيه ما يشترط في سائر العقود من المقارنة والعريية مع القدرة وغير ذلك بل يكتفى بما
يدل على الإيجاب والقبول صريحاً اللهم الا أن يكون اجماع على ذلك جميعه فيتم وطريق الاحتياط
غير خفي وبعد وجوده وإيقاعه هل يلزم أو يكون جائزاً الا أن ينقل عنه قولان المختار الاول للاصل
وآية أو هو بالعقد وخبر المؤمنون عند شروطهم والاجماع كما هو ظاهر السرائر حيث قال بعد ان
نسب الخلاف الى الخلاف وأهل الخلاف ومذهبا الاول لأنه الذي تقتضيه أصولنا (والقول الثاني)
مختار الخلاف على ما قل والوسيلة ومال اليه في المختلف للاصل ولقد ثبتت مختصر الخلاف في المقام
فلم أجد فيه الا ما نصه ولاء الموالاة عندنا جائز ومعناه أن يسلم رجل على يد رجل ويواليه وله أن
ينقل ولاءه الى غيره ما لم ينقل عنه أو عن أحد أولاده الذين كانوا صغاراً فليتأمل هذا وقد علمت
فما سلف ان هذا العقد كانوا في الحاهلية يتوارثون به دون الاقارب فأقرم الله تعالى في صدر الاسلام
عليه ثم نسخ بالاسلام والهجرة ثم نسخ بالتوارث بالرحم كالميراث مفضلاً (وأما المقام الثاني) فيشترط
أن لا يكون هناك وارث مناسب ولا معتق كأن يكون سائبه أو فاقداً لقريب وقد قدم ما يدل عليه
وسبائي انشاء الله له أدلة أخر على انه اجماعي نعم ربما ظهر من الوسيلة الخلاف حيث قال يسري الى
ولاه الصغار دون الكبار وهذا الشرط شرط في الصحة عند العقد فلو تجدد للمضمون وارث بعد العقد
كأن يتزوج بعد العقد فيولد له أولاد أو يكون اسلام المضمون طارياً ثم يكفر بعد العقد ويلتحق

(الثالث) ولاء الامامة واذا عدم كل وارث من مناسب ومسابب وورث الامام ولو وجد معه الزوجان ففي توريثه معهما خلاف سبق فان كان الامام ظاهراً أخذ به يصنع به ماشاء (متن)

بدار الحرب ويسترق فيعتقه مولاه فانه يقدم على الضامن ففي بطلان العقد أو يقع مراعى بقصد الوارث عند الموت وجهان من الحكم بصحته فيستصحب ولا ينافيه تقدم غيره عليه ومن ان شرط صحته عدم الوارث وقد وجد فيمنعها استدامة كما منعها ابتداء وتظهر الفائدة فيما لو مات أولاد (١) المضمون وجميع عصبته وأقاربه ثم المضمون قبل موت الضامن والذي تشعر به عبارات كثير من الاصحاب كالمصنف وغيره حيث قالوا ولا يرث الا مع فقد كل مناسب ومسابب حتى المقتق ان الولاء باق وانه يرث الضامن اذا عدم الوارث كما فهم ذلك منها بعض المحشين وقد صرحوا في العقل انه لو فضل على المنعم شيء كان على ضامن الجبرية وقضية ذلك ان المقتق انما يسقط الارث لا الضمان بالكلية فليحظ ذلك ويتأمل فيه (واما المقام الثالث) أعني الاحكام فالضامن يرث المضمون دون العكس الا ان يكونا متصامنين ويرث مع الزوجة والزوج ما بقي عن نصيبهما الاعلا ووجود الوارث الممنوع كالقاتل غير مانع كما تدل عليه صحيحة المعجلي حيث يقول عليه السلام ان لم يكن له وارث قريب يرثه والجملة صفة لاجزاء واذا مات من له الولاء هل يرثه وارثه أم لا ظاهر المفيد في المقنعة انه ينتقل الولاء الى ورثته لانه قال واذا أسلم الذي وتولى رجلا مسلما على ان يضمن جريته ويكون ناصره كان ميراثه له وحكمه حكم السيد مع عبده اذا اعتقه انتهى وكونه في حكمه بقصي انه ينتقل مثله والشيخ في الاجاز والحلي على عدم الانتقال وهو الحق لان الضمان والارث أمران التزمهما شخص على نفسه فلا ينقلان الى غيره بنير رضا ولا عقد كما هو الشأن في الارث بالامامة والزوجية فانه لا يتعدى عن الامام عليه السلام ولا عن أحد الزوجين الى غيرها فان علقه بالامامة والزوجية وهما غير موحودين في غيرها بل ذلك ثابت في النسب أيضاً فان الوالد يرث بقرابة الوالدية وهي قرابة مخصوصة لا تتعدى الى غيره وولد الولد يرث لكونه ولد الولد لا بالوالدية وهكذا في غيرها (واعلم) ان المستفاد من عبارات بعض الاصحاب كما في الارشاد وغيره ان المقتق اذا مات مولاه وجميع عصبته ومن يرثه من جهة المولى ان العتيق يصير سائبة وهو الذي تقتضيه أصولنا ولا يلتفت الى من تأمل في ذلك (واما المقام الرابع) فالذي يدل على الارت بهذا العقد الاجماع وصحيحة بريد بن معاوية وقد دلت على الارث وعلى ان مجرد الضمان كاف وان وجود الوارث الممنوع غير مانع وصحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام فله ميراثه وعليه مقلته وصحيحة أبي عبيدة ورواية أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام فيمن نكل مملوكه وصحيحة ابن سنان وصحيحة أبي بصير وفي آخرها وان لم يتوالى أحداً يجعل ماله في بيت مال المسلمين كما يأتي في المسئلة الآتية والمراد بيت مال الامام عليه السلام كما تقدم بيانه مراراً متعددة (الثالث ولاء الامامة) قوله (ورث الامام عليه السلام) دليله الاجماع المنقول في الخلاف والفنية والمسالك وغيرها والخبار الصحيحة المستفيضة وقال (الصدوق) رحمه الله يقسم في أهل بلد الميت في حال الفينة ولم يعتبر المقر في المقسوم عليهم بل ظاهر كلامه الاطلاق جماعاً

(١) الاولاد والمقتق وجميع عصبته قبل موت المضمون « نسخة أخرى » (كذا بخطه قدس سره)

وكان علي عليه السلام يضعه في قفراء بلده وضغفاء جيرانه وان كان غائباً حفظ له أو صرف في المحاييج ولا يعطى سلطان الجور مع الامن ومن مات من أهل الحرب ولم يخلف وارثاً كان ميراثه للامام وكل ما يتركه المشركون خوفاً ويفاقونه من غير حرب فهو للامام وما يؤخذ صلحاً او جزية فهو للمجاهدين ومع عدمهم يقسم في الفقراء من المسلمين والمصالح وما يؤخذ من اموالهم حال الحرب للمقاتلة بعد الخمس وما يأخذه سريه بغير اذن الامام فهو له خاصة وما يؤخذ غيلة في زمان الهدنة يعاد عليهم وان كان في غيره كان لاخذه بعد الخمس (متن)

بين هذه الصحاح وبين ما ورد مرسلًا في روايتي داود بن فرقد وخلاد عن السدي من انه مات رجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن له وارث فدفع أمير المؤمنين صلوات الله عليه وعلى أخيه وعلى آلها الطاهرين ميراثه الى همشاريجه (وفيه) انها مع ضمها بالارسال والشذوذ ليس فيها ما ينافي ما تقدم لانه عليه السلام اذا كان المال له فعل به ما شاء وليس فيها ان هذا حكم كل من لا وارث له وأما المفيد فلم يظهر منه موافقة الصدوق كما ظن في المختلف اذ الموجود في المقنعة عبارتان احدهما انه لامام المسلمين والأخرى انه للفقراء والمساكين وهذا بعينه مذهب جماهير الاصحاب كما يأتي من ان مصرفه في حال النية للفقراء لا في أهل بلده وان لم يكونوا فقراء وفي حال الحضور يدفع اليه يصنع به ما شاء فيين أولاً مستحقها وهو الامام وثانياً مصرفها في حال النية اعتماداً على ما تقدم له من بيان مستحقها وهو بمكانة من الظهور ولم يظهر لي من عبارة أبي علي مخالفه قال علي ما قل اذا لم يعرف للبيت وارث من ذوي رحم أو عصبه أو مولى عتاقه أو علاقه انتظر بماله وميراثه طالب فان حصر او وكيله وأقام البيعة بما يوجب توريثه سلم اليه والا فميراثه مردود الى بيت مال المسلمين فلا معنى لذكر قوله في بيان ذكر الخلاف كما في المختلف وما تضمنه من الحكم بالانتظار هو الموافق للاعتبار وذلك لا يدل على اشتراط العلم بعدم الوارث حتى يكون مخالفاً في خصوص هذا لانهم يكتفون بعدم العلم وكيف كان فليس هو مخالفاً فيما نحن فيه وأما قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير وان لم يوال أحداً فهو لأقرب الناس لمولاه الذي أعتقه فغير معمول به عند الاصحاب كما ذكره الشيخ في التهذيب وغيره **قوله** **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** وكان علي عليه السلام يصعه في قفراء بلده وضغفاء جيرانه **﴿** كذا ذكره الشيخان وأبو يعلى طالب ثراهم وليس في روايتي خلاد وداود المتقدمين ما يدل على ذلك ولم أجد غيرهما في المقام ولعلمهم فهو من موضع آخر والاعتبار يقضي بصرفه (ويقتضي صرفه خ ل) في الفقراء كما ذكرنا دون همشاريجه من الاغنياء لانه عليه السلام أعلم بالمصلحة فلا تنقل عنه ذلك الا بدليل وليعلم ان في أخبار الباب أشعاراً بالرد على الزوج والزوجة دونه عليه السلام وقد تقدم الكلام في ذلك مفصلاً **قوله** **﴿** قدس سره **﴾** وان كان غائباً حفظ له أو صرف في المحاييج **﴿** (الاول) مختار الخلاف والمبسوط استناداً للأصل والاجماع والأخبار والثاني مختار النهاية والمقنعة والشرائع والنافع وهو المنقول عن المذهب القديم لعلم برضاه جعلني الله تعالى فداه لاستغنائه عنه وحاجة شيعته المظلومين لاجله اليه فلو كان حاضراً مستغنياً عنه ما تجاوز هذا الصنع

﴿ المقصد الثالث ﴾ في الواحق وفيه فصول (الاول) في ميراث ولد الملاعة وولد الزنا وولد الملاعة ترثه امه وولده وزوجه او زوجته وكل من يتقرب بالام فع الولد للام السدس ان كان ذكرا او ذكرا وانثى والباقي للاولاد ولولم يكن ولد فلها الثلث والباقي بالرد فان فقدت الام والاولاد ورثه الاخوة من قبلها والاجداد من قبلها ويترتبون الاقرب فالاقرب ومع عدمهم فالأخوال والخالات واولادهم على ما تقدم من الترتيب بالسوية في هذه المراتب (من)

ويؤيده ما دل على فعل أبيه علي أمير المؤمنين عليه السلام وكذا خبر سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام في مسلم قتل وله أب نصراني لمن يكون دية قال يؤخذ فيجعل في بيت مال المسلمين وحينئذ فيتولى ذلك الحاكم النائب ومع التعذر أو تعذر الاذن فالعدل من المسلمين وينبغي أن يدفع الى المحتاجين من همشاريجهم من أهل بلد الميت أو بلد الموت والاقرب غيرهم من أهل العلم والديانة والحاجة والايام والشيوخ العاجزين عن الكسب وبالجملة المدار على القطع برضاه جعلني الله تعالى فداء وعجل فرجه **تبيينه** قال في الغنية والسرائر اذا مات الامام انتقل الميراث الى الامام لا الى غيره من ورثته وأراد بالميراث الميراث الذي أخذه بحق الامامة وادعى عليه في الغنية اجماع الطائفة وهو الموافق الاصول والقواعد **الفصل الاول في ميراث ولد الملاعة** قد علم ان اللعان سواء كان في المرض أو في حال الصحة يقطع الزوجية ويفسخ المقد فهو كالطلاق البائن فعده في موانع الارث بالنسبة الى المتلاعنين كما صنع بعض ربما انه لم يصادف محله واما بالنسبة الى الولد فالوجه فيه انه لو اكذب الوالد نفسه وأقره فانه يرثه ولا يرثه ويحتمل أن يكون الوجه انه يحكم بحسب ظاهر الشرع انه ولده قبل اللعان فيكون وارثا وقد فاء باللعان فليتأمل وعبرة المصنف بالولد أصوب من التعبير بالابن كما في النافع لانه لا يشمل الانثى وتقل عن المحقق وتلميذه اليوسفي نه اعتذر عن ذلك بأن اتبعت لفظ النص ولعله يعني رواية سيف بن عمارة اذ ليس في المقام سواها لكنها حكاية في واقعة عن فعل أمير المؤمنين عليه السلام واما قية أخار الباب فكلها بلفظ الولد ثم ان اطلاق النص كظاهر الاكثر عدم الفرق في ذلك بين ان يكون السبب في اللعان هو القذف أو نفي الولد فان قيل لا ملازمة بينهما فربما قذفها وهو لا ينكر الولد وربما أنكره وهو لا يقذفها بل يجوز ان يكون لشبهة فالواجب ان يخص بما اذا كان السبب فيه نفي الولد وحده أو مع القذف كما صرح به بعض قلنا الاطلاق مقيد بما اتفقوا عليه من اشتراط اللعان بمشاهدة الزنا وانه لا يكفي في ذلك علمه بانه ليس منه مع تجويز ان يكون لشبهة أو لغيرها مضافا الى ان الغالب التلازم واما السؤال الثاني فكان الوجه فيه تخصيص ذلك بالقذف **قوله** قدس سره ﴿ ترثه أمه وولده الى آخره ﴾ يدل على انه ترثه أمه وقرباتها الاجماع كما في المبسوط والغنية والسرائر وغيرها حتى المفاتيح والاخبار ويشهد له الاعتبار لانه لم يصر بذلك ابن زنا وما في بعض الاخبار من الاقتصار على الاخوال فمحمول على عدم غيرهم والدليل على ارث ولده وزوجته أو زوجته بعد الاجماع وشهادة الاعتبار العمومات من الآيات والروايات (واما بقية الاحكام) من جريان ورثته المذكورين مجرى ورثة

ولو لم يكن للام قرابة اصلا ورثة الامام دون الاب ومن يتقرب به ويرث الزوج والزوجة
سهما مع كل درجة ويرث هو قرابة الام على الاصح ولو اعترف به ابوه بعد اللعان (متن)

غيره فبدل عليه (عليها خل) مضافا الى ما ذكرنا الاجماع المعلوم نعم وقع الخلاف فيما اذا لم يكن له ولد
فالمشهور بين الاصحاب ان الثلث لما بالتسمية والباقي بالرد كما ذكره المصنف ونقل عليه الاجماع في
المبسوط والخلاف على ما نقل عن الاخير وغيرهما وخالف في ذلك الصدوق فجعل الباقي للامام عليه
السلام ان كان ظاهرا لقول الباقر عليه السلام في خبري زرارة وأبي عبيدة ترث أمه الثلث والباقي
للإمام عليه السلام لان جنايته عليه وحملها الشيخ في التهذيب على التقية وفي الاستبصار على ما اذا لم
يكن لها عصبة يعقلون عنه وقال أبو علي على ما نقل فان لم يكن لها عصبة كان لها ثلث ما خلف والباقي
ليت مال المسلمين لان جنايته عليه فهو موافق لما في الاستبصار وقريب من مذهب الصدوق في
التقية واما المقنع فقد وافق فيه الاصحاب على ما نقل عنه كما ان الشيخ وافق في النهاية والخلاف
والمبسوط والتهذيب (قال المقدس الاردبيلي) بعد ان قل مذهب الصدوق والروايتين يمكن العمل
بمضمونهما لصحتها وعدم المعارض بخصوصه والعمومات الدالة على ان الأم ترث جميع مال ولدها مع
عدم وارث غيرها يمكن تخصيصها بغير أم ولد الملاعة والخاصة ليست بصحيحة ولا صريحة في توريث
الأم جميع مال ولدها من زوجها الملاعن مع وجود القائل بمضمونها وهو الصدوق (وأنت تعلم) ان
أخبار الباب صريحة في توريثها جميع مال ولدها من زوجها الملاعن صراحة لا تكاد تقابل باحتمال
يعرف ذلك من عرف طريقة الناس في محاوراتهم وفيها الصحيح والحسن الذي يقرب منه (اما الصحيح)
فارواه الصدوق باسناده الى أبان بن عثمان الثقة الذي أجمعوا على تصديقه ولم يثبت وقفه عن
عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن ولد الملاعة من يرثه قال أمه (واما
الحسن) فرواية زرارة عن أبي جعفر عليهما السلام ان ميراث ولد الملاعة لأمه وانها موجودة في
الكتب الاربعة المروية بعدة طرق وقد وصفها في المختلف بالصحة ولعل ذلك هو الظاهر اذ ارسال
الامام عليه السلام موسى بن بكر في حوائجه الى الشام وارشاده له في ذهاب اصفرار لونه مما يدل على
ثبوته واما وقفه فلم ينقله النجاشي وانما ذكره الشيخ رحمه الله في رجال الكاظم عليه السلام فقط
على انه يروي عنه ابن أبي عمير وصفوان وقد علم حالهما سلمنا ولكن اعتضادها بعمل جميع الاصحاب
الا ما شد مما يرجعها على الصحاح ثم ان هاتين الروايتين اللتين اعتمدتهما مخالفتان لاجماع الاصحاب
موافقتان للعامة كما في تلخيص الخلاف والسرائر ونعم ما قال الحلي في هذا المقام ﴿ قوله ﴾ قدس الله
تعالى روحه ﴿ ولو لم يكن له قرابة (١) ورثه الامام عليه السلام ﴾ كان الواجب ان يقول ولا مولى
عناقه ولا ضامن جريره ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ ويرث هو قرابة الأم
على الاصح ﴾ هذا مذهب الاصحاب من غير خلاف كما في المبسوط والسرائر والتقنية وغيرها
وهو الذي يقتضيه شرع الاسلام كما في التهذيب ونسب الى المشهور والأشهر في كثير من كتب
الاصحاب والقول بعدم الارث متروك كما في المسالك وغيرها وبه تضافرت الاخبار وله شهد صحيح

(١) كذا في نسخة الاصل وفي القواعد ولو لم يكن للأم قرابة اصلا ورثه الامام الخ وكذا في كشف
الاثام وكأنه هو الصواب كما لا يخفى (مصححه)

ورث الولد أباه دون العكس وهل يرث أقارب الأب مع اعترافه اشكال ولو قيل يرثهم ان اعترفوا به وكذبوا الأب في اللعان ويرثونه كان وجها ولو خلف اخوين احدهما من الابوين والآخرون من الام تساويا لسقوط اعتبار نسب الاخ بالاب في نظر الشرع (متن)

الاعتبار ولم أجد الخلاف الا من الشيخ في الاستبصار حيث قال إنما يرثهم اذا أقر به الأب بعد اللعان لانه تبعد التهمة عن المرأة وتقوى صحة النسب وحمل عليه قول الباقر عليه السلام في خبر أبي بصير يلحق الولد بأمه يرثه أخواله ولا يرثهم الولد وما في مضر الملا عن الملا الحق باخواله يرثونه ولا يرثهم قال وينص على التفصيل خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام فان لم يدعه أبوه فان أخواله يرثونه ولا يرثهم ونحوه حسن الحلبي عنه عليه السلام (قلت) اما ضعيفتا أبي بصير ومضرة الفضيل فخالهن كما ترى وأما حسنة الحلبي في التهذيب التي تضمنت التفصيل فانها صحيحة في القبة لكن ليس فيها فيه (١) فان لم يدعه أبوه فان أخواله يرثهم ولا يرثونه وانما فيها بعد قوله عليه السلام ويكون ميراثه لأخواله وان دعاه أحد ولد زنا جلد وانما هذه الزيادة موجودة في التهذيب والاستبصار (فان قلت) من حفظ حجة على من لم يحفظ (قلت) ذاك اذا لم يتم القرائن على خلافه وناهيك بتضافر الاخبار وقاوى الاصحاب فالاشتباه ممكن سلنا لكن الطرح هنا متعين لمكان مخالفتها وعدم صحتها الا أن تحمل على الاستحباب كما صنع بعض الاصحاب ولم أجد له معنى مناسباً أو على الثقة عند القائل بعدم اشتراط وجود القائل من العامة **قوله** **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** ويرث (٢) الولد أباه دون العكس **﴿** قدس الله تعالى بيان بعض الاحكام في المقام في الخاتمة التي ذكرها المصنف عند أول الباب والاصل في هذا الحكم الاجماع وإنه لمنقول في النية والسرائر والمسالك والخبار كصحيحة الحلبي وحسنه ويؤيده أن الاقرار بالولد بعد فقه قد يكون للطعم في ميراثه فاذا لم يرث كان ذلك صارفاً له عن الاقرار به لهذا الغرض واقتضى أن لا يكون بعد الجحود الا لتحري الصدق فقط وقد استدل عليه جمع من الاصحاب كالنفيد وغيره بأن اقرار العقلاء ماض على أنفسهم لا لها وقد تضمن اقراره شيئاً على نفسه وشيئاً لها فيصح الاول دون الثاني كذا في المسالك والنكت وغيرها (قلت) هذا انما يصح بالنسبة الى النفقة لا بالنسبة الى الارث فان أخذ الارث لا يضر الملاعن وانما يضر الورثة فأمل **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴿** وهل يرث أقارب الأب مع اعترافه اشكال **﴾** بين الشارحان الفاضلان وجهي الاشكال قال من حيث أنه يرث الأب فرث أقاربه لانه اذا عاد النسب بالنسبة اليه عاد بالنسبة الى الاقارب اذ لا فرق لاتصاله ومن حيث أنه إنما يرث الأب باعترافه واقاربه لا باعتبار ثبوت النسبة في نفس الامر واقرار الأب لا يتعدى على غيره فلا يرث وهذا هو الذي اعتمدته كثير من نفى الارث كالمصنف في المختلف والتحرير والشهيد في غاية المراد والمسالك وصاحب المذهب وغيرهم فجعلوا المدار في هذا الحكم على الاقرار وقد سلف ما فيه من التأمل لان الورثة قد أخذوا باقرار غيرهم ومن لحظ ما ذكرناه في المسئلة السابقة من التأيد ظهر له أن هناك وجهاً آخر للاشكال فيلحظ والتحقيق أن ليس المدار على الاقرار في نسب ولا يرث أما النسب فانه تنفي ثبوته بالكلية والا لورثه الأب ولان الطبيعة الواحدة لا تختلف لوازمها والخبار إنما نطقت بالحق به في الارث فقط وأما الارث من أيه فانه إنما ثبت

(١) أي في القبة (٢) كذا في نسخة الاصل وكان الصواب ورث كما في القواعد وكشف القناع (مصححه)

وكذا لو كان اخا لابويه واخا لأمه او اختين فإيهما يتساويان وكذا ابن الاخ لابوين وابن
الاخ للام ولو خلف اخوين من الابوين مع جد وجده للام تساوا (متن)

بالنص والاجماع لحكمة خفيت علينا لا بالاقرار لانه قد يقال إنه في حق الغير كما عرفت ودعوى
انها شهادة لا تسمع لمكان الوحدة الا أن يقال مقتضى ما ذكرت من بيان الوجه في عدم إرث الاب
منه فيما تقدم أن يرث هو أقارب أبيه ويحجب بأن مثل هذه انما تؤخذ على سبيل التأييد وليست مناط
الحكم فالقول بعدم الارث مطلقاً صدقوا الاب أو كذبوه هو الحق عملاً بالاستصحاب وتبعاً لاجماع
الاصحاب كما في السراير والغنية وليس في الاخبار ما يقطع الحكم المستصحب والمخالف لا يقدح
في دعوى الاجماع بعد القطع ولو كان مجهول النسب كما قرر في محله على أنه معروف النسب والنسبة
وهو التقي أبو الصلاح الحلبي قال في (الكافي) ويرثه بعد اعترافه والرجوع عن فيه ومن يتعلق بنسبه
ولا يرثه الاب ولا من يتعلق بنسبه ونسب أبو العباس في المذهب الخلاف أيضاً الى ابن الشيخ وهو
الشيخ مفيد الدين ولم ينسبه الى أبي الصلاح ونسب الى المصنف التوقف على الاطلاق وهو انما توقف
هنا وربما أشعر به ظاهر الارشاد وأما المختلف والتحرير فقد جري فيها مع الاصحاب من دون
توقف ونسب اليه في المسالك موافقة أبي الصلاح ولعله أشار بذلك الى ما ذكره المصنف في هذا
الكتاب من التفصيل في هذا المقام والى ما سلف له من هذا الكتاب في الخاتمة التي ذكرها في صدر
هذا الباب ونسب صاحب التتبع الى ابن ادریس موافقة الحلبي وليس كذلك نعم اختاره أولاً ثم
عدل عنه الى المختار وتقل عليه اجماع الاصحاب (ثم ليعلم) ان تفصيل المصنف في المقام انما بناء كما هو الظاهر
وعليه الشارحون على اقرارهم أخذ الكل منهم باقراره وفيه نظر من وجوه (الاول) ان اقرارهم انما
هو في حق الورثة فلا يسمع لانه أخذ للغير باقرار الغير (الثاني) ان قضية ذلك أن يلحق بهم اذا
اعترفوا به مع اقامة أبيه على الانكار وهو خلاف الاجماع لان أقصى ما دل الدليل على ان الاعتراف
المخصوص يفيد الالحاق على الوجه المخصوص (الثالث) انه انما يسمع فيما اذا علم امكان العلم بالمقر به
ولم يكذبه الحس والشرع وعليهم في هذه الصورة لا يخلو عن اشكال ثم ان قضية ما قل عن التقي
من الاستدلال والا فهو لم يستدل في الكافي بشيء بان الاقرار كالبينة أو أقوى منها فكما اذا ثبت
النسب بالبينة يتعدى فكذا بالاقرار ان ثبت التوارث من الجانبين لا من جانب واحد كما هو المطلوب
على ان ثبوته من طرف الولد فيرثهم ولا يرثونه مخالف للاعتبار والقياس على الاب على ما فيه قياس
مع الفارق اذ لعل ذلك عقوبة له على فعله والاقارب لم يجنوا جناية حتى يعاقبوا بمثل ما عوقب ولا
سباً اذا لم يكونوا حاضرين مجلس النبي واللعان والاعتبار قاض بثبوت التوارث من الجانبين كدليلهم
ومن هنا يظهر لك ما في الوجه الاول من وجهي الاشكال على ما تقدم قلته عن الشارحين (قال المقدس
الاردبيلي) بعد ان قل حكاية تفصيل للمصنف رحمه الله عن شرح الارشاد وناقشه في هذا التفصيل
ما نصه نعم ان أقر هو أيضاً بالبنوة والاخوة لم لا يبعد ثبوت التوارث والنسب أيضاً لما تقرر عندهم
من حصوله باقرار الطرفين العاقلين البالغين (قلت) ما كان ولد الملاءنة ليعترف بانه ابن زنا حتى
يحتاج الى اقراره اللهم الا أن يكون غير رشيد ثم ان عليهم في هذه الصورة لا يخلو عن اشكال كما
عرفت ﴿قوله﴾ (أو اختين) أي لو كانت الوارث اختين اختاً لابوين وأخرى لام
﴿قوله﴾ (تساويا) أي تساوى الجميع لكونهم بمنزلة الاخوة للام ﴿قوله﴾ (ولو

ولو انكر الحمل فتلاعنا فولدت توأمين توارثا بالأمومة دون الأبوة ولومات الام ولا وارث
سواه فيراثها له ولو كان معه ابوان او احدهما فلكل السدس والباقي له ولو كان مع الابوين
انثى فلها النصف وللابوين السدسان ويرد الباقي اخماسا ومن تبرأ عند السلطان من جريرة
ولده وميراثه ثم مات الولد قيل يرثه عصبه الاب دون الاب وليس بمجيد (متن)

ولدت توأمين توارثا بالأمومة) فيرث كل منهما سدس تركة الاخر فرضا كما لو أنكر ولدين متعاقبين
وفهما بالامان من دون فرق والفرق بان الظاهر من التوأمين كونهما لاب واحد في نفس الامر وان
كان مجهولاً مع عدم الحكم بكونهما من زنا وانتفاء الأبوة ظاهراً لا يتنفي انتفاؤها في نفس الامر
فيتوارثان بالأبوة أيضاً بخلاف المتعاقبين لجواز تعدد الاب في نفس الامر لان المفروض عدم العلم
بحاله لا وجه له لان اعتبار مجرد الامكان في تعدد الأب آت في التوأمين ايضاً كما يستفاد من بعض
الاخبار ان الاخير من التوأمين في الولادة اكبر من السابق وصرح بذلك بعض الاصحاب في باب
الحبوة فاذا ثبت كون أحدهما أكبر جاز تعدد الواطى ولا يلزم من نفي التولد عن زنا اتحاد الاب
لجواز تعدده عن وطى محال كاشبهة والمفروض اشتباه الحال على ان الحكم مجمع عليه في الظاهر كما تشعر
به عبارة الدروس حيث نسبته الى فتوى جميع الاصحاب مع موافقة الاعتبار عند صحيح النظر
قوله قدس الله تعالى روحه) ومن تبرأ عند السلطان من جريرة ولده وميراثه الى آخره) أتى
بلفظ السلطان كعبارة الخبرين والمراد به اما الامام عليه السلام او الحاكم مطلقاً وقد اختلفت الاصحاب في المسئلة
فذهب في النهاية والاستبصار والقاضي والكيدري فيما حكى عنهما الى صحة ذلك استناداً الى رواية صفوان
عن ابن مسكان عن أبي بصير قال سأله عن المخلوع تبرأ منه أبوه عند السلطان ومن ميراثه ومن جريرته
لمن ميراثه فقال عليه السلام قال علي عليه السلام هو لأقرب الناس اليه وفي (الفتية) لأقرب الناس لايه
نقل عن الصحاح ان الخليل هو الذي خلعه أهله فان جنى لم يطالبوا بمجانيته ومثلها رواية يزيد ابن خليل
المجهول قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تبرأ عند السلطان من جريرة ابنه ثم مات الابن
وترك مالا من يرثه قال ميراثه لأقرب الناس الى أبيه قال (في غاية المراد) وفيها نظر من وجهين
(الاول) إرسال الاولى وقطعها وجهالة راوي الثانية (الثاني) أنها ايستا صريحتين في المنع فان الولد
يصدق عليه انه أقرب الناس اليه وجواز تعدد الاب في الثانية الآن التأويلين بعيدان انتهى وتأويل الاولى
مبني على ما رواه في التهذيب دون الفتية وفيها نظر من وجه آخر وهو أنها تضمنتا ذكر السلطان ولم
يعلم المراد به عند السائل فيحتمل ارادة الجائر فيكون الجواب بظاهره ورد على الفتية قال في (المسالك)
وضعف رواية أبي بصير بالارسال في شرح الارشاد وليس بمجيد لانها ليست مرسل بل مقطوعة وكأنه
أطلق الارسال على القطع وهو غير مصطلح (قلت) كثيراً ما يطلقون المرسل على المقطوع والمنقطع قالوا
المرسل هو ما رواه عن المعصوم من لم يدركه بلا واسطة أو بواسطة نسبها أو تركها على علم أو ترك
بعضها أو أجهلها قالوا ويسمى المقطوع والمنقطع هذا (والتحقيق) ان الرواية معلقة ومضرة وهذا التعليق
يخرجها عن الصحيح ويلحقها بالارسال كما صرح بذلك في الدراية لان الرواية هكذا في التهذيب روى
صفوان الى آخره وليس للشيخ طريق معروف مألوف الى صفوان ولم يعلم ان له كتاباً تواتر الى الشيخ

ولا يرث أحد الزانيين ولد الزنا ولا أحد من أقاربهما ولا يرثهم هو لعدم النسب شرعاً
وانما يرثه ولده وزوجه أو زوجته فان قد اولاده فيرثه للامام ومع الزوجين الخلاف
وروي ان ميراثه لأمه ومن يتقرب بها وهي مطرحة (متن)

فكانت معلقة والمطلق كثيراً ما يطلق عليه المرسل ولذا تراهم يقولون حيث يجهل الطريق هذا مرسل
الى فلان وكثيراً ما قالوا ذلك في ابن فضال وقد وقع ذلك للمقدس الاردبيلي طاب ثراه وأما الاضمار
فلا يخرجها عن الحجية لان الضمير راجع الى المعصوم عليه السلام كما قرر في محله لكنه في مقام التعارض
لا يقوى على معادلة غيره وهذه في القبة صحيحة لان طريقه الى صفوان معروف صحيح فلم يبق فيها في
الفقيه الا الاضمار وأطبق جميع الاصحاب عدا من ذكرنا على عدم صحة ذلك التبري للاصل والعمومات
من كتاب وسنة والاجماع كما في السرائر حيث ادعى اجماع المسلمين ولعله بالغ وخصوص خبر محمد
ابن سنان أن الرضا عليه السلام كتب اليه فيما كتب من جواب مسائله علة المرأة أنها لا يرث من الطوب
الا قيمة الطوب والتفرض لان المقار لا يمكن تفسيره وقلبه والمرأة قد يجوز أن ينقطع ما بينها وبينه من
العصمة ويجوز تغييرها وتبديلها وليس الولد والوالد كذلك لانه لا يمكن التفصي منها والمرأة يمكن
الاستبدال بها مضافاً لما ورد في كثير من الاخبار في الشرط الذي يخالف الكتاب شرط الله قبل
شرطك مضافاً الى ما عرفت من حال الروايتين وعلى تقدير العمل بمضمونها يحتمل التعدي الى غير
الأب والابن ويحتمل الاقتصار على مورد النص ويكون مخصوصاً بما يقع عند السلطان فلا يصح لو
وقع مثله بغير حضوره الى غير ذلك مما يقتضيه الخروج عن القاعدة ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى
روحه ﴿ولا يرث أحد الزانيين ولد الزنا ولا أحد من أقاربهما ولا يرثهم﴾ هذا مما اتفق عليه الاصحاب
والمخالف انما هو الصدوق وأبو الصلاح قال في كافيه وولد الزنا يرث أمه ومن يتعلق بنسبها ويرثونه
ولا يرث الفحل ومن يتعلق بنسبه ولا يرثونه وهو المنقول عن ابي علي وربما كان مذهب يونس في
أحد الاحتمالين ولا مستند لهم فيما أجد الا رواية اسحق ابن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام ان علياً
أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول ولد الزنا وابن الملاحنة ترثه أمه واخوته لأمه أو عصبتها وورد عن
يونس ان ميراث ولد الزنا لقرابته من أمه كابن الملاحنة وهذا يحتمل الرواية والراوي وهذه الرواية
التي اعتمدها مطروحة عند الاصحاب لضعفها ومخالفتها أصول المذهب وقواعده وتأولها الشيخ يوم
الراوي بأن يكون سماع الحكم في ابن الملاحنة فظن ان حكم ولد الزنا حكمه انتهى والثانية ان كانت
من كلام يونس فلا كلام والا فهي موقوفة فليست حجة (قلت) هنا حمل قريب وهو ان يكون
هاتان الروايتان محمولتين على ما اذا كان الزنا بالنسبة الى الرجل فقط دون المرأة كأن تكون منصوبة
أو غير ذلك ويؤيده تشبيهه بابن الملاحنة فتكونان موافقتين لما أجمع عليه الاصحاب من أن الزنا ان كان
بالنسبة الى الرجل دون المرأة كان حاله حال ابن الملاحنة فلم يكن للزاني نسب بل انما يكون للآخر
هذا فان مات ولد الزنا ولا زوجة أو لا زوج ولا أولاد كان ميراثه للامام عليه السلام وان كان الزانيان
موجودين وهذه الاحكام كلها مجمع عليها بل قد يقال انها ضرورية وان كانا توأمين لا يرث احدهما
الآخر لان نسبهما الشرعي غير ثابت وهذا الفرع به عليه في المبسوط والله سبحانه هو العالم والحمد

﴿ الفصل الثاني ﴾ في ميراث الخثى من له الفرجان يرث على الفرج الذي يبول منه فان بال منهما فلي الذي يسبق منه البول فان جاء منهما ورث على الذي ينقطع أخيراً فان تساويا اخذا وتركاً حصل الاشتباه (متن)

لله كما هو اهله وصلى الله على محمد وآله الطاهرين هو الله جل شأنه الموفق والمعين ﴿ الفصل الثاني في ميراث الخثى ﴾ قد اشتمل هذا الفصل على بيان أمور (الأول) ان الخثى الذي له مال فرجال وما للنساء يتعين في نفس الامر بالبول فيحكم عليه بالذي يخرج منه البول كما في القضية المشهورة مع القاضي في الجاهلية (الثاني) البدار به مع عدم تأخر الآخر في الاقطاع وقد اطلق جماعة فيحكم للسابق ويكون اللاحق كالاصبع الزائدة (الثالث) التأخر في الاقطاع (الرابع) على تقدير عدم حصول التمييز بشيء من هذه هل هناك طريق آخر للتمييز أم لا قولان واحتمال (اما القولان) فالاول منهما نعم وهم فريقان بعض على اعتبار القرعة وآخرون على اعتبار الاضلاع والقول الثاني لا طريق وهم على احتمالات اربعة تأتي ان شاء الله تعالى (واما الاحتمال) فهل نبات اللحية وتلك التي استدارته والحبل والحيض علامات ام لا احتمالان هذا جميع ما اشار اليه المصنف طالب نراه في هذا الفصل من اقوال الاصحاب ومحتملاتهم ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ يرث على الفرج الذي يبول منه فان بال منهما فلي الذي يسبق فان جاء منهما ورث على الذي ينقطع أخيراً ﴾ كما في المبسوط والنهاية والمقنعة والخلاف والمراسم والوسيلة والغنية والسرائر والشرائع والارشاد والطبقات والمختلف والتحرير والبصرة والايضاح والمهذب والمقتصر وغاية المرام واللمعة والدروس والروضة والتفتيح والمجمع وتعليق القواعد ويظهر منه (١) انه مذهب القطب والمقاتيع وهو ظاهر الكنز والمسالك وهو المنقول عن الایجاز وقد اختلفت عبارات هذه الكتب التي ذكرناها في تأدية هذه الأحكام الثلاثة فقد يتوهم باده بدء قبل اعطاء النظر حقه عدم توافقه على ذلك واقرب شيء الى هذا التوهم عبارة المقنعة حيث قال فان بال من احدهما دون الآخر قضي له بحكم ما بال منه وان بال منهما جميعاً نظر من ايها ينقطع أخيراً ولم يصرح بالسبق السابق اعتباره على الاقطاع وانه لمراد للاجماع المعلوم على اعتباره والمنقول في عدة مواضع كالمسالك وغاية المرام وغيرها فكان قوله وان بال منهما جميعاً معناه من دون سبق احدهما اما اذا سبق احدهما وتساويا في الاقطاع او انقطع قبله غير السابق فالاعتبار بالسبق كما يأتي تفصيله وبهذا القيد عبارة المراسم والغنية وغيرها فينبغي ايمان النظر حتى يظهر توافق العبارات ونقل عن كتاب الاعلام انه قال اجتمعت الامامية على اعتبار المبال فيحكم له على ما يبول منه وان خرج منهما نظر الى الاغلب منهما بالكثرة ومثله صنيع علم الهدى واعتبار الكثرة قريب من اعتبار السابق والاقطاع أخيراً كما نص على الاخير بعضهم ويأتي بيان ذلك وقال (أبو الصلاح) في الكافي وبورث الخثى بحسب المبال واقصر على الاولين أبو علي وعلي بن الحسين ومحمد بن علي بن الحسين والمحقق في النافع وتلميذه اليوسفي في كشف الرموز ولم يذكر الاقطاع أخيراً وادعى الآبي عدم الدليل على اعتباره والقاضي على اعتبار الاقطاع أولاً ونسبه في المختلف والايضاح الى الوهم الفاسد وذكر انه توهم ذلك من عبارة الشيخ (قلت) ومثله فهم بعض المتأخرين من عبارة الشيخ وهو

وم أيضاً وكذا بعض نسخ المتنعة مما يوم ذلك ويأتي مذهب الحسن ان شاء الله تعالى وعبارة النافع قد يظهر منها ان اعتبار الانقطاع مذهب الشيخ فقط وقد علمت الحال في ذلك (لنا على المختار) الاجماع المنقول في السرائر والتحرير والمفاتيح وفي ظاهر (الغنية والخلاف) اذ الظاهر منه ارادة الجميع لا خصوص القرعة كما ان الظاهر من الغنية في آخر الفصل ارادة الجميع بالاجماع وان كان المفيد في كتاب الاعلام موافقاً يضاف الى ذلك اجماع الاعلام وقد نسب اليه اختيار المختار جماعة من الامة محاب على الاطلاق من دون قيد ذلك بالمتنعة هذا بالنسبة الى مجموع الاحكام الثلاثة واما الاولان فلا كلام لاحد فيهما والاجماع منقول عليهما في مواضع عديدة كما عرفت والاخبار المستفيضة الدالة على اعتبار ما يؤول منه فان اتفقا فعلى الاسبق (واما) ما يدل منها على انه اذا بدر منها فلا اعتبار بالانقطاع أخيراً فموقفه هشام بن سالم كما نص على ذلك جماعة بناء على ان الشيخ أخذ الرواية من كتاب التيملي المتواتر اليه وقد تقدم لنا كلام في ذلك حيث قال عليه السلام يورث حيث سبق فان خرج سواء فمن حيث ينبعث وجه الدلالة ان قوله عليه السلام من حيث ينبعث لا بد وان يكون أمراً مغايراً للسبق فهو يحتمل في المقام معاني (١) (أحدهما) ان يكون معناه من حيث يسترسل فيكون المراد قطعاً مع انقطاع الآخر والا فلا فائدة فيه قال في (القاموس) بعثه كعبه أرسله وانبعثه فانبعث وهذا هو الذي فهمه جماهير الاصحاب قديماً ومتأخرون رضي الله تعالى عنهم جميعاً (الثاني) ان يكون المراد منه الثوران المستلزم للقوة والكثرة وهذا يستلزم الانقطاع أخيراً عند من تأمل هذا كله على ما في كثير من النسخ واما على ما في بعض حيث قال من حيث ينبعث فلا اشكال اذ يكون المعنى من حيث ينقطع أخيراً ويدل أيضاً ما رواه ثقة الاسلام في الكافي مرسل عن أبي عبد الله عليه السلام في المولود له مال للرجال وله ماله للنساء يؤول منهما جميعاً قال من أيهما سبق قيل فان خرج منهما جميعاً قال من أيهما استدر فان استدرا جميعاً فمن أبعدهما ومعنى استدر طلب الدر واقتضاه ووجه الدلالة انه عليه السلام قال فمن أبعدهما ومعناه من أبعدهما انقطاعاً جزماً اذ لا معنى لا ببعدهما استدراراً فتكون نصة في المطلوب واشتمالها على ما لا يقول به أحد لا يقدح في الاستدلال بها كما ان ارسالها منجبر بالشبهة ويمكن الاستدلال باخبار الخلاف حيث اعتبر القرعة بعد اعتبار الانقطاع بعد السابق ثم استدلل بالاجماع الفرقه واخبارهم اذ ربما يقال ان الظاهر ارادة الجميع بالاستدلال ويراد بالاخبار اخبار القرعة وغيرها مما وجده دالا على اعتبار الانقطاع أخيراً اذ لا فرق بين اخبار التهذيب والخلاف اذ الكل انما صدر عنه وعرفناه من جهته ولا فرق بين ما يذكره بمعناه أو بلفظه أو يدل عليه من غير ذكر شيء منهما لانه هو الثمة الامين على الدنيا والدين جزاء الله أفضل جزاء المحسنين وقد نقل عبارته في الخلاف برمتها صاحب السرائر ونقل انه استدلل بالاجماع الفرقه واخبارهم وليس لذلك عين ولا أثر في تلخيص الخلاف فيكون اختصاره في المقام غير جيد وقد فهم الأبي من الخلاف خلاف الظاهر وخلاف ما فهمه منه الاصحاب كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى وان آيت عن ذلك كله فبالمنقول من الاجماع على اعتبار الانقطاع مقنع وبلاغ (وليعلم) انهم أطلقوا اعتبار السابق ولعله مخصوص بما اذا سبق أحدهما وتساويا في الانقطاع أو سبق انقطاع غير

(١) كذا في نسخة الاصل فيكون جنماً منطقياً (مصححه)

ف قيل بالقرعة (متن)

السابق اما لو سبق أحدهما على الآخر لكن الآخر تأخر انقطاعه بقدر سبق الاول أو أزيد منه بكثير فربما يقال انه يشكل الحكم باعتبار السابق ولو تأخر انقطاعه بأقل من سبق السابق فيحتمل الترجيح للسابق لانه قد يدعى احتمال ان المدار في الحكم فيما اذا بال منها على الكثرة التي تدل على الاصلة وجعل سبق الانقطاع أخيراً من العلامة عليهما لا أنها مقصودان لانفسهما كما لعله يفهم ذلك من فتاوى الفتاوى ومطاري الاخبار فحيثما تحققت الكثرة على أي نحو كان المدار في الحكم عليها فليأمل (والحاصل) ان المقطوع في دخوله تحت الاجماع والاخبار انما هو سبق مع التساوي في الانقطاع أو سبق انقطاع غير السابق وطريق معرفة هذه الاشياء اذ الخثى لا يقبل قوله في مظان التهمة وجبر النفع ولا يجوز أن ينظر الى فرجه الرجال ولا النساء في حال من الاحوال أن يأمر بالبول ويقابل بالمرآت وينظر الشهود في المرأة بأن يكون في يد كل واحد امرأة كما ورد ذلك عن الامام عليه السلام في جواب يحيى ابن أكرم رحمه الله قوله رحمه الله قدس الله تعالى روحه ﴿ ف قيل بالقرعة ﴾ القائل بها الشيخ طاب ثراه في الخلاف وقواه في الايضاح ومال اليه بعض المتأخرين ونقل هذا القول الحسن بن أبي طالب اليوسفي عن المجلي وجماعة من معاصريه قال ما نصه على ما في نسختين والذي يقضى منه العجب حال المتأخر هنا ذكر اختلاف الاصحاب وانه كان يفتي بالقرعة برهة من الزمان مع جماعة من معاصريه ثم ادعى الاجماع على عد الاضلاع فكيف يصير قول اثنين أو ثلاثة اجماً (فان قيل) المخالف مشهور باسمه ونسبه فلا يقدح في الاجماع (قلنا) لا نسلم فن أين عرفت انه لا يخالف غيرهم أو من أين ان باقي الامامية شرقاً وغرباً موافقون معك انتهى وفيه نظر من وجوه (الاول) اني ثبتت السرائر في نسخ متعددة فلم أجده ما ذكره الآبي نعم ذكر انه كان يعتمد المشهور ويحيل قداحه مع قداح جماعة من أصحابه وكانوا يفرعون الى رجل من معاصريه كان مشهوراً باستخراج فرائض الخثى من غير كسر (الثاني) انه ما استدلل بالاجماع لقول اثنين أو ثلاثة هذا المفيد والسيد ادعيا على ذلك الاجماع ونسبه في الخلاف الى رواية الاصحاب كما يأتي انشاء الله تعالى (الثالث) ان ظاهره عدم تحقق الاجماع بخروج مجهول النسب ومعلومه وانه لا يمكن استعلام مقالة من لا نعلم ممن نعلم كما يذهب الى ذلك شيخه المحقق وبعض الاصحاب وهو بمنزل عن الصواب كما قرر في محله استدلل الشيخ على القرعة باجماع الفرقة وأخبارهم ويؤيده عموم نصوص القرعة وأيده بعض بانه لا شبهة في انه لا بد من القرعة اذا مات ولم يعلم حاله (قلت) من لم يعتمد القرعة حال الحياة لا يعتمد ما حال المات لانه يذهب الى ان له نصف العقدين كما في رواية اسحاق بن عمار ولعل الشيخ أراد بالاخبار الدالة على القرعة عموم اخبار القرعة والا فلم نجد في الخثى ما يدل على اعتبار القرعة ولعله ورد ووصل اليه ولم يصل اليها كما تقدمت الاشارة اليه نعم ورد في المولود الذي ليس له ما للرجال والنساء اخبار تدل على اعتبارها فيه ولذلك ذهب أكثر علمائنا رضي الله تعالى عنهم في هذا بخصوصه دون الخثى الى اعتبار القرعة ونقل عليه الاجماع في السرائر وظاهر الفنية والتفتيح وقد ادعى اليوسفي ان اجماع الخلاف انما نقله الشيخ على الخبر الذي هو ان القرعة لكل أمر مشكل لا على الفتوى وهو خلاف ما فهمه الاصحاب وخلافاً لما نقل من عبارته ولم يذكر الشيخ في الخلاف على ما نقل انه لا بد من الدعاء المحصوص كما في صحيح ابن يسار ولا مطلق الدعاء كما في بقية الاخبار الواردة في

وقيل تعد أضلاعه فإن اختلف عدد الجنين فذكر وإن اتفقا فاقى (متن)

المولود الذي ليس له ما للرجال ولا ما للنساء ويمكن أن يستدل الشيخ بالعمومات الواردة في أواخر هذه الاخبار حيث يقول وأي قضية أعدل من قضية يجال عليها السهام واحتمال الاختصاص خلاف الظاهر وحينئذ فيمكن أن يقال لا بد من الدعاء فيما نحن فيه كما هو ظاهر المذهب والتنقيح والمقتصر وغيرها وكما هو ظاهر الفقيه والمختلف وهذا الكتاب في المقام الآخر أعني في المولود الذي هو عادم الفرجين كما سيأتي إن شاء الله تعالى ويرد على المقامين أن بقية الاخبار الواردة في القرعة خالية عن الدعاء فيمكن الحل على الاستحباب كغير هذين القريدين من مظان القرعة كما في الدروس وغيرها وقد ادعى أبو عبد الله أن الشيخ رجع عن اعتبار القرعة في الحائريات وأنه صدع فيها وفي الخلاف بأن عد الاضلاع مجمع عليه ورده صاحب التنقيح بالمنع من رجوع الشيخ (قلت) إن ثبت أن الحائريات متأخرة عن الخلاف وأنه صرح فيها بالاجماع على عد الاضلاع فالظاهر منه الرجوع وإلا فما كان ليجوز عد الاضلاع مع ما يراه من إجماع القرعة بدعواه على اعتبار القرعة إلا أن يحمل كلامه على وجه آخر يأتي إن شاء الله تعالى وأما دعوى الحلّي أنه صرح بأن عد الاضلاع مجمع عليه فلم يظهر منه ذلك في الخلاف لأنه أقصى ما قال فيه على ما قل أنه مشهور بين أهل النقل في أصحابنا والمخالفين وشهرة النقل لا تدل على الاجماع في الحكم هذا أقصى ما يقال في المقام ويأتي بيان ما نختار ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وقيل يعد أضلاعه ﴾ القائل بذلك علم الهدى في الانتصار والمحقق المعلى في السرائر وهو المحكي عن الكاتب أبي علي وعن الشيخ المفيد في كتاب الاعلام وعن شيخ الطائفة في الحائريات حيث قال لا مانع منه ونسبة في الخلاف الى رواية الاصحاب وفي النهاية الى الرواية كما صنع الحسن إلا أن ابن أبي عقيل صرح بعدم صحتها عنده ولبعض أن القرعة وعد الاضلاع وتوريث نصف النصيبين إنما يذهب إلى أحدها من يذهب بعدم عدم التمييز بالاعتبارات السالفة فمن لم يذكر الاقطاع مثلاً ينتقل إلى عد الاضلاع مثلاً بعدم السبق فالمرتضى إنما يعتبر العد بعدم عدم التمييز بالكثرة وهكذا كل فيما ذهب إليه (احتج) المفيد والمرتضى والمحقق المعلى على ذلك بالاجماع كما في كتاب الاعلام على ما قل عنه والانتصار والسرائر واستدل أبو عبد الله أيضاً بالآيات الدالة عنده على حصر الناس في الذكور والاناث وبأن القرعة موردها المشتبه ولا اشتباه مع ورود النص بعدم الاضلاع وبالرواية المشهورة (وفيه) أن التبع قاض بعدم تحقق الاجماع كما ستعرف كيف لا والمفيد نفسه ذهب في كل كتاب الى مذهب ولم يعلم تأخر كتاب الاعلام حتى يكون عدل فيه عما ذهب اليه في المنفعة وكذا المحقق المعلى اعترف بأن توريث نصف النصيبين كان مشهوراً في عصره وأنه كان عليه برهنة من الزمان على أن إجماعهم هذا معارض باجماع الخلاف الدال على اعتبار القرعة وباجماع الفقيه كما هو الظاهر الدال على اعتبار نصف النصيبين وبالشهرة المنقولة على ذلك في عدة مواضع وبالاخبار كما يأتي إن شاء الله تعالى (واما الآية) قد أجيب عنها بأنها وردت مورد الغالب سلمنا الحصر لكننا نقول يجوز مخالفة هذا الفرد في النصيب بالدليل (وأما الثالث) فعلى تقدير تسليمه فأنما يرد على القائل بالقرعة قال بعض الاصحاب وعد الاضلاع مخالف لأهل التشريع حيث لم يفرقوا بين الذكر والانثى (قلت) وللعصّ فأننا كثيراً ما اعتبرنا ذلك فلم نزد الا شبهة اللهم الا أن يكون هناك معصوم فيعين لنا الاضلاع

ويحدد لنا الحد ويبين لنا كيفية حال المد ولولا أن هؤلاء الاجلاء رضي الله تعالى عنهم ذهبوا الى عد
لاضلاع قلنا لا وجه له أصلا الا بتأويل يأتي يانه انشاء الله تعالى لانه لو كان علامة لما أشكل حاله ولما
أحتج الى علامات البول فكان القول به مناقضا للقول باعتبار علامات البول وروايته معارضة لتلك
الروايات كما يقتضيه أمان النظر (وعساك تقول) ان اعتبار البول أسهل من اعتبار الاضلاع فينتقل
اليه عند تذرره (فيه) على ضعفه ان ذلك خلاف المفهوم من كلامهم والاسهلية ممنوعة لاحتياج
ذلك الى المرات والشهود ونحو ذلك وأما رواية الاضلاع فقد رواها الشيخ بطريق ضعيف ورواها
المفيد في ارشاده عن الحسن بن علي المدي عن سعد بن طريف عن الاصمغ بن نباته عن أمير المؤمنين
عليه السلام والصدوق بطريق كالصحيح بإبراهيم بن هاشم فهي معتبرة السند صريحة لدلالة مشهورة
النقل ولتوردها على ما في الفقيه لانه رواها بطريقه الى عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي
جعفر عليه السلام قال ان شريحا القاضي بينما هو جالس في مجلس القضاء اذ أتته امرأة فقالت أيها
القاضي اقض بيني وبين خصمي قال لها ومن خصمك قالت أنت قال افرجوا لها فدخلت فقال لها
وما ظلامتك قالت أن لي مالا لرجال وما للنساء قال شريح ان أمير المؤمنين عليه السلام يقضي على
المبال قالت اني أبول بهما جميعا ويسكنان معا قال شريح والله ما سمعت بأعجب من هذا قالت وأعجب
من هذا قال وما هو قالت جاءني زوجي فولدت منه وجامعت جاريتي فولدت مني ففرض شريح
احدى يديه على الاخرى متعجبا ثم جاء الى أمير المؤمنين عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين لقد ورد
علي شي ما سمعت بأعجب منه ثم قص عليه قصة المرأة فسألها أمير المؤمنين عن ذلك فقالت هو
(هي خل) كما ذكر قال علي عليه السلام ومن زوجك قالت فلان فبعث اليه فدعاه فقال اتعرف هذه
قال نعم هي زوجتي فسأله عما قالت فقال هو كذلك فقال له أمير المؤمنين عليه السلام لانت أجرى
من راكب (خاصة خل) الاسد حيث قدم عليها بهذه الحال ثم قال يا قنبر ادخلها بيتا مع امرأة
تعد اضلاعها فقال زوجها يا أمير المؤمنين لامنه ولا ائمن عليها امرأة فقال أمير المؤمنين علي بديار
الخصي وكان من صالحه أهل الكوفة وكان يثق به فقال يا دينار ادخلها بيتا وعمر من ثيابها ومهرها ان
تشد مئزرا وعد اضلاعها ففعل دينار ذلك فكان اضلاعها سبعة عشر تسعة في اليمين وثمانية في اليسار
فالبسها عليه السلام ثياب الرجال والقلنسوة والنعلين والقي عليه الرداء والحقة بالرجال فقال زوجها يا أمير
المؤمنين ابنة عمي وقد ولدت مني تلحقها بالرجال فقال اني حكمت عليها حكم الله ان الله تبارك وتعالى
خلق حواء من ضلع آدم الايسر واضلاع الرجل تنقص واضلاع النساء تمام ورواية التهذيب
ليس فيها أنها ولدت وفيه تفاوت في المتن دون (١) الا في أخذ الشعر وقد اشتملت على أحكام (منها)
اعتبار عد الاضلاع (ومنها) قبول خبر الواحد وان كان خصيا اذا كان ثمة وعلى جواز رؤية الرجل لخصي بدن
الامرأة لضرورة الاشهاد الا أن قول لم ير بدن امرأة وانما رأى بدن رجل اذ يمكن ان يكون الامر بالتعرية
للعلم الواقعي بأنها من الرجال فتأمل (٢) (ومنها) ان القلنسوة والرداء والنعلين من زي الرجال وكذا عدم
الشعر على ما في التهذيب وهي صريحة على ما في الفقيه بأنها ولدت وأولدت وانها لم تكن زوجة شرعا في الواقع

(١) كذا في نسخة الاصل والظاهر وقوع خلل في العبارة (٢) لعله اشارة الى تصريح الرواية بجواز
نظر النساء اليها أيضاً (محسن الحسيني العاملي)

(واعلم) ان الضلع بكسر الصاد وفتح اللام يؤنث ويذكر أنث في رواية السكوني حيث قال عليه السلام خلقت من ضلع آدم القصوى اليسرى وجمعه ضلع وضلوع واضلاع وفي هذا الحديث ورد مذكرا والمراد بالاقصى والقصوى ما هو على طرف الاضلاع دون الوسط وفي (الصحيح) القصاء البعد والناحية (قوله عليه السلام) حيث تقدم اما من الاقدام بمعنى الشجاعة أو من التقدم بمعنى الاتيان من قدم بالكسر يقدم بالفتح كعلم يعلم وقوله عليه الصلاة والسلام من خاصى الأسد كما في التهذيب وبعض نسخ الفقيه اشارة الى المثل المشهور قال في (مجمع الامثال) اجر من خاصى الأسد يقال ان حراثا كان يحراث فأتاه الأسد فقال ما الذي ذلل لك هذا الثور حتى يطعمك قال اني خصيته قال وما الخصاء قال ادن مني أركه فدنا منه الأسد متقاداً ليعلم ذلك فشده وثاقاً فخصاه فقبل اجر من خاصى الأسد وهذه الرواية مع كونها قضية في واقعة معارضة باخبار التصنيف الواردة في الكتب (ومنها الحسن) بطريق الكافي والموثق بطريق التهذيب بناء على ان ما رواه الشيخ عن التبلي قد أخذه من كتابه المتواتر اليه فتأمل ورواه الصدوق بطريق معتبر بملاحظة اجماع المدة (وعاك قول) ان الصدوق كما رواه روى خبر الاضلاع بطريق حسن كما تقدم (قلت) قوله بعد روايتها ان حواء ما خلقت الا من فاضل طينة ضلع آدم عليه السلام (الا من طينة آدم عليه السلام خ ل) وكذا النخلة والحمامة (والحمام خ ل) والا لزم ما يقوله أهل التشنيع ان آدم عليه السلام كان ينكح بعضه ويأكل بعضه ظاهره الاعراض عنها (عن ظاهرها خ ل) بل دعوى اعراض الاصحاب عن ظاهرها مضافاً الى ما يجده من اعراض اكثر الاصحاب عنها مع عدم موافقتها لاهل التشريح وعدم معرفة ذلك بالحس فلا جرم حصل التعارض والترجيح لاخبار التصنيف ولا اجمال في المتن والدلالة كما ظن بعض حيث رماها به وبالضعف في السند فانها وان لم تكن بمكانة رواية العد من الظهور الا انها ليست بمجولة كما هو المتعارف في مجرى العرف واللغة ولذا ما توقف أحد من الاصحاب في فهم الحكم منها والضعف منجبر على تقدير تسليمه بعمل الاصحاب والسيد والمجلى انما أعرض عنها أي عن اخبار التصنيف جرياً على أصلهما بل السيد لم يستدفعها ذهب اليه على رواية شريح وانما عول على الاجماع المتردد ومثله الشيخ المفيد في كتاب الاعلام على ما نقل من عبارته فظهر ان من قال بمضمونها لم يعول عليها وهما اللذان اقدم بهما أبو عبدالله كما صرح هو به فلم تكن الرواية بالمسكاة التي ادعاها فيها مضافاً الى ما علمت مما ورد عليها وقد علمت ان القديم ابن أبي عقيل لم يثبت عنده صحتها وليس يريد الاصطلاح المتجدد جزماً بل انما أراد عدم ثبوت مضمونها فكان المدار في الحكم بالاضلاع على دعوى الاجماع ونحن لم نتحققه لما علمت من ان جماهير القدماء والتأخرين على خلافه على انه معارض بمثله وقد قرر في محله بيان السبب في تعارض الاجماع من القعيين أو الفقيه الواحد في الكتابين أو في الكتاب الواحد كما يتفق ذلك للشيخ فلا وجه لما ذكره في المسالك من نسبة الدعوى كذلك الى الفساد فتأمل (وقد ذكر الشهيد الثاني) وغيره ان رواية العد ضعيفة وكأنهم انما لحظوا سند التهذيب فقط أو انهم مما يعتقدون اشتراك محمد بن قيس والحق انه لا اشتراك لمكان عاصم كما قرر في محله هذا ويمكن الجمع بين جميع الاخبار وكثير من الاقوال بأن يقال بالتخير بين هذه الامور الثلاثة كما يرشد اليه قوله في النهاية وهو أحوط وقوله في الحائريات وهو جائز لا مانع منه الى غير ذلك مما لم له يفهم من مطاوي بعض الفتاوى فيكون مراد من ذكر واحد منها فقط بمن يفهم منه التخيير انه أقرب الافراد

وقيل يرث نصف النصيبين وهو الأشهر ونبات اللحية وتقلك الثدي والحبل علامات على الأقرب وفي كيفية معرفته طرق أربعة (الأول) أن يجعل مرة ذكرًا ومرة أنثى وتعمل المسئلة على هذا مرة وعلى هذا مرة أخرى ثم تضرب أحدهما في الأخرى (متن)

وأينها أو أسهلها في ظنه وبالجملة يعتبره على وجه لا يكون مستقلاً للآخر عن درجة الاعتبار بالكلية وبذلك يمكن الجمع بين الإجماعات أيضاً فيكون الحاصل أن الشيعة مجمعون على هذه الثلاثة على سبيل التخيير فتصح دعوى الإجماع على كل واحد بافتراده ولولا ما أطل به المحقق العجلى في السرائر من النقض والابرام لانطبقت على ذلك جميع الأقوال لأنه لما ذكر ذلك وجاء من تأخر عنه ظن أن الأمر كذلك لمكان أخبار الثقة بذلك والظاهر أنه طاب ثراه أعرض عن الأخبار في المقام مطلقاً وعن علاج تعارضها وجرى على ظاهر الأقوال ولو أمعن النظر ولحظ الجمع بين روايات الباب لزمه جلاء الأصحاب عن الخل والاضطراب فليتأمل في المقام فإنه من مزال أقدام الأقدام - قوله - قدس الله روحه ﴿ وقيل يرث نصف النصيبين ﴾ إقائل بذلك الشيخ في النهاية والمبسوط والمفيد في المقنعة والصدوق وسائر وابن حمزة وابن زهرة والمحقق الطوسي في الطبقات والمحقق والآبي والعلامة وولده وابن أخيه والشهيدان وأبو العباس والعصيري والمقداد وسائر المتأخرين الأمن شد من تردد أو مال إلى غيره وهو المنقول عن الإجماع والمذهب القديم والكمال وعن علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهم جميعاً وتقل عليه في الغنية الإجماع على الظاهر ونقلت عليه الشهرة في عدة مواضع والحجة على ذلك بعد الإجماع الأخبار كما عرفت مع التأييد بالشهرة ويشهد له الاعتبار لأن المهود من الشرع الشريف قسمة ما يقع فيه التنازع بين الخصمين مع تساويهما في الحجة وعدمها والأمر هنا كذلك لأنه إذا خلف مع الخنثى ذكرًا فالخنثى يقول أنه ذكر والذكر ينكر فله ما اتفقا عليه وهو سهم الأنثى ويقع التنازع في التفاوت وليس أحد الاحتمالين أولى فتمين الانقسام وقد علمت أنه لا ينافيه انحصار الناس في الذكر والانات لما تقدم بيانه من عدم التسليم وعلى تقديره فيجوز مخالفة هذا الفرد في النصيب بالدليل ويبقى الكلام في تمامية الدليل وقد علمت أنه تام - قوله - قدس الله تعالى روحه ﴿ علامات على الأقرب ﴾ لأن الاستقراء في أكثر الناس يحكم بذلك ما لم تتعارض علامتان كما في القضية التي قضى فيها أمير المؤمنين عليه السلام فإنه عارض فيها الحبل الأجل (ويؤيده) ما رواه محمد بن أحمد بن علي الفتل الفارسي في روضة الواعظين عن الحسن بن علي عليهما السلام حيث قال فإن كان ذكرًا احتلم وإن كانت أنثى حاضت وبدا ثديها وما رواه بعض علماء الشيعة حين سئل عن الخنثى فقال روى بعض أصحابنا من وجه ضعيف لم يثبت عندي صحته وذكر قضية الاضلاع إلى أن قال وروي عنهم عليهم السلام وذكر ما ذكر إلى أن قال وجميع ما ذكرناه من العلامات التي يعرف بها الرجال من النساء مثل الحيض واللحية والاحتلام والجماع وغير ذلك انتهى ما رواه وهو يوافق كلام الحسن قال الخنثى عند آل الرسول صلى الله عليه وعليهم وسلم فإنه ينتظر فإن كان هناك علامة يبين بها الذكر من الأنثى أو احتلام أو لحية أو ما أشبه ذلك فإنه يورث على ذلك - قوله - قدس الله تعالى روحه ﴿ وفي كيفية معرفته طرق الأول أن يفرض مرة ذكرًا ومرة أنثى ﴾ كما اختاره في الوسيلة والنافع والارشاد والدروس واللمعة والروضة واستقر به في الكشف وهو المشهور بين أصحابنا

كما في الايضاح وتعليق النافع للمحقق الثاني والتنقيح وفي (المسالك) انه أظهر بينهم وحكي جماعة انه مختار الشيخ في المبسوط والذي وجدته في المبسوط اختيار الثاني ونسبة هذا الى القيل وجعل الثاني هو الاصل والممول عليه نعم ذكر فيه فروعا بناها على الاول دون الثاني ولعل من نسب اليه الاول فهم ذلك من الفروع وربما ظهر منه اختصاص الثاني بما اذا كانت هناك مع الخنثى ابن أو بنت أوهما كما هو مذهب الشهيد الثاني بحسب الظاهر كما تأتي الإشارة اليه في الفروع التي سيذكرها المصنف طاب ثراه وقد تشاغل كثير في بيان استخراج سهام الخنثى ولم يلتفتوا إلى حال القاعدة ونحن نقول قد بنى المصنف طاب ثراه وغيره السلوك في هذا الطريق على أمرين (الاول) أن الأكثر المناسبات والمائل والحاصل من الضرب كما في الموافق والمباين يضرب في اثنين (الثاني) فرض المسئلة مرتين وربما (وقد دخل) يقال أنه يرد على الاول (أولاً) أنا قد لا نحتاج الى الضرب في اثنين (وثانياً) أن الضرب في اثنين قد لا يكفي في تحصيل حصة الخنثى صحيحة بل لابد من معاودة الضرب مرة أخرى أو مرتين أما الاول ففيما إذا مات وخلف أحد أبوين وخنثى فلي تقدر الذكورة الفريضة من ستة وكذلك على تقدير الانوثة إلا أنها تنكسر هنا في مخرج الربع لأن السدس لاحد الأبوين والنصف للخنثى حيث فرضت أتى فيبقى اثنان بردان أربعاً فتضرب أربعة في ستة فالحاصل أربعة وعشرون لاحد الأبوين على فرض الذكورة أربعة وعلى تقدير الانوثة ستة فله نصفها خمسة وللخنثى على تقدير عشرون وعلى آخر ثمانية عشر فله نصفها تسعة عشر فقد صحت الفريضة ولم نحتاج الى ضربها في اثنين ومثله ما لو خلف أبوين وخنثى سواء جرينا به على الطريق المألوف أو جرينا به على ما ذكره المصنف كالمحقق في الشرائع إذ على التقديرين تكون الفريضة من ثلاثين حاصلة من ضرب الستة في الخمسة التي هي الفريضة الأخرى على ما اختاره أو التي هي مخرج الخمس على القاعدة المعروفة للأبوين أحد عشر وللخنثى تسعة عشر لأن ذلك نصف ما يحصل لهما على الفرضين فقد صحت الفريضة من دون ضرب في اثنين (فان قلت) لا بد منه لأن الاحد عشر لا تنقسم صحيحة على الأبوين (قلت) إنما ضرب القاعدة كذلك لتحصيل ميراث الخنثى فقط فتأمل ومثله ما لو خلف أبوين وخنثين فان الفريضة من ستة للأبوين السدسان وللخنثين الباقي ومثله ما لو خلف أبوين وذكر وخنثى كما سيأتي (وأما الثاني) من الأيرادين فبما إذا خلف خنثين واحد أبوين فانه لا بد فيه من الضرب في اثنين مرتين سواء جرينا به على ما ذكره المصنف هنا كالإرشاد أو على الطريق المألوف لأنه لا بد وان ينتهي إلى ثلاثين وحينئذ يكون حصة الخنثين على أحد التقديرين خمسة وعشرين وعلى الآخر أربعة وعشرين وليس لمجموعها نصف صحيح وكذلك مجموع الخمسة والستة اللتين هما حصة أحد الأبوين على كل من التقديرين فلا بد من ضرب الثلاثين في اثنين فيصير الحاصل ستين ونصيب الخنثين تسعة وأربعون وهي نصف مجموع النصيبين وهي لا تنقسم على اثنين فتضرب الستين في اثنين فالحاصل مائة وعشرون ومنها تصح صحيحة (ويرد على الثاني) من الأمرين أنا قد لا نحتاج الى الفرض مرتين إذ يكفي احديهما لأنه اذا مات وخلف ذكراً وخنثى وفرضنا الخنثى ذكراً كان واحداً من اثنين واذا حذف سدسه حصل له نصف النصيبين فنطلب عدداً يكون له نصف ونصفه سدس صحيح وهو اثنا عشر فنصفه ستة واذا حذف سدسه بقي خمسة هي حصة الخنثى واذا فرضنا الخنثى أنثى نقول اذا زدنا على حصة الأتقى ربعاً يكون نصف النصيبين وربما اشعر بهذين الأبرادين بعض عبارات البعض ولعله هو السر في اختيار بعض الثاني كما يأتي ويمكن أن يقال ان المراد انه لا بد من

ان تباينتا او في وقفهما ان اتفقتا ويجتزى باحدهما ان تماثلتا وبالاكثر ان تناسبتا (متن)

الضرب في اثنين اذا احتيج اليه كما هو الشأن في سائر الفروض او يقال انه لا بد منه مطلقاً طرداً للقاعدة وضبطاً للقانون فيسهل التناول ولم يقيد الضرب في اثنين بمرة أو مرتين حتى يرد عليه ثاني الامر من من الايراد الاول (وأما الايراد الثاني) فيجواب عنه بأنه انما عرف الاكتفاء بزيادة الربع أو نقصان السدس من العمل المذكور ولولاه لم يعلم ذلك نعم ذلك اختصار في القاعدة لا ايراد عليها **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه (ان تباينتا) كما اذا مات وخلف ذكراً وخنثى فان المسئلة على الذكورية من اثنين وعلى الأنوثة من ثلاثة وبينهما تباين فنضرب أحدهما في الآخر فالخصل ستة ثم نضربها في اثنين لانك اذا قسمت الستة تارة على الذكورة يكون للخنثى ثلاثة أسهم وعلى تقدير الأنوثة يكون لها سهمان والمجتمع خمسة فلها نصفهما فتكسر في مخرج النصف فاذا ضربتها في اثنين حصل اثنا عشر للذكر سهم من اثنين تضربه في ثلاثة يحصل ثلاثة وسهمان من ثلاثة على تقدير تضربها في اثنين يحصل اربعة فالمجموع سبعة للذكر وللخنثى سهم من اثنين على تقدير تضربه في ثلاثة يحصل ثلاثة وسهم من ثلاثة على تقدير تضربه في اثنين يحصل اثنان فالمجموع خمسة هذا على ما ذكره المصنف او تأخذ نصف ما لكل منهما على التقديرين فللذكر على تقدير ستة وعلى آخر ثمانية ونصف المجموع سبعة وله سبعة من اثناعشر وللخنثى على تقدير ستة وعلى آخر اربعة ونصفها خمسة وله خمسة من اثنا عشر **﴿ قوله ﴾** طاب ثراه (وفي وقفهما ان اتفقتا) كذا ذكرين وخنثين فانها على تقدير ذكورتها من اربعة وعلى تقدير أنوثتها من ستة ويتوافقان بالنصف فتضرب نصف أحدهما في الأخرى يبلغ اثني عشر ثم تضرب اثنين في المجتمع يحصل اربعة وعشرون فكل واحد من الذكرين حصل له واحد من اربعة تضربه في وفق الستة يحصل ثلاثة وتارة ثمان من ستة تضرب في وفق الاربعة وذلك اربعة والمجموع سبعة وقد حصل لكل واحد من الخنثيين تارة واحد من اربعة مضروب في وفق الستة يحصل ثلاثة وتارة واحد من ستة مضروب في وفق الاربعة وذلك اثنان فيكل لكل واحد منهما خمسة هذا على ما اشار اليه المصنف رحمه الله او تجمع الصيغتين على كل من التقديرين وتدفع نصفهما لكل من الذكرين والخنثيين فللذكر على تقدير ستة وعلى تقدير ثمانية ونصفها سبعة فلأحد الذكرين سبعة وللآخر سبعة ولكل واحد من الخنثيين على تقدير ستة وعلى آخر اربعة ونصفها خمسة فلكل واحد من الخنثيين خمسة **﴿ قوله ﴾** طاب ثراه (ويجتزى باحدهما ان تماثلتا) كما لو مات وخلف أبوين وخنثين فلي تقدير الذكورة الفريضة من ستة وكذا على تقدير الأنوثة فان شئت اجتزئت باحدهما من دون ضرب في اثنين فأعطيت الأبوين السدسين وقسمت الباقي بين الخنثيين وان شئت ضربت الستة في اثنين ليحصل اثنا عشر وقلت لكل من الأبوين اثنان على التقديرين فالمجموع اربعة له نصفها اثنان فحصل للأبوين معاً اربعة ولكل من الخنثيين اربعة نصف ثمانية لانهما ان كانا ابنتين كان لهما الثلثان وان كانا ابنتين كان لهما الباقي بلا فرض وهذا انما يكون عند اليأس من تحقيق حالها بوجه من الوجوه والا فالحكم بالتسوية على الاطلاق لا وجه له اذ قد يكون أحدهما ذكراً والآخر أنثى وسيأتي الكلام في ذلك انشاء الله تعالى عند تعرض المصنف له طاب ثراه **﴿ قوله ﴾** قدس الله روحه (وبالاكثر ان تناسبتا) أي تداخلتا كأبوين وذكر وخنثى فانها على تقدير الذكورة من ستة وعلى تقدير

ثم تضربها في اثنين ثم تجمع مالكل واحد منهما ان تماثلتا وتضرب مالكل واحد من احدهما في الاخرى ان تباينت او في وقفها ان اتفقتا فيدفعه اليه وهذا يسمى التزويل (الثاني) أن يجعل للخنثى سهم بنت ونصف بنت فلو خلف ابناً و بنتاً وخنثى بسطت سهامهم فتجعل لحصة الابن نصفاً ولحصة البنت نصفاً فيكون اقل عدد يفرض للبنت اثنان وللذكر (متن)

الاوثة من ثمانية عشر لانكسار ثلثي الستة على ثلاثة فنضرب ثلاثة في ستة ليحصل ثمانية عشر والثمانية عشر والستة متناسبتان أعني متداخلتين فيجتزى بالاكثر وهي الثمانية عشر فان شئت قلت للابوين ستة وللذكر سبعة وللخنثى خمسة من دون ضرب في اثنين وان شئت ضربت الثمانية عشر في اثنين فالحاصل ستة وثلاثون لكل من الابوين على كل من التقديرين ستة فالجموع اثنا عشر فللكل واحد من الابوين ستة فلها معاً اثنا عشر وللذكر على تقدير اثنا عشر وعلى آخر ستة عشر فله نصفها أربعة عشر وللخنثى على تقدير اثنا عشر وعلى آخر ثمانية فالجموع عشرون فله نصفها عشرة **قوله** قدس الله تعالى روحه **(ثم تضربها في اثنين)** الضمير راجع الى المسئلة باعتبار الاربعة المذكورة فيكون المراد انك تضرب المسئلة التي هي الاكثر أو احديهما أو مضروب احديهما في الاخرى أو في وقفها وانما تضربها في اثنين لتصح مسئلة الختاني فقط كما هو الظاهر كما عرفت سابقاً ويحتمل لتصحیح مسئلة الختاني ومن معه كما فيما اذا ترك ابوين وخنثى فالفريضة من ثلاثين سواء جرينا به على القاعدة أو على ما سيذكره المصنف طاب ثراه لان حصة الابوين في هذا الفرض أحد عشر هي نصف مجموع النصيبين (نصيبها خ ل) على كل من التقديرين وتنكسر عليها فن قلنا ان القاعدة انما ضربت لتحصيل سهم الخنثى صحيحاً فقط لا يحتاج الى ضربها في اثنين ليكون الحاصل ستين والا فلا بد منه وقد قدم الكلام في ذلك مستوفى **قوله** قدس الله تعالى روحه **(ثم تجمع مالكل منها)** الضمير راجع الى المسئلتين فيكون المعنى فتجمع مالكل واحد من الورثة على كل واحدة من المسئلتين ان تماثلتا ففي المثال يجمع مالكل من الابوين وهو سهم من ستة على التقديرين فيكون لكل واحد سهمان وما لكل من الخنثيين وهو سهمان فيكون أربعة أسهم ولم يذكر التداخل وكان الواجب بيان حاله اذ ليس ما ذكر أخفى منه والحال فيه أن تأخذ نصف النصيبين من الاكثر ان لم ينكسر والا فمن مضروبه في اثنين كما سلف بيانه **قوله** قدس الله تعالى روحه **(ثم تضرب مالكل واحد من احديهما في الاخرى الى آخره)** أي قبل الضرب في اثنين اذ به يسهل أخذ النصيبين ولا يحتاج منه الى أخذ نصف مجموع النصيب كما هو بعد الضرب في اثنين نعم يكون هذا شاهداً على الحاصل من ذلك والحاصل انه لا فرق في هذا الطريق بين أن تجمع مالكل وتضرب مالكل في الآخر أو في وقفه قبل الضرب في اثنين وبين أن يؤخذ نصف النصيبين بعد الضرب في اثنين وعبارة المصنف غير وافية ببيان حال أحد هذين الامرين نعم أشار الى حال أحدهما من غير ان يتم بيانه ورتب الآخر عليه مع انه خلف عنه يقوم مقامه بانفراده فتأمل **قوله** قدس الله تعالى روحه **(وهذا يسمى التزويل)** وجه التسمية بدور على أحد أمرين اما لانه من تزويل الاحوال لانك تفرض له احوالاً متغايرة واما لانه من تنزيل الحساب لانك تطلب مالاله تلك النسبة **قوله** قدس الله تعالى روحه **(الثاني ان يجعل للخنثى سهم بنت ونصف بنت الى آخره)**

ضعفهما وللختى نصفهما فالفريضة من تسعة ولو كان مع الخثى ذكر فالفريضة من سبعة ولو كان معها اثني فالفريضة من خمسة (الثالث) ان تورثه بالدعوى فيما بقي بعد اليقين (متن)

هذا الطريق هو المسمى بطريق التحقيق وهو الاصل وعليه المول كما ستعرف ان شاء الله تعالى وقد استحسنه في التحرير والايضاح وجعله اقرب من الاول الى نصف البنت ونصف الابن في الايضاح وتعليق المحقق الثاني وهو المحكي عن الایجاز وقال في (الكشف) واختاره المصري منا في التحرير ولقد نسب في الكشف والمسالك والتنقيح الى النهاية وقد تبعت كتاب النهاية فلم اجد لذلك اثراً وما زاد فيها على ان قال ورث ميراث الرجال والنساء نصف ميراث الرجال ونصف ميراث النساء وهذا هو عنوان المسئلة تعنون به اولا ثم يند كرون الطرق كما صنع في الشرائع والنافع وغيرهما من هو مختار المبسوط وقد نسب الاول اليه جماعة كما قد عرفت وانه لسهو من القلم نعم ذكر فيه فروعاً بناها على الاول وقد ذكر المصنف طاب ثراه في هذا الطريق ثلاثة أمثلة خولف فيها الطريق الأول (أما الاول) وهو ما اذا خلف ابناً وبنتاً وختى فعلى هذا الطريق تكون الفريضة من تسعة كما هو ظاهر للختى منها ثلاثة وللدكر ثلث وتسع وللانثى ثلث الا تسماً وعلى الطريق الاول تكون الفريضة من أربعين لانك ان فرضت الخثى ذكراً فنصيبه خمسان فتكون الفريضة من خمسة للاتى خمس وهو واحد وللدكر اثنان وللختى اثنان وان فرضته اثني فنصيبه ربع فتكون من أربعة للدكر اثنان وللختى والاثني اثنان وبين الارسة والخمسة تباين فنضرب احدهما في الأخرى فالحاصل عشرون ثم الحاصل في اثنين فالمرقع اربعون ففي صورة الذكورة نصيب الخثى ستة عشر وهي الخمسان من اربعين وفي صورة عشرة وهي ربع الاربعين فمجموعهما ستة وعشرون فنصفها ثلاثة عشر والباقي من الاربعين سبعة وعشرون ثمانية عشر للدكر ونسمة للاتى قد حصل للختى من الاربعين ثلاثة عشر وهي تنقص عن ثلثها ثلث واحد وقد كان هناك له ثلث التسعة من غير نقصان (واما الثاني) وهو ما اذا خلف ذكراً وختى فالفريضة على الثاني من سبعة كما ذكر المصنف قدس سره فاللختى ثلاثة اسباع وللدكر أربعة اسباع وعلى الطريق الاول تكون الفريضة من اثني عشر كما سلف للختى منها خمسة وهي ليست ثلاثة اسباع الا اثني عشر لان ثلاثة اسباع الاثني عشر خمسة وسبع فقد قصت حصة الخثى عن الثلث بسبع (واما الثالث) وهو ما اذا خلف اثني وختى فالفريضة على الطريق الثاني من خمسة كما ذكره المصنف طاب ثراه فاللختى ثلاثة اخماس التركة وللانثى منها سهران وعلى الطريق الاول تكون الفريضة من اثني عشر للختى منها سبعة وللانثى خمسة فقد قص نصيب الخثى عن الثلاثة اخماس التركة بخمس واحد وذلك لان خمس الاثني عشر اثنان وخمسان فتكون الثلاثة اخماس الاثني عشر سبعة وخمس وانما حصل للختى منها سبعة ومن هنا تعلم انه اقرب من الاول لنصف الابن ونصف البنت فاذا أمكن جريان الثاني في جميع الفروع كما سيأتي التنبيه عليه ينبغي ان يكون هو الاصل وعليه المول وسيظهر لك حال الطريق الثالث باحتماليه والرابع حفظ قوله ﴿ قدس الله تعالى روحه ﴾ (الثالث ان تورثه بالدعوى) هذا يسمونه طريق الدعوى وهو على طريقتين (الاول) ان يورث بالدعوى فيما بقي بعد اليقين (الثاني) ان يورث بالدعوى من أصل المال والاول يوافق الطريق الاول في أكثر المواضع بل لا يمكن مخالفاً بل الثاني كذلك على ما سنحار ولا حاجة بنا الى العول كما هو مذهب العامة في غير هذا المقام وهذا وان لم يكن منه الا انه

كسئلة البنت والابن والختى للذكر الخمسان يقين وهو ستة عشر من اربعين وهو يدعي النصف عشرين وللبنات الخمس يقين ثمانية وهي تدعي الربع عشرة وللختى الربع يقين وهو يدعي الخمسين ستة عشر والمختلف فيه ستة اسهم تدعيها الختى كلها فتعطيه نصفها ثلاثة مع العشرة صار له ثلاثة عشر والابن يدعي اربعة تعطيه نصفها سهمين يصير له ثمانية عشر والبنت تدعي سهمين فتدفع اليهما سهماً صار لها تسعة ويحتمل توريثه بالدعوى من اصل المال فيكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشرين لان المدعى هنا نصف وربع وخمسان ومخرجها عشرون للابن النصف عشرة وللبنات خمسة وللختى ثمانية تعول الى ثلاثة وعشرين (متن)

قريب اليه وعلى كل حال فنحن في غنية عنه ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ كسئلة الابن والبنت والختى ﴾ هذه المسئلة من اربعين لانها على الذكورة من خمسة وعلى الانوثة من اربعة ومضروبها لمكان التباين عشرون للذكر الخمسان يقين وهما ثمانية وهو يدعي عشرة وللبنات الخمس يقين وهو اربعة وهي تدعي الربع خمسة وللختى الربع يقين وهو خمسة وهي تدعي خمسين والمختلف فيه ستة والباقي من العشرين ثلاثة لاغير تدعيها الختى بأجمعها فتريد ان تعطيهما نصفها فتكسر في مخرج النصف فتضرب اثنين في عشرين ليكون الحاصل اربعين للذكر الخمسان يقين فانهما له على ذكورية الختى وهما ستة عشر من اربعين وهو يقول ان الختى اثني في النصف عشرون وللبنات الخمس يقين ثمانية وهي تقول الختى اثني في الربع عشرة وللختى الربع يقين وهو يدعي انه ذكر فله الخمسان ستة عشر فالمختلف فيه بين الكل ستة اسهم الختى تدعيها كلها فتعطيهما نصفها وهو ثلاثة فصار لها ثلاثة عشر والابن يدعي اربعة فتعطيه نصفها اثنين فيحصل له ثمانية عشر والبنت تدعي سهمين فتدفع اليها سهماً صار لها تسعة هذا على تأخير الدعوى عن فرض المسئلة على التقديرين وأما على الثاني من طريقي هذا الطريق فقد ذكر المصنف طاب ثراه (١) أنها تصح من ثلاثة وعشرين بيان ذلك ان المدعى منها نصف وربع وخمسان ومخرجها عشرون لانك تضرب اربعة في خمسة اولاته أقل عدد يخرج منه ذلك على صحة فالنصف يدعيه الابن والربع البنت والخمسان تدعيها الختى فيعطى الابن النصف عشرة والبنت خمسة وللختى ثمانية فتعول الى ثلاثة وعشرين وظاهر المصنف كما هو صريح ولده وابن اخته أنه يحصل التفاوت في الارث على هذا الاحتمال وانه يخالف الاول في الاستحقاق قال في (الايضاح) فاذا أردت معرفة التفاوت بين ما حصل لكل منهم من ثلاثة وعشرين فاضرب اربعين في ثلاثة وعشرين تبلغ تسعمائة وعشرين فطى الطريقة الاولى قد حصل للذكر من الاربعين ثمانية عشر وهي من هذا المقدار اربعمائة وأربعة عشر لانه مضروب ثلاثة وعشرين في ثمانية عشر وقد حصل له من ثلاثة وعشرين عشرة مضروبة في اربعين وذلك اربعمائة قد حصل له أزيد مما حصل له على الطريقة الثانية بأربعة عشر سهماً من أصل تسعمائة وعشرين سهماً والختى حصل له على الطريقة الاولى ثلاثة عشر من اربعين هي من هذا المبلغ مائتان وتسعة وتسعون وحصل له من ثلاثة

(الرابع) ان تقسم التركة نصفين فتقسم احد النصفين على الوارث على تقدير ذكورية الخنثى والنصف الآخر عليهم على تقدير الانوثة كالمسئلة بينهما اصل الفريضة سهمان تضرب في خمسة لان حصة البنت على تقدير الذكورية الخمس تصير عشرة ثم تضربها في اربعة هي اصل حصتها على تقدير الانوثة فتصير اربعين تقسم نصفها وهو عشرون على ذكر واثنين يكون للخنثى هنا خمسة وكذا الانثى وللذكر عشرة والنصف الآخر تقسمه على ذكرين وانثى يكون للخنثى ثمانية وكذا الذكر وللانثى اربعة فيجتمع للخنثى ثلاثة عشر وللذكر ثمانية عشر وللانثى تسعة والطريق الاول يخالف الطريق الثاني في هذه المسئلة لان على الطريق الاول تضرب فريضة الذكورية وهي خمسة في فريضة الانوثة وهي اربعة ثم اثنين في المجتمع وعشرين ثمانية فاذا ضربتها في اربعين كانت ثلثمائة وعشرين فقد حصل له في الطريقة الاولى اقل مما حصل له على هذه الطريقة بأحد وعشرين سهماً والانثى حصل لها على الطريقة الاولى تسعة فهي من هذا المقدار مائتان وسبعة وحصل له من ثلاثة وعشرين خمسة مضروبة في اربعين وذلك مائتان فقد حصل له على الطريق الاول ازيد مما حصل له على هذا الطريق سبعة أسهم وهذه السبعة وما زاد للذكر وهو اربعة عشر هو ما نقص من سهام الخنثى (قلت) الظاهر انه لا تفاوت بين الاحتمالين لان المدعى على هذا الاحتمال أي احتمال تقديم الدعوى نصف وربع وخمسان فتضرب الخمسة في الاربعة فالخامس عشرون أو تقول مخرجها عشرون الابن يدعي النصف عشرة والبنت تدعي الربع خمسة والخنثى تدعي الخمسين ثمانية فقول للابن ثمانية ييقن وهو يدعي اثنين وللبنت اربعة ييقن وهي تدعي واحدا وللخنثى خمسة ييقن وهو يدعي ثلاثة فالتخالف فيه ستة يعطيهما جميعاً نصفها وهو ثلاثة كما هو القاعدة فيحصل للابن واحد وللبنت نصف والخنثى واحد ونصف قد انكسرت في مخرج النصف فضربنا اثنين في عشرين فالخامس اربعون فللابن تسعة من عشرين هي ثمانية عشر من اربعين وللبنت اربعة ونصف من عشرين هي تسعة من اربعين وللخنثى ستة ونصف من عشرين هي ثلاثة عشر من اربعين فقد حصل للورثة على الاحتمال الثاني ما حصل لهم على الاحتمال الاول فليأمل جيداً ويؤيد ما قلناه ما هو أظهر منه وهو ما اذا خلف ابناً وخنثى فان الفريضة على الطريق الاول من اثني عشر للذكر سبعة وللخنثى خمسة كما علمت وعلى الطريق الثالث بالاحتمال الاول أيضاً من اثني عشر للذكر ييقن النصف ستة وللخنثى ييقن اربعة يبقى سهمان يدعيهما كل واحد منهما فتقسم بينهما وعلى الاحتمال الثاني منه يكون المدعى نصفاً وهو دعوى الخنثى وثلثين وهو دعوى الابن ومخرجهما ستة الذكر يدعي اربعة والخنثى ثلاثة فتعطي الابن ثلاثة ونصف والخنثى اثنين ونصفاً واذا أردنا تصحيح النصف ضربنا الستة في اثنين فللابن سبعة وللخنثى خمسة كما حصل ذلك من عمل الطريق الاول والاحتمال الاول من الطريق الثالث من دون تفاوت وهكذا فيما يرد علينا من الفروض ولا حاجة بنا الى القول بالقول  قوله  قدس الله تعالى روحه (الرابع الى آخره) قد أوضحه المصنف طالب نراه بما لا مزيد عليه وهناك أشياء ينبغي ان ينبه عليها قوله اصل حصتها معناه مخرج صحتها وقوله للذكر ثمانية عشروجه ان له عشرين على تقدير وستة

تصير اربعين للخنثى على تقدير الذكور ستة عشر وعلى تقدير الانثى عشرة فلها نصفها ثلاثة عشر وللذكر ثمانية عشر وللانثى تسعة لان البنات سهمان في خمسة وسهما في اربعة فالمجموع تسعة وللذكر ثمانية عشر وللخنثى سهم في خمسة وسهما في اربعة يكون ثلاثة عشر وعلى الطريق الثاني المسئلة من تسعة للخنثى الثلث وهو ثلاثة وثلاثة عشر من اربعين اقل من الثلث والطريقة الثالثة توافق الاولى في اكثر المواضع كما في هذه المسئلة (فروع) الاول لو خلف ابنا وخنثى فعلى الاول تضرب اثنين في ثلاثة ثم اثنين في المجتمع للذكر سبعة وللخنثى ثلاثة وعلى الثالث للذكر يقين النصف ستة وللخنثى يقين اربعة ويبقى سهمان يدعيهما كل منهما فيقسم بينهما وعلى العول في الدعوى تصح من سبعة لان مخرج النصف احد الدعويين والثلثين الدعوى الاخرى من ستة الذكر يدعي اربعة والخنثى ثلاثة وعلى الرابع من اثني عشر لان احد النصفين يقسم نصفين والاخر اثلاثا واقل مخرج الثلث والرابع ثمانية عشر (الثاني) لو خلف ابني وخنثى فعلى الاول الفريضة من اثني عشر للخنثى سبعة وللانثى خمسة وعلى الثاني من خمسة للخنثى ثلاثة وللانثى سهمان وباقي الطرق ظاهر

عشر على تقدير فله نصفها ثمانية عشر وقوله اقل من الثلث قد بينا وجه المخالفة سابقا بما لا مزيد عليه قوله والطريقة الثالثة توافق الاولى في اكثر المواضع قد بينا انه لا يمكن مخالفتها قوله قدس الله روحه (فروع الاول الى آخره) قد فرع على الطرق الاربعة فروعاً وفي جريان الجميع على الجميع تأمل كما فيما اذا اجتمع الابوان أو أحدهما مع الخنثى فان في جريانهما على الطريق الثاني نظراً يظهر عند تعرض المصنف لهما في الفرع الرابع وقد بينا انه يلوح من الشيخ في المبسوط والشهيد الثاني اختصاص الثاني بما اذا كان مع الخنثى ذكراً وأنثى أوهما معا وهذا الفرع الاول قد تقدم جريانه على الطريق الاول والثاني والثالث باحتمالية فلم يبق الا الطريق الرابع وقوله وعلى الطريق الرابع من اثني عشر وجهه انما نطالب عددا له ثلث ونصف ونصفه نصف وأقل عدد يستخرج منه ذلك صحيحا اثنا عشر فنقسم نصفها وهو ستة بينهما نصفين فحصل للذكر ثلاثة وللخنثى ثلاثة والنصف الاخر اثلاثا للذكر اربعة وللخنثى اثنان قد حصل للذكر سبعة وللخنثى خمسة قوله قدس الله تعالى روحه (الثاني) لو خلف ابني وخنثى فعلى الاول الفريضة من اثني عشر لان الفريضة على تقدير الانثى تكون من اثنين وعلى تقدير الذكور من ثلاثة وبينهما تباين فنضرب أحدهما في الاخرى فالحاصل ستة ثم نضربها في اثنين ليحصل اثنا عشر للخنثى سهمان فنضربها في اثنين وسهم في ثلاثة فالحاصل له سبعة وللخنثى خمسة لانك تضرب سهمان في اثنين وسهما في ثلاثة أو تجمع نصيب كل واحد وتعطيه نصفه (وأما على الطريق الثاني) فالفريضة من خمسة لانا نريد ان نعطي الخنثى سهم بنت ونصف سهم بنت فاذا فرضنا سهم البنت اثنين لانه اقل عدد يحصل منه ذلك كان للخنثى ثلاثة بالبديهة فكانت الفريضة من خمسة للخنثى ثلاثة كما عرفت وللانثى اثنان كما فرضت وأما باقي الطرق فعلى الثالث على الاحتمال الاول تكون الفريضة من اثني عشر لانها على تقدير الذكور من اثنين وعلى تقدير الانثى من ثلاثة والحاصل من الضرب ستة للخنثى ثلاثة يقين وتدعى ان لها اربعة وللانثى اثنان يقين وتدعى ان

(الثالث) لو اتفق معهم زوج أو زوجة صححت مسألة الخثاني ومشاركهم أولاً دون الزوج والزوجة ثم ضربت مخرج نصيب الزوج أو الزوجة فيما اجتمع كابن وبنت وختى وفر بضتهم على الاول أربعون تضرب مخرج سهم الزوج وهو أربعة في أربعين تبلغ مائة وستين للزوج أربعون وكل من حصل له أولاً سهم ضربته في ثلاثة فما اجتمع فهو نصيبه من مائة وستين فللختى تسعة وثلاثون وللذكر أربعة وخمسون وللأثني سبعة وعشرون وعلى الثاني تضرب تسعة في أربعة للزوج تسعة وللذكر اثنا عشر وللأثني ستة وللختى نصفهما (متن)

لها ثلاثة فالمختلف فيه واحد يدعيه كل منهما وليس له نصيب (١) صحيح فنضرب اثنين في ستة فالخاصل اثنا عشر للأثني أربعة يقرين وهي تدعي ستة فلها خمسة وللختى ستة يقرين وهو يدعي ثمانية فله سبعة وعلى العول المدعي نصف نصف وثلثان ومخرجها ستة تقول الى سبعة كما ذكر المصنف فيما سبق أو تقول بدون عول للختى من الستة ثلاثة يقرين وهو يدعي أربعة وللأثني اثنان يقرين وهي تدعي ثلاثة فالمختلف فيه واحد كل منهما يدعيه فتقسمه نصفين بينهما وان أردنا تصحيح النصف ضربنا الستة في اثنين ليحصل اثنا عشر للختى سبعة وللأثني خمسة من دون تفاوت بينه وبين الاحتمال الاول وعلى الطريق الرابع من اثني عشر يقسم عليهما نصفها بالسوية والنصف الآخر اثلاثاً **قوله** **﴿** قدس الله روحه **﴾** (الثالث) لو اتفق معهم زوج أو زوجة الى آخره أي اتفق مع الخثاني ومشاركهم وهذه المسئلة ذات فروض كثيرة لأن الخثى حينئذ إما ان تتحد أو تعدد وإما أن تكون ولداً أو أختاً أو عمّة أو خالة (أو أختاً أو عمّاً أو خالاً ح ل) الى غير ذلك والمشارك أما الابن أو البنت أو هما معا أو الاوان أو أحدهما الى غير ذلك وقد تعرض المصنف طاب ثراه لفرض من الفروض وبينه بما لا يريد عليه ومنه يعلم حال الباقي والضابط في ذلك كله ما أشار اليه المصنف من انك تصحيح أولاً مسألة الخثاني ومشاركهم ثم تضرب مخرج نصيب الزوج أو الزوجة فيما اجتمع بعد التصحيح ثم تخرج من الحاصل نصيب الزوج أو الزوجة ومن كان له من الفريضة شيء قبل ضرب مخرج نصيب أحد الزوجين أخذه مضاعفاً ثلاث مرات ان كان الداخل زوجاً لأن أصل الفريضة ضوعف أربع مرات لأنها مخرج نصيب الزوج من الجميع فإذا أخذ الزوج الربع من الجميع بقي من كل سهم ثلاث مرات فهو نصيبه بعد الضرب وكذا الكلام في تضعيفه ثمانى مرات وأخذ الزوجة الثمن وبقاء النصيب مكرراً سبع مرات ولقد اعتبرت هذا الصاط في كثير من الفروض وعملنا المسئلة عليه فأبناه منطبقاً على القواعد المقررة لكنني اعتبرته مع بعض الفروض وهي ما اذا كان مع الخثى أحد الابوين فأبته غير جار على القواعد مخالفاً للضوابط فينبغي التأمل فيه (يان ذلك) انه اذا دخل الزوج على أحد الابوين والخثى فان الفريضة ستة وتسمون حاصله من ضرب أربعة مخرج الربع الذي هو نصيب الزوج في أربعة وعشرين التي هي فريضة الخثى واحد الابوين فلي ما ذكره في هذا الضابط يأخذ الزوج أربعة وعشرين واحد الابوين خمسة عشر لأن له خمسة من أربعة وعشرين يأخذها مضروبة في ثلاثة كما ذكر فالخاصل له خمسة عشر وقد كان للختى من أربعة وعشرين تسعة

(١) كذا في نسخة الاصل والصواب نصف (محسن)

وباقى الطرق ظاهر (الرابع) أبوان وخشى للأبوين تارة الحسان وتارة السدسان تضرب خمسة في ستة تبلغ ثلاثين للأبوين أحد عشر وللخشي تسعة عشر وكذا على الثاني والثالث وعلى المول تصح من ستة عشر فإن الأبوين يدعيان الحسين والخشي الثلاثين مخرجها خمسة عشر (من) عشر يأخذها مضروبة في ثلاثة فهي سبعة وخمسون ويلزم على هذا أن ينقص نصيب أحد الأبوين عن السدس لأن سدس ستة وتسعين ستة عشر وعلى تقدير الأنوثة ربع ثلاثة الأرباع وهو ثمانية عشر فإذا جرينا به على الطريق الأول يكون نصيبه نصف المجموع وهو سبعة عشر وابن هو من خمسة عشر وما ذكره إنما يستقيم لو كان نصيب أحد الأبوين على تقدير المذكورة سدس الثلاثة أرباع (١) لا سدس الأصل فإن الاثنى عشر مع الثمانية عشر ثلاثون ونصفها خمسة عشر وكذا نقول في نصيب الخشي فإنه على تقدير المذكورة ما بقي بعد الربع والسدس وهو ستة وخمسون وعلى تقدير الأنوثة ما بقي بعد إخراج الثلاثة الأرباع التي هي سهم أحد الأبوين وبعد إخراج الربع الذي هو سهم الزوج فالباقي حينئذ أربعة وخمسون فإذا انضمت إلى الستة والحسين كان المجموع مائة وعشرة له نصفها خمسة وخمسون وقد عرفت أن قضية ما ذكرنا أن يكون للخشي سبعة وخمسون فلا بد من التأمل في المقام لأن جماعة من أجلاء الأصحاب ممن ذكر هذا الفرع أناطه بهذا الضابط ولمن لم فصل إلى مرادهم رضي الله تعالى عنهم جميعا ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وباقى الطرق ظاهر ﴾ وذلك لأن الاحتمال الأول من الثالث والطريق الرابع لا فرق بينهما وبين الطريق الأول وأما الاحتمال الثاني من الطريق الثالث وهو المول فإن تضرب الأربعة في ثلاثة وعشرين على ما ذكره المصنف طاب ثراه فالحاصل اثنان وسبعون للزوج ربعها ثلاثة وعشرون ولذا كرر ثلاثون ولبنات خمسة عشر وللخشي أربعة وعشرون ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الرابع أبوان وخشي ﴾ قد علمت فيما سلف أن الفريضة على الطريق الأول ثلاثون ولا يحتاج إلى الضرب في اثنين إذا جرينا على ما ذكره المصنف من ضرب خمسة في الستة وهو مخالف للاصطلاح لأن خمسة على تقدير الأنوثة ليست فريضة وإنما طويت السهام حيث رد الفاضل عن السهام على الجميع بنسبة فروضهم وهذا لا يسمى فريضة في الاصطلاح وإنما أصلها ستة فالفريضة على التقديرين من ستة ولكنها على تقدير الأنوثة تنكسر في مخرج الخمس بسبب الرد فنضرب خمسة في ستة ليكون الحاصل ثلاثين فتكون الفريضة على تقدير الأنوثة من ثلاثين وعلى تقدير المذكورة من ستة وهي تداخل الثلاثين فيكتفى بالأكثر فتقسم من دون حاجة إلى الضرب في اثنين وإن شئت ضربته في اثنين فالحاصل ستون وقد قدم الكلام في ذلك مفصلاً ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وكذا على الثاني والثالث ﴾ أما جريان هذا الفرض على الثاني فرمما كان محل تأمل إذ الظاهر من المبسوط كما عرفت أنه إنما يجري على تقدير اجتماع الذكر والأنثى أو أحدهما مع الخشي ولذا قال في المسالك وفي جريانه على الطريقين نظر يريد أن النظر إنما هو بالنسبة إلى الطريق الثاني ولا قد جراه هو على الطريق الأول (قلت) لا مانع من جريانه عليه إلا شدة المخالفة لجميع الطرق في بعض الفروض وطريق جريانه على الثاني أن قول الفريضة من ثلاثين للأبوين مع البنت الواحدة الحسان اثنا عشر من ثلاثين ومع البنتين السدسان عشرة والتفاوت اثنان فالذي يزيد للخشي على تقدير البنية الزائدة اثنان

والرابع كالأول ولو اعتبرت نصف نصيب كل واحد من الأبوين استوى الأول والرابع في كون الفريضة ستين (الخامس) أبوان وختيان للأبوين السدسان والباقي للختين الفريضة من ستة للأبوين سهمان ولكل خثى سهمان على جميع الطرق اذ لارد هنا (متن)

فزيادة نصف البنت بنصف الاثنين وهو واحد فيحصل للختى تسعة عشر وللأبوين أحد عشر تأمل فيه فانه دقيق وبعبارة أخرى للختى فرضاً خمسة عشر باعتبار كونها بنتاً وللأبوين عشرة فرضاً ولو كانت بنتاً واحدة كانت الخمسة الباقية ترد عليهم أخماساً فيكون لها ثلاثة أخماس (أخماسها خ ل) أخماسها خ ل) ولو كانت بنتين كان لها مجموع الباقي أيضاً فان للبنتين الثلثين فالذي زاد لها بالبينة الزائدة خمساً الباقي نعطيهما نصفها واحداً فيكون لها أربعة أخماس الباقي وهو أربعة نضيفها الى النصف يكون تسعة عشر (وأما على الثالث) فالفريضة أيضاً من ثلاثين لأن للأبوين السدسين يقيين وللختى خمسين كذلك فنضرب فريضة السدس في الخمس يبلغ ما ذكرنا فللأبوين عشرة يقيين وللختى ثمانية عشر والباقي اثنان يدعيهما كل من الخثى والأبوين فتقسم بالسوية فيحصل للختى تسعة عشر وللأبوين أحد عشر (وأما على المول) فالفريضة من خمسة عشر لأن الأبوين يدعيان الخمسين والختى الثلثين فنضرب الثلاثة في الخمسة فالحاصل خمسة عشر فان جريت على ما ذكر المصنف طاب ثراه علت الفريضة الى ستة عشر فأعطيت الخثى الثلثين عشرة وأعطيت الأبوين الخمسين ستة وان جريت على ما قدمنا قلت الفريضة خمسة عشر والمتنازع فيه واحد فتقسمه عليهما للأبوين نصف واحد وللختى نصف فيكون الحاصل للأبوين خمسة ونصف وللختى تسعة ونصف فان أردت تصحيح ذلك ضربت الخمسة عشر في مخرج النصف فالحاصل ثلاثون للختى تسعة عشر وللأبوين أحد عشر من غير تفاوت بينه وبين الاحتمال الأول ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ والرابع كالاول ﴾ يريد ان للختى تارة الخمسين وتارة السدسين فنضرب خمسة في ستة يبلغ ثلاثين وقد قدم ان الخمسة ليست فريضة لكننا نجري معه على ما أراد لعدم التخالف في الواقع فان شئنا اكتفينا بالثلاثين وقسمنا عليهم خمسة عشر وهو أحد النصفين على تقدير الذكورة فيكون للختى عشرة ونقسم الخمسة عشر الاخرى عليهم على تقدير الانوثة فيحصل لها تسعة والمجموع تسعة عشر كالاول وان شئت ضربت اثنين في ثلاثين ليبلغ ستين فتقسم نصفها عليهم على تقدير الذكورة والنصف الآخر على تقدير الانوثة فيحصل لكل واحد من الأبوين أحد عشر هذا هو الذي أشار اليه المصنف بقوله ولو اعتبرت الى آخره وهذا يؤيد ما استظهرناه آتاه من ان العمل والضرب إنما هو لتصحيح مسألة الخثاني فقط فذكر الشيخ معين الدين سالم المصري رحمه الله تعالى على ما حكى عنه منع من الرد في المقام بمسكابانه خلاف الاصل وإنما ثبت في الآتي بالاجماع وكون الخثى ترث نصف الآتي معارض بآثره نصف نصيب الذكر ورده في المختلف بان الرد إنما ثبت بآية أولى الارحام فيم الجميع ونمنع العصبية (واعترضه) ولده بان حلة الرد الفضل عن الفرض والفرض تابع للانوثة والسبب هنا غير معلوم فكيف يحكم بالسبب (قلت) اطلاق النص والفتوى قاضيان بالرد وسيأتي الكلام في المسئلة مفصلاً في آخر الفصل السادس في حساب الفرائض ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ على جميع الطرق اذ لارد ﴾ الحكم ظاهر لانهما ان كانتا ابنتين كان لهما الثلثان وان كانا ابنتين أو ذكراً وأثنى كان لهما الباقي بلا فرض

ولو كان معهما أحد الأبوين فله تارة السدس وتارة الخمس تضرب خمسة في ستة تبلغ ثلاثين ثم اثنين في ثلاثين فالأب تارة الخمس اثنا عشر وتارة السدس عشرة فله نصفها أحد عشر والباقي للختاني بالسوية وكذا باقي الطرق وعلى العول من ثلاثين (السادس) أحد الأبوين وختي الفريضة من أربعة وعشرين فالأب خمسة والباقي للختي ان جعلنا له نصف ابن ونصف بنت وكذا على الطريق الاول والثالث لأن للأم السدس يقيين وللختي ثلاثه ارباع يقيين ويقسم نصف السدس بينهما وكذا الرابع (متن)

قوله قدس سره (ولو كان معهما أحد الأبوين) قد تبين فيما سلف ان الفريضة من ثلاثين ان جرينا على الطريق المألوف أو على ما ذكره المصنف اذ نصيب أحد الأبوين منها نصف مجموع الخمسة والستة لان نصيبه السدس تارة وهو خمسة والخمس أخرى وهو ستة لان الواحد زاد بالرد فنصيبه خمسة ونصف الواحد فانكسر الواحد في مخرج النصف ولكن هذا لا يهمل لانا انما سقنا المسئلة لتصحيح مسئلة الختني لا لمسئلة الاب لكن حصه الختنيين لم تحصل صحيحة فانها على الاول خمسة وعشرون وعلى الثاني أربعة وعشرون وليس للمجموع نصف صحيح فضررنا اثنين في ثلاثين بلغ ستين فالحاصل للختنيين تسعة وأربعون هي نصف مجموع النصيبين تنكسر عليهما فنضرب اثنين في ستين ومنها تصح صحيحة على الجميع فيحصل للأب اثنان وعشرون وللختي مائة الاثنين لكل واحدة تسعة وأربعون كما سلفت الاشارة اليه وأما ان ذلك بالسوية فسيأتي تمام الكلام فيه وقد تقدمت الاشارة اليه في الجملة قوله قدس الله تعالى روحه (وكذا باقي الطرق) اما على الثالث فلان الاب له من الثلاثين خمسة يقيين وهو يدعي واحداً والختنيين لها أربعة وعشرون وتدعيان واحداً فيقسم بينهما نصفين ومن الستين يدعي كل من الاب والختنيين اثنين زيادة على المتيقن فتقسمها نصفين وهو ظاهر (واما على الطريق الرابع) فنقسم ثلثين تارة بينهم اسداساً للاب خمسة ولها خمسة وعشرون والثلثين الأخرى اخماساً فيجتمع للأب احد عشر ولها تسعة وأربعون واما على العول على ما يريد المصنف فلان الاب يدعي الخمس والختنيين تدعيان خمسة اسداس فضررنا الخمسة في الستة تبلغ ثلاثين تعول الى واحد وثلاثين فانه يدعي ستة وهما تدعيان خمسة وعشرين (واما على الطريق الثاني) فنقول الختنيان بمنزلة ثلاث بنات فلن الثلثان من ثلاثة والاب له السدس من ستة فاكفينا بالاكثر للاب السدس وهو واحد والبنات الثلاث اللاتي هما الختنيان أربعة يبقى واحد يرد اخماساً فنضرب خمسة في ستة فالحاصل ثلاثون للاب السدس خمسة وللختنيين اثنين هما ثلاث بنات الثلثان عشرون بقي خمسة للاب واحد ولها أربعة وانه لمخالف لجميع الطرق في هذا الفرض اذ قد حصل للاب ستة ولم يحصل له ذلك على بقية الطرق وهذا هو الذي لحظناه سابقاً من ان الفرض الذي ليس فيه مع الختني ذكر وأتى أو هما معاً لا يجري في الطريق الثاني جريانه في غيره فليتأمل قوله قدس الله تعالى روحه (السادس) أحد الأبوين وختي الفريضة من أربعة وعشرين (لانا اذا فرضناها أتى كانت من ستة وكذلك ان فرضناها ذكرًا وعلى تقدير كونها أتى تنكسر الستة في مخرج الربع فنضرب أربعة في ستة يبلغ أربعة وعشرين وهي تداخل الستة فنكتفي بالاكثر ولا نحتاج الى الضرب في اثنين

وعلى الثاني ان جعلنا التفاوت باعتبار البنت الزائدة احتمل ان يكون الفريضة من أربعين للأُم تسعة لأن للأُم مع البنت الواحدة الربع ومع البنيتين الخمس فلها نصف التفاوت وان يكون من ستة وثلاثين لأن الأصل ستة للأُم والبنيت ثلثه ولنصف البنت نصف سهم فان ضربت اثنين في ستة تبلغ اثني عشر وضربت ثلاثة الوفق في اثني عشر تصير ستة وثلاثين للأُم بالتسمية ستة وبالرد سهمان والباقي للخنثى (متن)

للخنثى على تقدير الذكورة عشرون وعلى تقدير الانوثة ثمانية عشر ونصف المجموع تسعة عشر وللأب على تقدير أربعة وعلى آخر ستة فله نصفها خمسة وعلى الطريق الثاني الفريضة بحالها للخنثى تسعة عشر لانا لو فرضناها ابناً كان له عشرون فأخذت نصف نصيبه عشرة وان كانت بنتاً كان لها ثمانية عشر فأعطيناها نصف نصيبها تسعة والمجموع تسعة عشر فيكون للأب عشرة (وعلى الطريق الثالث) الفريضة بحالها للأب له السدس يقيين وهو أربعة من أربعة وعشرين وللخنثى ثلاثة ارباع يقيين وهو ثمانية عشر بقي اثنان يدعيهما كل منهما فيقسم بينهما نصفين فقوله ويقسم نصف السدس بينهما معناه ان الاربعة سدس الاربعة والعشرين ونصف الاربعة التي هي السدس اثنان تقسم بينهما (وعلى الطريق الرابع) تقسم الاثني عشر التي هي نصف الاربعة وعشرين تارة عليهما على تقدير الذكورة فيحصل للخنثى عشرة وللأب اثنان وعلى التقدير الآخر للخنثى تسعة وللأب ثلاثة ~~فقوله~~ قدس الله تعالى روحه ﴿ وعلى الثاني ان جعلنا التفاوت باعتبار البنت الزائدة الى آخره ﴾ قد علم ان للأُم مع البنت الربع ومع البنيتين الخمس فقد تفاوت سهم الأُم على تقدير وحدة البنت وتمدها لكننا لم نعلم ان هذا التفاوت هل استند الى البنت الزائدة خاصة أو الى المجموع وجهان (وجه الاول) احتمال النص وان النقصان يدور مدار وجود البنت الزائدة فيوجد بوجودها و يعدم بعدمها وفيه ان الاحتمال ليس من طرق الاستدلال كما ان الدوران ليس كذلك اذ الجزء الاخير كذلك وليس بعلّة تامة (وجه الثاني) تعليق الحكم بالعدد وتساوي البنيتين فلا ترجح أحدهما من دون مرجح وهذا هو الاقوي اذا قرر هذا فعلى الطريق الثاني وهو ان فرض الخنثى مثل بنت ونصف بنت ان لحظنا الوجهين جرى في كل واحد منهما أحد احتمالين (اما) على الوجه الاول فالاحتمال الاول ان تكون الفريضة من أربعين وذلك لان للأُم مع البنت الواحدة الربع ومخرجه أربعة ومع البنيتين الخمس ومخرجه خمسة فنضرب أحدهما في الآخر ليحصل عشرون فالبنت الواحدة أوجبت تقصان الأُم من التفاوت بين الربع والخمس وهو سهم من عشرين فنصف البنت تقصها نصف ذلك التفاوت وهو نصف سهم من عشرين فتكسر الفريضة في مخرج النصف فنضرب اثنين في عشرين فالحاصل أربعون للأُم خمسها ثمانية ونصف التفاوت بين الربع والخمس وهو جزء من أربعين جزءاً فالمجموع تسعة وللخنثى واحد وثلاثون لانها ان كانت بنتاً كان لها ثلاثون وان كانت بنتين كان لها اثنان وثلاثون وان كانت بنتاً ونصف بنت كان لها واحد وثلاثون الذي هو نصف التفاوت (وأما الاحتمال الثاني) على الاول فقد بينه المصنف طاب ثراه بما لا مزيد عليه ولكن هناك مواضع ينبغي التنبيه عليها (قوله) الأصل ستة أي أصل الفريضة من دون نظر الى الرد (قوله) ولنصف البنت نصف سهم أي سدس فان للبنيتين أربعة (قوله) فان ضربت اثنين في ستة السرفي

أو تضرب تسعة في ستة فيبلغ أربعة وخمسين للام اثنا عشر بالتسمية والرد وان جعلنا التفاوت باعتبار مجموع الزائدة والبنت الاصلية احتمل ان تكون الفريضة من ثمانين لأن للام مع البنتين الخمس ومع البنت الربع فالتفاوت وهو سهم من عشرين للختى ثلاثة أرباعه تضرب أربعة في عشرين للام الخمس ستة عشر وربع التفاوت وهو سهم وللختى ثلاثة وستون والاجود ان يقال للام السدس وللختى نصف وثلاثة أرباع سدس والمخرج أربعة وعشرون للام بالتسمية أربعة وللختى خمسة عشر فاما ان يجعل الفريضة تسعة عشر أو تضرب تسعة عشر في أربعة وعشرين تبلغ أربعمائة وستة وخمسين للام من كل تسعة عشر سهما أربعة ستة وتسعون والباقي للختى (متن)

ذلك تحصيل نصف صحيح للسدس (قوله) تبلغ اثني عشر فيكون للام اثنان وللختى سبعة هي مجموع النصف ونصف التفاوت بين النصف والثلاثين يبقى ثلاثة ترد عليهما كذلك أي انساغافتكسر في مخرج التسع وبين التسعة والاثني عشر توافق بالثلث (قال) وضربت ثلاثة الوفق في اثني عشر يصير ستة وثلاثين للام ثمانية ستة بالتسمية وسهمان بالرد (قوله) والباقي للختى أي ثمانية وعشرون وذلك لان البنت الواحدة لها بالفرض النصف ثمانية عشر ونصف البنت الزائدة نصف السدس الذي هو التفاوت بين النصف والثلاثين وهو ثلاثة قد حصل لها من دون رد أحد وعشرون ولها من الرد سبعة فالجميع ثمانية وعشرون وانما كان الحاصل لها بالرد سبعة لان السدس ستة تأخذه الأم بالفرض والختى التي هي بنت ونصف بنت تأخذ بالفرض واحداً وعشرين فالباقي من الستة والثلاثين تسعة ترد عليهما على نسبة سهامهما فللأم سهمان وللختى سبعة أسهم وذلك لانا اذا بسطنا التسعة على سبعة وعشرين حصل لكل واحد ثلاثة أثلاث وذلك ظاهر (وليعلم) ان حصة الأم تسمية ورداً تنقص على هذا الاحتمال عما حصل لها كذلك على الاحتمال الاول وأما ما يترتب على ثاني الوجهين فيأتي بيانه عند تعرض المصنف له **قوله** قدس سره **﴿** أو تضرب تسعة في ستة فيبلغ أربعة وخمسين **﴾** يان ذلك ان أصل الفريضة ستة للام بالفرض واحد وللبنت بالفرض ثلاثة ونصف البنت نصف سهم ومجموع ذلك أربعة ونصف فتبسطها من جنس الكسر انصافاً فتكون تسعة فتضربها في ستة التي هي أصل الفريضة ابتداء لمكان التباين تبلغ أربعة وخمسين فيحصل للام اينا عشر بالتسمية تسعة والرد ثلاثة **قوله** **﴿** احتمل أن تكون الفريضة من ثمانين **﴾** هذا الاحتمال مبني على الوجه الثاني من الوجهين وهو أجودهما وقد احتمل فيه احتمالين هذا أولهما وثانيهما أجودهما وانما كانت الفريضة من ثمانين لانا تضرب مخرج الخمس في الربع ليحصل عشرون ولما كانت الختى بمنزلة ثلاثة أرباع البنتين كان لها ثلاثة أرباع الجزء الذي هو التفاوت بين الخمس والربع وليس ربع صحيح فنضرب أربعة في عشرين فالحاصل ثمانون للام الخمس ستة وربع التفاوت وهو سهم من ثمانين فالباقي وهو ثلاثة وستون للختى **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿** والأجود أن يقال الى آخره **﴾** هذا هو الاحتمال الثاني على الوجه الثاني ومعناه ان الاجود ان يقطع النظر أولاً عن الرد وتنظر الى ما لكل منهما فرضاً ثم يرد عليهما الباقي بالنسبة فنقول للام السدس تسمية لانه المتيقن وللختى

وعلى العول من ثلاثة عشر (السابع) أحد الابوين وأنتى وختى فعلى الاول تضرب مخرج
 الخمس في مخرج السدس ثم اثنين في المجتمع ثم مخرج الثلث في المرتفع وذلك مائة وثمانون
 للأب على تقدير الذكورة ثلاثون وللختى مائة وللأنتى خمسون وعلى تقدير الانوثة للأب الخمس
 ستة وثلاثون وللختى اثنان وسبعون وكذا الأنتى فتأخذ نصف نصيب كل واحد فهو
 فرضه وللأب ثلاثة وثلاثون وللختى ستة وثمانون وللأنتى أحد وستون ويحتمل ان يقال
 تضرب مسألة الخثى وهي اثنا عشر في مسألة الأم وهي ستون فتصير سبعمائة وعشرين
 للأب السدس مائة وعشرون وللأنتى مائتان وللختى مائتان وثمانون اذ للبنت مع الأنتى
 خمسة من اثني عشر وللختى سبعة ويبقى الرد وهو مائة وعشرون للأم على تقدير الانوثة
 الخمس بالنسبة اليهما معا أربعة وعشرون وتأخذ البنت من الباقي أربعين والختى ستة
 وخمسين سهما ثم ترجع الخثى على الاب بنصف ما أخذ منه من الرد وهو سبعة لانه اذا
 أخذ أربعة وعشرين التي هي الرد منهما كان ما يأخذه من الأنتى عشرة أسهم ومن الخثى
 أربعة عشر ونصفها غير مستحق لانه نصف ذكر فيصير مع الاب سبعة عشرة سهما وله
 في الاصل مائة وعشرون فيصير له مائة وسبعة وثلاثون وللختى ثلثمائة وثلاثة وأربعون
 وللأنتى مائتان وأربعون وهذا بناء على ان فرض الخثى ذكر آهل يقتضي سقوط (متن)
 نصف وثلاثة أرباع سدس نسبية وذلك لانها لو كانت بنتا لكان لها النصف فلما كانت بمنزلة بنت ونصف
 بنت كان لها ثلاثة أرباع الزائد للبنتين وهو ثلاثة أرباع سدس والمخرج أربعة وعشرون لان أصل الفريضة
 ستة ولا ربع لسدسها وأقل عدد يخرج منه ربع السدس صحيحا أربعة وعشرون أو تقول تضرب
 وفق الأربعة في الستة ثم اثنين في اثني عشر فالحاصل ما ذكر للأم بالفرض أربعة وللأنتى بالتسمية
 اثنا عشر ونصف البنت ثلاثة أرباع السدس ثلاثة فالحاصل للختى خمسة عشر فاذا حصل لها خمسة
 عشر وللأم أربعة كان المجموع تسعة عشر فانت بالخيار اما أن لا تنظر الى التفصيل والرد وتقتصر على
 عدد يكون للأم منه أربعة أسهم وللختى منه خمسة عشر ونجعل الفريضة من تسعة عشر واما ان
 تلحظ التفصيل وتقسّم الخمسة الباقية عليها بتلك النسبة حينئذ تضرب تسعة عشر في أربعة وعشرين
 الى آخر ما ذكره المصنف طاب ثراه في المقام وبقي هناك احتمالان آخران (أحدهما) أن تقول
 بدم الرد على الأم لانه على خلاف الأصل وانما ثبت مع البنت الواحدة أو البنتين وأما مع البنت
 ونصف البنت فلا وعلى هذا تكون الفريضة من ستة وهذا هو ما أشار اليه الشيخ سالم رحمه الله تعالى (والثاني)
 أن تقول أقصى ما ثبت ان الخمس للأم مع البنتين وأما مع البنت ونصف البنت فلا فيكون الرد أرباعا وسبشير
 المصنف رحمه الله الى بعض ذلك فيما يأتي ان شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ (وعلى العول من ثلاثة عشر)
 بيانه أن أحد الابوين يدعي الربع والختى تدعي خمسة اسداس فاصل الفريضة اثنا عشر لانا اذا
 جعلنا للأم مدعاها ثلاثة وللختى عشرة كانت الفريضة كما ذكر وقد علمت فيما مضى ما يختار في العول
 فليحفظ ﴿ قوله ﴾ (السابع أحد الابوين الى آخره) قد ذكر المصنف طاب ثراه في المسئلة

الرد بالنسبة الى البنت مطلقا أولا وبالجملة فقه هذه المسئلة لا ينفك عن عسر ما (متن)

احتمالين بناهما على وجهين (الاول) من الوجهين ان فرض الخثى ذكرها يقتضي سقوط الرد على أحد الابوين بالنسبة الى البنت والخثى معاً (الثاني) أنه لا يقتضي سقوطه الا بالنسبة الى الخثى خاصة وبني الاحتمال الاول على الاول والثاني على الثاني والوجه في الوجه الاول ان فرض الخثى ذكرها يقتضي كون الوارث ذكرها وإثني وكون التركة بينهما للذكر ضعف الاتي من دون فرض لاحدهما وهو ينفي الرد بالنسبة اليهما مضافاً الى أن الرد على أحد الابوين على خلاف الاصل وهو خيرة التحرير والارشاد والدروس والروضة والمجمع وتعليق الارشاد ووجه الثاني أن الاصل ان الفرض لا يؤثر الا في المفروض وتبوت الرد معلوم بالنسبة الى البنت فلا يدفع الا بمعلوم ولا نص (وفيه) ان الاصل عدم الرد فلا رد الا مع العلم بثبوته بل يكفي الشك فيعمل الاصل عمله فتأمل هذا وقد ذكر المصنف طاب ثراه في عمل المسئلة على الاول أنك تضرب مخرج الخمس الذي هو للأب على الانوثة في مخرج السدس الذي هو له على الذكورة فالحاصل ثلاثون لاحد الابوين على تقدير خمسة وعلى آخر ستة ونريد أن نعطيها نصفها فتكسر في مخرج النصف فنضرب اثنين في ثلاثين فالحاصل ستون فعلى تقدير أن يكون الخثى ذكرها يكون نصيب أحد الابوين عشرة وهو السدس فالباقى حسون لا تنقسم أثلاثاً فنضرب ثلاثة في ستين ليكون الحاصل مائة وثمانين ومنه تصح صحيحة ولنا اليه طريق آخر أخصر من هذا وأهون (نقول) مسئلة الانوثة خمسة ومسئلة الذكورة ثمانية عشر فنضربنا احدهما في الاخرى فالحاصل تسعون ثم ضربنا الحاصل في اثنين فالحاصل مائة وثمانون والتفصيل ما ذكره المصنف رحمه الله أو نقول في التفصيل غير ما ذكره المصنف كأن نقول المسئلة على الانوثة من خمسة وعلى الذكورة من ثمانية عشر فلاب سهم من خمسة نصيبه في ثمانية عشر وثلاثة من ثمانية عشر نصيبها في خمسة فالجموع ثلاثة وثلاثون وللخثى سهمان من خمسة في ثمانية عشر وعشرة في خمسة تبلغ ستة وثمانين وكذا تضرب ما حصل للاتي من الفرضين وقد ذكر المصنف طاب ثراه في عمل المسئلة على الاحتمال الثاني أنك تضرب مسئلة الخثى أي الاتي والخثى خاصة وهي اثنا عشر كما مر مفصلاً في مسئلة الاب (الأم خ ل) وهي ستون فان له (لها خ ل) نصف الخمس والسدس وهما احد عشر من ثلاثين ولا نصف لها فنضرب فيها اثنين فبصير الحاصل ستين فالحاصل من ضرب الاتي عشريها سبعمائة وعشرون للاب (للأم خ ل) بحسب الفرض السدس مائة وعشرون ومجموع ما للبنت والخثى اربعمائة وثمانون وذلك هو الثلثان وهو المتيقن لها لانه على تقدير انوثتها لها ذلك بالفرض وانما حصل للخثى مائتان وثمانون لان نسبتها الى ثلثي الفريضة كنسبة الخمسة الى الاتي عشر فان لها على الانوثة ستة وعلى الذكورة أربعة ونصف ذلك خمسة فقوله رحمه الله ثم يرجع الخثى على الاب بنصف ما اخذ منه معناه من الخثى وعبر هنا بالاب وفي صدر المسئلة بالأم لعدم التفاوت اذ المفروض أحد الابوين ثم انه قدس الله تعالى روحه ذكر مبنى الاحتمالين الذين تقدمت الاشارة اليهما عن قريب وذكر أن فقه المسئلة لا يخلو عن عسر لمكان تكافي الاحتمالين عنده واتقاء النص وقد علمت ان الوجه الاول أرجح كما رجحه في التحرير والارشاد والشهيدان في الدروس والروضة والمحقق الثاني والمقدس الاردبيلي فليتأمل قوله رحمه الله قدس الله

وعلى الطريق الثاني للام نصف سدس ونصف خمس ومخرجها ستون تضربها في خمسة فريضة الخثى والاثني تبلغ ثمانية للام خمسة وخمسون وللبنت ثمانية وتسعون وللخثى مائة وسبعة وأربعون وعلى الاحتمال الثاني نقول قد عرفت ان فريضة الاثني والخثى خمسة وللأم من حصة البنت خمسها ومن نصف حصة الخثى سدسه ومن النصف الآخر خمسة فتضرب خمسة في خمسة تصير خمسة وعشرين للخثى خمسة عشر ليس لها نصف تضرب اثنين في الاصل تصير خمسين للخثى ثلاثون ليس لنصفها نصف تضرب اثنين في الاصل تصير خمسين للخثى ثلاثون ليس لنصفها نصف تضرب اثنين في خمسة تبلغ مائة للاثني أربعون تأخذ الام منها ثمانية وللخثى ستون تأخذ من نصفها ستة ومن نصفها الآخر خمسة يتكمل لها تسعة عشر وللثني اثنان وثلاثون وللخثى تسعة وأربعون ويحتمل ان يكون للام من سهم الخثى سدس ثلثيه وخمس ثلثيه تضرب خمسة في خمسة ثم ثلاثة وفق الستة مع المنكسر من حصة الخثى في المرتفع للام من حصة الاثني ستة ومن ثلثي حصة الخثى خمسة ومن ثلثها ثلاثة تتكمل اربعة عشر وللثني اربعة وعشرون وللخثى سبعة وثلاثون وينعكس الحال في الخثى فتأخذ الام من ثلثي حصتها الخمس كاللنت ومن الثلث السدس لانه الزائد على حصة البنت لأن للأم ان تقول الزائد باعتبار فرض الذكورية هو السهم الزائد تضرب خمسة في خمسة ثم ستة في المرتفع للام من سهم الاثني اثنا عشر وكذا من ثلثي سهم الخثى ومن الثلث خمسة تتكمل للام تسعة وعشرون وللثني ثمانية وأربعون وللخثى ثلاثة وسبعون (متن)

تعالى روحه ﴿ وعلى الطريق الثاني للأم الى آخره ﴾ قد ذكر المصنف ان الاحتمالين للدين بناهما على الوجهين بجريان على الطريق الثاني أما جريان الاول وهو ما اذا قلنا بسقوط الرد على الأم بفرض ذكورية الخثى بالنسبة الى البنت أيضاً فالفريضة من ثمانية وذلك لان للأم نصف السدس ونصف الخمس ومخرجها ستون اذ لا نصف لسدس الثلثين الذي هو خمسة فتضرب اثنين في ثلاثين فالحاصل ستون تضربها في خمسة التي هي فريضة الخثى والاثني على هذا الطريق لان للخثى عليه نصيب بنت ونصف بنت فله ثلثه وللبنت اثنان فالمجموع خمسة فالاصل من ضرب الحصة في ستين ثمانية خمسها ستون وسدسها خمسون والمجموع مائة وعشرة نصفها خمسة وخمسون نصيب الأم وللبنت ثمانية وتسعون فيكون للخثى مائة وسبعة وأربعون لان ذلك مجموع نصيب البنت ونصفه وذلك ظاهر (واما الاحتمال الثاني) وهو ان لا يسقط الا بالنسبة الى الخثى فقد ذكر فيه احتمالات (الاول) ان تكون الفريضة من مائة وذلك لان فريضة الخثى والاثني خمسة كما تقدم وللأم من حصة البنت خمسها ومن حصة الخثى سدس النصف الاول وخمس النصف الآخر فتضرب الحصة التي هي فريضة الخثى والاثني في خمسة ليكون لحسها خمس فالحاصل خمسة وعشرون للخثى خمسة عشر ليس لها نصف فتضرب اثنين في

وعلى الطريق الثالث الأم تدعي الخمس ستة وثلاثين من مائة وثمانين ولها يقين السدس ثلاثون والبنت تدعي الخمسين اثنا عشر وسبعون ولها يقين ثلث الباقي بعد السدس وهو سدس وثلاثا سدس خمسون والخنثى يدعي ثلثي الباقي بعد السدس وهو نصف ونصف تسع وهو مائة وله يقين الخمسان اثنان وسبعون فيقع التنازع في ثمانية وعشرين فالخنثى تدعيها أجمع فتعطي نصفها أربعة عشر والأم تدعي منها ستة فتعطي ثلاثة والبنت تدعي اثنين وعشرين تعطي أحد عشر (متن)

خمس وعشرين التي هي أصل الفريضة فالحاصل خمسون للخنثى ثلاثون ليس لنصفها نصف فلا سدس لها فان كل عدد له سدس فله نصف فقد عبر المصنف رحمه الله بنفي اللازم عن نفي الملزوم ليعلم انه يكفي ان تضرب اثنين في خمسين ليحصل مائة للآثي أربعون خمسها ثمانية تأخذها الأم وللخنثى ستون تأخذ الأم من نصفها ستة ومن نصفها الآخر خمسة فقد كل لها تسعة عشر وللآثي اثنان وثلاثون وللخنثى تسعة وأربعون (الثاني) من الاحتمالات ان تكون الفريضة من خمسة وسبعين وذلك لان ما يحصل للخنثى ثلثاه للذكورة وثلثه للأنوثة لان الذكرك ضعف الآثي فيكون للأم من سهم الخنثى سدس ثلثه وخمس ثلثه فنضرب خمسة ليكون للثلاث خمس في الخمسة التي هي مسألة الآثي ولخنثى فالحاصل خمسة وعشرون للخنثى خمسة عشر ثلثها خمسة ولها خمس صحيح ثم اذا أردنا ان تأخذ سدس ثلثها وهي عشرة لم يكن لها سدس فانكسرت في مخرج السدس وهو ستة والستة توافق العشرة بالصف لان الاثنين يعدهما فنضرب ثلاثة هي وفق الستة مع المنكسر عليها من حصة الخنثى وهي عشرة في المرتقم وهو خمسة وعشرون فالحاصل خمسة وسبعون فتأخذ الأم من حصة الآثي وهي ثلاثون خمسها وهو ستة وتأخذ من ثلثي حصة الخنثى وهي خمسة وأربعون ثلثها ثلاثون سدسها خمسة ومن ثلثها وهو خمسة عشر ثلاثة فقد كل لها أربعة عشر والآثي أربعة وعشرون وللخنثى سبعة وثلاثون (الثالث) من الاحتمالات ان نمكس الامر بأن نعطي الأم من ثلثي حصة الخنثى الخمس كما تأخذه من تمام حصة البنت ونعطيها من ثلث حصة الخنثى السدس لان الثلث هو الزائد في حصة الخنثى على حصة البنت لان للأم ان تقول ان الزائد باعتبار فرض الذكورة هو السهم الزائد على نصيب البنت وهو خمس التركة وثلث نصيب الخنثى انما ينقص من نصيب الأم بالنسبة اليه خاصة فكانت الفريضة من مائة وخمسين فنضرب خمسة في خمسة ليكون للخمسين الذين هما ثلثا حصة الخنثى خمس فالحاصل خمسة وعشرون ولما كانت الخمسة التي هي ثلث حصة الخنثى التي هي خمسة عشر من خمسة وعشرين لا سدس لها فتكسر في مخرج السدس فنضرب الستة في الخمسة والعشرين لمكان التباين فالحاصل مائة وخمسون فسهم الآثي ستون تأخذ الأم خمسة اثني عشر وكذا من ثلثي حصة الخنثى وتأخذ من ثلث حصتها الذي هو ثلاثون خمسة هي سدسه فقد كل للأم تسعة وعشرون وللآثي ثمانية وأربعون وللخنثى ثلاثة وسبعون وان شئت اختصرت وقلت المأخوذ من ثلثي حصة الخنثى خمس مخرجه خمسة ومن ثلثها سدس مخرجه ستة فنضرب الخمسة في الستة ثم الثلاثين وهو الحاصل في الاصل وهو خمسة يبلغ مائة وخمسين والتفصيل ما ذكرنا ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿وعلى الطريق الثالث﴾ الفريضة فيه من مائة وثمانين كلاحتمال الاول من الطريق الاول

وهذا الطريق ينسحب على الاحتمال الاول خاصة وعلى العول لام تدعي الخمس والخنثى تدعي خمسة أتساع والاثني الخمسين ومخرج ذلك خمسة واربعون سهماً للام خمس تسعة وللبنات خمسان ثمانية عشر وللخنثى خمسة أتساع خمسة وعشرون فالمجموع اثنان وخمسون تعول بسبعة وعلى الطريق الرابع نطلب مالا له نصف ولنصفه خمس وسدس ولسدس النصف ثلث تضرب اثنين في خمسة ثم ستة في المجموع ثم ثلاثة في المرتفع تبلغ مائة وثمانين تقسم تسعين أخماساً للام ثمانية عشر وللبنات ستة وثلاثون وكذا الخنثى وتقسم تسعين أسداساً للام خمسة عشر ثم تقسم الباقي اثلاثاً للبنات خمسة وعشرون وللخنثى خمسون فيكمل للام ثلاثة وثلاثون وللبنات أحد وستون وللخنثى ستة وثمانون (الثامن) لو تعددت الخنثى تساووا في الميراث لتساويهم في الاستحقاق ان لم تقل بعد الاضلاع ولا القرعة وحيثئذ يحتمل أن ينزلوا حالين تارة ذكورا واخرى أنا كما تفعل في الواحد وان ينزلوا بعد احوالهم فللاثنين أربعة أحوال (متن)

فانك تضرب خمسة في ستة ثم اثنين في المجتمع ثم ثلاثة في المرتفع وذلك مائة وثمانون وقد فصلها المصنف رحمه الله تعالى بما لا مزيد عليه (وقوله) وهو سدس وثلاثا سدس معناه ان الخمسين سدس الاصل وثلاثا سدسه وذلك لان سدس المائة والثمانين ثلثون وثلثي الثلاثين عشرون فالسدس وثلاثا خمسون كما هو ظاهر ومثله قوله وهو نصف ونصف نسع اذ معناه ان المائة نصف الاصل ونصف نسعه اذ الاصل مائة وثمانون ونصفه تسعون وتسع الاصل عشرون فنصف التسع عشرة فاذا أضفنا العشرة الى نصف الاصل الذي هو تسعون كان المجموع مائة ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ وهذا الطريق ينسحب على الاحتمال الاول ﴾ خاصة الوجه في ذلك ظاهر لانه مبني على الطريق الاول في الاحتمال الاول الذي هو سقوط الرد بالنسبة الى البنات والخنثى جميعا وذلك لانه على الاحتمال الثاني يكون للأم أزيد من نصف ماتدعيه لانه يكون لها أربعة وربع فانابسط الستة التي تدعيها انصافاً فأنأخذ خمسة منها من البنات ونأخذ من الخنثى نصف سبعة انصاف وهو ثلاثة انصاف وربع فاذا أضفنا ذلك الى الخمسة الانصاف كان هناك ثمانية انصاف وربع فهي أربعة صحاح وربع وان اعطيناها من سهم الخنثى سدس ثلثه وخمس ثلثه زاد لها ثلاثة اخماس وان عكسنا زاد لها أربعة اخماس وذلك ظاهر لمن آمن النظر وقد فصل المصنف طاب ثراه المسئلة على العول وعلى الطريق الرابع بما لا مزيد عليه وفي عبارته مواطن خفاء فليبينها (منها قوله) والخنثى تدعي خمسة اتساع يئانه ان السدس الذي تأخذه الأم تسع ونصف تسع فاذا أخذته بقيت سبعة اتساع ونصف والخنثى تدعي الذكورة والقسمه اثلاثا فيكون لها خمسة وللبنات ثمان ونصف (ومنها قوله رحمه الله) ولنصفه خمس وسدس يئانه ان أحد النصفين يقسم عليهم اخماسا والنصف الآخر سدسه للأم (ومنها قوله قدس سره) ولسدس النصف ثلث الوجه في ذلك انك تقسم الخمسة أسداس الباقي من ذلك النصف اثلاثا ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ كما يفعل بالواحد ﴾ عملاً باطلاق النص والفتوى من أن لخنثى نصف ما لذكروما للاثني وهو يشمل ما اذا اجتمع معها أخرى أولاً يجتمع ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ أربعة أحوال ﴾ وهي

وللثلاثة ثمانية أحوال وللاربعة ستة عشر وللخمسة اثنان وثلاثون حالا وهكذا ثم تجمع ما لهم في الاحوال كلها فتقسمه على عدد أحوالهم فما خرج بالقسمة فهو لهم ان كانوا من جهة واحدة وان كانوا من جهات جمعت ما لكل واحد منهم في الاحوال وقسمته على عدد الاحوال فالخارج بالقسمة هو نصيبه فلو خلف بنتا وختين فعلى الاول تضرب ثلاثة في خمسة ثم اثنين في المجموع تبلغ ثلثين للبنات حال الذكورية ستة وحال الانوثة عشرة فلها نصفها ثمانية ولكل ختى احد عشر هي مجموع نصف اثني عشر الحاصلة حال الذكورية ونصف عشرة الحاصلة حال الانوثة وعلى الثاني تقرض لكل وارث حالين آخرين فتقرض اكبر الخنتين ذكرا وأصغرهما اثني وبالعكس فيكون لكل ختى في حال ذكوريتهما اثنا عشر وفي حال انوثتهما عشرة وللكبيرة حال فرضها ذكرا خمسة عشر وللأخرى سبعة ونصف وللصغرى حال فرضها ذكرا خمسة عشر وللكبيرة سبعة ونصف وللبنات في الفرض الاول سنة وفي الثاني عشر وفي الفرضين الآخرين سبعة ونصف فتأخذ لكل وارث ربع ما حصل له في الاحوال وتجمعها فهو نصيبه فللبنات سبعة وثلاثة أرباع وذلك ربع ما حصل لها في الاحوال الاربعة ولكل ختى أحد عشر سهما وثمن سهم فقد حصل التفاوت بين الاحتمالين والآخر أعاد لما فيه من اعطاء كل واحد بحسب ما فيه من الاحتمالين وفي الاول يعطى بعض الاحتمالات دون بعض وهو تحكم لكن هنا يحتاج الى زيادة ضرب للفرض الآخر ولو كان عوض الانثى ذكرا فعلى الاكتفاء بالاحتمالين تضرب أربعة في ثلاثة ثم اثنين في المجتمع فللذكر عشرة ولكل ختى سبعة وعلى تقدير الاحتمالات تقرض الاكبر ذكرا والا صغرا اثني فالفريضة من خمسة تضربها في اربعة وعشرين تصير مائة وعشرين (مان)

ذكوريتهما وانوثتهما وذكورية احدهما وانوثة الاخرى وبالعكس **قوله** (من جهة واحدة) كالأولاد والأخوة من جهة واحدة وأما اذا كانوا ذوي الجهات فكألاخ للأب والاخ للأم **قوله** (وتجمعها) معناه انك تأخذ لكل وارث ربع ما حصل له في جميع الاحوال فيكون تفسيره لما قبله أو معناه انك تأخذ ربع ماله في كل حال وتجمع الارباع والمعنيان متقاربان ان لم يكونا متحدين بل هما متحدان **قوله** (ربع ما حصل له) هو واحد وثلاثون **قوله** (ولكل ختى أحد عشر سهما وثمن سهم) هي ربع أربعة وأربعين ونصف ويحتمل ان تجمع ما للختين في الاحوال الاربعة وهو تسعة وثمانون وتأخذ ربعها وهو اثنان وعشرون ونعطيها جميعا بالسوية **قوله** (للفرض الآخر) لاننا نحتاج الى ضرب ثمانية في الثلثين التي هي المسئلة على الاول لما كان ثمن السهم يبلغ مائتين واربعين للبنات اثنان وستون ولكل ختى تسعة وثمانون **قوله** (تضرب اربعة في ثلاثة) الاربعة فريضة الانوثة والثلاثة فريضة الذكورة **قوله** (ربع ما حصل له في الاحوال الاربعة) الذي حصل له في اربعة احوال مائة وستة

فلى تقدير ذكورية الجميع لكل وارث أربعون وعلى تقدير أنوثية الجميع للذكر ستون ولكل خثى ثلاثون وعلى تقدير ذكورية الاكبر يكون له ثمانية وأربعون وكذا للذكر وللأصغر أربعة وعشرون وبالعكس يكون للأكبر أربعة وعشرون وللأصغر ثمانية وأربعون للذكر ربع ما حصل له في الاحوال الأربعة تسعة وأربعون ولكل خثى خمسة وثلاثون سهما ونصف وعلى الاكتفاء بالاحتمالين يكون للذكر من مائة وعشرين خمسون ولكل خثى خمسة وثلاثون فيظهر التفاوت والاختلاف أصوب ولو كان مع الخثيين أحد الابوين فله الخمس تارة والسادس أخرى وتصح الفريضة من مائة وعشرين فان اكتفينا بالاحتمالين فلاب اثنا عشر وعشرون وان أوجبنا الاحتمالات فله حال ذكورتها عشرون وكذا حال ذكورية الاكبر خاصة وحال ذكورية الأصغر خاصة وله حال أنوثيتها أربعة وعشرون فله ربع المجموع وذلك أحد وعشرون فنقص سهما لان الأربعة تأخذها في حال وتسقط في ثلاثة أحوال فكان له ربعها (التاسع) ان جعلنا الخثى تمنع من الرد في النصف باعتبار نصف ذكورية احتمال مع تعدد الخثاني سقوط الرد فان الاب يمنع من نصف الرد بنصف الذكورية في أحدهما ومن النصف الآخر بالذكورية من الآخر وذلك لان في كل واحد منهما اعتبار نصف ذكر فقيهما اعتبار ذكر والذكر مانع من الرد ويحتمل عدم ذلك فيحصل نصف الرد ان اكتفينا بالاحتمالين والا فبحسب تعدد الاحتمالات (العاشر) في سهم الخثاني من الاخوة من الابوين أو الاب والعمومة وأولادهم كما ذكرنا في الاولاد فلو فرضنا جدا لأب

وتسمون ربعا تسعة وأربعون ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولكل خثى خمسة وثلاثون ونصف ﴾ هذا ربع مائة واثنين وأربعين ﴿ قوله ﴾ ﴿ للذكر من مائة وعشرين خمسون ﴾ لان له على الذكورة أربعين وعلى الأنوثة ستين وأما ان لكل خثى خمسة واثنين فلان لها على الذكورة أربعين وعلى الأنوثة ثلاثين ﴿ قوله ﴾ ﴿ فله الخمس تارة والسادس أخرى ﴾ الاول على الأنوثة والثاني على الاحتمالات الباقية ﴿ قوله ﴾ ﴿ من مائة وعشرين ﴾ لانا نضرب خمسة في ستة ثم اثنين في ثلاثين للاب بالاحتمالين اثنا عشر وعشرون فله أحد عشر يبقى تسعة وأربعون لاتقسم على الخثيين فنضرب اثنين في ستين فالحاصل مائة وعشرون كما ذكرنا ﴿ قوله ﴾ ﴿ للاب اثنا عشر وعشرون ﴾ لان له عشرين تارة وأربعة وعشرين أخرى فلها نصفها اثنا عشر وعشرون ﴿ قوله ﴾ ﴿ حال ذكورتها عشرون ﴾ هو السادس وحال الأنوثة أربعة وعشرون وهي الخمس ﴿ قوله ﴾ ﴿ ويحتمل عدم ذلك الى آخره ﴾ الوجه فيه ان المانع من الرد انما هو وجود ذكر كامل ولم يوجد فيحصل نصف الرد للاب أبدا وان بلغ عدد الخثاني مائة هذا ان اكتفينا بالاحتمالين أي احتمال كون الخثيين ذكرا واحتمال كونها اثنتين وان لم نكتف بهما كان له ربع الرد من الخثيين فيمنعانه من ثلاثة أرباعه لان الاحتمالات أربعة فانه يحتمل كونها ذكرا أو اثنتين أو أحدهما ذكرا والآخر اثني والعكس والثلاثة تمنع من

وأخا له خنثى فلي تقدير الذكورية المال نصفان وعلى تقدير الانوثة المال أثلاثا تضرب اثنين في ثلاثة تصير ستة ثم تضرب اثنين في ستة تبلغ اثني عشر فللجدسبعة وللخنثى خمسة ولو كانت جدة فبالعكس أما الاخوة من الام أو الاخوال وأولادهم فلا حاجة في حسابهم الى هذا العمل لتساوي الذكور والاناث وهل يصح أن يكون الآباء والاجداد خنثى قيل نعم حتى لو كان الخنثى زوجا وزوجة كان له نصف ميراث الزوج ونصف ميراث الزوجة فالأقرب المنع الا ما روي من أن امرأة ولدت وأولدت (متن)

سبعة أثمانه وهكذا والاقوى انه لا يسقط من الرد الا نصفه اذ لا يتفاوت الرد بوحدة الذكورة وتعددتها **قوله** ﴿ وهل يصح ان يكون الآباء والاجداد خنثى قيل نعم حتى لو كان الخنثى زوجا وزوجة الى آخره ﴾ قد صرح المصنف بان هناك قائلا بأن الخنثى تكون ابا واما وزوجا وزوجة ونسب هذا القول في الشرائع والتحرير والدروس الى البعد ولعلمهم اشاروا بذلك الى الشيخ في المبسوط كما لعله يتوهم من ظاهر عبارته فيه والا فلم أجد أحدا صرح أولوح بذلك ونحن ننقل عبارة الشيخ في المبسوط ونبين ما أراد وما وجهه عليه من الايراد (قال طاب ثراه) ما نصه في آخر بحث الخنثى من المبسوط ولا يتقدر في الخنثى أن يكون أباً وأماً لانه متى كان أباً كان ذكراً يبين ومتى كان أمّاً كانت أنثى يبين ويتقدر في الخنثى أن يكون زوجاً أو زوجة على ما روي في بعض الاخبار فان كان زوجاً أو زوجة كان له نصف ميراث الزوج ونصف ميراث الزوجة انتهى وهذه العبارة بعينها نقلها عنه في الايضاح وكثر الفرائد وقد فهم المصنف ان الشيخ لما جوز فيه ان يكون زوجاً أو زوجة فلا بد أن يجوز فيه أن يكون أباً وأماً وفهم بعض ان مراده ان الخنثى مع بقائه على أشكاله لا يكون أباً لانه لا اشكال حينئذ لانه اذا أولد ضرانه ذكر فليس بخنثى لانه أخذ في مفهومه أشكال الحال وكذا الحال في جانب الولادة أعني الأم وهذا المعنى هو الذي أراده في الشرائع حيث قال لان الولادة تكشف عن حاله ومثله في الدروس وأوضحه في المسالك بان مني كل واحد من الرجل والمرأة لا يكفي في توليد الولد بل لا بد من اجتماعهما وتفاعلها ثم اعترضه بجواز أن يجمع مني الخنثى الخاصتين كما جمع هو بين الامرين وانه في محله كما سنشير اليه ولعل ذلك هو السر في نسبه الى البعد في شرائع والدروس والتحرير دون التعذر (ونحن نقول) الظاهر ان ليس مراد الشيخ ذلك والا لآتي بأو دون الواو كما صنع في الزوج والزوجة مصافاً الى ما يرد عليه لو أراد ذلك كما يأتي انشاء الله تعالى وليس مرادهم كما فهم المصنف هنا والا لترك أو في الزوج والزوجة وآتى بالواو كما صنع في الأب والأم وانما مراده ان الخنثى الذي هو شخص واحد لا يمكن فيه أن يكون أباً وأماً من جهتين فيصدق عليه انه ولد وأولاد (فان قلت) اني يريد ذلك والتعليل ربما كان ظاهراً في الاول والخبر في الفقيه نطق بانه ولد وأولاد (قلت) التعليل جار على الوجهين ونظر الشيخ الى الخبر الذي أورده في التهذيب وليس فيه انه ولد وانما فيه انه أولاد ولهذا اعترض في غاية المراد والمسالك على من ادعى ذلك من الخبر بأن الخبر ليس فيه الا انه أولاد نعم في الفقيه رواه بطريق حسن انه ولد وأولاد فنجزم بان نظر الشيخ الى ما رواه في كتاب حديثه فكان حاصل ما أراد ان الخنثى لا تكون أباً أمّاً وزوجاً وزوجة وعبر بالأم والاب ولم

فلى هذه الرواية تشكل النسبة بينهما اذ هي أم لأحدهما وأب للآخر ويشترط في اضافة
 يردفه بالزوج والزوجة لمكان التلازم البين وعلى هذا يكون قوله ويتقدر أن يكون زوجاً أو زوجة معناه
 لمكان لفظ أو أنه يمكن أن يشبه حاله علينا فلا نعلم انه زوج أو زوجة أب هو أم أم بأن يتزوج خثى
 بخثى مع عدم العلم بعدم الصحة فيكون شبهة موجبة لصحة العقد باعتقادهم كما هو الشأن في سائر
 الانكحة على غير الوجه المعتبر الصحيحة (١) باعتقاد المتعاقدين فانهم يحكون في مثل ذلك بالارث وسائر
 أحكام الزوجية حتى بين الكفار ثم فرض انهما ماتا متعاقبين ولم تقسم تركتهما مع بقاء الاشتباه
 المذكور (فان قلت) مع ذلك ففي اعطاء نصف انصبيين نظر ظاهر فان القريب انما الجثتا الى اعطائه
 كذلك ان الواقع لم يخلو عن ارثه وهما هنا يحتمل أن يكونا ذكراً واثنتين وعليهما فلا نكاح فلا
 ارث (قلت) هذا يندفع بفرض ولد بينهما لا نعلم أيهما أولده اذا قرر ان مراد الشيخ هذا اندفع
 عنه ما أورده عليه من انا لا نفرق بين الزوج والزوجة والأب والأم فكيف يتقدر في هذين ولا يتقدر
 في ذينك كما أشار اليه المصنف هنا بالتقريب الذي ذكرناه في بيان مراد المصنف وكما صرح بذلك
 المقدس الاديبلي حيث قال والفرق غير واضح وما نعرف قصد الشيخ به على انا اذا جرينا معهم مع
 قطع النظر عما ذكرناه من الفرض وتصوير تصحيح العقد قد نفرق بين الأب والأم وبين الزوج والزوجة بأن
 قول قد يتفق الاول بوطى شبهة اما كونه زوجاً أو زوجة فانه يتوقف على العقد الصحيح مع انه لا يصح تزويج
 الخثى مادام مشكلاً وسقط بالكافة اعتراض الايضاح حيث قال انه ان كان زوجاً تكون زوجته أنثى
 فكيف يكون زوجة ووجه سقوطه انا فرضناها خثيين كما عرفت واندفع اعتراض الشهيد في غاية
 المراد حيث اعترض أولاً بما اعترض به في الايضاح ثم اعتذر بفرضها خثيين ثم اعترض بان الاشتباه
 ان كان قبل العقد فلا صحة وان كان بعده كان موقوفاً حتى يسرف ثم اعترض أيضاً بما ذكرنا من ان
 القريب انما اضطرنا الى آخره لانك قد علمت الجواب عن هذا وعن فساد العقد وسقط ما اعترض
 به الشهيد الثاني في المسالك حيث تبع غاية المراد في الاعتراضين الاولين اعتراض غاية المرام حيث قال
 لا نقول بصحة تزويج الخثى بالخثى بوجه من الوجوه لانك قد علمت الحال في ذلك وسقطت اعتراضات
 صاحب المجموع كلها أجمع ما عدا ما اعترض به على الاستدلال بالرواية من انها لا دلالة فيها على الحكم
 ولا على امكان كون الخثى زوجاً وزوجة شرعية لان الامير عليه السلام حكم بأنه رجل وأبطل دعوى
 ابن عمها (وقد يجاب) بأن الشيخ انما استند اليها في امكان حصول الاشتباه لانها تضمنت ان الخثى التي
 هي زوجة في الظاهر قد أولدت واما الحكم باعطاء نصف النصيب فجار على القاعدة ودليله مامر فلم
 يستدل الشيخ بالرواية على الحكم المذكور ولا على وقوع كونها زوجاً أو زوجة كالمصنف هنا
 وكما في التحرير والشرائع والدروس فيتوجه هذا اليراد على هؤلاء الاجلاء والجواب ظاهر بأن
 الاستدلال بالرواية على وقوع الولادة والايلاذ فاذا ثبت ذلك قلنا لو تزوج خثى بخثى ووقع العقد
 لشبهة ثم ماتا متعاقبين ولداً ولداً ولم يعلم حالهما بمد الاضلاع عد من يعتبره أو غيره فانما حينئذ نورثهما
 من غير اشكال نصف ميراث الزوج والزوجة على القاعدة المقررة ويكون مراده بالرواية رواية الفقيه
 لا التهذيب نعم يبقى عليهم انهم فهموا من كلام الشيخ غير ما أراد فاعترضوا بما عرفت الجواب عنه
 فأمل جيداً قوله قدس سره (فلى هذا تشكل النسبة بينهما الى آخره) الضمير راجع

(١) صفة الانكحة

الاخوة اتحاد أحدهما بينهما وهو منفي هنا (مسائل الاولى) من ليس له فرج الرجال ولا النساء يورث بالقرعة فيكتب على سهم عبد الله وعلى سهم أمة الله ويستخرج بعد الدعاء فيورث على ما يخرج عليه (الثانية) من له رأسان وبدنان على حق واحد يوقف أحدهما فإن اتبها فيها واحد وإن اتبها أحدهما خاصة فيها اثنان في الميراث وكذا التفصيل في الشهادة أما التكليف فاثنان مطلقاً وفي النكاح واحد وإن كان اثني ولا قصاص على أحدهما (متن)

الى الولدين المفهومين من قوله ولدت وأولدت وذلك لأنها اذا ولدت من امرأة ابناً فقتبتها اليه بالابوة واذا ولد منها رجل ابناً فقتبته اليها بالأمومة فلم يحد الاب بينهما ولا الأم ويشترط في نسبة الاخوة اتحاد أحدهما بينهما بمعنى ان يكون أب أحدهما هو أب الآخر وأمه أمه أو يحد أحدهما وهنا ليس شيء من ذلك ولو قلنا بتحقيق الاخوة فمن أي جهة يحكم عليهما ليسا بأخوين للابوين ولا لأحدهما نعم ان اءبرت في الاخوة تولدهما من واحد ثبتت الاخوة بينهما وهو كما ترى ومع ذلك فالتسبة بينهما مشكلة لأنه ليس باخ للابوين ولا لأحدهما فالمسئلة محل توقف ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ الاول من ﴾ ليس له فرج الرجال ولا النساء يورث بالقرعة ﴿ كما في النهاية والفتية والمقنعة والمراسم والكافي والسرائر والشرائع والتافع والطبقات والتحرير والارشاد والمختلف والدروس واللمعة والروضة والمسالك والمجمع والتقيح والمقاييس وهو ظاهر الكشف والايضاح والكنز وتعليق القواعد والمهذب والمقتصر وغاية المرام ولم يتعرض له في الخلاف على ما في تلخيصه والمبسوط للاجماع معلوماً ومنقولاً في السرائر وظاهر الفتية والتقيح والاخبار الصحيحة والصريحة وذهب أبو علي على ما حكى عنه وصاحب الوسيلة الى اعتبار البول فان كان البول على مباله فهو أثم وإن كان يفي البول فهو ذكراً وقد مال اليه الشيخ في الاستبصار وجعل القول الاول أولى وأحوط وحجبتهم على ذلك رواية مرسلة لا تقاوم الاجماع والاخبار المستفيضة المتبصرة فالحكم مما لا اشكال فيه وقد وقع ذلك كما ذكر في التحرير انه قل ان شخصاً وجد ليس له في قبله الا لحة نابذة كالربوة برشح البول منها رشحاً وليس له قبل وإن آخر ليس له الا مخرج واحد بين المخرجين منه يبول ومنه يتغوط وإن آخر ليس له مخرج لا قبل ولا دبر يتقيا ماياً كله ويشربه ﴿ قوله ﴾ ﴿ ويستخرج بعد الدعاء ﴾ للأم للمهد أي الدعاء المذكور في صحيحة الفضيل ابن يسار حيث قال عليه السلام يقول المقرع أو الامام اللهم أنت الله لا اله الا أنت عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين لنا أمر هذا المولود حتى يورث ما فرضت له في كتابك ويختسل ان يكون للجنس وعلى كل منهما فظاهره وجوب الدعاء كما هو ظاهر جماعة والحق الاستعجاب مطلقاً كما صرح به جماعة من الاصحاب كما هو الشأن في غيره من موارد القرعة وقد ورد في عدة أخبار في المقام ان الامام يجلس ويجلس عنده ناس من المسلمين ويدعون الله تعالى ولم يعين دعاء بخصوصه وحمل المطلق على المقيد متجه وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفى ﴿ قوله ﴾ ﴿ الثاني من له رأسان وبدنان الى آخره ﴾ كما رواه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام وحكاه أبو جميلة وغيره والحكم مجمع عليه بين الاصحاب

وان تعمد مطلقا ولو تشارك في الرد مع الاتقاء لدفعة اشكال ودفعة اشكل (الثالث)
لا يشترط في ميراث الحمل كونه حيا عند موت المورث (متن)

وخبر حريز الممول به صريح فيه وقد ألحق المصنف بهذا التفصيل الشهادة وألحق غيره الحجب وأما في
التكليف فقد حكم بأنهما اثنان مطلقا سواء استيقظ أحدهما باستيقاظ الآخر أم لا لأن كل واحد منهما
بالع عاقل رشيد فيجب في الطهارة مثلاً غسل الاعضاء جميعاً وفي الصلوة مثلاً أن يصلها ولا يجزي
فعل أحدهما عن فعل الآخر ليحصل يقين الخروج عن العدة وهل تجوز صلوة أحدهما منفرداً عن
الآخر يَحْتَمِلُ البناء على الاختبار بالاتقاء الى غير ذلك من الفروع وحكم بأنهما في النكاح واحد
لأن اتحاد الحق وما تحته الذي عليه مدار الوطء فان كان اتى بمجوز مان تزوجها أن يتزوج ثلثاً اخر لکن
لا بد في العقد من رضاها وإيجابها أو قبولها قال في (الايضاح) وعندي في جواز نكاحها نظر والحق
بفتح الحاء المهمة فسكون القاف معقد الازار عند الحصر والحصر وسط الانسان **قوله** قدس
سره ﴿ وان تعمد مطلقاً ﴾ أي سواء كان اتصاف في المشترك أو لا لادائه الى ايلام الآخر واتلافه
قوله ﴿ ولو تشارك الى آخره ﴾ لو اشتركا في الجنابة اقتص منها فان قتل رجلاً واحداً
قتلا به ففي رد ما فصل عن دية واحد لو اتبه أحدهما دون الآخر اشكال ينشأ من أن الشارع جعله
علامة للتعدد ولذا ورثه ميراثين ومن اصالة عدم الرد وعدم العلم بسببه لضعف الخبر واختصاصه بالارث
والبناء على الخبر في جميع هذه الفروع لا يخلو عن قوة اذ يمكن دعوى تقيح المناط **قوله** **﴿ ودفعة أشكل ﴾** أي لو استيقظا بإيقاظ واحد دفعة يشكل الرد أي يضاف لرد ولذا عبر بقوله اشكل
وبشارة اخرى يريد ن عدم الرد هناك قوي الاشكال وهنا ضعيفه فانه يتقوى اصل عدم الرد بعلامة
الوحدة فلم يبق الا احتمال التعدد وقد وقعت له هذه الكلمة أعني قوله أشكل في كتاب الرهن حيث
قال وفي رهن ام الولد في ثمن رقبته مع اعسار المولى اشكال ومع يساره أشكل واعتضه هناك الشارحون
بأن لفظ أشكل مخالف للصناعة واجبت عنه هناك ايام اشتغالي على الاستاذ العلامة المعتبر الشيخ حمفر
ادام الله حراسته بأن مذهب سيويه ان بناء التفضيل من افضل مقيس وقد قالوا هو اعطاهم للدرهم
واولادهم للمعروف واكرم لي من زيد وهذا المكان اقرب لي من غيره وفي المثل افلس من ابن المذلق
وقد استعمل في الرباعي من غير باب افضل كما في الحديث فهو لما سواها اضيع وقد قال بعض ان المنع
انما هو في التعجب لمكان الالتباس وفي التفضيل لا التباس لان اسم فاعل افضل ليس على افضل وحمل
التفضيل على التعجب قياس **قوله** ﴿ لا يشترط في ميراث الحمل كونه حياً عند موت
المورث ﴾ بل يكفي في الارث وجود مادته ولو نطفه حتى لو جامع ومات بعده بلا فاصل ثم جاء لمدة
بحكم بكونه ملحقاً به فيها ورث وانما يشترط خروجه حياً وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة في الخاتمة
التي ذكرها في صدر الباب ويدل على الحكمين الاجامات المنقولة في كتب الاصحاب كاللبسوط وغيره
حتى المفاتيح وعمومات الاخبار المستفيضة كصحيحي ربي والفضل وحسنه ربي وموثة أبي بصير فانها
بمومها شاملة للحكمين قطعاً بل لا كلام لاحد في هذين وانما يقع الكلام في أشياء اخر (منها) هل
يشترط استقرار الحياة ام لا ظاهر المبسوط الاشتراط قال فيه وان خرج وفيه حياة مستقرة ولم يستهل
فانه يرشويصل عليه استحباباً ويعلم أن فيه حياة مستقرة بان يمس أو يمض اللبن أو يبقى يومين

حتى أنه لو ولد لسته أشهر من موت الواسي ورث وكذا لو ولد لأقصي الحمل إذا لم تزوج نم بشرط انفصاله حيا ولو ترك الميت ذا فرضين اعلى وأدون كاحد الزوجين أو الابوين اعطي ذو القرض نصيبه الأدنى وحبس الباقي فان سقط ميتا اكمله والا فلا ولو كان الميت ابن موجود اعطي الثلث ولو كان الموجود بتا اعطيت الخمس (متن)

وتلاثة وفهم الشهيد الثاني من عبارة الشرائع اشتراط ذلك حيث قال المحقق بعد قوله ولو خرج نصفه حيا والباقي ميتا لم يرث وكذا لو تحرك حركة لا تدل على استقرار الحياة كحركة المذبوح (قلت) يمكن ان يكون مراد المحقق بملاحظة ما قبلها وما بعدها ان استقرار الحياة وجودها وجودا يعلم أنه ليس اثر خروج الروح كما في حركة المذبوح وحركة السقط الذي سقط لجناية علم منها ازهاق روحه فاذا تحرك حينئذ لا عبرة بحركته لانها حركة نشأت عن اخراج الروح وبعين هذا المعنى صرح المولى الاردبيلي في كتاب الذبايح من شرح الارشاد وقدم في الكلام في المقام في اول الباب عند الكلام على ارث القتال فليراجع بقي هناك شيء وهو انه اذا اشتبهت الحركة لم يرث لجواز استنادها الى غير الحياة من القتل ونحوه ولو ولدت توأمين فتحرك أحدهما دون الآخر وكان ذكرا وأنثى فلا بد من القرعة ولو كانا ذكرين أو اثنيين فلا حاجة اليها وهو سبحانه الموفق ﴿ قوله ﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿ حتى انه لو ولد لسته أشهر الى آخره ﴾ لم يذكر ما اذا ولدته فيما بين الستة الأشهر وأقصي الحمل والظاهر انها اذا كانت خالية من زوج ووطي يمكن (١) الحاقه به انه يلحق بالميت لأنه ثبت النسب حينئذ سواء تزوجت أم لا وقد اعتبر جماعة من الاصحاب ولادته لدون ستة أشهر وقد أناط المصنف الحكم بالتزويج اذ ولد لأقصي الحمل مع ان مطلق التزويج لا يبنى الحاق الولد به فالمراد ما لم تزوج مع امكان استناد الولد الى الثاني اذ يكفي في المنع احتمال التجدد اذ الاصل عدم تقدمه على موت المورث (فان قلت) هذا معارض باصل عدم تقدم موت المورث عليه (قلت) موت المورث معلوم التاريخ كما هو المفروض وذاك مجهول والقاعدة تقضي بأصالة تأخر مجهول التاريخ كما قرر في محله وذكر التزويج تمثيل وليس المراد الحصر والا فالملطوثة بشبهة أو بملك أيضا كذلك فكأنه قال اذا لم توطي وطنا يمكن استناد الحمل اليه ﴿ قوله ﴾ ﴿ ولو ترك الميت ذا فرضين الى قوله اعطيت الخمس ﴾ حاصله انه يوقف للحل نصيب ذكرين لعدم جريان العادة بولادة أزيد من توأمين ولو كان هناك ذوو فروض أعطوا نصيبهم الأدنى (اما الاول) فقد صرح به في المبسوط والسران والوسيلة والشرائع وكشف الرموز وقال فيه ان النظر يؤيده التحرير والارشاد والمختلف والدروس والروضة والمجمع والكفاية والفنية والمهذب والمقتصر وغاية المرام ونفي في هذه الاربعة العلم بالخلاف وهذا الحكم هو المنقول عن الشيخ سالم المصري وبالجملة لم نجد فيه مخالفا الا ما حكى عن الخلاف انه حكى عن بعض العامة قولاً بأنه انما يوقف نصيب واحد وأجاز العمل به وكيف كان فلا ينبغي التوقف فيه لعدم ورود خبر فيه بخصوصه كما يلوح من بعض لان عمومات الأثر تشمل وقد علمت نفي الخلاف عنه من جماعة (وأما الثاني) فهو لازم للاول على انه صرح به على التفصيل في اكثر هذه الكتب المذكورة الا ما قل

اصلاح غلط في كتاب الفرائض

قد وقع سقط في صفحة ٢٤٤ سطر ١١ سهوا حال الطبع لسقوط ذلك من النسخة المطبوع عنها ثم وجدناه في نسخة ثانية فثبتناه في هذه الورقة ومحل بعد لفظة (القاتل) وهو هذا بغير زيادة ولا نقصان

ويأتي له تنمة ويدل على عدم الاشتراط مضافا الى الاصل وعدم الدليل عليه عموم نصوص الارث وخصوص اطلاق صحيح الفصيل وغيره وصريح فتاوى الاصحاب رضي الله تعالى عنهم وظاهر الفية والمسالك والمجمع انه مذهب الاصحاب ومنها انه هل يشترط الاهلال أم لا قال الشيخ في (المبسوط) وقال قوم اذا لم يستهل لم يرث وهذا تصريح بوجود المخالف وانه جماعة وربما أشعرت به بعض عبارات الأصحاب كما أشعر بعض آخر بعدمه ولقد أكثرت عن ملاحظة ما حضرني من كتبهم القديمة والحديثة فلم أجد أحدا صرح بذلك الا ما حكوه عن أبي علي في كتاب الصلوة في الصلوة على الميت قالوا انه قال يجب الصلوة على المستهل ونقلوا عنه انه احتج بصحيح ابن سان عن أبي عبد الله عليه السلام لا يصلي على المنفوس وهو المولود الذي لم يستهل ولم يصح ولم « ولاظ » يرث من الدية ولا من غيرها فاذا استهل فصل عليه وورثه وقضية ذلك انه عامل بجميع ما تضمنه هذا الخبر وقد حمل الشيخ على التقية في الارث وعلى الاستحباب أو التقية في الصلوة كما يظهر ذلك من جواهر الاصحاب وناقشه صاحب الوفي في الحل على الاستحباب في كتاب الصوم وجزم بتعين الحل على التقية وفي (كتاب الميراث) بعد ان قل رواية ابن سان غير الصحيحة التي قال فيها لا يرث من الدية شيئا حتى يصبح ويسمع صوته ومرسله بونس قال أعني صاحب الوافي وجمع الشيخ في الاستبصار بين الاخبار بأنه لا يرث حتى يصبح أو يتحرك تحركا يينا وجوز حمل الصياحة على التقية لأنهم يراعون الاستهلال لا غير ثم قال ويمكن تخصيص اعتبار الصياحة بالأرث من الدية لتقيد الخبرين بها وقد ورد الفرق بين الدية وغيرها في الأرث انتهى (قلت) يمكن الجمع بأن ذلك كناية عن الحياة فيكون علامتها الصوت والحركة وغيرها كالتنفس ونحوه وكيف يكون الاستهلال شرطا وقد ورد في الأخبار انه ليس بشرط اذ لم يولد أخرس قال ابن حمزة في الوسيلة مانعه وأما الجنين فاذا سقط حيا ورث وعلامة كونه حيا الاستهلال انتهى ثم ان هناك شيئا وهو ان من اشتد له هل يشترط معه استقرار الحياة بأن يعطس مع الاستهلال أو يحس اللبن أو يبقى يومين أو ثلاثة كما مر عن المبسوط أو بأن يبقى يوما واحدا كما ذكره المصنف في كتاب الدبائح أو لا يشترط ظاهر المبسوط حيث قال وان خرج وفيه حياة مستقرة ولم يستهل فانه يرث وقال قوم اذا لم يستهل لم يرث ان هناك أناسا يشترطون ذلك فلو لم يستهل لم يرث ولو بقي عشرة أيام ثم قال فان خرج واستهل ورث بلا خلاف وظاهره انه اذا استهل ورث وان لم يكن مستقر الحياة الا أن تحمل المطلق على التقيد ولذلك نسبنا القول باشتراط استقرار الحياة بالمعنى الذي ذكره الى ظاهر المبسوط لا الى صريحه هذا وما تضمنه بعض الاخبار من اشتراط التحرك اليين في (المسالك والمجمع)

وغيرها أنه احتراز عن بعض الحركات التي ليست اختيارية مثل التقلص والقبض والبسط فإن ذلك يحصل في اللحوم (قلت) وينبغي أن يضاف إلى ذلك إرادة الاحتراز أيضاً عن مثل تحريك المذبوح فإن تحريكه ليس عن حياة بل عن أثر حياة كما إذا سقط بجناية علم منها إزهاق روحه فإن تحريكه حينئذ لا عبرة به كما إذا خرج نصفه حياً والباقي ميتاً وقد أشار إلى ذلك المصنف طاب ثراه في صدر الباب حيث قال ولو سقط بجناية فإن تحريك حركة تدل على الحياة ورث والظاهر أنه أشار إلى ما ذكرنا والتشيل بالتقلص ليس فيه قصر بيان الحركة عليه والا توجه عليه اعتراض من اعترضه بأن هذا الشرط مأخوذ في الساقط لجناية وغيرها فلا وجه لتخصيصه به اللهم إلا أن يقال خصه بذلك لأن الحركة التي لا يلبث بعدها إنما تكون غالباً في مثله وتلتزم حينئذ أن المراد على مجرد الحركة الناشئة عن حياة للعموم سواء كانت عن حياة وبقي أثرها أو موحودة بالفعل أو قول أن من صرح بعدم اعتبار الحركة التي هي لحركة المذبوح إنما هو الشيخ في المبسوط والمحقق في الشرائع وظاهرهما اعتبار استقرار الحياة فقد بنوا ذلك على ذلك وقد علمت الحق والتحقيق ويلزمهما على هذا أن يورث من خرج بمضيه حياً بطريق أولى وقد صرح جماهير الأصحاب بعدم إرثه ماعدا المصنف رحمه الله في التحرير حيث قال الأقرب أنه لا يرث فإنه احتل الأرض بناءً على أن الانفصال حياً إنما اعتبر للدلالة على بقاء حياته بمعد موت المورث وقد حصلت وقد سلف منا بيان المراد باستقرار الحياة في أول الباب عند الكلام على إرث القاتل

﴿ اصلاح غلط ﴾

وقع في أول كتاب الموارث هكذا (وهو المجلد الثامن والعشرون) صوابه (التاسع والعشرون)
 ووقع في ترجمة المصنف الملحقة بكتاب المتاجر صفحة ٧٧٤ سطر ٣٢ (هكذا)
 اثنان وثلاثون مجلداً اثنان منها في الطهارة * (صوابه) * ثلاثة وثلاثون مجلداً ثلاثة منها في الطهارة
 ووقع في اصلاح العلط الملحق بكتاب الفرائض صفحة ٣٠٦ سطر ٢٣ (هكذا)
 الزكوة * (صوابه) * الزكوة وواحد

ووقع في أغلب المواضع من مجلدات العبادات (العزية) بالعين المهملة والزاي المعجمة * (وصوابه)
 كما في نسخة الأصل الفرية بالعين المعجمة والراء المهملة نسبة إلى الفري والمراد بها شرح الجعفريه كما وجدناه بخط المصنف قدس سره (نعم) هناك رسالة تسمى الرسالة العزية بالعين المهملة والزاي المعجمة وهي للنفيد عليه الرحمة وينقل عنها المصنف أيضاً بعنوان الرسالة العزية مصرحاً بكونها للنفيد وهي غير شرح الجعفريه لأن الجعفريه للمحقق الثاني (والحاصل) أنه حيث يقول الشارح الفرية مجرداً عن لفظ الرسالة فهي بالعين المعجمة والراء المهملة مراد بها شرح الجعفريه فتنبه

ولو خلف ابنا وبنتا وحملالا فلاحتمالات الممكنة التي لا تخرج الى الشذوذ في الحمل عشرة
فاذا اردت فريضة واحدة تنقسم على جميع المقادير قلت الفريضة على تقدير عدمه ثلاثة
وعلى تقدير كونه ذكرا خمسة وعلى تقدير كونه انثى اربعة وعلى تقدير كونه خنثى
تسعة وعلى تقدير كونه ذكرين سبعة وعلى تقدير كونه اثنتين خمسة وعلى تقدير كونه
خنثيين اثنا عشر وعلى تقدير كونه ذكرا وانثى ستة وعلى تقدير كونه ذكرا وخنثى ثلاثة
عشر وعلى تقدير كونه انثى وخنثى احد عشر تضرب سبعة في ثلاثة عشر ثم احد
عشر في المرتفع وهو احد وتسعون يكون الفا وواحد اتم خمسة في ذلك يكون خمسة
آلاف وخمسة ثم وفق التسعة في الاثني عشر تكون ستة وثلاثين تضربها في خمسة الاف وخمسة تصير
مائة الف وثمانين الفا ومائة وثمانين سهما فلي تقدير ان يكون ذكرا او اثنتين يقسم اخماسا
للبنات ستة وثلاثون الفا وستة وثلاثون سهما وللذكر النصف وعلى تقدير ان يكون
انثى ينقسم ارباعا للبنات خمسة واربعون الفا وخمسة واربعون سهما وللذكر ضعفه وعلى
تقدير ان يكون خنثى تقسم انساعا للبنات تسعان اربعون الفا واربعون سهما وللذكر
ضعفاه وللخنثى ضعف ونصف وعلى تقدير ان يكونا ذكرين تقسم اسباعا للبنات سبع
وهو خمسة وعشرون الفا وسبعمائة واربعون وللذكر ضعفه وعلى تقدير ان يكون خنثيين
تقسم على اثنا عشر للبنات سدس وهو ثلاثون الفا وثلاثون سهما وللبن نصفه وللخنثى مثله ونصفه
وعلى تقدير ان يكون ذكرا وانثى تقسم اسداسا للبنات سدس وللذكر ضعفه وعلى

كالمسراتر وغيرها وهل هذا العزل على سبيل الوجوب كما صرح به المحقق الثاني في تعليق النافع وكما هو
ظاهر جمع او على سبيل الاحتياط كما في النافع وغيره الاول اقوى واولى **قوله** **طاب ثراه**
(والاحتمالات الممكنة الى قوله عشرة) لانه اما ان يكون ذكرا واحدا او انثى كذلك او خنثى كذلك
او ذكرين او اثنتين او خنثيين او ذكرا وانثى او ذكرا وخنثى او انثى وخنثى او يسقط ميتا **قوله**
قدس الله تعالى روحه **(وعلى تقدير كونه خنثى تسعة)** الفروض المتقدمة ظاهرة واما هذا فنقول
اقل ما يفرض للابن اربعة حتى تأخذ البنات نصفه وتأخذ الخنثى نصيب بنت ونصف بنت فاذا كان
للابن اربعة كان للبنات اثنان وللخنثى سهم بنت وهو اثنان ونصف بنت وهو واحد وهذا على الطريق
الثاني فكان المجموع تسعة **قوله** **(وعلى تقدير كونه خنثيين اثنا عشر)** لاننا نزل الخنثى
منزلة ثلاث بنات فيكون المجموع اربع بنات وابن للابن اربعة اسهم والبنات ثمانية لكل واحدة
سهمان **قوله** **(وعلى تقدير كونه خنثى وذكرا ثلاثة عشر)** هذا بناء على الطريق الاول لانه
يكون هناك ذكرا وانثى وخنثى لكل من الذكرين اربعة وللانثى سهمان فالمجموع عشرة واذا
فرضنا الخنثى ذكرا كان له اربعة اسهم وان فرضناها انثى كان لها سهمان والمجموع ستة فلها نصف
للتصبيين ثلاثة وهي مع العشرة ثلاثة عشر **قوله** **قدس سره** **(تضرب سبعة في ثلاثة عشر)**

تقدير ان يكون ذكرا وخشئ يقسم على ثلاثة عشر كل قسم ثلاثة عشر الفا وثمان مائة وستون للبنث قسمان وللذكر اربعة وللخشئ ثلاثة وعلى تقدير ان يكون اثني وخشئ تقسم على احد عشر كل قسم ستة عشر الفا وثلاث مائة وثمانون للبنث قسمان وللذكر اربعة وللخشئ ثلاثة (الرابع) دية الجنين يرثها ابواه ومن يتقرب بهما وبالآب بالنسب والسبب وفي المتقرب بالام قولان (الفصل الثالث) في الاقرار بالنسب قد تقدم اصول هذا الباب ونحن نذكر هنا ما يتعلق بتعيين السهام من الفريضة اذا تعارف اثنان ورث بعضهم من بعض ولا يطلب منهما بينه ولو كانا معروفين بغير ذلك النسب لم يقبل قولهما (من)

وذلك لان ما تصح منه المفروضة عشروهي ثلاثة وخمسة واربعة وتسعة وسبعة وخمسة واثنا عشر وستة وثلاثة عشر واحد عشر يسقط منها الثلاثة والاربعة والسته لمكان التداخل وكذلك الخمسة لمكان التماثل ولذا لم يتعرض المصنف رحمه الله للجميع قوله **قوله** واذا تعارف اثنان ورث بعضهم من بعض الجمعية باعتبار التعدد والاصل في توارثهما وعدم طلب اليانة منهما انحصار الحق فيهما والاخبار الدالة على ذلك كصحيح عبد الرحمن بن الحجاج وحسنة سعيد الأعرج وفي صحيح عبد الرحمن ثبوت التوارث بين الأم والولد الصغير اذا أقرت به وقد استشكل فيه المصنف رحمه الله في التذكرة وهذا الكتاب في كتاب الاقرار ووجهه المحقق الثاني بان ثبوت نسب غير معلوم الثبوت على خلاف الاصل فيقتصر فيه على اقرار الرجل بالولد الصغير لمكان الاجماع ويبقى ما عداه على الاصل فيتوقف على اليانة أو التصديق ومثله صنع الشهدان وادعيا ان لا نص على المرأة وذلك من الشهد الثاني في كتاب الاقرار من المسالك والروضة واستند الى انها يمكنها اقامة اليانة على الولادة دونه (قلت) لهم لم يصفروا بالخبر الصحيح الذي رواه عبد الرحمن المتقدم ذكره (وعساك قول) ان الصحيح انما تضمن ثبوت التوارث لا النسب والذي نفوه انما هو ثبوت النسب فقط فكأنهم قالوا ان اقرار الأم بالولد الصغير يثبت به الارث ولكن لا يتعدى الى غيرها التوارث كما هو الشأن في اقرار الأب بالصغير (قلت) هذا التأويل لا بأس به ان لم يكن خلاف الظاهر من كلامهم (اذا عرفت هذا) فاذا ثبت التوارث بين المتعارفين لا يتعدى الى غيرهما الا مع التصديق لانهم قرروا في بحث الاقرار ان كل موضع لا يثبت فيه النسب بالاقرار الا مع التصديق من المقربة لا يتعدى التوارث من المتصادقين الى وارثهما الا مع التصديق من الوارث لان حكم النسب انما يثبت هنا بالاقرار والتصديق فيقتصر فيه على المتصادقين سواء في ذلك الاقرار بالولد والاخ وغيرهما وفي (المبسوط) لا يتعدى حكم التوارث الى اولاد المتصادقين لا غيرهما من ذوي النسب الا بالتصادق بينهم على ذلك والفرق غير ظاهر الا أن يكون في العبارة سقطاً فله قال ولا الى غيرها وسقط ذلك من قلم الناسخ ويدل على ذلك ان لا يعطف بها بعد النفي وانما يعطف بها بعد الاثبات والامر والنداء **قوله** **قوله** ولو كانا معروفين بغير ذلك النسب **قوله** ومثله لو قامت بينه بخلافه ولعله أراد بكونهما معروفين بغير ذلك ان معرفتهما نشأت إما عن مشاهدة أو شبايح أو شهادة شاهدين وحينئذ فلا قصور في العبارة (ولعلم) انهم ذكروا في باب الشهادات ان النسب يثبت بالشبايح وذكروا في باب الاقرار انه لا بد من

فاذا أقر بعض الورثة بمشارك في الميراث ولم يثبت نسبه لزم المقر أن يدفع إليه ما فضل في يده عن ميراثه ولا يجب أن يقاسم ولو أقر الابن ولا وراث سواء بآخر دفع إليه نصف ما في يده فإن أقر بثالث فإن صدقه الثاني وانكر الثالث الثاني لم يكن له أكثر من الثالث لأنه لم يقر له بأكثر منه والمشهور أن له نصف التركة وعلى الأول يحتمل أن ينرم المقر الأول له سدس التركة لأنه اتلفه عليه بأقراره الأول (متن)

شاهدين ذكرين عدلين وظاهرهما التناقض ويمكن الجمع بأن اشتراط الشاهدين إنما هو مع التنازع وأما الشيع فمع عدمه أو تقول لا تناقض بينهما بل يثبت بكل واحد منهما وتناول العبارة فتأمل قوله ﴿ ولو أقر بعض الورثة بمشارك في الميراث إلى قوله لزم المقر أن يدفع إليه ما فضل في يده عن ميراثه ولا يجب أن يقاسم ﴾ هذا هو المشهور كما في عدة مواضع وفي (السرائر وتلخيص الخلاف) أنه مذهبنا وقال المحقق الثاني أنه نص لأصحاب والوجه في ذلك أن قول المسكر مع عدم اليقينة مقدم وتصديقه معتبر ولا كان النسب أمراً إضافياً لم يثبت أيضاً في حق المقر لعدم تبعض النسب مصافاً إلى أنه نفى عنه الخلاف في السرائر وتلخيص الخلاف وإنما ينفذ أقراره في المال في دفع المقر إلى المقر به فصل ما في يده عن ميراثه وهو سدس الأصل لأنهم إذا كانوا ثلاثة فلكل واحد ثلث ويد المقر نصف لأن الورثة اثنان فيكون الفضل هو السدس (قلت) لولا الإجماع لكان القول بأنه يدفع إليه نصف ما بيده قوياً لأن كان مقتضى الضوابط لأن مقتضى الشركة أن ما حصل فهو للشركاء وما ذهب فمنهم والذي يد الثاني خارج عنها ويؤيده ما ذكره في البيع من أن الأقرار يزل على الاتساع وقال في كتاب التجارة ومنى الأقرار على الاتساع كما إذا قال نصف الدار لك والنصف الآخر لي ولشريك فكذب الشريك فيأخذ ثلث ما في يده وعلى القول بأخذ الفاضل ينبغي أن يأخذ نصف ما في يده إذ هو مستحق للربع بزعمه والباقي فاضل فتأمل جيداً ﴿ قوله ﴾ (لم يكن له أكثر من الثلث لأنه لم يقر له بأكثر منه) يريد أنه لم يكن لثالث أكثر من الثلث لأن الثالث لم يقر إلا ثلثاً، الأولان بأكثر من الثلث لأنهما لم يقر إلا بأنه ابن ثالث ﴿ قوله ﴾ (والمشهور أن له نصف التركة) الوجه فيه أنه مع الأول لمكان ثبوت نسبه بمنزلة ابنين أقر أحدهما بثالث دون الآخر فالنكر إنما يقر بأن له مشاركاً واحداً فله النصف والآخر لما أقر بثالث أخذ بأقراره بما في يده فعليه أن يعطي الثاني سدس الأصل هذا خلاصة ما وجهوه به (وفيه) أن الثالث لم يثبت نسبه شرعاً فإنه قد اكذب شاهديه فإنه يكذب الأول في شهادته لثاني ويكذب الثاني في ادعائه البنوة قائماً برث بأقرارهما وإنما أقرّا له بالثلث (وفيه) أن تكذيبه لهما لا يستلزم كذبهما وفسقهما مع ثبوت عدالتهما كما هو المفروض على أنا لو لم نقل بالمشهور لكان انكار الثالث وأقراره بالنسبة إلى الثاني متساويين وبالجملة دعوى الإجماع ممكنة في المقام كما لعله يظهر من بعض الأصحاب فلا يلتفت بعد إلى الاحتمالات وما اختاره المصنف رحمه الله هنا من حصر نصيب الثالث في الثلث لأنهما لم يقرّا إلا بأنه ابن ثالث بخلاف لما اختاره في التذكرة والتحرير والارشاد وهذا الكتاب في كتاب الأقرار وما احتمله على ما اختاره من أنه يجب على المقر الأول أن يدفع لثالث سدس التركة لأنه أتلفه عليه بأقراره الأول فنظور فيه لأن الائتلاف حينئذ إنما يثبت لو ثبت الاستحقاق شرعاً أو بالأقرار وليس شيء منهما قاتل وكذا

ولو أنكر الثاني الثالث دفع الاول الى الثالث ثلث ما بقي في يده ويحتمل ان يلزمه دفع ثلث جميع المال لانه فوته عليه بدفع النصف الى الاول وهو يقرانه لا يستحق الا الثلث وسواء دفعه بحكم حاكم او بغير حكمه اذا اقراره سبب الحكم سواء علم بالحال عند اقراره الاول او لم يعلم لتساوي المدد والخطأ في ضمان الاتلاف ويحتمل عدم الضمان اذا لم يعلم بالثاني حال اقراره بالاول او لم يعلم انه اذا أقرب بعد الاول لا يقبل لانه يجب عليه الاقرار بالاول اذا علمه ولا يحوجه الى الحاكم ومن فعل الواجب لم يجن فلم يضمن وان علم بالثاني وعلم انه اذا أقرب بعد الاول لم يقبل ضمن لتفويته حق غيره بتفريطه (من)

الحال لو أنكر الثالث اذا لم يكن معلوم النسب **قوله** (ولو أنكر الثاني الثالث دفع الاول الى الثالث ثلث ما بقي في يده) الوجه في ذلك ان الثاني والاول وارثان فاذا أقر أحدهما وجد الآخر فأنما على المقر ان يدفع مما في يده الفاضل عن نصيبه **قوله** (أو بغير حكم) السري في ذلك انه هو الذي تسبب للحكم اذ هو المتلف على التقديرين **قوله** (ومن فعل الواجب لم يجن فلم يضمن) السري في ذلك ان الضمان جعله الشارع عقوبة فلا يترتب الا على التفريط **قوله** (بتفريطه) التفويت انما هو من انكار الثاني واتقاء البيئة والاقرار بالثاني لا يستلزم نفي الثالث ليكون تفويتا فكان احوال عدم الضمان مطلقا قويا اذا لم يكن سلمه المال أو سلمه ولم يعلم بالثالث أو علم به ولم يعلم انكار الثاني ولا ظنه والفروع والاحتمالات في المقام كثيرة ومحلها كتاب الاقرار فاقصرنا على مامست الحاجة اليه من شرح كلام المصنف طاب ثراه ولكن هنا فرع لابد من التنبيه عليه (وهو) ان الاصحاب قدما ومتأخرين قالوا مانسه أو معناه ولو أقر بزواج لذات الولد أعطاه ربع ما في يده ولو لم يكن ولد أعطاه النصف فاعترضهم المحقق الثاني بأن هذا الاقرار انما يتصور ممن يشارك الولد وهو الابوان أحدهما ومن المعلوم ان احد الابوين له مع الولد السدس ولهما معه السدسان وزوج لا يزاكما في ذلك نعم في صورة يقع الرد يدفع مما في يده ما فضل عن نصيبه مع الزوج وليس ذلك نصفا ولا ربا وتنع على ذلك الشهيد الثاني قدس سره في المسالك والروضة قال في (الروضة) وقد قصر كثير من الاصحاب في تعيير هذا الفرع وتبعهما على ذلك صاحب الكفاية (ونحن نقول) لو أمعن هاؤلاء الاجلاء النظر في كلام الاصحاب لعرفوا مرادهم والا فما كان الاصحاب ليجزوا الاقرار في حق الغير حتى يجزوا اقرار الاب الذي لا ينقص نصيبه عن السدس في حق الولد المذكور بل ذلك لا يسمى اقرار (وعساك تقول) انهم انما وجهوا الاعتراض عليهم في صورة الرد كما اذا كان احد الابوين مع البنت وذكرنا ذلك بالتبع (قلت) على ما فيه ما كان الاصحاب المدققون ليقولوا يرد عليه ربع ما في يده وهم يعلمون ان نصيبه من اثني عشر انما هو ثلاثة فرضها وردا والفاضل عن سهمه انما هو ثلث ما في يده لاربعة والحاصل انما قطع انهم ما ارادوا الابوين ولا احدهما لما علمت من ان فساد لا يخفى على من له ادنى شعور وانما فرضوا ذلك فيما اذا ماتت هند عن ولدين كل منهما لاربعة فاما ما بينهما نصيبين فأقر الاصفريان عمرا ابوه وصدة عمره فانه يجب عليه ان يدفع لربع ما في يده وهو الثمن فان صدقه الآخر فكذلك وان جحد اقتصر على الثمن كما قل الاجماع في أمثال هذه المقامات على وجوب رد

﴿فروع﴾ الاول اذا اردت معرفة الفضل فاضرب مسألة الاقرار في مسألة الانكار ثم تضرب ما للمقر من مسألة الاقرار في مسألة الانكار اذا كانتا متباينتين وتضرب ما للمنكر من مسألة الانكار في مسألة الاقرار فما كان بينها فهو الفضل فان لم يكن في يده فضل فلا شيء للمقر له كاخوة متفرقين اقر الاخ من الام باخ أو اخت فلا شيء للمقر له لانه مقر على غيره سواء اقر باخ من ام او غيره اما لو خلف اخت لام واخرى لاب فاقرت الاولى باخرى من اي جهة كانت فلها خمس مافي يدها لان مسألة الانكار من اربعة والاقرار من خمسة اذا ضربت احدهما في الاخرى كانت عشرين فلها في مسألة الانكار خمسة وفي مسألة الاقرار اربعة بفضل في يدها سهم فهو للاخت ولو اقرت الاخت من الاب باخرى من الام وكذبها الاخت من الام فالعمل ما تقدم وتأخذ الثلاثة خمس مافي يدا الاخت من الاب لان لها في مسألة الاقرار اثني عشر وفي مسألة الانكار خمسة عشر فيفضل له ثلاثة واو اقرت باخت من الاب فالعمل واحد لكن لها في مسألة الانكار خمسة عشر وفي مسألة الاقرار ثمانية ويفضل معها سبعة فهي للمقر بها ولو اقرت باخ من الاب فمسألة الاقرار هنا ثمانية عشر ومضروب المسئتين اثنان وسبعون لها في مسألة الانكار اربعة وخمسون وفي مسألة الاقرار عشر ون يفضل في يدها اربعة وثلاثون تسلم الى الاخ وان ضربت الوقف فالمضروب ستة وثلاثون ولو اقرت باخ او اخت من الابوين دفعت جميع مافي يدها (متن) الفاضل من دون تنزيل على الاشاعة كما تقدمت الاشارة اليه واما صورة اعطاء النصف فالامر واضح كما اذا ماتت وخلفت أختا أو أباً وأقر الاخ أو الاب بالزوج فانه يدفع اليه نصف مافي يده هذا نصح المراد واندفع الوهم الواضح الفساد وانه من هؤلاء الاجلاء الثلاثة لمجيب عليه قوله عليه قدس الله تعالى روحه ﴿فاضرب مسألة الانكار في مسألة الاقرار﴾ هذا الضرب يعني في تحصيل الفصل كما ذكره البعض وانما ذكر المصنف رحمه الله ضرباً للمقر في مسألة الاقرار في مسألة الانكار وبالعكس ليكون معياراً وميزاناً يعلم به الصحيح من القاسد في الضرب الاول كما تقدمت الاشارة اليه وقيد الضرب بما اذا تباينت واما اذا توافقا فان شئت اكنيت بالضرب في الوقف أو بضرب أحدهما في الاخرى واذا تداخلتا كفيت بالاكثر ثم تأخذ من الاكثر أو حاصل الضرب ما للمقر على الاقرار وما له على الانكار فالتفاوت هو الفضل ففي المثال الذي ذكره المصنف رحمه الله مسألة الانكار من اثنين والاقرار من ثلاثة فمضروب أحدهما في الآخر لمكان التباين ستة فقلتها وهو اثنان للمقر ونصفها ثلاثة للمنكر فيبقى سهم للآخر ومثله ما لو أقر الاب مع البنات الثلاث باين وأنكرت البنات فمسألة الاقرار من سبعة ومسألة الانكار من خمسة ومضروبها خمسة وثلاثون فللابن على تقدير اقراره عشرة وعلى تقدير انكاره اربعة عشر فالتفاوت اربعة (وان شئت قلت) للمقر من مسألة الاقرار سهمان تضربهما في مسألة الانكار فالحاصل عشرة وله على تقدير الانكار من مسئلته سهمان تضربهما في مسألة الاقرار وهي سبعة فالحاصل اربعة عشر فالتفاوت اربعة ﴿قوله كاخوة متفرقين﴾ مثاله لو كان هناك اخوة ثلاثة لاب

وأخ لأم فاقتر الأخ من الأم بأخ منها مثلاً فمسئلة الاقرار ثمانية عشر ومسئلة الانكار كذلك فيجترى بأحديهما فللمقر ثلاثة لانه اذا أقر بأخ آخر وصدقوه كان لها الثلث ستة بينهما نصفين فلي التقديرين لا يتفاوت نصيبه فكان اقراراً في حق الغير ولو قدر كونه منكراً كان له ثلثه أيضاً فلا فضل وإنما كانت مسئلة الاقرار من ثمانية عشر لان مسئلة الاقرار من تسعة فكان الثلث للابنتين فصاعداً من ولد الأم وهو ثلاثة وإنما تنكسر عليهما في مخرج النصف فتضرب اثنتين في تسعة فالفاصل ثمانية عشر فكان المسئلان من ثمانية عشر اما لو أقر بأخوين لأم فمسئلة الاقرار من تسعة لان الثلاثة تنقسم على الثلاثة بالسوية ومسئلة الانكار من ثمانية عشر فالفاصل سهم يدفعه الى الاخوين المقر لها ولو مثل المصنف رحمه الله بهذا لما فيه تفاوت لكان أوفق مما مثل به من الاخت للأم والأخت للاب لانه مبني على ان الاخت للام يرد عليها مع الأخت للاب وهو خلاف المذهب المنصور (بيان ذلك) ان فرض مسئلتها من عشرين حاصله من ضرب أربعة في خمسة فلي الانكار للاخت من الأم خمسة وما ذاك الا لأن لها من الاثني عشر ثلاثة ومن الثمانية اثنان ولولا الرد لكان لها من الاثني عشر اثنان لا غير اذ هما السدس وعلى الاقرار لها من العشرين أربعة فالفاصل سهم للاخت المقر بها ومثله ما اذا أقرت الاخت من الأب باخت من الأم لكن هنا تأخذ الثالثة خمس مافي يد الاخت من الأب لان لها في مسئلة الانكار خمسة عشر حاصله من ضرب ثلاثة في خمسة وفي مسئلة الاقرار اثني عشر حاصله من ضرب ثلاثة في أربعة وكذا لو أقرت الاخت من الاب باخت من الاب فالعمل واحد لانه في مسئلة الانكار الفريضة من أربعة وفي مسئلة الاقرار من خمسة للاختين من الأب ثلثي (١) الستة أربعة والأخت من الأم السدس واحد فالفريضة من خمسة على ما ذكره المصنف طاب الله نراه (٢) والحاصل من الضرب عشرون فلها في مسئلة الانكار خمسة عشر وفي مسئلة الاقرار ثمانية (٣) فالفاصل سبعة للأخت المقر بها ولا يخفى ان الاربعة والخمسة ليست فريضة فتقسمتها فريضة مساحمة وقد قدم له نظير ذلك في الابوين مع الخشي فسمى الخمسة فريضة وليست كذلك والامر في ذلك سهل لعدم التفاوت واما اذا أقرت بأخ للاب فمسئلة الاقرار ثمانية عشر وإنما كانت كذلك لانا نطلب أقل عدد ليكون له بعد اخراج السدس ثلث وما ذاك الا ثمانية عشر ومسئلة الانكار أربعة فاذا ضربنا الاربعة في ثمانية عشر كان الحاصل اثنى وسبعين وقد ضرب المصنف رحمه الله أحد المتوافقين في مثله وهذا هو الذي اشرنا اليه عند شرح قوله ان تبايننا فاذا ضربنا ثلاثة في ثمانية عشر حصل أربعة وخمسون فهي لها في مسئلة الانكار واذا ضربنا خمسة في أربعة حصل عشرون هي لها في مسئلة الاقرار وان شئت قلت لها في مسئلة الانكار أربعة وخمسون من دون ضرب وفي مسئلة الاقرار عشرون فالفاصل أربعة وثلاثون تدفعها الى الاخ من الاب وان شئت ضربت وفق أحد المسئلتين في الاخرى ليكون الحاصل ستة وثلاثين لان الاربعة توافق الثمانية عشر بالنصف فاذا ضربنا نصف الاربعة في الثمانية عشر حصل المطلوب فالفاصل سبعة عشر تدفعها الى الاخ ولو أقرت بأخ أو اخت للابوين دفعت

(١) كذا في نسخة الاصل والصواب ثلثا (٢) كذا في « ق » كذا بخطه قدس سره (٣) لان الرد حينئذ يكون اخماسا فيكون للاخت من الأم من العشرين ثلاثة بالفرض وواحد بالرد فالمجموع أربعة (منه قدس سره)

(الثاني) لو خلف ابنين فأقر الأكبر بأخوين فصدقه الأصغر في أحدهما ثبت نسب المتفق عليه فصاروا ثلاثة ومسئلة الاقرار اربعة ومضروب المسئلتين اثنا عشر للأصغر سهم من مسئلة الانكار في مسئلة الاقرار اربعة وللأكبر سهم من مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار ثلاثة وللمتفق عليه ان أقر بصاحبه مثل سهم الأكبر وان أنكر فمثل سهم الأصغر ويحتمل ان المتفق عليه ان صدق بصاحبه لم يأخذ من الأصغر الأربع ما في يده لانه لا يدعي أكثر منه ويأخذ هو والمختلف فيه من الأكبر نصف ما في يده فتصح من ثمانية للأصغر ثلاثة أسهم وللأكبر سهمان وللمتفق عليه سهمان وللآخر سهم ويضعف بان الأصغر يقرانه لا يستحق أكثر من الثلث وقد حضر من يدعي الزيادة فتدفع اليه كما لو ادعى دارا في يد آخر فأقر بها لغيره فقال المقر له انها للمدعي فانها تدفع اليه ويحتمل ان يدفع الأكبر اليهما نصف ما في يده ويأخذ المتفق عليه من الأصغر ثلث ما في يده فيحصل للأصغر الثلث وللأكبر الربع وللمتفق عليه السدس والثلث والمختلف فيه الثمن وتصح من اربعة وعشرين للأصغر ثمانية وللمتفق عليه سبعة وللأكبر ستة والمختلف فيه ثلاثة (متن)

جميع ما في يدها ذ المقربة الى لاميراث لكلالة الاب مع كلالة الابوين هذا بيان جميع ما ذكره المصنف طاب الله (١) اراه ~~قوله~~ قدس الله تعالى روحه (الثاني) لو خلف ابنين فأقر الأكبر الى آخره قد ذكر المصنف رحمه الله في هذا الفرع احتمالات ثلاثة اثنان منهما محتضان بحال لانكار وقد جعل الفريضة على الاول من اثني عشر وذلك لان الورثة المتفق عليهم ثلاثة والمختلف فيه واحد فلي الاقرار المسئلة من اربعة لكل واحد سهم وعلى الانكار من ثلاثة والمرقع من ضرب أحديهما في الاخرى اثنا عشر للأصغر اربعة من اثني عشر حاصله من ضرب سهم هو نصيبه من مسئلة الانكار في اربعة هي مسئلة الاقرار وللأكبر ثلاثة حاصله من ضرب سهم هو نصيبه من مسئلة الاقرار في ثلاثة هي مسئلة الانكار وللمتفق عليه ثلاثة أسهم ان أقر كالأب وان أنكر فمثل سهم الأصغر وهو اربعة والمختلف فيه على الاول سهمان وعلى الثاني سهم وقد جعل الفريضة على الثاني من ثمانية وذلك لان المتفق عليه ان أقر انما يأخذ ثمن الاصل وهو ربع ما في يد الأصغر لانه انما يدعي أنه رابع اربعة ويأخذ هو والمختلف فيه نصف ما في يد الأكبر فتطلب أقل عدده ثمن صحيح وهو ثمانية هي مسئلة الانكار ومسئلة الاقرار اربعة فيجتزى بالأكبر لمكان التداخل فللأصغر ثلاثة باقية من اربعة لما أخذ المتفق عليه ربها الذي هو ثمن الاصل وللأكبر نصف الأربعة سهمان لان المتفق عليه وصاحبه قد اخذ منه سهمين لكل سهم فيحصل للمتفق عليه سهم أخذه من الأكبر وآخر أخذه من الأصغر والمختلف فيه سهم هو ذاك الذي أخذه من الأكبر حين أخذ المتفق عليه مثله من الأكبر ويضعف بأن المتفق عليه وان كان لا يدعي أكثر من الثمن الا أن الأصغر لما أقر بأخوين آخرين فكأنه قال لا استحق أكثر

(الثالث) لو خلف ثلاثة بنين فافر الأكبر باخ واخت فصدقه الاوسط في الاخ والاوسط في الاخ لم يثبت نسبهما ويدفع الأكبر اليهما ثلث ما في يده والاوسط الى الاخ ربع ما في يده والاوسط الى الاخت سبع ما في يده فالاصل ثلاثة سهم الأكبر يثنيها ويثنيها على تسعة له ستة ولهما ثلاثة وسهم الاوسط يثنيها ويثنيها على اربعة له ثلاثة وثلاثا آخر سهم (متن)

من الثلث وقد حضره من يدعي الزيادة على الربع الذي يأخذ منه المتفق عليه وهو أي المدعي الاخ الآخر المختلف فيه فيأخذ هو والمتفق عليه منه سهم وثلث سهم فيبقى له من الثمانية سهمان وثلثا سهم ووجه التنظير بالدار ان المختلف فيه هنا يدعي نصيباً مما في يد الاوسط والاوسط يقر بأنه للمتفق عليه والمتفق عليه يقول إنما هو المختلف فيه وعلى الاحتمال الثالث من الاحتمالات الفريضة من اربعة وعشرين لان المتفق عليه يأخذ منه الأكبر ثماناً كما ان المختلف فيه يأخذ أيضاً كذلك ويأخذ المتفق عليه من الاوسط سدس الاصل هو ثلث ما في يده لان الاوسط يعترف بأن المتفق عليه يستحق ثلث التركة فيدفع اليه ثلث ما في يده وفي يده نصف فيدفع اليه سدس الاصل فكان للمتفق عليه سدس وثمان وبن الثمانية والستة توافق بالنصف فنضرب نصف احداهما في الاخرى فالمرتفع اربعة وعشرون للأكبر منها الربع ستة والستة الاخرى من النصف الذي هو له لولا الاقرار يأخذها (٢) المتفق عليه والمختلف فيه لكل ثلاثة والاوسط في يده اثنا عشر فهو يقر بأنه لا يستحق الا ثلث التركة ثمانية وان الاربعة الاخرى يستحقها المتفق عليه فيدفعها اليه فيكون مع المتفق عليه سبعة ومع المختلف فيه ثلاثة ومع الأكبر ستة ومع الاوسط ثمانية وضمف هذا الاحتمال ظاهراً لا يكاد يخفى ولذا لم يذكر المصنف وجه ضعفه وذلك لان المتفق عليه يقر بأنه لا يستحق الا الربع وهو ستة وقد حصل له سبعة هذا والذي ينبغي ان يقال انا ان لم نشترط في ثبوت النسب اجماع الورثة حتى الزوج والزوجة واكتفينا بشهادة الشاهدين العدلين الوارثين او غيرها لان المتفق عليه المصدق شاهد ايضاً كانوا اربعة ولا يلتفت الى انكار المنكر وان لم نعتبر شهادة العدلين بل قلنا لا بد من اجماع الورثة فالمتقدم هو الاحتمال الاول كما اذا لم يكونا عدلين لكن الاكثر على الاكتفاء بشهادة العدلين كما في المبسوط والخلاف كما في تلخيصه والوسيلة والسرار والسرائر والتراجم والتحرير والارشاد والمختلف وهذا الكتاب في كتاب الاقرار والايضاح والدروس وجامع المقام وغيرها وظاهر الخلاف الاجماع ولم أجده احداً صرح بأنه لا بد من اجماع الورثة سوى المصنف رحمه الله في التذكرة وبعض من علق على القواعد ولولا ما في التحرير من انه لا عبرة بأقرار جميع الورثة اذا لم يكن فيهما عدلان لا يمكن حمل عبارة التذكرة على انه لا بد من اجماعهم اذا لم يكن فيهما عدلان على انه قد يقال لا مانع من هذا فتأمل فالحق ان شهادته الشاهدين لا ينبغي التأمل في ثبوت النسب بها لأن الشارع قد أرمى قواعد شرعه عليها ولا شبهة للخصم الا عدم بعض النسب ونحن قول بموجبه لانه يثبت بشهادة الشاهدين على الجميع وهل يقبل فيه شهادة النساء منفردات أو منضمات قولاً للشيخ في المبسوط والحق عدم قبول شهادة النساء كما نص عليه الاصحاب وما وجدت مخالفاً في ذلك والوجه في ذلك الاقتصار على المتيقن المعلوم **قوله** **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** لو خلف ثلاثة بنين فافر الأكبر الى آخره **﴿** قدين المستقلة المصنف رحمه الله بما لا مزيد عليه الا ان هناك مواضع

وسهم الاصفر بينه وبين الاخت على سبعة له ستة ولها سهم وهي متباينة تضرب اربعة في سبعة ثم في تسعة ثم في اصل المسئلة تبلغ سبعمائة وستة وخمسين للاكبر ستة في اربعة في سبعة مائة وثمانية وستون وللأوسط ثلاثة في سبعة في تسعة مائة وتسعة وثمانون وللأصغر ستة في اربعة في تسعة مائتان وستة عشر وللأخ سهمان في اربعة في سبعة ستة وخمسون وسهم في سبعة في تسعة ثلاثة وستون فكل له مائة وتسعة عشر والاخت سهم في اربعة في سبعة ثمانية وعشرون وسهم في اربعة في تسعة ستة وثلاثون يجتمع لها اربعة وستون ولا فرق بين تصادقهما وتجاوذهما لانه لا فضل في يد احدهما عن ميراثه ولو كان هناك ابن رابع يكذب في الجميع كان اصل المسئلة من اربعة سهم على احد عشر وسهم على تسعة وسهم على خمسة وسهم ينفرده الجاحد فتصح من الف وتسعمائة وثمانين سهما (متن)

ينبغي التنبيه عليها (منها) قوله لم يثبت نسبها ظاهره مشكل لانها اذا كانا عدلين يثبت بهما النسب كما قدمنا ولعله أراد ان لم يكونا عدلين أو عول على ما اختاره في التذكرة (ومنها) قوله ثلث ما في يده معناه ليقسمها اثلاثا (ومنها) قوله الى الاخ ربع ما في يده يريد بالأخ الذي اقرب به بعد الاخت التي نفاها (ومنها) قوله بينهما معناه بين الاخ والاخت التي اقربها (ومنها) قوله على تسعة الوجه في ذلك ان التسعة لثلاثها ثلث وهي أقل عدد كذلك (ومنها) قوله في تسعة ليكون الحاصل مائتين واثنين وخمسين ثم تضربه في أصل الفريضة وهي ثلاثة (وقوله) سهم في سبعة هذا سهم يأخذه الأوسط (وقوله) للاخت سهم في اربعة في سبعة هذا السهم تأخذه من الأكبر وأما السهم الذي تضربه في اربعة في تسعة فهو الذي تأخذه من الأصغر (وقوله) في الجميع أي مكذب في الاخ والاخت (قوله) سهم على أحد عشر هذا سهم المقر بها وهو الأكبر لان أصل الفريضة التي هي اربعة اسهم واحد تقسمه على أحد عشر له ثمانية ولها ثلاثة تقسم بينهما اثلاثا وذلك لانه اعترف بأنهم خمسة اخوة وأخت ففريضتهم من أحد عشر فما في يده يكون حكمه حكم الفريضة التي اعتبر فيها والحال انه أخذ زائدا عما اعترف به فيرد الزائد على من اعترف له وأما السهم المقسوم على تسعة فهو سهم المقر بالاخت والسهم الذي على خمسة فهو سهم المقر بالأخ **قوله** (فتصح من الف وتسعمائة وثمانين سهما) لان الفروض هنا اربعة وهي احد عشر واربعة وخمسة وتسعة فنضرب خمسة في تسعة فالحاصل خمسة وأربعون ثم الحاصل في احد عشر فالحاصل اربعمائة وخمسة وتسعون ثم نضرب الحاصل وهو الاربعمائة والخمسة والتسعون في أصل الفريضة اعني اربعة فالمرقع الف وتسعمائة وثمانون سهما وتقسيمها يظهر بعد التأمل فلا أكبر ربها اربعمائة وخمسة وتسعون للأكبر (١) تقسمه على احد عشر فله ثلثمائة وستون وللأبن الذي اقرب به تسعون وثلثت خمسة واربعون وللأوسط أيضا ربها تقسمه على خمسة له ثلثمائة وستة وتسعون والمقر له تسعة وتسعون وللأصغر أيضا ربها تقسمه على تسعة لثلثت تسعة وخمسة وخمسون والمقر

(الرابع) لو خلف ثلاثة اخوة لاب وادعت امرأة انها اخت الميت لابويه فصدقها
الاكبر وقال الاوسط هي اخت لام وقال الاصغر لاب دفع الاكبر مافي يده اليها
ودفع الاوسط سدس مافي يده ودفع الاصغر سبع مافي يده وتصع من مائة وستة
وعشرين لان اصل المسئلة ثلاثة فمسئلة الاوسط من ستة والاصغر من سبعة تضرب
سته في سبعة تبلغ اثنين واربعين وهو مافي يد كل واحد منهم فتأخذ جميع مافي يد الاكبر
ومن الاوسط سدسه سبعة ومن الاصغر سبعة ستة صار لها خمسة وخمسون (الخامس) لو
أقر الابن ولا وارث سواء بابن ثم جعده لم يقبل ويدفع اليه نصف مافي يده فان أقر بعد
جحوده بآخر احتمال أنه لا يلزمه شيء لانه لا فضل في يده عن ميراثه فان كان لم يدفع الى
الاول شيئاً لم أن يدفع اليه نصف مافي يده ولا يلزمه الاخر شيء ويحتمل أن يلزمه
دفع النصف الباقي كله الى الثاني لان قوته عليه ويحتمل ان يلزمه ثلث مافي يده للثاني لانه
الفضل الذي في يده على تقدير كونهم ثلاثة فيصير كما لو أقر بالثاني من غير جحود (السادس)
ابوان وبنتان اقتسموا التركة ثم اقروا بنت فاعترفت البنت بأنها قد استوفت نصيبها من
التركة فالفريضة في الاقرار من ثمانية عشر للابوين ستة ولكل بنت أربعة فأسقط منها
نصيب البنت المقر بها يبقى أربعة عشر للابوين منها ستة وانما أخذنا ثلث أربعة عشر وذلك
اربعة وثلثان فيبقى لهما في يد البنيتين سهم وثلث يأخذانها منها فاضرب ثلاثة في أربعة (متن)

ثمانية اتساعها أربعائة وأربعون ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿الرابع﴾ لو خلف ثلاثة اخوة
لاب وادعت امرأة انها اخت الميت الى آخره ﴿الفريضة من مائة وستة وعشرين وذلك لان
الاوسط يجب عليه ان يدفع لها سدس مافي يده ويخرجه من ستة وانما وجب عليه ذلك لان السدس
سهم الواحد من كلاله الأم والاصغر يجب عليه ان يدفع لها سبع مافي يده ويخرجه من سبعة لان
فريضة الاخوة الثلاثة المذكور مع الاتي من سبعة اكل واحد سهمان ولهما سهم فنضرب ستة في
سبعة فالخاصل اثنان وأربعون ثم نضربها في ثلاثة أصل الفريضة فالخاصل مائة وستة وعشرون
فتأخذ الاخت جميع مافي يد الاكبر وهو اثنان وأربعون لاعترافه بأنه لاميراث له ون التركة لها ومن
الاوسط سدس اثنين وأربعين وهو سبعة والوجه في ذلك ما تقدم ومن الاصغر سبع اثنين وأربعين
وذلك ستة فحصل لها خمسة وخمسون ﴿قوله﴾ قدس الله روحه ﴿فان أقر بعد جحوده بآخر﴾
قد ذكر المصنف رحمه الله ثلاث احتمالات (الاول) لا يلزمه شيء للثاني لانه أقر بكونه بدلا من الاول
فهو اقرار على الاول (الثاني) ان يدفع الى الثاني النصف الثاني لانه قوته عليه باقراره بالاول فيضمن
تمدد أو اخطأ لانه منشأ الاتلاف (الثالث) ان يدفع اليه ثلث مافي يده لانه الفضل فهو كمن أقر بابنين
على التعاقب كأن يقر بأحدهما ويعطيه نصف التركة ويقر بالآخر من غير جحود للاول فانه يدفع الى
الثاني ثلث مافي يده ﴿قوله﴾ قدس الله تعالى روحه ﴿السادس﴾ ابوان وبنتان ﴿قد تضمن سوا البنين

عشر يكون اثنين وأربعين فقد أخذ الابوان أربعة عشر وهما يستحقان ثمانية عشر يبقى لهما أربعة يأخذانها منهما ويبقى لابنتين أربعة وعشرون ولو قالت استوفيت نصف نصيبي فاسقط سهمين من ثمانية عشر يبقى ستة عشر اخذا ثلثها خمسة وثلثا يبقى لهما ثلثا سهم فاذا ضربتها في ثلاثة كانت ثمانية واربعون قد أخذ منها ستة عشر يبقى لهما سهمان وفروع هذا الباب كثيرة من ضبط ما أصلناه قدر على استخراج الباقي ﴿ الفصل الرابع ﴾ في ميراث المجوس قيل يورثون بالانساب والاسباب الصحيحة والفاسدة أعني ما حصل عن نكاح محرم عندنا لا عندكم كما اذا نكح أمه فأولدها فنسب الولد فاسد وسبب الأم فاسد (متن)

(أحدهما) كم المأخوذ وكم المتروك فيما اذا أقر الابوان والبنتان بينت بعد ان اقتسموا التركة فاعترفت البنت بأنها قد استوفت نصيبها (والجواب) بأن الابوين إنما أخذوا ثلث أربعة عشر وهو أربعة وثلثان وبقي لهما في يد البنتين سهم وثلث لان لهما ستة من ثمانية عشر فان أردت ان لا يكون كسر فاضرب ثلاثة في أربعة عشرة الى آخر ما ذكره المصنف رحمه الله ومن هنا يعلم حال السؤال الثاني والجواب عنه وبقي احتمال رابع وهو التفصيل بالملم بنسب الثاني حال الاقرار بالاول وعدمه كما تقدمت الإشارة اليه فيما مضى ﴿ الفصل الرابع في ميراث المجوس ﴾ قال في (القاموس) مجوس كصبور رجل صعب الاذنين وضع ديناً ودعى اليه معرب مبخ كوش والغرض من البحث عن ميراثهم يحصل على تقدير ترافهم اليها وان كانوا على المجوسية أو على تقدير اسلامهم واحتياجهم الى حكمهم في شرع الاسلام ﴿ قوله ﴾ قدس سره ﴿ قيل يورثون بالانساب والاسباب الصحيحة والفاسدة ﴾ كما في التهذيب والاستبصار والنهاية والمبسوط والخلاف كما في تلخيصه والوسيلة والراسم وبعض نسخ المقتنة وذلك لاني وجدت نسختين أحدهما فيها مانصه واذا ترك المجوسي أمه وهي زوجته ورثت عندنا من الوجهين جميعاً فكان لها الثمن مع الولد من جهة الزوجية والسدس من جهة الامومة وفي النسخة الاخرى مانصه واذا ترك المجوسي أمه وهي زوجته ورثت من جهة الامومة دون الزوجية وحكاها في غاية المرام عن أكثر نسخ المقتنة وهو المحكي عن المذهب والایجاز وهو ظاهر التحرير والدروس وظاهر ابن الجنيد حيث قال على ما نقل المشهور عن أمير المؤمنين عليه السلام انه كان يورث المجوسي اذا تزوج بأمه أو أخته أو ابنته من وجهين بوجه القرابة ووجه الزوجية ونسبه في غاية المراد الى أبي الصلاح وانه لسهم من الملم لانه في الكافي ذهب الى ما ذهب اليه يونس بل قل الشهيد عنه في الدروس ذلك وكذا غيره في غيرها ونسبه في المفاتيح الى الصدوق وهو أيضاً سهو وهو المشهور كما في التحرير وظاهر الاستبصار حيث قال وهو مذهب جماعة من قدماء الاصحاب في مقابلة مذهبي يونس والفضل ومثله صنع في المبسوط وقد تقدم ان ابن الجنيد قال المشهور عن أمير المؤمنين عليه السلام وهو يدل على شهرة الحكم لان كتب الحديث كانت الفتوى عليها سلماً وفي شهرة الرواية أعظم قائدة (والحجة عليه) الاجماع المتقول في ظاهر المقتنة حيث قال ترث عندنا من الوجهين ومن هذا وما سبق يظهر ضعف ما في النكت وسقوط ما في السرائر حيث قال في الاول وقول الشيخ غير مشهور بين القدماء وقال في الثاني ان قول الشيخ احداث قول ثالث وخرق للاجماع وكأنه لم يلاحظ الاستبصار والمبسوط والاخبار التي فيها الصريح

الواضح الدلالة والقريب منه أما (الاول) فما رواه الشيخ رحمه الله في كتابيه والصدوق في الفقيه بطريقين حسنين على الظاهر كل في طريقة الى السكوني الذي نقل الشيخ في العدة اجماع الطائفة على العمل بروايته ولم يثبت عند بعض المحققين كونه من العامة عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن علياً عليه السلام كان يورث المجوسي اذا تزوج بأمه أو ابنته من وجهين من وجه أنها أمه ووجه أنها زوجته ومثله بتفاوت يسير ما رواه أبو علي الكاتب القديم عن أمير المؤمنين عليه السلام وقد تقدم نقله وأما (الثاني) فما رواه الشيخ في الموثق عن محمد عن أبي جعفر عليه السلام قال سئلت عن الاحكام فقال يجوز على أهل كل ذي دين بما يستحلون ومثلها رواية البطائي وأوضح منها ما رواه في التهذيب من أن رجلاً سب مجوسياً بحضرة أبي عبد الله عليه السلام فزبره ونهاه عن ذلك فقال انه تزوج بأمه فقال ان ذلك عندهم هو النكاح وروي أيضاً عنه عليه السلام ان كل قوم دانوا بشيئ لزمهم حكمه والظاهر ان الشيخ في النهاية لما قال وتشهد له الروايات أراد جميع هذه الروايات ما دل بصريحه وفخواه وأراد بقوله بعد ذلك وردت فيه الرواية الصريحة الاشارة الى رواية السكوني فجاء المعجلي مستعجلاً وشنع عليه بأنه ناقض نفسه تارة يقول الروايات بلفظ الجمع واخرى الرواية بلفظ الوحدة وقد علمت ما أراد الشيخ على انه يمكن يقال ان الرواية تفيد معنى العموم وهذه الروايات متعاضدة يشد بعضها بعضاً وان كان ثم ضعف في السند فمنجبر شهرة الرواية كما عن ابن الجنيد أو شهرة الفتوى كما في التحرير وظاهر الاستبصار والمبسوط وأما ما رواه عبد الله بن جعفر في قرب الاسناد عن السندي بن محمد عن أبي البخري والظاهر أنه سعيد ابن فيروز عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم الصلوة والسلام انه كان يورث المجوس اذا أسلموا من وجهين بالنسب ولا يورث على النكاح فلا ينافي ما قدمنا لانه من المعلوم انهم اذا أسلموا بطل النكاح فلا يرثون بالسبب الفاسد بعد الاسلام وهذا القول نسبة العامة الى علي عليه السلام كما نقل في المبسوط عن ابن اللبان أنه حكاه عنه عليه السلام في الموجز ونسبه اليه عليه السلام في الخلاف كما في تلخيصه وبالجملة نسبة هذا المذهب الى أمير المؤمنين عليه السلام لا تكاد تخفى قال الشيخ وما استند اليه المخالف ليس به أثر عن الصادقين عليهم السلام بل انما قالوا ذلك لضرب من الاعتبار وذلك عندنا مطروح بالاجماع فاستدرك عليه المعجلي بانك ان أردت القياس فليس من القياس في شيء وان أردت استخراج الأدلة وما يقتضيه اصول المذهب فهذا لا نأباه نحن ولا انت (قلت) الشيخ طالب نراه انما أراد الثاني ولما كان المصير اليه انما يشرع حيث لم يكن نص على عين المسئلة والنص عند الشيخ موجود انكر عليهم التعلق بذلك مع وجود النص ثم ان الشيخ قال في التهذيب بعد أن أورد الاخبار ما نصه فاذا كان المجوس يعتقدون ذلك فينبغي أن يكون نكاحهم جائزاً وايضاً لو كان غير جائز لوجب أن لا يجوز اذا عقد على المحرمات وجعل المهر خنزيراً أو خمر أو غير ذلك من المحرمات لان ذلك غير جائز بالشرع وقد اجمع أصحابنا على جواز ذلك فعلم بجميع ذلك ان الذي ذكرناه هو الصحيح فقال عليه المعجلي ان هذا مما يضحك التكلّي لكن ما أحسن قول الرسول صلى الله عليه وآله حبك الشيء يعني ويصم يا سبحان الله اذا كان ذكر المهر الحلال ليس شرطاً في صحة العقد لانا نصصح العقد الدائم من غير ذكر مهر فيه بالاجماع فما ذكر المهر الفاسد باعظم من تركه جملة ثم قال أعني المعجلي ايضاً ما أعجل ما سبي استدلاله في الجزء الثاني من مسائل خلافه وأشار الى ما ذكره الشيخ فيه من أن المسلم اذا عقد على الحر والخنزير ففسد المهر ولم يفسد النكاح ووجب لها

مهر المثل ثم قال ان التظاهر بنكاح المحرمات خرق للذمة فكيف يجوز لنا أن نقرهم على نكاح المحرمات (قلت) قول الشيخ ان ذلك غير جائز بالشرع أحد القولين في المسئلة أعني ما اذا عقد المسلم على خمر أو خنزير فالشيخ في النهاية وشيخه المفيد في المقنة والقاضي في المذهب والسكامل على بطلان العقد والمهر ولم على ذلك أدلة فالشيخ بنى الحكم في المقام على ما اختاره في النهاية وأما اذا عقد الكافر على الخمر والخنزير فالكل مطبقون على صحة العقد فصح للشيخ أن يقول المسلم اذا عقد على خمر يطل عقده وليس كذلك الكافر وهب انه ذهب الى خلافه في الخلاف بل في المبسوط أيضاً وما أدري لم لم يقل له نسيت ما ذكرت في المبسوط وكأنه لم يعثر عليه أراك ايها المعترض تمنع على الفقيه ان يذهب في كتابين الى مذهبين وأنت بالأمس في مسئلة الولاء قارة تدعي الاجماع وقارة تنكص وذلك في صفحة واحدة وقد ذكرتها في سرائرك في ثلاثة مواضع وأما ما ذكرت من اقرارهم على نكاح المحرمات فهذا دعوى على الشيخ لانه رحمه الله لم يقل في كتاب من كتبه انا نقرهم على نكاح المحرمات بل انما قال نلزمهم حكم ما دانوا بهومراده انهم اذا وقع منهم ذلك قبل ان يدخلوا في الدمام ثم ترفعوا اليها بعد ان دخلوا تحت الذمة وهم على المجوسية نلزمهم بما دانوا به كما مر الدليل عليه وانهم اذا اسلموا الا ان هذا لا يطرد في جميع الاحكام لأن الاسلام يطل الأسباب الفاسدة سلمنا ان المارة وقعت للشيخ فلا نسلم ان ذلك خرق للذمة اذ لعله مستثنى كما في غاية المراد كما يشير اليه قول أبي عبد الله عليه السلام أما علمت ان ذلك نكاح عندهم (ثم انه) شنع على الشيخ أيضاً على العمل بأخبار الاحاد وقال مالا ينبغي ان يقال ثم قال لو سلمنا له ذلك الا انه اشترط في المدة ان يكون الراوي من اصحابنا الثقة وهذا السكوني اسماعيل بن أبي زياد من العامة فكيف يعمل بخبره (قلت) أما وجوب العمل بأخبار الاحاد فقد قرر في فقه ودفننا عن الشيخ جميع ما أوردوا عليه وجمعنا بين الاجماعين بما أمكن وأما العمل بخبر السكوني فكأنه ما لحظ جميع كلام الشيخ في المدة كالشيخ محمود الدين والشهيد الثاني وولده ولو ما ظفروه باجمعه لعثروا على ان الشيخ رحمه الله نقل اجماع الطائفة على العمل بخبر السكوني وحفص بن غياث وغيث بن كلوب وعلى العمل برواية بني فضال والطاطرين واضرابهم ولو تركنا العمل بأخبار هاؤلاء لسقط معظم الفقه هذا السكاني يقرب من ستة عشر ألفاً منها تسعة آلاف من أخبار هاؤلاء واضرابهم (ثم انه) كان اللائق بهذا الفاضل ان لا يقابل الشيخ بامثال هذه التشنيعات الباطلة وهو امام أئمة مذهبنا ورئيس هذه الصناعة ومنه خرجت جل الاحكام وانه لحري بما تمثل به أمير المؤمنين عليه السلام

أوردها سعد وسعد مشتتل ما هكذا تورد ياسعد الابل

ما هكذا يقابل الشيخ مع ان ذلك في غير حق يقال لمثل شيخ الطائفة ان كلامه مما نصحتك منه الشكلى وجبك الشيء يسمي ويصم ان هذا لعجيب غريب من مثل هذا الفاضل رحمه الله تعالى مع انه لو لم يستعجل لصدق بالحق واعترف بأن كلام الشيخ هو الصواب والحاصل ان هذا الفاضل يتعامل على الشيخ ظاناً انه مصيب (ثم انه اعترض) على الشيخ بأن ذلك بخلاف ما أنزل الله وبخلاف القسط فيكون باطلاً وبان الحاكم منا لا يجوز له الحكم بمذهب اهل الخلاف من المسلمين فالحكم بمذهب اهل الكفر أولى بعد الجواز (والجواب) عن الاول انه بعد قيام الدليل ونضافر الروايات بالزامهم بما يستقدون يكون حكماً ما أنزل الله وبالقسط (وعن الثاني) باننا لا نسلم انهم ينعن الحكم على اهل الخلاف بما يستقدونه فان المطلق

وقيل انما يرثون بالصحيح منها كالمسلمين وقيل يرثون بالانساب الصحيحة والفاسدة والاسباب الصحيحة خاصة وهو الاقرب فلي هذا لو تزوج أخته وهي بنته وورثت بالبنتية خاصة وعلى الاول ترث بالزوجية أيضاً وعلى الثاني لا ميراث لها أصلاً ولو تزوج امه فلي الاول (متن)

لزوجته ثلاثاً مرسلاً معتقداً لصحة ذلك نعم عليها بانها بانت منه وينكحها الا زواج سلمنا ولكن نقول الفارق النهي فانا نهيناها ولم تنه هناك **قوله** **﴿وقيل انما يرثون بالصحيح منها كالمسلمين﴾** المسلمون يرثون بالانساب الفاسدة كوطي الشبهة فلا يتم التشبيه اللهم الا ان يراد التشبيه بالانساب الفاسدة غير الشبهة فان المسلمين لا يرثون بها فينزل نكاح المجوس الفاسد منزلتها وظاهر غاية المرام وغيرها ان هذه العبارة بعينها وقعت ليونس فان تأولناها بما ذكرنا كان يونس مخالفاً للفضل كما صرح بذلك الفاضل الصميري ويشعر به ما في الغنية حيث اقتصر على ذكر مذهب الشيخ ومذهب يونس وبما نسب الى يونس قال أبو الصلاح في الكافي والمجالي في السرائر والمصنف في المختلف والمقدس الاردبيلي في المجمع ونسبه في السرائر الى المفيد في كتاب الاعلام والى المرتضى في الموصليات وعبارتهما واحدة وهي هذه كما نقل يورثون من جهة النسب الصحيح دون النكاح فيحتمل انهما يريدان بهذه العبارة نفي السبب الفاسد لا غير كما أراد فقيه لا غير الحسن والصدوق بعبارة قرب منها حيث قال لا يرثون بالنسب ولا يرثون بالنكاح الا ان الصدوق فقط وصف النكاح بالفاسد وعلى هذا يكون المفيد وعلم الهدى موافقين للفضل كما في الشرائع عن المفيد والمسالك لا ليونس كما في السرائر فليتأمل (احتجوا) بالاصل والاجماع وانصراف أدلة الارث الى الصحيح واما الفاسد فهو خلاف القسط وخلاف ما أنزل الله (والجواب) ان الاصل قطع بالدليل والاجماع نقول بموجبه ولا يضرنا وانما ندعي الزيادة على مدلوله لمكان الدليل وان ادعيت ان الاجماع انما انعقد على النفي والاثبات فأول ممنوع والزام بمعتقدهم كما دلت عليه الاخبار السالمة مما أنزل الله سبحانه ومن القسط وكذا يجاب من ناحية أهل القول الثالث ويحییون عن الآيات الكريمة بانها انما دلت على نفي الارث بالسبب الفاسد دون النسب الفاسد والا فبال المسلمين يتوارثون به فكان هذا القول بعيداً كما نص عليه في غاية المرام **قوله** **﴿وقيل يرثون بالانساب الى قوله خاصة﴾** هذا هو المحكي عن الفضل وحكاة المحقق عن المفيد وهو ظاهر الحسن والصدوق وابن نما نجيب الدين وابن سعيد صاحب الجامع على ما نقل عنهم وعليه المحقق والآبي والفخر وأبو العباس في المختصر دون المذهب والفاضل الصميري في غانة المرام والشهيدان في غاية المرام واللمعة والمسالك والروضة دون الدروس وقد تضمن قوله هذا حكيم (الاول) انتفاء الارث بالسبب الفاسد (الثاني) ثبوته بالنسب الفاسد حجته على الاول الآيات الكريمة التي استدلت بها ابن ادریس على مخناره (والجواب) الجواب وحجته على الثاني ان النسب الناشئ عن شبهة صحيح شرعاً فیدخل فی عموم أدلة الارث بخلاف السبب الفاسد فانه لا يدخل في العموم فلا يقال للموطوءة بشبهة عقداً وغيره انها زوجة ولا للوطي انه زوج وكذا ما يتفرع عليه فلا يدخل في العمومات ونحن نقول ان لم يدخل في العمومات فقد دخل في صريح الروايات ونحوها كما سلف واما النسب الفاسد فنحن موافقون عليه وان اختلفنا في المدرك على انه لا مانع من ان يقوم على حكم واحد دليلان **قوله** **﴿ترث بالزوجية أيضاً﴾** ولا ترث بالاختية لانه لا عبرة بها مع البنت **قوله** **﴿وعلى الثاني لا ميراث لها أصلاً﴾** لفساد

لها الربع والثالث اذا لم يكن ولد والباقي يرد عليها بالامومة ولو كانت اختاً هي زوجة كان لها النصف والربع والباقي يرد عليها بالقرابة اذا لم يكن مشارك ولو منع أحد السبيين الآخر ورث من جهة المانع والابهما كبت هي اخت من ام ترث من جهة البنت خاصة وكذا بنت هي بنت بنت لها نصيب البنت خاصة وكذا عمه هي اخت من أب أو عمه هي بنت عمه وكذا بنت هي بنت بنت وهي بنت اخت ولو لم يمنع ورث بهما كجدة هي اخت وأما المسلمون فلا يتوارثون بالاسباب الفاسدة اجماعاً فلو تزوج بمحرمة عليه أما بالاجماع كالام من الرضاع أو على الخلاف كأم المزني بها والبنت من الزنا سواء اعتقد الزوج الاباحة أو لا ويتوارثون بالانساب الفاسدة فان الشبهة كالمقد الصحيح في التحاق النسب به فلو تشبهت بنت المسلم عليه بزوجه أو اشتراها وهو لا يعلم بها ثم وطئها واولدها لحق به النسب واتفق مثل هذه الانساب وكان الحكم كما تقدم في المجوس ﴿الفصل الخامس﴾ في ميراث الفرقى والمهدوم عليهم اذا مات اثنان فصاعداً بسبب كهدم أو (متن)

النسب والسبب جميعاً ﴿قوله﴾ ﴿بالامومة﴾ وأما الزوجية فلا يرد عليها بها حتى عند القائل بالرد على الزوجة ان افردت ﴿قوله﴾ ﴿ورث من جهة المانع خاصة﴾ اذا اجتمع هالكسيان للارث وكان أحدهما يمنع الآخر ورث من جهة المانع على الاول وان كان فاسداً والآخر صحيحاً الا على القول باشتراط الصحة وان لم يمنع ورث بهما وسيعيده مرة أخرى حيث يقول ولو لم يمنع ورث بهما ﴿قوله﴾ ﴿وكذا عمه هي اخت من أب﴾ مثاله تزوج زيد بأمه وله ابن فأولدها بنتاً فهي عمه الابن وأخته ﴿قوله﴾ ﴿وعمة هي بنت عمه﴾ مثاله زيد له بنت وابن وللابن أولاد فتزوج زيد بينه فأولدها بنتاً فهي أخت الابن وبنت أخته وعمه أولاد الابن وبنت عنهم ﴿قوله﴾ ﴿وكذا بنت هي بنت بنت الى آخره﴾ مثاله تزوج زيد بأمه فأولدها بنتاً ثم تزوج البنت فأولدها بنتاً فكانت هذه البنت بنتاً له وبنت بنته وبنت أخته ﴿قوله﴾ ﴿كجدة هي اخت﴾ كأن يتزوج زيد بنته فيولدها بنتاً ثم يتزوج البنت فيولدها ولداً اسمه زيد فأم البنت جدة زيد وأخته ﴿قوله﴾ ﴿وأما المسلمون الى آخره﴾ لما لم يكن في المسلمين سب فاسد لان نسب الشبهة صحيح يتوارثون به نه على الاسباب الفاسدة بالاجماع كالأم من الرضاعة وغيرها أو على الخلاف كأم المزني بها والبنت من الزنا وهذا منه تصريح بأن البنت من الزنا محل خلاف وليس كذلك بل نقل الاجماع جماعة على ان البنت من الزنا لا يجوز تزويجها وإنما وقع الخلاف في مشأ التحريم فالشيخ وجماعة ان منشأ كونها بنتاً لغة وعرفاً وقد حرم نكاح البنت وايضاً ان الزاني بالأم محرم عليه البنت وهو هنا كذلك والشيخ أبو عبد الله على ان المنشأ أنها كافرة وقد نهينا عن نكاح الكوافر والحق ما قاله الشيخ رحمه الله نعم قد اختلفوا في ام المزني بها فالاكثر أنها تحرم عليه لصحيح محمد عن أحدهما عليها السلام وذهب المفيد والمرضى وأبو عبد الله والمحقق الى عدم الحرمة استناداً الى قوله جل شأنه أحل لكم ما وراء ذلك والى رواية هشام بن المنقذ ﴿قوله﴾ ﴿سواء اعتقد الزوج﴾ يمكن ارادة التعميم ليشمل الروحة أيضاً ﴿الفصل الخامس في ميراث الفرقى والمهدوم عليهم﴾ ﴿قوله﴾ ﴿سبب كهدم أو

غرق أو شبهها على رأي واشتبه تقدم موت احدى وتأخره ورث بعضهم من بعض بشروط (الاول) ان يكون لهم او لاحد مال فلو لم يكن هناك مال لاحد لم يكن ميراث (متن)

غرق أو شبهها على رأي) هنا امران الموت لسبب غير الغرق والهدم كالقتل والحرق ونحوهما والموت لا لسبب كحرق الانف أما (الاول) قد وجدت الاصحاب رضي الله تعالى عنهم على ثلاث فرق بعض على الحاق القتل والحرق ونحوهم من ذي السبب بالغرق والمهدوم عليهم وبعضهم على الهدم وبعضهم على التوقف (أما الملقون المرحون) فالفيد في المقنة وأبو الصلاح وابن حمزة في الوسيلة والمحقق الطوسي في الطبقات وأبو علي والقاضي وابن سعيد على ما نقل عن هؤلاء الثلاثة والذين ظهر منهم ذلك فالشيخ في النهاية بل عبارتها صريحة في ذلك والمبسوط وأبو يعلى في المراسم وأبو عبد الله في السرائر ونسبه في الكشف تارة الى الشيخين وأبي الصلاح والتأخر والاتباع يريد اتباع الشيخ وتارة الى ابي فتوى الاكثرين يريد بحسب الظاهر قدماء الاكثرين (وأما المقتضون) فجماهير المتأخرين وبعض القدماء وهم على قسمين فبعضهم صرح وبعضهم ظهر منه ذلك (والمرحون) على قسمين بعض اقتصر على متن الخبر وآخرون تمدوا الى ما يشبهه من دون خروج عن الفرق والهدم ويأتي بيان ذلك أما من اقتصر على متن الخبر فالصدوقان على ما نقل والآبي حيث اقتصروا في الهدم على البيت دون الجدار (وأما من تعدى) فمن صرح فهم المصنف في التحرير والارشاد والمختلف وولده في الايضاح وأبو العباس في المقتصر دون المذهب والشهيدان في الدروس والروضة والصبري في غاية المرام والمحقق الثاني في تعليق النافع والارشاد وصاحب المجمع والكفاية والمفاتيح وملا مراد في تعليق الفقيه وصاحب الوسائل (وأما) من ظهر منهم ذلك فهم السيد ابن زهرة والشهيدان في اللمعة والمسالك ونسبه في المسالك الى المعظم وفي (الكفاية) الى مذهب الاصحاب وقد عرفت مذهب جماهير القدماء فلهما ارادا متأخري الاصحاب رضي الله تعالى عنهم جميعا (وأما المتوقفون) فهم المحقق في كتابه وأبو العباس في المذهب والمصنف في التبصرة والفاضل عميد الدين في كنز الفرائد وصاحب التتبع وبعض من علق على القواعد من المتأخرين (وأما الثاني) وهو الموت لسبب كالموت حتف الانف قد ادعى في المسالك على عدم ثبوت هذا الحكم فيه الاجماع ونقل حكايته عن جماعة والفاضل الميمني نفى عنه الخلاف كما يظهر ذلك أيضاً من الايضاح والفاضلان الاردبيلي والخراساني قلا حكايتهم (قلت) من لحظ كتب الاصحاب وأمن النظر فيها ظهر له ان جريان هذا الحكم فيه ظاهر كثير من الاصحاب وصرح بعض اصحابنا بالصراحة وأبو علي على ما نقل عنه وأما من ظهر منه ذلك فالفيد في المقنة والشيخ في النهاية والمبسوط والمحقق الطوسي في الطبقات وابن ادریس في السرائر والقاضي في المذهب على ما نقل عنه بل ربما لاح من المراسم اما الفيد قد قال في المقنة مانعه ولو مات جماعة يتوارثون بغير غرق ولا هدم في وقت واحد لم يورث بعضهم من بعض فالتقييد في وقت واحد مما يظهر منه قصر الحكم على صورة الاقتران وهو ظاهر في ثبوت الارث ان لم يقتلنا ان ماتا حتف الانف وقريب من ذلك عبارة النهاية والمبسوط والسرائر والمذهب قالوا ومتى ماتا حتف أنفسهما لم يورث بعضهما من بعض بل يكون ميراثهما لورثتهم الاحياء لان ذلك انما يجوز في موضع يشبه فيه الحال فيجوز تقديم موت أحدهما على الآخر وقضية التعليل ان التوارث انما يكون فيما يشبه فيه فيجوز تقديم موت كل منهما على الآخر لا فيما علم الاقتران بل عبارة النهاية في أول البحث كادت تكون

صريحة في ذلك كما نبه اليها المحقق وغيره وقريب من ذلك عبارة المراسم حيث قال واستثنى من ذلك من مات في وقت واحد ومن لم يجد التأمل في هذه العبارات يفهم منها ان المراد منها انه مع الموت حتف الالف لا يثبت الحكم كما فهم منها كذلك اليوسفي مع انه بعد أسطر أشار الى انه مذهب الاكثرين حين بين وجه تردد المحقق رحمه الله تعالى قال أغني الأبي من ان الاصل عدم التوارث ترك العمل في الفرق والمهدوم عليهم للدليل وعمل به في الباقي لكن المصنف نظر الى قوى الاكثرين انتهى وأنت تعلم ان المحقق (١) انما قال مانعه وفي ثبوت هذا الحكم بغير سبب الفرق والمهدم تردد وغير سبب الفرق والمهدم هو الموت حتف الالف أو الموت لسبب آخر غيرهما أي غير الحرق (٢) والمهدم نعم لوقال لسبب غير الفرق والمهدم لخص الثاني قد اعترف هذا الفاضل بان من أثبت الحكم في غير السبين انما هم الاكثرون من دون فرق بين كون الغير موتاً حتف ألف أو قتلاً أو حرقاً أو نحو ذلك (حجة الاولين) وهم الملحقون بالسبين غيرهما من الاسباب ما عدا حتف الالف ان العلة هي القتل لسبب مع الاشتباه أو العلة مطلق الاشتباه ويدل على ذلك ما رواه المحدثون الثلاثة عن عبد الرحمن بن الحجاج الثقة كما هو الظاهر بطرق متعددة وفيها الصحيح والمنسبر الذي كالصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن بيت وقع على قوم مجتمعين فلا يدري أيهم مات قبل فقال يورث بعضهم من بعض قلت ان أبا حنيفة أدخل فيها شيئاً قال وما أدخل قلت رجلين أخوين أحدهما مولاي والآخر مولى لرجل لأحدهما مائة ألف درهم والآخر ليس له ركبا في السفينة ففرقا الحديث ووجه الاستدلال ان الراوي انما سئل أولاً عن المهدى فلما أجابه عليه السلام فهم طرد الحكم في الفرق وأقره الامام عليه السلام على ذلك فتأمل فمن قال بأن منصوص العلة المصرح بها أو المسمى اليها دون المستنبطة حجة ولا سيما اذا اشتملت على المناسبة تمين عليه القول بمرينان الحكم في الجميع خرج عنه الموت حتف الالف بالاجماع الذي ادعوه في المقام أو بخبر القداح المنحصر بالشبهة ان لم يثبت اجماع ولا يصح لمن قال بحجية منصوص العلة ان يقول انا منع ان العلة مطلق الاشتباه أو الاشتباه مع القتل مستنداً الى جواز ان تكون العلة انما هي الاشتباه المستند الى أحد السبين المخصوصين لان ذلك يجري في أكثر العلل المنصوصة بل في جميعها فيكون قائلًا بعدم الحجية نعم هذا يصح لمن أنكر الحجية وكثير ممن ذهب الى عدم الالحاق وبعض من تردد قائل بعدم حجية منصوص العلة أو يشترط فيه القطع كما هو ظاهر المحقق (فان قيل) لعل المراد انا لانهم العلة هنا لعدم ظهور ما هو علة في نفس الامر بل يظهر انها اشارة والامارة ليست باعثة (قلت) هذا خلاف ما صرحوا به لانهم يعترفون بالعلة ويخصونها كما في المختلف وغيره على ان العلة في الاخبار مسمى اليها أي بما لا يكاد يحوم حوله اشتباه ولا انكار والاقتصار فيها جميعاً على السبين المذكورين ليس قصراً للحكم عليهما بل لانها تارة صدرت جواباً عن سؤال وأخرى حكاية قضية وقعت (واما ما رواه) في الايضاح عن قتلى البهامة وصفين والحرة من انه لم يورث بعضهم من بعض فيجاب عنه بانه لم يثبت ولم أيضاً ان يحتجوا بأن سقوط الحكم وقصر

(١) لا يخفى ما في الاستشهاد بكلام المحقق لتصريحه في الشرائع قبل العبارة المتقولة وفي النافع بعدها بأنه لو كان الموت لاعتبار سبب سقط هذا الحكم ولم يتوارثا وكان ميراث كل لورثته (محسن)

(٢) كذا في نسخة الاصل والظاهر الفرق

(الثاني) أن تكون الموارثة ثابتة من الطرفين فلو لم تثبت من أحدهما سقط هذا الحكم
 كاخوين غرقى ولا أحدهما ولد (الثالث) أن يكون الموت بسبب كالغرق والهدم والأقرب في
 غيرها من الأسباب ثبوت الحكم فلو ماتوا لا بسبب كحف أنفهما سقط هذا الحكم (متن)
 الارث على الأحياء مشروط بعدم وجود من هو أقرب منهم عند وفاة الموروث ولم يعلم ذلك والشك
 في الشرط يقتضي الشك في المشروط ثم لم أن يقولوا أنه كان الواجب على من لا يعتمد
 منصوص العلة أن يقصر الحكم على مورد النص وهو البيت والسقف في الهدم وغرق السفينة
 في الغرق كما صنع الصدوقان واليوسفي فلا يعتمدون إلى من وقع عليهم الجدار أو الحائط أو أنهار عليهم
 تراب المدن أو أباره كما في معادن الحديد أو وقعت عليهم الشجرة العظيمة أو خر عليهم الجبل العظيم
 ولا يتعدى إلى غرق غير السفينة اللهم إلا أن يدعي القطع في هذه الأشياء دون غيرها فليتأمل ومن
 هنا تعلم حجة القائلين بطرد الحكم حتى في حنف الأنف ويجيبون عن خبر القداح (١) بالضعف تارة
 والمخالفة للمعروف من المذهب أخرى أو يحملونه على الاقتران والاجماع لم يثبت عندهم كما قدم بيانه
 ويستندون إلى مثل ما استند إليه الأولون من أن الشك في الشرط يقتضي الشك في المشروط وإلى
 خبر عبد الرحمن المتقدم هذا أقصى ما يستدل به لهؤلاء وقد ظهر مما ذكرنا حجة المقصر على عين
 النص وشخصه وما يرد عليهم (عليها خ ل) وأما المقصر على السببين المحصورين (فحجتهم) هي أن
 الأصل عدم التوارث لعدم العلم ببقاء أحدهما بعد الآخر كما هو شرط الارث والشك في الشرط يقتضي
 الشك في المشروط خرج منه الغرق والهدوم عليهم للنص وبقي الباقي تحت الأصل مؤيدا ذلك بخبر
 القداح ورواية الأيضاح وضعفها منجبر بالشبهة وفتوى المصنف وموافقة الأصل ومخالفة العامة بل نقل
 الاجماع على ما أفاده خبر القداح كما عرفت وأنه لو اطرد الحكم لشاع وذاع ولا أقل من أن يرد فيه
 بخصوصه خبر واحد وانت إذا لحظت حجة الأولين علمت حار دلة هؤلاء وأما الأخير فيقولون
 في رده أما يكفي في الورد جميع أخبار الباب المشتملة على العلة الباعثة الجامعة لجميع شرائط الحجية
 أترون أنه لا بد أن يصل اليكم في كل حكم خبر صحيح صريح مع ما ترونه من توفر الدلائل وشدة الحجة
 وكثرة التقيية بقي هنا مستلذان (الأولى) إذا غرق اثنان متوارثان وعلم سبق موت أحدهما ثم نسي إيهما
 هو (الثانية) أن يعلم أن أحدهما سبق ولم يعرف بنيه والظاهر أنه يتعين في هذين القرعة لأنها لكل
 امر مشبه (وعساك تقول) هلا اعتبروا القرعة فيما عدا السببين المحصورين حتى اختلفوا فيه هذا
 الاختلاف (قلت) لعل السر في ذلك أن القرعة إنما تكون فيما إذا ثبت الحق واشتبه كما ذكرنا من
 المثالين وأما فيما إذا ماتا قتل أو حرق أو نحو ذلك فليس كذلك لاحتمال المقارنة فلا أرث لأحدهما
 عن الآخر ~~قوله~~ (فلو ثبتت من أحدهما سقط هذا الحكم) كما صرح به في (المبسوط والنهاية
 والفنية والسرائر والشرائع والنافع والتحرير والدروس واللمعة والمسالك والروضة) وغيرها للاجماع كما
 في الفنية ولأن الحكم ثبت على خلاف الأصل فيقتصر فيه على اليقين المنصوص والقوي ينبغي أن
 يقال أنه ان ثبت الاجماع فلا نزاع والا فمفهوم النص يشمل ويؤيده أنه لا فرق بينه وبين ما إذا لم يكن

(١) خبر القداح أن أم كلثوم ماتت هي وولدها زيد بن عمر ولم يورثها أمير المؤمنين عليه السلام

(منه قدس سره)

(الرابع) ان يشبه تقدم موت أحدهما فلو علم السابق او الاقتران بطل الحكم ومع الشرائط يرث بعضهم من بعض من تلاد ماله دون طارفه وهو ما ورثه من ميت معه على الاصح لما روي من أنه لو كان لاحدهما مال صار لمن لا مال له ولا تورثه مما ورث منه يؤدي الى فرض الحياة بعد الموت وهو ممتنع عادة وهل يجب تقديم الاضعف في التورث قيل نعم (مقن)

لا أحدهما مال بحسب الظاهر ويعضده ما قررناه في حجة من طرد الحكم من أن الشك في الشرط يقتضي الشك في المشروط اذ سقوط الحكم وارث الاحياء مشروط بعدم وجود وارث أقرب منهم عند وفاة الموروث ولم يعلم محصل الشك في الشرط وكذا الحال لو كان أحد التريقين كافراً أوقافاً هذا مقتضى النظر إلا اني تبعت فما رأيت مخالفاً سوى ما نقله المحقق الطوسي في الطبقات عن قوم ثم قال والاول أقرب ثم قال ويمكن أن يستدل عليه بالأجماع انتهى **قوله** **﴿** قدس الله تعالى روحه **﴾** يرث بعضهم من بعض من تلاد ماله دون طارفه وهو ما ورثه من ميت معه على الاصح **﴿** البحث في هذه المسئلة يستدعي تقديم البحث في انه هل يجب تقديم الاضعف أم لا لكمال ارتباطها بها كما ستعلم ان شاء الله تعالى فنحن تقدم البحث في الثانية وعند تعرض المصنف لما تستغني عن ذكرها (فقول) القول بوجوب تقديم الأضعف في الارث هو خيرة المقعة والتهاية والمبسوط (١) والسرائر والوسيلة والبصرة واللمعة وتعليق العقبه وهو ظاهر العقبه والمراسم والمسالك والروضة وغاية المرام والوسائل وهو المحكي عن المنع والجامع ونسبه في غاية المراد الى المحقق وصاحب الكفاية اليه في النافع وهو عجيب ونص في (الشرائع والنافع والكشف والغنية والتحرير والارشاد) على ما فيه الشهيد والمختلف وغاية المراد وتعليق النافع والكفاية على عدم الوجوب وهو الظاهر من أبي الصلاح في الكافي حيث قال والاولى وربما لاح من الطبقات والتنقيح وهو المحكي عن الایجاز والاصباح وعن القطب علي بن مسعود وما زيد في الايضاح وكثر الفوائد والمذهب والمقتصر والمفاتيح وتعليق القواعد على ذكر المذهبين من دون ترجيح (احتج الاولون) بما رواه محمد بن الصحيح عن أحدهما عليهما السلام وبقول الصادق عليه السلام في خبر البقاي وعبيد بن زرارة وتورث المرأة من الرجل ثم (٥) يورث الرجل من المرأة ولعله الى هذا أشار في المبسوط والسرائر بقوله روى أصحابنا قالوا ثم للترتيب حقيقة ووقعها في سياق جواب السؤال عن الواجب مما يحكم عليها بوجوب ارادة الترتيب منها والواو كما في الروايات الأخر لا تنافي الترتيب بل يجب حملها عليه كما هو الشأن في كل مطلق ومقيد (والجواب) ان الاحتمالات في المقام ثلاثة واحد لم واثنان عليهم وهي الترتيب في المرتبة والترتيب في الارث والترتيب في الاخبار بمعنى ترتيب الخبر على الخبر وهو شائع ذائع وقد وقع في كلام الله عز وجل كقوله تعالى (إلا من تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى) وقوله عز ذكره

(١) عبارة المبسوط هكذا ولا يتغير بالتقديم حكم الا انا اتبعنا الاثر في ذلك

المصنف في المختلف قائل بالوجوب في ذلك الشق في غاية المراد (منه قدس سره)

(٢) قال في المجمع لم توجد ثم الا في رواية واحدة وهو عجيب لاني وجدتها في ثلاث روايات

(منه قدس سره)

وجل اسم الله الذي خلق السموات والارض في ستة أيام ثم استوى على العرش) والاهتداء
 قبل التوبة وخلق العرش والاستيلاء عليه قبل خلق السموات الى غير ذلك مما ورد فيه جل شأنه وفي
 الخطب والاشعار وأصل العدم وأصل البرائة واستصحابها المسمى باستصحاب حال العقل وأصل
 الإباحة أدلة حق وشواهد صدق على عدم ارادة وجوب الترتيب في الارث وكأن من ذهب الى
 الاستعجاب إنما كان خوف الغاء النص وقد ظهر ان لا انفاء فلا وجوب ولا استعجاب على ان من
 أوجب التقديم مطالب بالحكمة والفائدة وهي معدومة على المشهور وعلى خيرة المفيد وسلا رسوا قدمنا
 الاضعف أو أخرناه وما ذكره المصنف والمحقق وأبو العباس والشهيد الثاني والصبري وغيرهم من ان
 الفائدة تظهر على مذهب المفيد فلم يظهر لي وجهه لأنه ان كان المراد ان الثمرة هي التوريث مما ورث
 منه فهلا قدم الاقوى ويكون الثمرة التوريث مما ورث منه وان كان مرادهم بالثمرة التفاوت في الارث
 كما هو الظاهر فلا شك في حصوله على مذهب المفيد كما لا شك في عريانه عن الحكمة أيضاً بحسب
 الظاهر على انه يلزمهم مثله حرقاً بحرف فيما اذا زادت الفرقى عن اثنين كما فيما اذا غرق الأبوان والابن
 فانه لا شك في حصول التفاوت في تقديم الاضعف وتأخيريه على المذهب المشهور ويأتي لهذا زيادة
 ايضاح عند تعرض المصنف له انشاء الله تعالى ثم انا ان سلمنا دلالة الاخبار على وجوب التقديم فلا
 نسلم ذلك في جميع مراتب الورثة بل في الزوج والزوجة فقط اقتصاراً على المتيقن فيما خالف الاصل
 اذ قد يكون السبب مجرد الزوجية دون الضعف واذا تحصل ان هذا القول في غاية الضعف فلنرجع
 الى البحث في المسئلة الاولى (فنقول) قول المصنف رحمه الله على الاصح اشارة الى خلاف المفيد
 في المقنعة وتلميذه أبي يعلى في المراسم وحكاية في تلخيص الخلاف عن كثير من العامة (احتج المفيد)
 في المقنعة فيما اذا غرق الأب والابن بان سهم الابن في الاصل أقوى من سهم الأب وهي حجة
 لا يتغير بها حكم (احتجوا) له بمجموع الاخبار وبوجوب تقديم الاضعف في الارث ولا فائدة له الا
 القول بتوريث الوارث الثاني مما ورث منه الاول دون العكس وبانه لولا ذلك للزم في أخوين متساويين
 لاحدهما ألف دينار والآخر درهم حرمان ورثة من له المال فانه ماله بأجمعه ما سوى الدرهم الذي ورثه
 يصل الى ورثة صاحبه الذي ليس له مال سوى الدرهم وأنت تعلم ان العموم مخصوص بالاخبار المتضافرة
 الصحيحة الصريحة وقد عقد لها في الوسائل باباً على حدة وهي عمدة مستند الاصحاب (وأما) وجوب
 تقديم الاضعف قد عرفت الحال فيه بما لا مزيد عليه وانه يجب لو سلم قصره على الزوج والزوجة سلمنا
 ولكن نقول يجب العلم بالفائدة فان كثيراً من حكم الاحكام خفي علينا خصوصاً في المقام على انها
 لا تتم فيما اذا كان الوارث لها شخص واحد كالامام عليه السلام ثم ماذا يقول مع التساوي في الارث
 على انه مطالب بالفائدة فيما ذهب اليه وقد علمت انه لا يتغير به حكم ولا يثمر فائدة كما صرح بذلك
 في المبسوط وغيره (واما الثالث) فنتعرض عليه في خصوص مثاله هذا فيقال له على ما ذكرتم يلزم ان
 يصير الحاكم ولا يدري أيقدم على منع بعض الورثة ويخص ورثة الآخر بمال كثير من دون سبب
 شرعي لانه على ما تذهبون اليه أيهما قدم يكون ورثة الآخر ممنوعين ولا اتفاق هنا قائم على التخيير في
 التقديم اللهم الا ان يخص الحكم بما اذا كان هناك تفاوت في الارث ولا قائل بالفصل على ان في
 الاخبار مقنناً وبلاغاً مضافاً الى ان الارث انما هو في تركة الميت وما ورثه غير ما تركه فلا توارث
 فيه ولو ثبت فيه التوارث للزم عدم انفصال القسمة أبداً في أكثر الصور كالتساوي أو لزوم الترجيح

من دون مرجح فلا مناص حين التساوي عن أحد الأمرين فبطل ما اعترض به الشهيد الثاني وغيره على الشيخ وغيره بأن عدم انفصال القسمة غير وارد أصلاً لأن القائل بهذا لا يحكم بالارث ، وأورث منه لغير الثاني لأن ما ورثه الوارث الأول صار من جملة ماله قبل أن يحكم بموته بخلاف الثاني فإنه حكم بموته والارث منه قبل أن يحكم له بالارث فلا يتوهم أحد أنه يعود إلى الارث مرة ثانية انتهى نعم يرد على من هم الأيراد ولم يقرنه بلزوم الترجيح من دون مرجح وكثير منهم ذكره ومن اقتصر فمراده ما ذكرنا من لزوم ذلك في حالة التساوي فلا مناص عن عدم الانفصال أو لزوم الترجيح من دون مرجح والامر واضح نعم ما أورده المحقق وجماعة من أنه يستلزم فرض الواحدية مبتدئاً في وقت واحد غير وارد لأنه فرض واعتبار ولا حاجة بنا إلى أن نقول في الرد على المحقق أنه مشترك الإلزام كما عارضه بذلك عنه جماعة وأجاب عنه (١) آخرون بالفرق بين الأمرين لأننا إذا فرضنا موت أحدهما وجياة الآخر بعده قطعنا النظر عن هذا الفرض وأغضينا عنه بالكفاية ثم فرض موت الآخر وجياة الأول بخلاف الحال في توريثه مما ورث منه فإنه يلزم حين فرض موت الأول وجياة الثاني موت (٢) الثاني وهذا الفرق لا بأس به لحصول الفرق به في الجملة إلا أن في غنية عنه بأنه مجرد فرض واعتبار في الأمرين هذا ودعوى الإجماع في المقام غير مستنكرة كما في الغنية وظاهر السرائر إذ لم يقل له خلاف عن غير المفيد وتلميذه وخولته في النهاية والمبسوط والخلاف كما في تلخيصه والكافي لأبي الصلاح والوسيلة والغنية والسرائر والطبقات والشرائع والنافع وكشف الروز والمختلف والتحرير والارشاد والتبصرة والايضاح وكنز الفوائد وتعليق القواعد والدروس واللمعة والمسالك والروضه والمقتصر وعناية المرام وتعليق الارشاد والنافع والكفاية والمفاتيح ولله مختار عناية المراد لأنه لم يتعرض له وأقر المصنف عليه ومثله المذهب والتنقيح وهو المنقول عن القديمين أحمد والحسن والصدوقين محمد وعلي وعن القاضي ولم نجد أحداً نقل في هذه الكتب خلافاً عن غيرها وكلها كما علمت نطقت بخلافهما وقد عمت أيضاً أنه عقد له في الوسائل باباً على حده أودع فيه سبعة أخبار فيها الصريح الصحيح والحسن والمعتبر وأنه لجأ على الأصل موافق للاعتبار (وليعلم) أنه قد وقع في كثير من عبارات الأصحاب حين الإشارة إلى خلاف المفيد عطر الله مرقده ما لفظه أو قريب منه من دون تفاوت ولا يرت الثاني مما ورث منه الأول والظاهر أن مرادهم بالثاني الثاني الذي فرض موته أولاً وبالاول الوارث الذي فرض موته ثانياً وحينئذ تنطبق العبارات على رد المفيد وسلازلانك قد علمت أنهما يذهبان رحمهما الله تعالى إلى أن الميت المفروض موته أولاً يرث مما ورث منه الثاني دون العكس إلا أنني وجدت الشهيد الثاني عطر الله مرقده في الجنان في شرح عبارة اللمعة فسرهُ الثاني بالمفروض موته ثانياً وقد عبر فيها الشهيد عن العبارة التي ذكرناها قالا أعني الشهيدين ولا يرث الثاني (٣) المفروض موته ثانياً مما ورث منه الأول وعلى هذا التفسير لا تكاد تنطبق على الرد على المفيد إلا بتكليف بيد كأن تجعل الثاني مفعولاً مقدماً على فاعله وهو الأول أو تجعل الثاني فاعلاً والمفروض مفعولاً لا نمتاً وانما بمكانة من البعد (والمراد بالتلاد) في كلام المصنف المال القديم يقال تلاد وتلبد

(١) أي عن المحقق (٢) فاعل يلزم (٣) هذه عبارة اللمعة والروضة معاً (منه قدس سره)

ولا ثمرة الا على التوريث من الجميع فلو غرق الزوجان فرض موت الزوج أولا فللزوجة نصيبها منه ثم يفرض موتها فيأخذ نصيبه من تركتها الاصلية لا بما ورثته منه ولو غرق أب وابن ورث الأب نصيبه ثم يفرض موت الأب فيرث الابن نصيبه من ماله لا بما ورثه من الابن وما يرثه كل واحد من الآخر ينتقل الى ورثته الاحياء خاصة (متن)

ومتلد والطارف الحادث **قوله** ﴿ ولا ثمرة له الا على التوريث من الجميع ﴾ كذا قال جماعة من الاصحاب وقد بينا ان مرادهم انه لا تغير في الحكم ولا تفاوت في الارث الا على مذهب المفيد وانه لمطالب بوجه الحكمة والقاعدة كما طالب هو بذلك من ذهب الى تقديم الاضعف من دون حكم بتوريث الجميع وقد قلنا هناك ان التفاوت في الارث في تقديم الاضعف كما يجبي على مذهب المفيد يجبي على المذهب المشهور فيما اذا زادت الفرقى عن اثنين كما فيما اذا غرق أبوان وولدهما فان عملنا المسئلة على تقديم الاضعف في الارث نفرض ان الولد مات أولا ثم الأب ثم الأم فاذا فرضنا موت الولد ورث أبواه جميع ماله ثم اذا فرضنا موت الأب ورثه الابن والام الا ان الابن لا يرث مما ورثه منه أبوه فيرث من تلاد ماله فقط وأما الأم فانها ترث من زوجها الثمن من تلاد ماله ومما ورثه من الابن ثم نفرض موتها فيرث الابن منها من تلاد ماله ومن ثمنها التي ورثته من أبيه الذي هو زوجها ويرث الأب منها الربع من تلاد ماله ومما ورثته من ابنها دون ما ورثته منه أي من الزوج لانه لا يرث أحد من أحد من ماله الذي ورثه منه على المشهور نعم يرث مما ورثه من غيره فالذي بقي عند المرأة لورثتها في هذا الفرض انما هو ما ورثته من الولد أعني الثلث بعد ان أخذ الزوج ربه فيبقى لها ثلاثة من أربعة من اثني عشر واذا عكسنا الأمر وفرضنا موت الاضعف فالأضعف يفرض موت الأم أولا ان كانت أضعف فيأخذ الأب والابن جميع تركتها ثم يفرض موت الابن فتأخذ من تلاد ماله ثمناً مما ورثه منها ثم يفرض موت الابن فتأخذ من تلاد ماله ومما ورثه من أبيه ثلثاً لا مما ورثه منها فقد حصل عندها لورثتها من الأب ثمن ومن الابن ثلث فقد تفاوتت الفرضان تفاوتاً كثيراً لانه حصل لها في هذا سهم من ثلاثة وثمانية اللهم الا أن يقصروا الحكم على الاثنين الا انهم قالوا اذا تكثرت الفرق لم يتغير الحكم أو يقولوا بتعدد فرض موت المفروض موته أولاً أضعف كان أو غيره بتعدد من فرض موته بعده الا أنهم ذكروا الامثلة وبينوا التوريث مرة واحدة على انه يلزمهم الحال الذي ذكره في رد مذهب الشيخ المفيد رحمه الله أو يقولوا بعدم الارث الا من تلاد المال لا مما ورثه منه أو من غيره وفيه انه على هذا أيضاً يتفاوت الحال كثيراً كما يظهر ذلك لمن أمن النظر والذي ينبغي أن يعتمد عليه اعتبار القرعة كما صنعه جماعة من الاصحاب في أمثال هذا المقام على مذهب المفيد منهم المصنف والشهيد **قوله** ﴿ فلو غرق الزوجان ﴾ هذا تفريع على تقديم الأضعف **قوله** ﴿ لا مما ورثه من الأب ﴾ الاولى اسقاط لفظ من أو تبديل الاب بالأب والابن وتدل انه كذا وجد بخط المصنف عطر الله تعالى مرقده فيحتمل بعيداً أن يكون اشارة الى لزوم التسلسل فيكون معناه انه لو ورث الابن من الطارف للزم أن يرث مما ورثه من الاب في المرتبة الثالثة فصاعداً **قوله** ﴿ الى ورثته الاحياء خاصة ﴾ لا اليهم والى الذي غرق معه ولا اليه قطوان كان أولى منهم فأمل **قوله**

ولو كان كل منهما أولى بالآخر من الأحياء كالأخوة للأب والابن من غيره انتقل مال كل واحد منهما إلى صاحبه ثم ينتقل إلى ورثته الأحياء فيرث الأب مال الابن أجمع ثم ينتقل عن الأب إلى أخوة الأب نفسه وينتقل مال الأب الأصلي إلى الولد ثم عنه إلى أخوة الولد فيرث أخوة كل منهما مال الآخر وإن كان لهما أو لأحدهما شريك في الميراث كأن يكون للأب أولاد أخرى وللولد أولاد فللأب سدس تركته الابن تأخذه الأحياء من أولاده ويأخذ أولاد الابن خمسة أسداس تركته ثم يفرض موت الأب فيأخذ الابن نصيبه ينتقل إلى أولاده وبقي تركته الأب لباقى أولاده ولو كان الفريقان متساويين في الاستحقاق كإخوين غرقا لم يقدم أحدهما في التوريث وانتقل مال كل واحد إلى الآخر فإن لم يكن لهما وارث فالميراثان للأمام وإن كان لأحدهما وارث كجد من أم انتقل ما صار إليه من أخيه إلى وارثه وانتقل ما صار إلى الآخر إلى الإمام وعلى المذهب الضعيف ينبغي استعمال القرعة مع الفائدة كإخوين من أب لكل واحد منهما جده لأب ولا أحدهما مال دون الآخر فإنه يقرع في المتقدم في الميراث فإن خرج ذو المال لم يرث من أخيه شيئاً لكن إذا فرض موته بعد ذلك أخذ أخوه ثلثي تركته وانتقلت إلى جده وأخذ جده ذي المال الثلث خاصة وإن خرج المصدم ورث ثلثي مال أخيه ثم يفرض موته فيرجع إلى أخيه ثلثا ما ورثه منه لجده ذي المال سبعة أسهم من تسعة (متن)

﴿ كالأخوة للأب والابن من غيره ﴾ أي وكالأخوة للابن من غير الأب كما إذا غرق الأب والابن وللأب أخوة هم أعمام الابن وللأب أخوة من غير أبيه بل من أمه فقط - قوله ﴿ فيأخذ الابن نصيبه ﴾ أي الذي حصل له من التركة بالنسبة إلى بقية الأولاد فإن كانوا ثلاثة فله الربع أو خمسة فله السدس وهكذا - قوله ﴿ فال ميراث للإمام عليه السلام ﴾ والفائدة في الانتقال إليهما أولاً ثم إليه عليه السلام حتى أنهم ما حكموا بالانتقال إليه أولاً إذ على التقديرين المسال له إنما هي إمكان تعلق الحقوق الواجبة بالأصل والعرض بذمتهم أو ذمة أحدهم فيقتل ليصرف فيها ثم ينتقل الباقي إلى الإمام عليه السلام - قوله ﴿ ولو كان لأحدهما وارث كجد من أم ﴾ فرض المسئلة في المتساويين والظاهر أن لا اختصاص لهذا بالتساويين كما لا يخفى - قوله ﴿ وعلى المذهب الضعيف ﴾ وهو تعميم الإرث للطرف والتبليد كما هو مذهب الشيخ المفيد ومراده بقوله مع الفائدة أنك تستعمل القرعة إن أفادت كما في المثال ولا فرق فيه بين أن لا يكون لأحدهما مال كما ذكر المصنف وبين أن يكون لهما تساوي في قدره أو اختلافاً لأن جده المتقدم بالموت يفوز بالثلث وثلثي الثلثين وجد المتأخر يفوز بالثلث وثلث الثلثين والذين ورثهما من المتقدم - قوله ﴿ لم يرث من أخيه شيئاً ﴾ لأنه لم يجزده عنده شيئاً - قوله ﴿ وانتقلت إلى جده ﴾ أي انتقل الثلثان اللذان أخذهما من تركته ذي المال فكأن تركته للمصدم فلذا قال انتقلت ولو قال وانتقلا إلى جده لكان أظهر - قوله ﴿ فيصير لجده ذي المال سبعة أسهم من تسعة ﴾ لأنه أخذ ثلاثة أولاً وأربعة ثانياً لأنه جتمع لجده ثلث أصل ماله وهو

ولجد المعدم سهمان فظهرت الفائدة ولو كانت الفرقى أكثر من اثنين يتوارثون فالحكم كذلك تقرض موت أحدهم وتقسم تركته على الأحياء والاموات معه فما يصيب الحي يعطى وما يصيب الميت معه يقسم على ورثته الأحياء دون الاموات وهكذا تقرض موت كل واحد الى ان تصير تركات جميعهم منقولة الى الأحياء واذا ماتا حتف انقهما واشتبه المتقدم أو علم الاقتران لم يرث أحدهما من الآخر بل كان ميراث كل واحد منهما لورثته الأحياء فلو ماتت امرأة وولدها واشتبه السابق وادعى الزوج موت الزوجة أولا والاخ موت الولد أولا كان ميراث المرأة بين الاخ والزوج نصفين وميراث الولد للزوج خاصة وحلف كل منهما لصاحبه وكذا مع علم الاقتران الا أنه لا يمين الا ان يدعي أحدهما ويدعي الآخر السابق فيقدم قول مدعي الاقتران مع اليمين ولندكر هنا أمثلة الفرقى المتكررة (الاول) ثلاثة اخوة لاب فهدم عليهم خاف كل واحد منهم أخا لا م يفرض موت كل واحد منهم فيصير كمن خلف أخا لأم واخوين لأب (متن)

ثلاثة من تسعة وثلاثا ثلثيه وهو أربعة لان الستة ثلثا التسعة والأربعة ثلثا الستة وذلك سبعة أتباع ولجد المعدم تسعان وقد كان له في الفرض الاول ثلثان وتفاوت ما بين الثلثين والتسعين وعلى المذهب المختار ينتقل مال المؤسر الى جده وجد أخيه أثلاثا لجدته ثلث ولجد أخيه المعدم ثلثان وكذا الحال فيما اذا كان لهما مال فانه يقسم مال كل منهما بين جده وجد أخيه أثلاثا فقد ظهرت الفائدة وانما تعدم فيما اذا اتحد الوارث واما فيما عدا ذلك فأبهما قدمت فرض مونه تكثر نصيب ورثته قوله ~~قوله~~ ولو كان الفرقى أكثر من اثنين ~~قوله~~ تقدم الكلام في هذا مستوفى ~~قوله~~ (أو علم الاقتران) لا فرق فيه بين الموت لسبب وغيره في عدم التوريث اجماعاً واما الاول اغني الموت حتف الاقف مع الاشتباه قد علمت الخلاف فيه ~~قوله~~ (وادعى الزوج موت الزوجة أولا) تعارض السعويين من دون بينة مما يورث اشتباهاً فلا حاجة الى قوله واشتبه السابق كما تركه في الارشاد ~~قوله~~ (كان ميراث المرأتين بين الزوج والاخ نصفين) لان الاشتباه يجعل الولد معدوماً فتكون الزوجة غير ذات ولد فيكون للزوج النصف والباقي للأخ ولان النصف للزوج باقرار خصمه لانا اما ان يفرض موتها قبل الولد فله الكل أو بعده فله النصف واما كون ميراث الولد للزوج خاصة فظاهر لا يحصر ارثه حينئذ فيه ويحتمل ان يكون للزوج ثلاثة أرباع تركة الزوجة والولد جميعاً وللأخ ربع الجميع لانه مال تداعيا فيه يدعي أحدهما الكل والآخر النصف والذي وقع فيه التنازع مع التساوي في الحجة انما هو النصف فيقسم بينهما كما هو المعلوم من حال الشارع وقد تقدم مثل ذلك في مسألة الحثى عندقول المصنف يرث نصف النصيبين وهذا الاحتمال قوي جدا واما مع الاقتران فكذلك تركة الولد للزوج خاصة وتركتهما بينهما نصفين لا تنفذ الارث ويقارن الاول في أنه لا يمين هنا اللهم الا ان يدعي الاقتران أحدهما ويدعي الآخر السابق فيقدم قول مدعي الاقتران مع اليمين لاصل عدم انتقال التركة ويحتمل

فيكون أصل ماله اثني عشر لأخيه للأم سهران ولكل من المتوفين معه خمسة تنتقل منه إلى أخيه
لأنه فيكون بعد قسمة تركته الجميع لكل أخ حي سهران من اثني عشر من أصل تركته أخيه وخمسة
أسهم من اثني عشر من تركته كل واحد من الآخرين الباقيين بالانتقال عن أخيه (الثاني) زوجان
وابن وبنتان لهما ماؤه جميعا وخلف الرجل أخا والمرأة ابنا والابن زوجة واحدة البنين
زوجا يفرض موت الرجل أولا فاصل المال اثنان وثلاثون منها أربعة لزوجته وتنتقل إلى أيها
وأربعة عشر لابنه ولا ينقسم على وراثته إذ ليس لها ربع صحيح فتضرب الأصل في اثنين
تبلغ أربعة وستين للزوجة ثمانية وتنتقل إلى أيها ونصيب الابن ثمانية وعشرون تنتقل منها
سبعة إلى زوجته والباقي إلى جده وأربعة عشر لبنتها التي لها زوج ينتقل منها سبعة إلى زوجها
والباقي إلى جدها وأربعة عشر للبنت الأخرى وينتقل إلى جدها ثم يفرض موت الابن
قبل البنين فيكون أصل ماله اثني عشر لثلاثة لزوجته وأربعة لأمه وينتقل إلى أيها والباقي
خمسة لآية وينتقل إلى أخيه ثم يفرض موت البنت التي لها زوج فيكون أصل ماله ستة لثلاثة
لزوجها واثنان لأمها وينتقل إلى أيها وواحد لآية وينتقل إلى أخيه ثم تقدر موت البنت
الأخرى فيكون أصل مالها ثلاثة واحد لأمها وينتقل إلى أيها واثنان لآية وينتقل (متن)

قديم مدعي سبق لأنه الظاهر لندرة الاقتران ﴿قوله﴾ ﴿فيكون أصل ماله اثني عشر﴾
لأننا نطلب أقل عدد ينقسم بعد اخراج سدسه نصيب وان شئت قلت يكون خمسة أسداسه نصف
﴿قوله﴾ ﴿بالانتقال عنه﴾ يعني أن الحصة الأسهم التي تنتقل مثلا إلى أخي زيد من أمه وراثتها
زيد من أخيه لآية وان شئت قلت بالانتقال عنه إلى أخيه (١) ثم عن أخيه إليه (٢) ﴿قوله﴾
﴿فرض موت الرجل أولا﴾ قد سلف مرارا بيان الحال فيما إذا تكررت الفرق مثلا واختلفوا في النصف في
الارت وعدمه وأما كون أصل ماله اثنين وثلاثين فلأننا فرضنا اثنين في ثمانية فال حاصل ستة عشر
أخذت الزوجة الثمن اثنين فيبقى أربعة عشر للابن سبعة والبنين سبعة لا تنقسم عليهما فتتكرر في مخرج
النصف فنضرب اثنين في ستة عشر فال حاصل مذكر للزوجة أربعة وللابن أربعة عشر لا تنقسم على
ورثته لأن من وراثته زوجة ونصيبها الربع ولا ربع صحيح للأربعة عشر فنضرب اثنين وثلاثين في اثنين
التي هي وفق الأربعة مع الأربعة عشر فال حاصل أربعة وستون ﴿قوله﴾ ﴿فاصل مالها ثمانية
وأربعون﴾ لأنك تضرب اثنين في ستة نصيب أيها فال حاصل اثنا عشر للاب اثنان وللزوج ثلاثة
يبقى سبعة لآنصف لها ولا ربع ليكون لكل من البنين فنضرب أربعة نصيب زوجها في اثني عشر
فال حاصل ثمانية وأربعون سدسها ثمانية لآية وأربعة عشر لابنها وأربعة عشر لبنتها ينهما نصفين
لكل واحدة سبعة ولما كانت أحدهما لها زوج كان له نصف سبعة فنضرب الاثنين اللذين هما وفق
الأربعة بالنسبة إلى الأربعة عشر في ثمانية وأربعين والذي جاء بالأربعة أن نصف السبعة الذي هو
حصة الزوج ربع الأربعة عشر ﴿قوله﴾ ﴿فيكون أصل ماله اثني عشر﴾ إنما كان ذلك كذلك

(١) المتوفى عنه (٢) أي إلى الأخ الأم (كذا بخطه قدس سره)

الى أخيه فلاح الرجل من تركه زوجته أربعة وعشرون من ستة وتسعين ومن تركه ابيه خمسة من اثني عشر ومن تركه بنته التي لها زوج واحد من ستة ومن تركه بنته الأخرى اثنان من ثلاثة جميع ذلك بالانتقال ولا شيء له من الاصل ولأب المرأة من تركها ثمانية وخمسون من ستة وتسعين منها ستة عشر من أصل ماله والباقي بالانتقال ومن تركه الرجل خمسون من أربعة وستين ومن تركه الابن أربعة من اثني عشر ومن تركه البنت التي لها زوج اثنان من ستة ومن تركه البنت الأخرى واحد من ثلاثة جميع ذلك بالانتقال ولزوجة الابن من تركه ابيه سبعة من أربعة وستين ومن تركه أمها سبعة من ستة وتسعين بالانتقال ولزوجة الابن من تركه ابيه سبعة من أربعة وستين ومن تركه أمها سبعة من ستة وتسعين بالانتقال ومن أصل تركه ثلاثة من اثني عشر ولزوج البنت من أصل تركها ثلاثة من ستة ومن تركه أيها سبعة من أربعة وستين ومن تركه أمها سبعة من ستة وتسعين بالانتقال (الثالث) اخوان واخت لاب وأم وجد لهم من قبل أبيهم ماتوا كذلك وخلف الجد اخا واختا (متن)

لانه ترك زوجة وأبوين وفريضة اثنا عشر وانما كان أصل مال البنت التي لها زوج ستة لانها تركت زوجا وأبوين وأصل مال البنت الأخرى ثلاثة لانها تركت أبويها فيقسمان اثلاثاً **قوله** (ولا شيء له من الاصل) لان الاخ لا يرث مع الاولاد لتأخر درجته وانما حصل له ذلك بالانتقال الى أخيه ثم منه اليه **قوله** (والباقي بالانتقال) لانه ينتقل منها الى الابن ثمانية وعشرون سبعة منها لزوجته والباقي وهو أحد وعشرون لجدّه أب أمه وينتقل عنها الى بنتها ذات الزوج أربعة عشر لزوجها نصفها والباقي ينتقل الى جدها وينتقل عنها الى بنتها الأخرى أربعة عشر تنتقل برمتها الى جدها اذ لا زوج لها **قوله** (ومن تركه الرجل خمسون) لانه ينتقل عنه ثمانية الى المرأة ثم الى أيها وينتقل عنه أحد وعشرون الى ابنه وسبعة الى بنته ذات الزوج وأربعة عشر الى الأخرى **قوله** (ومن تركه الابن أربعة) تنتقل منه الى أمه ثم من أمه اليه وكذا الاثنان من ستة اللذان ينتقلان من تركه البنت ذات الزوج فانهما ينتقلان منها الى أمها ثم اليه وكذا الواحد الذي ينتقل اليه من تركه البنت غير ذات الزوج ينتقل منها الى أمها ومنها اليه **قوله** (جميع ذلك بالانتقال) وذلك ظاهر لتأخر الجد عن الآباء والاولاد وعدم النسبة بينه وبين الزوج ومن هنا تعلم انا لو لم يفرض أولا موت الرجل أولاً بل فرضنا موته أخيراً لم يحصل لأخيه ارث أصلاً فقد حصل التفاوت الكثير في فرض التقديم والتأخير وكذا لو فرضنا موت الأم أخيراً لم يكن يحصل لايها سوى سدس ماله وهو ستة عشر التي هي سدس ستة وتسعين وقد علمت ما حصل له بسبب فرض تقديم موتها على الاولاد فقد تفاوت الحال وجاء الاشكال والحاصل ان الامر كما قدمنا ان كل صورة فيها قوي وضعيف فمن فرض موته أولاً كان ارث ورثته أكثر وان فرض أخيراً كان أقل بل ربما لم يحصل له ارث أصلاً كما في أخ الرجل هنا وقد بان ان في كلام الشارح الفاضل ولد المصنف رحمه الله مواضع للظن (منها) قوله لم يراع المصنف في هذه المسئلة تقديم الاضعف لانه غير واجب (وأنت خير) بأنه يقال عليه كما انه غير واجب كذلك

والاخوة ابن اخ آخر لأم فاصل مال الجد خمسة اثنان لكل أخ وواحد للاخت وينتقل جميعا الى ابن اخيهما الحي ولا شيء لآخيه واخته مع وجود اولاد اولاده واصل مال كل واحد من الاخوين خمسة اثنان للجد ولا ينقسم على ورثته فنضربها في ثلاثة يبلغ اصل ماله خمسة عشر منها ستة للجد وينتقل اثنان الى اخته واربعة الى اخيه والباقي للاخ والاخت وينتقل الى ابن أخيهما فاصل مال الاخت ثلاثة واحد للجد ولا ينقسم على ورثته فنضربها في ثلاثة تبلغ تسعة ثلاثة منها للجد وينتقل الى اخيه واخته والباقي للاخوين وينتقل الى ابن اخيهما فلا ابن الاخ جميع مال الجد وتسعة من خمسة عشر من مال كل واحد من الاخوين وستة من تسعة من مال اختيهما جميع ذلك بالانتقال ولاخ الجد الاربعة من خمسة عشر من مال كل واحد من الاخوين واثنان من تسعة من مال اختيهما ولاخته نصف جميع ذلك جميع ذلك بالانتقال ولا شيء للأحياء في هذه الصورة من اصول التركات الا بالانتقال (الرابع) رجل وابن عمه وابنة خاله ماتوا غرقى وخلف الرجل زوجه وابن الم ابن خال وبنت الخال زوجا (متن)

غير جائز من دون قرعة لما عرفت من حصول التفاوت العظيم في التقديم والتأخير فكيف يقدم الحاكم من دون قرعة على منع ورثة البعض بالكلية أو من مال خطر بتأخير فرض موت مورثهم ولو قدم فرض موته لما منعوا من شيء قولا (قوله خ ل) وأيضا فان التقديم والتأخير على قاسم التركة في نفس التوريث وقسمة المال لا على حاسب الفرائض في الكتب لعله وقع سهواً من قلمه الشريف اذا ما كان القاسم ليقسم ولا سببا فيما نحن فيه الا بعد معرفة مقدار ما يستحقه المقسوم عليه من لورثة وقد علمت الحال في المقام ا يكون الارث وعدمه باختيار القاسم (ومن العجيب) ما وقع للفاضل العميدي حيث اعترض على المصنف بان الواجب تقديم الاضعف سببا الزوج والزوجة كما ورد به النص والأب والابن كما نص عليه الاصحاب خصوصا مع فائدة التقديم اذا قيل بقول المفيد وقد علمت ان المصنف رحمه الله لا يلتزم ذلك بل ولعله لا يعترف شيء من ذلك كما بيناه ولم ينص على ذلك الا قليل من الاصحاب وهم جماعه تقدم ذكركم بأسمائهم وأسماء كتبهم التي ظهر منهم ذلك فيها ﴿ قوله ﴾ ﴿ والاخوة ابن الاخ ﴾ أي خلف الاخوة ابن أخ فاصل مال الجد خمسة لان المفروض هنا اخوان وأخت تقسم عليهم التركة للذكرين أربعة ولا شيء لآخ الجد وأخته لانها لا يرثان مع اولاد اولاده والموجود منهم هو ابن الاخ وأصل مال كل واحد من الاخوين خمسة لان الجد كالأخ فكان للاخ اثنان والجد كذلك والاخت واحد الا ان نصيب الجد وهو الاثنان لا ينقسم على أخيه وأخته أثلاثا فنضرب مخرج الكسر وهو ثلاثة في أصل الفريضة وهو خمسة فالخامس خمسة عشر وأصل مال الاخت ثلاثة لانا نزلنا الورثة منزلة ثلاثة اخوة من جهة واحدة فالذي تحصل ان لابن الاخ جميع مال الجد وهو خمسة تنتقل عن الجد الى الاخوين والاخت وعندهم الى ابن أخيهما وله من مال عمه الاول مثلاً تسعة لان الفريضة كانت خمسة عشر أخذ الجد منها ستة صارت لورثته وبقي تسعة لم الولد وعمته المفروض حياتهما فنتقل عنهما اليه وكذا الحال في عمه الآخر وبمحصل لمن مال

اصل تركة الرجل اثنا عشر منها ثلاثة لزوجته واثنا لبت خاله وينتقل الى زوجها وسبعة لابن عمه وينتقل الى ابن خاله واصل تركة ابن عمه ستة واحد لابن خاله الحي والباقي للرجل وليس له ربع فنضربها في أربعة يبلغ الاصل أربعة وعشرين منها أربعة لابن خاله الحي وعشرون للرجل وينتقل خمسة منها الى زوجته والباقي الى بيت المال وأصل مال بنت الخال ثمانية أربعة لزوجها وأربعة للرجل ينتقل منها الى زوجته واحد والباقي لبيت المال فظهر (فالجواب خ ل) ان للزوجة من اصل مال زوجها ثلاثة من اثني عشر ومن مال ابن عم زوجها خمسة من أربعة وعشرين ومن مال بنت خال زوجها واحد بالانتقال وللزوج من اصل مال زوجته أربعة من ثمانية (متن)

عمته ستة من تسعة لان مريضها صارت بعد الضرب من تسعة أخذ الجد ثلثا ثلاثة وأخذ الاخوان اللذان هما عماء الثلثين الباقيين وهما ستة فننتقل الستة عنهما اليه وهكذا الحال في أخ الجد واخته **قوله** (وأصل تركة الرجل اثنا عشر) لانه خلف زوجته وابن عم وبنت خال للزوجة الربع من أربعة ولبنت الخال الثلث من ثلاثة على المشهور وبينهما تباين فنضربها فيها فالخامس اثنا عشر للزوجة ثلاثة ولبنت الخال أربعة ولابن العم خمسة وعلى مذهب المفيد والحسن وسنار وابن زهرة وقطب الدين على ما نقل عنه من ان الواحد من الحوثة السدس قول للزوجة الربع من أربعة ولبنت الخال السدس من ستة وبينهما توافق بالنصف فنضرب وفق احداهما في الاخرى فالخامس اثنا عشر **قوله** (وأصل تركة ابن عمه ستة) هذا على غير المشهور وأما على المشهور فأصل تركته ثلاثة وذلك لانه ابن خال واحد له السدس من ستة على الاول وعلى الثاني له الثلث من ثلاثة **قوله** (والباقي للرجل وليس له ربع) المراد بالرجل هو المفروض انه ابن عم وانه ترك زوجة والباقي له على غير المشهور خمسة ليس له ربع حتى تأخذ الزوجة فنضربها (١) في الستة ليكون الحاصل أربعة وعشرين وأما لم نضرب وفق لانه لا يحصل له الربع صحيحا لان الاثني عشر اذا أخذ سدسها بقي عشرة وليس لها ربع فنحتاج الى الضرب مرة أخرى ليحصل أربعة وعشرون فاكفينا عن ذلك ونضربنا الأربعة في الستة وعلى المشهور يكون الباقي للرجل اثنين وليس لها ربع فنضرب أربعة في ثلاثة فالخامس اثنا عشر لابن الخال أربعة وثمانية للرجل ربعا اثنا لزوجته والباقي على المذهب لبيت المال ان قلنا انه لا يرد على الزوجة كما هو الصحيح والافلا حاجة بنا الى الضرب **قوله** (وأصل مال بنت الخال ثمانية) وذلك لانه تركت زوجها وابن عمها الذي هو الرجل ولما كان للرجل زوجة ونصيبها الربع كانت الثمانية أقل عدد له نصف ونصفه ربع لابن عمها نصفها وهو أربعة ولزوجته ربعها وهو واحد والنصف الاخر وهو أربعة لزوجها **قوله** (فالجواب) معناه انه ان قال قائل كم يحصل للزوجة وابن الخال وزوج بنت الخال في هذا المثال فالجواب الى آخر ما ذكره المصنف **قوله** (واحد بالانتقال) يعني واحد من ثمانية ينتقل الى الزوج ثم اليها **قوله** (للزوج) أي زوج ابنة

اصل تركة الرجل اثنا عشر منها ثلاثة لزوجته واثنان لبنت خاله وينتقل الى زوجها وسبعة لابن عمه وينتقل الى ابن خاله واصل تركة ابن عمه ستة واحد لابن خاله الحي والباقي للرجل وليس له ربع فنضربها في أربعة يبلغ الاصل أربعة وعشرين منها أربعة لابن خاله الحي وعشرون للرجل وينتقل خمسة منها الى زوجته والباقي الى بيت المال وأصل مال بنت الخال ثمانية أربعة لزوجها وأربعة للرجل ينتقل منها الى زوجته واحد والباقي لبيت المال فظهر (فالجواب خ ل) ان للزوجة من اصل مال زوجها ثلاثة من اثني عشر ومن مال ابن عم زوجها خمسة من أربعة وعشرين ومن مال بنت خال زوجها واحد بالانتقال وللزوج من اصل مال زوجته أربعة من ثمانية (متن)

عمته ستة من تسعة لان فريضتها صارت بعد الضرب من تسعة أخذ الجد ثلثها ثلاثة وأخذ الاخوان اللذان هما عماء الثلثين الباقيين وهما ستة فنقل الستة عنهما اليه وهكذا الحال في أخ الجد واخته **﴿ قوله ﴾** (وأصل تركة الرجل اثنا عشر) لانه خلف زوجته وابن عم وبنت خال للزوجة الربع من أربعة ولبنت الخال الثلث من ثلاثة على المشهور وبينهما تباين فنضربها فيها فالحاصل اثنا عشر للزوجة ثلاثة ولبنت الخال أربعة ولابن العم خمسة وعلى مذهب المفيد والحسن وسالار وابن زهرة وقطب الدين على ما نقل عنه من ان للواحد من الخوالة السدس نقول للزوجة الربع من أربعة ولبنت الخال السدس من ستة وبينهما توافق بالنصف فنضرب وفق احدهما في الاخرى فالحاصل اثنا عشر **﴿ قوله ﴾** (وأصل تركة ابن عمه ستة) هذا على غير المشهور وأما على المشهور فأصل تركته ثلاثة وذلك لانه ابن خال واحد فله السدس من ستة على الاول وعلى الثاني له الثلث من ثلاثة **﴿ قوله ﴾** (والباقي للرجل وليس له ربع) المراد بالرجل هو المفروض انه ابن عم وانه ترك زوجة والباقي له على غير المشهور خمسة ليس له ربع حتى تأخذه الزوجة فنضربها (١) في الستة ليكون الحاصل أربعة وعشرين وأما لم يضرب الوفى لانه لا يحصل له الربع صحيحاً لان الاتي عشر اذا أخذ سدسها بقي عشرة وليس لها ربع فنحتاج الى الضرب مرة أخرى ليحصل أربعة وعشرون فاكفينا عن ذلك وضرباً الأربعة في الستة وعلى المشهور يكون الباقي للرجل اثنين وليس لها ربع فنضرب أربعة في ثلاثة فالحاصل اثنا عشر لابن الخال أربعة وثمانية للرجل ربها اثنان لزوجته والباقي على المذهبين لبيت المال ان قلنا انه لا يرد على الزوجة كما هو الصحيح والا فلا حاجة بنا الى الضرب **﴿ قوله ﴾** (وأصل مال بنت الخال ثمانية) وذلك لانه تركت زوجها وابن عمها الذي هو الرجل ولما كان للرجل زوجة ونصيبها الربع كانت الثمانية أقل عدد له نصف ولنصفه ربع لابن عمها تصفها وهو أربعة ولزوجته ربها وهو واحد والنصف الاخر وهو أربعة لزوجها **﴿ قوله ﴾** (فالجواب) معناه انه ان قال قائل كم يحصل للزوجة وابن الخال وزوج بنت الخال في هذا المثال فالجواب الى آخر ما ذكره المصنف **﴿ قوله ﴾** (واحد بالانتقال) يعني واحد من ثمانية ينتقل الى الزوج ثم اليها **﴿ قوله ﴾** (للزوج) أي زوج ابنة

ومن مال ابن عمها وهو الرجل اثنان من اثني عشر بالانتقال ولا بن الخال من مال الرجل سبعة من اثني عشر وليت المال ثلاثة من ثمانية من مال بنت الخال وخمس عشر من اربعة وعشرين من مال ابن عم الرجل بالانتقال هذا على قول بعض اصحابنا وعلى الاظهر ان لبنت الخال الثلث فتركة الرجل اثنا عشر ثلاثة للزوجة وابنة لبنت الخال وينتقل الى زوجها وخمس لابن عمه وينتقل الى ابن خاله واصل تركة ابن عمه ثلاثة واحدا لابن خاله الحي والباقي للرجل وليس له ربع تضربها في اربعة تبلغ اثني عشر منها اربعة لابن خاله الحي وثمانية للرجل ينتقل منهما سهمان لزوجته والباقي الى بيت المال واصل مال بنت الخال ثمانية اربعة لزوجها وابنة للرجل ينتقل منها الى زوجته واحد والباقي لبيت المال في الفصل السادس في حساب الفرائض وفيه مطلبان (الاول) في المقدمات وهي اربع (المقدمة الاولى) عادة الحساب اخراج الحصص من اقل عدد ينقسم على ارباب الحقوق ولا يقع فيه كسر ويضيفون حصة كل واحد منهم الى ذلك العدد فاذا كان اثنين قالوا لكل ابن سهم من سهمين من تركته ولا يقولون التركة بينهما نصفين ويسمون العدد المضاف اليه اصل المال ومخرج السهام والمخرج هو اقل عدد يخرج منه الجزء المطلوب صحيحا ومخرج الفروض الستة خمسة النصف من اثنين والثالث والثلاثان من ثلاثة والرابع من اربعة والسادس من ستة والثمن من ثمانية اذا عرفت هذا فنقول الورثة ان لم يكن فيهم ذو فرض وتساوا فعدد دواهم اصل المال كأربعة اولاد ذكور وان كانوا يقتسمون للذكر مثل حظ الانثيين فاجعل لكل ذكر سهمين ولكل انثى سهما فما اجتمع فهو اصل المال (من)

الخال **قوله** (ومن مال ابن عمها) الفروض ان الرجل ابن عمها لانها ابنة خاله فالظاهر ان ذلك سهو من قلم الناسخ اولاً ثم تكثرت النسخ فوجدتها مختلفة الا ان الاكثر ابن عمها بالتذكير **قوله** (سبعة من اثني عشر) هذه حصلت له بالانتقال وقد حصل له من مال ابن عمته وهو ابن عم الرجل اربعة من اربعة وعشرين وهذا لم ينبه عليه المصنف رحمه الله **قوله** (من مال بنت الخال) هذه الثلاثة التي حصلت لبيت المال قد انتقلت الى الرجل ومن الرجل الى بيت المال وذلك لان الرجل اخذ من مال بنت خاله اربعة اخذت زوجته واحدا منها وهو الربع وقد قلنا ان الحق عدم الرد على الزوجة فآخذنا الباقي وهو ثلاثة ارباع وجعلناه لبيت المال اخي بيت مال الامام عليه السلام كما مر بيانه **قوله** (وعلى الاظهر) هذا هو الذي اشرنا اليه سابقاً من ان الحسن والجماعة الذين تقدم ذكرهم يذهبون الى ان الواحد من الاخوال والحالات السدس وكذا الاولاد **قوله** (وليس له ربع) أي حتى تأخذ زوجته صحيحاً وقد تدفق بحرآية الله سبحانه وتعالى الغلب الموارد بهذه الفروض التي زهت عن جواهر الفرائد جزاء الله عز وجل ذكره افضل الجزاء **الفصل السادس في حساب الفرائض** **قوله** (عادة الحساب اخراج الحصص من اقل عدد ينقسم على ارباب الحقوق الى آخره) هذه العبارة بأدق تفاوت عبارة الحق الطوسي حتى في

وان كان فيهم ذو فرض أو أصحاب فروض فاطلب عدده ذلك السهم أو تلك السهام وقسم الباقي بعد السهم أو السهام على رؤس باقي الورثة ان تساووا وعلى سهامهم ان اختلفوا (مق)

نصب سهم في قوله لكل ابن سهما وكأنه توم سبق ان وقد أودع المصنف رحمه الله في هذه المقدمة بيان مخارج الفروض وقد فسر المخرج بما عرفت وانه لمنطبق عليه وقد فسر به جمع من الاصحاب ايضا وقيل انه العدد الذي يكون نسبة الواحد اليه كنسبة الكسر الى الواحد وقيل ان المخرج ما مائل في العدد لا اشتمل عليه الواحد من الكسر فتأمل (وليعلم) ان الكسور التسعة اعني النصف الى العشر تخرج بأجمعها من الفين وخمسة عشر وعشرين عند البصريين والكوفيين وان كان لكل من الفريقين في الوصول الى ذلك طريق على حدة والطريقان معروفان وهذه الفروض نوعان كل ثلاثة من نوع على حدة (فالنوع الاول) النصف ونصف ونصف ونصف وبعبارة اخرى الثمن وضمفه وضمفه وضمفه (والنوع الثاني) الثلثان ونصفهما ونصف نصفهما وبعبارة اخرى السدس وضمفه وضمفه وضمفه وان شئت قلت في النوعين هي الربع والثلث وضمف كل ونصفه وهذا أخصرها والدليل على حصرها في النوعين الاستقرار وذلك لان العلماء طلبوا أقل جزء من الفروض المذكورة في كتاب الله المجيد فوجدوا الثمن الذي مخرجه ثمانية ووجدوا مخرج الربع والنصف موجودا فيها بلا كسر فخطوا الثلاثة من نوع واحد وانما جعلوا النوع الاول أولاً لانه نصيب اول الموجودات من الاناسي اعني الزوجين لان نصيبهما لا يوجد الا فيه ومخارج الفروض مطلقا مختلطا وغيره سبعة أعداد اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون وذلك لان الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة كما عرفت ومخارجها خمسة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية لان مخرج الثلث والثلثين عدد واحد وهو ثلاثة لكون الثلثين تكرارا لثلث وقد حصل من اختلاط النوع الاول بالثاني ثلاثة خارج ستة واثناعشر وأربعة وعشرون ولما كانت الستة احد الخمسة المذكورة بقي من المختلطات عددان فكان المجموع سبعة وانما كان الحاصل من الاختلاط ثلاثة خارج لان النوع الاول اذا اجتمع في الفريضة اثنان منه اكني بالا كثر وكذا الثاني واما اذا اختلط الاول بالثاني كما اذا اجتمع النصف مع الثلث كزوج وأم ومع السدس كبنت وأم فالفريضة من ستة وهي أحد الثلاثة التي أشرنا اليها واما الاثنا عشر فيحصل فيما اذا اجتمع الربع مع الثلثين كزوج وبنتين ومع الثلث كزوجة وأم ومع السدس كزوج وبنت وأم وبنت وزوجة وأخت لأم واما الاربعة والعشرون فهو يحصل فيما اذا اجتمع الثمن مع الثلثين كزوجة وبنت وأم ومع السدس كما لو انضم اليه أم وبقية الاختلاط لا يتصور عندنا اجتماعها كما سلف في صدر الباب قالوا ومخرج كل فرض سمي ذلك الفرض يانه ان الربع مثلا من أربعة لان الاربعة سمي الربع وهكذا كذا قالوا (قلت) الا النصف فان مخرجه اثنان وليس الاثنان سميا للنصف وقد أشار اليه في الفروض بقوله وهو اثنان للنصف والباقي من سبه ولم يجعل للنصف سميا ومن هنا علم حال التعريف الثالث (وليعلم) ان نسبة الستة مثلا سميا للسدس مجاز وهكذا فتأمل ولعل السر في تأخير هذه المقدمة وما بعدها عن صدر الباب انما هو لظهور ذلك لديهم وشيوعهم عندهم فسمدوا الى ذكرها في آخر الباب تنبيها للقائده وتنبها للنفع على انهم قدموا عليه كتاب الوصايا والأمر ان في الكتابين تنبيها على هذه المقدمات قوله صلى الله عليه وسلم ان كل من كان فيهم ذو فرض أو أصحاب فروض الى آخره فطلب

فإذا اجتمع في الفريضة نصفاً أو نصف وما بقي فهي من اثنين وإن اشتملت على ثلث
وثلاثين أو أحدهما وما بقي فهي ثلاثة وإن اشتملت على ربع وما بقي فهي من أربعة وعلى ثمن
وما بقي فهي من ثمانية وعلى سدس وما بقي فهي من ستة (المقدمة الثانية) كل عدد من
أما أن يتساويا أو يختلفا والاختلاف أن عداهما الأكثر حتى افناء تداخلا ولا يمكن أن
يتجاوز الأقل نصف الأكثر ويسميان أيضاً بالمتساوين كثلاثة وستة وأربعة واثني عشرون
لم يعد الأقل إلا أكثر فإن وجد ثالث أكثر من الواحد يعد كلا منهما كذلك تشاركاً ويسميان
أيضاً بالتوافقين وذلك العدد هو مخرج الكسر المشترك فيه وهذان إذا اسقطا قسماً
من الأكثر مرة أو مراراً بقي أكثر من الواحد كعشرة واثني عشرة يعدها الاثنان
فإذا اسقطت العشرة من اثني عشر بقي اثنان فإذا اسقطتهما من العشرة مراراً بقيت بهما
فهذان متوافقان بجزء ما يعدها وهو النصف وإن بقي ثلاثة كتسعة وستة فالموافقة بالثلث
وكذا إلى العشرة ولو بقي أحد عشر فالموافقة بجزء من أحد عشر وهكذا وإن لم يعد أحدهما
إلا آخر ولأحدهما غيرها سوى الواحد فهما المتباينان وهما اللذان إذا اسقط الأقل من
الأكثر مرة أو مراراً بقي واحد كثلاثة عشر وعشرين فإذا اسقطت ثلاثة عشر بقي سبعة
فإذا اسقطت من ثلاثة عشر بقي ستة فإذا اسقطت من سبعة بقي واحد (متن)

أولاً يخرج القروض فإذا بقي أن لم ينكسر على من بقي من غير أرباب القروض كفاك ما طلبته كزوج
وأبوين وخمسة بنين فتطلب أولاً مخرج السدس والربع وهو اثنا عشر فتعطي الزوج ثلاثة والأبوين
أربعة والباقي خمسة للبنين الخمسة من دون كسر وإن انكسر الباقي ضربت سهامهم في العدد الذي
حصلت أولاً كأي زوج وأبوين وابنين فالقريضة أيضاً من اثني عشر والباقي بعد سهم الزوج والأبوين
خمسة لا تنقسم على اثنين فتضرب اثنين في اثني عشر وكذا لو كان في المثال ابن وبنت فانك تضرب
ثلاثة في اثني عشر وذلك ظاهر ومثال اجتماع النصفين ما إذا ترك ابنين والنصف وما بقي
كما إذا تركت زوجاً وأخاً واجتماع الثلث والثلاثين كإبن وبنت وإن اشتملت على أحدهما
وما بقي كالشقة لأم أو أختين لأب منع من يرث معها غير صاحب فرض واشتمالها على الربع
وما بقي كالزوج والابن وأما الثمن وما بقي فكالمزوجة والابن وإن اشتملت على السدس وما
بقي فكأم وابن. فإذا حصلت المخرج بعد ذلك من القرض ولم يبق الجزء المطلوب من المخرج عليه
بضعة فاضرب عذمتهم في كأيوين وخمس بنات للأبوين السدسان فالقريضة من ستة والثلاث
قريضة البنات وهما أربعة لا تنقسم عليهن فاضرب خمسة عدد رؤس البنات في ستة أصل القريضة
قوله **في** (المقدمة الثانية) كل عدد من أيا أن يتساويا أو يختلفا إلى آخره) تماثل المدد
وتساويتها عبارة عن كون أحدهما مساوياً للآخر كثلاثة وثلاثة وأربعة وأربعة (وأما) تداخل المددين
المتساويين فهو عبارة عن أن يعد أحدهما إلا كأي بقي المتد الأقل العدد الأكثر كالأثنين والأربعة
فإن الاثنين يعدان الأربعة أي يشيانها لو اقتبها منها مرتين وذلك ظاهر أو قول تداخل المددين

عبارة عن ان يكون أكثر المدين منقسماً على العدد الأقل قسمة صحيحة كالسنة والاثني وأما قلنا قسمة صحيحة احترازاً عن التوافق والتباين لان الاقسام الواقع فيها مع الكسر قد تعرف ان شاء الله تعالى أو نقول تداخل المدين عبارة عن ان لو زيد على العدد الأقل مثله أو أمثاله يصير مساوياً لثلاثة أكثر كالثلاثة والستة وهكذا (وقائل ان يقول) قد لزم ان يكون الواحد مع أي عدد كانت متداخلين لصدق تعريف التداخل عليهما وذلك باطل لان المتبر بين الواحد وغيره من الاعداد التباين (ويجيب) بأن الواحد ليس عدداً والا لزم ان يكون المتباينان متوافقين كما يأتي ان شاء الله تعالى لان العدد عند التقدم وبعض المتأخرين عبارة عن كمية متألفة عن الاحاد واما أكثر المتأخرين فقد عرفوه كما ذكر في جوامع الحساب بأنه عبارة عن كمية تطلق على الواحد وعلى ما يتألف من الاحاد (وفي الخلاصة) ان العدد نصف مجموع حاشيته فيخرج الواحد والحق ان هذا التعريف يصدق على الواحد وعلى الكسور أو نقول تداخل المدين عبارة عن ان يكون العدد الأقل جزءاً واحداً من العدد الاكثر غير مكرر (لا يقال) هذا صادق على المتوافقين كالاربعة والعشرة لان الاربعة جزء العشرة لانها خمسها أو اربعة أعشارها وعلى المتباينين كالثلاثة والخمسة لانها ثلاثة أخماسها (لانا نقول) قد اشترطنا ان يكون جزء واحد من الاكثر غير مكرر ويشترط في التداخل ان لا يتجاوز الأقل نصف الاكثر والا لما عده ويسمى التداخلان بالتناسيب أيضاً لان الأقل جزء من الاكثر (واما المتوافقان) فيطلقان على معنيين أم وأخص (اما الاول) فحريفة انهما العددان اللذان اذا أسقط أحدهما من الاكثر مرة أو مرارا بقي أكثر من الواحد فيشمل المتداخلين كالاربعة والثمانية فانهما يمدان الاربعة والاثنيان والمتبر منها الاربعة كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى ويشمل غير المتداخلين كالاربعة والستة فانهما يمدان الاثنان وعلى هذا فكل متداخلين متوافقان ولا ينمكس كلياً (واما الثاني) أعني الاخص فهما العددان اللذان يمدان ثالث ولا يمد أحدهما الاكثر سواء تجاوز الأقل نصف الاكثر كاربعة وستة أم لا كثمانية وكعشرين فان بينهما توافقاً بالربع مع قصور الثمانية عن نصف العشرين وعلى هذا فالتداخلان غير متوافقين وقد وقع في بعض كتب الاصحاب في المقام نوع اضطراب فتلحظ الشرائع وغيرها (اذا تمهد هذا) فاذا أردت ان تعرف المدين هل هما متوافقان بالمضي الاخص أم لا فاسقط الأقل من الاكثر ما أمكن فان بقي منه شيء فاسقطه من الأقل فان بقي منه شيء فاسقطه مما بقي من الاكثر ولا تزال تفعل ذلك حتى يبقى العدد المنقوص منه أخيراً فان بقي واحد فلا موافقة بينهما وان بقي بعدد غير الواحد فهما متوافقان بالمأخوذ من ذلك العدد وذلك كعشرة واثني عشر يمدان الاثنان فانك اذا أسقطت العشرة من اثني عشر بقي اثنان فاذا أسقطت الاثنين من العشرة مراراً فبقيت وكذا من الاثني عشر فهذا كما ذكر المصنف رحمه الله يتوافقان بجزء ما يمدان وهو النصف ومثله ستة وثلاثون واثنان وثمانون فاذا أسقطنا الأقل مرتين من الاكثر بقي عشرة أسقطناها من الأقل ثلاث مرات بقي ستة أسقطناها من العشرة بقي اربعة أسقطناها من الستة بقي اثنان أسقطناها من الاربعة فبقيت بها فهما أيضاً متوافقان بالنصف هذا ان بقي اثنان وان بقي ثلاثة من اسقاط الأقل من الاكثر مرة أو مراراً كنسبة ستة فالموافقة بالثالث وكذا الى العشرة فالموافقة بالشر كعشرين وثلاثين ولو بقي أحد عشر كاثني عشر وعشرين وثلاثين فالموافقة بجزء من احد عشر ولو بقي خمسة عشر كاثني وعشرين ومائة وخمسة وستين لانا اذا أسقطنا

(المقدمة الثالثة) إذا أردت أن تطلب أقل عدد يتقسم على عددين مختلفين فأعرف النسبة بينهما فإذا كانا متداخلين فالمطلوب هو الأكثر منهما ولا يحتاج إلى عمل آخر وإن كانا متشاركين وكسر فالمطلوب هو الحاصل من ضرب ذلك الكسر من أحدهما في الآخر كما إذا طلبنا عدداً يتقسم على ثمانية عشر وثلثين (متن)

الأقل من الأكثر يبقى خمسة وأربعون أسقطناها من الثلاثين مرتين مرتين ففتها فتها متوافقان بجزء من خمسة عشر وهكذا (وليعلم) أن الموافقة في الاثني عشر والاربعة عشر والخمسة عشر والستة عشر والثمانية عشر مما كان له جزء كسر بذلك الكسر المضاف المنسوب إليه الجزء كنصف السدس في الأول ونصف السبع في الثاني وثلث الخمس في الثالث ونصف الثمن في الرابع ونصف التسع في الخامس وإن كان العدد أصغر لا يرجع إلى كسر منطلق ولا إلى جزئه كأحد عشر وثلاثة عشر وسبعة عشر وتسعة عشر وثلاثة وعشرين فالموافقة بجزء من ذلك العدد كاثنتين وعشرين وثلاثة وثلاثين فأنهما لا يبعدها إلا أحد عشر فالموافقة بينهما بجزء من أحد عشر فرد أحدهما إليه ونضربه في الآخر فنضرب اثنين في ثلاثة وثلاثين أو نضرب ثلاثة في اثنين وعشرين وكثلاثة عشر وستة وعشرين فالموافقة بينهما بجزء من ثلاثة عشر فنضرب اثنين في ثلاثة عشر وهكذا ويتفق ذلك في مثل ما لو خلف أحد عشر أخاً لأب واثنين وعشرين أخاً لأم والجزء المشترك يسمى الوفاق فإذا توافق العددان وذ كر وفق أحدهما أريد ذلك الجزء المشترك مثلاً توافق العشرة والستة بالنصف فوفق أحدهما بمعنى نصفه فإذا قبل اضرب وفق أحدهما في الآخر فالمراد اضرب نصف أحدهما في الآخر (وليعلم) أن تشارك العشرة والستة في النصف مجازاً إذ الاثنان ليسا (ليس خ ل) نصفاً لشيء منهما فنسبة التوافق إلى الكسر مجازية وإنما هو في مخرجه وكذا إذا كان الباقي ثلاثة فالتوافق بالثلث وإن لم يكن ذلك العدد المشترك ثلثاً لشيء من العددين وهكذا (واعلم) أنه لو بقي العددان بأكثر من عدد واحد فتوافقان بجميع ما يفيان به لكن المعتبر في الوفاق أدقهما كسراً كما في اثني عشر وثمانية عشر فإنه بينهما الستة والثلاثة والاثنان بالسدس والنصف والثلث والاعتبار في العمل بالجزء الدقيق وهو السدس وكما في العشرة والعشرين ففيهما العشرة والخمسة والاثنان فتعتبر العشرة لأنها أقل في الفريضة وأسهل في الحساب وعلى هذا القياس كما في الثمانية والعشرين فأنهما يفيان بالاربعة والاثنين إلا أن الترجيح للاربعة وهذا هو الذي أشرنا إليه سابقاً (فإن قيل) قد لزم مما ذكرت في بيان التوافق أن تكون جميع الأعداد المختلفة متوافقة لأن كل عددين يبعدهما عدد ثالث وأقله الواحد (قلت) قد تقدمت الإشارة إلى رد هذا بأن المراد غير الواحد إذ الواحد ليس عدداً هنا (وأما المتباينان) فهما العددان اللذان لا يبعدهما ثالث غير الواحد أو يبعدهما كما أحدهما المصنف رحمه الله وذلك كالسبعة والعشرة فأنهما إذا أسقطنا السبعة من العشرة يبقى ثلاثة وإذا أسقطنا الثلاثة من السبعة مرتين يبقى واحد وإذا أسقطنا الواحد من الثلاثة فأنهما فاققت السبعة مع العشرة في الواحد فكأنما متباينتين ووجه حصر نسبة الأعداد بعضها إلى بعض في الاربعة هو أن كل عدد بالنسبة إلى آخر لا يخلو إما أن يكون مساوياً له أو لا والاول المتماثلان والثاني لا يخلو إما أن يكون مضافاً أو لا والاول المتداخلان والثاني إما أن يفيهما عدد ثالث غير الواحد ولا يفيهما إلا الواحد الاول المتوافقان ويسميان المشترك والثاني المتباينان **قوله** (فأعرف النسبة بينهما) أي أعرّف النسبة بين العددين المختلفين المقسوم عليهما هل هو التساوي أو التوافق أو

فقد اشتركتا في السدس فسدس ايتهما ضربت في الآخر حصل تسعون وهي اقل عدد ينقسم عليهما وان كانا متباينين فالمطلوب هو الحاصل من ضرب احدهما في الآخر كما اذا طلبنا اقل عدد ينقسم على سبعة وتسعة فهو ثلاثة وستون وكذا اذا أردت اقل عدد ينقسم على اعداد مختلفة لانك اذا عرفت العدد المنقسم على اثنين منها عرفت العدد المنقسم عليه وعلى الثالث ثم المنقسم عليه وعلى الرابع وهكذا مثلا اذا أردت ان تعرف اقل عدد ينقسم على ثلاثة وأربعة وخمسة وستة وثمانية فالمنقسم على الثلاثة والاربعة اثنا عشر لانهما متباينان والمنقسم عليهما وعلى الخمسة ستون لانهما متباينان ايضا والمنقسم عليهما وعلى الستة ستون لتداخلهما والمنقسم عليهما وعلى الثمانية مائة وعشرون لانهما متشاركان في الربع (من)

التباين او التداخل وقد ترك المصنف رحمه الله ذكر التماثل لظهوره كما ترك التمثيل لتداخل حيث انه لا يحتاج الى عمل وذلك كما اذا أردت مثلا اقل عدد يمكن ان ينقسم على اثنين وعلى أربعة فهو الاربعة وكذا اذا أردت اقل عدد ينقسم على اثنين وعلى ستة وهكذا **قوله** (وقد اشتركتا في السدس) ومثال اشتراكهما في الثلث فكالتسعة والخمسة عشر فثلث ايتهما ضربت في الآخر حصل خمسة وأربعون وهو اقل عدد ينقسم عليهما وهكذا **قوله** (وعلى سبعة وستة) ومثله ما اذا طلبنا اقل عدد ينقسم على سبعة وعشرة فهو سبعون لانه الحاصل من ضرب احدهما في الآخر **قوله** (عرفت المنقسم عليهما وعلى الثالث الى آخره) أي عرفت العدد المنقسم عليه أي على العدد المنقسم على اثنين وعلى الثالث وعرفت العدد المنقسم على الثلاثة والرابع وهكذا والحاصل انك اذا حصلت ما ينقسم على اثنين نسبه الى الثالث فان تداخل فلا كثر ينقسم على الثلاثة وان تباينا فضررب أحدهما في الآخر ينقسم على الجميع وان توافقا فضررب أحدهما في وفق الآخر ثم تنسب هذا المنقسم عليهما الى الرابع وهكذا هذا ما أراده المصنف طالب تراه ولك طريق آخر أخصر وهو انك تنظر الى نفس الاعداد فتسقط ما دخل منها في غيره وتضرب ما تباينا منها أحدهما في الآخر وما توافق أحدهما في وفق الآخر ثم تنسب المضروب الى الآخر فان تداخل اكتفيت بالا كثر أو تباينا ضربت أحدهما في الآخر أو توافقا فني وفق الآخر فلي المثال أعني الثلاثة والاربعة والخمسة والستة والثمانية تسقط الثلاثة والاربعة فتدخل في الستة والثمانية وتضرب الخمسة في الستة فالحاصل ثلاثون تضربها في أربعة التي هي وفق الثمانية لان الثلاثين توافق الثمانية بالقسمة وهو أربعة **قوله** (والمنقسم عليهما وعلى الخمسة ستون) أي المنقسم على الثلاثة والاربعة وعلى الخمسة ستون لان الخمسة تباين الاثنين عشر فضرربها في الخمسة فالحاصل ستون **قوله** (والمنقسم عليهما وعلى الستة ستون لتداخلهما) أي تداخل الستة والستين والمراد ان المنقسم على الثلاثة والاربعة والخمسة وعلى الستة ستون لمكان التداخل كما عرفت وكذا المثال في قوله المنقسم عليهما وعلى الثمانية مائة وعشرون لان الثمين والثمانية متوافقان بالربع لانك اذا أسقطت الثمانية شبع مائة من الستين

(المقدمة الرابعة) الكسر ضربان مفرد ومركب فاللفرد كالسدس وكجزء من خمسة عشر والمركب اما مضاف كنصف سدس او جزء من خمسة عشر جزءاً من ثلاثة واما معطوف كالنصف والسدس فمخرج الكسر المفرد هو العدد المسمى له او المنسوب اليه كالسدس مخرجه ستة وجزء من خمسة عشر مخرجه خمسة ومخرج المضاف هو الحاصل من ضرب مخرج المضاف في مخرج المضاف اليه كنصف السدس فان مخرجه هو الحاصل من ضرب اثنين مخرج النصف في ستة مخرج السدس وهو اثني عشر ومخرج المعطوف هو العدد المنقسم على الخارج كالنصف والسدس والعشر فان مخرج الجميع ثلاثون (متن)

بقي أربعة ﴿ قوله ﴾ (كجزء من خمسة عشر) كذا وجد في اكثر النسخ وهو المتقول عن خط المصنف رحمه الله ويؤيده ان الظاهر ان المصنف طالب ثراه قل هذه المقدمات من طبقات المحقق الطوسي حرقاً فحرقاً من دون تفاوت الا ما قل والموجود في عبارة رسالة المحقق المذكور كجزء من خمسة عشر وفي بعض نسخ القواعد كجزء من أحد عشر وهذه هي الصواب لانه كسر عدد أصم لا يمكن أن يعبر عنه بمضاف ولا بمعطوف وأما جزء من خمسة عشر فانه يعبر عنه بالمضاف وهو ثلث خمس لانه كسر منقطع ﴿ قوله ﴾ (والمركب اما مضاف الى آخره) المركب اما مركب لفظاً ومعنى كالمعطوف واما لفظاً فقط فكالنصف فان اطلاق التركيب عليه انما جاء من جهة اللفظ لانه مركب من لفظي النصف والسدس وهو في نفسه بسيط واحد والمضاف اما مضاف لفظاً ومعنى كنصف سدس او معنى خاصة كجزء من خمسة عشر هي جزء من ثلاثة وقد بين المصنف ان مخرج الكسر المفرد هو أقل عدد يخرج منه العدد المسمى له او المنسوب اليه فالسدى كالسدس مخرجه ستة والنصف مخرجه اثنان وقد علمت ان النصف ليس له مسمى وان تسمية الستة مثلاً سبياً للسدس مجاز وأما المنسوب اليه فيكجزء من خمسة عشر مخرجه خمسة عشر هذا ان قلنا ان قوله كالسدس مثال للمسمى وقوله كجزء من خمسة عشر مثال للمنسوب اليه ويحتمل قوياً أن يريد بالمسمى ما يسمي المثلثين والمنسوب اليه ما يزيد على المخرج المصطلح كنصف ستة وثلث تسعة وأحد عشر جزءاً من اثنين وعشرين وقد بين المصنف طالب ثراه مخرج المضاف كما أشار الى بيان مخرج المعطوف بانه العدد المنقسم على الخارج يريد بخارج الأعداد المختلفة وقد سلف بيانها والوجه في ان مخرج النصف والسدس والعشر ثلاثون سقوط النصف لدخول مخرجه في مخرجي الآخرين والستة توافق العشرة بالنصف فنضرب ثلاثة في عشرة فالحاصل ثلاثون هذا ما أراده المصنف (وان شئت قلت) الكسر اما منقطع أو أصم والمنقطع هو الكسور التسعة المشهورة والأصم هو التي لا يمكن التعبير عنه الا بالجزء وكل منهما اما مفرد كالثلث وجزء من أحد عشر أو مكرراً كالثلاثين وجزئين من أحد عشر أو مضاف كنصف السدس وجزء من أحد عشر هي جزء ثلاثة عشر ومخرج المفرد ظاهر أعني من النصف الى العشر وكذا مخرج المكرر كالثلاثين والعشرين مثلاً وكذا جزء من أحد عشر يكون مخرجه أحد عشر ومخرج المضاف مضروب بخارج مفرداته بعضها في بعض سواء كانت متباينة كمخرج خمس سدس وهو ثلاثون أو متوافقة كمخرج سدس ثمن وهو ثمانية وأربعون أو متداخلة كربع ثمن وهو اثنان وثلاثون وكجزء من أحد

فاذا قيل أي عدد له كسر كذا وكذا فاطلب العدد المنتقسم على مخرجها وإذا قيل أي عدد ينقسم منه كذا مثل أي عدد ينقسم ربه على خمسة فاطلب عددا يكون ربه خمس فاذا قيل أي عدد ينقسم ربه على ثلاثة وخمسة على ستة فاطلب عددا ربه ثلث وعدد آخر لحسه سدس ثم اطلب المنتقسم عليهما فهو المطلوب وإذا قيل أي عدد ينقسم الباقي منه بعد الربع والسادس على خمسة مثلا فاطلب العدد الذي له الربع والسادس واتقص منه ربه وسدسه ثم انظر في الباقي فان كانت الخمسة مباينة له فاضربها في العدد الاول فابلغ فهو المطلوب وان كانت مشاركة أو داخلة فبحسب ما يقتضيه الاصل الذي عرفت (متن)

عشر هي جزء ثلاثة عشر فان مخرجه مائة وثلاثة وأربعون واما المطلوب فنعتبر مخرجي الكسرين منه فان تباينا فاضرب أحدهما في الآخر أو تواقا فالوفق في الآخر أو تداخلا فاكف بالاكثر وان تماثلا كالسدس والسادس اكتفينا بمخرج واحد فان المخرج ستة ﴿قوله﴾ ﴿فاذا قيل أي عدد الى آخره﴾ هذا تفريع على المقدمات الثلاث الاخيرة ولله قصره على الاخيرتين والامر سهل ﴿قوله﴾ ﴿فاطلب عددا يكون ربه خمس﴾ أقل عدد له ربع انما هو أربعة وربها واحد ليس له خمس فنضرب خمسة في أربعة فال حاصل عشرون ربها خمسة وخمسة واحد ومعنى قسمة الربع على خمسة جملة خمسة أقسام كما سلف ﴿قوله﴾ ﴿فاطلب عددا ربه ثلث وعدد آخر لحسه سدس﴾ قد علمت ان أقل عدد له ربع أربعة وليس له ثلث فال حاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر ربها ثلاثة وثلاثا واحد ومن المعلوم ان أقل عدد له خمس خمسة وخمسا واحد ولا سدس لما فنضرب خمسة في ستة فال حاصل ثلاثون فان طلبت العدد المنتقسم عليهما ضربت وفق الاثني عشر في الثلاثين فال حاصل ستون (١) وهو المطلوب وذلك لان بين الثلاثين والاثني عشر تواقا بالسدس لانك اذا اسقطت الاثني عشر من الثلاثين مرتين بقي ستة وهي قضي الاثني عشر وفي بعض حواشي الكتاب ان المطلوب مائة وعشرون قال لانك تضرب عشرة ثلث ثلاثين في اثني عشر وهو كما ترى غير منطبق على القواعد ﴿قوله﴾ ﴿فاطلب العدد الذي له الربع والسادس﴾ أقل عدد له ربع وسدس اثنا عشر فاذا قص أربعة وهو ثلثه وسدسه وهو اثنان فالباقي سبعة والخمسة هنا مباينة للسبعة والاثني عشر فنضربها في الاثني عشر وهو العدد الاول فال حاصل ستون ﴿قوله﴾ ﴿وان كانت مشاركة أو دخلت فبحسب ما يقتضيه﴾ ضمير كانت راجع الى الخمسة وأنت خير بأن التوافق والتداخل انما يكونان في غير المثال ففي العبارة نوع حذارة والمراد بمقتضى الاصل الضرب في الوفاق في الاول والاكتفاء في الثاني بالاكثر ولم يذكر المماثلة لوضوح الحال من الاكتفاء بأحد العددين فتعال التوافق ما اذا قيل أي عدد ينقسم الباقي بعد عشره وسدسه مثلا على اثني عشر فال جواب انه مائة وثمانون وذلك لان بين مخرج العشر والسادس تواقا بالنصف فنضرب نصف الستة في العشر ليحصل ثلاثون فاذا قصنا منها عشرها وهو ثلاثة وسدسها وهو خمسة فالباقي اثنان وعشرون وبينها وبين الاثني عشر تواقا بالنصف فنضرب ستة

(١) لان ربها خمسة عشر ينقسم على ثلاثة وخمسا اثنا عشر تنقسم على ستة (منه قدس سره)

﴿ المطلب الثاني ﴾ الفريضة اما ان تكون بقدر السهام أو زائدة أو ناقصة (الاول) ان تكون بقدر السهام فان انقسمت من غير كسر فلا بحث كابوين وأربع بنات أو زوج وابوين الفريضة من ستة وان انكسرت فاما على فريق واحد أو أكثر فالاول تضرب عددهم في أصل الفريضة ان لم يكن بين نصيبهم وعددهم وفق كابوين وخمس بنات نصيب البنات من الفريضة أربعة ولا وفق بينهما وبين العدد تضرب خمسة عددهن في ستة تبلغ ثلاثين فنحصل له من الوارث سهم من الفريضة قبل الضرب أخذه مضروباً في خمسة وهو قدر نصيبه وان كان بين النصيب والعدد وفق فاضرب وفق من عددهن لا من النصيب في الفريضة كست بنات وابوين تضرب نصف عددهن في الفريضة تبلغ ثمانية عشر (متن)

نصف الاثني عشر في ثلاثين وهو العدد الاول فالخاصل مائة وثمانون عشرين ثمانية عشر وسدسها ثلاثون فالمجموع ثمانية وأربعون نسقطها منها فالباقي مائة واثنان وثلاثون تنقسم على اثني عشر اكل واحد منها احد عشر ومثال التداخل ما اذا قيل في المثال ينقسم الباقي على احد عشر فاضرب ثلاثة في عشرة كما تقدم فالخاصل ثلاثون ينقص منها ثمانية هي العشر والسادس يبقى اثنان وعشرون وبينها وبين الواحد عشر تداخل فنكتفي بالاكثروقسمه على احد عشر لكل واحد اثنان ولا يذهب عليك تحصيل النكته في النظر أولاً الى النسبة بين الباقي والمقسوم عليه وان كان بينهما تباین ضربت عدد المقسوم عليه في العدد الاول وان توافقا ضربت وقته في العدد الاول ايضاً من دون ملاحظة نسبة بينهما أي بين المقسوم عليه والعدد الاول ولا يخفى ان اعتبار التداخل في بعض الصور يوجب ابقاء الفريضة على حالها فلا يحصل الفرض وذلك كما اذا قيل اي عدد ينقسم الباقي بعد اخراج سدسيه على ثمانية فهو كما اذا خلف بوين وثمان بنات فأقل عدد له سدس ستة فاذا اسقطنا منها سدسها وهما اثنان فالباقي أربعة فنظرنا النسبة بين الباقي والمقسوم عليه وهو الثمانية فوجدناها التداخل واعتباره يفوت الفرض فلا بد من ضرب الاثني عشر وفق الاربعة في الستة حتى يحصل المطلوب اللهم الا أن نقول انما نعتبر التداخل في المقام اذا كان عدد الرؤوس داخلاً في الباقي دون العكس فأمثل ﴿ قوله ﴾ ﴿ فلا بحث ﴾ الفريضة اذا كانت بقدر السهام وانقسمت على مخارج السهام فلا بحث كزوج واخت للأبوين أو للأب فالمسئلة من سهمين وكأبوين وابنتين الفريضة سدان وثلاثان وهي مال كامل والمخرج ستة لدخول الثلاثة في الستة وكأبوين وأربع بنات أو زوج وابوين كما ذكر المصنف رحمه الله فالفريضة من ستة فان فرض كل من الابوين على الاول سدس فلها سهمان من ستة والباقي أربعة بين البنات وعلى الثاني فرض الأم الثلث والزوج نصف فالفريضة مضروب اثنين في ثلاثة للزوج ثلاثة من ستة وللاهم سهمان وللأب سهم ﴿ قوله ﴾ ﴿ وان انكسرت الى قوله فالاول ﴾ اذا انكسرت الفريضة على فريق واحد روعي في سهام المنكسر عليهم وعددهم تناسب الاعداد فلا جرم ان السهام (السهم خ ل) والعدد اما ان يكونا متباينين أو متوافقين أو متداخلين وأما عند التماثل فلا كسر (فان كانا متباينين) ضربت العدد لا النصيب في أصل الفريضة كما في المثال الذي ذكره المصنف رحمه الله وهو ما اذا ترك أبوين وخمس بنات فان أصل فريضتهم ستة لاشتمالها على السدس ومخرجه ستة ونصيب الابوين منها اثنان لا ينكسر عليهما ونصيب

وان انكسرت على اكثر من فريق فان كان بين نصيب كل فريق وعدده وفق فرد كل فريق الى جزء وفق وان كان بعضهم كذلك دون بعض رد من له وفق الى جزء وفق واترك الآخر بحاله وان لم يكن لاحدهما وفق فاجعل كل عدد بحاله ثم تعتبر الاعداد فان كانت متماثلة اقتصرت على واحد وضربته في الفريضة كثلاثة اخوة من أب ومثلهم من أم الفريضة من ثلاثة تضرب عددهم ثلاثة في الفريضة تصير تسعة وان تداخلت اقتصرت على ضرب الاكثر في الفريضة كثلاثة من اب وستة من أم تضرب ستة في أصل الفريضة وهي ثلاثة وللأخوة من الأب اثنا عشر ومن الأم ستة وان توافقت ضربت وفق أحدهما في عدد الآخر ثم المرتفع في الفريضة كاربعة زوجات وستة اخوة الفريضة من أربعة تنكسر حصة الزوجات وكذا الأخوة وبين عدد الزوجات وعدد الأخوة وفق بالنصف فاضرب اثنين في ستة ثم المرتفع وهو اثنا عشر في أربعة أصل الفريضة وان تباينت ضربت أحدهما في الآخر ثم المجتمع في الفريضة كاربعة زوجات وخمس بنات (متن)

البنات أربعة تنكسر عليهن وتباين عددهن وهو خمسة فنضرب عددهن في الستة أصل الفريضة تبلغ ثلاثين فكل من حصل له شيء من أصل الفريضة اخذه مضروباً في خمسة فيصيب البنات منها عشرون لكل واحدة أربعة وللأبوين عشرة وكما اذا تركت زوجها واخوها فالفريضة من اثنين فاذا أخذ الزوج واحد يبقى واحد لا ينقسم عليهما ولا موافقة فنضرب عددهما في أصل الفريضة فالحاصل أربعة ومنها تصح (وان كانا متوافقين) كما لو كن البنات في المثال الاول ستاً أو ثمانية فالتوافق بالنصف في الاول والربع في الثاني فنضرب وفق من عددهن لا من النصيب في أصل الفريضة وهي ستة فيحصل على الاول ثمانية عشر من ضرب ثلاثة في ستة وللأبوين ستة ولبنات اثنا عشر لكل واحدة سهمان وعلى الثاني تبلغ اثني عشر حاصله من ضرب اثنين في ستة لانا نعتبر التوافق بين الأربعة التي هي النصيب والثمانية التي هي عددهن بالربع فنضرب ربع الثمانية في أصل الفريضة ولا نعتبر التداخل لعدم حصول الفرض به كما يأتي (وان كانا متداخلين) التي اعتبار التداخل لانا نحتاج حين الكسر الى تصعيد المسئلة على وجه ينقسم على المنقسم عليهم من دون كسر واعتبار التداخل بوجوب ابقاء الفريضة على حالها فلا يحصل الفرض فيقتصر على اعتبار النسبة بين نصيب من انكسر عليه وعددهم من التوافق والتباين لا غير كما اشرنا اليه في المثال الاخير حيث لم نلغ في التداخل واعتبرنا التوافق بالربع بين الأربعة والثمانية **قوله** (وان انكسر على اكثر من فريق) قد ذكر المصنف هنا أربعة أمثلة ثلاثة منها مع مباينة العدد للنصيب وواحدة منها مع موافقة بعض بالمعنى الاعم ومباينة بعض وقد ذكر الشيدان في غاية المراد والمسالك ان صور المسئلة ترتقي الى أربعة وعشرين وتلاهما صاحب الكفاية (قال في المسالك) اذا انكسرت الفريضة على اكثر من فريق فاما أن يستوعب الكسر المجموع أو يحصل على البعض الزائد عن فريق دون البعض وعلى التقديرين إما أن يكون بين سهام كل فريق وعدده وفق أو يكون لبعض دون بعض أو لا يكون للجميع وفق فالصور ست وعلى التقادير الستة اما أن تبقى (تكون خ ل) الاعداد

بعد ابقائها على حلقها أو ردها الى جزء الوفاة أو البعض وبقاء البعض متماثلة أو متداخلة أو متوافقة أو متباينة ومضروب الستة في الاربعة أربعة وعشرون وقد يجتمع فيها الاوصاف بان يكون بعضها مباثنا لبعض وبعضها موافقا وبعضها متداخلا فهذه جملة أقسام المسئلة ونحن نذكر ما يحتاج اليه من هذه الصور في قسمين (الاول) أن يكون الكسر على الجميع وهو ثلاثة أنواع (أحدها) أن لا يكون هناك وفق بين نصيب كل فريق وعدده وفيه أربع صور (الاولى) أن تكون الاعداد متماثلة وهذه أحد الامثلة التي ذكرها المصنف طاب ثراه كثلاثة اخوة من أب وثلاثة اخوة من أم أصل فريضتهم ثلاثة لان فيها ثلثا وهو فريضة كلالة الأم قلثها واحد ينكسر على كلالة الأم وثلاثا اثنان ينكسران أيضا على اخوة الأب واعداد الاخوة متماثلة فيكتفي بأحدها وتضربه في أصل الفريضة يبلغ تسعة ثلاثة منها لاختوة الأم كعدم وستة لاختوة الأب (الثانية) أن تكون الاعداد متداخلة كثلاثة اخوة من أب وستة من أم وهذا ثاني أمثلة المصنف رحمه الله فيقتصر على الستة وتضربها في أصل الفريضة تبلغ ثمانية عشر ومنها تصح للاخوة من الأب الثلثان اثنا عشر ومن الأم ستة وقد مثله في المسالك بثلاثة اخوة من أم وستة من أب وهو غير مستقيم كما يأتي انشاء الله تعالى وكزوجتين وأربع بنين فريضتهم ثمانية للزوجتين سهم لا ينقسم عليهما ولبنيتين سبعة أسهم لا تنقسم عليهم أيضا ولا وفق بين الجميع بالمعنى الاخص وعدد الزوجات يداخل عدد الاولاد فيقتصر على الاربعة وتضربها في أصل الفريضة تبلغ اثنين وثلثين اربعة منها للزوجتين وثمانية وعشرون للأولاد تنقسم على الجميع (الثالثة) أن تكون الاعداد متوافقة وهو ثالث أمثلة المصنف طاب ثراه كاربعة زوجات مع ستة اولاد فريضتهم ثمانية واحد للزوجات وسبعة للأولاد فلا وفق بين النصيب والعدد فيهما وعددهما متوافق بالنصف فنضرب اثنين في ستة ثم المرتفع في ثمانية تبلغ ستا وتسعين للزوجات اثنا عشر لكل واحدة ثلاثة وللأولاد اربعة وثمانون لكل واحدة اربعة عشر وقد مثله المصنف بأربع زوجات وستة اخوة وحينئذ تكون الفريضة من اربعة واحد للزوجات ينكسر عليهم وثلاثة للاخوة يوافق عددهم بالمعنى الأعم وبين عدد الزوجات والاخوة وفق بالنصف فنضرب اثنين في ستة ثم الحاصل وهو اثنا عشر في اربعة لكل من الزوجات ثلاثة ولكل من الاخوة ستة وهو غير مستقيم كما يأتي والمستقيم ما مثله به (الرابعة) ان تكون الأعداد متباينة ككتابين العدد والنصيب وهو رابع أمثلة المصنف رحمه الله كاربعة زوجات وخمس بنات فيبين العددان تبين فنضرب اربعة في خمسة يبلغ عشرين ونضرب عشرين في أصل الفريضة ثمانية فالحاصل مائة وستون ومنها تصح ومثله ما اذا خلف ثلاثة اخوة للأم واربعة لأب فنضرب احدهما في الآخر ثم المرتفع في ثلاثة تبلغ ستة وثلثين لكلالة الأم اثنا عشر ولاخوة الأب أربعة وعشرون ومثله ما اذا ترك أخوين من أم وخمسة من أب فان فريضتهم ثلاثة لا تنقسم على صحة فنضرب عدد أحدهم في الآخر فالحاصل عشرة ثم نضرب العشرة في أصل الفريضة وهي ثلاثة فما ارتفع منه تصح (النوع الثاني) ان يكون الكسر على الجميع ولكن عدد البعض يوافق النصيب وعدد البعض لا يوافق وفيه الصور الاربعة (الاولى) ان تبقى الاعداد بعد رد الموافق الى جزئه متماثلة كزوجتين وستة اخوة لأب فريضتهم أربعة لا تنقسم على الفريقين وللأخوة منها ثلاثة توافق عددهم بالثلث بالمعنى الأعم فترد الستة الى اثنين فمائل عدد الزوجين فيقتصر على أحدهما ويضرب في أصل الفريضة تبلغ ثمانية للزوجتين اثنان وللأخوة ستة كذا ذكره في المسالك وينبغي ان تلاحظ ما تقدم من مثال

المصنف في المثال الثالث وتعرف الفرق (الثانية) ان تبقى الاعداد بعد الرد متداخلة كما لو كان الزوجات أربعاً فتدخلها الاثنان اللذان يرد عدد الاخوة اليهما فيجتزى بالاكثر أعني الاربع وتضربه في أصل الفريضة يبلغ ستة عشر للزوجات الاربع أربعة وللأخوة الستة اثنا عشر (الثالثة) ان تبقى الاعداد بعد الرد متوافقة كزوجتين وستة أخوة من الأب وستة عشر من الأم فريضتهم اثنا عشر وهي الحاصلة من ضرب أربعة مخرج الربع في ثلاثة مخرج الثلث للزوجتين منها ثلاثة لا تنقسم عليهما وهي مباينة لمددهما وللأخوة من الأب خمسة وهي مباينة لمددهم أيضاً لأنهم ستة وللأخوة من الأم أربعة وهي توافق عددهم بالربع لأنه ستة عشر فتردهم الى أربعة جزء فوق والاربعة توافق عدة أخوة الأب بالنصف فتضرب وفق أحدهما في الآخر يبلغ اثني عشر ثم المجتمع في أصل الفريضة وهو اثنا عشر يبلغ مائة وأربعة وأربعين ولا يحتاج الى النظر في عدد الزوجات لأنه اما موافق بالنصف أيضاً للاربعة الموجب لاطراح نصفه وهو الواحد أو مداخل لها فللزوجتين ستة وثلاثون ولكلالة الأم ثمانية وأربعون لكل واحد ثلاثة وللأخوة الأب ستون (الرابعة) ان تبقى الاعداد بعد الرد متباينة كما لو كانت الزوجات أربعاً والأخوة من الأب خمسة والأخوة من الأم ستة نصيبهم من الفريضة أربعة توافق عددهم بالنصف فتردهم الى ثلاثة فتقع المباينة بينها وبين الاربعة والخمسة فتضرب ثلاثة في أربعة ثم المرتفع في خمسة ثم المجتمع وهو ستون في أصل الفريضة وهو اثنا عشر تبلغ سبعمائة وعشرين للزوجات مائة وثلاثون لكل واحدة خمسة وأربعون وللأخوة الأم مائتان وأربعون لكل واحد أربعون وللأخوة الأب ثلثمائة لكل واحد ستون (النوع الثالث) ان يكون بين نصيب كل فريق وعدده وفق فيرد كل فريق الى جزء فوق ثم تعتبر الاعداد فبأي فيها الصور الاربع (الاولى) ان تبقى الاعداد بعد ردها متماثلة كست زوجات ويتفق ذلك في المريض يطلق ثم يتزوج ويدخل ثم يموت قبل الحول وثمانية من كلالة الأم وعشرة من كلالة الأب فالفريضة اثنا عشر حاصلة من ضرب مخرج الربع في مخرج الثلث للزوجات ثلاثة توافق عددهن بالثلث ولكلالة الأم أربعة توافق عددهم بالربع ولكلالة الأب خمسة توافق عددهم بالخمس فتزد كل من الزوجات والأخوة من الطرفين الى اثنين لأنهما ثلث الاول وربع الثاني وخمس الثالث فمائلت الاعداد فيجتزى باثنين وتضربهما في أصل الفريضة تبلغ أربعة وعشرين فللزوجات ستة وللأخوة الأم ثمانية وللأخوة الأب عشرة لكل واحد من الجميع سهم (الثانية) ان تبقى الاعداد بعد ردها الى جزء فوق متداخلة كثلث الاول الا ان الأخوة من الأم ستة عشر فنصيبهم توافق عددهم بالربع أيضاً فتردهم الى أربعة والاثنان اللذان يرجع اليهما عدد الزوجات والأخوة للأب يداخلها فيجتزى بالاربعة وتضربها في أصل الفريضة تبلغ ثمانية وأربعين للزوجات اثنا عشر وللأخوة للأم ستة عشر عددهم والباقي وهو عشرون للأخوة للأب (الثالثة) ان تبقى الاعداد بعد ردها الى جزء فوق متوافقة كما لو كان الأخوة في المثال أربعة وعشرين توافق الاربعة بالربع ويرجع عددهم الى ستة وأخوة الأب عشرون توافق نصيبهم بالخمس فيرجع عددهم الى اربعة وقد رجع عدد الزوجات الى اثنين فيين كل عدد وما فوقه موافقة بالنصف تقسطن الاثنان وتضرب اثنين في ستة ثم المرتفع في اثني عشر تبلغ مائة وأربعة وأربعين والقسم واضحة (القسم الثاني) ان يكون الكسر على اكثر من فريق ولكن لو استوعب الجميع كثلث زوجات وثلاثة أخوة للأب وثلاثة للأم الفريضة من اثني عشر للزوجات ثلاثة لا تنكسر عليهن وينكسر نصيب

الاخوة من الطرفين عليهم وبين النصيب والمعد مائة والاعداد متماثلة فيكتفى بأحدها ونضربه في أصل الفريضة يبلغ ستة وثلاثين فمن كان له من الأصل شيء اخذه مضروباً في ثلاثة فالاخوة من الأم اثنا عشر وللأخوة من الأب خمسة عشر وللزوجات تسعة والصور الاثنا عشرة آتية في هذا القسم لأن هذا القسم أيضاً ثلاثة أنواع وكل نوع يشتمل على أربعة أقسام فالمجموع كالقسم الأول اثنا عشر ومجموع الجميع أربعة وعشرون وامثلتها سهلة بعد مراجعة ما ذكرناه من القواعد والأمثلة وكذا لو كانت الأعداد بعد مراعاة النسبة مختلفة بعضها مابين والآخر موافق الى غير ذلك من الفروض التي تظهر مما ذكرناه هذا جميع أقسام المسئلة وقد مثل في المسالك لبعض الأمثلة الغير المستقيمة كما اشرنا الى ذلك حين قل عبارة المسالك ويأتي التفصيل وحاصل ما ذكره المصنف رحمه الله بل حاصل المسئلة وقاعدتها المنطبقة على جميع أقسامها ان الكسر اذا كان على أكثر من فريق واحد فينظر فان كان بين نصيب كل من الورثة وبين عدد رؤسهم وفق بالمعنى الذي تقدم رد كل فريق الى جزء الوفق اي يؤخذ نصف كل واحد ويطرح النصف الآخر ان كان بينهما توافق بالنصف ويؤخذ الثلث ويترك الثمان ان كان بينهما بالثلث وهكذا الى العشر وما فوقه وان لم يكن بين الكل ذلك فان كان بين البعض أخذنا وفق ذلك البعض وتركنا الآخر بحاله فان لم يكن وفق اصلاً تركنا كلا على حاله ثم بعد ذلك ننظر في عدد الرؤس سواء كان كله اصلاً لم يغير او كان كله مغيراً أو غير بعضه الى الوفق دون البعض فاذا نظرنا فلا محالة من ان نجد عدد الرؤس كله وفقاً او كله اصلاً او بعضه وفقاً وبعضه اصلاً وعلى التقادير الثلاثة تنسب بعضها الى بعض فان تماثلت اكتفينا بأحدها وان تداخلت أو توافقت أو تباينت جرينا على حسب ما يقتضيه الأصل المعروف (اذا عرفت هذا) فنقول قد مثل المصنف طاب ثراه للمائل بثلاثة اخوة لاب ومثلهم من أم وهو مثال واضح مستقيم وقد تقدم بيان العمل فيه في أول أمثلة المسالك ومثل طاب ثراه في التحرير والارشاد له بأربعة اخوة من أب ومثلهم من أم وهو غير مستقيم لأن أصل الفريضة ثلاثة للاحتياج الى الثلث فينكسر سهم كل واحد على رؤسهم فان الواحد ينكسر على الاربع من الأم وكذا الاثنان على الاربع من الأب وبين الواحد والاربع تباين وبين الاثنين والاربع توافق بالنصف فأخذنا نصفه فصار عدد الرؤس أربعة واثنين وبينهما تداخل فينبغي أن نأخذ الأكثر وهو الاربع ونضربها في أصل الفريضة وهو ثلاثة تبلغ اثني عشر للاخوة من الأم ثلثها أربعة لكل واحد واحد والباقي للاخوة من الأب لكل واحد اثنان فظهر ان بين الأعداد تداخلاً لا تماثلاً ولعله في الكتابين لحظ الطاهر من دون نظر الى أصل الفريضة وقد مثل هنا لتداخل بثلاثة اخوة من أب وستة من أم وانه مستقيم وقد بينا كيفية العمل فيه في المثال الثاني عند قل عبارة المسالك وعدلنا عما مثلنا به فيه وذلك لانه مثل له فيه بعكس هذا المثال أعني بثلاثة اخوة من أم وستة من أب كما في الشرائع والتحرير والارشاد وهو غير مستقيم وذلك لأن الفريضة حينئذ تنكسر على الفريقين وبين نصيب كلالة الأب الستة وبين سهمهم وهو الاثنان توافق بالنصف بالمعنى الأعم فنقتصر على نصف الستة التي هي كلالة الأب فمادت الى ثلاثة عدد كلالة الأم وهما تماثلان فظهر ان هناك تماثلاً لا تداخلاً فليأمل وقد مثل المصنف رحمه الله للتوافقين بأربع زوجات وستة اخوة كما في الشرائع والتحرير والارشاد وهذا يستقيم مثلاً لتوافق بالمعنى الأخص والأعم لأن بين نصيب الاخوة وعددهم توافقاً بالثلث بالمعنى الأعم فيرد عددهم الى اثنين والاثنان يداخلان عدد الأزواج فيقتصر على عددهن به ونضربه في أصل

(الثاني) ان تزيد الفريضة عن السهام فتزد على ذوي السهام الا الزوج والزوجة وعدا الأم مع الاخوة أو يجتمع ذو سبب مع ذي سببين فذو السببين أولى بالرد كابوين وبنت لابوين السدسان وللبنت النصف والباقي يرد اخماسا ومع الاخوة على البنت والاب خاصة أرباعا (متن)

الفريضة يبلغ ستة عشر للزوجات الاربع أربعة وللأخوة اثنا عشر وهذا أولى واخصر لان الفريضة على ما ذكره تكون من ثمانية وأربعين وأما ما مثل به لتباين فواضع وقد مثلنا كيفية العمل فيها سلف (واعلم) انما لم نمثل لما اذا كان بين البعض وفق دون البعض الآخر الذي يترك قتاله رجل مات وخلف ستة أخوة من قبل الأم وعشرين من قبل الأب وزوجتين ففريضة من اثني عشر لان فيها ربعا وثلاثا نصيب الزوجتين ثلاثة فبين نصيبها وعددها تباين فيترك بحاله ونصيب الاخوة من قبل الأم أربعة وعددهم ستة وبين نصيبهم وعددهم موافقة بالنصف ونصيب الاخوة للأب خمسة هو الباقي وبين عددهم وهو عشرة وبين الخمسة توافق بالخمس بالمعنى الأعم فتزد لهم من الوفق الى جزء الوفق فرد الاخوة من قبل الأم الى ثلاثة وزد الاخوة من قبل الأب الى اثنين خمس عددهم وقد تركنا الزوجتين على حالهما فالحاصل بعد الرد اثنان وثلاثة لكن عدد الزوجات بمائل وفق الاخوة فنطرح أحدهما فنضرب اثنين في ثلاثة لمكان التباين تبلغ ستة ثم المجتمع في أصل الفريضة وهواثنا عشر تبلغ اثنين وسبعين للزوجتين ثمانية عشر لكل واحدة تسعة وللأخوة من قبل الأم الثلث أربعة وعشرون لكل واحد أربعة وللأخوة من قبل الأب ثلاثون لكل واحد ثلاثة (وليعلم) انه اذا توافقت الاعداد فيما اذا كان المنكسر عليهم أكثر من فريقين فالبصريون يقتفون أحدها ويردون البواقي الى اجزاء الوفق فيكتفون بواحد ان تماثلت وبالاكثر ان تداخلت ويضربون بعضها في بعض ان تباينت أو وفق بعضها في بعض ان توافقت ثم يضربون الحاصل في العدد الموقوف ثم الحاصل في أصل المسئلة والكوفيون يقتفون أحدها يضربون وقتفي جميع الآخر ثم وفق الحاصل في الثالث وهكذا ثم الحاصل في أصل المسئلة قوله (الثاني) ان تزيد الفريضة عن السهام قد تقدم الكلام في هذا وان الباقي يرد على ذوي السهام الا الزوج والزوجة لانها لايزادان عن نصيبهما الأعلى ولا ينقصان اجماعاً وكذا الأم مع الاخوة لحجيم اياها عما زاد عن الثلث وكذا ذو السببين أولى ككلالة الابوين مع كلالة أحدها وقد خالف القديمان الحسن والفضل وهو نادر وقد سلف يان ذلك كما سلف ان جميع مسائل الرد احد عشر سبعة في الطبقة الاولى وأربعة في الثانية قوله (كابوين وبنت) المسئلة كما تقدم البحث فيها من ستة للابوين السدسان وللبنت النصف والباقي يرد اخماسا وذلك بأن تضرب مخرج الرد في أصل الفريضة وهما سهام الرد خمسة تضربها في ستة وان رددنا على الأب والبنت خاصة لوجود الحاجب عنه للأم ضربنا أربعة في ستة لانهما سهام الرد وهذه قاعدة مألوقة معروفة مطردة لكن قد قال الشيخ رحمه الله في المبسوط مانعه وان بقي بعد الفرائض ما يجب رده على أرباب الفرائض أو على بعضهم بعد فرائضهم ولم تصح اقسمة فاجمع مخرج فرائض من يجب عليه الرد فاضربه في أصل الفريضة مثل أبوين وبنت للابوين السدسان وللبنت النصف ويقتسم سهم واحد من ستة اسهم فلتأخذ مخرج السدسين وهو الثلث من ثلاثة ومخرج النصف من اثنين فيكون خمسة فتضرب في ستة وهو أصل الفريضة فيكون ثلثين لكل واحد من الابوين خمسة اسهم بالفرض

فاما ان تجعل الفريضة في اصلها من خمسة أو اربعة أو تضرب مخرج الرد في اصل الفريضة ومثل احد الابوين وبتين فالرد اخماسا ومثل واحد من كلاله الأم مع الاختلاب فالرد عليهما على رأي بالنسبة وعلى الاخت للاب خاصة على رأي واما الخنثى مع احد الابوين أو معهما فالرد الثابت لهما مع البنت يثبت هنانصفه وقيل لارد لان الاصل عدمه وانما يثبت في البنات بالاجماع ونيس الخنثى بنتا وكونها تستحق نصف ميراث بنت وان اوجب ردا لكن استحقاق نصف ميراث ابن يسقطه فتعارضتساقتا ورجع الى الاصل وهو عدم الرد على الابوين بل يكون الجميع للخنثى والمعتمد الاول (متن)

ولبنت خمسة عشر بالفرض ويبقى خمسة اسهم لكل واحد من الابوين سهم ولبنت ثلاثة أسهم فان كانت المسئلة بحالها وجب الرد على بعضهم بان يكون هناك اخوة فان عند ذلك لاتستحق الأم أكثر من السدس وما وجب من الرد عليها يتوفر على الاب فانه يكون مثل الاولى سواء غير ان السهم المردود على الام يتوفر على الاب فيحصل للاب سبعة وللأم خمسة ولبنت ثمانية عشر انتهى كلامه في المبسوط وتبعه على ذلك ابو عبد الله في السرائر وذكر فيها عين عبارة المبسوط بتفاوت يسير قوله ﴿فاما ان تجعل الفريضة في اصلها من خمسة أو اربعة﴾ وذلك بان تقطع النظر عن حال العمل في المسئلة من ملاحظة الفرض والرد والضرب وانت تعلم ان هذا انما يجري في غير هذا المثال أعني في الابوين والبنت والاخوة لانه لا يكتفي فيه جعلها من اربعة نعم لو انحصر الوارث فيمن يرد عليه جرى اعتبار الاقتصار على الاربعة ولعل مراد المصنف رحمه الله ان جعلها من اربعة ان لم يكن هناك أم مثلا قوله ﴿على رأي﴾ قد تقدم البحث في ذلك مستوفى وقوله ﴿وقيل لارد لان الاصل عدمه﴾ القائل هو الامام السيد معين الدين سالم بن ران المصري في كتاب له يسمى بالتحريز كذا ذكر صاحب الطبقات وقد نقل ذلك عنه جماعة منهم المصنف في التحرير والمختلف وولده وابن اخته قال في (المختلف) قال معين الدين رحمه الله وقد ذكرت مسئلة فيمن ترك خنثى واحداً أبويه أوهما وقيل ان فيها ردا ولا أعلم له وجهالان الاصل ان لارد لانا لو تركنا وظاهر القرائن لما زدناهما مع البنت على السدس شيئاً لانه سبحانه يقول ولا بويه لكل واحد منهما السدس ان كان له ولد واسم الولد يقع على الاتي كما يقع على الذكر وانما رجعتنا عن هذا الظاهر في مواضع الرد بدليل وهو الاجماع وهذا المشكل أمره ليس بأتي على الحقيقة فيثبت الرد (فان قيل) فالحكم بأن له ميراث نصف اتى يثبت الرد (قلنا) والحكم بأن له نصف ميراث ذكر يمنع منه واذا تقابلا سقطوبقيا على الاصل انتهى ما نقل عنه قال في (المختلف) والوجه ثبوت الرد بأية أولى الارحام لان مقتضى الرد في البنات الآية الكريمة ولم تعد الى العصبه فيم جميع أولى الارحام على نسبة حصصهم ولا يخص البنات قال فللخنثى مع أحد الابوين تسعة عشر من ثلاثين (واعترضه) ولده في الايضاح طالب تراهما بان علة الرد الفضل عن الفرض والفرض تابع للأنوثة والسبب هنا غير معلوم فكيف يحكم بالمسبب (قلت) يمكن ان يستدل له باطلاق النص والفتوى من الاصحاب بأن للخنثى نصف ما للذكر والاتى وهويم مالهما فرضاً ورداً ولو لم يرد على الابوين لكان لهما تمام ما للذكر أو والد كرمع الاتى وأسباب (وعلى خ ل) الشرع

(الثالث) ان تقصر الفريضة عن السهام وسببه وجود الزوج أو الزوجة في موضعين (الاول) ابوان مع بنت وزوج ابوان وبنتان مع زوج او زوجة احد الابوين مع بنتين وزوج فالتقص على البنت أو البنات خاصة (الثاني) اخوة من أم واخت من أب أو الابوين وزوج اخوة من أم واخت من الابوين أو الأب خاصة وزوجة اخوة من أم وأختان فصاعدا من الابوين أو الاب مع احد الزوجين أخ من أم مع اخت من الابوين أو الاب مع زوج أخ من أم مع أختين فصاعدا من الابوين أو الاب مع احد الزوجين فالتقص هنا على المتقرب بالابوين أو الاب خاصة ففي الاول يأخذ الزوجان الأدنى وفي الثاني الأعلى (متن)

علامات لاعل حقيقة قوله **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ الثالث ﴾** ان تقصر الفريضة عن السهام **﴿ قص الفريضة عن السهام لدخول الزوج أو الزوجة على الابوين أو احدهما أو على الكلالة والاول هو الموضع الاول وله صور والثاني هو الموضع الثاني وله أيضا صور (الصورة الاولى) من الموضع الاول ابوان مع بنت وزوج فالفريضة من اثني عشر لان فرض كل من الابوين السدس وفرض البنت النصف وفرض الزوج الربع فيكتفي بمخرج الربع عن مخرج النصف لمكان التداخل وبينه وبين مخرج السدس توافق بالنصف فنضرب اثنين في ستة فالحاصل اثنا عشر وسهامهم ثلاثة عشر للابوين أربعة وللبنت ستة وللزوج ثلاثة (الصورة الثانية) ابوان وبنتان وزوج أو زوجة الفريضة مع الزوج اثنا عشر لان الفروض سدسان وثلثان وربع والسهام خمسة عشر للابوين أربعة وللبنتين ثمانية وللزوج ثلاثة ومع الزوجة تكون الفريضة من أربعة وعشرين مضروب نصف ثمانية في ستة والسهام سبعة وعشرون لان الابوين لها الثلث ثمانية والبنات لها الثلثان ستة عشر والزوجة لها الثمن ثلاثة (الصورة الثالثة) أحد الابوين مع بنتين وزوج الفريضة من اثني عشر والسهام ثلاثة عشر والتقص يدخل عندنا على البنت أو البنات خاصة كما ذكره المصنف رحمه الله لاجتماع الامامية على بطلان العول **﴿ قوله ﴾** قدس الله تعالى روحه **﴿ الثاني ﴾** اخوة من أم واخت من أب وأبوين وزوج **﴿ هذا هو الموضع الثاني والصورة الاولى منه ما ذكره والصور الاول يقصر فيها أحد الزوجين على النصيب الأدنى وهنا يأخذ نصيبه الأعلى فأحد الزوجتين داخل على الجميع فالفريضة من الصورة الاولى من الموضع الثاني من ستة مضروب اثنين نصيب الاخت أو الزوج في ثلاثة مخرج نصيب الاخوة والسهام ثمانية لكلالة الأم اثنان ولكل من الزوج وكلالة الاب أو الابوين ثلاثة وإذا كانت في هذا القرض مكان الزوج زوجة وهي الصورة الثانية فالفريضة من اثني عشر مضروب أربعة في ثلاثة والسهام ثلاثة عشر للزوجة ثلاثة ولكلالة الأم ثلاثة ولكلالة الاب ستة اما الصورة الثالثة فقد اشتملت على صورتين (الاولى) اخوة من أم وأختان فصاعدا من أب أو أبوين وزوج الفريضة من ستة حاصله من ضرب اثنين في ثلاثة والسهام تسعة لان كلالة الأم لهم الثلث اثنان وكلالة الاب الثلثان أربعة والزوج له النصف ثلاثة (الصورة الثانية) بحالها مع زوجها والفريضة من اثني عشر مضروب أربعة في ثلاثة والسهام ثلاثة عشر واما اذا كان كلالة الأم واحداً كأخ منها مع أخت من الابوين وزوج كما أشار إليه المصنف رحمه الله فالفريضة من ستة لمكان التداخل لاجتماع****

فان انقسمت الفريضة والا ضربت سهام من انكسر عليهم النصيب في الاصل (فالاول)
كزوجين وابوين وخمس بنات للأبوين اربعة من اثني عشر وللزوج ثلاثة يبقى خمسة للبنات
من غير كسر (والثاني) كان البنات اربعا تضرب عددن في اثني عشر (الفصل السابع في
المناسخات) اذا مات بعض الوراث قبل القسمة واريد قسمة الفريضتين من اصل واحد
صححت مسألة الاول (متن)

نصفين وسدس والسهام سبعة كما هو ظاهر وكذلك اذا كان هناك أخ من أم مع اختين من أب
وزوج الفريضة من ستة لكن السهام ثمانية لاجتماع السدس والثلاثين مع النصف اما اذا كان هناك
زوجة مكان الزوج فالفريضة من اثني عشر مضروب اثنين وفق الاربعة في ستة والسهام ثلاثة
عشر لاجتماع السدس (١) والثلاثين (٢) والرابع (٣) قوله قدس الله تعالى روحه (فان
انقسمت الفريضة الى آخرة) أي ان انقسمت الفريضة بعد اعتبار النقص فهو المطلوب وان لم تنقسم ضربت
سهام من انكسر النصيب عليهم في أصل الفريضة وأنت خير بان هذا مخالف للقاعدة
التي حررها سابقا من ان الفريضة اذا انكسرت على فريق تضرب عددن في أصل الفريضة
ان لم يكن بين نصيبهم وعددن وفق وهنا كذلك لان ما ضرب به من المثال في المقام زوج وابوان
واربع بنات الفريضة فيه من اثني عشر للزوج ثلاثة وللأبوين اربعة وللبنات الاربع خمسة تنكسر
عليهن وبين الخمسة التي هي النصيب وعددن تبين فالواجب أن تضرب عددن وهو الاربع في
أصل الفريضة وهو اثنا عشر كما أشار اليه في آخر المسئلة وضرب سهامن مخالف للقاعدة فاذا ضربنا
العدد في الاصل فالحاصل ثمانية وأربعون للأبوين ستة عشر وللزوج اثنا عشر وللبنات لكل منهن
خمس فأملى (الفصل السابع في المناسخات) المناسخات جمع مناسخة وهي مفاعلة على غير
القياس قال في (القاموس) نسخه كمنعه ازاله وغيره وابطله وأقام شيئا مقامه والتاسخ والمناسخة في الميراث
موت ورثة بعد ورثته وأصل الميراث قائم لم يقسم انتهى وظاهره ان هذا الاخير معنى لغوي وقد
صرح جماعة انه عربي كما يأتي قال في (المذهب والمساك) وبعض كتب العامة ان المناسخة مأخوذة
من النسخ وهو النقل والتحويل تقول نسخت الكتاب اذا قلته من نسخة الى اخرى سميت هذه
المسائل بها لان الانصاء بموت الثاني تنسخ وتنقل من عدد الى عدد وكذا التصحيح ينتقل من حال
الى حال (قلت) وكذا القسمة على الورثة تنتقل الى القسمة على ورثتهم وأما اعتبارنا هذا الاخير
ليدخل فيه ما اذا اتحد الوارث والاستحقاق لانه لا يدخل في الاولين كما في مثال الاخوة والاختوات
ومصاحب المسالك لما كان ممن يذهب الى عدم امكان اتحاد الوارث والاستحقاق ذكر موضعه قوله
وكذا عدد مجموع الورثة ينتقل من مقدار الى مقدار قال وقد يطلق على الابطال ومنه نسخت الشمس
الظل اذا أبطته وهذا هو الذي اعتمد به بعضهم وجعل المعنى الاصطلاحي متقولا عنه خاصة قال لبطان
طريق القسمة الى طريق آخر او القسمة على الورثة الى القسمة على ورثتهم ولعل السري في ذلك ان
التقل عن المعنى الاول أعني التحويل ربما كان غير ظاهر المناسبة في صورة الاتحاد لان الوارث
(١) اثنان (٢) ثمانية (٣) ثلاثة

فان كان نصيب الثاني ينهض بالقسمة على ورثته من غير كسر فلا بحث والاحتياج الى عمل فنقول ان كان ورثة الثاني هم ورثة الاول من غير اختلاف في القسمة كان كالفریضة الواحدة كاخوة ثلاثة واخوات ثلاث من جهة واحدة مات اخ ثم آخر ثم اخت ثم اخرى وبقي اخ واخت قدر كل الاول ومن بعده لهما اثلاثا او بالسوية وان اختلف الاستحقاق او الوارث او هما فان صبح نصيب الثاني على ورثته كزوجة ماتت عن ابن وبنت بعد زوجها وخلف معها ابنا وبنتا فنصيب الزوجة ثلاثة من اربعة وعشرين نصيب على ولديها من غير كسر (متن)

والاستحقاق اذا اتحد فلا قل في الانصباء ولا في التصحيح وانما هو ابطال في القسمة الى قسمة اخرى (وفيه) انه يمكن ان يقال ان فيه قلالم الى قسمة اخرى كما ذكرنا على ان المعنيين متقاربان وهذا ابو العباس رحمه الله تعالى لم يذكر الا بطل بل قال ان قولهم نسخت الشمس الظل بمعنى حوثة ونقلته على انه يكفي في النقل المناسبة في الجملة والامر في هذا كله سهل وفي اصطلاح الفقهاء كما في السرائر والمهذب وغيرها أن يموت انسان فلا تقسم تركته ثم يموت وارثه او بعضهم فتقسم الفريضة من اصل واحد هذا محصله وان اختلفت العبارات في الوصول الى هذا الاصطلاح وليس هو حقيقة شرعية كما لعله يتوهم وانما حقيقة الشرعية رفع الحكم بدليل شرعي قوله **فان كان نصيب الثاني الى آخره** يان الحال في المقام أن يقال الوارث والاستحقاق اما أن يتحد أو يختلفا أو يتحد الوارث فقط أو العكس وعلى التقادير الثلاثة الاخيرة اما أن ينهض نصيب الثاني بالقسمة على ورثته على الصحة او لا ينهض وعلى الثاني اما أن يكون بين نصيب الميت وفريضة وفق بالمعنى الاخص او الاعم او بتباين فالاقسام ثلاثة عشر وان لحظت الاحتياج الى القسمة وعدم الاحتياج اليها لكون وارث الثاني واحدا زادت الاقسام قال في (الوسيلة) ناظرا الى يان الاقسام الاربعة الاول كما هو الظاهر وارث الثاني اما أن يكون وارث الاول بيته أو يكون بعض ورثته يرثه او يكون بعضهم يرث بعض ميراثه ويرث الباقي غيرهم او يرث الجميع الغير او لا يكون له وارث (وفيه) انه قد يكون وارث الثاني هو وارث الاول بعينه مع اختلاف الاستحقاق فلا تكون (١) القسمة حاصرة كما اذا ماتت امرأة ولها ولدان من أب وآخران من آخر فاذا مات احدهما وترك الباقيين فان ارثه منحصر في ورثة المرأة الا ان الاستحقاق يختلف اذا رث أخيه من أمه وأبيه ليس كآرث أخويه من أمه نعم هناك عبارة ظن الشيبه الثاني انها تشمل الاقسام الاربعة واعتمدها في المسالك اذ كان ممن يذهب فيه الى عدم إمكان اتحاد الوارث والاستحقاق لانه يدعي فيما اذا ترك اخوة ثلاثة واخوات ثلاث من جهة واحدة مات أخ ثم آخر واخت ثم اخرى ان الوارث فيهما غير متحد لان عدد الوارث في الاولى قصص عنه في الثانية واعترض بذلك على المحقق حيث افهمت عبارته في الشرائع الاتحاد فيهما في المثال المذكور كالمصنف فقال لو قال اما ان تنحصر ورثة الميت في الباقيين ويكون الارث من الثاني على حسب ارثهم من الاول وهو القسم الاول أولا يكون كذلك بأن لا تنحصر ورثة الميت في الباقيين أو تنحصر لكن اختلف مقدار الاستحقاق وهو القسم الثاني ثم عدم الانحصار أما لان الوارث غيرهم أو لان غيرهم يشار كهم لكان أولى انتهى ولقد (١) هذا ان كان أراد بالشق الاول اتحاد الوارث والاستحقاق كما هو الظاهر فتأمل (منه قدس سره)

تبع ما وجدت من كتب الاصحاب فما وجدت أحدا واقفه على ذلك وان جلهم صرحوا بخلافه أو فهم منهم خلافه على ان في مجموع ما ذكره نظر من وجوه (الاول) ان مثال الاخوة الثلاثة والاخوات الثلاث كما ادعي ان الوارث فيه غير متحدد لقصانه في الثانية يلزم عدم اتحاد الاستحقاق فيه أيضاً لزيادته في الثانية كما هو ظاهر فيلزمه ان يكون مما اختلف فيه الوارث والاستحقاق مما (الثاني) انه اذا كان الوارث الثاني بعض ورثة الاول دونه بعض يكون غير داخل في تقسيمه مع انه من القسم الثاني اعني اختلاف الاستحقاق واتحاد الوارث كما سيأتي ان شاء الله تعالى في جملة الامثلة (فان قلت) انه داخل في الثالث من تقسيمه (قلنا) قد قيده باختلاف مقدار الاستحقاق في الجميع والظاهر ان الكل وارث بترينة ما مثله به والمفروض في المثال الذي نحن فيه ان لأثر لبعض ومن المعلوم عدم دخوله في الاول لتقيده بكون الارث من الثاني على حسبه من الاول ومن الظاهر عدم دخوله في الاخيرين اذ المفروض فيهما ان الوارث غيرهم أو مشاركا لهم وما نحن فيه ليس كذلك اذ الوارث بعض دون بعض فليتأمل جيدا افراد الاصحاب باختلاف الوارث ان يكون الوارث الثاني غير الاول (١) وباتحاده خلافه وان كان الوارث للأول أكثر منه لثاني كما في مثال الاخوة الثلاثة والاخوات الثلاث ومرادهم باختلاف الاستحقاق اختلافه في المقدار كما صرحوا به أيضا قالوا ولا يكفي اختلافه في جهة الاستحقاق وخالفهم في هذا أبو العباس في المذهب والمقتصر وتبعه على ذلك الفاضل الصميري في غاية المرام قال ان الارث متى كان بالبنوة أو الاخوة فالاستحقاق واحد وان اختلف الوارث ومتى كان أحدهما بالبنوة والثاني بالاخوة مثلا فالاستحقاق مختلف وان كان الوارث منحصرا في الباقي وهذا يخالف لجاهير الاصحاب كما اشرنا اليه (قال في المسالك) ولا يطابق قصة المناسخت في الحالين مما على اطلاقه لانه مستلزم ان يكون مع اختلاف جهة الارث مطلقا يحتاج الى البحث عن الفريضة الثانية ولا يكتفى بالاولى وهو ينقض بما مات الاول عن اولاد ثم مات بعضهم عن الباقي فان جهة الاستحقاق في الاولى بالبنوة وفي الثانية بالاخوة مع ان هذا لا يقتضي تصحيح الفريضة فتأمل جيدا (اذا تم هذا) فلنضرب لكل قسم من الاقسام الاربعه مثالا مع الاكتفاء بالفريضة الاولى فتأمل اتحاد الوارث والاستحقاق هو المثال المتقدم من الاخوة الثلاثة والاخوات الثلاث كما أشار اليه المصنف رحمه الله ومثال اختلافهما مما كذلك ما أشار اليه المصنف أيضا طاب نراه ما اذا ماتت زوجة عن ابن وبنت بعد زوجها وقد خلف الزوج معها ابنا وبنتا غير الابن والبنت اللذين هما لزوجته فالفريضة الاولى أربعة وعشرون مضروب ثلاثة مخرج الثلث في ثمانية مخرج الثمن ونصيب الزوجة منها ثلاثة تصح على ولديها فهنا قد اختلف الوارث والاستحقاق وصحت القسمة ومثله ما اذا تركت زوجها وأربعة اخوة لاب ثم مات الزوج وترك ابنا وبنتين أو أربع بنين فالفريضة الاولى ثمانية فتصح المثلثان وقال أبو العباس ومن تبعه مثل اختلافهما معا اخوان مات أحدهما ثم مات الآخر عن ابن فالل له فوارث الثاني غير وارث الاول والاستحقاق في الاولى بالاخوة وفي الثانية بالبنوة وهذا منه على مذهبه ومثال اختلاف الوارث خاصة مع عدم الكسر ما اذا خلف ابنين ثم مات أحدهما عن ابن فوارث الثاني غير الاول والاستحقاق واحد ومثال العكس ما اذا تركت زوجها وابنا

والأفاضل وفق الفريضة الثانية في الفريضة الأولى إن كان بين نصيب الثاني من فريضة الأولى والفريضة الثانية وفق لأوفق نصيب الثاني كإخوين من أم ومثلها من أب وزوج مات الزوج عن ابن وبنتين الفريضة الأولى اثنا عشر وبين الفريضة الثانية ونصف الأولى سهم الزوج موافقة بالنصف فتضرب جزء الوفق من الفريضة الثانية وهو اثنان لأن النصيب في اثني عشر تصير أربعة وعشرين وإن لم يكن بين نصيب الثاني من الفريضة الأولى والفريضة الثانية وفق بل مباينة فاضرب الفريضة الثانية في الأولى فالمرقع المطلوب وكل من كان له من الفريضة الأولى قسط أخذه مضروباً في الفريضة الثانية كزوج وإخوين من أم وإح من الأب مات الزوجين عن ابنتين وبنت وفريضة الأولى من ستة للزوج ثلاثة (متن)

وبنتا من أب وابنتين أخريين من أب آخر فالفريضة من ثمانية وعشرين مضروباً أربعة مخرج الربع في سبعة مخرج السبع لأن ما يبقى عن سهم الزوج ينكسر عليهم أسباعاً للزوج ربعها سبعة يبقى واحداً وعشرين لكل واحد من البنين ستة وللبنت ثلاثة ثم مات الابن الذي أمجد أبوه مع البنت عن اخته هذه وأخويه لأنه فلاخويه الثلث اثنان ولاخته الثلثان أربعة كذا ذكره بعض وقيل عليه إن الوارث أيضاً مختلف لأن الزوج ورث في الأولى ولم يرث في الثانية (قلت) هذا إنما نشأ من عدم معرفة المراد من قولهم اختلاف الوارث إن يكون الوارث الثاني غير الأول إذ المراد بالمغايرة أن لا يكون ممن ورث معه في الأولى وبالجملة المراد بالغير أن لا يكون وارثاً في الفريضة فتأمل هذا كله إن لم يكن هناك كسر أما لعدم الاحتياج إلى القسمة أو لنهوض نصيب الثاني بالقسمة على الصحة وإن لم ينهض نصيب الثاني بالقسمة على الصحة فهناك تسعة أقسام وذلك لأنه مع اختلاف الوارث والاستحقاق أو اختلافها أما أن يكون بين الفريضة الثانية ونصيب الميت من الفريضة الأولى وفق بالمعنى الخاص أو الأعم أو تباين والحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة وقد تعرض المصنف طالب تراه لبعضها أعني مثال التوافق بالمعنى الخاص والتباين مع اختلاف الوارث والاستحقاق وترك الباقي لظهوره ونحن تعرض إن شاء الله تعالى لبعض ما لم يذكره كالتوافق بالمعنى الأعم زيادة الإيضاح **قوله** **﴿**والأفاضل وفق الفريضة الثانية إلى آخره**﴾** أي وإن لم تصح قسمة نصيب الثاني على ورثته فاضرب وفق الفريضة الثانية سواء كان الوفق وفقاً بالمعنى الأعم أو الخاص وإنما منع كغيره من ضرب وفق النصيب أما لعدم فائدته في بعض الفروض كما في مثال المصنف رحمه الله لا نالوا ضربنا وفق النصيب وهو ثلاثة في أصل الفريضة وهو اثنا عشر بلغت ستة وثلاثين للزوج نصفها ثمانية عشر لا تنقسم على ورثته أعني الابن والبنتين صحيحة ولو ضربنا وفق الفريضة الثانية وهو اثنان في أصل الفريضة بلغت أربعة وعشرين للزوج نصفها اثنا عشر مقسومة على ورثته وأما لعدم ارتفاعه كما إذا كان النصيب ثلاثة والفريضة ستة فإن بينهما توافقاً بالمعنى الأعم فوفق النصيب واحداً لا ينتج ضرباً شيئاً وبآتي مثاله إن شاء الله تعالى وأما لأنه إنما يفيد تكثير الفريضة مع إمكان تحصيل المطلوب بدون ذلك واستين ذلك فيما فرض من الأمثلة **قوله** **﴿**كأخوة من أم ومثلها من أب وزوج مات الزوج عن ابن وبنتين**﴾** هذا هو المثال الذي أشرنا إليه والفريضة الأولى فيه من اثني عشر والثانية من أربعة أما كون الثانية من أربعة فظاهر وأما كون الأولى من اثني عشر فإنا

لا تنقسم على خمسة ولا وفق فاضرب الخمسة في الستة تبلغ ثلاثين ومنها تصح الفريضة
ولو كانت المناسبات أكثر من فريضتين أما بأن يموت وارث آخر في طبقة الاول (متن)

نطلب أقل عدد له نصف وثلاث وثلاثة نصف وما هو الاثنا عشر للزوج منها ستة وبين هذه
الستة التي هي سهم الزوج وفريضة التي هي أرملة توافق بالنصف فنضرب وفق الفريضة وهو اثنان
في اصل الفريضة وهو اثنا عشر فالحاصل أربعة وعشرون للزوج نصفها اثنا عشر مقسومة على ورثة
الابن ستة ولبنت ستة وكل من كان له من الفريضة الاولى قسط أخذه مضروباً في اثنين الذي هو
الوفق المضروب في اصل الفريضة ولو ضربنا وفق النصيب في أصل الفريضة كان الحاصل ستة وثلاثين
لا ينقسم نصفها على ورثة الزوج كما تقدم التنبية عليه ومثال التوافق بالمعنى الأعم ما اذا تركت زوجها
وأخوين من أم وأخاً من أب ثم مات الزوج عن أب وابن فإن الفريضة الاولى من ستة للزوج منها
ثلاثة لا تنقسم على ورثته والفريضة الثانية من ستة أيضاً وبين الثلاثة التي هي نصيب الزوج وفريضة
أعني الثانية التي هي ستة توافق بالثلاث ف ضربنا وفقاً أي ثلثها وهو اثنان لا وفق النصيب لأنه واحد
في أصل الفريضة فبلغ الحاصل اثني عشر ومنه تصح الفريضة ﴿ قوله ﴾ ﴿ لا تنقسم على
خمس ﴾ هي سهام ورثة الزوج وهم الابن والبنت ﴿ قوله ﴾ ﴿ ومنها تصح الفريضة ﴾ وذلك
لان سهم الزوج منها خمسة عشر لكل من الابنين ستة ولبنت ثلاثة ولكلالة الأم عشرة لكل واحد
خمس وللواحد الذي هو كلالة الاب خمس وفي (السرائر) اطلق الحكم بضرب الفريضة الثانية في
الفريضة الاولى من دون نظر الى وفق بالمعنى الأعم أو الاخص قال فان اقسمت قد صحت المستثنان
وان لم تصح فاضرب جميع سهام المسئلة الثانية في سهام المسئلة الاولى ولم يقيد ذلك بصورة تباين
الفريضة والنصيب فتأمل ومثله صنع في الوسيلة ﴿ قوله ﴾ ﴿ في طبقة الاول ﴾ الاول هنا عبارة
عن الوارث لا عن الميت فالمراد في طبقة الوارث الاول وذلك بأن يكون من ورثة الميت الاول وتوضح
ذلك في عنوان المثال (فتقول) لو تركت زوجها وأخاً من أب وأخوين من أم ثم مات الزوج عن ابنين
وبنت كما تقدم من المثال وقد صحت الفريضة فيه بعد العمل من ثلاثين فاذا فرضنا ان الاخ من
الاب الذي هو في طبقة الوارث الاول أي في طبقة الزوج مات وما ترك سوى أخويه هذين اللذين
من الأم فالفريضة اثنان وقد علمت أن نصيبه من الثلاثين خمسة وبينهما تباين فاضرب اثنين في
ثلاثين ومنها تصح المسائل الثلاث والضابط فيما اذا تكثرت المناسبات احد أمرين (الاول) ما أشار اليه
المصنف وهو أن نجعل المبلغ الذي تصح منه المستثنان أو المسائل مقام المسئلة الاولى ونجعل الثلاثة
أو الاربعة مقام المسئلة الثانية في العمل وهكذا فلو صحت اربع مسائل مثلاً ثم جاءك خامسة
جعلت ما صحح المسائل الاربعة بمنزلة ما تصح منه المسئلة الاولى لو كان أولى فقط وجعلت ما تصح
منه الخامسة بمنزلة ما تصح منه الثانية وتظر ما بين سهم الميت الخامس مما صح منه الاربع وما
صحت منه الخامسة من النسب فان كان التباين ضربت المسئلة الخامسة في جميع ما صحت
منه المسائل الاربع وان كان التوافق ضربت وفق من المسئلة الخامسة في جميع ما صحت منه
المسائل الاربع وهكذا ولقد اطنبنا روماً للإيضاح (الأمر الثاني) ان تصحح كل مسألة برأسها
فكل ميت ثان أو ثالث أو ما زاد ان اقسم نصيبه على مسئلته أعني ورثته بصحة طرحت مسئلته

أو من وراث وورثة الاول فان اتقسم نصيب الثالث على ورثته على صحة والاصح ما تقدم وكذا لو مات رابع فزاد ولنوردهنا مثالين ذكرهما بعض علمائنا (الاول) رجل خلف ابوين وثلاث زوجات وابنين وبنثا وخنتى مشكلا امره واحدى زوجاته هي أم البنت وابن واحد من ابنيه وأوصى لاجنبي بمثل ما لآيه الا نصف ما يبقى من الثلث بعد اخراج نصيبه من الثلث ولا آخر بمثل ما لآمه الا ثلث ما يبقى ولا آخر بمثل ما لابن واحد الا سدس ما يبقى ثم وقع الهدم على الابن الذي له أم وعلى أمه التي هي احدى الزوجات المذكورة وعلى بنت الابن وخلفوا المذكورين ومات الابن الآخر وخلف ثلاثة بنين وقد اقر احدهم بزوجة له وابنة منها وماتت الزوجة الثانية ايضا وخلفت ابن ابن اخيها لا ييها الذي هو ابن ابن اختها لا أمها والذي هو ابن بنت اختها لا ييها والذي هو ابن بنت اخت أخرى لا ييها ايضا وماتت الزوجة الثالثة ايضا وخلفت زوجا وعمما وعممة وافر الزوج انها قد اوصت لاجنبي بثلث مالها ثم مات وخلف بنتين ولم يخلف غير المتوفي الاول تركه فاصل المال (الفريضة خل) مائة وثمانون للاب اربعة وعشرون وللأم اربعة وعشرون وللزوجات ثمانية عشر ولكل ابن اربعة وعشرون وللبنت اثنا عشر وللخنتى ثمانية عشر وللعمسى له الاول ستة والثاني اثنا عشر والثالث ثمانية عشر (متن)

ونظرت في البواقي فمن كان بين نصيبه ومسته توافق رددت مستله الى وقها وحفظته وان لم يكن توافق حفظت المسئلة بتمامها ثم تنسب المحفوظات بعضها الى بعض فتكتفي من المتداخلين بالاكتر وتضرب المتباينات بعضها في بعض والوفق من التوافقات ثم تجمع الحاصل وتضربه في أصل المسئلة الأولى ولنوضح ذلك بالتمثيل (فقول) مات رجل وترك زوجته وثلاثة اخوة من جهة ثم مات أحدهم عن ابنين وبنت والثالث عن ابن وبنت الأولى من اربعة والثانية من اثنين والثالثة من خمسة والرابعة من ثلاثة والمسائل تباين الانصاء وماعدا الاولى تباين تضرب بعضها في بعض تبلغ ثلاثين تضربها في اربعة وهي المسئلة الاولى تبلغ مائة وعشرين ومنها تصح المسائل باجمها **قوله** (أو من وراث وورثة الاول) أي نحصل الكثرة بان يموت أحد من وراث وورثة الميت الاول كما اذا تركت زوجها وابنا ثم مات الابن عن بنت وابن وماتت البنت عن زوج وابن وتصح هذه من ستة عشر والامر ظاهر **قوله** قدس الله تعالى روحه **قوله** ولنوردهنا مثالين ذكرهما بعض علمائنا الاول رجل خلف ابوين الى آخره) هذا المثال الاول ذكره الامام نصير الملة والحق المحقق الطوسي طاب ثراه في رسالته في الفرائض وجعله علامة كان وعد بها في مطلع الرسالة لاشتماله على أكثر أنواع الابواب المتقدمة وعلى الوصية والاقرار والاستثناء فيه من الباقي لا من أصل المال وقد سلف للمصنف رحمه الله الفرق بين الأمرين في الوصايا ومعركة القسمة في هذا المثال تتوقف على معرفة الجبر والمقابلة والمعادلة فلا بد من الإشارة الى بيانها في الجملة اما الجبر فهو تكيل الناقص والزيادة على المقابل فنحن في هذا المثال كما يأتي الشئ انصاء السته اسهم ستة تامة وجعل المادل وهو ثمانية عشر اربعة وعشرين انما هو جعل الجبر تمنا الناقص وزدنا مثلي ذلك على المقابل وأما المقابلة فهي أسقاط الاجناس المتباينة في

ثم تقسم الاربعة والعشرين التي هي لابن المهدوم عليه (متن)

الطرفين لتحصيل المعادلة فاسقاط ثلاثة انصباء المال واسقاط مقابلها من تسعة انصباء الورثة كما يأتي في هذا المثال انما هو بعمل المقابلة فاذا حصلت المقابلة حصلت المعادلة وهي اما بين جنس ورجس واما بين جنس ورجس كما قرره في فقه (اذا تمهد هذا) فنقول ان مسئلة الورثة الاول اربعة وعشرون حصله من ضرب مخرج الثمن نصيب الزوجات في نصف مخرج السدس لمكان التوافق بين الستة والثمانية للابوين ثمانية وللزوجات الثمن ثلاثة ولكل من الابنين اربعة وللبنت اثنان وللختى ثلاثة ثم ان مقتضى الوصية ان كل ثلث يشتمل على نصيب ابن وستة اسهم لانه فرض ان الباقي بعد اخراج نصيب الاب الذي هو اربعة ومثله نصيب الأم والابن له نصف وثلث وسدس وأقل عدد له ذلك انما هو الستة فكان المال ثلاثة انصباء وثمانية عشر سهما وسهام الورثة تسعة انصباء الالسة اسهم تعدل ثلاثة انصباء المال والثمانية عشر سهما أما ان المال كذلك فلما عرفت وأما ان سهام الورثة تسعة انصباء الالسة اسهم فلان للابوين والابنين اربعة انصباء وللبنت نصف نصيب وللختى ثلاثة ارباع نصيب فها نصيب ورجع وللزوجات ثلاثة ارباع فاذا اضيف اليه الربع الفاضل عن نصيب الختى والبنت كان نصيبا تاما فحصل ان ما للبنت والختى والزوجات نصيبان تامان وهما مع الانصباء الالسة ستة وللموصى له ثلاثة انصباء الالسة اسهم مجتمعة من نصف وثلث وسدس فحصلت المعادلة بين ثمانية عشر سهما وبين ستة انصباء الالسة اسهم لاننا بعمل المقابلة كما قدم اسقطنا ثلاثة انصباء المال واسقطنا مثلها من تسعة انصباء الورثة فبقي من المال ثمانية عشر سهما ومن الانصباء ستة انصباء الالسة اسهم ثمانية عشر سهما تعدل ستة انصباء الالسة اسهم وبعمل الجبر نتم الستة انصباء الالسة اسهم فنجعلها ستة انصباء تامة ونضع مثل هذه الاسهم الستة على الثمانية عشر فنصير السهام اربعة وعشرين والانصباء ستة تامة فيحصل لكل نصيب اربعة اسهم فعلنا ان كل ثلث عشرة لانه نصيب وستة اسهم فالمال ثلاثون لكل من الابوين والابنين اربعة وللبنت اثنان وللختى ثلاثة وللزوجات ثلاثة وللموصى له الاول واحد فان الباقي من العشرة التي هي الثلث بعد اخراج نصيب الاب الذي هو اربعة ستة وله مثل نصيب الاب الا نصف الباقي فله اربعة الا ثلاثة وللموصى له الثاني اثنان فان له اربعة الا ثلث الباقي وهو اثنان وللثالث ثلثه فان له اربعة الا واحداً هو سدس الباقي ثم انا نضرب ستة في ثلثين لان نصيب الزوجة الثالثة يقسم ستة أقسام لانها خلفت زوجا وعماً وعمه ونصيب الثانية أيضاً يقسم ستة أقسام لانها خلفت ذا قرابات اربع لان المفروض ان أخاها لا يها تزوج بأختها لأنها فأولدها ابناً وتزوج أخوها لأنها باختها لا يها فأولدها بنتاً ثم تزوج ذلك الابن بهذه البنت فأولدها ابناً فكان هذا الابن ذا قرابات اربع فكان بمنزلة أخ وأخت لاب وأخ وأخت لأم وقد خلفت أيضاً ذا قرابة واحدة فهو بمنزلة أخت لاب فكان نصيب هذه الزوجة أيضاً يقسم على ستة أقسام ثلث نصيبها لكلالة الأم وثلثاه لكلالة الأب ارباعاً فلذي القرابات الاربع خمسة اسداس ولذي القرابة الواحدة سدس والحاصل من ضرب ستة في ثلاثين مائة وثلاثون لكل من الورثة والموصى له قطعه مضروباً في ستة فيكون للأب اربعة وعشرون الى آخر ما ذكره المصنف طاب ثراه

قوله ﴿ قلن الله تعالى روحه ﴾ ثم تقسم الاربعة والعشرون التي هي لابن المهدوم عليه

على ورثته فنصيب امه ستة وينتقل الى بنتها والباقي لبنته وينتقل الى جدي ايها
للذكر ضعف الانثى ثم تقسم الستة التي هي للزوجة المهدوم عليها على ورثتها فنصيب
بنتها اثنان وابنها المهدوم معها اربعة وينتقل منها اثنان الى جده وواحد الى جدته وواحد
الى اخته فيبلغ نصيب الجد ثمانية وثلاثين ونصيب الجدة احد وثلاثين ونصيب البنت
احدا وعشرين واما الاربعة والعشرون التي هي حصة الابن الاخر فنقسمها على ورثته
والمقر لها فيكون لكل ابن ثمانية وللابن المقر ستة وللزوجة المقر بها واحد ولبنتها واحد
وأما الستة التي هي حصة الزوجة الثانية فلذي القربات الاربع خمسة منها ولذي القربة
الواحدة واحد وأما الستة التي هي حصة الزوجة الثالثة فلزوجها ثلاثة منها واحد للموصى
له المقر به وواحد لكل بنت من بنتيه ولعمها اثنان ولعمتها واحد (الثاني) ماتت امرأة عن زوج
وثلاثة بنين وأوصت لاجني بمثل ما للزوج الا سدس المال ثم مات الزوج عن اخ لأم
واخوين واخت لاب واوصى لاجني بمثل ما للاخ من الأم الا ثمن المال ثم مات (متن)

على ورثته هذا الابن هو ابن الزوجة التي هي أم البنت والابن وورثة هذا الابن أمه وبنته لانا
نفرض انه مات أولا فيكون ترك بنتاً وأما فنصيب أمه من تركته ستة اربعة فرضاً واثنان رداً والباقي
لبنته فرضاً ورداً وينتقل نصيب هذه البنت الى جدي ايها اللذين هما أبو الميت للذكر ضعف الانثى
ثم انا نفرض موت الزوجة المهدوم عليها وتقسم نصيبها من الفريضة وهو ستة بين ابنها المهدوم عليه
وبنتها الحية التي لم يهدم عليها فلبنت من الستة اثنان وللابن اربعة تنتقل منه الى ورثته فينتقل منها
اثنان الى جده وواحد الى جدته وواحد الى اخته ولم نفرض موت بنت الابن لانها لا مال لها فلا
فائدة في فرض موتها على القول بعدم الارث مما ورث منه فقد بلغ نصيب الجد ثمانية وثلاثين وذلك
لانه أخذ اربعة وعشرين أولاً أصالة وانتقل اليمن ابن ابنه المهدوم عليه اثنا عشر بتوسط بنته وانتقل
اليه اثنان من الزوجة بتوسط ابنها المهدوم عليه وبلغ نصيب الجدة احد وثلاثين اربعة وعشرون منها
أصالة كما في الجد ستة من ابن ابنها المهدوم عليه بتوسط بنته وأخذ واحداً من الزوجة بتوسط
ابنها وبلغ نصيب البنت التي هي أخت الابن المهدوم عليه أحد وعشرين وذلك لان لها النصف
اثني عشر أصالة وحصل لها ستة انتقلت من أخيها الى أمها ثم اليها واثنان من أمها وواحد من
أمها الى أخيها ثم اليها **قوله** (فقسمها على ورثته والمقر لها) اما الورثة فهم بنوه الثلاثة
واما المقر لها فبالزوجة والبنت منها **قوله** (وللزوجة المقر بها واحد ولبنتها واحد) لما أقر بالزوجة
وجب ان يدفع لها الثمن أي ثمن ما في يده وهو واحد وكذا لما أقر ببنتها لزمه على المشهور ان يدفع
اليها ما فضل في يده عن ميراثه وأما هو واحد ولا يجب عليه ان يقاسمها كما تقدم يان
ذلك كله وكذا الحال في الزوجة الثالثة التي خلفت زوجها وصها وصتها وأقر الزوج بأنها أوصت لأجنبي
ثلث مالها فانما على الزوج أن يدفع ما فضل في يده وهو واحد فيبقى اثنان لكل بنت من بنتيه واحد
كما ذكر المصنف طاب ثراه **قوله** (قدس سره) (الثاني) ماتت امرأة عن زوج وثلاثة بنين
وأوصت لأجنبي بمثل ما للزوج الا سدس المال الى آخره لم أضرب عن أورد هذا المثال وأنه قد

الاخ للأم عن زوجة وسبع بنات وأوصى لأجنبي بمثل مالا حدى البنات الا نصف سبع المال أصل الفريضة اربعة للزوج سهم ولكل ابن سهم وتضيف اليها للأجنبي سهما تصير خمسة تضربها في مخرج السدس تصير ثلاثين تعطى الزوج السدس المستثنى خمسة اسهم ولكل ابن خمسة يبقى عشرة تقسم على خمسة للموصى له سهران ولكل وارث سهران فلكل ابن سبعة وكذا الزوج وسهام ورثة الزوج ستة لآخيه من الأم سهم ولكل أخ من الاب سهران وللأخت سهم وتضيف اليها سهم الموصى له تصير سبعة وتضربها في مخرج الثمن تصير ستة وخمسين سهما وسهام مورثهم الثاني سبعة من ثلاثين تضربها في ثمانية تصير ستة وخمسين سهما فاضرب أصل سهام الورثة الاولى وهي ثلاثون في ثمانية اسهم تكون مائتين وأربعين لكل ابن ستة وخمسون وللموصى له ستة عشر وللزوج الموروث الثاني ستة وخمسون ولآخيه لأمه الثمن المستثنى سبعة اسهم ولكل أخ من الاب اربعة عشر وللأخت سبعة ويبقى اربعة عشر تنقسم على سبعة للموصى له والورثة لكل منهم سهران فلكل أخ للاب من الاصل والمستثنى ثمانية عشر وللأخت تسعة وللأخ من الأم تسعة وللموصى له سهران ثم سهام ورثة هذا الاخ من الأم ثمانية للزوجة سهم ولكل بنت سهم وتضيف اليها للأجنبي سهما تصير تسعة (متن)

اشتمل على مناسحات ووصايا فيها استثناءات من اصل المال لا من الباقي والقاعدة فيما اذا أوصى بمثل نصيب وارث الاجزاء معياً ان تبسط المسئلة اولاً على سهام صحاح ثم تضيف اليها للموصى له مثل سهام من أوصى له بمثله وتضربها في مخرج المستثنى وتعطي لكل من استثنى له من نصيبه ما استثنى وتعطي كل واحد من باقي الورثة بحساب ذلك من المستثنى وما بقي تقسمه على جميع سهام الورثة وسهام الموصى له لكل واحد بقدر سهامه وهنا جريتنا على هذه القاعدة لانه لما كان أصل الفريضة اربعة كما هو ظاهر أضفنا اليها للأجنبي الموصى له سهما فصارت خمسة ثم ضربناها في مخرج السدس لان كان هو المستثنى فكان الحاصل ثلاثين فأعطينا الزوج السدس المستثنى وهو خمسة اسهم ولكل ابن خمسة فبقي عشرة قسمناها على خمسة للموصى له سهران ولكل وارث سهران فحصل للزوج سبعة وكذا لكل ابن وحصل للأجنبي سهران لانا اذا استثنينا سدس المال وهو خمسة من نصيب الزوج وهو سبعة كان الباقي اثنين هما للأجنبي والكل ظاهر مما تقدم في الوصايا وقد أوضح المسئلة المصنف طاب ثراه بما لا مزيد عليه الا أن في بعض عبارته ما لعله مظنة خفاء فينبغي التنبيه عليه فقوله تضربها في مخرج الثمن الوجه فيه انه مستثنى ومراده بمورثهم الثاني الميت الثاني أعني الزوج وقد حصل له من أصل المال أعني الثلاثين سبعة وقوله فاضرب سهام الورثة الاول يريد ان ذلك اذا أردت تصحيح الفريضتين وانما تضربها في ثمانية لمكان التوافق بين نصيب الميت الثاني أعني الزوج والفريضة الثانية أعني ستة وخمسين بالسبع أعني ثمانية وهو التوافق بالمعنى الاعم وقوله للأخت سبعة يريد للأخت للاب وقوله تقسم على

تضربها في مخرج نصف السبع اربعة عشر تكون مائة وستة وعشرين سهما وسهام هذا الموروث تسعة من مائتين واربعين سهما وتضربها التسعة في اربعة عشر تبلغ مائة وستة وعشرين سهما فاضرب اصل سهام الورثة الاولى وهي مائتان واربعون في اربعة عشر تكون ثلاثة الاف وثلثمائة وستين لكل ابن في الطبقة الاولى من هذه الجملة سبع مائة وارسة وثمانون سهما وللموصى له معهم مائتان واربعة وعشرون وللزوج سبع مائة واربعة وثمانون ثم لكل واحد من الاخوين للاب مائتان واثنان خمسون وللأخت مائة وستة وعشرون وللموصى له معهم ثمانية وعشرون وللأخ من الأم مائة وستة وعشرون ثم لكل واحدة من بنات هذا الاخ وهو الموروث الثالث وزوجته نصف سبع المستثنى تسعة اسهم يبقى اربعة وخمسون تقسم على تسعة للورثة والموصى له فلكل بنت وللزوجة ستة وللموصى له معهم ستة فله مثل احدهن الا نصف سبع المال ونصف سبع المال تسعة اسهم ﴿الفصل الثامن﴾ في معرفة سهام الورثة من التركة وفيه طرق (مثنى)

سبعة انما كانوا سبعة وهم خمسة لان الموصى له واحد والورثة بمنزلة ستة لان الاخوين للاب بمنزلة اربعة لمكان السهام والاخ للأم والأخت للاب اثنان فكانوا بملاحظة السهام بهذا الاعتبار سبعة لكل أخ اربعة فالحاصل له من الاصل والمستثنى ثمانية عشر ﴿قوله﴾ ﴿في مخرج نصف السبع﴾ مخرج نصف السبع اربعة عشر تضرب التسعة فيه لاستثنائه ﴿قوله﴾ ﴿فاضرب اصل سهام الورثة الاولى وهي مائتان واربعون في اربعة عشر﴾ الاولى أن يقول الأول أو الأولى الا أن الأول شائع ذائع وان كان على غير القياس وانما تضرب الاصل في اربعة عشر التي هي تسع الفريضة الثانية لتوافق بينهما وبين نصيب الثالث من الثانية بالتسع فيكون الحاصل ثلاثة آلاف وثلثمائة وستين لكل واحد من الورثة في الطبقة الاولى قسمة مضروبا في اربعة عشر ﴿قوله﴾ ﴿نصف سبع المستثنى﴾ المستثنى مائة وستة وعشرون وسبعة ثمانية عشر ونصف سبعة تسعة ﴿قوله﴾ ﴿فله مثل احدهن﴾ أي له خمسة عشر الا تسعة فالباقي له ستة ﴿الفصل الثامن في معرفة سهام الورثة من التركة﴾ عقد هذا الفصل لمعرفة قسمة التركات ومعرفة نصيب كل فرد من كل فريق ومنه يعلم نصيب كل فريق وهذا انما يكون بعد تصحيح المسئلة وتقدير الانصاء بما تقدم في الفصل السادس قال في (الدروس) قسمة التركات ثمرة الحساب في الفرائض فان المسئلة قد تصح من الف والتركة درهم فلا يبين ما يصيب كل وارث الا بعمل آخر وبيانه بهذه الطرق ونحوها وليعلم ان التركة ان كانت عقارا فهو مقسوم على ما صحت منه المسئلة ولا يحتاج الى عمل آخر وربما وضع النصيب مع ذلك زيادة على ما صحت منه وان كان مما يعد أو يكال أو يوزن أو يذرع احتيج الى عمل يبين نسبة حق كل واحد من الاصل هذا وليعلم ان هذا الفصل كما يستفاد منه معرفة قسمة التركات على الورثة كذلك يستفاد منه معرفة قسمة التركات بين الغرماء في قضاء الديون والضابط في ذلك على الطريق الثالث لكونه عام النفع في النسبة الظاهرة والخفية ان يجعل دين

(الاول) انسب سهام كل وارث من الفريضة فنخذ له من التركة بتلك النسبة فما كان فهو نصيبه كزوج وابوين الفريضة من ستة للزوج ثلاثة وهي نصف التركة فتأخذ من التركة نصفها وللأم سهمان هي الثلث فلها ثلث التركة وللأب سهم وهو سدس فله سدس التركة (متن)

كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل وتجعل مجموع الديون بمنزلة التصحيح ونتم العمل كما هو الشأن في الورثة فلو مات شخص ولشخصين عليه دين لاحدهما عشرة دنائير وللآخر خمسة فاذا جمعنا الدينين صار المجموع خمسة عشر وهذا بمنزلة التصحيح ولنفرض ان التركة في هذه المسئلة ثلاثة عشر فنضرب دين من له عليه عشرة في كل التركة فالحاصل مائة وثلاثون ثم نقسم المبلغ على كل التصحيح المفروض وهو خمسة عشر فالخارج وهو ثمانية وثلثان نصيب من له عليه عشرة ثم تضرب دين من له عليه خمسة في كل التركة فيكون خمسة وستين ثم نقسم المبلغ على كل التصحيح المفروض فالخارج وهو أربعة وثلث نصيب من له عليه خمسة في كل التركة فيكون خمسة وستين ثم نقسم المبلغ على كل التصحيح المفروض فالخارج وهو أربعة وثلث نصيب من له عليه خمسة فجمعنا الانصاء صارت ثلاثة عشر هذا ان لم نلاحظ النسبة بين التركة والتصحيح المفروض كما هو الشأن وان لحظناها فلنفرض ان تركة الميت في هذه المسئلة تسعة دنائير ثم انا طلبنا القسمة بين التصحيح المفروض أي خمسة عشر وبين التركة فوجدناها الموافقة بالثلث فضربنا دين من له عشرة دنائير على الميت في وفق التركة أي ثلثها وهو ثلاثة صار ثلاثين ثم قسمنا المبلغ على وفق التصحيح وهو خمسة فالخارج وهو ستة نصيب صاحب العشرة وضربنا دين من له خمسة دنائير على الميت في وفق التركة فيكون خمسة عشر ثم نقسم المبلغ على وفق التصحيح فالخارج وهو ثلاثة نصيب من له خمسة وكذا لو كانت التركة في هذه الصورة خمسة يكون بين التركة والتصحيح المفروض موافقة بالخمس بالمعنى الأعم فنضرب دين صاحب العشرة في خمس وهو واحد فيكون عشرة ونقسمه على خمس التصحيح المفروض وهو ثلاثة فالخارج وهو ثلاثة وثلث نصيبه ثم نضرب دين صاحب الخمسة في وفق التركة فيكون خمسة فاذا قسمناها على وفق التصحيح المذكور فالخارج وهو واحد وثلثان نصيبه فاذا جمعنا الانصاء صار خمسة وهو المطلوب ~~سبحه~~ قوله ~~سبحه~~ قدس الله تعالى روحه (الاول انسب سهام كل وارث الى آخره) هذا الطريق كما قالوا اسهل الطرق وأوضحها اذا ظهرت النسبة وحاصله ان تنسب سهام كل وارث من الفريضة التي صححتها وقدرت انصائها وتأخذ له من التركة بمقدار تلك النسبة فان كان نصيبه النصف أخذت له من التركة نصفها بالقدر أو المدد أو غيرها أياما كانت التركة وبأي مقدار وعدد كانت فهذا الطريق جار في جميع اصناف التركة عقارا كان أم غيره وتسهل النسبة بارجاع التركة الى الاعداد ان خالفها كالمقار والرقيق ومنفعة الرقيق وربما افتقر الى ضرب التركة في الفريضة كأن تكون التركة فيما مثل المصنف رحمه الله خمسة فنضربها في الستة وهو في الحقيقة تجزئة لكل من الخمسة اجزاء ومثل ما مثل به المصنف طاب ثراه مما اتضحت فيه النسبة ما اذا ترك زوجه وابوين لانا اذا صححنا الفريضة من اثني عشر بضرب وفق الاربعة في الستة كان للزوجة ثلاثة هي ربع الفريضة فتعطي ربع التركة وللأم أربعة هي ثلث الفريضة فتعطي ثلث التركة وللأب خمسة هي ربع وسدس فيعطي ربع التركة وسدسها ومع ذلك قد لايسهل استخراج هذه القسمة الا بضرب التركة كما اذا كانت التركة خمسة دنائير والفريضة بحالها فانه يحتاج

(الثاني) ان تقسم التركة على الفريضة فما خرج بالقسمة ضربته في سهام كل واحد فما بلغ فهو نصيبه كما لو كانت التركة أربعة وعشرين والفريضة ستة كما تقدم فاذا قسمت التركة على ستة خرج أربعة لكل سهم تضرب الخارج وهو أربعة سهام في كل وارث فما بلغ فهو نصيبه فاذا ضربت أربعة في ثلاثة نصيب الزوج بلغ اثني عشر ديناراً فهي نصيبه فتضرب أربعة في واحد نصيب الاب يكون أربعة وفي اثنين نصيب الأم تصير ثمانية (متن)

الى ضرب الخمسة في عدد سهام الفريضة كما قدمنا فيما مثل به المصنف رحمه الله فتكون ستين فتجعل الخمسة ستين جزءاً كل دينار من ذلك اثنا عشر جزءاً فللزوجة خمسة عشر جزءاً هي دينار وربع وللأم عشرون جزءاً هي دينار وثلاثة دنانير والاب خمسة وعشرون جزءاً هي ديناران ونصف سدس دينار قوله ~~قدس الله تعالى روحه~~ (الثاني ان تقسم التركة على الفريضة الى آخره) هذا الطريق أسهل اخراجاً للمطلوب من الاول عند خفاء النسبة وسهولة القسمة وقد بين طالب ثراه ما اذا زادت التركة فيه عن الفريضة واما اذا قصت فكما اذا كانت الفريضة ستة كما في مثال المصنف والتركة ثلاثة فانها اذا قسمت على الفريضة فلكل سهم نصف دينار فتضرب نصف دينار في سهام الزوج وهي ثلاثة يكون ديناراً ونصفاً وتضرب نصف دينار في سهم الاب وهو واحد فيكون له نصف دينار وتضرب نصف دينار في سهام الأم وهما اثنان فيكون واحداً وان شئت قلت تنسب التركة أعني الثلاثة الى الفريضة أعني الستة فلما نسبناها اليها وجدناها نصفها فلزوج نصف ثلاثة والاب نصف واحد وللأم نصف اثنين وكذا الحال فيما ضربناه نحن من المثال أعني ما اذا ترك زوجة وأبوين فالفريضة كما علمت من اثني عشر فاذا قلنا ان التركة ستة دنانير قسمناها على الفريضة فلكل سهم نصف دينار فتضرب نصف دينار في سهام الزوج وهي ثلاثة يكون ديناراً ونصفاً وتضرب نصف دينار في سهام الأم وهي أربعة فيكون الحاصل لها دينارين وتضرب نصف دينار في سهام الاب وهي خمسة تكون دينارين ونصفاً ومثله لو كانت التركة في المثالين عشرة دنانير كما مثل به في المسالك ويجوز ان توافق التركة والفريضة كما اذا كانت الفريضة كما في مثال المصنف رحمه الله والتركة ثمانية ان تضرب السهام أي سهام كل وارث بانفراده لاسهام الفريضة جميعاً في وفق التركة وقسم الحاصل على وفق الفريضة فتضرب ثلاثة أسهم نصيب الزوج في أربعة وفق الثمانية فالحاصل اثنا عشر تقسمها على ثلاثة فالخارج لكل واحد من الثلاثة أربعة هي نصيب الزوج من التركة التي هي ثمانية وتضرب في الأربعة أيضاً اثنين نصيب الأم يكون الحاصل ثمانية تقسمها على ثلاثة وفق الفريضة فالخارج اثنان وثلثان هو نصيب الأم من التركة وتضرب في الأربعة أيضاً سهم الاب فالحاصل أربعة اذ لا ارتفاع فنقسم الأربعة على ثلاثة فالخارج واحد وثلث هو نصيب الاب وان شئت قسمت وفق التركة على وفق الفريضة وضربت الخارج في السهام ففي المثال قسمنا الأربعة على الثلاثة وضربنا واحداً وثلثاً في ثلاثة حصل أربعة وضربنا واحداً وثلثاً في اثنين حصل اثنان وثلثان للأم وضربناهما أي الواحد والثلث في واحد حصل واحد وثلث للاب وان كان وفق التركة أقصى نسبته الى وفق الفريضة وأخذت بتلك النسبة من السهام فان كانت التركة في المثال أربعة كان لكل ثلاثة نصيبه

(الثالث) التركة ان كانت صحاحا فاضرب ما حصل لكل وارث من الفريضة في التركة فما حصل فاقسمه على العدد الذي صحت منه الفريضة فما خرج فهو نصيب الوارث كزوجة وابوين والتركه عشرون والفريضة اثنا عشر للزوجة ثلاثة تضربها في عشرين تبلغ ستين تقسمها على اثني عشر تخرج خمسة فللزوجة خمسة دنائير وللأم أربعة تضربها في عشرين تبلغ ثمانين تقسمها على اثني عشر تخرج ستة وثلاثان فيكون للأم ستة دنائير وثلاثا دينار وللاب خمسة تضربها في عشرين تصير مائة تقسم على اثني عشر تخرج ثمانية وثلاث فيكون للاب ثمانية دنائير وثلاث دينار (مقن)

فتدبر في المقام - قوله - قدس الله تعالى روحه (الثالث التركة ان كانت صحاحا الى آخره) هذا الطريق هو المستعمل بين ضميمين لكونه عام النفع لشموله النسب المتقاربة والمتباعدة أي الظاهرة والخفية وقد حكم المصنف طاب ثراه كغيره بأن العمل فيه ان تضرب ما حصل لكل وارث من الفريضة في التركة من دون ملاحظة النسب بين الفريضة والتركه ولا بين نصيب الوارث والتركه تسهلا للعمل وان لحظتها وجريت على القانون استقام العمل كما تقدمت الاشارة اليه في قسمه التركات بين القرماء على الديون وقد مثل المصنف رحمه الله لما زاد مضروب التركة فيه على الفريضة وكذا الحال ما اذا تركت زوجا وابوين وبنات والتركه عشرة دنائير فانك تأخذ سهم البنت وهو خمسة وتضربه في التركة يبلغ خمسين تقسمها على اثني عشر فالخارج أربعة وسدس وتضرب سهام الابوين وهو في أربعة في عشرة تبلغ أربعين تقسمها على اثني عشر يخرج ثلاثة وثلاث وتضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في عشرة تبلغ ثلاثين تقسمها على اثني عشر يخرج اثنان ونصف وعلى هذا القياس لو كانت التركة خمسة فانك تضرب فيها سهام البنت وهي خمسة فتبلغ خمسة وعشرين تقسمها على اثني عشر فيخرج اثنان ونصف هو نصيبها وكذا الحال في الزوج والابوين ومثله لو كانت التركة عشرين والامر ظاهر وان قص مضروب التركة عن الفريضة تارة وزاد أخرى فمثل ما اذا خلف ثلاث زوجات وابوين وابنين وبنات والتركه اثنا عشر فان الفريضة حينئذ من أربعة وعشرين ينكسر نصيب الأولاد على خمسة ولا وفق فنضربها في الاصل فيكون مائة وعشرين فسهام كل زوجة خمسة فنضربها في التركة التي هي اثنا عشر تكون ستين دينارا تقسمها على مائة وعشرين فالخارج نصف دينار فهو نصيب كل زوجة وسهام كل من الابوين عشرون فنضربها في اثني عشر يكون مائتين وأربعين تقسمها على مائة وعشرين يخرج ديناران فهو نصيب كل واحد منهما وسهام كل ابن ستة وعشرون فنضربها في اثني عشر يكون ثلثمائة واثني عشر دينارا تقسمها على مائة وعشرين يخرج ديناران وثلاثة أخماس دينار لكل ابن وللبنت دينار وثلاثة أعشاره وأما اذا قص المضروب عن الفريضة تارة ومائلها أخرى وزاد عليها مرة كذلك فمثل ما اذا ترك زوجة وابوين وكانت التركة ثلاثة دنائير فالفريضة من اثني عشر فنضرب فيها ثلاثة نصيب الزوجة فالخاصل تسعة فاذا قسمناها على الاثني عشر حصل للزوجة ثلاثة ارباع دينار ثم نضرب في الثلاثة أربعة نصيب الأم فالخاصل اثنا عشر تقسمها على اثني عشر فلاأم دينار ثم نضرب في الثلاثة خمسة فيحصل خمسة عشر

وان كان في التركة كسر فابسط التركة من جنسه بان تضرب مخرج الكسر في التركة ثم تضيف الكسر الى المرقع وتعمل ما عملت في الصحاح فما اجتمع الوارث قسمته على ذلك المخرج فلو كانت التركة عشرين دينارا ونصفا فابسطها انصافا تكون أحدا وأربعين فاعمل كما عملت في الصحاح فما خرج لكل وارث من العدد المبسوط فاقسمه على اثنين فما خرج نصيبا للواحد فهو نصيب الواحد من الجنس الذي يريد ولو كان الكسر ثلثا فاقسم التركة اثلاثا وهكذا الى العشر (من)

فالأب دينار وربع قوله قدس الله تعالى روحه (فان كان في التركة كسر فابسط التركة من جنسه بان تضرب مخرج الكسر في التركة ثم تضيف الكسر الى المرقع) يريد انك تضرب مخرج الكسر في صحاح التركة دون كسرها بدليل قوله ثم تضيف الكسر الى المرقع فتضرب في المثال اثنين في عشرين ثم تضيف الواحد وهو الكسر الى المجتمع وهو أربعون يكون واحدا وأربعين ولو ضربت المخرج في الكسر والصحاح ابتداء حصل المطلوب لكنك تستغني عن اضافة الكسر مرة أخرى وان تعدد الكسر ضربت فيها المخرج المشترك وأضفت الكسرين أو الكسور الى المرقع فهو حاصل البسط ثم بعد هذا تعمل ما عملت في الصحاح من ضرب سهم كل وارث في التركة وقسمه المضروب على الفريضة الا انك هنا تزيد شيئا وهو انك تقسم ما اجتمع للوارث بعد العمل على مخرج الكسر فان كان نصفاً قسمته على اثنين كما في المثال فالخارج هو المطلوب ففي هذا المثال تضرب ثلاثة نصيب الزوجة في واحد وأربعين تبلغ مائة وثلاثة وعشرين فاذا قسمناها على اثني عشر خرج عشرة وربع فتقسمها على اثنين فالخارج خمسة وثمانون فالزوجة خمسة دنانير وثمان دنانير ونضرب أربعة نصيب الام في واحد وأربعين تبلغ مائة وأربعة وستين فاذا قسمناها على اثني عشر خرج ثلاثة عشر وثلثان فتقسم ذلك على اثنين فالخارج ستة وثلثان ونصف ثلث ونضرب خمسة نصيب الاب في أحد وأربعين تبلغ مائتين وخمسة فتقسمها على اثني عشر فالخارج سبعة عشر ونصف سدس فتقسم ذلك على اثنين فالخارج ثمانية ونصف دينار وربع سدس دينار وذلك نصيب الاب من الديار فاذا جمعنا الجميع وأضفنا الكسور بعضها الى بعض كان الحاصل عشرين دينارا ونصفا ومثله ما لو تركت زوجا وأبوين وبنتا والتركة عشرة دنانير ونصف فاذا بسطتها من جنس الكسر صارت أحدا وعشرين فتعمل فيها العمل المذكور بأن تضرب سهام البنت وهي خمسة من اثني عشر في أحد وعشرين يبلغ مائة وخمسة فتقسمها على اثني عشر يخرج بالقسمة ثمانية وثلاثة أرباع تقسمها على اثنين يخرج أربعة وربع دينار وثمان دينار وتضرب سهام الابوين وهي أربعة في أحد وعشرين يبلغ أربعة وثمانين تقسمها على اثني عشر يخرج سبعة تقسمها على اثنين فالخارج ثلاثة ونصف فهو نصيبها من التركة ونضرب سهام الزوج في أحد وعشرين يبلغ ثلاثة وستين تقسمها على اثني عشر يخرج خمسة وربع تقسمها على اثنين فالخارج اثنان ونصف وثمان فاذا جمعنا الجميع وأضفنا الكسور بعضها الى بعض كان عشرة ونصفا هذا كله فيما اذا أهد الكسر فان تمدد كما لو كانت التركة في المثال الذي ذكره المصنف عشرين دينارا وربعاً وسدساً فكيفية العمل ان المخرج المشترك تبسطة انصاف أسداس لان التوافق بالنصف بين الستة والاربعة ويخرج نصف السدس

ولو كانت المسئلة عددا أصم فاقسم التركة عليه فان بقي مالا يبلغ ديناراً فابسطه قراريط فاقسمه وان بقي مالا يبلغ قيراطاً فابسطه حبات وأقسمه وان بقي مالا يبلغ حبة فابسطه ارزات وأقسمه وان بقي مالا يبلغ أرزاً فأنسبه بالاجزاء اليها وعليك بالتحفظ من الخطأ (متن)

اثنا عشر فنضرب اثني عشر في عشرين فالمرتفع مائتان وأربعون ثم تضيف اليها خمسة وهي الكسور أعني الربع والسادس لان ربع الاثني عشر ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة فحاصل البسط مائتان وخمسة وأربعون فاذا ضربنا سهام الزوجة في حاصل البسط بلغ سبعمائة وخمسة وثلاثين فنقسمها على اثني عشر فالخارج أحد وستون وربع قسم ذلك على اثني عشر مخرج الكسور فالخارج خمسة ونصف سدس دينار ونصف سدس ربع دينار وان شئت قلت الخارج خمسة دنائير وخمسة قراريط وأرزة وكذا الحال في الابوين ومثله ما لو كانت التركة عشرين دينارا وثلاثا وربما فانك تضرب الثلاثة في الاربعة فيبلغ اثني عشر تضرب ذلك في العشرين دينارا ثم تضيف الى المرتفع سبعة هي الكسور المذكورة وهكذا القياس **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿** ولو كانت المسئلة عددا أصم فاقسم التركة عليه **﴾** قد عرفت ان العدد الاصم هو الخالي من الكسور التسعة المنطقية كأحد عشر وثلاثة عشر فاذا كانت الفريضة كذلك كما لو ترك أربعة بنين وثلاث بنات ففريضتهم أحد عشر فان كانت التركة مائة أو زائدة بدينار مثلاً كما اذا كانت في المثال اثني عشر فلا حاجة الى البسط بل يجعل لكل سهم ديناراً على الاول أو ديناراً وجزاً من أحد عشر جزءاً من دينار على الثاني فلكل ابن ديناران وجزآن من أحد عشر جزءاً من دينار ولبنات دينار وجزء كذلك **قوله** قدس الله تعالى روحه **﴿** فان بقي مالا يبلغ ديناراً فابسطه قراريط واقسمه الى آخره **﴾** أي فان بقي بعد القسمة مالا يبلغ ديناراً كما لو كانت التركة أحد عشر دينارا وثلاثة أرباع دينار فابسط كسر الدينار قراريط فالضهير راجع الى ما التي هي عبارة عن الكسر وضهير اقسامه راجع الى الحاصل من البسط أي اقسام الحاصل من البسط على الفريضة أو الى ما بتقدير فاقسم الكسر المبسوط قراريط ولو انث ضمير اقسامه حتى يكون راجعاً الى القراريط لكان أولى ولا بد قبل العرض للبسط والقسمة على الفريضة من العلم بأن الدينار عشرون قيراطاً والقيراط ثلاث حبات والحبة أربع أرزات وليس بعد الارزة اسم خاص والارزة حبتان من الحردل البري وأما الطسوج كسفود فحبتان ونصف فهو عشر ارزات (واعلم) انه متى امكنت القسمة الى القراريط والحبات والارزات فلت وان كان العدد منطقاً كذي الكسر المستقيم بل ينبغي ان يفعل ذلك في الدينار الكامل والدنائير لان كان البسط أعون على الضبط كما اذا كانت التركة في البنين الاربعة والبنات الثلاث عشرين ديناراً فانما اذا قسمناها على أحد عشر بقي تسعة فاذا بسطناها قراريط بلغت مائة وثمانين فنقسمها عليه يخرج ستة عشر ويبقى أربعة نبسطها حبات ولا يخفى أنك اذا قلت لكل سهم دينار وستة عشر قيراطاً وحبة وأربعة اجزاء من أحد عشر من أرزة كان أضبط من أن يقال دينار وتسعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من دينار بل ربما دعت الحاجة الى القراريط وما بعدها وان كان العدد منطقاً (اذا تمهد هذا) فلتبين ما أراد المصنف طالب تراه فنقول اذا بقي مالا يبلغ ديناراً والمسئلة عدد أصم كما اذا كانت التركة أحد عشر ديناراً وثلاثة ارباع دينار والورثة أربعة بنين وثلاث بنات فان الفريضة من أحد عشر فاذا أردت القسمة والضبط فابسط الثلاثة ارباع قراريط

واجمع ما يحصل لكل وارث فان ساوى المجموع التركة فالقسمة صواب والا فهي خطأ
 ﴿تذنب﴾ لو عين الورثة نصيب بعضهم في عين اقتسم الباقي الباقي على نسبة سهامهم الباقية
 فيأخذ الاب مع الابن تسمى الباقي بعد التعمين للزوج (متن)

تبلغ خمسة عشر قيراطاً لأنك قد علمت ان الدينار عشرون قيراطاً فالقسمة على احد عشريين أربعة
 ابطها حبات تبلغ اثني عشر لأنه قد قدم ان القيراط ثلاث حبات فالفاضل عن القسمة حبة ابطها
 أرزات فتكون أربع أرزات لكن الأربع لا تنقسم على احد عشر فتعتبرها بالجزء يكون الخارج لكل
 سهم أربعة أجزاء أرزاً فلكل سهم دينار وقيراط وحبة وأربعة أجزاء من أرزها ولكل من البنات
 دينار وقيراط وحبة وأربعة أجزاء من أرزها فإذا أردت ان تعلم صحة الحساب فاجمع الجميع أعني احد
 عشر ديناراً واحد عشر قيراطاً واحد عشر حبة وأربعة وأربعين جزءاً من أرزها فكل احد عشر
 جزءاً بأرزها فيكون المجموع أربع أرزات وذلك حبة فإذا ضمنتها الى الحبات كانت اثني عشر حبة
 وجعلتها أربعة قرايط فإذا ضمنتها الى الاحد عشر قيراطاً كان المجموع خمسة عشر قيراطاً وذلك ثلاثة
 ارباع دينار مع احد عشر ديناراً وذلك ما فرضناه من التركة ولو كانت البنون أربعة والبنات خمساً
 والتركة عشرون ديناراً فالقريضة ثلاثة عشر وهو عدد أصم تقسم عليه العشرين يفضل سبعة نبسطها
 قرايط يخرج بالقسمة عشرة قرايط لكل سهم ويفضل عشرة قرايط نبسطها حبات فتكون
 ثلاثين حبة تقسمها على ثلاثة عشر يخرج حبتان ويفضل أربع نبسطها أرزات فتكون ستة عشر
 تقسمها على ثلاثة عشر يفضل ثلاث أرزات تقسمها عليها بالاجزاء يخرج ثلاثة أجزاء من ثلاثة عشر
 جزءاً من أرزها ولكل بنت نصف ذلك وهو دينار وعشرة قرايط وحبتان وأربعة وثلاثة أجزاء من
 ثلاثة عشر جزءاً من أرزها وعلى هذا القياس ﴿قوله﴾ وأجمع ما يحصل لكل وارث فان
 ساوى المجموع التركة فالقسمة صواب والا فهي خطأ ﴿أي اذا أردت امتحان العمل لتعلم صحة
 الحساب فاجمع ما يحصل لكل وارث بعد العمل وهذا ضابط مفيد في هذه المسئلة وغيرها من مسائل
 الفرائض اذا قسمتها واحتمل الخطأ في الحساب أو القسمة فاجمع ما يحصل لكل وارث وضم بعضه
 الى بعض فان ساوى المجموع التركة أو السهام فالحساب صحيح أو القسمة والا فلا وقد علمت كيف
 امتحنا العمل في المثال الذي سلف فوجدناه صحيحاً ﴿قوله﴾ قدس سره ﴿تذنب لو عين الورثة
 نصيب بعضهم في عين اقتسم الباقي﴾ هذا التذنب في الخارج وهو ان يصطاح وارث مع باقي
 الورثة بمال معلوم ويخرج من اليين وكيفية العمل ان تصحح المسئلة أولاً ثم تطرح سهام ذلك الورث
 لذي صالح من التصحيح ثم قسم باقي التركة على سهام الباقيين كما لو ماتت امرأة وترك زوجها وأباًها
 وابناً فالمسئلة من اثني عشر وهي مستقيمة على رؤس الورثة فلو صالح الزوج على ما للزوجة في ذمته
 من المهر مثلاً وخرج من اليين على ان لا يكون له من باقي التركة شيء تطرح سهامه من التصحيح فيبقى
 تسعة تقسمها بين الاب والابن على نسبة سهامهما بأن تنسب نصيب كل منهما من التركة على تقدير
 ان يكون الزوج معها الى الباقي فيؤخذ منه بتلك النسبة فيأخذ الاب من الباقي تسمى الباقي لان
 نصيبه من الكل سهمان وهما بالنسبة الى الكل سدس والى الباقي تسمان وكذا لو صالح الاب على
 شيء من التركة وخرج من اليين فالمسئلة ايضاً من اثني عشر فإذا طرحنا نصيب الاب بقي عشرة

ثلاثة أسهم للزوج وسبعة للابن وكذا لو صالح الابن (وخرج نـ ل) وأخرج من الين لا تتغير المسئلة
بل تبقى من اثني عشر فاذا طرح نصيبه من التصحيح بقي خمسة للزوج ثلاثة وللأب اثنان
وقد وفق الله سبحانه وعظم شأنه لشرح جميع مسائل فرائض القواعد وقد أودعنا فيه بلفظ الله
تعالى جنان الفرائد وفوائد الزوائد فالحمد لله كما هو أهله الذي من علينا بالاسلام
وهدانا الى الايمان وعلما القرآن وخصنا بسيد المرسلين وخاتم النبيين وأهل
بيته الفر الميامين المطهرين المعصومين الذين أذهب الله عنهم
الرجس وطهرهم تطهيراً صلى الله عليه وعليهم صلوة لا يقوى على
احصائها سواء وله الحمد متعياً عليه ومبلغ رضاه ونسئله
سبحانه ان يجعل فرج ولي زماننا وان يرضى عن
امامية رواتنا وجميع مشايخنا وعلماؤنا على يد
مصنفه العبد الفقير الى الله الغني (محمد
الحواد) بن محمد بن محمد الحسيني
الحسيني العاملي عامله الله
بلفظه الخفي بمنه
وهكرمه وفضله
ورحمته

وفريغ منه ليلة الخميس الثامنة عشرة من شهر محرم الحرام عام الف ومائة وتسع وتسعين والحمد لله
أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وصلى الله على خير بريته محمد وأطاب عترته صلى الله عليهم أجمعين
(هذه) تمام صورة خط المصنف نور الله ضريحه آمين
وبه تم كتاب الفرائض والمواريث ويلىه كتاب القضاء والشهادات وقد وفق الله تعالى بمنه وكرمه
لتمام طبعه في محروسة مصر القاهرة العزيزية (بمطبعة الشورى) وكان الفراغ من طبعه في يوم الجمعة
٢٠ من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٢٦ من الهجرة النبوية على مهاجرها أفضل الصلوة وأتم التحية تقيلاً
عن نسخة بخط العبد الضعيف أقل الطلبة محسن بن المرحوم السيد عبد الكريم بن علي بن محمد الامين
ابن أبي الحسن موسى بن حيدر بن أحمد الحسيني العاملي الشقراي نزيل دمشق الشام عنى الله عن
جرائمه وكنت قد كتبتها لنفسى في النجف المقدس الغروي وفرغت منها عصر يوم الجمعة ثالث عشر
شهر ربيع الاول سنة ١٣١٢ من الهجرة وقتلتها عن نسخة أكثرها بخط المصنف طاب رسمه وهي
المبيضة وربما صححت بعض الكلمات الساقطة من المبيضة على المسودة وقد تخالفتا في مواضع
كثيرة ترتيباً وتعبيراً وزيادة وتقصيلاً حتى ان بعض أعظم المصنف قد نقل في شرحه على الشرائع بعض
المطالب عن المسودة حيث لم تكن المبيضة عنده وأورد عليها مع انها قد غيرت في المبيضة وصححتها
قبل الطبع بحسب الجهد والطاقة راجياً منه تعالى ان يجعل هذا العمل خالصاً لوجه الكريم وملتصاً
من نظر في هذا الكتاب الشريف واتنوع به ان يشركني ووالدي في صالح دعائه ومؤلفه والساعي
في طبعه ونشره والمعين عليه والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وآله الطاهرين وصحبه
المتجيين وسلم تسليماً آمين

﴿ وجد بخط المصنف قدس سره على بعض مجلدات هذا الكتاب ﴾

إذا قلت (غاية الإيجاز) فقد أردت رسالة الشيخ أحمد بن فهد وإذا قلت (السيد حمزه) فهو ابن زهره
وإذا قلت (محمد بن علي بن حمزه) أو (الطوسي) فهو صاحب الوسيلة وإذا قلت (الكاتب) فقد أردت
ابن الجنيد وإذا قلت (الحسن بن عيسى) فقد أردت ابن أبي عقيل وإذا قلت (اليوسفي) فقد أردت
صاحب كشف الرموز وإذا قلت (الصيرفي) فقد أردت الشيخ مفلح وإذا قلت (المعجلي) فقد أردت
ابن ادريس وإذا قلت (تخلص التلخيص) فهو شرح الارشاد لابن السيد عميد الدين وإذا قلت
(العزبه) فهو شرح الجعفرية (وارشاد الجعفرية) شرح آخر لها وإذا قلت (الفوائد المليّة) فهو شرح
النغلية وإذا قلت (فوائد الشرائع) فهو تعليق الكرّكي عليها وإذا قلت (فوائد القواعد) فهو تعليق الشهيد
الثاني عليه وإذا قلت (المقاصد المليّة) فهو شرح الالفيه له وإذا قلت (الميسيه) فهي حاشية الفاضل
الميسي على الشرائع وإذا قلت (جامع الشرائع) فهو كتاب يحيى بن سعيد ابن عم الحق وإذا قلت
(شرح الشيخ نجيب الدين) فقد أردت شرحه على رسالة شيخه صاحب المعالم ولها شرح آخر اسمه
(الاتوار القمرية) وإذا قلت (الاستاذ الشريف) فقد أردت سيدنا وامامنا ومقتدانا السيد محمد المهدي
الحسني الطباطبائي أدام الله تعالى حراسته وإذا قلت (الاستاذ في حاشية المدارك) أو (شرح المفاتيح)
فقد أردت مولانا ومقتدانا وامامنا اغا محمد باقر أدام الله حراسته وإذا قلت (شيخنا) فقد أردت مولانا
ومقتدانا المقدس الخبر الفهامة المتبر الشيخ جعفر أدام الله

تعالى حراسته وأفاض علينا بفضل من بركاته

وفضله فانه جعلت فداء هو الذي

صدر منه الامر الشريف

بهذا التأليف

()

﴿ اصلاح غلط في ترجمة المصنف الملحقه بكتاب المتاجر ﴾

سطر	صفحه	خطأ	صواب
٢١	٧٧٤	مذاهب	مذاهب العامة
٣٢	٧٧٤	الصلوة وأربعة	الصلوة ومجلد واحد في الزكوة
٠٢	٧٧٥	مصنفات	مصنفات الامامية
١٦	٧٧٥	تقريظاً	تقريضاً
١٧	٧٧٥	تفريظاً	تفريضاً
٢٦	٧٧٥	الاكبر الشيخ	الاكبر الشيخ جعفر

حجرات الخطأ الواقع في كتاب الفرائض من مفتاح الكرامة مع صوابه

اعلم انا قد بذلنا غاية الجهد في تصحيح هذا الكتاب ولكن لما كان الانسان غير معصوم من السهو والنسيان قد وقعت فيه أغلاط حال الطبع وقبله فوضعنا لما هذا الجدول فالتمرة الاولى للصفحة والثانية للسطر ويفصل بينهما نجمة والكلمة الاولى أو الاكثر الغلط والكلمة الثانية أو الاكثر الصواب ويفصل بينهما نقطة فان كان بجانب الكلمة الثانية هكذا « خ ل » فهو علامة على انها نسخة بدل عن الاولى وان كان بجانبها هكذا « خ » فهي علامة على وجودها في بعض النسخ وان كان بجانبها هكذا « ظ » فهي علامة على ان الظاهر ان صوابها هكذا وبقيت أغلاط يسيرة مثل زيادة نقطة أو نقصانها أو نحو ذلك أثرت تركها اعتماداً على فهم المطالع

١٣ * ٢ * السهام . السهام الستة ٣ * ٤ * المعينين . المعينين ٢٢ * ٢٢ * فان . فانه ١٣ * ٥ * أو نحو . أو كافر أو نحو
٣٠ * ٥ * الادبيلي . الادبيلي ٦ * ٧ * النظر . النظر ١٨ * ٧ * التأخير . التأخير ٨ * ٨ * خال . حال ٦ * ٩ *
المرتبة . المرتبة ٩ * ١٤ * بني . بني ١٧ * ١٤ * ويلزم . ويلزم ١٣ * ١٩ * الثلثان . الثلثان ١٤ * ٧ *
الطريقة . الطريقة ١٥ * ١ * وبعداً أو . وبعداً و ١٥ * ١١ * بعيداً . بعيداً ١٥ * ٢٢ * نسيان يحجب .
نسيان يحجب ١٦ * ١٦ * الزنى . الزنى ١٧ * ٧ * روى . روى ١٧ * ٢٧ * علي . علي عليه السلام ١٧ * ٢٩ *
الضيري . الضيري ١٨ * ٢ * الرب . الرب تعالى ١٨ * ٤ * اليت . اليت عليهم السلام ١٨ * ١٢ * ان . ان في
١٨ * ١٣ * الامام . الامامة ١٩ * ٢ * مولي . مولى ١٩ * ٢٠ * بعد . بعد ٢٠ * ١٥ * اذا . اذا ٢١ * ٢ * لها .
لها ٢٣ * ٥ * والروضة . والروضة في باب الميراث ٢٣ * ٦ * استنابة في باب الميراث . استنابة ٢٣ * ١٤ *
ليت . ليت ٢٣ * ٢١ * روي . روى ٢٤ * ٢٠ * ميراثه . ميراث ٢٤ * ٢٤ * بالسلم . بالمسلم ٢٥ * ١٠ *
المنع . المنع منع ٢٦ * ٢٦ * وصالحوا . أو صالحوا ٢٨ * ٢٢ * المرض . المرض مرة ٣٩ * ٩ * قد . قد ٢٩ *
١٤ * حمزه . حمزه خ ل ٣٠ * ٣ * والخالف . والخالف في الرد عليه ٣١ * ١٣ * دليل . دليل والدليل
٣١ * ١٦ * الكل . الكل ٣٤ * ٢٨ * والمرجة . والمرجة ٣٦ * ١٨ * بالاسلام . بالاسلام لاسلام
٣٨ * ١ * منعت منه . منعت ٣٨ * ١٧ * هاشم . هاشم ٣٩ * ١٤ * بانس . بانس ٤١ * ١١ * المتظافرة .
المتظافرة ٤١ * ٢٨ * الارث . بالارث ٤١ * ٣٢ * كذا في المسودة منه قدس سره . منه قدس سره
كذا في المسودة ٤٤ * ٥ * ان لم يكن . أولم يكن ٤٥ * ١٦ * يعقوب . يعقوب ٤٦ * ٤ * بها . بها ٤٦ *
٨ * السرج . السراج ٤٦ * ٢٦ * شبيها . شبيها ٤٦ * ٣١ * قيد . نخيل ٤٨ * ١٣ * والامام . أو الامام
٤٩ * ١١ * المتظافرة . المتظافرة ٥٢ * ٣ * فكان . فكان ٥٣ * ١٣ * هذه الرواية . هذه الرواية (الضعيفة
خ) ٥٤ * ٧ * الدالة . الدال ٥٥ * ١٣ * ان . من خ ل ٥٥ * ٢٦ * المباشرة هو . المباشر وهو ٥٥ * ٣٢ *
منه قدس سره . قاموس بخطه قدس سره ٥٨ * ٩ * متظافر . متظافر ٥٩ * ٢٢ * يقال . يقال ان التركة
٦٠ * ٩ * وربما . ربما ٦١ * ٣ * الكفاية خ ل ٦١ * ١٦ * حكى . حكى ٦٢ * ٤ * كذلك . كذلك
خ ل ٦٢ * ٢١ * فلأن . فلأن « ظ » ٦٢ * ٣٠ * بالاشتراك . بالاشتراك ٦٣ * ١٤ * أقل أو أكثر
٦٣ * ١٧ * جزء . جزءاً ٦٣ * ٣١ * ومملوها . ومملوها منه قدس سره ٦٦ * ٢٤ * ينكره . يذ كره ٦٦ *
٣١ * بالذكير . في التذكير ٦٧ * ١٢ * لانه . لان ٦٧ * ٢٥ * بالتق . بالتق ٦٨ * ٦ * ولم ٦٩ * ١٥ *
تظافرت . تضافرت ٦٩ * ٢١ * يوافق . يوافق صريحاً الا المفيد وسلاص والصدوق على تأمل والمرضى
في الظاهر سلمنا تحقق الشهرة ولا أقل من ان تكون شهرة أهل عصره لكن ذلك معارض بما ذكره

الشهيد الثاني في الروضة وقد علمت أنه لم يوافق ٦٩ * ٢٣ ذلك الكتاب في السنة . دل الكتاب والسنة
 ٧٠ * ٢٧ ورثها . ورثها ٧١ * ٢٠ ولو كان . وكان ٧٤ * ٢٢ وعلى . وله على ٧٥ * ٦ رقيه . رقيه
 ٧٥ * ٢٨ قد . قد حصل لمن ثلثه حر أربعة وللآخرين لكل واحد سبعة فقد ٧٦ * ٣ فيعطيه .
 فيعطيه «ظ» ٧٦ * ٣ ويعطى . ونعطى «ظ» ٧٦ * ١٠ للواحدين . للواحد ٧٧ * ١ نصف . نصفه
 ٧٧ * ٣ كذلك . كذلك لان ٧٧ * ٢٥ ولو . لو ٧٩ * ١٤ اثنين . اثنين ٧٩ * ٣٢ اليه . اليها ٨٠ *
 ٢٩ لو الدين . الولدين ٨٢ * ٧ ستة وان قدرنا الأب وحده حرا فهي من سهم وكذا الأب وكذا
 الأم وان قدرنا الابن مع الأب أو مع الأم فهي من ستة وان قدرنا الابوين . ستة وان قدرنا الابوين
 ٨٢ * ٣٠ وثلاث . وثلاث ٨٣ * ١٠ توافقا توافق . توافق ٨٤ * ٥ ابن ابن . ابن ابن ابن ٨٤ *
 ٢١ يقدم . مقدم خل ٨٤ * ٣١ نصف . نصف حريته نصف ٨٧ * ٢٥ ووطؤ . ووطؤ ٨٨ * ٤
 لديه . له ٨٨ * ٢٩ في ان . ان ٨٩ * ٤ مثبتة . مثبتة ٩١ * ١ ماقبله . ماقبله ٩١ * ٣٢ بصحيح .
 وصحيح ٩٢ * ١٥ ممن . فمن ٩٢ * ٢١ الآن . الان ٩٣ * ٢٧ ملاً . ملاً ٩٣ * ٣١ للملاً . للملاً
 ٩٣ * ٣٢ الملاً الملاً ٩٣ * ٣٢ الاحتفاظ . الاحتفاظ وان ذلك لظاهر من قوله ظهورا لا يكاد يخفى على
 من لحظه وحيث كان ذلك ضرباً من الاحتفاظ ٩٤ * ١٣ الثمن . الثمن سلنا ٩٤ * ٢٣ فيه . فيه التورث
 ٩٥ * ٨ هل . هل هي ٩٧ * ٦ هذا القيد . هذا القيد ٩٧ * ٢١ الورثة . الورثة ٩٧ * ٢٩ البنت . البنت
 ٩٨ * ٦ الآخرين . الآخرين ٩٨ * ٣٠ لتحقيق . لتحقيق ٩٩ * ٣ لم . لم ٩٩ * ٦ الحكم . الشرط خل
 ٩٩ * ٢٠ الوجوب كما صرح به بعض ١٠٠ * ٢٠ الوالد . الولد ١٠٠ * ١١ بعض . بعض ١٠٠ * ٢٨
 المتضمنة . تتضمنه ١٠١ * ١٧ شرعا . شرعا ١٠١ * ٢٧ سعيد . سعد ١٠٢ * ٢٣ السدسين . السدسان «ظ»
 ١٠٣ * ١٩ يختار . يختار خل ١٠٦ * ٦ منه . من ١٠٧ * ٢٣ مستحقها . مستحقها ١٠٧ * ٢٨ سهم .
 فرض ١٠٨ * ٢ الولد . الولد الذكركر ١٠٨ * ١٥ أنه حكي . أنه حكي ١٠٨ * ٢٩ لاثنتين . لاثنتين
 ١٠٩ * ١٢ من . عن ١٠٩ * ٢٢ يكون . يكون لها ١١١ * ١١ او ١٢ عشر . عشرة ١١٢ * ٢٦ ذكر .
 ذكرها ١١٥ * ٢١ و ٢٩ عمرو بن . عمرو بن ١١٥ * ٣١ ذلك وهو . ذلك هو ١١٦ * ٨ عليه وآله
 وسلم . عليه ١١٦ * ٩ ما . ما ١١٦ * ١٧ رواه . رواه ١١٦ * ١٨ أنه . فانه ١١٦ * ٢٣ عليهم وسلم .
 عليهم ١١٧ * ١٠ المتظافرة . المتظافرة ١١٧ * ٣٢ المبتدى . المبتدا ١١٩ * ٧ تقيس . تقيس ١١٩ *
 ٣١ الحصة . الحصة ١٢٠ * ٣ السدسان . السدسان كلا ١٢٠ * ٦ الزم . الزم ١٢١ * ٥ بعضه في .
 في بعض ١٢١ * ٢٤ أخذت . أخذت الثلث ١٢٢ * ٢٠ السدسان . السدسين ١٢٣ * ١٠ معها . معها
 ١٢٤ * ١٥ وللأم . وللأم ثلثها والباقي خمسة للأب ولو كان لها حاجب فالقريضة كذلك للزوجة ربها
 وللأم ١٢٥ * ٩ جزؤه . جزؤه ١٢٥ * ١٠ الاخبار . الاخبار به ١٢٥ * ٢٦ من . عن ١٢٨ * ١
 الزوجين . الزوجين ١٢٨ * ١٠ الوجه . الوجه الى ١٢٨ * ١٦ لم . كما ١٢٨ * ٢٦ لا يخلوا . لا يخلو
 ١٢٨ * ٢٨ الدليل . الدليل من ١٢٩ * ١ لا يتقاسمون . يتقاسمون ١٣٠ * ٢٥ (١) ميراث . ميراث (١)
 ١٣٢ * ٧ الصغار . الصغار ١٣٢ * ٢٤ ولد . ولدا ١٣٤ * ٢٥ مثله . مثله ١٣٥ * ١ غاية . وغاية
 ١٣٥ * ٢٢ اماره . اماره أو دلالة ١٣٩ * ٩ بين . عند ١٣٩ * ١١ و ١٥ المصلي . المصلي ١٣٩ *
 ٢٤ المرام . المرام خل ١٤٠ * ١٤ فروع . فرع ١٤٠ * ٢٨ بينا . بين ١٤١ * ٩ واذا . وانه اذا
 ١٤١ * ١٦ للاثنتين . للاثنتين ١٤٢ * ١١ تعيين . تعيين ١٤٣ * ٢ عن . على ١٤٤ * ١٨ رفع . دفع

١٤٤ ٢٥٠ لا يفتي . لا يفتي غنى ١٤٦ ١٢ لا يشارك . يشارك ٢٥٠ ١٤٧ وترك . أترك ١٤٨ ٢١
لا ينقصه . لا ينقصان ١٤٩ ٣ العمومة . العمومة والعمات ١٥١ ١٩ سهم . الأسهم سهم ١٥١ ٥
٢٠ فانكسر . فانكسرت ١٥٢ ١٨ مع الحد والالا . مع الجد وفي رواية أبي بصير في الكافي اعط الاخوات
من الأم فريضتهن مع الجد ١٥٢ ٢٠ و ٢٤ عليهم وسلم . عليهم ١٥٣ ٤ قبل الأم . الأم ١٥٣ ٢٢
من . به من ١٥٥ ١ اشكال . اشكال ولو اجتمع مع الاجداد اخوة من قبله أو من قبل الابوين وأجداد
من قبل الأم كان للجدين من قبل الأم أو أحدهما الثلث والثلاثان للاجداد والاخوة من قبل لأب
١٥٥ ٥ اثلث . الثلثين ١٥٥ ١٢ ثمانية . الثمانية ١٥٥ ٢٦ انه . انه انما ١٥٦ ٢٥ ومثلاهما .
ومثلاهما خ ل ١٥٦ ٢٧ واخوة فالأقرب . أو اخوة فالأقرب ١٥٦ ٢٨ أبو . أبوا ١٥٧ ٦ ذوي .
ذي ١٥٧ ٢٧ أحدهما . أحدهما ١٥٩ ٩ والخلاف . ويريد بالخلاف الخلاف ١٥٩ ٢١ الارحام .
الأم ١٦١ ٢ لا يرث . يرث ١٦٤ ٢٧ تعرفها . تعرفها ١٦٥ ١١ و ١٢ تغيير . تغير ١٦٥ ١٨ يحجب ابن .
يحجب بابن ١٦٧ ٩ علي . علي ١٦٧ ٢٨ سدس . سدس ١٦٨ ٨ والعمومة . والعمومة ١٦٨ ٩ ان
كان واحدا وثله ان كان أكثر بالسوية والباقي للمقرب بالابوين والعمومة والعمات الباقي بعد سهم
الزوجين والاخوال على ما بيناه سدس لمن قرب بالأم ان كان واحدا والا فالثلث بالتسوية . ان كان
واحدا والا فالثلث بالسوية ١٦٨ ٢٤ جميعاً . جميعاً خ ل ١٧٠ ٢٤ و ٢٣ اثنا . اثني ١٧٢ ٤ الثلاث .
الثلث ١٧٧ ١ وتقل . ولو منع أحدهما الآخر ورث من جهة المانع كاح هو ابن عم فانه يرث من جهة
الاخوة خاصة وتقل ١٧٧ ١٧ بأخ . بأخ لأم ١٧٧ ١٧ ظهر . ظهر لي ١٧٨ ٣ خالد . خالد ١٧٩ ١٧
أرويه . أرويه ١٨٠ ٢ أحد . لاحد ١٨٠ ٦ من الزوجة . عن الزوجة ١٨٠ ١٦ أصحابنا . أصحابنا
(الثاني) ان يكون مراده ان عدم الرد مقتضى القواعد لان الرد إنما يستفاد من الآية الكريمة والرحم
متفية عن الزوجين من حيث هما زوجان لكن قطع ذلك اجماع أصحابنا ١٨١ ١٥ تصحيح في . تصحيح
١٨١ ٢ رسالته . رسالته لابنه ١٨٢ ٢٨ القطيبي . القطيبي ١٨٣ ١٥ عن . على ١٨٤ ٥ أحدهن .
أحدهن ١٨٤ ١١ والمختلفة . والمختلفة ١٨٤ ١٣ ستة . ستة ١٨٤ ٢١ ثبت . ثبت ١٨٥ ١٠ بينهما .
يفيهما ١٨٥ ٣ الزوجان . الزوجات ١٩١ ٢٢ تصب . تصب ١٩٤ ١٤ لأنها . لأنها ١٩٤ ١٨ في
لحداها . احداها ١٩٤ ٢٦ الغلة . المغلة خ ل ١٩٥ ٧ يصغ . يصغى ١٩٥ ١٠ قوله أينكر ان النكرة في
سياق النفي لا تفيد العموم الى قوله ليست شيئاً (أقول) لا يخفى ان الصواب توجيه الانكار على الإيجاب
لا على النفي لان في النفي اثبات (محسن) ١٩٦ ٣ يضفر . يظفر ١٩٦ ١١ واشتمل . واشتمل ١٩٧ ٥
٢٢ بالقرب . القرب ١٩٨ ٨ وقد . قد ١٩٩ ١٥ أو يرث . أو يرث ١٩٩ ٢ يرث . يرث ١٩٩ ٦
وورثه . وورثة ١٩٩ ٨ ثم . ثم مات ١٩٩ ١٨ التحرير . والتحرير ١٩٩ ٢٠ الانتقال . الانتقال ١٩٩ ٣
٢٢ وهكذا . وهذا ٢٠٠ ٤ موروث . ان الولا . موروث ٢٠٢ ٧ وجدوا . وجدنا ٢٠٢ ٩ فنحمل .
فيحمل ٢٠٣ ١ ثبت . ثبت ٢٠٣ ٢ وأبواها . وأبواها ٢٠٣ ٢٥ سيبأ . سيبأ ٢٠٣ ٥ وعصبته . وعصبته
٢٠٣ ٨ العصبه . العصبات ٢٠٣ ١٥ بني الابن . ابني الابنين ٢٠٣ ١٥ ابنه . أياه ٢٠٤ ٧ ونقل .
ونقل غني ٢٠٥ ٣ القدر . القدر بذلك ٢٠٥ ١٧ رضا . رضا ٢٠٥ ٢١ المعتق . المعتق تبرعاً ٢٠٦ ٣
ويارقونه . ويارقونه ٢٠٦ ٢٦ ويقتضي . يقتضي ٢٠٧ ٢٠ وتليذه . تليذه ٢٠٩ ٦ عن الملا . عن
الفضيل ٢١٠ ٢٦ حاضرين . حاضري ٢١١ ١ مات . مات ٢١١ ١٥ اختلف . اختلف ٢١٦ ١٣

قل . قل روى أصحابنا وهذه الكلمة لا تدل على الاجماع وكذا في الحائريات لانه قال فيها على ما قل ١٦٥٢١٧ المؤمنين . المؤمنين عليه السلام ٢١٧ . لا امانه . لا امن ٢١٨ . ١٧ . التعارض والترجيح . التعادل والتعارض ٢١٩ . ١ . الحبل . والحبل والحيض ٢١٩ . ٢٩ . وعليهم وسلم . وعليهم ٢٢٠ . ١٥ . نحتج . نحتج ٢٢١ . ١٣ . ١٤ . اثنا . اثني ٢٢٢ . ٢ . أحدهما . أحدهما ٢٢٢ . ١٢ . ١٢ . ٢٤ . أحدهما . أحدهما ٢٢٢ . ٢٥ . النصيب . النصيبين ٢٢٣ . ١٦ . صورة . صورة الاثوة ٢٢٤ . ٢٠ . طاب . طاب الله ٢٢٦ . ٦ . وللغنى . وللغنى خمسة وعلى الثاني الفريضة من سبعة للذكر أربعة وللغنى ٢٢٨ . ٣ . الثلاثين . الثلاثين ٢٢٨ . ٣١ . البنية . البنية ٢٢٩ . ٧ . بالبنية . بالبنية ٢٣٠ . ٣ . ثلاثين . احد وثلاثين ٢٣١ . ٣١ . ائنين . ائنين ٢٣٢ . ٢٣ . اينا . اثنا ٢٣٢ . ٢٧ . وليس . وليس له «ظ» ٢٣٤ . ١٤ . واهون . وهو ان خ ل ٢٣٥ . ٦ . ليس لنصفها نصف تضرب اثنين في الاصل تصير خمسين للغنى ثلاثون ليس لنصفها نصف تضرب اثنين في خمسين . ليس لنصفها نصف تضرب اثنين في خمسين ٢٣٨ . ١١ . عشر . عشرة ٢٣٩ . ١٩ . لها . لها ٢٤٠ . ١٨ . ظهر . ظهر ٢٤٠ . ٢٤ . مرادم . مراده ٢٤٠ . ٣١ . زوجه . وزوجه ٢٤٢ . ٤ . انبتها . اتبه ٢٤٢ . ١٧ . البول . يبول ٢٤٢ . ٢٠ . نأته . نأته ٢٤٣ . ٢٠ . العلامة . العلامة المقدس ٢٤٣ . ٢٢ . اقزلي . اقز ٢٤٤ . ٤ . الميت . لميت ٢٤٤ . ١١ . القاتل . وقع هنا سقط بمقدار ورقة أثبتناه في ورقة مستقلة ٢٤٤ . ٢٣ . للحل . للحل ٢٤٥ . ١٥ . اثنا . اثني ٢٤٦ . ٨ . عشر وهي . عشرة وهي ٢٤٦ . ١٨ . يضرروا . يظفروا ٢٤٦ . ٢٣ . به . به ٢٤٧ . ٢٠ . الاولان . الاولان له «ظ» ٢٤٨ . ٤ . العدد . العدد ٢٤٨ . ١٩ . أحدهما . أو أحدهما ٢٤٨ . ٢٥ . اقرار . اقراراً ٢٤٨ . ٢٧ . فرضا . فرضا ٢٤٩ . ٢٠ . ضرباً . ضرب ما ٢٥٠ . ٢٢ . ليكون . يكون ٢٥١ . ١٣ . اذ المقربة الى . الى المقربة اذ ٢٥١ . ١٥ . منها . منها ٢٥٢ . ١١ . فكان . فكان ٢٥٢ . ٢٦ . شهادته . شهادة ٢٥٣ . ١٩ . ثمانية . ثمانية ٢٥٣ . ٢٨ . لبنت تسعة . لبنت تسعة ٢٥٤ . ١٠ . لان . لانه ٢٥٤ . ٢٥ . الاول . الاول ان ٢٥٧ . ٣ . ذلك . ذلك حكم ٢٥٧ . ٣٢ . بعد . بعدم ٢٦١ . ١ . نبه . نبيه ٢٦١ . ١٣ . يدري . يدري ٢٦٢ . ١٤ . عليها . عليها ٢٦٢ . ٣١ . يورثها . يورثها ٢٦٣ . ١٩ . الفوائد . الفوائد ٢٦٣ . ٢٨ . ذلك . هذه الحاشية ذهب بعضها من هامش نسخة الاصل فأثبتنا ما وجدناه منها (محسن) ٢٦٤ . ٢١ . فانه . فان ٢٦٤ . ٢٥٠ . يجب . لا يجب ٢٦٤ . ٣٠ . ولا اتفاق . والاتفاق خل ٢٦٥ . ٤ . نم . نم هذا ٢٦٥ . ٩ . بذلك عنه . بذلك ٢٦٥ . ٢٣ . بالتالي . بالتالي الوارث ٢٦٥ . ٢٦٥ . فسر . فسر ٢٦٥ . ٢٩ . بتكليف . تكلف ٢٦٦ . ١٨ . ان . لان ٢٦٧ . ١٤ . منه . منه فيصير ٢٦٧ . ٢١ . فينقل . فينقل ٢٦٩ . ٤ . ماتوا . ماتوا ٢٦٩ . ٨ . الى جده . الى جده ونصيب البنت التي لها زوج أربعة عشر تنقل منها سبعة الى زوجها والباقي الى جدها وأربعة عشر لبنت الاخرى وتنقل الى جدها ثم يفرض موت الزوجة قبل سائر الورثة فأصل مالها ثمانية وأربعون منها ثمانية لايها واثنا عشر لزوجها وأربعة عشر لابنها وليس لها ربع صحيح فنضربها في اثنين فيصير أصل المال ستة وتسعين منها ستعشر لايها وأربعة وعشرون لزوجها وتنقل الى أخيها وثمانية وعشرون لابنها ينقل منها سبعة الى زوجها والباقي الى جده ٢٦٩ . ٩ . وينقل . وينقل ٢٧٠ . ٧ . بالانتقال . ولزوجة الابن من تركه أيه سبعة من أربعة وستين ومن تركه أمها سبعة من ستة وتسعين بالانتقال ومن أصل . بالانتقال ومن أصل ٢٧١ . ١٨ . اعترض . اعترض هنا ٢٧٢ . ١١ . زوجته . زوجة خ ل ٢٧٣ . ٢٨ . عن . على ٢٧٤ . ٣١ . انهم . انهم قد ٢٧٥ . ١٥

نصفاً . نصفان ٢٧٥ * ٢ * ثلاثة . من ثلاثة ٢٧٧ * ٥ * من الثلاثين . من المائة والعشرين مرتين بقي
ثلاثون أسقطناها من الخمسة والاربعين بقي خمسة عشر أسقطناها من الثلاثين ٢٧٧ * ٢١ * والاثنان .
والاثنان فواقهما ٢٧٨ * ٢١ * توافق . توافقا ٢٧٩ * ٦ * اثني . اثنا ٢٨٠ * ٣ * وخمسة . وخمسة
٢٨٠ * ٢٩ * توافقا . توافق دظ ٢٨٢ * ١٥ * الزوج واحد . الزوج واحدا ٢٨٣ * ١٣ * ولبنتين .
ولبنتين ٢٨٣ * ١٩ * واحدة . واحد ٢٨٤ * ٢١ * كل . كلا ٢٨٤ * ٣٢ * لم ٢٨٥ * ١٢ * بينهما .
بينهما توافق ٢٨٥ * ١٧ * جرينا . جرينا بها ٢٨٥ * ٢٦ * مثلنا به . مثل له به ٢٨٧ * ١٢ * أبوا . أبو ٢٨٧ *
٢٥ * سقط . سقطا ٢٨٨ * ٢٢ * الزوجتين . الزوجين ٢٨٨ * ٢٩ * الصورة الثانية . الثانية الصورة ٢٨٩ * ٢ *
كزوجين . كزوج ٢٩٠ * ٢٥ * مات . ومات ٢٩١ * ١٠ * مشاركا . شارك ٢٩٢ * ٨ * الزوجين .
الزوج ٢٩٢ * ٨ * وفريضة . فريضة ٢٩٢ * ١٠ * واحدا وعشرين . احد وعشرون ٢٩٢ * ١٧ *
والاستحقاق . أو الاستحقاق ٢٩٢ * ٢٥ * ورثة . ورثته ٢٩٢ * ٢٩ * كاخوة . كاخوين ٢٩٣ * ٦ *
ولبنت . ولبنتين ٢٩٣ * ٢٦ * صحت . صحت ٢٩٦ * ١٦ * فينقل . فينقل ٢٩٦ * ١٩ * وعشرها
عشرين ٢٩٦ * ٣١ * اضفر . أظفر ٢٩٨ * ٢ * وتضربها . وتضرب ٢٩٨ * ٧ * وستة وعشرون .
 وستة عشر ٢٩٩ * ٢٨ * الخمسة . الخمسة ستة ٣٠٠ * ٣ * سهام في . في سهام ٣٠٠ * ٢٠ * ونجوز . ويجوز
٣٠١ * ٩ * ضمين . الفرضيين ٣٠٢ * ٢ * الوارث . للوارث ٣٠٣ * ٣٢ * ارباع . الارباع ٣٠٦ *
٢٣ * الزكاة . الزكاة أربعة

قد تم بمون الله تعالى وحسن توفيقه عمل جدول الخطأ والصواب والفهرس لكتاب الفرائض من
مفتاح الكرامة على يد العبد الفقير الى عفوره القتي محسن بن المرحوم السيد عبد الكريم الحسيني
العاملي سلك الله تعالى به منهج الصواب وسهل عليه المناقشة في يوم الحساب وأجزل له الثواب وكان
الفراغ من ذلك في يوم الحادي والعشرين من شهر جمادي الاولى من شهر سنة ١٣٢٦ من
الهجرة على مهاجرها أفضل الصلوة والسلام



فهرست كتاب الفرائض والمواريث من مفتاح الكرامة

صحيحة	صحيحة
واحد لم يستحق	٢ فيمن عبر بالفرائض أو بالمواريث
لو أسلم الكافر ولا وارث الا الامام ٢٨	٢ معنى الفرائض لغة وعرفاً
لو أسلم الكافر وكان الوارث الواحد زوجاً أو زوجة ٢٩	٣ معنى الفريضة اصطلاحاً
لو كانت الزوجات أربعاً فأسلمت واحدة ٣٠	٣ الوجه في التعبير بالفرائض أو بالمواريث
لو أسلم الكافر بعد قسمة بعض التركة ٣١	٣ معنى الارث ومشتقاته لغة وشرعاً
لو قسمت التركة بين الصنفين دون افرادهما ٣٢	٤ ماورد في الحث على تعلم الفرائض وتفسير الفرائض نصف العلم
مسائل النزاع في تقدم الاسلام على القسمة ٣٢	٥ وجبات الارث نسب وسبب
الطفل تابع لاحد أبويه في الاسلام ٣٣	٦ معنى النسب
توارث المسلمين المختلفين في المذاهب ٣٤	٧ مراتب النسب ثلاث
توارث الكفار المختلفين في الملل ٣٥	٨ ضابطة النسب
عدم قبول توبة المرتد الفطري ٣٥	٩ أقسام السبب ومراتب الولا
حكم ارتداد المرأة والحنتى ٣٦	٩ ولا من أسلم على يده كافر
أحكام المرتد عن ملة ٣٧	١٠ من يرث بالفرض أو بالقرابة أو بهما
لا يمنع الولد بكفر أبيه ٣٨	١٢ كيفية القسمة على الوراث اجمالاً من حيث الفرض وعدمه
لترك الكافر أولاداً صغاراً وابن أخ وابن أخت مسلمين ٣٨	١٣ ترتيب طبقات النسب
(المطلب الثاني) في القتل ٤١	١٤ الطبقة الثانية فيها صنفان
لا يمنع القتل بحق ٤١	١٦ موانع الارث
حكم القتل الخطأ ٤١	١٧ (المطلب الاول) في الكفر
لا فرق في القتل بين مراتب النسب والسبب ٤٦	١٨ يرث المسلم الكافر دون العكس
هل يشترط استقرار الحياة ٤٦	١٩ لا يرث الكافر مع مسلم وان بعد وقرب
لوم يكن وارث سوى القاتل ٤٧	٢٠ الامام لا يمنع ولد الكافر
لا يمنع ابن القاتل ٤٧	٢٠ لو كان مع الولد الكافر زوجة مسلمة
لوم يكن وارث سوى القاتل والكافر ٤٧	٢٢ لو كان الميت مرتداً
لوم يكن للمقتول وارث سوى الامام ٤٨	٢٤ لوم يكن للميت المسلم وارث مسلم ورثه الامام
فيم يرث الدية ٤٩	٢٤ لو أسلم الكافر على ميراث قبل قسمته ورث
الدية في حكم مال الميت ٥١	٢٥ حكم النماء المتجدد بين الموت والاسلام
ليس للديان منع الوارث من القصاص ٥٢	٢٦ لو أسلم على تركة لا يمكن قسمتها
في الخطأ الشبه بالعمد ٥٤	٢٧ هل قل الحصاة عن الملك كالقسمة
القتل بالتسيب ٥٥	٢٧ لو أسلم الكافر بعد القسمة أو كان الوارث

صفحة	صفحة
١١٥ في العول	٥٦ القتل من الصبي وشبهه
١١٧ هل الأب ممن يدخل عليه النقص	٥٧ المشارك في القتل والمساك والناظر
١٢٠ ذكر من يدخل عليه النقص	٥٧ لو شهد على مورثه قتل
١٢١ ميراث الابوين والاولاد ودخول أحد الزوجين	٥٧ لو قتل أحد الولدين أباه والآخرا منه دفعة
١٢٤ ميراث أولاد الأولاد	٥٧ لو قتل أكبر الاخوة الثاني والثالث الرابع
١٢٨ دخول أحد الزوجين معهم	٥٨ ﴿المطلب الثالث﴾ في الرق
١٢٩ عدم ميراث الاجداد مع الابوين	٥٨ الرق مانع في الوارث والموروث
١٣١ استحباب الطعمة للاجداد	٥٨ لا يمنع الولد برق أبيه
١٣٤ في الحبو	٥٩ لو أعتق المملوك على ميراث قبل قسمته
١٤٠ وجوب قضاء الصوم واصلوة على المحبو	٥٩ لو لم يخلف وارثاً سوى المملوك
١٤١ ميراث الاخوة والاجداد	٧١ أحكام أم الولد والمكاتب والمدبر
١٤١ أفراد الاخوة عن الاجداد	٧٢ ميراث البعض
١٤٤ تقديم الاخوة على أولادهم وعلى الاعمام والاخوال	٨٧ بقية موانع الارث
١٤٥ توريث الفضل ابن الاخ مع الاخ	٨٧ (الاول) الامان
١٤٦ دخول أحد الزوجين على الاخوة والاخوات	٨٨ (الثاني) الدين المستوعب
أفراد الاجداد عن الامتنة	٨٨ الخلاف في انتقال التركة الى الوارث مع الدين
١٤٩ دخول أحد الزوجين على الاجداد والجدات	٩١ ثمرة الخلاف وحكم الدين الغير المستوعب
١٤٩ منع الجد اقرب للبيد ومنع الاجداد للحوثة والعمومة وأبنائهم	٩٢ (الثالث) الغيبة المنقطعة
١٤٩ الاجداد الثمانية	٩٢ الخلاف في الارث من المفقود
١٥١ دخول أحد الزوجين على الاجداد الثمانية	٩٧ الكلام في توريث المفقود
١٥٢ مشاركة الجد الأعلى للاخ وابن الاخ للجد الأدنى	٩٨ (الرابع) الحل
١٥٢ اجتماع الاخوة والاجداد	٩٨ الكلام في ميراث الحل
١٥٢ دخول أحد الزوجين على الاخوة والاجداد	٩٩ الكلام في المحجب
١٥٧ ميراث أولاد الاخوة والاخوات	١٠٠ حجب الاقرب للابعد عن جميع الارث
١٥٩ اجتماع الاجداد مع أولاد الاخوة والاخوات	١٠٠ الكلام على آية أولى الارحام
١٦٠ لو خلف مع الاخوة من الاب جدًا قريبًا لاب	١٠٢ الحجب عن بعض الارث
ومع الاخوة من الأم جدًا بعيداً منها	١٠٣ شرائط حجب الاخوة الأم
١٦١ ميراث الاعمام والاخوال	١٠٧ تفصيل السهام المفروضة ومستحقها
١١٦ أفراد العمومة عن الحوثة	١١٠ ما يجتمع من السهام وما لا يجتمع
	١١٣ الفريضة اما بقدر السهام أولا
	١١٣ في التصيت
	١١٤ اجمال مسائل الرد في الطبقة الاولى

صفحة	صفحة
١٨٨	١٦٣ دخول أحد الزوجين على المصومة
١٨٨	١٦٣ قديم ابن الم للابوين على الم للاب
١٨٩	١٦٥ لو كان معها خال أو خاله أو غيرها
١٩٧	١٦٦ أفراد الخوثة عن المصومة
١٩٧	١٦٧ دخول أحد الزوجين على الخوثة
٢٠٣	١٦٧ اجتماع الأعمام والأخوال
٢٠٥	١٦٨ دخول أحد الزوجين على المصومة والخوثة
٢٠٧	١٦٨ المصومة والخوثة وأولادهم أولى من عمومة الأب
٢١١	وخوثره
٢١٢	١٦٩ عمومة الأب وخوثره وأولادهم أولى من عمومة
٢١٣	الجد وخوثره وهكذا
٢٤٢	١٦٩ اجتماع أعمام الأب والأم وعماهما وأخوالهما
٢٤٣	وخالاتهما الثمانية
٢٤٦	١٧٢ دخول أحد الزوجين عليهم
٢٥٥	١٧٢ اجتماع عمومة الأب والأم وخوثرهما الستة عشر
٢٥٩	١٧٤ ميراث أولاد المصومة والخوثة
٢٧٣	١٧٦ دخول أحد الزوجين على أولاد المصومة والخوثة
٢٧٣	١٧٦ اجتماع سيدين للوارث
٢٧٥	١٧٩ ميراث الأزواج
٢٧٧	١٧٩ الخلاف في الرد على الزوجين
٢٧٩	١٨٣ ثبوت التوارث بين الزوجين مع الدخول وعدمه
٢٨١	١٨٤ لو تعددت الزوجات
٢٨١	١٨٤ ارث المطلقة الرجعية وعدم ارث الباتنة
٢٨٦	١٨٤ لو رجعت المختلة بالبذل في العدة
٢٨٨	١٨٤ لو طلق إحدى الأربع وتزوج غيرها ثم
٢٨٩	اشتبهت المطلقة
٢٩٨	١٨٦ اشتباه المطلقة في أزيد من أربع أو أقل
٣٠٤	١٨٦ لو تزوج المريض ومات في مرضه
﴿ تم الفهرست ﴾	١٨٨ موت من تزوجها المريض قبل الدخول

